



الكسندر شولش



مصر للمصريين

أزمة مصر الاجتماعية والسياسية

١٨٧٨ - ١٨٨٢ م

تعريب: دكتور رؤوف عباس حامد

د. الكسندر شولش

مصر للمصريين أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨ - ١٨٨٢

تعريب
دكتور عوف عباس حامد

الطبعة الأولى
١٩٩٩



عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية
EIH FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

المستشارين

د . أحمد إبراهيم الهواري

د . شوقي عبد القوى حبيب

د . علي السيد علي

د . قاسم عبده قاسم

مدير النشر: محمد عبد الرحمن عفيفي

تصميم الغلاف : محمد أبو طالب

الناشر : عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

- ٥ شارع ترعة المريوطية - الهرم - ج.م.ع - تليفون ٣٨٧١٦٦٣

من . ب ٦٥ خالد بن الوليد بالهرم - رمز بريدي ١٢٥٦٧

Publisher: EYN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

5, Maryoutia St., Alharam - A.R.E. Tel : 3871693

P . B 65 Khalid Ben - Alwaleed - Alharam P. C 12567

تقديم المغرب

يسعدنى أن أقدم للقارئ العربى الطبعة العربية من كتاب الدكتور الكسندر شولش "مصر المصريين ، أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨-١٨٨٢" الذى حصل به مؤلفه على درجة الدكتوراه من جامعة هايدلبرج بألمانيا الاتحادية عام ١٩٧٢ ونشر بالألمانية ثم صدرت له طبعة انجليزية عام ١٩٨١ ، وهذه الطبعة تعريب للطبعة الإنجليزية . والمؤلف أستاذ التاريخ الحديث بجامعة اسن بألمانيا الاتحادية ، ويعد من المؤرخين اللامعين فى بلاده ، كما يعد من بين المؤرخين المتعاطفين مع القضايا العربية عامة وقضية فلسطين خاصة . ربطتنى به صلة علمية وثيقة وصداقة شخصية نبعت حول اهتماماتنا المشتركة بتاريخ مصر الحديث وتاريخ العرب المعاصر .

وترجع أهمية هذا الكتاب إلى أنه يمثل رؤية مؤرخ أوروبى لحقبة هامة من تاريخ مصر من مختلف الزوايا الاجتماعية والسياسية من خلال مصادر قلما تتاح لمؤرخ واحد ، فالى جانب المصادر والمراجع العربية التى أشهد بدقة المؤلف فى استخدامها والاستفادة منها ، أتبع له الإطلاع على المصادر البريطانية والفرنسية والألمانية والنمساوية ، فاستطاع أن يضىء على بحثه أبعاداً قلما تتوفر لباحث غيره .

كما تكمن قيمة الكتاب فى المنهج الذى اتبعه المؤلف فى معالجته ، فهو يعالج الأحداث التى مهدت للثورة المصرية عام ١٨٨١-١٨٨٢ من بداية الإحساس بوطأة التدخل الأجنبى فى شئون البلاد عام ١٨٧٨ ، محللاً الواقع الاجتماعى لمصر عندئذ ، متتبعا جذور الحركة السياسية التى تطورت على النحو الذى أدى إلى "الثورة" التى يرى المؤلف عدم مصداقية هذا المصطلح عليها ، وينظر إليها باعتبارها نتاجا لتطور الحركة السياسية المضادة للتدخل الأجنبى ، انتقل فيه زمام المبادرة إلى أيدي العسكريين . وبذل المؤلف جهدا يذكر له بالتقدير فى تحديد أسباب فشل الحركة السياسية ووقوع البلاد تحت الاحتلال البريطانى من الزوايا التى نظر منها إلى أحداث الحقبة باعتبارها "أزمة" اجتماعية وسياسية .

لذلك روادتنى فكرة تعريب الكتاب اقتناعا بأهميته للمعنيين بدراسة تاريخ مصر الحديث ، وباعتباره نموذجا لنوع جديد من الكتاب التاريخى لم نعهده عند الأوربيين ، فكثيرا ماغلب الهوى الكتاب الإنجليز والفرنسيين الذين عاجلوا نفس الحقبة فأسقطوا الأفكار السلبية التى

ترسبت فى أعماقهم والتي أنبتتها مصالح بلادهم فى مصر على دراستهم لتاريخ مصر فى تلك الحقبة . أما الكسندر شولس فقد حاول أن يكون محايداً وأن يزن الأمور بميزان العقل لا الهوى، ومن ثم اكتسبت أحكامه قيمة خاصة .

غير أن نقل الكتاب إلى اللغة العربية لم يكن عملاً يسيراً ، فقد حرص المؤلف دائماً على أن يطعم كتابته باقتباسات من المصادر العربية وكان من الطبيعى أن أرجع إلى المصادر ذاتها لأثقل عنها تلك الاقتباسات طالما أن النشر سيكون باللغة العربية ، وهكذا رحت أقلب المراجع والمصادر والوثائق بحثاً عن تلك الاقتباسات لأثقلها بأمانة إلى القارئ العربى وتصرفت - أحيانا - فى بعض تلك المصادر ، فرجعت مثلاً إلى "الوقائع المصرية" لأثقل عنها النصوص العربية للوثائق الفرنسية التى اقتبسها المؤلف من الطبعة الفرنسية للوقائع (المونيتور إجبسيان) ، وفيما عدا هذا التزمت تماماً بالنص الإنجليزى للكتاب ، وحرصت على أن أنقل حواشى الكتاب كما قدمها المؤلف فى الطبعة الإنجليزية بأمانة تامة .

ولا يخالجنى الشك فى أن هذا الكتاب سيقدم إضافة هامة للمكتبة التاريخية العربية فى مجال الدراسات الخاصة بتلك الحقبة الهامة من تاريخ مصر ، وأن الآراء التى اهتمت إليها المؤلف سوف تكون موضع جدل بين المؤرخين المصريين المهتمين بتلك الحقبة .

والله ولي التوفيق ،

د . روف عباس حامد

مقدمة المؤلف للطبعة العربية

أُجيزت هذه الدراسة كأطروحة للدكتوراه قدمت إلى جامعة هايدلبرج بألمانيا الغربية ونشرت بالألمانية في عام ١٩٧٢. وصدرت الترجمة الإنجليزية - التي يمثل هذا الكتاب ترجمة لها - بلندن في ديسمبر ١٩٨١. وقد اختصرت الحواشى التي جاءت بالطبعة الأصلية الألمانية اختصاراً شديداً في الترجمتين الإنجليزية والعربية، لذلك ننصح المتخصصين بالرجوع إلى الطبعة الألمانية إذا أرادوا التحقق من التوثيق أو التمسوا الأدلة التي زودت بها حواشى الطبعة الألمانية.

وجاء نشر هذه الترجمة العربية بمبادرة من الدكتور رموف عباس حامد، فأود أن أقدم له خالص الشكر خاصة لأنه أخذ على عاتقه عبء الترجمة.

ويجب أن يتذكر القارئ العربى أن هذه الدراسة أعدت في أوروبا للقراء الأوربيين، ومن ثم سيجد أن معظم القضايا التي نوقشت هنا قد لاتعد ذات بال، بالنسبة له، وأن المصطلحات التي استخدمت في هذا الكتاب تختلف نوعاً ما عن المصطلحات التي أعتاد عليها.

وفيما يتعلق بالمعالجة، فإن هذه الدراسة معنية بانهيار التراث التاريخي للإمبريالية الأوربية الذي حاول تبرير التدخل السياسى والعسكرى عامى ١٨٨١ و١٨٨٢. وهو مايرفضه المؤرخون المصريون والقراء العرب اليوم - أحياناً - ولايرون ضرورة التمسك به.

وفيما يتعلق بالمصطلحات الأساسية كمصطلح "الثورة" أو "القومية" فإن معنى المصطلحين ومجال تطبيقهما في مصر يختلف عنه في ألمانيا، فمصطلح "الثورة" يستخدم في مصر بشكل فضفاض يختلف عنه في المفهوم الألمانى الذى يعنى بالثورة تحول كامل للنظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى للبلاد بصورة أساسية وثابتة. ولذلك تؤكد هذه الدراسة - التي كتبت أصلاً بالألمانية - على الظواهر الإصلاحية للثورة العربية أكثر من تأكيدها على الظواهر الثورية. كما ميزت هذه الدراسة بين الوطنية المصرية والقومية المصرية، فهذه القومية تأسيس دولة قومية بينما هدف الوطنية الدفاع عن الوطن والحفاظ على هويته الاجتماعية والثقافية.

ولكن رغم الاختلاف حول مفهوم المصطلحات ، قد تعد هذه الدراسة مساهمة فى إعادة كتابة فترة هامة من التاريخ المصرى تحظى بأهمية خاصة عند القراء العرب ، وكم ساكون سعيدا إذا أدرك القراء أننى بذلت جهدا لفهم أصالة مصر التى تجسدت - فى رأىى - فى شخص عرابى والتى تحمست لها طوال هذه الدراسة .

اسن (ألمانيا الغربية)

الكستدر شولش

مقدمة المؤلف للكتاب

قبل عام ١٩٥٢ ، فهم المؤرخون المصريون - وخاصة مؤرخو بلاط الملك فؤاد - تاريخهم وكتبهم باعتباره تاريخاً للأسرة الحاكمة بالدرجة الأولى . ومنذ ثورة ٢٣ يوليو أعاد المؤرخون المصريون تفسير أحداث القرن ونصف القرن السابقة على الثورة باعتباره تاريخ المحاولات غير الناجحة التى قام بها الشعب المصرى - أو أغلبيته من الفلاحين - للتصدي للجيوش والقهر ولطرح نير "الإقطاع" والاستعمار ، وراوا فى عمر مكرم وأحمد عرابى وسعد زغلول وجمال عبد الناصر قادة لتلك المحاولات . وحظيت الثورات الثلاث التى ارتبطت بأسماء الزعماء الثلاثة الآخرين : الثورة العربية ، وثورة ١٩١٩ ، وثورة ٢٣ يوليو بالقسط الأوفر من الاهتمام . ومن ثم اعتبرت أحداث ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تحقيقاً لطموحات الشعب المصرى على مدى مائة وخمسين عاماً ، وأنه ليس ثمة شك فى الاستمرارية التاريخية وشرعية الثورة .

واعتبر سقوط الملكية استكمالاً لنضال عرابى الذى أخفق فى تحقيق تلك الغاية قبل سبعين عاماً . وبعد قيام ثورة ١٩٥٢ بستة شهور استلهم محمد نجيب روح عرابى عندما صاح فى الجماهير المحتشدة ببذان التحرير بنفس الكلمات التى قذف بها عرابى فى وجه الخديو توفيق ببذان عابدين (الذى يقع على مقربة من ميدان التحرير) فى التاسع من سبتمبر ١٨٨١ : "فر الله الذى لا إله إلا هو اننا سوف لانورث ، ولا نستعبد بعد اليوم"^(١) وعندئذ تركز الاهتمام حول "الثورات الكبرى" فبعد أن حلت مشكلة الشرعية والاستمرارية أصبح بالإمكان تقديم تحليل أكثر تعمقاً واحتفظ ذلك التحليل بإطار "الثورات" الأربع : ١٧٩٨-١٨٠٥ ، ١٨٨١-١٨٨٢ ، ١٩١٩-١٩٢٤ ، ١٩٥٢ . واستنتج كبار المؤرخين المصريين أن "ثورة ١٩٥٢ جاءت نتيجة للتطور الفذ للتاريخ المصرى خاصة والتاريخ العربى عام"^(٢) .

ومحاولة إعادة تفسير التاريخ القومى لم تسفر عن بحث علمى فورى فى الوثائق التاريخية- التى كانت حتى ذلك الوقت متاحة لأولئك الذين يبدون استعدادهم للمساهمة

(١) هذه العبارة هى أشهر ما أثار عن عرابى فى مصر ، رغم أنها لم ترد فى الحقيقة على لسانه ولكنها وردت فى مذكراته التى كتبها بعد عودته من المنفى .

أنظر : عرابى ، كشف الستار ، ص ٢٣٦ ،

Biunt : Secret History, p. 391 .

(٢) أنيس وحراز ، المقدمة .

فى تمجيد الأسرة الملكية الحاكمة - من أجل إعادة رسم صورة دقيقة بقدر الإمكان لتلك الثورة العظيمة "الثورة العربية" التى نوليها اهتمامنا فى هذا الكتاب ، فالدراسات اللتان كانتا من أوائل الدراسات الهامة الخاصة بذلك الحدث التاريخى قنعنا بالمادة التاريخية التى جمعت من الكتب والصحف والمطبوعات الحكومية^(٣) . ولم يستطع عبد الرحمن الرافعى أن ينشر ترجمته لأحمد عرابى إلا بعد ثورة ١٩٥٢ بعد ماحظر فاروق نشرها قبيل الثورة^(٤) . ولا يزال الكثير من الدراسات الحديثة يعتمد على الرافعى^٥ . وقام أحمد عبد الرحيم مصطفى باستخدام مادة الوثائق البريطانية والفرنسية وحدها استخداماً مكثفاً وركز اهتمامه بصفة رئيسية على المظاهر الدولية للآزمة المصرية فى إطار التناقض بين القومية والإمبريالية^(٦) ، وحاول رفعت السعيد أن يقوم بتقديم تفسير ماركسى للحقائق التاريخية على النحو الذى عرفت به^(٧) . ولم تكتب بعد دراسة مصرية تفصيلية رصينة لأصول وطبيعة الثورة العربية استناداً إلى المادة المتاحة بدار الوثائق التاريخية القومية^(٨) .

ولم تنشر فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أى دراسة لهذه الفترة تتجاوز حدود التاريخ الدبلوماسى أو العسكرى . وقد أشار روبرت تيجنور Robert Tignor إلى هذه الحقيقة عام ١٩٦٢ ، وحث الباحثين على دراستها فى المستقبل بنشر مسح للمصادر المتاحة^(٩) .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي ، القاهرة ١٩٦٦ ، محمود الحليف : أحمد عرابى الزعيم المتحرى عليه ، القاهرة ١٩٤٧ .

(٤) الزعيم الثائر أحمد عرابى ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٣ ، ٥ .

(٥) مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ ، القاهرة ١٩٦٥ .

(٦) الأساس الإجتماعى للثورة العربية ، القاهرة ١٩٦٦ .

(٧) عندما كتب المؤلف ذلك فى عام ١٩٧٢ لم يكن المؤرخون المصريون قد فرغوا من دراساتهم لوثائق الثورة العربية وقد جاءت ثمار هذه الدراسات فى عدة من رسائل الدكتوراه نشر بعضها بالفعل ولا يزال بعضها الآخر تحت النشر وهى :

لطيفة محمد سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العربية ، وسير طه : الثورة العربية ، وعبد المنعم الدسوقي الجسبى : عبد الله التنبه ودوره فى السياسة المصرية . كما استخدمت الوثائق فى الدراسات التاريخية الخاصة بالقرن التاسع عشر . (المعرب) .

(7) Some Materials for a History of the Arabi Revolution, A Bibliographical Survey, The Middle East Journal, 16 (1962) .

والمقالات القليلة العدد التى نشرت عندئذ لم تعتمد على المصادر الأصلية إلا بقدر محدود ولا تكاد تعيننا على توسيع نطاق معلوماتنا عن الثورة العربية . وظلت كنوز دار الوثائق التاريخية القومية بالقاهرة ابعد من أن تمس . كما أن أولئك الذين استخدموا الوثائق الأوربية لم يتوصلوا إلى قضايا جديدة من خلال تلك الوثائق . ولذلك تهدف هذه الدراسة إلى ملء هذه الثغرة فى الدراسات التاريخية . وعلى أية حال ، لم تكن الشهور التسعة التى قضاه المؤلف فى القاهرة كافية لدراسة كل المواد المتصلة بالموضوع بدار الكتب المصرية ودار الوثائق التاريخية القومية ، ولكنه بذل جهدا اكبر فى دراسة الوثائق البريطانية بدار المحفوظات العامة بلندن Public Record Office وأرشيف الخارجية الفرنسية والخارجية الألمانية وفى مكتبات باريس ولندن وأكسفورد .

وقد حددت طبيعة البحث الهدف من استخدام المصادر الجديدة ، فلم تكن النية معقودة على تقديم دراسة أخرى فى التاريخ الدبلوماسى أو تاريخ الإمبريالية المالية أو تاريخ الإمبراطورية البريطانية ، وأخذنا فى الاعتبار التدخل الأوربى المباشر وغير المباشر باعتباره تحديا وقوة دافعة ، دون مناقشة أصول وأهداف السياسات البريطانية أو الفرنسية أو النمساوية أو الألمانية تجاه مصر . وفى هذه الدراسة فهمنا هذا التدخل الأوربى على أنه كان حافزا لتطور مصر .

وسنحاول تفسير حوادث السنوات ١٨٧٨-١٨٨٢ باعتبارها أزمة سياسية واجتماعية ، وأن نبحث فيما وراء الحافز (التدخل الأجنبى) عن الجذور الداخلية لتلك الأزمة ، وأن نصف أهداف القوى الاجتماعية التى كانت تضغط من أجل الإصلاح ، وأن نحدد طبيعة التغيرات التى نجمت عن ذلك الضغط . وبذلك نكون قد عطينا بالجانب المصرى للأحداث وحده ، دون أن نغفل تأثيرات السياسات الأوربية .

وتبعاً لذلك ، بحثنا فى الأرشيفات الأوربية - أساسا - عن المعلومات الخاصة بخلفية السياسة المصرية والمجتمع المصرى التى تتضمنها تقارير القناصل ، وقد أثبتت المادة المستقاة من وثائق الخارجية البريطانية أنها أكثر تلك المواد فائدة للبحث . فبفضل وجود شبكة من الوكلاء القنصليين المحليين مثل مصطفى أغا شيخ البلد بالأقصر الذى كان معروفا لكل زوار الصعيد ، ورقائيل بورج نائب القنصل بالقاهرة الذى كانت لديه مصادر المعلومات الخاصة من خلال الدور الرئيسى الذى لعبه فى المحافل الماسونية فى مصر ، كان القناصل البريطانيون أكثر علما بأحوال البلاد من زملائهم الآخرين . وقد بحثنا فى الوثائق الأوربية عن نصوص القوانين والمراسيم وعن المعلومات الإحصائية ومحاضر اجتماع المجالس والصحف المحلية أو قصاصات

تلك الصحف ، وعن البيانات والمذكرات التي قدمها الساسة المصريون كجماعات سياسية ، والتقارير التي تشمل محادثات دارت بين القناصل والشخصيات المصرية العامة . واستخدمنا المعلومات التي قدمها القنصل الألماني أو القنصل النمساوي كوسيلة لمراجعة ما جاء بتقارير القنصل الإنجليزي والقنصل الفرنسي اللذان كانا يتدخلان تدخلا مباشرا في السياسة المصرية .

ولم نرجع إلى أى من صحف القاهرة عدا "الفارد الكسندري Phare d'Alexandrie" فقد استخدم المؤرخون - من حين لآخر - بقية الصحف المصرية ، كما أن هناك مجموعات مطبوعة من مقالات الكثير من الصحافيين المعاصرين^(٨) وعلى أية حال ، تعد صحف ذلك الزمان أقل أهمية كمصدر للأخبار اليومية ، على حين تزداد أهميتها كأداة للدعاية للأفكار السياسية والاجتماعية" وأننا على ثقة من أننا استطعنا أن نفهم الخطوط السياسية للصحف المختلفة فهما دقيقا من خلال المادة التي استخدمناها . وسوف نرجع من حين لآخر إلى الجريدتين الرسميتين المونيتير إجسيان والوقائع المصرية ، وقد رجعنا إلى نسخ المونيتير المودعة بدار الوثائق التاريخية القومية لأنها مرتبة ترتيبا موضوعيا .

أما المادة التي رجعنا إليها بدار الوثائق التاريخية القومية فتتعلق قبل كل شيء بالفترة من يناير ١٨٨١ إلى ديسمبر ١٨٨٢ وهي الفترة التي ارتبطت باسم عرابي . ويصف المؤرخون الأوروبيون حوادث تلك الفترة بأنها انتفاضة أو تمرد أو عصيان مسلح أو ثورة أو حركة . وفي مصر يلقى مصطلح "الثورة العرابية" قبولا عاما ، واستخدام مصطلح بعينه دون غيره من المصطلحات يعتمد - بالطبع - على تفسير المؤرخ للأحداث التي وقعت خلال هذين العامين .

وعلى أية حال ، لاعمى لنسبة فترة الأزمة المصرية كلها - من أواخر السبعينات حتى عام ١٨٨٢ - إلى عرابي ، لأنه لم يظهر علائقية على مسرح الأحداث إلا في مطلع ١٨٨١ . واقتصر البحث على "حركة عرابي" قد يعنى تحديد وجهة نظرنا في فهم مجريات الأمور تحديداً تعسفيا . ويمكننا فقط أن نتساءل عن الدور الذي لعبه عرابي ورفاقه من الضباط خلال تلك الفترة .

(٨) أنظر ، عبد الله التديم : سلاقة التديم ، ج١ ، القاهرة ١٩١٤ ، ج٢ ، القاهرة ١٩٠١ أديب أسحق : الدرر ، بيروت ١٩٠٩ ، محمد رشيد رضا : تاريخ الاستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، ج١ ، القاهرة ١٩٣١ ، ج٢ ، القاهرة ١٣٤٤ هـ ، ج٣ ، القاهرة ١٣٦٧ هـ بشارة تقي باشا ، أقوال الجرائد ، صرائى الشعراء ، مختارات من أقوال الفقيد المنشورة في الأهرام ، القاهرة ١٩٠٢ ، وأيضا :

وقد يكون من الموضوعى أن يبدأ البحث فى الأزمة المصرية بشراء الحكومة البريطانية لحصة مصر فى أسهم قناة السويس من الخديو إسماعيل : والاتفاقية الخاصة بأقامة "صندوق الدين العام" والرقابة الثنائية عام ١٨٧٦ . ولكن الدراسة التفصيلية لأحداث تلك الفترة لن تساهم كثيرا فى فهم مشكلات مصر الاجتماعية السياسية الداخلية ، لأن تلك السنوات تميزت - قبل كل شيء - بالمساومات والمشكلات المالية التى لا فكاك منها ، ولم يكن المجتمع المصرى قد أحس بآثارها احساسا كاملا . ولذلك بدأنا دراستنا بعام ١٨٧٨ الذى أصبح فيه المجتمع المصرى على وعى تام بالوضع القائم كما أتاحت له فرصة الإستجابة لتحدياته .

ونأمل أن تساهم هذه الدراسة فى فهم مصر المعاصرة بالكشف عن الجذور التاريخية للسلوك الذاتى المصرى المعاصر . ولكن ، هل نستطيع فهم تلك الأحداث فى إطار البيئة الاجتماعية الثقافية للمشرق الإسلامى بطريقة لا تجعل فهمنا لتلك الأحداث سطحيا أو مشوها ؟ ولتجاوز هذه الصعوبة ، رأى بعض الباحثين الاوربيين أن من المفيد بالنسبة لهم الإقامة الطويلة بمصر والعيش فى البلاد ومعها ، والتعود على جغرافيتها وطبوغرافيتها ، وإيقاع الحياة فيها ، وأفكار شعبها واتجاهاته الفكرية ، من خلال الاتصالات الدائنة والأحداث مع أفراد من مختلف المهن والطبقات الاجتماعية . وعلى هذا النحو امدتنا تجربتنا الخاصة بخلفية أساسية عن مصر ، ولكننا لم نتمكن بعد - بدرجة كافية - فى المجتمع المصرى .

وحتى نتجنب سوء الفهم كان علينا - على الأقل - ان نستخدم اصطلاحات واضحة لا لبس فيها . وهذا بالطبع يمثل ضرورة عامة للباحثين لأن "الاصطلاحات غير الدقيقة تترك على البحث اثرا يماثل تأثير الضباب على الملاحة . وتزداد خطورتها كلما كان الناس يجهلون وجودها" (٩) . ولسوء الحظ علينا ان نقرر أن معظم الكتابات الخاصة بتاريخ مصر فى القرن التاسع عشر أبحرت فى ضباب الاصطلاحات . وكان ذلك يرجع - فى معظم الأحوال - إلى التطبيق غير الدقيق للمصطلحات السياسية - التى تطورت فى الإطار التاريخى لأوروبا وأمريكا الشمالية - على الأوضاع فى مصر .

ولكن كيف نستطيع ان نفهم أو نقارن إذا لم نستخدم المصطلحات التى اعتدنا استخدامها؟ لاجدوى من أن نحصر أنفسنا داخل دائرة تفسيرية مغلقة ، فعلى ان نجد المصطلحات التى تقبل الانتقال إلى حد معين ، وان نتحاشى المصطلحات التى لاتعود إلا إلى

(9) Stephen Ullmann : The Principles of Semantics, Oxford 1963 p. 4 .

سوء الفهم والتهوين أو التهويل فى تقدير الظاهرة التاريخية . وعلى سبيل المثال ، عرض لاندau Landau نفسه لهذا الخطر عندما اعتبر جماعات المصالح المختلفة - أحزاباً سياسية واندفع إلى الحديث عن إدخال نظام المسؤولية الوزارية ، ويرجع ذلك إلى أخذه بالمصطلحات الأوروبية المعاصرة دون حذر من ناحية ، وإلى التطرف فى تفسير الظواهر التاريخية من ناحية أخرى^(١٠) .

وغالباً ما يكون نقل المصطلحات التى تعكس أفكاراً سياسية أوروبية معينة ، مضللاً . وعلى أية حال ، نحن لا نريد أن تقدم مجرد وصف للشكل الخارجى للظاهرة السياسية وعمل المؤسسات السياسية ، ولكننا نريد أن نقدم تحليلاً لها . وسوف نفعل ذلك فى إطار ظاهرة "الحكم الدستوري" بالمفهوم العام للبنية السياسية المتميزة بتقسيم السلطة بالمعنى الذى يستخدم به لوفغشتين هذا المصطلح^(١١) ومن ثم ستكون الفكرة المهيمنة على تحليلنا للتطور الاجتماعى السياسى تدور حول ثنائية ممارسة السلطة احتكاراً ومشاركة .

واستخدام بعض المؤلفين لمصطلح "الثورة" عند تناول تاريخ مصر فى السنوات ١٨٧٨-١٨٨٢ تعوزه الدقة - إلى حد ما . وسوف نرجى مناقشة ما إذا كانت ثورة بمعنى "المفرد التاريخى للثورة باعتبارها خروجاً على التقليد والماضى و"تحول بعيد المدى فى الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى فترة زمنية قصيرة نسبياً"^(١٢) إلى نهاية دراستنا . وما يزيد من صعوبة هذه المهمة أن مصطلح الثورة يقترب عادة بفكرة النجاح .

ولا يقل التحديد غير الدقيق للظواهر الاجتماعية والسياسية المتنوعة - كالتومية أو الحركة الوطنية أو الحزب الوطنى - افتقاراً إلى الدقة عن استخدام مصطلح الثورة . فمن الصعوبة يمكن أن نجد تعريفاً محدداً للتومية أو الأمة يمكن تقبله عالمياً : "فالتعريفات كثيرة ككثرة المؤلفين"^(١٣) وعلى ذلك ، كان مصطلح الأمة مصطلحاً أوروبياً تطور تاريخياً فى إطار

(10) Landau : The Young Egypt Pary, Parliaments and Parites in Egypt, Notes on the introduction of Ministerial Responsibility into Egypt .

(11) Karl Loewenstien : Ver Fassungs lehr, Tubingen 1959 , p. 13 .

(12) Desip K. Flechtheim : Revolution, in Ernst Fraenkel and Karl Dietrich Bracher (ed.) : Staat und Politik, Fischer Lexikon, Vol.2, Frankfurt 1964, p. 297 .

(13) Eugen Lemberg : Nationalismus, 2 vols., Reinbek bei Hamburg 164, Vol. 1, p.

16 : See also Dietrich Brancher National Staat, pp. 210 - 17 .

عملية علمنة الدولة ، بينما لعب العامل الدينى فى العالم العربى والإسلامى دوراً هاماً . كما أن المفكرين العرب يختلفون فيما بينهم حول تحديد القاعدة الجغرافية لقوميتهم . أضف إلى ذلك أن فكرة الأمة لم تكتسب شكلها المميز فى إطار حركات التوحيد أو الانفصال فحسب ، بل اكتسبته من خلال مقاومة الاستغلال الاقتصادى المباشر وغير المباشر والوصاية السياسية للدول الأوروبية . ومن ثم يجب أن تكون هناك محاولة للتمييز بين الظواهر المختلفة فى مصر فى غضون تلك السنوات التى غالباً ما توصف بأنها حركة "قومية" : نضال إسماعيل من أجل الاستقلال ، وأحلامه ببناء إمبراطورية ، ومحاولاته مقاومة التدخل الأوروبى بمساعدة "حزب وطنى" ، والشعور الوطنى المصرى الأصيل ، والأفكار "شبه القومية" ^(١٤) المتعلقة بالجامعة العربية وفكرة الجامعة الإسلامية المرتكزة على السلطة الدينية للسلطان ، والمحاولات العلمانية لتقوية الدولة العثمانية فى الشرق كله فى مواجهة الخطر الأوروبى . وغالباً ما كانت هذه الأفكار تتداخل فى بعضها البعض وأحياناً كان يعتنقها شخص واحد . فمن يأمل أن يقول كل شىء بتعريف كل تلك الآمال والأهداف على أنها "قومية" لن يقول فى حقيقة الأمر شيئاً .

وأخيراً ، يحتاج الإطار العام لهذه الدراسة إلى شرح . فقد ظننا فى البداية أنه من الضروري أن نقدم وصفاً تفصيلياً للأساس الأيديولوجى والبناء الاجتماعى الاقتصادى لمصر عند وقوع الأزمة السياسية - الاجتماعية التى نتعرض لها بالتحليل . وقد تجنبنا استهلال الدراسة بفصل نظرى عن النظام السياسى فى الفكر الإسلامى ، لأنه ليس هناك فلسفة سياسية أو نظرية سياسية خاصة فى الإسلام من ناحية ، ومن ثم كان علينا أن نقدم عرضاً للفلسفة الإسلامية (أو العقيدة الإسلامية) يركز على أساس أدبيات الاستشراق . ومن ناحية أخرى ، يفقد مثل هذا الفصل الصلة بالجزء الرئيسى من هذه الدراسة . وكلما تركز الاهتمام حول نظام الحكومة ، كلما كانت المناقشة الدينية أو الفلسفية قاصرة على إعادة تفسير المبادئ الإسلامية التقليدية الخاصة بالنظام السياسى التى كان يشار إليها فى منتصف القرن التاسع عشر على أنها "العصر الذهبى" للخلفاء الراشدين ، حيث لم يكن هناك حكماً مطلقاً ، بل كان الحكام والمحكومين يخضعون جميعاً للشرعية . وطالما كان الحاكم ملتزماً بقواعد الشريعة كان على كل مسلم أن يطيعه ، ويسقط التزام الطاعة عن الناس إذا خرج الحاكم على الشريعة ،

وعندئذ يجب خلعه . وبiece الناس للحاكم ضرورة لاعتلائه منصبه . ولما كانت الشريعة لا تقدم حلولاً لكل المشكلات الاجتماعية والسياسية التى قد تبرز ، فإن على الحاكم أن يستشير العلماء والأعيان (مبدأ الشورى) .

وهذه المبادئ قائل المبادئ السياسية الأساسية للعصور الوسطى الأوروبية من حيث خضوع الحاكم للقوانين والتزامه باستشارة "أهل الرأي" ، وحق الناس فى خلع طاعة الحاكم الذى يخرج على القانون (حق المقاومة)^(١٥) . وبينما كانت بعض التصدعات الراديكالية فى النظام السياسى الأوربى تتركز على أسس نظرية متباينة تماما ، كانت هناك محاولات فى الشرق الإسلامى - عندئذ - لإحياء المبادئ التقليدية ، ومن ثم الوقوف على قدم المساواة مع أوروبا القرن التاسع عشر ، حيث اعتبر إهمال تلك المبادئ مسئولاً عن تدهور الشرق الإسلامى وعد تقدم أوروبا راجعاً إلى اتباع تلك المبادئ . وشكلت هذه المبادئ - أيضاً - الأساس النظرى للنضال من أجل الإصلاح السياسى خلال الأزمة التى سبقت الاحتلال البريطانى ، ولا أظن أننا فى حاجة إلى أن نزيد على ذلك شيئاً لتحقيق غرضنا .

ولكننا لا تغفل - على أية حال - تخصيص فصل لدراسة اجتماعية اقتصادية كمقدمة لدراستنا هذه ، فيبدون مثل هذه المقدمة لا يمكن أن نقوم التفسير والاستمرارية فى البناء الاجتماعى السياسى لمصر خلال السنوات ١٨٧٨-١٨٨٢ تقريباً صحيحاً . غير أن هذا الفصل قصير نسبياً . وعندما بدأنا فى تحليل مشكلات سنوات الأزمة حرصنا على أن نقرأ الروايات التى تركها أولئك الذين شاركوا فى الأحداث قراءة نقدية فاحصة . وإن كانت الأساطير التاريخية والتفسيرات الخاطئة قد دعمت وترددت أيضاً على صفحات الدراسات المتأخرة الخاصة بسنوات الأزمة . وبناء على ذلك ، بدا لنا أنه من الضرورى تخصيص القسم الرئيسى من هذه الدراسة لتقديم عرض لهذه الفترة أكثر تفصيلاً بما كان مقدراً له استناداً إلى المادة الجديدة والتقديم النقدى للمصادر التقليدية . وللأسف ، كان هذا يعنى أن يختصر القسم التمهيدى بعض الشيء .

المؤلف

تمهيد

تركيب المجتمع المصرى فى عصر إسماعيل

نوعية الحكم :

يحدد الغرض الرئيسى من هذه الدراسة التمهيدية النوعيات التى نحاول من خلالها فهم تركيب المجتمع المصرى فى ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر ، كما يحددها أيضا - بدرجة ما - موضوع الدراسة ككل . والنوعية الأساسية هى تلك التى تتعلق بالحكم ، ويترتب على ذلك أن ثمة تمايزاً فى تركيب المجتمع يستند إلى التفرقة بين أصحاب السلطة والخاضعين لها .

وأول ما يثير اهتمامنا هو تكوين وصلاحيات الطبقة الحاكمة ثم تحديد طبيعة الدور الاجتماعى السياسى لجماعة وسيطة بين الطبقة الحاكمة وغالبية سكان البلاد ونعنى بها جماعة "الأعيان" . وأخيراً ، علينا أن نتناول الوظائف الخاصة بالجماعات الهامشية والفرعية فى المجتمع .

كما يجب أن نأخذ فى اعتبارنا البعد الاقتصادى فى الاستحواز على مراكز السلطة وتقويتها . فالوضع الاجتماعى الاقتصادى البارز فى مصر يستند - قبل كل شئ - على الإنتاج الزراعى الواسع النطاق ، كما أن الصناعات التجهيزية المحدودة الأهمية (كحلج القطن وصناعة السكر) كانت بأيدي كبار الملاك . ولكن شراء وبيع الإنتاج (وخاصة تجارة التصدير) كان يتركز بصفة رئيسية فى أيدي التجار الأوربيين والشوام الذين تحكموا - فى نفس الوقت - فى تجارة الاستيراد . وكانت ممارسة صلاحية الطبقة الحاكمة تقود عادة إلى الاستحواز على الملكيات الزراعية ، ولكن تلك لم تكن الوسيلة الوحيدة التى تكون بها هذا النوع من الثروة ، ولم تكن ملكية الأرض الزراعية تعنى - فى حد ذاتها - الانتماء إلى الطبقة الحاكمة رغم ماتصفيه على صاحبها من مركز ومكانة اجتماعية . ومن ثم لم يكن التركيب الطبقي بالمفهوم الاقتصادى الاجتماعى مرتبطاً ببناء السلطة السياسية .

وسنرى كيف كان الأصل العرقي محدداً حاسماً فى تكوين الطبقة الحاكمة ، وكان النقد الذى وجه إلى تلك الحقيقة أحد القوى الدافعة للتحرك نحو التغيير الاجتماعى من خلال فتح أبواب هذه الطبقة أو توسيعها أو حتى استبدالها بطبقة أخرى .

ونعنى "بالطبقة الحاكمة" أولئك الذين تولوا المناصب الهامة فى السلطة بصورة دورية ، وكان كل فرد من أفراد تلك الجماعة يستطيع - من حيث المبدأ - أن يتولى أى منصب ولم تكن الخبرات الفنية أو العملية من بين متطلبات تولي تلك الوظائف بالنسبة لأفراد هذه الجماعة . ويفض النظر عن الخديبر وأسرته والأمراء الذين ينتحون إلى فروع أخرى من الأسرة الحاكمة ، كانت الطبقة الحاكمة تضم موظفى البلاط وأصفياء الحاكم وأعضاء المجلس الخاصوى وكبار موظفى الإدارة المركزية (الدواوين والمجالس والنظارات والمصالح الحكومية ومجالس الأحكام) ، وكذلك أولئك الذين شغلوا مناصب القيادة العسكرية وكبار موظفى الإدارة بالأقاليم وكبار موظفى الحكومة (المفتشين والمديرين والمحافظين وأمورى الضبطية) .

وهناك شيئا لابد أن نذكره حول تعريف وتفوجيل Wittfogel للطبقة الحاكمة باعتبارها لاتتضمن الحاكم ورجال بلاطه وكبار الموظفين فحسب ، بل تتضمن من يلونهم مرتبة أيضا^(١) . فهو يرى "أداة الدولة" من جانب "الرجل العامى" الذى يرى أن أصحاب الوظائف الصغرى فى السلم البيروقراطى أعضاء فى الطبقة الحاكمة ، وبالنسبة لمصر يدخل ضمن هؤلاء : العمد ، والصيارفة ، والكتبة . ولا ريب أن الموظف الصغير نفسه كان يشعر أن وضعه أرقى من وضع "الرجل العامى" . وعلى أية حال ، إذا نظرنا إلى الطبقة الحاكمة فى ضوء هذا التعريف من وجهة نظر أعضائها يبدو الموظفين الصغار كأدوات مساعدة للأجهزة التنفيذية . ويتجلى ذلك بوضوح فى حقيقة أن جبهة الضرائب والكتبة كانوا ينتظمون فى طوائف شأنهم فى ذلك شأن الحرفيين والتجار والمستغلين بالخدمات . وقد يفترض أيضا أن صغار العمد الذين يعملون بالكرباج علنا قد لا يبدون فى أعين الفلاحين كممثلين للطبقة الحاكمة .

ولم تكن الترقيات فى الجهاز البيروقراطى تتم على أساس الافضلية أو الخبرة ، ولكن العلاقات الشخصية بالأسرة الحاكمة ، والأصل العرقى ، كانا حاسمين فى تقرير مبدأ الترقى وطالما لم تكن هناك عقبات أمام صغار الموظفين فأنهم - من وجهة النظر هذه - يعدون ضمن الطبقة الحاكمة افتراضا . وظل الموظفون الذين يمارسون أعمالا تتطلب استعدادا فنيا أو إداريا خاصا يشغلون - كتقاعدة عامة - وظائف ثانوية . وسوف نتناول فيما بعد استثناءات تلك القاعدة .

(1) Karl A. Wittfogel : Oriental Despotism, New Haven and London 1967, pp. 303-307,

الطبقة الحاكمة

الحاكم شبه المستقل وسيدته :

قبل أن يؤدي تدخل الدول الأوربية فى الشئون الداخلية للبلاد إلى تدهور النظام الاجتماعى السياسى ، كان الخديو إسماعيل يحكم المصريين حكما مطلقا ، أى أن إرادته الشخصية كانت لها السيادة أولا وأخيرا حتى فى المسائل المتعلقة بالموت والحياة .

وكان إسماعيل خامس حكام^(٢) الاسرة الأجنبية التى أقامت حكمها فى مصر فى أعقاب حملة نابليون . وكان وضع مؤسسها - محمد على - فى البداية وضع الوالى التابع للسلطان ، ولكن بعد حروبه الناجحة ضد سيده السلطان فى ١٨٣١-١٨٣٢ و ١٨٣٩ حيث تعرضت الدولة العثمانية للخطر لولا قيام الدول الأوربية بإنقاذها مرتين ، منحت مصر حقوقا إدارية واسعة (بمقتضى معاهدة لندن فى ١٥ يوليو ١٨٤٠ والفرمانات السلطانية الصادرة فى ١٣ فبراير وأول يونيو ١٨٤١) ، كما منحت أسرة محمد على حكم مصر ورأيا على أن يلى حكمها الأرشد فالأرشد من أسرة محمد على . ولكن السلطان فرض شروطا مختلفة على حكام مصر : كمبادئ خط شريف جليخانه الصادر فى ١٨٣٩ ، كما أن المعاهدات الدولية التى يبرمها السلطان كانت تسرى على مصر ، وتفرض الضرائب وتسلك العملة باسم السلطان ، ولا تزيد قوة الجيش المصرى فى وقت السلم عن ثمانية عشرة ألف جندى ، واحتفظ السلطان لنفسه بحق تعيين الضباط من رتبتي اللواء والفريق وبحق الحصول على جزية سنوية تدفع للباب العالى .

وظل وضع مصر ووضعت حكامها فى إطار الدولة العثمانية ثابتا بالضرورة طوال حكم الولاة الثلاثة من خلفاء محمد على . وعلى أية حال حاول إسماعيل طوال السنوات العشر الأولى من حكمه أن يرفع تلك القيود ، وأن يوسع سلطته ، وفضل إسماعيل الوسائل الدبلوماسية كما فهمها - الأموال والهدايا لكل من وعده بالمساعدة بأى شكل من الأشكال وخاصة السلطان نفسه - على الصدام العسكرى الذى لجأ إليه محمد على .

(٢) حكم محمد على من ١٨٠٥-١٨٤٨ ، وإبراهيم ١٨٤٨ ، وعباس الأول ١٨٤٨ - ١٨٤٥ ، وسعيد

١٨٥٤ - ١٨٦٣ ، وإسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩ .

فدفع الأموال أولاً إلى السلطان لتغيير نظام ولاية العرش ، ومن ثم حصل على فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ الذى استبدل بوراثة الأرشد الوراثة الصليبية. وفى نفس الوقت سمح له بأن يحتفظ بجيش قوامه ٣٠ ألف رجل زمن السلم ، ولكن الجزية التى يدفعها للسلطان زيدت من ٨٠.٠٠٠ إلى ١٥٠.٠٠٠ كيس سنوياً (أى ما يعادل ٦٨١ر٥٠٠ جنيه استرليني) ، وخلق فرمان الصادر فى ٨ يونيو ١٨٦٧ على اسماعيل وخلفائه "لقب الخديو" وهو لقب فارسي الأصل ، ومن ثم أصبح إسماعيل حاكماً شبه مستقل. وأصبحت طبيعة استقلاله الذاتى أكثر تحديداً عندما سمح له بإيجاد المؤسسات الإدارية التى يرى ضرورة إيجادها ، وإصدار اللوائح الخاصة بها ، وعقد الاتفاقات الإدارية التى يرى ضرورة إيجادها ، وإصدار اللوائح الخاصة بها وعقد الاتفاقات الإدارية مع الدول الأجنبية ، ولكن إبرام المعاهدات ظل من حق السلطان وحده وفى ٢٩ نوفمبر ١٨٦٩ صدر فرمان الذى حرم على اسماعيل عقد القروض الأجنبية دون موافقة الباب العالى ، ولكن اسماعيل استعاد هذا الحق بموجب فرمان ٢٥ سبتمبر ١٨٧٢ . وفى ٨ يونيو ١٨٧٣ صدر فرمان الذى أكد كل تلك الامتيازات ورفع القيود الخاصة بتحديد قوة الجيش المصرى .

وبذلك وصل الاستقلال الذاتى المصرى إلى نقطة تقل درجة واحدة فقط عن مرتبة الاستقلال التام . ولا تزال الأسباب التى جعلت اسماعيل يحجم عن اتخاذ الخطوة الأخيرة فى هذا الصدد والظروف التى قد يكون مستعداً عندها لاتخاذ مثل هذه الخطوة فى حاجة إلى استيضاح .

ففى خلال ثورة كريت ضد الحكم التركى ، سعت اليونان إلى التحالف مع مصر ضد السلطان عام ١٨٦٧ مفترضة أن اسماعيل كان يسعى إلى تحقيق الاستقلال الكامل عن الباب العالى وقدم القنصل اليونانى إلى وزير الخارجية راغب باشا (الذى كان من مواليد اليونان) عرضاً رسمياً "لعقد تحالف بين الأمتين الصغيرتين اللتان تعدان من أقدم الأمم"^(٣) ، غير أن استجابة الحكومة المصرية لهذا العرض كانت سلبية . وذكر إسماعيل للقنصل اليونانى فى ٢٢ أبريل ١٨٦٧ أنه لايعتزم فصح الروابط التى تربط مصر بالباب العالى ، وأنه يسعى لتحقيق أهدافه بطريق المفاوضات وليس الحرب .

وقد يبدو أن إسماعيل كان لايرغب فى أن يلحق به مصير محمد على الذى سلبته الدول الأوروبية ثمار انتصاراته العسكرية ، فقد بدأ استقلال مصر لتلك الدول بداية النهاية

للإمبراطورية العثمانية التي كانوا يحاولون الإبقاء عليها . وعلى أية حال ، أشار إسماعيل أكثر من مرة في مناسبات بعينها إلى أنه لن ترد في قصص روابطه بالدولة العثمانية إذا حاول السلطان خلعه ، فذكر للفتنل النمساوي - عام ١٨٦٩ - أنه قد يعلن استقلال مصر في تلك الحالة .

وكان المراقبون الأوروبيون يتوقعون أن يخطر إسماعيل هذه الخطوة خلال احتفالات افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ . ويبدو أن إسماعيل توصل إلى تفاهم مع الملك فيكتور عمانويل ملك إيطاليا حول هذا الموضوع ، ولكن تحقيق ذلك باء بالفشل نتيجة معارضة فرنسا ، وحقيقة ذلك الاعتراض معروفة عامة . غير أن الاعتقاد كان سائداً أن إسماعيل قد يخطو الخطوة الحاسمة إن عاجلاً أو آجلاً . وكتب أحد المشاركين الألمان في احتفالات عام ١٨٦٩ يقول : "إن إعلان استقلال مصر أصبح بالضرورة مسألة انتظار اللحظة المناسبة ، بعد ماتتير البناء العضوي لشروط ذلك الاستقلال تطوراً واسعاً" (٤) .

وقد قيل للضباط الأمريكيين الذين أدخلهم إسماعيل في خدمته والذين جاؤا إلى مصر في مطلع عام ١٨٧٠ أن مهمتهم مساعدة مصر على نيل استقلالها ، ولكن الحديو ما لبث أن ارتضى تحديد علاقته بالسلطان على أساس فرماني ١٨٧٢ و ١٨٧٣ ولم تتكرر أزمة ١٨٦٩ - ١٨٧٠ التي وقعت بين إسماعيل والسلطان . ومنذ عام ١٨٧٥ أصبحت الأزمة المالية هي كل ما شغل بال إسماعيل .

وعندما أصبح يدرك مدى التهديد الذي يتعرض له من جانب الباب العالي في الأسابيع السابقة على خلعه عام ١٨٧٩ ، بدأ يعد العدة لصدام عسكري مع السلطان ، ولكنه أذعن في نهاية الأمر . ولعله رأى أنه لا جدوى في الخروج على السلطان والدول الأوروبية معا ، أو لعله كان لا يثق في إمكانية الاعتماد على جيشه في ضوء الكارثة التي تعرض لها في الحبشة عام ١٨٧٥ - ١٨٧٦ .

ومن ثم يتضح أن محمد علي - وبدرجة أقل - إسماعيل قد رغبوا في جعل مصر مملكة مستقلة عن الباب العالي ، ولكن أوروبا حالت دون ذلك . غير أن إسماعيل حقق لبلاده درجة كبيرة من الاستقلال الذاتي ، ولم يكن هناك أحساس بسيادة السلطان على مصر إلا خلال الأزمات مثل أزمة ١٨٧٩ وأزمة ١٨٨١ - ١٨٨٢ .

(4) Stephan, p. 167 .

الحاكم الأوتوقراطى وهياته الاستشارية :

وهكذا لم تكن هناك عقبات من جانب الباب العالى تعوق طريق الحكم الداخلى لاسماعيل عند بداية فترة الأزمة . أضف إلى ذلك أنه لم تكن فى البلاد ذاتها هيئة أو مؤسسة أو جماعة اجتماعية تستطيع وضع حد لسلطة الخديو ، أو تستطيع معارضة إرادته استنادا إلى حقوقها التنظيمية ، أو وضعها الاقتصادى ، أو نفوذها الاجتماعى - السياسى ، وحتى مجلس شورى النواب الذى تأسس عام ١٨٦٦ لا يعد استثناء لذلك .

وبغض النظر عن موظفى القصر وتأثيرهم غير الرسمى على الحاكم ، لم يكن هناك حتى عام ١٨٦٦ سوى مجلس واحد يرجع إليه إسماعيل من حين لآخر طلبا للمشورة هو المجلس الخصوصى . وذلك المجلس لم يكن يتكون من ممثلين للجماعات الاجتماعية (المهنية أو الطائفية) ولكنه كان يتكون من شخصيات تدين بولائها للحاكم وتمتع بثقته ، وفى كثير من الأحوال كان أعضاء المجلس يشغلون مناصب رؤساء الأجهزة الإدارية ، وشكل المجلس الخصوصى الدائرة للطبقة الحاكمة وخضع فى تشكيله لتغيرات مستمرة . وكان المجلس ينظر فى المسائل الإدارية ويرفع التوصيات بشأنها إلى الخديو ليتخذ مايراه من قرارات .

وعلى أية حال ، لم تكن هناك وسائل اتصال بين المجلس والشعب ، طالما كان أعضاؤه لا يعلمون إلا القليل عن المشاكل والاحتياجات المحلية ، لذلك أضاف إسماعيل إلى المجلس الخصوصى - عام ١٨٦٦ - مجلس شورى النواب . ولم يكن ذلك يعنى أنه تنازل عن بعض سلطاته . وربما كان المراقبون المعاصرون على حق عندما رأوا فى إنشاء مجلس شورى النواب ردا على الشكوك التى أثبتت فى الصحافة الأوربية فى ١٨٦٥ - ١٨٦٦ حول عجز الخديو ماليا . وتأسيس مجلس شورى النواب ، "والتحصير" المؤقت للمناصب العليا فى الإدارة المحلية ، يجب أن ينظر إليه من زوايا جهود إسماعيل لتحرير نفسه من الباب العالى .

وقدم إسماعيل مجلس شورى النواب إلى العالم الخارجى على أنه تنويع لرسالته العظيمة "لتحضير" مصر . وتحويل مصر إلى شريك محترم لأوروبا "المتحضرة" كان هدفا سعى إليه سعيد ، وجاء إسماعيل ليظوره ، ووجد هذا الاتجاه التمييز الرمزى عنه باشتراك مصر فى معرض باريس الدولى عام ١٨٦٧ ، واشترك الأورطة السودانية فى القتال إلى جانب الحملة الفرنسية فى المكسيك خلال السنوات ١٨٦٣ - ١٨٦٧ .

وكان ذلك التصرف الحضارى بإقامة مجلس شورى النواب يعنى أيضا إعطاء مصر وضعها خاصا فى الدولة العثمانية ، وقد كتب اسماعيل إلى نوبار باشا - الذى كان يمثل مصالحه فى

باريس - فى ١٨ نوفمبر ١٨٦٦ يقول : "لا يوجد فى استانبول ولا يمكن أن يوجد أبدا ، اقول أبدا . . حاكم مثلنا"^(٥) وعبر إسماعيل فى أمر وجهه إلى رجله راغب باشا - فى ٢٢ أكتوبر ١٨٦٦ - الذى عينه أول رئيس للمجلس الجديد عن اقتناعه بأن المصريين قد بلغوا درجة كافية من النضج لنيل هذا المجلس الذى يتجلى نفعه فى كل البلاد المتحضرة . وفى نفس الوقت حاول نوبار أن يشرح لوزير الخارجية الفرنسى بباريس الفرق بين إقامة مجلس شورى النواب والدستور التونسى الصادر عام ١٨٦٠ ، فذكر أن الباي نفسه لا يعرف شيئا عن مغزى الدستور ، وإن رعاياه لا زالوا لا يفهمونه ، أما مجلس شورى النواب فيقوم - على النقيض من ذلك - على أسس متينة : فشيوخ القرى من أعضاء المجلس ينتخبهم الناس ، وتقدم الحكومة بالتصديق على اختيارهم ، ويقدم ذوو النفوذ منهم المشورة للمديرين فى المسائل الخاصة بالأشغال العمومية .

وبينما كان إنشاء مجلس شورى النواب يستهدف تأمين مكان لمصر بين البلاد "المتحضرة" ، نظر إليه فى مصر على أنه أداة "تحضير" . فقد صرح نوبار لوزير الخارجية الفرنسى فى ديسمبر ١٨٦٦ أن "برلماننا مدرسة تسعى الحكومة عن طريقه إلى العمل على تقدم السكان وتدريب وتحضير الأهالى"^(٦) وبذلك يكون المجلس قد اعتبر وسيلة اتصال بين الحكومة والشعب أكثر من كونه وسيلة اتصال بين الشعب والحكومة .

وفى خطاب العرش الذى افتتح به دور الانعقاد الأول للمجلس فى ١٠ نوفمبر ١٨٦٦ ، خصص اسماعيل فقرتان لمبادئ الشورى باعتبارهما الأساس النظرى للمجلس ، ولم يحاول أن يقيم القرآن فى تلك المبادئ العامة^(٧) . ولم يعتبر المجلس بأى حال من الأحوال أداة لتقسيم أو تحديد السلطة ، ولم يشكك المثقفون (ونعنى بهم الجماعة الصغيرة التى عبرت عن روح ذلك العصر من خلال الصحف والكتب) بأى حال من الأحوال فى قيادة اسماعيل للبلاد على طريق التحديث والحضارة ، كذلك لم يوجهوا أى نقد إلى سياسة اسماعيل المالية . فلم يقم رفاعه بدوى واقع الظهطاوى بالترحيب بالمجلس باعتباره وسيلة للحد من سلطة اسماعيل المطلقة ، ولكنه رأى فى مجلس شورى النواب والمجلس الخصوصى أداتين لتخفيف عبء الحكم عن

(٥) جندى وتاجر ، ص ٦٢ .

(٦) نفس المرجع .

(٧) سورة ٣ : ١٥٩ "واشاورهم فى الأمر" ، وسورة ٢٧ : ٢٨ "وأمرهم شورى بينهم" .

كاهل اسماعيل . وبهذا الصدد لم يشر إلى ما جاء بالقرآن والحديث حول الأمر بالشورى - على نحو ما فعل اسماعيل نفسه - وهو ما جرت العادة عليه .

ولم يكن فى نية النواب الذين قدموا إلى القاهرة فى نوفمبر ١٨٦٦ وضع حدود لسلطة إسماعيل المطلقة . إذ تذكر ليدى دف جوردون أنها تحدثت مع بعض نواب أقصى الصعيد ، وهم فى طريقهم إلى حضور مراسم افتتاح مجلس شورى النواب بالقلعة ، فوجدت معنوياتهم منخفضة ، وعندما ذكرت لبعضهم أنهم يشاركون الآن فى حكم البلاد إذا بهم يؤنبونها على هذه الملاحظة بقولهم : " من ذا الذى يعيش على ضفاف النيل ويستطيع أن يقول أكثر من كلمة (حاضر) واضعاً كلتا يديه على رأسه المنكفى إلى الأرض بتحية (السلام) حتى إلى المدير ، فما بالك بمن يتحدث أمام أفئدينا ؟ " . فقد أعاد استدعاء أبرز أعيان الأقاليم إلى القلعة إلى الأذهان ما حدث للممالك الذين دعاهم محمد على إلى نفس المكان عام ١٨١١ فقدر لهم ألا يعودوا من هناك (٨) .

وظل الحادث الذى وقع فى الاجتماع الأول لمجلس شورى النواب يروى على مدى العديد من السنين بعد ذلك ، لابين أعضاء الجاليات الأوربية فحسب ، بل وبين المصريين كذلك : فعند ما طلب من النواب أن يكونوا ثلاث مجموعات على نسق ما يحدث فى البرلمانات الأوربية : جماعة "اليمن" المؤيدة للحكومة ، وجماعة "اليسار" المعارضة لها ، وجماعة "الوسط" المعتدلة ، تكافاً للنواب على عين القاعدة ، فلم يشأ أى منهم أن يجلس فى المكان المخصص لمعارضى الحكومة . فالجميع كان يعلم أنه من الخطورة بمكان أن يخرج إسماعيل بانطباع سيئ ، حتى ولو كان يبغى تحضير البلاد .

وكانت مسئولية اختيار النواب تقع - قبل كل شئ - على عاتق المديرين الذين كان عليهم أن يراعوا تعليمات الحكومة من ناحية ، ورغبات أعيان الأقاليم الذين يختار النواب من بينهم من ناحية أخرى ، كان "الانتخاب" يتم فى ديوان المديرية ، ويبدو أن أحداً لم يكن يعلم به خارج دائرة من يعينهم الأمر بصورة مباشرة ، بل إن بعض شيوخ القرى ذكر لستيوارت فيما بعد (عام ١٨٨٢) أن المدير كان يتولى تعيين النواب . ووصف أحد أعضاء المجلس إجراءات الانتخاب على النحو التالى :

"كان شيوخ القرى يكتبون إلى المدير لتحديد مرشحهم فى الانتخابات لتمثيل القسم ، ويجمع المدير الشيوخ ويعلن أمامهم عدد الأصوات التى حصل عليها كل مرشح ، ثم يدعوهم إلى تحديد من يقع عليه الاختيار ليصبح نائبا . وهم يختارون عادة المرشح الذى يعلن المدير أنه قد حصل على أعلى الأصوات ، وإن كان لا يحق للمدير - نظريا - أن يؤثر فى اختيارهم ، وغالبا ما كان يستبدل بالمرشح أحد ذوى النفوذ أو يتلقى من الحكومة توجيهها باختيار شخص معين ، ومن تحدهد الحكومة يتم انتخابه كتحصيل حاصل" (٩) .

ويقدم لنا البارون دى مالورتى - الذى كان يستقى معلوماته عادة من شريف باشا - الوصف التالى :

"رغم أن المجلس كان مجلسا منتخبا من حيث المبدأ ، إلا أنه كانت للمديرين يد فى اختيار النواب ، وكان الاختيار يقع - عامة - على أكثر الناس ثراء لتمثيل جيرانهم ، وكما كان يحدث عند انتخاب الفلاحين للشيوخ وانتخاب الشيوخ للعدد ، كان انتخاب النواب من بين الأعيان إجراء شكليا . وكان ترده الكثيرين فى تحمل مسئولية ما قد تؤدى إلى وقوع خلاف مع المدير أو مع الحكومة ، هو الذى جعل التعمين الإجبارى الملاذ الوحيد - من حين لآخر - لاختيار النواب" (١٠) .

وكان مجلس شورى النواب يتكون من ممثلين لأكثر العائلات ثراء من ملاك الأراضي والتجار من أهالى البلاد ، وأكثرتهم بروزا وتقبلا عند الحكومة ، إلا أنه لم يكن مجلسا مستقل الإرادة . فقد جعل القانون الأساسى ولائحة المجلس طبيعة المجلس واضحة تماما (١١) . إذ كان يعتبر مجلسا خاصا ثانيا يقع على عاتق أعضائه إبلاغ الخديو بمشكلات أقاليمهم ، كما كان عليهم أن يوصلوا - بدورهم - رسالته الحضارية إلى أهالى أقاليمهم . سمح للنواب - حقيقة - بالموافقة على عدد من القرارات الخاصة بزيادة الضرائب ، ولكن اسماعيل لم يكن يعتبر موافقتهم ضرورية بأى حال من الأحوال ، بل إن قانون المراقبة الصادر فى عام ١٨٧١ - الذى يعد أهم إجراء مالى فى عصره من حيث مدها وماترتب عليه من نتائج - أعد بمعرفة المجلس الخصوصى وصدر بقرار من الخديو دون أن يأخذ المجلس علما به .

(9) Stuart, p. 67 .

(10) Malortie, p. 120 .

(١١) ينسب إلى شريف صياغة تلك الوثائق ، كما ينسب إلى نوبار الاشتراك فى صياغتها ، وقد نشر الرافعى المواد الثمانية عشر "لائحة الأساسية" والمواد الـ ٦١ "لائحة النظامية" أنظر ، عصر اسماعيل ج٢ ص ٢٨٧ - ٢٩٨ .

وضم مجلس شورى النواب خمسة وسبعون نائباً من بينهم ثلاثة نواب عن القاهرة ونائبان عن الإسكندرية ، ونائب عن دمياط ونائب أو نائبان - حسب تعداد السكان - عن كل قسم من أقسام المديرية ، ووفقاً للقانون الأساسى ، يتم انتخاب النواب لمدة ثلاث سنوات فى اجتماع يضم شيوخ القرى أو أعيان المدن يعقد فى كل محافظة أو مديرية ، ولا بد أن يصدق الخديو على نتيجة الانتخاب . ولم يُمنح المجلس أية صلاحيات مستقلة ، بل كان وضعه وضع الهيئة الاستشارية الخاصة بالخديو ، ولم يكن من المفترض أن يناقش النواب شئون أقاليمهم أو شئون البلاد ككل ، ولكنهم يناقشون ماترى الحكومة عرضه عليهم من أمور ، فلم يكن من حقهم التدخل بين اسماعيل ورعاياه ، ومن ثم لم يكن من حقهم قبول الالتماسات التى ظل قبولها من حق الخديو وحده .

وحتى عام ١٨٧٩ ، لم يحاول المجلس تجاوز حدود الإطار الذى رسم له ، وتحقق ذلك بفضل جهود رجال اسماعيل من النواب الأتراك الذين عينهم فى رئاسة المجلس : اسماعيل راغب ، وعبد الله عزت ، وبكر راتب ، وقاسم رسمى ، وجعفر مظهر ، وأحمد رشيد ، وحسن راسم . وعلى سبيل المثال ، كان راغب باشا ناظراً للخارجية فى نفس الوقت ، وقاسم رسمى محافظاً للقاهرة ، وجعفر مظهر عضواً بالمجلس الخصوصى ، وعبد الله عزت قائداً للجيش . ومن ثم لم يتحول المجلس إلى أداة لتقسيم السلطة أو تحديدها أو مراقبتها .

وتدلنا حقيقة مناقشة المجلس لنفس المشكلات والصعوبات عاما بعد عام على أنه لم يحقق نجاحاً من الناحية العملية ، وظل عاجزاً عن ممارسة أى تأثير على حكومة اسماعيل أو على سياسته المالية بل كان عليه أن يتقبل الموازنات والإحصاءات الزائفة التى كانت تقدم له . وفقد اسماعيل اهتمامه بالمجلس بعد أن تحسنت علاقته بالسلطان فلم يدع المجلس للانعقاد فى سنوات ١٨٧٢ و ١٨٧٤ و ١٨٧٥ .

الوضع الاقتصادى للحاكم الأوتقراطى :

استخدم اسماعيل سلطته السياسية المطلقة لتحقيق وضع اقتصادى فريد ، فجمع فى يده وأيدى عائلته خمس أراضى مصر الزراعية . حقا لم يكن هناك تمييزاً واضحاً - حتى عام ١٨٧٨ - بين ملكية الدولة وملكىة الحاكم ، غير أن التطور السريع للملكية الزراعية الخاصة منذ عام ١٨٥٨ جعل الخديو يرى أنه من الأصوب أن يضمن لنفسه حقوق ملكية واضحة على الأرض ، حتى لو كان لا يزال يعتبر أرض الدولة وخرانتها تحت تصرفه ، فقد كان يعد الخزانة العامة جيبه الخاص ، وكان ناظر المالىة بمثابة كبير صيارفته .

وبعد أن ألغى محمد على نظام الالتزام ، استحوذ لنفسه وعائلته على مساحات واسعة من أراضي الدولة ، التي كانت - بصفة أساسية - بورا لم تدرج فى زمام القرى فى سجلات المساحة ، أو قرى هجرها سكانها هربا من الضرائب الجائرة والتجنيد المتوالى للخدمة فى الجيش أو العمل بالسخرة . وعرفت تلك المزارع باسم الجفالك .

وقد ذكر الأمير إبراهيم - نجل الأمير احمد رفعت الذى مات غرقا عام ١٨٥٨ - للمستتر روسل مدير الدومين ، عام ١٨٨٢ - أن السلطان سمح لمحمد على بالاستحواز على ١٥٠ ألف فدان من أطيان الجفالك ، وقيل إنه خصص ٣٠ ألف فدان لكل واحد من المجاله . وفى عام ١٨٤٥ كان مختلف أعضاء الأسرة الحاكمة يملكون ٦٧٧ ألف فدان فيما بينهم . ووفقاً لأحد السجلات الرسمية الخاصة بالسنوات ١٨٤٧ - ١٨٥٨ حتى ١٨٧٠ - ١٨٧١^(١٢) كانت مساحة الأراضي التي يملكها امراء الأسرة الحاكمة وعائلاتهم عند نهاية الفترة على النحو التالي :

سعيد	٤٦١٦١٥ ر	فداناً
حليم	٤١٤٤٨ ر	فداناً
احمد يكن	٣٣٤٣٨ ر	فداناً
مصطفى فاضل	٢٠٧٠٢ ر	فداناً
احمد دقعت	١٩٨٧٦ ر	فداناً
ابراهيم يكن	١١٠٠٦ ر	فداناً
عباس الأول	٧٠١٣ ر	فداناً

وكان إسماعيل يملك نحو ١٥ ألف فداناً عند وفاة والده إبراهيم ، ومنذ توليته الحكم فى عام ١٨٦٣ حتى صيف ١٨٧٨ استطاع أن يجمع لنفسه ولأفراد أسرته ملكية بلغت ٥١٧٠٤٦ فداناً لا يدخل ضمنها أراضي الأوقاف وكان نصف مساحة هذه الأراضي مسجلاً باسمه شخصياً . وفى البداية ، قيل أن السلطان سمح له بأن يملك ٩٠ ألف فدان من الأراضي البور ملكية خاصة ، ولكنه انتزع من الموظفين الأتراك الأراضي التي كانوا قد زرعوها بالفعل وأعطاهم بدلاً عنها من الأراضي البور ، وكان الخيار الوحيد أمام أولئك الموظفين هو القبول

بهذا الاستبدال أو النفى إلى فازوغلى بالسودان . وفى مجموعة أمين سامى الوثائقية نجد سلسلة من الأوامر التى أصدرها إسماعيل لناظر المالية تغطى السنوات الأربع الأولى من حكمه فقط ، نقل بموجبها نفسه ولأفراد أسرته ملكية مايزيد عن ١٥٠ ألف فدان .

وبعد تغيير نظام الحكم نفى إسماعيل الأميزان اللذان كانا يستحقان وراثة العرش طبقا للنظام القديم وهما أخاء مصطفى فاضل وعنه عبد الحليم (الذى كان يصغر مصطفى فاضل بعام واحد) لأنهما دبرا مؤامرة خلعه ، واستولى على معظم أراضيهم . وكانت مزارع حليم من أخصبة أراضي مصر . وفى عام ١٨٧٦ استولى إسماعيل على ملكية إسماعيل صديق المفتش الذى قتل بناء على أمره مخلفا وراءه ملكية بلغت مساحتها ٣٠ ألف فدان . وقد تحدثت الليدى داف جوردون مع البدرابى أحد كبار الملاك الوطنيين عندما كان فى طريقه إلى منفاه بفازوغلى عن سبب نفيه ، فذكر لها أن "جريمته" هى امتلاك ١٢ ألف فدان من أجود الأراضي بين طنطا وسنود .

وحصل إسماعيل على أراضي مزارع السكر الواسعة التى كان يمتلكها فى مصر الوسطى ومصر العليا عن طريق مصادرة أراضي الفلاحين ، وتضمنت تلك الملكيات ٥٠ معصرة للصب و١٥ مصنعا للسكر و ٢٥٠ ميلا من السكك الحديدية و ٤٠ قاطرة لنقل المحصول من الحقول إلى المصانع . وبالإضافة إلى ذلك ، امتلك إسماعيل خمسة عشر محلجا للقطن وعددا لا يحصى من آلات الحرث البخارية والجراوات والمضخات البخارية ، ولم تشكل أراضيهم ومصانعهم أهم العوامل الفردية فى الإنتاج الزراعى فى مصر فحسب ، بل وفى تصنيع الإنتاج الزراعى أيضا .

وعلى أية حال ، لم تقتصر استفادة إسماعيل على المحصول الناتج من ملكيته الزراعية ، بل استفاد أيضا من الدخل من الضرائب . وبغض النظر عن نمو الملكية الخاصة للأرض الزراعية منذ عام ١٨٥٨ ، ظل حكام مصر يعتبرون الأرض ملكيتهم الخاصة بصفة رئيسية . وعلى سبيل المثال استخدم سعيد فائض الميزانية لشراء الضياع لأفراد أسرته . ولا يمكن أن نصف تصرف إسماعيل فى هذا الصدد إلا بأنه ضرب من ضروب الاختلال العقلى المقترن بسلوك عدوانى تجاه المجتمع ، فلم يستول على الأموال من الخزنة بحرية تامة لنفسه وأقاربه فحسب ، بل بعثر عشرات الآلاف من الجنهيات فى كل اتجاه أيضا ، كما لو كان يوزع توقيعاته على الأوتوجرافات . فاذا كانت الخزنة خاوية ، عقد القروض الأجنبية وزاد فى الضرائب . وعلى

سبيل المثال أبلغ ناظر المالية في أول يوليو ١٨٦٦ أنه أمر مفتش عام الأقاليم بزيادة ضريبة الأتبان بمقدار ٥٠٠ ألف جنيه .

ويعرض هذه الخلفية الخاصة بوضع اسماعيل السياسى والاقتصادى يبدو واضحا أنه كان ينفرد بحكم مصر . غير أنه إذا تحدثنا عن الطبقة الحاكمة يجب أن نؤكد أن أولئك الذين كانوا ينتمون إلى هذه الطبقة شغلوا مراكز فى السلطة تعتمد على حسن نوايا إسماعيل . وبعبارة أخرى ، كان من الممكن أن يفقدوا مناصبهم بين عشية وضحاها ويفقدوا معها ملكياتهم التى حصلوا عليها من خلال مناصبهم أو غير طريق تلك المناصب .

الصفوة الحاكمة التابعة :

وأهم ملامح الطبقة الحاكمة عند بداية الأزمة فى عام ١٨٧٦ هو أنها كانت لاتزال تعرف على نطاق واسع بأصولها العرقية وكانت تتكون من الأتراك الجراكسة .

ولم يعد هناك ذلك القطاع من الصفوة الحاكمة الذى يضم المهاجرين من بقية بلاد الدولة العثمانية ، بل كانوا يولدون فى مصر ، وكان بعض أولئك الأتراك المصريين ابنا لأم مصرية أو زوجا لسيدة مصرية ، أضف إلى ذلك أن حاجز اللغة ما لبث أن أسقط فى مطلع عام ١٨٧٠ فمن بين اللغات الرسمية الثلاث "التركية والفرنسية والعربية" أحرزت اللغة العربية قصب السبق .

وكان الوصول إلى مراكز السلطة يتحدد بالأصل العرقى ، والروابط الشخصية ، والعلاقات مع الأسرة الحاكمة . أما المصريون الذين دخلوا فى غمار الطبقة الحاكمة (مثل اسماعيل صديق على مبارك فكانوا يمثلون استثناء ، وكان نشاطهم قاصرا على فرع واحد من فروع الإدارة وهو ذلك الذى يرى الخديو ان لديهم مهارة خاصة فيه ، وعلى سبيل المثال تخصص اسماعيل صديق فى المجال المالى نظرا لما عرف عنه من براعة فى ابتذاع الضرائب والمكوس الجديدة واعتصارها من الأهالى ، أما على مبارك الذى كان مهندسا فتخصص فى مجال الأشغال العمرمية والتعليم .

وكانت واجبات المنتخبين إلى طبقة الأتراك الجراكسة تتغير عدة مرات فى العام الواحد فقد يعين أحد الباشاوات على مدى عام أو عامين فى وظائف متتابعة مثل مأمور ضبطية مصر . . . ووكيلا لنظارة المالية ، ومديرا لإحدى المديریات ، ورئيسا لمحكمة ، وأخيرا قائدا للجيش . وقد يعين ما يقرب من خمسة مديرين بالمديرية الواحدة فى العام الواحد . وبذلك لاتتحول المناصب الكبرى إلى مراكز للسلطة الشخصية .

وكان هذا التغيير الدورى فى الصفوة الحاكمة يخلق لديها وعيا واضحا بتفوقها ، وشعرت الأغلبية التركية - الجركسية فى تلك الصفوة بأنها تخصصت للحكم ، واعتقدت أنها وحدها هى التى تستطيع حكم مصر ، وأدى هذا الاعتقاد فيما بعد إلى تولد شعور بالاستعلاء على كل من أنحدر من أصول فلاحية ، وتحتوى المصادر الخاصة بالفترة ١٨٧٨ - ١٨٨٢ على العديد من الأمثلة على ذلك .

وعندما قدم ثلاثة من الضباط (أحمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى) إلى مجلس عسكري فى أول فبراير ١٨٨١ اجتمع اللوات الأوربيين والأتراك - الجراكسة وحولهم كبار الضباط من الأتراك - الجراكسة فى نظارة الجهادية وانهالوا على أولئك الفلاحين سبا وإهانة بمجرد وصولهم . وعبر شريف باشا عن غضبه لرفض أعيان المصريين من أعضاء مجلس شورى النواب أن يخضعوا لإرادته (ولضغوط القوى الأوربية) فى يناير ١٨٨٢ بقوله : "إن المصريين مجرد اطفال ويجب أن يعاملوا كالأطفال .. أنهم لا يستطيعون المضى قدما بدونى فهؤلاء الفلاحين فى حاجة إلى من يقودهم"^(١٣) . وبعد نفى أربعين ضابطا تركيا - جركسيا فى ربيع ١٨٨٢ ، أرجع ثابت باشا - ممثل الخديو بالأستانة - ذلك إلى الخروج على سياسة محمد على التى كانت تقضى بعدم منح المصريين وظائف كبرى فى الجيش أو فى الخدمة المدنية ، والى فى ضرورة العودة إلى تلك السياسة . وعندما هزمت القوات البريطانية جيش عرابى ، حال الاحتلال البريطانى دون قيام نظام حكم ارهايى تركى - جركسى .

وعلى أية حال شكل الأتراك - الجراكسة شريحة صغيرة من سكان البلاد ، فوفقا لإحصاء ١٨٨٢ كان تعدادهم لا يتجاوز ٣١٧٧٤ نسمة من عدد سكان مصر الذى بلغ ٦٨٠٦٣٨١ نسمة ، وذكروا بالتعداد تحت اسم "المصريون المنحدرون من أقطار الدولة العثمانية الأخرى"، وكان نصفهم يعيش بالقاهرة (١٠٥٥٦ نسمة) والإسكندرية (١٦٦٩ نسمة) . واندرج فى تلك الفئة الشوام والعرب ، كما لم يتضمن ذلك الرقم الأتراك الجراكسة الذين ولدوا فى مصر ، ولذلك لايمكن أن نعزل كثيرا على تلك الأرقام . ويقدر المراقبون المعاصرون عدد الأتراك الجراكسة فى مصر ، الذين كانوا يكونون رصيذا للطبقة الحاكمة ، بما يتراوح بين عشرة وعشرين ألف نسمة استنادا إلى معلومات رسمية .

ولم يكن محمد على أو سعيد أو اسماعيل يكتفون بالاعتماد على هذه الفئة المحدودة العدد فى تنفيذ برامجهم الطموحة لتطوير البلاد على النمط الأوربى و"تحضيرها" ، ولذلك نجد محمد على يفتح أبواب المدارس الحكومية الجديدة أمام المصريين فى النصف الثانى من حكمه (وهى المدارس التى أنشئت لسد حاجة الجيش) ، كما أوفدهم ضمن بعثاته العلمية إلى أوروبا ، وهى البعثات التى كانت مخصصة من قبل لأبناء المحاليك (الذين قام بتصفيتهم) وأبناء موظفيه العثمانيين ، وأصبح المصريون يجندون لهذه المدارس كما يجندون للجيش . ولكن حتى أولئك المصريين الذين درسوا فى الخارج نادراً ما كانوا يشقون طريقهم بين صفوف الطبقة الحاكمة ، وأصبحوا يلعبون دور الخبراء والفنيين فى الإدارة ، بينما ظلت المناصب الخاصة بصنع القرار بيد الأتراك الجراكسة .

وكانت المناصب القيادية فى الجيش لاتزال قاصرة على الأتراك الجراكسة ، رغم أن حروب محمد على الطويلة والمتصلة أجبرته على فتح باب الترقى أمام المصريين إلى الرتب الدنيا للضباط - وفى عام ١٨٤٦ كان هناك ٥١٧ ضابطاً "من أبناء العرب" ^(١٤) بين صفوف الجيش من بينهم ١١٠ برتبة يوزباشى و ٣٧٧ برتبة الملازم أول والملازم ثان وذلك فى سلاح المشاة ، و ٩ يوزباشية و ٢١ ملازماً بسلاح الفرسان ^(١٥) . وقام عباس - الذى أنقص عدد الجيش إلى ١٨ ألف رجلاً تنفيذاً لأمران السلطان - بتحويل الجيش إلى قوة حرس يقودها ضباط من الأتراك الجراكسة فقط . وعلى أية حال كان سعيد "الملك الجندى" يفضل المصريين فى الجيش فمنذ ١٨٥٥ - ١٨٥٦ سمح لأبناء أعيان الريف بدخول سلك الجندية (لمة أولاد العمد) ، وترقى بعضهم إلى رتبة القائمقام (كان تعيين اللوامة من حق السلطان) . ومهما كانت دوافع سعيد ، فإنه لم يكسب من وراء ذلك تقدير العمد ، ويبدو أنه كان مدفوعاً بنوازعه الشخصية وميوله إلى كل ماهو عسكري ، مما قاده إلى نتائج مأساوية - هزلية معا . وتتجلى هذه الحقيقة - بالطبع - فى معظم ماكتب عنه .

(١٤) فى هذه الدراسة تشير إلى الضباط أو الموظفين "العرب" كمعنى مقابل للأتراك - الجراكسة عندما نتحدث عن "الوطنيين المصريين".

(١٥) متفرقات الجيش ١٨٠٩ - ١٨٨١ .

وعلى أية حال تابع إسماعيل سياسة سعيد ، فلم تكذ تنقضى أربعة ايام على توليته الحكم- فى ٢٢ يناير ١٨٦٣ - حتى أمر ناظر الجهادية بإدخال جميع أبناء العمد فى الجيش ، فإذا رغبوا عن ذلك دفعوا البدلية وعادوا إلى القرى^(١٦) . واحتفظت هيئة الضباط بطابعها التركى الجركسى فى عهد إسماعيل ، ولا أدل على ذلك من أن الجزء الذى خصصه عربى فى مذكراته لعهد إسماعيل عبارة عن شكوى مطولة من تفضيل الضباط "الماليك" على زملائهم من أبناء العرب^(١٧) . وعن الامتيازات التى تمتعوا بها وينتهى ذلك الفصل .. من مذكرات عربى - بما يلى :

"ولقد حملت مدة ولاية إسماعيل الجائرة بكل صير وثبات تحت ضغط الظلم والاستبداد ، ومكثت برتبة القائم مقام مدة تسع عشرة سنة ، أنظر إلى صفار الضباط الذين كانوا تحت إدارتى فى عهد سعيد باشا وإسماعيل باشا وهم يترقون دونى ، فترقى بعضهم إلى رتبة الأمير الاى وبعضهم إلى رتبة أمير اللواء ، وبعضهم إلى رتبة الفريق ، لا يعلم علموه من دونى ، ولا يفهم خارق للعادة ، ولا بشجاعة ابرزوها فى ميادين القتال ، ولكن لكونهم من ماليك أو أبناء ماليك العائلة الخديوية ، فاصطفاهم الخديو بالرتب والنياشين والجوارى الحسان والأراضى الواسعة الخصبية والبيوت الرحبة ، وحباهم بالأموال الكثيرة والحلى الثمينة من دم المصرين الساكنين وعرق جبينهم"^(١٨) .

ولكن ذلك لايعنى أن الضباط المصرين حرموا من فرص الترقى مبدئيا فى عصر إسماعيل ، فمن الجدير بالذكر أن إسماعيل هو صاحب سياسة توزيع الضباط المصرين من الجوارى الجميلات من حريمه ليربطهم بالبلاط . غير أن شكوى عربى كانت - بلا ريب - تعبيراً عما كان يسود بين صفوف الضباط المصرين عندما لم يعرهم خليفة سعيد اهتماما خاصا .

وقد أولى إسماعيل جماعة اجتماعية أخرى اهتمامه هم آباء "أولاد العمد" أى أعيان الريف ، وهم عائلات أثرياء الملاك والتجار من المصرين الذين شكل ممثلوهم مجلس شورى النواب . وعند نهاية الستينات ومطلع السبعينات حاول إسماعيل أن يضع فى أيديهم - بصفة

(١٦) بيانات الجيش المصرى ابتداء ١٢٧١ إلى سنة ١٢٨٠ هـ .

(١٧) فى هذه الدراسة الإشارة إلى "الماليك" يقصد بها الأتراك - الجراكسة .

(١٨) كشف الستار ، ص ٤٩ - ٥٠ .

مؤقتة - الإشراف على المديرية الأربع عشرة^(١٩) ، ولكن لم يمنحهم شيئا من المحافظات الثمان^(٢٠) .

ولم يكن اسناد مسئوليات إدارية بالمديرية إلى أفراد من عائلات الاعيان المتنفذه امراً جديداً فى بابيه ، فقد عين محمد على - على سبيل المثال - على البدرأوى مأموراً لمديرية الغربية ، وخضر أبو حشيش وكيلاً لمديرية القليوبية . وفى عهد إسماعيل شغل الكثير من العمد وكبار الملاك المصريين مرة أخرى مناصب إدارية بالمديرية ، بل وصل بعضهم إلى منصب المدير مثل : السيد أباطة مدير البحيرة والقليوبية ، وحسن الشريعى مدير الدقهلية والجيزة ومحمد سلطان مدير بنى سويف ، وإن كان المديرين من الاعيان قد ظلوا يمثلون استثناء .

وعندما بلغ سعى إسماعيل للاستقلال ذروته ، ذلك السعى الذى اقترن بتردى العلاقات بينه وبين الباب العالى . وضع إسماعيل - لأول مرة - إدارة جميع المديرية فى أيدي عائلات كبار الملاك من المصريين . فى ١٨٦٩ - ١٨٧٠ عين ستة من أعضاء مجلس شورى النواب وكلاء للمديرية ، وهم : محمد الصيرفى وكيلاً للمنيا ، وهلال وكيلاً للغربية ، وأحمد أباطة للبحيرة ، ومحمد عفيفى للشرقية ، وإبراهيم الشريعى للجيزة . وعين سليم الشواوى مأموراً لضواحي مصر ، وأصبح محمود سليمان (الذى أصبح نائباً بالمجلس فى عام ١٨٨١) وكيلاً لمديرية جرجا ثم لمديرية أسيوط .

ومن الملفت للنظر حقاً إعادة توزيع المديرين من حين لآخر على المديرية فى تلك السنوات ، فقد استبدل بالأتراك الجراكسة مصريون ، كما كان هناك بعض الأفراد من المصريين بين المديرين فى السنوات الأولى من حكم إسماعيل مثل محمد سلطان ، وحسن الشريعى ، ومحمد المشاوى وأيوب جمال الدين ، والإتربى أبو العز . وفى عام ١٨٦٩-١٨٧١ عين بعض وجهاء

(١٩) الشرقية ، الدقهلية ، الغربية ، البحيرة ، المنوفية ، القليوبية ، الجيزة ، الفيوم ، بنى سويف ، المنيا ، أسيوط ، جرجا ، قنا ، اسنا .

(٢٠) القاهرة ، الإسكندرية ، دمياط ، رشيد ، بورسعيد ومنطقة قناة السويس ، السويس ، العريش ، القصير . وكانت واحات الفرانرة والبحرية تدخل فى دائرة اختصاص مدير الفيوم ، وواحات الداخلة والخارجة فى اختصاص مدير أسيوط ، أما واحة سيوة فتتبع نظارة الداخلية . وكان محافظ السويس مشغولاً عن بدو سيناء . وقد ألغيت محافظة القاهرة فى ٣١ مارس ١٨٧٨ ثم أعيدت فيما بعد . كما كانت الإسماعيلية محافظة مستقلة .

أعيان الريف فى منصب المدير مثل محمد الصيرفى ، أحمد الشريف ، سليمان أباطة ، أحمد مصطفى ، هلال ، أحمد الزمر ، عمر ، جمبى ، سليمان عبد العال ، أحمد على ، السيد أباطة ، محمد حمادى ، عمر أحمد ، محمد الشواربى ، محمد عقيقى ، وحامد أبو ستيت .

وقد اتخذ إسماعيل قراراته الخاصة بتعيين معظم أولئك الأفراد خلال جولاته فى مصر الوسطى حيث مزارع القصب التى يمتلكها ، وقيل إنه استدعى سلطان باشا عند زيارته للمنيا وسأله الرأى فى أنسب المديرىات لكل من محمد حمادى وأيوب جمال الدين .

وفى عام ١٨٧١ عاد أول تركى -جركسى إلى شغل منصب المدير ، وبحلول عام ١٨٧٣ كان الاتراك يشغلون معظم مناصب المديرين . والجدير بالملاحظة أن هذا التراجع فى إسناد مناصب المديرين إلى الأعيان تزامن مع إهمال إسماعيل لمجلس شورى النواب فى أعوام ١٨٧٢ و ١٨٧٤ و ١٨٧٥ ، كما اقترن بتحسين علاقات إسماعيل والباب العالى . ولكن بينما عاد مجلس شورى النواب إلى الأنفعاذ فى السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل (١٨٧٦-١٨٧٩) فإن معظم مناصب المديرين ظلت بأيدى الأتراك - المجراكسة ، وكان من النادر تعيين أحد الأعيان فى منصب المدير ولفترة زمنية قصيرة . غير أن مناصب نظار الأقسام والمناصب الشانوية فى المديرىات ظلت بأيدى أفراد من المصريين ، ففى عام ١٨٧٣ - على سبيل المثال-عين إسماعيل بعض أعضاء مجلس شورى النواب فى وظائف نظار الأقسام ، ولكنه لم يعين أحداً منهم بوظيفة مدير .

وقد أكد الباحثون المعاصرون على تعيين عدد من أعيان المصريين بوظائف المديرين ، ولكنهم نسوا أن يضيفوا إلى ذلك أن هؤلاء لم يبقوا فى مناصبهم إلا لفترة محدودة ، بينما كان بعض المؤلفين الذين كانوا يعيشون فى مصر عندئذٍ شهود عيان للتراجع فى تلك السياسة ، فقد كتب كلونزنجير KLUNZINGER يقول :

"جرت محاولة منذ بضع سنوات لاستبدال الموظفين الأتراك بالمصريين فى كل المناصب من وظيفة المدير حتى وظيفة الشرطى ، ولكن ذلك لم يستمر طويلا لأن الموظفين الجدد لم يشتموا مقدرتهم بدرجة كافية ، فرغم أنهم أحبطوا بكل أنواع الاعتبار اختل الأمن واضطرب ميزان العدل ، ففى الحقيقة كان أبناء البلاد أنفسهم هم أول من شكوا من هذا الاتجاه لأنهم لايعتزمون أبناء جلدتهم (الفلاحين) ، ولذلك استعاد الأتراك مناصبهم بعودة النظام القديم بعد فترة وجيزة" (٧١) .

الوضع الاقتصادي للذوات :

وهكذا كانت الصفوة الحاكمة تتكون من أغلبية تركية - جركسية عشيرة التدخل الأوربي الذي عصف ببناء السلطة المصرية ، وكانت تلك الصفوة - غالبا - ذات خلفية عسكرية إلى جانب بعض الخبراء المصريين وأعيان الريف . وكان أعضاء تلك الطبقة الحاكمة التي واجهت الفلاحين من خلال مواقعها المختلفة ، كالمديرين والمفتشين وكبار الضباط وكبار الموظفين الإداريين في القاهرة ، وفي مزارعهم الواسعة ، يعرفون عامة باسم "الذوات" . وهم يأتون في المرتبة الثانية مباشرة بعد الأسرة الحاكمة ، وتكونت منهم الجماعة البارزة من كبار الملاك في البلاد ، وقد كونوا ملكياتهم - بصفة رئيسية - من خلال مناصبهم ، ومن خلال هبات الأراضي التي كان يمنحها الحكام لهم ، وكان القليل من تلك الملكيات نتاجا لاستقاداتهم بالمهمل من وضع ممتاز في البلاد . وكان الحكام يحققون - بمنح الأراضي الواسعة لكبار الموظفين وكبار الضباط - أهدافا اقتصادية وسياسية في آن واحد . ففتح حق زراعة الأرض على نطاق واسع ، ويدين ملاكها بالولاء للحكام .

ومنذ عام ١٨٢٩ كانت الأراضي البور الخارجة عن زمام القرى في سجلات المساحة تعطى للذوات باسم أطيان الإعبادية ، بشرط زراعتها على أن تعفى من الضريبة ، ومنذ عام ١٨٤٠ أجبر محمد على الموظفين والضباط الأثرياء على دفع الضرائب المترتبة على القرى التي هجرها أهلها تخلصا من أعباء التجنيد والضرائب الباهظة معا . وكان على هؤلاء أن يقبلوا تحمل مسئولية الالتزامات المالية التي تقع على هذه القرى في المستقبل ، وفي مقابل ذلك أعطيت لهم مساحة من تلك القرى معفاة من الضرائب سميت المعفاة كان لهم أن يسفروا الفلاحين في زراعتها . أضف إلى ذلك أن الكثير من الموظفين نالوا عند تقاعدهم مساحات من أراضي الوسية بدلًا من المعاش .

وفي عهد إسماعيل كان توزيع الأعبادات يتم إما في مناسبات خاصة بمساحات معينة تتفاوت بتفاوت مراتب الضباط والموظفين وتعطى لأفراد تقديراً لخدماتهم الشخصية ، أو يتم توزيعها دون سبب معين كإنتعام من الخديو . فبعد تولية إسماعيل الحكم بقليل ، سعى لتأكيد ولاء الضباط له بمنح خمسمائة فدان من الأراضي الخارجة عن الزمام في مديريات الغربية والمنوفية لكل ضابط برتبة القائم مقام ، و- ١٥ فداناً لكل ضابط برتبة البكباشي . وأثناء وجود إسماعيل بالخارج عام ١٨٦٩-١٨٧٠ وزع ولى عهده توفيق - الذي كان ينوب عنه

خلال غيابه - ١٥ ألف فداناً من الأراضى المهملة والمتروكة على موظفى الحكومة فى مساحات قدرها ٣٠ ، ٥٠ ، ٨٠ ، ١٠٠ فداناً .

وجاءت هيأت الأعيان الهامة التى منحها إسماعيل لمالكيه ولبعض أعيان الريف فى الثلث الأول من حكمه ، أما فى الثلث الثانى فقد تركزت أكبر هيئاته النقدية ، أما بعد ذلك فلم يكن لديه إلا القليل ليمنحه كهبات . وكانت أكبر مساحة من أراضى الأبعاديات منحها لأتباعه المخلصين تبلغ ألف فدان أو أكثر من ذلك (حصل إسماعيل راغب على ثلاث منح من تلك المساحات ، كما حصل كل من أحمد رشيد ، وأحمد طلعت ، ومحمد شريف ، ومحمد حافظ ، وإسماعيل صديق ، وعلى ذو الفقار على منحة واحدة من تلك المساحة) . أما أكبر منحة مالية قدمها إسماعيل لرجاله فكانت تلك التى أعطاها لنوبار باشا (١٥ ألف جنيه ، ثم منحه بعد ذلك ٢٠ ألف جنيه ليشتري منزلاً ، وأخيراً منحه ١٠ آلاف جنيه) . وحصل رياض باشا فى إحدى المناسبات على ٣٠٠٠ جنيه ، كما حصل عمر لطفى على ٤٠٠٠ جنيه ليشتري منزلاً .

واحفظ القصر بسجلات تفصيلية للملكيات أراضى الذوات وتضم تلك السجلات (٢٢) ملكيات ١٤٥ شخصاً أو عائلة تزيد كل منها على ١٨٠٠ فدان وتتضمن تلك السجلات أسماء بعض من تردد أسماؤهم من حين لآخر فى هذه الدراسة مثل :

إسماعيل راغب	٧٠٠٦١ ر	فداناً
عارف فهمى	٦٠٥٦١ ر	فداناً
سليمان الفرنساوى	٤٠٠٨٠ ر	فداناً
إسماعيل صديق	٤٠٢٤ ر	فداناً
محمد حافظ	٣٠٨٠٧ ر	فداناً
على ذو الفقار	٣٠٦٨٩ ر	فداناً
حسن راسم	٢٠٧٦٣ ر	فداناً
محمد شاكر	٢٠٧٣٦ ر	فداناً
أحمد رشيد	٢٠٧٢٨ ر	فداناً

فداناً	٢٥٠٧ر	محمد شريف
فداناً	٢٤٩١ر	إسماعيل أبو جيل
فداناً	٢٣٢٢ر	محمد مظهر
فداناً	٢١٩٣ر	نوبار باشا
فداناً	٢٨٨٦ر	أحمد الدرمللي
فداناً	٢١٦٨ر	محمد فاضل
فداناً	٢١٢٨ر	محمد طلعت
فداناً	٢٠٥٠ر	عبد اللطيف
فداناً	٢٠١٠ر	شاهين باشا
فداناً	١٩٨٠ر	عبد الله عزت
فداناً	١٩٠٥ر	محمد سلطان
فداناً	١٦٠٠ر	محمد ثابت
فداناً	١٥٧٤ر	عبد القادر
فداناً	١٥٤٦ر	رفاعة الطهطاوي
فداناً	١٣١٦ر	أبو بكر راتب
فداناً	١٣,٣ر	عبد الرحمن رشدي
فداناً	١٢٤٩ر	موسى العقاد
فداناً	١٢٠٠ر	محمد خسرو
فداناً	١١١٩ر	مصطفى رياض
فداناً	١١٠٠ر	محمد راتب
فداناً	١٠٣٠ر	محمد المنشاوي
فداناً	١٠٠٠ر	قاسم باشا

ويرجع تاريخ هذه الأرقام إلى عام ١٨٧٠ عندما اعد هذا السجل . وكان عدد آخر من الشخصيات التى ستظهر فيما بعد فى هذا الكتاب تمتلك مساحات أقل من الأرض ، ولكن مساحة ملكياتهم ازدادت بترقيتهم فى مدارج السلطة (كان عمر لطفى يملك - وفقا لهذا السجل - ٧٢٣ فدانا فقط ، ومحمد زكى ٧٥١ فدانا وعلى مبارك ٣٦٣ فدانا ، وعثمان رفقى ١٤٣ فدانا ، وعبد الله فكرى ١١١ فدانا) . أما إسماعيل صديق الذى يشير السجل إلى أنه كان يمتلك ٢٤٠٤ فدانا ، فقد قيل إنه ترك حوالى ٣٠ ألف فدانا عند وفاته ١٨٧٦ على نحو ما ذكرنا آنفا . أما محمود سامى الذى أصبح رئيسا للنظار فيما بعد - فقد امتلك وفقا لتلك القائمة ١٥٠ فدانا وبحلول عام ١٨٨٢ زادت ملكيته ١٧٠٥ فدانا ولكنه لم يكون تلك الملكية - كما قد يتبادر إلى الذهن خلال تحالفه مع الجيش ، ولكنه كونها خلال حكم إسماعيل (٢٣) أما محمد سلطان فقد نى ملكيته عند عام ١٨٨٢ - فأصبحت ١٣ ألف فدانا كان من بينها ١٠ آلاف فدان فى مديرية المنيا وحدها .

ومنذ عام ١٨٥٤ فرضت ضريبة العشر على أراضي اللوات (بما فى ذلك الجبالك) بعد أن كانت معفاة من الضرائب حتى ذلك الوقت . إذ انقسمت الأقطان تبعا لنوعية الضرائب

(٢٣) دار الوثائق التاريخية القومية ، محفظة ٣٨ ، ملف ١٧٣ ، محفظة ٣٩ ، ملف ١٧٥ .

وتحتوى الملفات الـ ٢٠٠ فى المحافظ من ٢٤ - ٣٩ على مادة متباينة نوعا من ملكيات "العصاة" السبمة الذين نفرو ، وهذا بيان بملكياتهم حسبما جاء بالمحفظه ٣٨ ملف ١٧٣ :

محمود سامى	١٠٧٥	فدانا
احمد عرابى	٩٧٦	فدانا
على فهى	٢٤٠	فدانا
يعقوب سامى	٧٦	فدانا
عبد المال حلمى	٥٤	فدانا
طلبة عصمت	١٠	أقدنة
محمود فهى	لا شىء	

وكان كل من محمود سامى وعلى فهى ويعقوب سامى قد كونوا ملكياتهم قبل ١٨٨١ ، على عكس عرابى الذى اشترى فى مطلع ١٨٨٢ مساحة ٨١ فدانا من أراضي الميرى (الدولة) ببلغ ١٩١ و ١٩١ قرشا (محفظة ٢٤ ، ملف ٢ ، محفظة ٣٨ ، ملف ١٧٣ ، محفظة ٣٩ ، ملف ١٧٥) .

الخاضعة لها إلى قسمين : الأقطان العشورية ، والأقطان الخراجية وقد فرضت على الأقطان العشورية (التي يملكها أفراد الأسرة الحاكمة والذوات) عام ١٨٨١ ضريبة بلغ متوسطها ٥٢ قرشا للفدان (تراوحت ما بين ٢٧ قرشا فى الفيوم و٩١ قرشا فى القليوبية) . بينما كان متوسط الضريبة على الأقطان الخراجية (التي يزرعها الفلاحون) ١٢٨ قرشا للفدان الواحد (تراوحت ما بين ٧٧ قرشا للفدان فى اسنا و١٦٠ قرشا للفدان فى المنوفية) . وكانت جملة الضرائب المفروضة على الأقطان الخراجية التى بلغت مساحتها ٣٤٠٦٠٦٤٨٠ فداناً تقدر بـ ٣٨٧٧٦٦٢ رءاً جنبها بينما كانت جملة الضرائب المفروضة على الأراضى العشورية التى بلغت مساحتها ٣٠٧٩٢٦ فداناً تقدر بـ ٦٨٦٣٨٤ رءاً جنبها (٢٤)

أعيان البلاد

وهكذا ، بينما ظلت معظم المناصب الكبرى بجميع فروع الإدارة التى يحتلها من أسميناهم هنا "بالطبقة الحاكمة" حكراً لغير أبناء البلاد من الصفوة الحاكمة ، وجد إلى جانب تلك الصفوة، صفوة اجتماعية من أبناء البلاد تمثلت فى أعيان الريف ووجهاء المدن . وقد أثرنا استخدام مصطلح "الأعيان Honoratioren" بالمفهوم الذى قصده ماكس فيبر Weber بهذا المصطلح (٢٥).

وتميز "الأعيان" كفئات اجتماعية داخل وحداتهم الجغرافية (القرية أو المديرية ، أو البلاد كلها) بأنه كان باستطاعتهم - بحكم طبيعة مهنتهم والرأى النسبى الذى تمتعوا به - أن يخصصوا بعضاً من وقتهم للقيام ببعض الواجبات على الساحة الاجتماعية - السياسية دون انتظار لمكافآت مالية مقابل قيامهم بتلك الواجبات واكتسبتهم مراكزهم المهنية والاقتصادية مكانة اجتماعية عالية ، ومن ثم كانت صلاحيتهم للقيام بتمثيل الأهالى وكسب ثقتهم .

وعلى المستوى القومى غالباً ما كان يظهر أعيان البلاد إلى جانب ممثلى الطبقة الحاكمة التركية - الجركسية . وكان يقع على عاتقهم تمثيل المجتمع المصرى ككل فى مناسبات معينة مثل مراسم قراءة فرمان تولية الوالى الجديد ، وفى أوقات الأزمات وكلما آن الأوان لسماع صوت الشعب .

(24) Budget Gouvernement Egyptien pour L'Exercice 1881, p. 62 .

(25) Max Weber : Wirtschaft und Gesellschaft, Köln and Berlin 1964, pp. 215 - 16, 698-99, 741 - 42 .

وفى مثل تلك الحالات كان يحضر تلك المناسبات (إلى جانب ممثلى الذوات) رجال البلاط (أعضاء المجلس الخصوص - كبار الموظفين والقضاة والضباط - الجماعات التالية : كبار العلماء من بينهم قاضى القضاة ، ومفتى البلاد (وكان حنفياً) ، وكبار علماء المذاهب الأربعة، وشيخ الأزهر ، والشيخ البكرى والشيخ السادات وغيرهم من كبار أساتذة الأزهر ، ثم يأتى بعدهم الرؤساء الروحانيون للأقليات الدينية ، بطريرك الأقباط ، وحاخام اليهود ، ثم كبار تجار القاهرة ، وكبار الملاك الزراعيين وأعضاء مجلس شورى النواب المقيمين بالقاهرة . وإذا كان هناك متمتع من الوقت وجهت الدعوة إلى أعيان الأقاليم - وعلى سبيل المثال ، كان يدعى بقية أعضاء مجلس شورى النواب ، وكبار التجار ، وقضاة ومفتون المدن الساحلية وعواصم المديرية ، وهكذا كان الأعيان يدعون لتمثيل المجتمع فى مناسبات معينة - بصفة رسمية وليست تنظيمية - باعتبارهم الصفة الاجتماعية للبلاد . وفيما يلى بعض الملاحظات حول كل فئة من فئات الأعيان .

كان الدور السياسى للعلماء - تحت حكم اسماعيل - يقتصر على حضور الاحتفالات الرسمية المرتبطة بالدولة ، فلم بعد باستطاعتهم الاحتفاظ بالنفوذ السياسى الذى مارسوه فى عصرهم الذهبى فى العقود الأخيرة من حكم المماليك وزمن الحملة الفرنسية ومطلع عهد محمد على ، فبعدما قدموا عونهم الحاسم لمحمد على ليعتلى السلطة حرمهم من مواردهم الاقتصادية (من خلال الاستيلاء على الاوقاف التى كانوا يتولون نظارتها) ، وقضى على نفوذهم السياسى باستخدام زعمائهم ضد بعضهم البعض ونفى بعضهم الآخر ، فلم يستطيعوا استرداد ما كان لهم من نفوذ بعد تلك الضربة القاضية أضف إلى ذلك أن الحاجة إليهم باعتبارهم الفئة المثقفة فى البلاد قلت بزيادة أعداد الخبراء الذين تلقوا تعليمهم فى أوروبا أو فى مدارس اقيمت على النمط الأوروبى .

ولكن استمر كبار العلماء - فى عهد اسماعيل - يتمتعون بمكانة اجتماعية كبيرة نظرا لدورهم فى الحياة الدينية ، دون أن يكون لهم تأثير على الخديو نفسه ، بل كانوا يعتمدون عليه إلى حد كبير فى تولى مناصبهم ، لأنه كان يعينهم فى تلك المناصب أو يصدق على تعيينهم فيها . ومن ثم أبدا ولاهم له ولم يحاولوا معارضته أو المطالبة بأى حقوق سياسية ، ورفل بعضهم فى نعيم اسماعيل عندما عينهم نظارا للأوقاف فاستطاعوا أن يكونوا ثروات كبيرة نسبيا وأن يصيبوا من كبار الملاك أو التجار .

وكان قاضى قضاء مصر يعين من قبل السلطان لمدة عام واحد ، ولكن فى مطلع السبعينات توصل إسماعيل إلى اتفاق مع الباب العالى بمنح الخديو - بمقتضاه - لقاضى قضاء مصر التركى راتباً شهرياً على أن يظل بالأستانة ، وعين الخديو إسماعيل فى فبراير ١٨٧٦ الشيخ عبد الرحمن نافذ للقيام بواجبات قاضى قضاء مصر واستمر يشغل هذا المنصب لمدة خمسة عشر عاماً . وكان مفتى الديار المصرية (الحنفى المذهب ، لأن المذهب الحنفى كان المذهب الرسمى للدولة العثمانية) الشيخ محمد العباسى المهدي موضع ثقة إسماعيل ، فقد عينه الأخير شيخاً للأزهر عام ١٨٧١ ، واستطاع خلال شغله لمنصب مشيخة الأزهر أن يكون ملكية زراعية كبيرة . أما الشيخ على البكرى - الذى تولى مع الشيخ السادات مشيخة الطرق الصوفية وكان تقيماً للأشراف - فكان موضع ثقة إسماعيل الذى منحه ثلاثمائة فدان من الأراضى الزراعية عام ١٨٦٤ ، وعندما مات فى ٢١ أكتوبر ١٨٨٠ - تجاوزت تركته من الأراضى الزراعية الألف فدان .

وسمح الخديو توفيق لعبد الباقي البكرى بخلافة أبيه بشرط العمل على مكافحة الطقوس الصوفية التى تؤثر فى عامة الناس - وخاصة الدوسة - والتى كانت الطرق الصوفية تستمد شعبيتها منها . وكان الخديو قد وعد والد عبد الباقي من قبل بالإتعام عليه بالرتب الرفيعة وبإقامة احتفال عظيم للطرق الصوفية إذا نجح فى كبح جماح تلك الطقوس ، وفى عام ١٨٨١ أرسل الشيخ عبد الباقي البكرى أوامر إلى مشايخ الطرق الصوفية بمنع إقامة الدوسة وضرب النفس بالسوط وغيرها من الطقوس المكروهة وقصر طقوس الصوفية على حلقات الذكر ، وأمر بالقبض على المجاذيب الذين يعتقد فيهم الناس الولاية وتسليمهم للشرطة لا يدافعهم مستشفى الأمراض العقلية .

ولعب إسماعيل دور حامى حما العلماء وهى سياسة كلفته - فى معظم الأحيان - الكثير . فعندما علم أن الشيخ محمد عlish - مفتى المالكية - يعانى ضائقة مالية رفع مخصصاته من ٨٠٠ قرشاً إلى ١٥٠٠ قرشاً - فى عام ١٨٧١ - ومنحه أرضاً زراعية مساحتها مائة فدان . ومنع فى نفس السنة لمفتى المحكمة العليا الشيخ أبو العلا الخلفاوى ١٢٠ فدان . وكان من أتباع إسماعيل - وولده توفيق من بعده - من العلماء بالإضافة إلى الشيخ الخلفاوى - الشيخ عبد الرحمن البهراوى الذى كان مفتياً للمجلس الخصوصى ثم لنظارة الحقانية ، والشيخ على الليثى شاعر القصر ، والشيخ عبد الهادى الإبيارى معلم أبناء إسماعيل الذى عينه توفيق - فيما بعد - مفتياً وإماماً للمعينة .

وفى عهد إسماعيل عاش كبار العلماء فى بحيرة من العيش بفضل حمايته لهم أو نتيجة ماجنوه من مكاسب من وراء مناصبهم ، وعلى سبيل المثال ، كان للشيخ محمد السادات عقارات بالمدن وأراضى زراعية واسعة ، أما الشيخ حسن العدوى الذى كان يدرس بالأزهر منذ ١٨٢٨ ، والذى لعب دوراً هاماً فى مطلع عهد الاحتلال البريطانى فقد كان يمتلك بالإضافة إلى بعض العقارات بالقاهرة - مزرعة مساحتها ألف فدان ، وكان الشيخ محمد الانبأى ثريا بالفعل ، وصاحب تجارة أقمشة واسعة ، وكانت له علاقات تجارية مع مانشستر ، قبل أن يصبح شيخاً للأزهر عام ١٨٨١ .

وهكذا كان معظم من شغلوا المناصب الدينية الهامة يعتمدون على الحاكم فى تولي مناصبهم من ناحية ، وفى تكوين ثروتهم من ناحية أخرى ، وبذلك تحكم إسماعيل فى العلماء ، وليس العكس ، ولما كانوا غير مستقلين كفتة مهنية حتى فى المجال الدينى لم يكن باستطاعتهم أن يلعبوا دوراً هاماً على السرح السياسى ، ولم يزعوا لأنفسهم مثل هذا الدور ، ومن ثم رفلوا فى نعيم البلاط وتقتعوا بإحسان الحاكم .

وبينما اعتبر العلماء البارزون من "أعيان مصر" بفضل دورهم فى الحياة الاجتماعية الدينية، كان ثراء التجار وكبار الملاك هو الذى أدخلهم فى زمرة الأعيان ، ولاريب أن ثراء الكثير من التجار كان يرجع إلى ملكياتهم الزراعية الواسعة ، كما كانت الحال بالنسبة لعائلات العقاد والهجين بالقاهرة وأمين الشمسى بالزقازيق . ونجح إسماعيل فى اجتذاب اعيان تجار القاهرة إليه ، ففى ١٨٦٥ رتب لمصطفى العنانى ٢٠٠ جنيه ، وفى ١٨٦٩ منح محمد السيوفى ٢٠٠ فداناً ، وفى ١٨٧١ منح الأخوان المويلحى ١٣٠٠ جنيهها ليسددا ديونهما .

ولما كان أعيان الأقاليم من كبار ملاك الأراضى الزراعية ، فقد اكتسبوا مكانتهم من خلال خدماتهم للحكام أو نتيجة ما منحهم إياه من عطايا ، ففى عهد محمد على لم يكن باستطاعتهم اقتناء الملكيات الزراعية الكبيرة عن غير هذا الطريق ، ومن بين العائلات التى كونت ثروتها فى ذلك العهد عائلات أباهة ، والشواربى ، والبدرابى .

وفتحت اللاحقة السعيدية الصادرة عام ١٨٥٨ الطريق لتأمين حقوق الملكية فاستطاعت عائلات العمد التى احتكرت هذا المنصب لفترة زمنية طويلة أن تضيف إلى أراضيها مساحات ذات بال .

ولكن حتى عام ١٨٧٥ - وقيل أن يؤتى قانون المقابلة ثماره - كان ربع أراضى مصر فقط ملكاً خاصاً لأصحابه .

وكان أثرياء العمد هم الذين يشغلون مناصب نظار الأقسام والمديرين فى عهد إسماعيل ، فجلبت لهم هذه المناصب ثروات جديدة من الأراضى الزراعية بفضل إحسان الحاكم ، فقد منح إسماعيل - عام ١٨٧٠ - لكل من محمد الصيرفى والسيد أباطة ٥٠٠ فداناً ، وسبق أن أشرنا إلى ما منحه إسماعيل من أطيان عشورية لمحمد سلطان ومحمد المنشاوى .

وهكذا كانت هناك بعض العائلات المتنفذة الثرية فى كل إقليم تحتكر لنفسها منصب "العمدة" ، ولعب أفرادها دوراً هاماً فى إدارة الأقاليم ، وشغل بعضهم منصب "مدير المديرية" لفترة وجيزة ، وكان من بينهم الأعضاء البارزين فى مجلس شورى النواب ، بالإضافة إلى عائلات كبار تجار القاهرة والإسكندرية ودمياط ، وكان من أبرز هذه العائلات : الصيرفى ومحمود والوكيل بالبحيرة ، والمنشاوى والشريف وأبو العزب الغربية ، وأباطة والشمسى بالشرقية ، وشعير وعبد الغفار بالمنوفية ، والشواربى وأبو حشيش بالقليوبية ، والزمر بالجيزة ، وسلطان والشريعى وشعراوى بالمنيا ، وسليمان بأسىوط ، وحماذى بجرجا ، وغيرهم من عائلات أعيان الريف .

وكان الحكام يشرفون تلك العائلات بزيارة منازلهم عندما يطوفون بالأقاليم ، فعندما قام توفيق بجولة فى الأقاليم - عام ١٨٨٠ - زار أمين الشمسى ، وسليمان أباطة ، وعلى شعير ، ومحمد المنشاوى ، ومحمد سلطان ، والسيد اللوزى (عضو مجلس شورى النواب وكبير تجار دمياط) وكانت هذه زيارات خاصة ، أما الزيارات الرسمية فكانت للمديرين .

وإلى جانب أولئك الملاك الكبار الذين كونوا ثرواتهم من خلال احتكارهم لمنصب "العمدة" وتوليهم مناصب الإدارة فى الأقاليم ، كان التجار الأثرياء نسيباً والقضاة والمفتون بعواصم المديرية يحدون ضمن أعيان الريف ، ولكن هذه الفئات لعبت دوراً محدوداً فى الحياة الاجتماعية السياسية .

وعلى أية حال ، لم يكن جميع العمد يدخلون فى زمرة أعيان الريف ، كما لو كانوا من كبار الملاك ، فقد كان الكثير منهم يمتلك بضعة أفدنة من الأرض الزراعية . وكما كان هناك تمايزاً بين الفلاحين ، فشغل بعضهم الوظائف العامة حسبما سمحت الظروف ، وكان معظمهم عمالاً زراعيين معدمين (وخاصة فى الصعيد) ، وبينهم عائلات فقيرة تمتلك ما دون الفدان الواحد ، وفئة وسطى تمتلك ما بين فدان وخمسة أفدنة ، وفلاحون أثرياء ، كذلك كان هناك تمايزاً كبيراً بين العمد تبعاً لدرجة الثراء ، وأوضاعهم الاقتصادية تعتمد على حجم وثروة القرية ككل .

وكان العمدهم محور الإدارة الحكومية^(٢٦). وفى القرى الكبرى كان هناك عدد من الشيوخ يعاونون العمده فى مهامه الإدارية فى القرية نفسها أو توابعها (العزبة أو الكفر أو النجع أو النزلة)^(٢٧).

وفى عهد إسماعيل يبدو أنه كان ثمة اقتراحا مبدئيا يتم قبل تعيين العمده والشيوخ بصفة رسمية. فقد ذكر نوبار لوزير الخارجية الفرنسى - عام ١٨٦٦ - أن إسماعيل أعاد العمل بالنظام القديم الذى يقضى بحق أهالى القرية فى اختيار شيوخهم ، كما أشارت المادة السابعة من القانون الأساسى لسنة ١٨٦٦ إلى انتخاب الشيوخ والعمده ويؤكد بعض المؤلفين ذلك^(٢٨). ولسوء الحظ ، لم يذكر الراقى فى عرضه المختصر ما وراء قرار مجلس شورى النواب - عام ١٨٦٩ - بضرورة تعيين شيوخ القرى مع تحديد عددهم وفقا لرغبات الأهالى . ومن الواضح أن السلطات (ناظر القسم أو المدير) كانت تتدخل فقط عندما لا يأتى اختيار الأهالى وفق هواها . وفى نشرة أصدرتها نظارة الداخلية فى سبتمبر ١٨٨١ طلب إلى حكام الأقاليم التدخل فى اختيار شيوخ القرى مرة أخرى ، إذ جاء فيها :

"إن خبر ضمان لممارسة السلطة المخولة لكم لاختيار الأشخاص المنوط بهم الأعمال التنفيذية هو ملاحظة قيام شيوخ البلاد بأداء أعمالهم بما يحقق رغائب الأهالى ، ولذلك يجب اختيارهم من بين الأشخاص المعروفين بالأمانة والخبرة والثروة فى بلادهم ، فعليكم مراعاة حجم الثروة التى يمتلكونها والتأكد من تشييلهم للمصالح الزراعية والتجارية ، أن يكون لهم نفوذ معترف به لا ينازعهم فيه أحد"^(٢٩).

(26) Berque, L'Egypte, p. 47 .

(٢٧) فى عام ١٨٨٢ كان هناك ٤٠٣٥ مدينة وقرية و ٩٠٨٠ عزبة فى مصر يسكنها ٩٤٤٩٨ نسمة (Recensement Générale, 1882) بينما يذكر Amici أن هناك ١٢٨٧٦ مركزا سكانيا يتكون من : ٥٣ مدينة ويندر ، ٣٥٧٨ ناحية ، ٢٢١ كفرا ، ٦٣٠٥ عزبة ، ١٥٦٥ نجما ، ٦٠١ أبعايدة ، ٤٣٨ نزلة ، ١١٥ من المراكز السكانية الأخرى تنتمى إلى تسعة أنواع أخرى مختلفة ، كما كان هناك نحو أربعة آلاف عمدة .
(٢٨) أنظر :

Reformen im Verwaltungs- und Finanzwesen Egypten .

(٢٩) الوقائع المصرية ٢٥ - ٢٦ سبتمبر ١٨٨١ .

ويعترب على ذلك أن يكون اختيار العمدة والشيخ - بصفة عامة - من أغنى أو من بين أغنى عائلات الناحية، ونتيجة لهذا انتقلت هذه المناصب من الأب إلى الابن أو بقيت - على الأقل - بيد أبناء عائلة واحدة ، مما جعل الكثير من الكتاب يعتقد أن المنصب كان وراثيا .

وفي السبعينات من القرن التاسع عشر ، تحددت واجبات العمدة بتقديم المعلومات اللازمة إلى نظارة المالية التى تعينها على تقدير الضرائب ، وتأمين جباية الضرائب وتسليمها للصراف، وتحديد حصة القرية من الرجال الذين يرسلون للعمل بالسخرة أو يجندون بالجيش ، ويقع على عاتقهم المحافظة على الأمن وفض المنازعات فى دائرة اختصاصهم ، وفى كثير من الحالات كان عليهم أن يستضيفوا موظفى الحكومة عند زيارتهم للقرية ، ويتحملون مسئولية إبلاغ أوامر الحكومة وتعليماتها إلى الأهالى .

ولم يحصل العمدة على رواتب أو مكافآت نظير قيامهم بتلك الواجبات . ولذلك طالب اثنان من أعضاء مجلس شورى النواب - فى ربيع ١٨٨٢ - بمنح العمدة والشيخ رواتب أسوة بغيرهم من موظفى الحكومة ، طالما ألغى امتياز تخفيض ضرائب أطيانهم الذى كانوا يتمتعون به من قبل .

فإذا أخذنا ذلك الوضع فى الاعتبار ، لانتعجب إذا رأينا العمدة والشيخ يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب اقتصادية لأنفسهم على سبيل التعويض . ففى مقابل مبالغ معينة كانوا يتفاوضون عن الأفراد اللاحقين للعمل بالسخرة أو الخدمة العسكرية ، كما كانت حقولهم تغطى بأولوية الرى ، ويفلحها الأهالى لهم دون أجر ، وعقد تقدير الضرائب وجبايتها كانوا يعرفون كيف يقللون نصيبهم منها ، وأقرضوا الأموال للفلاحين ثم استولوا على أراضيهم عند عجزهم عن سداد الدين .

ولاسبيل لإتكار أن العمدة والشيخ قد استفادوا بالفرص التى أتاحتها لهم مناصبهم لخدمة مصالحهم على حساب الفلاحين الآخرين ، ولكن علينا ألا نتورط فى التصميم كما فعل كرومر ودافرين اللذان زعما أن أحد الأهداف الرئيسية للسياسة البريطانية فى مصر تحرير الفلاحين من يد شيوخ القرى لأن الآخرين كانوا طفاة وظالمين حقيقيين . وفى الحقيقة ، كان الشيخ فى وضع لا يحسدون عليه لأنه كان عليهم تلبية المطالب غير المحتملة لإسماعيل الذى لا يرحم .

وترسم ليدى دف جوردون - التى يمكن الاعتماد على روايتها أكثر من غيرها - صورة مختلفة لوضع شيوخ القرى فى وطنها الثانى ، صعيد مصر ، فكتبت فى مارس ١٨٦٧ تقول أن السجون امتلأت بشيوخ القرى الذى لم يحصلوا قدراً كافياً من الضرائب التى طلب منهم

تحصيلها . وذكرت - فيما بعد - أن مدير قنا أمر بجلد الكثير من شيوخ القرى لنفس السبب، ومات اثنان منهم تحت وطأة التعذيب . ويمكننا أن نضيف أمثلة أخرى ، ففي أكتوبر ١٨٧٩ تلقت نظارة الداخلية عريضتان من شيوخ الفيوم جأروا فيهما بالشكوى من عسف ومظالم جياة ضرائب المديرية ، وحتى أعضاء مجلس شورى النواب الذى جاء معظم أعضائه (فيما عدا بعض التجار الممثلين للمدن) من العمد أو العمد السابقين ، كانوا فى كل دور من أدوار انعقاد المجلس لا يحرصون على حماية مصالحهم وحسب ، بل ومصالح الفلاحين الذين يمثلونهم . ففكرة طغيان شيوخ القرى تعد نتاجا لرؤية الأمور من جانب واحد، ولم يكن العمد والشيوخ هم الذين غالوا فى فرض الضرائب وتعسفوا فى جمعها أو أمروا بتجنيد الناس للسخرة أو الجيش ، فقد كانوا مجرد منفذين لتعليمات السلطات العليا .

وهكذا نرى أن أعيان البلاد لعبوا دورا اجتماعيا واقتصاديا هاما فى حياة الريف ولكنهم لم يلعبوا دورا مماثلا فى الحياة السياسية فى العاصمة . ومن خلال تثليلهم فى مجلس شورى النواب ، واستخدامهم فى إدارة الأقاليم ، دخلوا دائرة السلطة دون الوصول إلى محورها ، فقد كان المحور وقفا على الموظفين والضباط الذين انحدروا من أصول تركية جركسية ، وإن كان الكثير من الأعيان قد قمتعوا بنفس الامتيازات والمزايا الاقتصادية الأخرى للطبقة الحاكمة ، وكان وضعهم الاقتصادى مماثلا لوضع تلك الطبقة ، إلا أنهم احتلوا مرتبة أدنى منها فى سلم السلطة ، فشكلوا صفوة اجتماعية ذات وضع ممتاز ولكنها لا تمت بصلة إلى الصفوة السياسية .

أحوال الفلاحين والأقليات

يتضح لنا فى هذا العرض المختصر - كما هو واقع الأمر - أن أولئك الذين يخضعون للسلطة يفتقرون إلى العدالة - فقد كان الفلاحون يشكلون جمهرة المنتجين الزراعيين الذين ينتجون ثروة الأمة ، كما أن الحرفيين وتجار التجزئة وموظفى الخدمة العامة يسدون حاجة الناس إلى خدماتهم ، فمجال هؤلاء وأولئك القرى وأحياء المدن ، وشكلوا أعدادا كبيرة من الوحدات الاجتماعية التى تفتقر إلى الوعى السياسى وإلى التنظيم الذى يلم شعها ويربط بين بعضها البعض ، فإذا غضضنا النظر عن تحركاتهم الإجبارية ، وجدنا أن حراكهم كان محدودا . فالقرية أو حتى المدينة بالنسبة لهم هو الوطن^(٣٠) .

وعاش الفلاحون حياة ترتبط بالأرض ، فكانوا يقلعون المساحات الصغيرة من الأرض بأيديهم، وحددت مواسم الزراعة ونهر النيل إيقاع حياتهم ، فكانوا يرقبون فيض النهر وغيبضه

بقلق شديد ، وفى كل عام كان احتمال وقوع كارثة فيضان يجرف القرية الخصبية أو جفاف يضرب بالمحاصيل يزيد القرية ارتباكاً ، ولما كانت بيوت القرية مشيدة باللبن فإن انهيار الجسور أمام الفيضان يعنى ذوبان القرية كما يذوب الثلج تحت حرارة الشمس .

فالقرية "التي يحاصرها الفيضان السنوى" (٣١) اعتبرت جهاز السلطة البيروقراطى خطراً يتهدهدها ، وأعتمد بقاء القرية فى الوجود على عطاء النيل غير المضمون ، ولكن ذلك الوجود كان مرهوناً أيضاً بالمطالب التي لا يمكن تجنبها التي تأتي من القاهرة ، فإذا أتاح النيل للقرية فرصة البقاء ، كان عليها أن تدفع هذا العام ، وكم من الرجال سيجندون فى الجيش أو يطلبون للسخرة لشق ترع لا تروى حقولهم ، وللفلاحة مزارع الحاكم أو الذوات ؟ ووفقاً لتقدير على مبارك - ناظر الأشغال العمومية - كانت السخرة "المشروعة" تتطلب ٣٩٥ مليون يوم عمل عام ١٨٨٠ ، ويقصد بها السخرة فى حفظ الجسور والترع .

ولا عجب أن يكون حكم عباس "الرجعى" أسعد أيام الفلاحين ، فلم يشن أية حروب ، ولم يشق ترعاً جديدة ، ومن ثم لم يفرض ضرائب جديدة . ولكن الفترة التي شهدت فيها مصر عملية "التحديث" تحت حكم إسماعيل كانت اشقى أيامهم ، فعقب الضرائب فاق قدرتهم على الاحتمال ، ولم يكن الهرب من الأرض أو مواجهة جباة الضرائب مواجهة عنيفة ليجدى نفعاً ، فلم يكن أمامهم سبيل للنجاة سوى هجر القرى قاماً ، عندئذ يمنح الخديو الأراضي المهجورة لرجال المخلصين .

وفى مثل هذا المناخ يظهر ادعاء المهدية لتحقيق الخلاص ، ففى عام ١٨٦٥ دعا المهدي أحمد الطيب إلى ثورة اجتماعية دينية فى الصعيد ، ومقاومة الأتراك ، وإعادة توزيع الملكيات والقضاء على الأفكار الدينية التي تلقن فى القاهرة . وقد أقام "الأتراك من ضباط إسماعيل مذبحاً للمهدي وأتباعه ، اختفت خلالها قرى بأكملها من على وجه الأرض وذبح سكانها أو نفوا بعيداً عنها" .

ولذلك يبدو أن أهالى القرية كانوا أكثر ميلاً إلى الانطواء على أنفسهم ، ويعبرون عن خصوصيتهم من خلال قيم محلية معقدة : عاداتهم وطقوسهم ، طعاصمهم ، منتجاتهم الزراعية

والصناعية ، الأولياء ومختلف الوان الغيبيات التى كانت تفوق - فى الريف - تعاليم الأزهر
 قوة "فلم يضعف الفقر ولا العوز من سمة الإصرار التى ميزت الشخصية الجماعية (القرية) ..
 تلك السمة التى لم تكن تحتاج إلى تنظيم قانونى للتعبير عنها ، بل كانت - قبل كل شئ -
 ملازم الوحيد ضد السلطة" (٣٢) .

ونود أن نؤكد مرة أخرى ، أننا لانتعزم أن نقدم - فى هذا العرض - تحليلًا شاملاً للمجتمع
 المصرى ، ولكننا نهدف إلى توضيح بنية الحكم مع إيداء بعض الملاحظات حولها ، ولذلك
 لاستطيع شرح أوضاع الأقليات المختلفة شرحاً مستفيضاً ، ولكننا نستطيع أن نقدم -
 فحسب - بعض المؤشرات الخاصة بوظيفة كل أقلية من تلك الأقليات فى المجتمع ونقاط
 الاتصال بينها وبين جهاز السلطة . فالبدو الذين قدر عددهم بـ ٢٥٠ ألف نسمة عام ١٨٨٢ -
 لا يدخلون دائرة اهتمامنا ، فقد شكلوا أقلية غير متماسكة تماماً تتمتع بحقوق خاصة وتعيش
 على هامش المجتمع المصرى . أما عائلات شيوخ البدو السابقين الذين اقتنوا الملكيات الزراعية
 الواسعة (مثل أباطة والشواربي) فلا يمكن تمييزهم عن أعيان الريف .

والأقباط هم أهم أقلية دينية فى المجتمع المصرى . وقدر عددهم - حوالى عام ١٨٨٠ -
 بثلاثمائة ألف نسمة ، ولما كان إحصاء ١٨٩٧ يقدر عددهم بـ ٦٠٨ ألف نسمة ، فإن تقدير
 ماك كون يقترب من الحقيقة ، فقد ذكر أن عدد الأقباط بلغ ٥٠٠ ألف نسمة عام ١٨٧٧ .
 ومعظم الأقباط يعيشون فى مصر الوسطى والصعيد .

وكان معظم الأقباط من الفلاحين والحرفيين وصغار تجار التجزئة ، شأنهم فى ذلك شأن
 أغلبية سكان البلاد من المسلمين ، ولكن بعض العائلات القبطية لقت أبنائها اسرار مهنة
 المحاسبة والكتابة الديوانية حتى يتميزوا عن رفاقهم المسلمين الذين يتعلمون فى كتاب القرية
 بلون خاص من الوان المعرفة . ولذلك لم يكن من السهل الاستغناء عن خدماتهم فى نظارتى
 المالية والمحاسبية ، وكان غالبية الصيارفة من الأقباط الذين احتكروا وظائف المحاسبين
 والكتابة .

وكان لهم - فى الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر - نصيباً متكافئاً بين
 صفوف الأغنياء والاطمراء ، ففي عام ١٨٦٦ انضم إلى عضوية مجلس شورى النواب سبعة

من العمد والأعيان الأقباط ، وعند نهاية السبعينات ترقى بعض موظفى المالية والقضاء منهم فى سلم الوظائف بنظاراتهم وبالمحاكم المختلفة ، وإن كانوا لا يدخلون فى عداد الطبقة الحاكمة ، وبغض النظر عن الوظائف التى شغلوها بحكم مهاراتهم الخاصة ، يمكن القول أن الأغلبية القبطية كان لها نفس وضع الأغلبية المسلمة .

أما اليهود المصريون ، فشكّلوا أقلية عنصرية - دينية تركّزت فى القاهرة والإسكندرية وضمت عند نهاية السبعينات عشرين ألف نسمة . وكانوا فى معظمهم من الحرفيين وصغار تجار التجزئة والجواهرية ، والصيارفة والمرايين ، وكانت هناك بنوك يهودية خاصة لها معاملات مالية واسعة مع اسماعيل . ويصفه عامة ، لم يلعب اليهود دورا ملحوظا فى الحياة الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية فى مصر .

وكانت الجالية الأرمنية أيضا ذات أهمية من الناحية العددية ، وقيل إنها زادت تحت حكم إسماعيل حيث أصبحت تضم عشرة آلاف نسمة ، وكان الأرمن نشطون فى حقل تجارة التجزئة . ولكن بعض أفراد الجالية - وخاصة عائلة بوغوص - نوبار - لعبوا دورا ملحوظا فى الإدارة والسياسة المصرية طوال القرن التاسع عشر ، فكانت نظارة الخارجية - فى الغالب - احتكارا أرمنيا ، حيث تولّاها بوغوص فى عهد محمد على ، وارتين فى عهد عباس ، واسطفان فى عهدى عباس ، وسعيد ، ونوبار فى عهد اسماعيل ، وتيجران فى عهد كرومر . ولذلك كان كبار الأرمن (الذين هاجروا إلى مصر من الدولة العثمانية) يعدّون من الطبقة الحاكمة ، وبذلك كان لهم وضع فريد بين الأقليات غير الإسلامية ، ولم يدخل الشوام فى زمرة الصفوة الحاكمة شأنهم فى ذلك شأن الأقباط واليهود . ويقدر ما كونه عدد ١٠٠ ألف نسمة عام ١٨٧٧ ، وكان من بينهم الصحفيون حيث تولى تحرير معظم الصحف الأولى التى صدرت فى مصر صحفيون من الشوام المسيحيين ، غير أن معظم الشوام كانوا ينافسون الأقباط فى الوظائف الإدارية الصغرى وينافسون اليونانيين فى أعمال الربا .

وكان أهم دور لعبته الأقليات الاقتصادية والسياسية فى مصر - فى عهد اسماعيل - هو دور الأوربيين . وقد بلغ عددهم - عام ١٨٨٢ - ٩٠٨٨٦ نسمة (بنسبة ١.٣٤٪ من التعداد الإجمالى لسكان البلاد) .

وكان الأوربيون يسكنون المدن والدلتا شأنهم فى ذلك شأن المصريين الذين ينحدرون من أصول عثمانية ، وكان يعيش بالإسكندرية أكثر من نصفهم (٤٩٦٩٣ نسمة) وسكن القاهرة ٢١٦٥٠ منهم ، وبورسعيد ٧٠١٠ شخصا ، بينما توزع الباقون (١٨٩٥) بين مصر الوسطى والصعيد وبقية أنحاء البلاد . وشكّل اليونانيون أكبر الجاليات الأوربية فى مصر

(٣١٠-٣٧٠ نسمة) ، يليهم الإيطاليون (١٨٦٦٥ نسمة) ثم الفرنسيون (١٥٧١٦ نسمة ، فالنساويون (٢٢٠٨٠ نسمة) فالبريطانيون (١٨١٨٠) ، وتركزت معظم تجارة الاستيراد والتصدير بأيديهم ، وفى ظل الامتيازات تمتعوا بإعفاء تام من ضرائب الدخل والعقارات .

ولعب اليونانيون دورا خاصا فى تجارة التجزئة كـ أصحاب للحانات ، وتزايدت أعداد المشتغلين منهم بالربا فى عهد اسماعيل ، وأصبح المراهون اليونانيون معروفين فى الريف مكروهين بين أهله ، حيث كانوا على استعداد دائما لتقديم القروض للفلاحين ، فتذكر ليدى جوردون أن المراهي اليوناني كان يتبع الصراف القبطى كما يتبع النسر البقرة (٣٣) . فيقرض الأموال للفلاحين الذين يعجزون عن سداد الضرائب بفوائد باهظة . وكثيرا ما كانت تلك المعاملات تنتهى بفقد المدين لمصوله أو حتى أرضه ، وبلغ ذلك الذروة بعد إنشاء المحاكم المختلطة ، فأصبحت تلك المحاكم أداة فى يد المراهين الأجانب ، فانتزعوا محاصيل وأراضى الفلاحين ، وقبل أن تبدأ تلك المحاكم عملها كانت ملكيات الأجانب محدودة المساحة ، وبحلول عام ١٨٨٧ بلغت مساحتها ٢٢٥٠٨١ فداناً (لم تكن كلها للمراهين اليونانيين وغيرهم من رعايا بلاد شرق المتوسط بالطبع) وقدرستىورات - عام ١٨٨٢ - قيمة الفوائد التى يدفعها الفلاحون بالدلتا مقابل القروض التى يحصلون عليها بما يتجاوز قيمة ضرائب الأتيطان بما يتراوح بين أربعة وخمسة ملايين جنيه استرليني . واستمر انتزاع ملكيات الفلاحين وقاء لمستحققات المراهين أوائل عهد الاحتلال البريطانى (بلغت مساحتها ٢٢٠٤٧ فداناً فى ١٨٨٣ و١٨٤٨ فداناً فى ١٨٨٤ ، و١٧٢٨ فداناً فى ١٨٨٥ ، و١٢٩٦٩ فداناً فى ١٨٨٦) وسوف نذكر المزيد من التفاصيل حول أهمية هذا العامل فى أحداث ١٨٨٢ .

ملاحظات ختامية :

لم يكتب بعد تاريخ مصر الاجتماعى فى القرن التاسع عشر ، وسوف يصبح باستطاعتنا أن نسير فى طريق مأسوة عندما يمسح المؤرخون وعلماء الاجتماع للشام عن كنوز دار الوثائق المصرية ، ولا أدل على أن البحوث فى هذا المجال لاتزال فى بدايتها من أن المجلدات التى نشر فيها أمين سامى مجموعة من الوثائق منذ بضعة عقود من السنين لم تستخدم بعد استخداما كاملا ، ويجب أن تؤخذ هذه الخلفية فى الاعتبار عند قراءة الملاحظة التالية حول تركيب المجتمع المصرى فى عهد إسماعيل .

وعلى نقيض دراسة أبو لغد - التى نذكرها فى مكان آخر - حاولنا أن نؤكد على أن انتماء بعض أعيان البلاد وصفوة المثقفين إلى الطبقة الحاكمة فى عصر إسماعيل كان مجرد استثناء . فالحقيقة التى لا مراء فيها أن الأغلبية غير المصرية التى كانت تتكون منها هذه الطبقة رأت أن من الضرورى إبقاء الفلاحين بعيداً عن السلطة حماية لمصالحهم ، ومن ثم لم يكن شعار "مصر للمصريين" موجهاً نحو التدخل الأوربي فحسب ، بل كان يهدف إلى الحصول على نصيب متكافئ من السلطة مع الصفوة التركية - الجركسية المتعالية والمسيطرة . فلم يكن العمدة والذوات حلفاء - على نحو ما يزعم أبو لغد - بل كانوا خصوما . والفكرة القائلة بأن "الإرستقراطية" حاولت فى السبعينات أو فى السنوات الأخيرة منها على الأقل - أن تضع حدوداً لحكم إسماعيل الاستبدادى (الذى يروج لها الرافعى ، وأبو لغد ، وأنور عبد الملك) لا أساس لها من الصحة ، فلم يكن للأتراك الجراكسة الذين يشكلون الطبقة الحاكمة اهتماماً شخصياً بمجلس شورى النواب ، فلم يثقلوا فيه ، كما أن المجلس لم يمثل مصالحهم .

ورغم أن الرافعى يمتدح شريف باشا "مؤسس النظام الدستورى فى مصر" بحمد شريكاً من أخلص رجال إسماعيل ، ولم يفهم حقيقة اهتماماته الدستورية سوى عفاف لطفى السيد ، فتذكر أنه "تبنى المبادئ اللبرالية بنفس الروح التى كان أحد سادة فلورنسا فى عصر النهضة يسبق بها حمايته على أحد الرسامين الجدد" (٣٤) .

ولاريب أن ثمة مصالحاً مشتركة - وخاصة فى المجال الاقتصادى - تجعل المرء يتحدث عن طبقة ممتازة تتضمن الأتراك الجراكسة وأعيان البلاد ، ولكن ذلك لم يؤد إلى تلاحم بين صفوة السلطة والصفوة الاجتماعية ، فقد ظل الأعيان فى نظر الكثيرين من الأتراك الجراكسة مجرد "فلاحين" . وسوف نولى اهتمامنا الخاص للتغيرات المتميزة فى تركيب المجتمع المصرى عند دراستنا لأحداث سنوات الأزمة السابقة على الاحتلال البريطانى .

الفصل الأول

الأزمة السياسية والاجتماعية

١٨٨٢-١٨٧٨

التدخل الأجنبي وتداعى النظام الاجتماعى - السياسى

الحديثو يفقد السلطة

الخراب المالى :

"إن عصر سعيد يسجل بداية الخراب الذى حل بكل مكان"^(١) بهذه العبارة التى يلتبس بها العذر ، حاول نوبار باشا^(٢) وهو يسترجع الماضى أن يبرئ ساحة إسماعيل من مسئولية دفع مصر إلى الخراب المالى فى الستينات والسبعينات من القرن الماضى ، على أساس أن مستشاريه - بما فيهم نوبار - لم يستطيعوا تحاشى أسباب ذلك الخراب . وقصد نوبار بكلمة "الخراب" زيادة ديون مصر من حوالى ٣٥ مليون من الجنيهات الإسترلينية عند وفاة سعيد ، إلى ما يقرب من ١٠٠ مليوناً عند نهاية حكم إسماعيل^(٣) . وعندما لم تعد مصر قادرة على تلبية حاجات المولدين الأوربيين ذات الطبيعة الربوية ، أغفلوا حقيقة أن مصر ليست بلداً أسطورى الثروة ، ولكنها مجرد قطر يدين بالطاعة لحاكم لا يقدر المسئولية . وأدى عناء

(1) Cromer, Vil, 1,p. 21 .

(٢) ولد نوبار باشا بأزمير فى ١٨٢٥ لأسرة أرمنية محترمة ، وتلقى تعليمه بسويسرا وفرنسا ، واستطاع عمه بوعرض بك - ناظر خارجية محمد على - أن يلحقه بالإدارة المصرية فى ١٨٤٢ وترقى بسرعة فى الوظائف فى عهد إبراهيم وعباس وسعيد ، ثم ما لبث أن أصبح من أبرز وزراء إسماعيل وأقرب الناس إليه فجعله مبعوثه إلى الآستانة ومفاوضا باسمه هناك .

أنظر :

Holynski, Bertrand, Archarouni, Tager : Portrait Psychologique de Nubar Pacha ; Mosby Bell : Khedives and Pashas, pp. 145-60 .

(٣) لا يتضح من المصادر ما إذا كانت الإشارة إلى الجنيه المصرى أوالجنيه الإسترليني وإن كان الفرق بينهما - عندئذ - بسيطاً .

الدائنين الأوروبيين فى التمسك بمطالبهم إلى تدخل بعض الحكومات الأوروبية لخلق إسماعيل ، ووقعت مصر فى نهاية المطاف تحت الاحتلال البريطانى ، وتثقلت النتيجة الفورية لهذا الخراب فى اضطراب النظام السياسى للبلاد ، وبداية عملية إعادة التكيف سياسيا واجتماعيا مع الأوضاع الجديدة أسفرت عن سلسلة من الأزمات الداخلية . فقد أضرمت التدخل الأجنبى الصراعات الكامنة من ناحية ، كما أثار صراعات جديدة نتجت عن تحول الهيكل الاجتماعى الاقتصادى من ناحية أخرى . تلك الصراعات التى أوجدت ذريعة للاحتلال .

ولسنا بصدد مناقشة أسباب تلك التطورات المالية مناقشة تفصيلية - رغم ما ترتب عليها من نتائج خطيرة - كما أننا لن نأخذ فى اعتبارنا المسئوليات الشخصية عن تلك التطورات ، سواء كانت مسئولية البنوك أو إسماعيل أو مستشاريه الماليين ، ولن نضع النظريات الخاصة بالإمبريالية موضع الاختبار فى هذا المقام . كذلك سنتجنب الحديث عن حجم الأموال التى بعثرت أو انفقت لمصلحة مصر فى المدى البعيد على الأقل ، ولكننا نود أن نشير إلى أن القروض المختلفة كانت ذات قيمة اسمية وحسب ، فمن بين الـ ٦٨٠ مليوناً من الجنيهات التى تلقتها مصر فيما بين ١٨٦٢ - ١٨٧٣ لم يصل إلى أيدي إسماعيل منها سوى ما يقل عن الثلثين ، وبذلك يصبح التساؤل حول مسئولية هذه السياسة وطريقة استخدام هذه المبالغ لا محل لها ، إذا وضعنا فى اعتبارنا المستفيد الحقيقى من تلك الصفقات . فقد أستغل الممولون الأوروبيون مصر بلا استحياء ، وفى عام ١٨٧٧ بلغت مصروفات مصر حوالى ٩٠ مليوناً من الجنيهات خصص منها مبلغ ٧٥ مليوناً لسداد فوائد القروض ، كما خصصت منها مبالغ صغيرة نسبياً لاستهلاك الدين الأوروبى ، وكان على البلاد أن تدفع من المليونيين الآخرين جزية الباب العالى ، وبذلك لم يتبقى لأوجه الإتفاق الأخرى إلا أقل القليل . وفى عام ١٨٧٨ خصص مبلغ ٤٠ مليوناً من الجنيهات من إجمالى ميزانية الإتفاق - البالغ قدرها ١٠٥ - ١٠٠ مليوناً - لسداد مطلوبات الدين والجزية العثمانية والمطالب المدنية الأخرى . ونجم عن ذلك أن الإتفاق الحكومى على المدارس - الذى كان بالغ التواضع - بلغ فى العامين المذكورين من عهد إسماعيل وخلال عهد توفيق أدنى مستوى له (١٨٦٧ر٤١ جنيهات عام ١٨٧٧ و ٣٤٠.٤٠٠ عام ١٨٧٨) .

ورغم أننا لن نتناول بالتفصيل الصفقات المالية التى عقدها إسماعيل مع رجال البنوك الأجانب وحملة السندات المصرية ، يجب أن نذكر القروض الداخلية لأهميتها الكبرى فى الأزمة التى نعرض لها هنا . فإسماعيل لم يسع - ببساطة - إلى تدمير نفسه وتخریب مصر ، فقد كانت هناك محاولات لحل مشكلات مصر المالية بشكل جذرى وعلى مدى قصير ، عندما كان

ذلك لا يزال ممكناً ، على سبيل المثال ، كان مشروع المقابلة - الشئ المؤسف - يهدف إلى استهلاك الديون الحكومية استهلاكاً كاملاً^(٤) .

وقام المجلس الخصوصى بصياغة مشروع قانون المقابلة ، ثم رفعه إلى الخديو إسماعيل للتصديق عليه فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٦ ، واعتمد مستشارو الخديو على المعلومات المقدمة من ناظر المالية والتي مؤداها أن نصف ضرائب الأتبان تكفى لسداد فوائد الديون الحكومية (التي بلغت عندئذ ثلاثين مليوناً من الجنيهات) ولذلك رأوا إمكانية التخلص من الديون دفعة واحدة بتجميع القوة المالية لجميع ملاك الأراضى فى البلاد ، ومن ثم يمكن الاستغناء عن نصف ضرائب الأتبان مستقبلاً طالما يتم التخلص من فوائد الديون . وقد رأوا أن ديون الدولة يمكن أن تستهلك إذا دفع ملاك الأراضى مبلغاً يعادل ستة أضعاف الضريبة السنوية على الأراضى على مدى ست سنوات مقدماً بالإضافة إلى الضريبة السنوية ، وقدر دخل الدولة من ضريبة الأتبان عام ١٨٧١ بمبلغ ٥١٥ - مليوناً من الجنيهات ، وبذلك كانت الحكومة تتوقع أن تحصل من المقابلة على نحو ٣١ مليوناً - بالإضافة إلى هذا المبلغ - وهو ما يعادل قيمة المبالغ المستحقة للدائنين الأوروبيين .

وكانت توقعات الحكومة من وراء هذا القانون ذات بال إذ جاء فيه :

.. " حصل التبصر بالمجلس فى طريقتهما تدفع الأهالى لنفسها هذه الفوائد بأن تأخذ على ذمتها رأس مال الديون الملزومة بها البلدة حتى يمكنها التخلص من تلك الفوائد .. تبين أنه إذا كانت أصحاب الأراضى تدفع أموال ستة سنوات إلى الخزينة ويعطى لهم مقابلة ذلك ربما باعتبار ثمانية وثلث المائة فى السنة يستنزل من أموال أطيانهم فهذا يكون مال الستة سنوات الذى يدفعوه بعد خصم الربح المحكى عنه كافى لسداد جميع ديون الحكومة .. وتحقق أن هذا المقدار الذى يخلصون منه الأهالى هو نصف الأموال المقررة سنوى على جميع الأراضى .. ومن يدفع المقابلة عن مربوط مال أو عشور أطيانه ستة سنوات يرفع له قيمة نصف مربوط عليها الحالية هذه رقماً مستمراً .. ولا يحصل تصعيد درجات الأتبان العشورية ولا تعديل قيات ضرائب الأتبان الخراجية (مادة ٣)^(٥) .

(٤) ورد النص فى :

Reformen im Verwaltungs- und Finanzwesen Egyptene, pp. 45 - 62 .

وكذلك فى الوقائع المصرية . ٨ يناير ١٨٨٠ .

(٥) الوقائع المصرية . ٨ يناير ١٨٨٠ .

كما تضمن القانون تخفيض ضرائب الأطنان إلى النصف إلى الأبد مع التأكيد على إبقاء الضرائب في المستقبل عند الحد الذى يعادل نصف قيمتها عام ١٨٧١ ، مع الاستعداد الذى أبدته الحكومة لإعطاء حائزى الأطنان الخراجية التى تخضع للمقابلة حتى الملكية التامة عليها . وعندما أوقف العمل بقانون المقابلة ، أنهى الجميع باللائمة على واضعيه الذين تعرضوا لنقد مر من جانب الأوربيين ، ولكن القانون نجح فى أن يترك انطبعا فى أوربا ، فنقرأ فى أحد المطبوعات النمساوية أنه "يصدر هذا القانون ينضم رجال الدولة فى مصر إلى صف أدهى الساسة الماليين فى عصرنا" ، فقد خطوا "بهذا القرار على طريق التقدم" (٦) .

ومن الصعوبة بمكان أن نقوم بأكثر من تخمين مدى اعتقاد واضعى القانون فى إمكانية نجاحه ، ومدى إخلاص إسماعيل عندما أصدر مرسوما - فى ٣٠ أغسطس ١٨٧١ - لوضع المشروع موضع التنفيذ . فقد جعل دفع المقابلة اختياريا ، مما يوحي بأن احتمالات النجاح وإقبال جميع دافعى الضرائب على سدادها - بقدر كبير أو قليل من الحاساس - من أجل تحرير البلاد من الأعباء التى ألغها الحكام على كواهلها ، كان متوقعا ، ولكن أولئك الذين اعتقدوا إمكانية نجاح المشروع عانوا من خيبة أمل مريرة ، لأنه فشل فشلا ذريعا .

ويرجع ذلك إلى المحاباة التى اتسم بها إسماعيل ، فقد أمر بأن يتمتع الكثيرون من كبار الملاك بمزايا المقابلة دون أن يدفعوا نصيبهم منها . ففى ظل القانون لم يدفع الكثيرون أكثر من ضرائبهم المتأخرة أو ضرائبهم العادية أو ما استحق عليهم من ديون للدولة أو سندات للخزانة وعجز الآخرون عن الاستجابة لطلب الخديو لأنهم كانوا أنفسهم فى رتبة الدين ، على حين فضل البعض الآخر أن يفتنوا أرضا جديدا بما لديهم من أموال . ولم يدفع المقابلة - أساسا - إلا أولئك الذين أرادوا نيل حق الملكية التامة لأراضيهم الخراجية ، وأولئك الذين كانت حقوقهم على الأرض موضع شك .

واعترفت الحكومة بفشل المشروع بصورة غير مباشرة عندما تقرر - عام ١٨٧٣ - أن تدفع المقابلة اعتبارا من ذلك التاريخ على اثنى عشر قسطا بدلا من ستة أقساط سنوية ، وعندما أصبح دفع المقابلة إجباريا منذ عام ١٨٧٤ ، وبذلك أصبحت المقابلة - من الناحية العملية - بمثابة ضريبة جديدة . وحتى إلغاء المقابلة فى ٦ يناير ١٨٨٠ كانت قد جلبت إلى الخزانة مبلغا

(6) Reformen im Verwaltungs- und Finanzwesen Egyptens, pp. 37,40 .

قدر بـ ١٦ر٥ مليوناً من الجنيهات ، ولكن عندما قدرت التعويضات التي يجب دفعها لمن دفعوا دين المقابلة لم يتم الاعتراف إلا بـ ٩ر٥ مليوناً كديون صحيحة . وخلال العمل بقانون المقابلة ، لم تقم الحكومة بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها ، بل قامت بإلقاء اعباء جديدة على كواهل ملاك الأطنيان الزراعية . أضف إلى ذلك أنه كان فى حكم المقرر فرض ضريبة جديدة للدخل عند نهاية العمل بالقانون ، ولكن هذا لا يعنى أن المقابلة كانت منذ البداية عملاً ابتزازياً مخططاً ، فربما كان الناس قد سعدوا بإمكانية التخلص من عبء الديون عندما ظنوا أن المقابلة حل عملي لها ، واعتقدوا بإمكانية إقامة "فودجا نادراً" للتعاشى المالى" على نحو ما ذكر المجلس الخصوصى فى الديباجة التى رفع بها المشروع إلى إسماعيل عام ١٨٧١^(٧) .

ولكن ، ترى ما الذى زرع تلك الثقة فى نفوس دافعى الضرائب من أهل البلاد ؟ بالطبع لم تكن تأكيدات إسماعيل هى التى زرعت تلك الثقة فى نفوسهم ، ولا يمكننا أن نلومهم إذا قصر نظرهم عن الاستفادة بالمزايا التى كان يتبعها المشروع لهم ، فلتحقيق المشروع على أساس اختيارى كان لابد من توفر ضمانات سياسية ودستورية ، وكانت مصر فى حاجة إلى حاكم مسئول حتى يمكن تنفيذ هذا المشروع بواسطة قانون حاسم وبطريقة شرعية أو أمينة . وأنى لدافعى الضرائب أن يوقنوا أن هذا المشروع لم يكن أكثر من مناورة غير صادقة قام بها إسماعيل ومستشاروه لإتاحة مصدر جديد لجمع المال حين أغلقت الحرب الألمانية - الفرنسية أبواب سوق المال فى باريس ؟

لقد كان المناخ الاجتماعى السياسى لمصر يجعل الفشل متوقعا حتى لو كان حسن النية متوقفاً فى المشروع ، وبذلك لم تكن النتيجة مفاجئة . ولم يدرك المزايا التى يوفرها قانون المقابلة إلا القليل من أصحاب الخطوة الذين رأوا أن يستفيدوا من تلك المزايا ، وكانوا هم أنفسهم الذين قاوموا إلغاء القانون- فيما بعد - دفاعاً عن مصالحهم الاقتصادية ، ولأسباب أخرى . أما بالنسبة لعامة الناس ، فكانت المقابلة ضريبة جديدة تظهر فى الموازنة فى صورة مبالغ ثابتة ، ولم يتمتع الفلاحون بأى قدر ملحوظ من التخفيض فى الضرائب ، أو بحقوق الملكية التامة على أراضيهم الخراجية ، بل على النقيض من ذلك كانت مزايا المقابلة عندهم مجرد سراب .

وفى عام ١٨٧٣ ، حاول إسماعيل أن يدفع الشر بشر آخر ، فعقد قرضا خارجيا قيمته ٣٢ مليوناً من الجنيهات ، وبذلك كرس الخراب المالى للبلاد ، فلم يحصل الخديو من ذلك المبلغ إلا على ١١ مليوناً من الجنيهات نقداً^(٨) .

ومهما كانت الإجراءات التى اتخذها إسماعيل بعد ذلك - كإصدار قرض داخلى إجبارى بخمسة ملايين جنيه (دين الروزنامة) فى ١٨٧٤ ، وبيع أسهم قناة السويس لانتجلترا مقابل أربعة ملايين جنيه فى ١٨٧٥ - فإن تلك الإجراءات كانت مجرد قطرات تقع فى المحيط ، لأن مصر كانت تندفع بشدة نحو اليوم الذى تشهر فيه إفلاسها .

وبدأ الدائنون الأوروبيون يقلقون على مصالحهم ، وفتحت بعثتا كيف Cave وأوتري Outré الباب أمام التدخل ، كانت مصر بلداً غنياً مزدهراً ، فإذا عجز الخديو عن الوفاء بالتزاماته المالية ، تدخل الأوروبيون ببساطة لإدارة أمور البلاد والحصول على ما يرونه حقاً لهم . كان هذا أمراً بديهياً ، ففى مايو ١٨٧٦ أنشئ صندوق الدين العام ، ولكن لما كان ذلك لم يرض الدائنين الإنجليز ، جاء جوشن وجويسر للتفاوض حول شروط أكثر سخاء بتأكداً من الالتزام بها . ومن ثم كان إنشاء المراقبة الثنائية فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ ، وكان أمضى اسلحتها يتمثل فى المراقبين العامين حيث خصص أحدهما لمراقبة إيرادات الخزانة المصرية وخصص الآخر لمراقبة مصروفاتها وبذلك خضعت مصر لإدارة "تغليسة إجبارية" أوحى - "حكم أوربي استعماري مقنع" .

وعبثاً حاولت مصر على مدى عام أن تمتد المطالب المالية الأوربية ، وعلى الأقل فيما يختص بالفوائد ، وانهارت أحكام المحاكم المختلطة (التي بدأت عملها فى أول يناير ١٨٧٦) على الحكومة المصرية قبل رحمة تكتسب أنفاسها المالية ، وقدر رياض باشا المبالغ التى دفعتها الحكومة المصرية - بموجب أحكام تلك المحاكم - سداداً للمطالب وهمية أو تفتقر إلى أساس محدد ، بعشرين مليوناً من الجنيهات^(٩) . وقيل إن إسماعيل قال لخادمه عندما كان يزوره

(8) Mommsen, p. 38 .

(٩) ولد مصطفى رياض فى ١٨٣٤ ، وكان والده إسماعيل الوزان ناظرًا لدارسك العملة ، وتشير المصادر الأوربية المعاصرة إلى أن أسرته تنحدر من أصل يهودى ، فقد كانت أسرة الوزان أسرة يهودية معروفة بأزمير ، ولكن الراعى بنفى ذلك تماماً دون أن يستند إلى دليل قاطع . ويقض النظر عن ملامحه (التي قيل إنها كانت تشبه - إلى حد كبير - ملامح اليهود الشوام) لم يبد من رياض ما يشى بأصله اليهودى ، فقد وصف بأنه =

أحد قنصى الفرص الأوروبيين : "أغلق هذه النافذة لأنه لو أصيب هذا السيد بنزلة برد فسوف يكلفنى هذا عشرة آلاف جنيه" ^(١٠). وظل الموظفون دون رواتب ، ورغم انخفاض مستوى الفيضان انخفاضاً شديداً عام ١٨٧٤ أجبر الفلاحون على سداد الضرائب ، وجمع مبلغ المليونى جنيه المستحقة لسداد كروين مايو ١٨٧٨ (فائدة الدين الموحد) من الفلاحين فى أقصر وقت ممكن لإرضاء الدائنين المؤيدين بقنصل دولهم. وجمعت ضرائب الأتبان عن السنة التالية مقدماً ، وهو إجراء كان محل سخط لجنة التحقيق الأوروبية فيما بعد .

وفى مايو ١٨٧٨ أصبح واضحاً استحالة استمرار الأوضاع على ماهى عليه ، فكان لابد من تخفيض فائدة الدين الموحد أولاً عندما تبين المعتدلون أهمية ذلك - عام ١٨٧٧ - ولكن بدا واضحاً ان الدائنين لن يقبلوا بذلك إلا بعد إجراء فحص شامل للمالية مصر للتأكد من قدرتها على السداد .

مصر فى قبضة الدائنين :

ومن أجل تخفيض فائدة الدين ، اقترح إسماعيل نفسه تعيين لجنة تحقيق فى خريف ١٨٧٧. وحذر القنصل الفرنسى البارون دى ميشل من قبول تشكيل مثل هذه اللجنة بالشروط التى حددها الخديو ، فأعطى انطباعاً بأن إسماعيل إنما يسعى لخداع أعضاء اللجنة فى كل مديرية بحساباته الزائفة حلاً لصعوباته المالية باستغلال الدوافع الإنسانية .

= مسلم متزمت لا يهمل الصلاة ، وكان يسكن منزلاً متواضعاً بمنطقة القلعة ، ولم يكن مصطفى رياض يتحدث أبداً عن أصله أو حياته ، فحياته تبدأ - بالنسبة له بتوليته الوزارة فى عهد إسماعيل ، ولزم من ترجموا له الصمت حول أصله وفترة شبابه وأرخوا له من بداية توليه منصب مدير الجيزة فى ١٨٧٣ ، ولكنه كان مديراً لهذه المديرية منذ ١٨٥٤ وكان يبلغ - عندئذ - العشرين من عمره ، وكان يشغل وظائف بالقصر أو إدارة المديرية فى عهده عباس وسعيد ، ودخل دائرة السلطة فى عهد إسماعيل فأصبح من كبار وزرائه ومن المقربين إليه .

أنظر : الأيوبى ، ج٢ ، ص ١٩٧ - ٢١٠ ، زاخورا ، ج١ ، ص ٧٤ - ٧٦ ، آصاف ج١ ، ص ٢١١ - ٢١٤ ، أمين سامى ، ج٣/١ ، ص ٦١ ، الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٤٥ - ٤٨ .

Cromer, Vol. 2, pp. 342-45, F.O. 78. Vol. 3321 Cairo 7 Feb. 1881 .

(10) Milner, p. 54 .

وأخيراً بادر وكلاء الدائنين بإبلاغ ناظر المالية المصري - بخطاب صادر فى ٩ يناير ١٨٧٨ - اقتراحهم بإجراء تحقيق شامل فى أحوال مصر المالية ، وعلى أية حال كان الخديو مستعداً أن يسمح لهم بالتأكد من مستوى دخل البلاد فقط . فى ٢٧ يناير ١٨٧٨ أصدر مرسوماً بتشكيل "لجنة التحقيق العليا" متجاهلاً الاعتراضات التى أبداهها وكلاء الدائنين حول هذا الإجراء ، وحدد عمل اللجنة بوضع أسس إصلاح ميزانية الحكومة ، والتحقيق فى أسباب المفاسد المتعلقة بفرض الضرائب وعدم انتظام جبايتها ، وتقدير موارد عام ١٨٧٨ متدماً ، وكان من حق اللجنة أن تستمد معلوماتها من أى جهة إدارية تشاء . ولم يعين أعضاء اللجنة إلا فيما بعد ، ولكن كان واضحاً أن الخديو يعتزم تعيين جورودن باشا - حاكم السودان عندئذ - رئيساً للجنة .

ولكن الدائنين الأوروبيين لم يرضوا بهذا ، وعبر دى ميشل - مرة أخرى - عن موقفهم بما ورد فى كتابه إلى باريس : يبدو واضحاً أكثر أن سموه لن يخضع إلا بالقوة . وعلى النقيض من ذلك أكد إسماعيل فى برقية أرسلها إلى الخارجية الفرنسية - فى ٢٦ فبراير - رغبته الصادقة فى "إلقاء الضوء الكامل على الوضع المالى" ولكنه رفض المطالب الأخرى بعبارات قرية جاء فيها : "ولكننى لا أستطيع أن أقبل بمطالب الوكلاء التى تجعل لهم سلطة على حكومتى تفوق سلطتى ، وهو ما لن أقبل به أبداً" (١١) .

لقد كان إسماعيل يعرف جيداً معنى إعطاء الأوروبيين موطن قدم عند أبواب البلاد ، ولم يكن ليضحي بسلطته باستقلال مصر السياسى النسبى لأولئك الذين أرادوا اغتصابها بوقاحة واستعلاء . ومن الناحية الإقتصادية ، أصبحت مصر - منذ ١٨٧٦ - ضيقة بعيدة يملكها الملاك الغائبون الأوروبيون ، رغم أن تلك الحقيقة ظلت غائبة عن إدراك البلاد ، وكان تشكيل لجنة تحقيق وفق شروط الدائنين من شأنه أن يكشف وضع الخديو أمام رعاياه (١٢) .

ويحلول منتصف مارس ١٨٧٨ ، أصبح إسماعيل مستسلماً لمصيره ، مستعداً للقبول بشروط الدائنين ، وفى يونيو ابرق دى ميشل إلى باريس بأخبار نجاح الصراع مع الخديو قائلاً: "لقد تلاشت قدرته على المقاومة" (١٣) وكان إسماعيل يخشى أن يتعرض لخطر البقاء على

(11) MAE - Corr. Polit., t. 60 (Le Caire, 1 Feb. 1878) .

(12) MAE - Corr Polit., t. 60 (Le Caire, 26 Feb. 1878).

(13) MAE - Corr. Polit., t. 61 (Le Caire, 8 June 1878) .

هامش السياسة المصرية التى أصبحت تقليها أوروبا ، فلم يكن هناك مفرًا من أن يتدخل بطريق التآمر ليجعل الأمور عسيرة أمام السادة الجدد ، على أساس التأكيد على نفوذ الشخصى المؤثر فى البلاد وذلك بمساعدة جماعة من اتباعه المخلصين . لقد كان إسماعيل يعلم أن سلطته كانت لاتزال فعالة ، ومن ثم لم يكن هدفه هو مجرد الانتقام ، بل كان يسعى لاسترداد سلطته . وتجمع "ماليكه" الذين كانوا يفقدون سيطرتهم على البلاد مثله - حوله كقوة معارضة ضد الأوربيين الفاضبين . وفى ربيع ١٨٧٩ أصبح إسماعيل أحد الشخصيات الهامة التى تدافع عن استقلال مصر النسبى ، الذى كان يعنى بالنسبة له استقلال الحاكم .

وهكذا شكلت لجنة تحقيق "ذات صلاحيات واسعة" وفق شروط الأوربيين بموجب الأمر الصادر فى ٣٠ مارس ١٨٧٨ ، على أن يتضمن التحقيق جميع جوانب الأوضاع المالية للبلاد دون أن يأخذ فى الاعتبار "الحقوق الشرعية" للحكومة المصرية ، وكان على جميع الموظفين - بما فيهم النظار - أن يمدوا اللجنة بما تحتاجه من بيانات فور طلبها^(١٤) . وعين فردينان ديلسيس رئيسا للجنة ، ولكنه غادر البلاد بعد ذلك ببضعة أسابيع ، وظلت رئاسة اللجنة بيد اثنين من نواب الرئيس هما السير ريفرولسون ورياض باشا . وضمت اللجنة فى عضويتها "وكلاء الدائنين" الأربعة وتولى أمانتها أحد الفرنسيين .

وكان انضمام رياض إلى اللجنة نتيجة إصرار إسماعيل على تثليل "العنصر المحلى" حتى لا يظل الخديو وحكومته بمنأى عن أعمالها ، غير أن رياض ما لبث أن تضامن مع أعضاء اللجنة مما جعله محل تقدير كرومر ، ولكن كان من الضروري تقديم الضمانات له حتى لا يتعرض لبطش إسماعيل .

ورفض شريف باشا^(١٥) - أخيرا - أن يمثل أمام اللجنة فى ٣ يونيو ١٨٧٨ عندما طلب منه أن يدلى بشهادة شفوية حول القوانين المالية للبلاد باعتباره ناظرًا للحقانية ،

(١٤) الوقائع المصرية ، ٣١ مارس ١٨٧٨ .

(١٥) ولد محمد شريف بالقاهرة فى ١٨٢٦ . وكان ابنًا لقاضى قضاء مصر محمد شريف ، وبعد انتهاء ولاية والده عادت الأسرة إلى استانبول ، ثم عين أبوه قاضيًا للحجاز ، وقضى بعض الوقت بمصر فى طريقه إلى مقر عمله الجديد فعرض عليه محمد على أن يترك ولده فى رعايته ليتولى تعليمه ، فدخل محمد شريف الصغير مدرسة ضباط الأركان بالخانكة . وفى ١٨٤٤ أوقد ضمن بعثة الأمراء إلى فرنسا حيث التحق بالأكاديمية العسكرية هناك ، وبعد عودته من البعثة فى ١٨٤٩ عمل ضابط أركان حرب مع سليمان باشا =

وأبدى استعداده أن يقدم إجابة تحريرية على أسئلة مكتوبة تقدمها له اللجنة ، وعندما رفضت اللجنة ذلك استقال من منصبه كناظر للخارجية والحقانية ، بسبب شخصيته القوية ، وحتى لا يشارك في عمل وكلاء الدائنين الفاسدين ، ليظهر تأييده لإسماعيل . ولكن المعارضة كانت عيئاً ، ورفض إسماعيل التنازل عن ممتلكاته غير أنه ما لبث أن أذن لكبار الموظفين بالمشول أمام اللجنة ، غير أنه أصر على عدم الكشف عن الطريقة التي كون بها ممتلكاته كما فعل من فعل . غير أن وضع العقوبات في طريق اللجنة جعل الأوروبيين يضيئون ذرعاً بتلك التصرفات ، كما جعلهم أكثر إلحاحاً في استقصاءاتهم . ومثل أمام اللجنة بعض جوارى والده عباس باشا الأول لتقديم شكايتهم إلى اللجنة ضد الحكومة التي صادرت ممتلكاتهم والتي توقفت عن دفع معاشاتهم ، وعندما غادرون مقر اللجنة قبض عليهن بأمر ناظر الضبطية ، فأصر ولسون على ضرورة قيام الخديو بفصل ناظر الضبطية ، فلم يجد إسماعيل مفرّاً من الاستجابة للطلب ، غير أنه عين ناظر المفصول مديراً للشرقية . وأصر القنصل النمساوي على ضرورة ضرب عتق إسماعيل "بسيف الطفيان" وإلا قلن تكون هناك نهاية "للاضطراب المالي" (١٦) .

وشكا الخديو - من جانبه - إلى ممثلي الدول من تصرفات اللجنة ، زاعماً أن أعضائها يضررون له عدداً شخصياً ، ويحاولون المساس بما تبقى له من سلطة ومكانة ، كما زعم أن اللجنة خلعت على نفسها سلطة قضائية وأنها تسمى - بصورة واضحة - إلى إدانته ، وإنه إذا كان لابد من مثوله أمام محكمة ، فلا يجب أن يكون ذلك أمام تلك التي أقامها بنفسه .

الفرنساوي (وفي ١٨٥٦ تزوج إحدى بنات الأخير) ، ثم التحق بعد ذلك بخدمة حليم باشا ، وبعد ولاية سعيد أصبح شريف قائداً لحرسه الخاص . وفي ١٨٥٧ عين ناظراً للخارجية ، وفي عهد إسماعيل وتوفيق أصبح ثالث كبار الوزراء بالإضافة إلى نوبار ورياض . ولكنه - على نقىض وياض ونوبار - لم يلحق به غضب إسماعيل ونقته ، بل عينه إسماعيل قائم مقام خديويها عندما سافر إلى الخارج في ١٨٦٥ ، ودعى هو وإسماعيل صديق لحفل وفات الأمير توفيق ، وقدره القناصل الأجانب ورأوا فيه خيرة الأتراك - الجراكسة ، وأكثر "ممالك" إسماعيل ولاء له .

أنظر :

F.O. 78, Vol. 2855 (Cairo 8 June 1878), Cromer, Vol. 2, p. 334 .

الرافعي : عصر إسماعيل ، ج٢ ، ص٢٠٦ - ٢٢٣ ، زاخورا ، ج١ ، ص١٢٥ - ١٢٩ .

Moberly Bell : Khedives and Pashas, pp. 163 - 181 .

(16) Austrian Archives, Box 14 (Alexandria, 8 June 1878).

ولكن القناصل لم يبدوا تعاطفهم مع إسماعيل ، فراح يلتصق العون من غيرهم . ولما كان رياض قد خيب الآمال التي عقدها الخديو عليه ، ولم تجد استقالة شريف نفعاً ، تذكر الخديو نوباراً - الذى مثل مصالحه أمام الدول فى الستينات والسبعينات - رغم عدم مقدرة على معالجة الصعاب الداخلية . وكان نوبار يقيم بأوروبا منذ عام ١٨٧٦ ، حيث قضى العديد من سنوات خدمته هناك ، ولكن لعله كان فى وضع يسمح له بمداخلة الدائنين الأجانب والحد من غلواء ممثليهم المتفطرسين فى مصر .

وكان إسماعيل قد استدعى نوباراً من قبل - بعد أن أبعدّه بازدراء - ليدافع عن مصالحه الخاصة باستبدال المحاكم المختلطة بالمحاكم القنصلية ، ثم طرده إسماعيل فيما بعد - عندما بدأ نفوذه قوياً أو كان فى سبيله أن يصبح كذلك .

وعلى أية حال ، وجد الخديو نفسه ، فى حاجة إلى قدرات نوبار الدبلوماسية - على وجه التحديد - مرة أخرى . وفى نهاية يونيو كلف إسماعيل ولده حسين أن يعلم نوبار أن سيده قد منحه الخطوة مرة أخرى ، وأنه برئ من الشكوك التى ثارت حول تأمره ضد إسماعيل قبل نفيه عام ١٨٧٦ ، وأنه يستطيع أن يتولى أى منصب يشاء من مناصب الحكومة المصرية ، فأوقد حسين تيجران بك إلى باريس لإبلاغ نوبار تلك الرسالة .

ولكن نوباراً اعتبر أن عصر إسماعيل يقترب من نهايته ، فقد كان من بين أولئك الذين تحقّقوا من ضعف سلطة إسماعيل ، ورأى أن باستطاعته أن يملئ شروطه على الخديو ، فإذا قبل الأخير بتلك الشروط عاد إلى مصر . فكتب إلى الأمير حسين مطالباً بضمان عدم تعرضه للسخط الخديوى مرة أخرى وألا "ينفى من بلاده قسراً مرة أخرى" (١٧) .

ووضع نوبار شرطان أساسيان أولهما ذا طبيعة شخصية وهو تولية صديقه ولسون نظارة المالية ، أما الشرط الثانى فكان فنياً ، إذ طالب بوضع برنامج إصلاحى وضمان تنفيذه بدقة ، قبل أن يتولى تشكيل الحكومة . وعلى أية حال ، طلب إسماعيل من نوبار العودة إلى مصر على جناح السرعة ، فوصلها فى ١٥ أغسطس ، وفى لقائه الأول مع الخديو شكاً له الأخير من التدخل الأوربى ، ومن النية المتجهة إلى تجريدّه وأسرته من أملاكهم الخاصة ، فغيب نوبار أمله خيبة مرة عندما أبلغه أنه ليس أمامه من خيار سوى أن يستسلم للأمر .

ورأى نوبار أن الفرصة قد واثته ليضع سياسات مصرية ، فالفارق الوحيد بين قبول منصب رئيس نظار إسماعيل ومنصب الحاكم العام لحساب القوى الأوربية هو ان إسماعيل كان الأقرب ، وعقد العزم على الا يسمح لإسماعيل باستخدامه مرة أخرى وطرده متى راق له ذلك . فعندما سألته قيصر ألمانيا - عام ١٨٧٤ - عن سبب طرده إسماعيل له أجاب بقوله : "إن السبب يرجع إلى سلطته المطلقة التي لا حدود لها"^(١٨) فكان لا بد من تغيير ذلك . وكان في جمعية نوبار برنامجاً لحل المشكلات العاجلة ، وهو برنامج لا يستطيع تنفيذه إلا بتأييد الدول الأوربية . وحدد الأهداف الرئيسية لسياسته على النحو التالي : "عدم المساس برفاهية بلادنا ، واستقلالها الإداري وحرية حكومتها في التصرف"^(١٩) . ومن ثم يصبح المصلح والمخلص وصانع مصر الحديثة . ونظراً لضخامة العمل الذي عليه القيام به ، يجب الا نتساءل عن ينوي الاعتماد عليهم . فلا يذكر من ترجموا لنوبار - في مجال إطرء وطنيته الفذة - إلا حسن تقديره للأمور كدافع لقبوله تأليف الوزارة في أغسطس ١٨٧٨ ، ولكن نوبار كان يعتقد أنه صاحب رسالة على نحو ما ذكر لفون كرير في رسالة كتبها له بعد عام واحد من توليه الوزارة "لك أن تعتقد مثلاً اعتقد أنه لم يكن قد تبقى الكثير من مصر قبل توليتي ، ولا تزال مصر تنتظر الكثير مني"^(٢٠) .

وفي ٢٠ أغسطس ١٨٧٨ ، قدمت لجنة التحقيق تقريراً شاملاً عن عملها^(٢١) أوصت فيه بعدد كبير من الإصلاحات المالية والإدارية والسياسية التي يجب إدخالها حتى قبل أن تنهى اللجنة تحقيقاتها . وكان من شأن هذه الإصلاحات أن تخدم "تقدم مصر ظاهراً ، وتهدف إلى تغيير أوضاع البلاد لتدار على نحو يجعلها تتحول إلى ضيعة غنية تدر المزيد من الأرباح على الدائنين الأوربيين ، ورأت اللجنة أن تفرض الضرائب بقوانين معدة إعداداً جيداً على أن يخضع

(18) Tager : Portrait Psychologique, p. 368 .

(19) F.O. 141. Vol. 115 (Paris, 2 July 1878).

(20) Austrian Archives, Box. 106, Nubar to von Kremer (Paris, 16 July 1879).

(21) Commission supérieure d'Enquête, Rapport Préliminaire Adressé à S.A. Le Khédive., Alexandrie 1878, 148 pp. (in F.O. 78, Vol. 2857); "Conclusions" in Moniteur Egyptien, 24, Aug. 1878 .

لها جميع سكان البلاد دون تمييز ، وأن يتم إصلاح نظام الجباية ، فلا تجنى الضرائب إلا على أسس تتلاءم مع ظروف دافعيها ، ولا تجبى الضرائب مقدما مرة أخرى ، على أن يخضع جبايتها لرقابة صارمة . وأن تقرر ضرائب الأتبان على أساس مسح جديد للأراضى ، وأن يتم إلغاء عدد ملحوظ من الضرائب ذات العائد المحدود التى ترهق الخاضعين لها ، وأن تنشأ سلطة قضائية مستقلة للنظر فى المسائل الإدارية والمالية ، ويتم نشر الموازنة السنوية للبلاد ، ولا توزع مياه الري ويجند الفلاحون فى الجيش ويعبأون للاشتغال بالسفرة بموجب قرارات عشوائية (٢٢) .

كانت تلك اقتراحات الإصلاح بعيد المدى التى اقترحتها اللجنة ، ولكن تنفيذها على هذا النحو ، ووضع مصر تحت الرقابة الأوروبية ، لا يمكن أن يتم إلا إذا أنقصت صلاحيات الخديو السياسية والاقتصادية إلى أدنى حد ممكن . وبذلك أكد الأوروبيون حقيقة أن المبادئ الأساسية للسياسة المصرية يجب أن تقرر - من الآن فصاعداً - بواسطة الدول المسيطرة والمتعاونين معهم على إقصاء اسماعيل . أضف إلى ذلك ، نقل ملكية نصف أطيان العائلة الخديوية - الخالية من الرهونات - إلى الدولة ، فى مقابل مخصصات مالية يحصلون عليها من الخزانة العامة . وبذلك يتم نزع السلطة السياسية والاقتصادية من الخديو ، كما يتم الفصل بين القطاعين العام والخاص ، إذ يجب أن تصبح البلاد قادرة على البقاء بمعزل عن المصالح الخاصة للأسرة الحاكمة سياسياً واقتصادياً ، كما يجب تحويل مصر من ضيعة خاصة لإسماعيل خربها سره إدارته المالية ، إلى مشروع مريح يدار على أسس اقتصادية أوروبية . وبذلك يطمئن الفلاحون والموظفون إلى أن أحوالهم سوف تتحسن فى ظل الإدارة الجديدة ، حتى لو كان هدفها النهائى ضمان سداد الديون بشكل منتظم . وكان على الإدارة أن تتأكد من أن الفلاحين سيدفعون الضرائب بصورة منتظمة وبمعدلات معقولة . أما بالنسبة للموظفين فكانت أولى توصيات اللجنة تهدف إلى إيجاد تسوية مرضية لمسألة الرواتب (ولكنها أعطت انطباعاً - فى نفس الوقت - أن الموظفين الزائدون عن الحاجة يجب فصلهم) وفى ١٢ مايو ١٨٧٨ نشر مرسوم بالوقائع المصرية بصرف رواتب جميع الموظفين الذين يحصلون على رواتبهم من الخزانة بانتظام اعتباراً من أول مايو ، وتقرر بالإضافة إلى ذلك صرف الرواتب المتأخرة تدريجياً .

الوزارة الأوربية :

استدعى إسماعيل نوباراً الذي كان "ممثل الدبلوماسي الخاص" لفترة طويلة لعله يستطيع أن يحول دون إقصاء إسماعيل بالتوسط بينه وبين الدول الأوربية ، ولكن نوباراً لم يفعل مع القناصل ما هو أكثر من السخريّة من الخديو الذي قال عنه أنه لم يتبق له سوى أن يتألم لفقده دائرته . وبدلاً من التوسط لصالح الخديو ، اقترح على إسماعيل برنامجاً من ثلاث نقاط يتفق مع المطالب الثلاثة التي تقدمت بها لجنة التحقيق هي : تطبيق الإصلاحات القضائية الخاصة بحماية الأهالي من بطش الحكومة ، وتنازل الخديو وأسرته عن ملكياتهم الخاصة - غير المرهونة- للدولة ، مقابل مخصصات مالية تصرف لهم . وهكذا اتخذ نوبار موقفاً مزيداً تماماً لتقرير لجنة التحقيق ، ونجح في حث إسماعيل على القبول بالتقرير والبرنامج الذي اقترحه عليه قبولاً تلقائياً ، وهدد بأنه في حالة عجز الخديو عن القبول بتلك المقترحات فإن نوباراً وولسون سوف يغادران مصر في ٢٧ أغسطس ويتركان للدول حل المسألة كيفما تشاء .

تري ، ماذا يفعل إسماعيل بعد ما أفقده الظروف صوابه ؟ فهل يتحدى الدول ولو أدى ذلك إلى التعرض لخطر التدخل العسكري ؟ لقد كان موقف الباب العالي غير مضمّن ، كما أنه لم تعد لديه الأموال التي يرشو بها السلطات ومستشاريه ليقفوا إلى جانبه ، تري هل تظل مصر دولة "متحضرة" إذا أصر على التمسك بسلطته المطلقة وقاوم الدول مباشرة أو عن طريق السلطان باتخاذ إجراءات حاسمة ؟ لم يتبق له سوى أن يستسلم للهرمان ، ويقل به إلى حين ، ثم ينتقم لنفسه فيما بعد ، فاستعداداته لسلطته مسألة وقت ، فليدع نوبار وولسون يوجهان مصير البلاد إلى حين ، فلن يلبث إسماعيل أن يثبت أنه لا غنى عنه ، ويجمع زمام الأمور في يده باعتبار سلطته الفردية هي السلطة الوحيدة التي يمكن الركون إليها عندما تعم الفوضى ، وعندئذ ستوسلون إليه حتى تعود إليه السلطة .

وفي ٢٣ أغسطس ، التقى الخديو بياناً رسمياً في حضرة ولسون ، كان نوبار قد أعده من قبل . وكان من الطبيعي أن يتضمن ذلك البيان قبوله بمقترحات لجنة التحقيق مؤكداً أنه عندما طالب بهذا التحقيق كان يفكر في مصلحة البلاد "فلم تعد بلادنا أفريقية" ، فقد حولناها في الواقع إلى قطعة من أوربا ، فطبيعي أن نطرح الأخطاء جانباً ، وأن نسير على نظام يتفق وحالتنا الاجتماعية" .

وأنته قد عهد إلى نوبار باشا بتشكيل الحكومة وتنفيذ برنامج الإصلاح .

وإذا كان حلم إسماعيل بالحضارة والتقدم لم يبلغ مثل هذه الذروة الكلامية من قبل ، فلم يكن ذلك بالتأكيد يعنى أن مصر قد أصبحت - عندئذ - قطعة من أوروبا على النحو الذى قسمت به هذه العبارة فى أكثر من مناسبة ، فإذا أخذنا فى اعتبارنا الخلفية التاريخية ، نجد أن نوبار كتب هذه العبارة التى تحمل معانى السخرية المرة . ولا ريب أن الخديو نجح فى قراءة البيان كما لو كان يؤمن بما جاء به ، فقد كان ماهراً فى التأقلم مع الأوضاع الجديدة . ولكن ترى ماذا كانت حقيقة مشاعره عندئذ ؟ انه لم يرغب أبداً فى إقامة لجنة التحقيق ، وكان يحلم بإمبراطورية أفريقية مصرية ذات قاعدة "متحضرة" تقوم على أرض مصر ، وأن تولى القاهرة والإسكندرية وجهها الحضارى والاقتصادى صوب أوروبا ، ولكن لم يكن يحلم بمصر على النحو الذى أصبحت عليه ، يرتبط مصيرها بأوروبا .

ويقبول الخديو لطلبات لجنة التحقيق ، أنكر القناصل أنهم قد مارسوا أى ضغط عليه من أجل قبولها ، وإن كان مثل هذا الضغط لم يكن مطلوباً ، فقد قام نوبار وصديقه ولسون - الذى أصبح الشخصية الرئيسية فى اللجنة بعد رحيل ديلسيس - عملياً بدفع إسماعيل إلى القبول بتلك الطلبات . وإن كان نوبار حريصاً على أن يترك انطباعاً بأنه قد احتل مكانه من السلطة من خلال النفوذ البريطانى أو الأوروبى ، إذ يزعم أحد أصدقائه أن نوباراً هو "المصرى الذى يتصدى لإنقاذ مصر" (٢٣) .

وفى الأمر الذى وجهه إسماعيل إلى نوبار فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ حاول أن يحدد مايسمى مبدأ "المسئولية الوزارية" فقال :

"أردت فى وقت مباشرتكم للأمورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التى فوضت أمرها إليكم أن أؤكد لكم ماتوجه قصدى إليه وثبت عزمى عليه من إصلاح الإدارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية فى إدارات ممالك أوروبا . وأريد عوضاً عن الافتراء بالأمر المتخذ الآن قاعدة فى الحكومة المصرية ، سلطة يكون لها إدارة عامة على المصالح تعادلها قوة موازنة فى مجلس النظار ، بمعنى أنى أروم القيام بالأمر من الآن فصاعداً باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه . وعلى هذا الترتيب أرى أن إجراء الإصلاحات التى نبهت عليها يستلزم أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفوياً ، فإن الأمر لابد منه" . فھر يرى أن تناقش جميع المسائل الهامة بمجلس النظار ، وتتخذ القرارات بأغلبية الآراء ثم يصدق عليها الخديو ،

وأن يكون تعيين وفصل كبار الموظفين - وعلى رأسهم المديرين ونظار الضبطية - بالاتفاق بين الناظر المختص ورئيس مجلس النظار ومواقفة الخديو ، وختم إسماعيل الأمر بتأسيس مجلس النظار بقوله : "وإني أرى أن تشكيل هيئة نظارة حائزة لهذه الخصوصيات ليس مخالفاً لعوائدنا وأخلاقنا ، ولا لأرائنا وأفكارنا بل موافقا لأحكام الشريعة الغراء" (٢٤) .

كان هذا المرسوم وثيقة على قدر كبير من الغموض من وجهة نظر القانون الدستوري ، فقد شكلت الرقابة الثنائية للدولتين الأوربيتين أساس نظام "المسئولية الوزارية" وأخذ معظم المؤلفين بهذا الأمر قضية مسلمة ، ولكن تلك الحقيقة لم تظهر في الوثائق المصرية . وفي البيان الصادر في ٢٣ أغسطس ، استخدم مصطلح "استقلال الوزراء" فقد كان نوبار يسعى لتحقيق هذه الغاية ولا شيء سواها ، وفي مرسوم ٢٨ أغسطس ، تحدث إسماعيل عن تضامن الوزراء أيما كان مغزاه من الناحية العملية ، حقا استخدمت عبارة "المسئولية" في هذه الوثيقة ولكن ذلك لم يكن في إطار قانوني سياسي دستوري : "ينعقد مجلس النظار تحت رئاستكم ، لأني فوضت هذا التنظيم الجديد تحت عهدتكم ، وجعلت مسئوليته عليكم" .

وبعبارة أخرى ، أراد إسماعيل ألا يكون له دخل في عمل المؤسسة الجديدة حتى لا يتحمل مسئولية فشلها ، رغم أن المسألة بالنسبة له كانت مسألة وقت .

ومن الناحية القانونية ، لم تكن هذه الوزارة مسئولة أمام أحد ، فهي ليست مسئولة أمام الخديو أو أمام مجلس شورى النواب ، أو أمام الشعب على نحو ما ذكر النواب في ردهم على خطاب العرش في عام ١٨٧٩ ، في الوقت الذي أعربوا للخديو فيه عن شكرهم لدعوته المجلس إلى الاعتقاد ولتأسيسه مجلس النظار . وكما ذكر القنصل الأمريكي في تقريره لحكومته : "كانت الوزارة وزارة غير مسئولة تخدم مصالح الدائنين الأجانب" (٢٥) ولم يكن ما يسمى بالمسئولية الوزارية سوى ورقة التوت التي حاولت بها دولتا المراقبة الثنائية أن تستر عورة هذه الوزارة التي تضم وزراء من الأجانب والمتعاونين معهم .

واعتبر البعض مرسوم ٢٨ أغسطس "ماجنا كارتا" مصرية (٢٦) ، أو دستورا ثورياً وأنه لم يكن الغرض منه مجرد العناية السياسية .

(24) Lamba : Droit Publique, Annexe XXXI .

(٢٥) مقتبس من . Cromer, Vol. 2, p. 269 .

(26) Cromer, Vol. 2, p. 269 .

ولا يتضح لنا مقدار الحقوق التي بقيت للحدّيد بعد تشكيل هذه الوزارة فلم يكن اسماعيل قد تنازل عن الحكم بعد ، كما لا يزال يعتقد بقدرته على تحديد الاتجاه العام للسياسة المصرية . وإن كان نوبار قد حرمه من حق رئاسة مجلس النظار ، ولم يعد لإسماعيل سوى أن يوقع على قرارات المجلس لتكتسب الصفة القانونية . ولكن ، ماذا يحدث لو رفض الحدّيد التوقيع على تلك القرارات على أساس أنها لا تتماشى مع السياسة العامة التي يراها ؟ على كل نتيجة مثل هذا الرفض لم تكن في الحسبان .

وبالطبع ، لا يمكن أن يحتفظ نوبار بمنصبه على أساس بضع وريقات ، فإذا اقتصر دور الحدّيد على قراءة البيانات التي يصوغها رئيس مجلس النظار والتي يتضمنها خطاب العرش فإن نوبار كان بحاجة إلى سلطة الحدّيد إلى جانبه ، إذ لم يكن له أتباع بين الطبقة الحاكمة أو بين أعيان البلاد ، كما لم يكن باستطاعته أن يجمع حوله مثل أولئك الأتباع إذا تحققت الإصلاحات التي ينشدها . ومن ثم ، كان يعول على التأييد الكامل لدولتي المراقبة وبخاصة بريطانيا . ومن ناحية أخرى ، كان نوبار بحاجة إلى مجموعة من كبار الموظفين الأكفاء الذين لا يترددون في التعاون معه .

وفيما يتعلق بتشكيل مجلس النظار ، كان واضحا منذ البداية أن نوبارا سيحتفظ لنفسه بنظامتي الخارجية والحقانية ، ويسند المالية إلى ولسون والداخلية إلى رياض باشا الذي كان سندا لولسون في لجنة التحقيق ، والمعارف والأوقاف إلى على مبارك صديق رياض وصنيته^(٢٧) . ولكن التشكيل النهائي للمجلس امتد حتى نهاية العام . فعندما اسند نوبار نظارة المالية إلى ولسون الإنجليزي ، كان عليه أن يتوقع أن تطالب الحكومة الفرنسية بمقعد في مجلس النظار ، ولذلك ترك منصب ناظر الأشغال العمومية شاغرا ، غير أنه أراد إسناذه إلى رجل فرنسي يختاره بمعرفته ، وإراد بذلك أن يبرهن لنفسه وللرأى العام المصرى على استقلاليتته ، لعله يستطيع أن يتجنب الاتهام بأنه مخلب قط للأجانب . وكانت فرنسا تعتبر نوبارا مواليا للإنجليز ، ولذلك لم يكن يتوقع أن يتعاطف معه أحد إذا قاوم ضغوط الحكومة الفرنسية ، كما أن التنافس الإنجليزي الفرنسي يعول دون المناورات التي تستهدف النيل من مركزه . ولكن نوبارا فشل في أن يقيم البرهان على استقلاله المزعوم .

(٢٧) ولد على مبارك في قرية برنيال (دقهلية) عام ١٨٢٣ ، وفيما يتعلق بالتفاصيل المتعلقة به راجع : زيدان : تراجم مشاهير الشرق ، ج٢ ، ص٣٣ - ٣٩ ، زاخورا ، ج١ ، ص٧٩ - ٩٢ ، الأيوبى ، ج٢ ، ص١٩٢ - ١٩٦ .

فقد جاءت المطالبة الفرنسية بتسليم في الوزارة في ٣ سبتمبر ، ورفض نوبار هذه المطالبات بحجة أنه أشرك ولسون في الوزارة باعتباره خبيراً مالياً وليس باعتباره إنجليزياً ، وأنه رعى إلى تشكيل وزارة مصرية وليس وزارة دولية . وأعلن للتوصل الفرنسي أن : "الدول تفكر في حرمان مصر من حريتها ، وترغب رغبة قوية في سلبها قدرتها على صياغة قوانينها . إنني لا أريد مناقشة ذلك الآن ، ولكن يجب أن يكون لنا حق ضبط أمورنا الداخلية (دون تدخل خارجي)" ،^(٢٨) وأن على الحكومة الفرنسية أن تقدم وجهة نظرها في مذكرة مكتوبة حتى يستنى له دراستها ليقرر ما إذا كان باستطاعته أن يستمر في منصبه ، غير أن الحكومة الفرنسية رفضت هذا الاقتراح .

وفي ٧ سبتمبر ، استسلم نوبار للمطالب الفرنسية ، وأعلن أنه يعتزم تعيين المسيو كوفيه Cauvet - صديقه الشخصي ومدير الدراسات بالمدرسة المركزية - ناظرًا للأشغال العمومية ، ولكنه قد يسحب هذا العرض إذا فسرت الحكومة الفرنسية على أنه امتياز لفرنسا ، وقدم طلباً رسمياً - بعد ذلك بأسبوع - إلى الحكومة الفرنسية لتأذن للمسيو كوفيه بالانضمام إلى مجلس النظار المصري ، غير أن باريس كان لديها مرشح آخر ، ولم تكن على استعداد للقبول بحل وسط ، وفي ٢٢ سبتمبر استسلم نوبار ، وقبل بتعيين المسيو بلنير M. de Blignière ناظرًا للأشغال العمومية ومشرفًا على المرائي والسكك الحديدية ، ولكن ذلك ما لم تكن تقبل به الحكومة الإنجليزية بأي حال من الأحوال ، وقيل أن نوبارًا تعجب من ذلك وقال يائسًا : "لقد كنت أحلم باستقلال مصر ، فإذا بالانحلال وفرنسا يبرهنان لي اليوم على أنني كنت مخدوعاً"^(٢٩) فلم يكن باستطاعته أن يعلق الآمال على تلك المنافسات لتحقيق القناعة لنفسه أو للرأى العام . وعندما طالبت إيطاليا - في منتصف سبتمبر - بمنصب وزارى ، ولم يكن باستطاعته رفض هذا الطلب ، نفذ صبر نوبار ، وذكر للتوصل الإيطالي - في نهاية أكتوبر - أنه إذا كانت حكومته تصر على أن تتأهل منصبًا وزارياً كمنصب ناظر الحفائفة مثلاً ، فعليها أن تتقدم بطلبها إلى لندن أو باريس ، لأن المسائل المتعلقة بمصر تتقرر هناك . وسواء كان دى مارتينو - للتوصل الإيطالي - قد أخذ كلام نوبار على أنه كلام برئ أو وقع ، فإنه عاد بعد ذلك بقليل ليخبر نوبارًا أن بلاده على اتفاق تام مع الدول الغربية . ورفض نوبار الطلب

(28) MAE - Corr. Polit., t. 61 (Alexandrie, 4 Sep. 1878).

(29) MAE - Corr. Polit., t. 61 (Alexandrie, 29 Sep. 1878).

الإيطالى - بعد استشارة ولسون - رغم التهديدات السافرة من القنصل الإيطالى بضرورة سداد جميع الالتزامات المالية المصرية للدائنين الإيطاليين فى حالة عدم الاستجابة للمطلب .

ويكن أن نعتبر تشكيل الوزارة قد تم عندما نشرت الوقائع المصرية - فى ١٢ ديسمبر - أسماء النظار والنظارات التى أسندت إليهم . وقلت السكك الحديدية والموانئ - فيما عدا ميناء الإسكندرية - من اختصاص نظارة الأشغال العمومية إلى اختصاص نظارة المالية ، واستطاع إسماعيل أن يدفع بأحد "ماليكه" المخلصين - راتب باشا إلى مقعد ناظر الخيرية^(٣٠) . ووفقا لما جاء بالوثائق البريطانية . لم يكن نوبار يقبل شريكا بالوزارة ، ولكن الأخير لم يكن ليقتبل الاشتراك فى الوزارة على أى حال .

وكان لنوبار عدد محدود من المؤيدين الذين يمكنه الاعتماد عليهم : فقد كسب بعض الخبراء الأوربيين إلى جانبه وضمن تعاونهم معه ، ولكن لم يكن هناك من يؤيده بمصر سوى الأرمن ، فلا عجب إذا وجدناه يلجأ إلى المحسوبة فخص ولده بوغوص بمنصب هام فى إدارة السكك الحديدية ، وأصبح رئيسا لديوان الخديو ، وأسند أمانة مجلس النظار إلى صهره تيجران بك .

ومثلما حدث عند تشكيل الوزارة ، امتد انتقال ملكيات العائلة الخديوية - غير المرهونة - إلى الدولة إلى نهاية أكتوبر ، فلم يكن إسماعيل على استعداد للتنازل عن ممتلكاته بنفس الطريقة التى تنازل بها عن سلطته السياسية بרחابة صدر ، بل على نقيض ذلك - ناضل إسماعيل من أجل الاحتفاظ بكل شبر من ممتلكاته . وبدلاً من أن يتنازل عن الـ ٤٣١٩١٥ فداناً كما كان متوقفاً ، نص القرار الصادر فى ٢٦ أكتوبر ١٨٧٨ على تنازله وأفراد أسرته عن ٧٢٣ : ٤٢٥ فداناً و ١٦ عقاراً ، فقد سمح له نوبار بالاحتفاظ ببعض الحدائق والبساتين التى تقع حول القصور التى بقيت بيده ويد أفراد أسرته . وبعد بضعة شهور احتج إسماعيل على قرار التنازل ، زاعماً أنه - رغم تنازله عن الأراضى - فإن ذلك لا يتضمن ما عليها

(٣٠) ولد محمد راتب لأب تركى وجارية سوداء ، ونشأ كأحد محاليل سميد باشا ، الذى أوفده للدراسة العسكرية بفرنسا ، وقد أهانه سميد يوماً ففكر فى التخلص من حياته ووضع مسملاً فى فمه وأطلق الرصاص على نفسه ، ولكن الرصاصة اخترقت خده وتركته مشوه الوجه بقية حياته ، وبعد هذا الحادث هرب راتب إلى الآستانة ، وعاد إلى مصر بعد تولي إسماعيل الحكم ، فأكرمه إسماعيل وعينه سرداراً للجيش المصرى فى ١٨٩٧ ، وكانت تربطه علاقة مصاهرة بشريف باشا ، وكانت وفاته فى ١٩٢٠ .

أنظر : الأيوبى ، ج٢ ، ص ٨٩ - ٩٠ ، زكى ، ص ١١٢-١١٣ .

من معدات ومنشآت ، وطالب بتعويض مالى نظير تلك الأشياء مقداره ٢٠٠ ألف جنيه ، ولكن أحدا لم يكن على استعداد أن يدفع له مثل هذا المبلغ^(٣١) .

وبدأ نوبار العمل بحماس كبير ، ولكنه كان مفرطاً فى تفاوله فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية للبلاد ، فوضع خطة نظرية تفصيلية لحل المشكلات المالية للبلاد ، تضمنت تخفيض نسبة الفائدة على الدين العام ، وزيادة ضرائب الأتبان العشورية ، وإلغاء الامتيازات الضريبية التى تمتع بها الأوروبيون . غير أن موازنة عام ١٨٧٨ كانت تعاني عجزاً كبيراً ، ففى مقابل مبلغ ١٠.١٥ مليوناً من الجنيهات خصصت للمصروفات ، كان حجم الإيرادات ٨.٢٥ مليوناً لا يزال تحصيلها موضع شك .

وكان آخر قرش فى جيوب أهالى البلاد قد انتزع - فى الربيع - من أجل سداد كويون ماير ، وجاء فى أعقاب الجفاف الذى عانته البلاد عام ١٨٧٧ ، فيضان مدمر عام ١٨٧٨ ، وانتشرت المجاعة فى ربوع الصعيد ، وبلغت ذروتها فيما بين سبتمبر وديسمبر من ذلك العام . وفى مديريات جرجا وقنا وإسنا مات عشرة آلاف من الأهالى جوعاً ، وكان المسافرون - فى ربيع ١٨٧٩ - يرون بقرى مهجورة تماماً . وعلى حد تعبير أحد مفتشى الحكومة : كانت المجاعة "مجاعة نفود" فبالقليل من المال كان يمكن تجنب المجاعة ، ولكن آخر قرش فى جيوب الفلاحين ، انتقل إلى جيوب الدائنين ، ومات الكثير من الناس جوعاً وخاصة سكان المناطق المجاورة لمصانع السكر ، وهم أولئك الذين كانوا يكسبون عيشهم من العمل بتلك المصانع ، غير أنهم لم يصرفوا أجورهم لفترة طويلة . وأصر ولسون على أن يقوم عمر لطفى - مفتش الصعيد^(٣٢) - بجباية الضرائب المتأخرة - حتى أواخر ١٨٧٨ - المدرجة بسجلات نظارة المالية وأشار عمر لطفى إلى المجاعة ، وأبدى استعداده لجباية الأموال المطلوبة إذا أصر ولسون على ذلك بشرط ألا يسأل فيما بعد عن الوسائل التى اتبعت فى جبايتها .

(٣١) كان ذلك يمثل المساحة غير المروثة من أملاكه ، وكان اسماعيل قد رهن ١٣١/٤٨٥ فدانا من أملاكه الخاصة .

F.O. 78, Vol. 2855 (Alexandria, 29 June 1878).

(٣٢) كان عمر لطفى من "الماليك" الموالين لإسماعيل ، وينتمى إلى حاشيته التركية - الجركسية ، وبعد نفى إسماعيل ختم ولده توفيق بنفس الولاة . أنظر مايتعلق بشخصيته فى :

Moberly Bell : Khedives and Pashas, pp. 200 - 6 .

وهكذا ظلت إيرادات الحكومة تقل كثيراً عما كان متوقعا ، واضطرت الحكومة إلى عقد قرض مع بيت روتشيلد بلغت قيمته الإسمية ٨ر٥ مليوناً من الجنيهات ، حصلت منها على ستة ملايين فقط ، ورهنت أراضي العائلة الخديوية التى آلت إلى الدولة (الدائرة السنية) ضماناً لهذا القرض . وبذلك استمرت سياسة إسماعيل التخريبية ، و"عاشت الحكومة المصرية عندئذ على كوبون بعد الآخر" على نحو ما ذكر كرومر^(٣٣) . واعترف نوبار فى أوائل ١٨٧٩ بهذا الإحباط والفشل بقوله : إننا ندور فى دائرة مفرغة لانستطيع الخروج منها^(٣٤) .

ولم تكن التوقعات المالية لعام ١٨٧٩ أحسن من سابقتها ، فقد كانت زيادة ضرائب الأتبان العشورية تمثل أحد الخيارات المحدودة ، ولكن ذلك يعنى توجيه ضربة شديدة إلى الطبقة الممتازة التى كانت لاتزال قادرة على الدفع ، ولكن المقابلة كانت قد دفعت عن معظم تلك الأراضى كلياً أو جزئياً ، وكان قانون المقابلة الصادر فى ١٨٧١ ينص على تعهد الحكومة بعدم زيادة ضرائب الأتبان التى تدفع عنها المقابلة . ولكن ثمة شرطاً أضيف - للعمل به وقت الحاجة - ورد بكتاب المجلس الخصوصى إلى الخديو فى ٢٨ أغسطس ١٨٧١ جاء فيه:^(٣٥) "إنه فى حالة وقوع جفاف شديد أو فيضان خطير يقتضى بالضرورة التأثير على الموازنة ، لايجب المطالبة بالضرائب مقدماً إلا بعد بحث الأمر بمجلس النظار ومجلس المالية ومجلس شورى النواب" ، وفى مواجهة جفاف ١٨٧٧ وفيضان ١٨٧٨ المدمر ، اعتقدت الحكومة أن ذلك يبرر مطالبة الملاك الذين تمتعوا بإزاييا المقابلة بسداد الضريبة مقدماً ، ولكن كان لابد من الرجوع إلى مجلس شورى النواب فى هذا الأمر ، ولذلك طلب مجلس النظار من الخديو أن يدعو مجلس شورى النواب إلى الانعقاد .

ولكن المبالغ التى كان يمكن جمعها فى حالة موافقة مجلس شورى النواب على مبدأ "دفع الضرائب مقدماً" لم تكن لتسد حاجة الدائنين . كما أن وقوداً من عمد وشيوخ القرى من مختلف أنحاء البلاد توجهت إلى نظارة المالية وأعلنت أن الأهالى لم يعد باستطاعتهم سداد الضرائب بالكامل . ولما كانت الخزانة خاوية ، وظل المرسوم الصادر فى ١٢ مايو ١٨٧٨ والذى نص على ضرورة صرف رواتب الموظفين معطلا ، وبلغت الرواتب المتأخرة لموظفى الحكومة - فى

(33) Cromer, Vol. 1, p. 65 .

(34) F. O. 78 Vol. 2998 (Cairo, 11 January 1879).

(35) Sammarco, p. 336 .

يونيو ١٨٧٩ - ما يعادل رواتب عشرين شهراً ، عرضت الحكومة على من يرغب من الموظفين أن تدفع له بعض السلع العينية (كالأحذية والجياد وغيرها) مقابل بعض مستحقاتهم المتأخرة، ويذكر أحمد شفيق أنه طلب أن يحصل على كتب من مطبوعات المطبعة الأميرية مقابل رواتبه المتأخرة (٣٦).

لذلك كان دى بلنير وولسون وبارنج (لورد كرومر) يجتمعون بصفة دورية لإيجاد مخرج للأزمة ، وليضعوا أساساً لتوجيه المناقشات فى مجلس النظار ، واعتبروا تخفيض نسبة الفائدة على الدين العام حجر الزاوية فى أى حل ممكن ، وبغض النظر عن تلك الحلول التى تستغرق وقتاً طويلاً ، دارت مناقشات حول اتخاذ إجراءات فورية لضغط المصروفات الحكومية، وكانت موازنة ١٨٧٨ تتضمن بنداً اتجهت الأنظار إلى إمكانية تخفيضه تخفيضاً كبيراً هو الخاص بمصروفات الإدارة العامة ، فمن أصل ٣ ملايين جنيه خصصت للبند (مقابل ٧١٥ مليوناً لسداد الديون وجزية الباب العالى) كان نصيب نظارة الحربية ثلاثة أرباع المليون ونصيب نظارة المعارف ٣٧ ألفاً ، وهنا يمكن تخفيض المصروفات بتخفيض مخصصات الحربية والمعارف ، فيتم إنقاص قوة الجيش من ٩٠٤٧٠ جندياً و٢٦٠٩ ضابطاً إلى ٣٦٢٤٧ جندياً و٩٩٣ ضابطاً ، ولم تكن تلك الأعداد تمثل القوة العسكرية الحقيقية ، فى مطلع ١٨٧٩ لم يكن هناك سوى ١٥ ألف رجل تحت السلاح كانت النية تتجه إلى تسريح ثمانية آلاف منهم ، كما تقرر إغلاق معظم المدارس العسكرية ، فقد كان ولسون يهدف إلى إلغاء القوات البحرية إلغاءً تاماً ، وتحويل الجيش إلى قوة لحفظ الأمن قوامها سبعة آلاف رجل . وكان الجنرال سترون الأمريكى - ورئيس هيئة أركان الجيش المصرى - يعتقد أن الاعتبارات المالية الخالصة لم تكن هى التى حدثت بالوزارة "الأوربية" إلى اتخاذ تلك الخطوة ، ويرى أن الوزارة كانت ترمى إلى تحطيم قوة الجيش لتنتزع السلطة من الحديو" (٣٧).

وغلب الظن أن وحدات الجيش لن تشير العقوبات فى طريق تنفيذ تلك الإجراءات ، فإن الجنود لا يشعرون بالسعادة إلا عندما يلتقون بيزاتهم العسكرية جانبا ويهرعون إلى قراهم . ولكن كيف يتصرف الضباط الذين سيطردون من الخدمة العاملة (وعدددهم ١٦٠٠ ضابطاً) ؟ إنهم لم يصرفوا رواتبهم منذ زمن بعيد ، وكان الكثيرون منهم فى رقة الدين ، وباع بعضهم

(36) Chafik, L'Egypte Moderne, p. 78 .

(٣٧) خطاب خاص فى ٧ سبتمبر ١٨٨٢ .

ما كان يملكه لسد رمقه . وفى أوائل يوليو ١٨٧٨ تجمع بعض الضباط أمام نظارة الحرية و"أثاروا الشغب" لأنهم لم يحصلوا على رواتبهم منذ سبعة أو ثمانية شهور . ولجأوا فى الحصول على مرتب شهر واحد . ولكن النية تتجه الآن إلى طردهم من الخدمة حتى دون أن تصرف لهم رواتبهم المتأخرة ، ولكن الحكومة لم تعر التحذيرات التى وصلتها اهتماما ، والتى أشارت إلى احتمال لجوء الضباط إلى المقاومة . ثم ما لبث نوبار وولسون أن تعرضا للإهانة والإيلاء من جانب الضباط الذين تظاهروا أمام نظارة المالية فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ . وعندما أعيد النظام إلى نصابه فى اليوم التالى نتيجة تدخل إسماعيل شخصيا ، استجاب رئيس مجلس النظار لطلب إسماعيل وقدم استقالته الشخصية .

إسماعيل يحاول عبثاً استرداد سلطته

إسماعيل ومظاهرة الضباط ، سقوط نوبار :

اجبر إسماعيل على أن يقبع خلف كواليس المسرح السياسى بعد تأسيس مجلس النظار المستقل فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ، ولكنه عاد إلى تصدر المسرح مرة أخرى اعتباراً من ١٨ فبراير ١٨٧٩ ، ووضع نفسه على رأس المعارضة المتنامية ضد التدخل الأوروبى والوزارة الأوربية المزعومة منذ أزمة فبراير والحوادث التى تلتها ، وحاول بالطبع أن يدعم مركزه أمام القنصل ، وكانت العناصر النشطة فى قيادة المعارضة من أتباع إسماعيل المتتمين إلى الأتراك - الجراكسة وبعض أعيان البلاد الذين كانوا يدينون له بالولاء ، فقد خشى هؤلاء على امتيازاتهم السياسية والاقتصادية ، وكانوا لا يريدون - فى نفس الوقت - أن يروا مصر تهبط إلى مستوى المستعمرة الأوربية دون أن يحرکوا ساكنها ، وقامت الصحافة الوطنية الجديدة بترويج الدعاية لهم وتأييدهم .

ففى ربيع وصيف ١٨٧٨ ، تخلى رياض ثم نوبار عن إسماعيل ، وبدلاً من أن يدافعا عن مصالحه فى مواجهة الأوربيين ، تعاونوا معهم ضده ، ولكن شريكاً ظل مخلصاً له لمصر ، فلم يقبل المشول أمام لجنة التحقيق ، كما رغب عن إقامة الصلات مع مجلس النظار . فكان باستطاعة الخديرو الاعتماد على الأتراك - الجراكسة وخاصة شريف ، ففى ظل حكمه تولوا أرفع مناصب الدولة التى أصبحو مهددين بفقدانها ، ومن ثم لم يكن إسماعيل بحاجة للضغط عليهم حتى ينفقوا فى صف المعارضة .

وبعد تشكيل وزارة نوبار بقليل ، كتب رافاييل بروج - نائب القنصل البريطانى بالقاهرة - تقريراً يفيد أن شاهين باشا - مفتش أقاليم الدلتا - يثير التجار وعلماء القاهرة ضد النظام

الجديد (٣٨) . ورغم اعتقاد نوبار أن غالبية سكان البلاد تؤيد إصلاحاته حذر شاهينًا من مغية نشاطه ، وكان على الحكومة الجديدة أن تتوقع أن تنال تأييد الحديو وأتباعه ، وشعر نوبار أن دعم أوروبا له كفيل بتأمين مركزه طالما لا يمارس إسماعيل نشاطا ضده .

وكلفت الحكومة البريطانية قنصلها العام بمصر - فيفيان - بأن يحذر إسماعيل من مغية العمل ضد الوزارة . وفي سبتمبر أبلغ القنصل الحديو أنه يعد مسئولًا عن نجاح أو فشل النظام الجديد . ولذلك عليه ألا يحاول وضع العقبات في طريق وزارة نوبار ، فغضب إسماعيل غضبًا شديدًا ورفض تحمل المسؤولية لأنه - على حد قوله - قد تنازل عن سلطاته وممتلكاته ، أن مقاليد الأمور خرجت من يده . وفي حديث مع القنصل الفرنسي - جودو Godeaux قارن الحديو بين وضعه وبين وضع ملكة المجلترا ، وذكر أنه مثلها لا يمكن أن يعد مسئولًا عن قرارات مجلس الوزراء .

وعندما بدأ الموقف السياسي يضطرب بعد اجتماع مجلس شورى النواب - في ٢ يناير ١٨٧٩ - عزا ذلك إلى تداخلات إسماعيل ، وانتشرت إشاعة مؤداها أن الحديو اجتمع سرًا بالشخصيات البارزة من أعضاء المجلس ، ولمح لهم أنه لن يشعر بالاستياء إذا قاوموا التدخل الأوربي المتزايد في شئون البلاد . وقد أنكر الحديو ذلك ولكنه أعلن أن وضعه لا يمكن التغاضي عنه ، لأن مجلس النظار أغفل وجهات نظره من ناحية ، ولأن المجلترا وفرنسا اعتبرتا مسئولًا عن كل شيء من ناحية أخرى ، وأن الأمر يتطلب إعادة العمل بالمرسوم الصادر في ٢٨ أغسطس ١٨٧٢ ، عندئذ يستطيع أن يتحمل مسئولية "إدارة جميع شئون البلاد" ، كما طالب بأن يكون له مكان في مجلس النظار ليبدل بآراءه ويشترك في رسم السياسات .

وكان فيفيان وجردو على استعداد للاستجابة لتلك المطالب التي كانت تتفق مع وجهات نظرهما ، ولكن نوبار وولسون كانا يعارضان في ذلك ، وظهر إسماعيل في ١٨ فبراير بمظهر الضامن الوحيد للسلام والنظام ومن ثم يجب إعادة النظر في العلاقة بين أركان السلطة .

(٣٨) شاهين باشا من أصل كردي ، رأى فيه الأوروبيون المعاصرون أخطر وأعنف ممثل للصفاة التركية - الجركسية ، ونال حظوة إسماعيل عندما تزوج ابنته الخامسة جميلة بنت إسماعيل ، وبعد نفى إسماعيل بقي شاهين في مصر كوكيل له حتى لحق به في منفاه بنابلى ، ومات بعد ذلك بقليل .

أنظر : سرهنك ، ج ٢ ، ص ٣٧٣ .

ورغم أنه يجب النظر إلى مظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩ على أنها أكثر حوادث القرن التاسع عشر شهرة ، نجد أن معظم الروايات المتعلقة بها تعوزها الدقة وينقصها التحليل . ففى معظم الروايات ذكر أن تلك كانت الطريقة التى دافع بها ٢٥٠٠ ضابطاً - فصلوا من خدمة الجيش - عن أنفسهم .

وفى بداية الأمر تقرر إنقاص عدد الضباط من نحو ٢٦٠٠ ضابطاً إلى ألف ضابط أما الـ ١٦٠٠ ضابط فتقرر إحالتهم إلى الاستبداد حيث يحصلون - خلال فترة الاستبداد - على نصف رواتبهم فقط ، وقد شارك فى المظاهرة ما يتراوح بين ٣٠٠ - ٦٠٠ ضابط - بتشجيع من إسماعيل - وكانت أحوالهم المالية بالغة السوء ، وقد أحيلوا إلى الاستبداد دون أن يلوح لهم أمل العودة إلى الخدمة العاملة أو الالتحاق بوظائف مدنية ، ومن ثم اعتبروا الوزارة "الأوربية" مستولة عن مصيرهم .

ويجب أن تؤكد - على أية حال - أن ذلك لم يكن وضعاً فريداً فى مصر القرن التاسع عشر ، فنجد إنشاء الجيش المصرى ، كان الضباط يجدون أنفسهم مرة ومرات دون رواتب لفترات طويلة . وعلى سبيل المثال ، تأخر للضباط عام ١٨٣٣ رواتب تتراوح بين عشرة وإحدى عشر شهراً ، وفى نهاية حكم سعيد تراوحت الرواتب المتأخرة للموظفين والضباط بين ١٢ و ٢٤ شهراً . كما كانت هناك حوادث تمرد فى عهد محمد على ضد الإجراءات الجديدة وسوء المعاملة والعناية غير الكافية والرواتب الضئيلة ، وتعرض المشاركون فى تلك الحوادث للتصفية الجسدية . كذلك كان الفصل الجماعى من الخدمة معروفاً ، وعلى سبيل المثال ، فصل عباس الكثيرين بعد اعتلائه الحكم ، كما سرح سعيد معظم الجيش تقريباً قبيل زيارته للسودان (١٨٥٦-١٨٥٧) خشية تمرد عليه أثناء غيابه عن مصر ، ولم يستدع إلى الخدمة سوى بعض الضباط بعد عودته من السودان ، ونقل بعضهم الآخر إلى وظائف مدنية ، أما الباقون فظلوا ينتظرون دورهم . وكثيراً ما كانت الرواتب المتأخرة تلغى ببساطة عندما يتقرر الفصل الجماعى من حين لآخر ، ولذلك لم يكن سقوط الضباط فى هذه الفقر ظاهرة جديدة ، فقد اضطر بعض الضباط - فى عهد سعيد - إلى هجر زوجاتهم عندما عجزوا عن إطعام أسرهم بعد ما طال انتظارهم صرف رواتبهم المتأخرة دون جدوى وينقل لنا فون كرىمر أغنية ساخرة كانت تنشد فى القاهرة عندئذ جاء فيها : (٣٩)

رجال الجيش المصرى ..

تدلت ذيولهم وآذانهم ،

وظلقوا زوجاتهم بسبب نقص الرواتب .

وفى فبراير ١٨٧٩ كان الكثير من الضباط على حافة الفقر المدقع مرة أخرى ، فقد تأخرت رواتبهم ما بين شهرين و٢٤ شهرا ، وكانوا لا يعرفون كيف يعيشون بدون تلك الرواتب ومع مطلع ذلك العام ، قدموا العديد من العرائض إلى النظار المعنيين ، كما قدم بعضهم عرائض إلى مجلس شوري النواب ، دون أن يحرزوا أى قدر من النجاح . وعندما شاعت الإجراءات الاقتصادية التى تنوى الحكومة اتخاذها بلغ القلق داخل الجيش حدًا سيئًا ، ووجه السخط نحو نوبار ولسون ، ودعروها مسئولان عن التمهيد لتسليم البلاد إلى بريطانيا ، وشاع الاعتقاد أن بريطانيا هى التى أملت على النظار قرار إنقاص قوة الجيش ، فكيف يستطيع الضباط العيش - إذا - إذا كان عليهم أن يقيموا فى منازلهم ؟ وكيف يسددون ديونهم ؟ لقد أعدوا ليكونوا ضباطًا ولا تتوافر لديهم الأموال لشراء الأتبان أو استخدام العمال . ويذكر بورج أن تلك الأحاديث دارت فى غرف الحرس بقصر عابدين ، وأعلن ضباط الحرس تأييدهم لزملائهم المفصولين دفاعًا عن أنفسهم .

ولكن النظار لم يأخذوا تلك التقارير مأخذ الجد ، وانتهاز اسماعيل الفرصة ليبلغ القنصل البريطانى أن تردى الأوضاع إذا جاء نتيجة لسياسة نوبار الرامية إلى إنقاص سلطات الخديو ، وأنه لا يستطيع أن يتدخل لتهذبة ثائرة الجيش طالما بقى محرومًا من حقه فى الاشتراك فى تقرير سياسة مصر . وحتى ١٧ فبراير ، وكان ولسون ينكر أن ثمة استياءً أو تدميرًا خطيرًا بين صفوف الجيش . وفى ١٨ فبراير - وقبل وقوع المظاهرة أمام نظارة المالية بنصف ساعة - ضحك رياض باشا عندما حدثه فيفيان عن احتمال وقوع تمرد فى الجيش .

ولكن إسماعيل رأى أن الفرصة قد واثته ، فعندما كان شاهين باشا يناقش أوضاع الجيش مع الخديو - قبل ١٨ فبراير بأيام معدودات - تساءل الخديو : "ولماذا يظل الضباط ساكنين؟" ^(٤٠) وعندئذ تشاور شاهين فى الأمر مع صهره الصاغ لطيف سليم ، أحد أبناء كبار ضباط محمد على والمعلم بمدرسة أركان الحرب ومدرسة الهندسة الحربية ، فقام بالتخطيط للمظاهرة . ووفقًا لما يذكره بورج ، التقى الخديو بمنظمى المظاهرة مساء ١٥ فبراير ، كما يذكر أيضًا أن نحو خمسين ضابطًا كانوا متزوجين من جواري القصر الجركسيات .

وبعد المظاهرة بقليل ، أصبح معروفا على نطاق واسع أن المظاهرة دبرت بالاتفاق مع إسماعيل بسبب الدور العلني الذي لعبه لطيف سليم في تلك المظاهرة ، ولكن أمين سعيد وعبد الرحمن الرافعي وآخرون ينكرون ذلك ، كما أنهم يغفلون تقرير عرابي عن الحادث في مذكراته ، فهو يقول أنه جاء قبيل المظاهرة من رشيد إلى القاهرة على رأس ثلاث أوطرط كان سيتم تسريحها ، وبينما كان يجلس إلى بعض زملائه - في ١٨ فبراير - تلقوا نبأ وقوع مظاهرة أمام نظارة المالية ، فأرسلوا ضابطاً لاستطلاع الأمر ، فأخبرهم عند عودته أن الحدير حرض شاهين "صنيعته" لتنظيم "حركة صبيانية" لأنه يريد الإحاطة بوزارة نوبار ، وأن شاهيناً حث صهره لطيف سليم أن يتجه إلى نظارة المالية على رأس تلاميذه وبعض الرعايا والضباط "الذين أضاع صوابهم الفقر والجوع" (٤١) .

وفي ١٧ فبراير ١٨٧٩ ، وزعت عريضة في معسكرات العباسية تحمل توقعات ما يتراوح بين ٤٠٠ - ٥٠٠ ضابطاً تتضمن أربعة مطالب :

(أ) ضرورة صرف الرواتب المتأخرة .

(ب) إسناد وظائف مدنية إلى الضباط المفضولين .

(ج) فصل الضباط وإحالتهم إلى الاستيداع لا يتم إلا وفق القوانين العسكرية .

(د) معاملة الضباط معاملة كريمة . ورفعت تلك العريضة إلى الحدير الذي أحال أصحابها إلى الوزارة باعتبارها الجهة المختصة ببحث مطالبهم . وبناء على ذلك ، عقد الضباط اجتماعاً ألقى فيه لطيف سليم خطاباً مشيراً شجع زملاءه على أن يتولوا الدفاع عن مطالبهم بشجاعة وإقدام ، فقرروا أن يقوموا بعمل ما .

وفي صباح ١٨ فبراير ، تدفقوا من معسكرات العباسية وضواحي القاهرة - حيث كان يعيش معظمهم - إلى نقطة الالتقاء بالمدينة ، وقرروا أن يقدموا مطالبهم بأنفسهم إلى مجلس شورى النواب الذي كان يجتمع - لأول مرة - بالمدينة وليس بالقلعة . وقابل أحمد رشيد باشا مجموعة من الضباط من بينهم لطيف سليم وسعيد نصر وحسن رفعت - وجميعهم من مدرسى المدرسة الحربية - وأعلن لهم أن المجلس ليس الجهة المختصة بالنظر في مطالبهم ، فأجاب الضباط بأن الحكومة لم تستجب حتى الآن لمطالبهم ، وعندئذ أرسل رئيس المجلس عبد السلام

المويلحي - أحد أقطاب المجلس^(٤٢) إلى نوبار ، وعندما مر بعض الوقت دون أن يعود ، استبد القلق بالضباط وطالبوا بأن يصحبهم وقد من المجلس إلى نظارة الجهادية ، فعين رئيس المجلس عشرة أعضاء لهذا الغرض ، رافقوا الضباط إلى نقطة تجمع المظاهرة بزعم التوجه إلى نظارة الجهادية .

ومروا أمام نظارة المالية ، وفي تلك اللحظة كان نوبار باشا في طريقه لمقابلة ولسون لمناقشة ما جاء به عبد السلام المويلحي معه . فاستوقفه الضباط ، وأهانوه ، وأحرقوا في طلب رواتبهم المتأخرة . وحدث نفس الشيء لولسون الذي هرع لتجدة نوبار ، وأخيرًا احتجز الاثنان بنظارة المالية حيث لحق بهما رياض وعلى مبارك .

وعندما سمع القنصلان البريطاني والألماني بما حدث توجهوا من فورهما إلى القصر وأبدى الخديو استعداده للذهاب معهما فوراً إلى موقع الحادث ، وهناك ناشد إسماعيل الضباط أن يبدوا ولا هم له ، وبذل لهم الوعود بالاستجابة إلى مطالبهم ، وحشهم على رفع الحصار عن النظارة ، ثم ما لبث أن طهر الميدان الذي تقع عليه النظارة والشوارع المجاورة له باستخدام كتيبة من قوة الحرس الخديو ، كان يقودها على فهمي ، وتولى قيادتها العليا ناظر الجهادية راتب باشا ، والسر تشريفاتي عبد القادر حلمي^(٤٣) وأصيب في الحادث بعض الأشخاص الذين كان من بينهم بعض المحيطين بالخديو وألقى القبض على ثمانية من الضباط الذين تزعموا المظاهرة كان من بينهم لطيف سليم وسعيد نصر المتحدثان بلسان المتظاهرين .

وينقل لنا عرابي أخبار هذه المظاهرة بعبارات تنم عن اللوم وعدم الارتياح فهو يعتبرها "خارجة عن حدود الحكمة والتدبير" . وعاد المشاركون في المظاهرة إلى منازلهم وهم في غاية

(٤٢) كان أحمد رشيد وعبد السلام المويلحي - كما سنرى - من أخصياء إسماعيل . ومن ثم كانا يعلمان بتدبير المظاهرة .

(٤٣) ولد عبد القادر حلمي بسورية في ١٢٥٣هـ (١٨٣٧/١٨٣٨) ، حيث كان والده يحارب هناك مع إبراهيم باشا ، وبعد عودة والده إلى مصر التحق بالمدارس الحكومية ، فأوفده عباس في ١٨٥١ لدراسة الطب بفينا حيث مكث ثلاث سنوات ، ولكن سعيداً أراد أن يجعله ضابطاً بالجيش ، وعندما تولى إسماعيل الحكم ألقاه بالبلط ، وفيما بين ١٨٦٨-١٨٧٣ كان ياوره الخاص ، وفي السنوات التالية لذلك أسند إليه الخديو عددًا كبيراً من المناصب الهامة مثل منصب السر تشريفاتي وناظر ضبطية مصر .

أنظر ، أصاف ، ج١ ، ص ٢٢٧-٢٣٢ . زاخورا ، ج٢ ، ص ١٥٠ - ١٥٢ .

الاستياء ، لأن الخديو أمر على فهمى بإطلاق النار على المتظاهرين عندما خرج الموقف من يده ، ولكن الأخير أمر جنوده بإطلاق النار فى الهواء ، مما أثار سخط الضباط وجعلهم يفكرون فى استبدال إسماعيل بتوفيق^(٤٤) ، وعلى أية حال نجح الخديو فى تهدئتهم وطاف بمختلف فرق الجيش بأذلاً الوعود بالعمل على حماية حقوقهم وطرد الوزارة من الحكم^(٤٥) .

وبعد تفريق المظاهرة ، عاد إسماعيل إلى قصر عابدين حيث لحق به قناصل الدول لتهنئته على ما فعل . وخرج الخديو من ذلك الحادث بالنتائج التالية : إذا كان لابد من إعادة القانون والنظام إلى نصابهما ، يجب أن يسك بزمام أمور الحكم بيده ، لأن وجود حاكم قوى يجعل الناس لا يقدمون على عمل كهذا طالما يعرفون عاقبة الإقدام عليه .

وفى صباح اليوم التالى ، التقى نوبار وولسون ودى بلنير بالتوصلين البريطانى والفرنسى - بعدما أفاقوا من الصدمة - للنظر فى الخطوات التى يجب اتخاذها . وذكر نوبار بوضوح أنه لن يستطيع المضى فى تحمل مسئولية استتباب الأمن العام ، وطالب القنصلين بحمايته وزملائه . وحاول فينيان وجود أن يستغل نية إسماعيل أولاً ، فطلب الأخير استقالة نوبار كخطوة أولى على الطريق لإعادة الأمور إلى نصابها ، فقدمت الاستقالة ، وتم قبولها فى نفس اليوم (١٩ فبراير) . وتولى الخديو رئاسة مجلس النظار .

وأكدت الطريقة التى عومل بها قادة المظاهرة الاقتراض الذى ذهب إليه معظم المراقبين المعاصرين من أن المظاهر كانت - بدرجة ما - من تدبير إسماعيل ، لأنها كانت تعنى عودته إلى السلطة . وإبلغ الخديو القنصلان البريطانى والفرنسى أن ناظر الجهادية راتب باشا - رجله فى الوزارة - كان قصير النظر لدعوته لعدد من فرق الجيش من مختلف الحاميات بأنحاء البلاد إلى القاهرة ، وبدعوته لجميع الضباط الذين اتجهت النية إلى الاستفناء عن خدماتهم ، ولما كان هؤلاء يطالبون الآن بالعرف عن رفاقهم ، فإنه (أى الخديو) لا يستطيع معاملة المدبرين بما يستحقون ، ويفضل إرجاء محاسبتهم على ما اقترفوه إلى وقت آخر .

(٤٤) ذكر عرابى بلنت أنه ناقش فكرة خلع إسماعيل مع صديقه محمد النادى وعلى الربى ، ولكن أحداً لم يجرؤ على تولي قيادة الخطوة . وفكر جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده من جانبها فى اغتيال الخديو أثناء مروره يومياً على كوبرى قصر النيل .

Blunt : Secret History, p. 369, 375 .

أنظر :

(٤٥) كشف الستار ، ص ٤٤ - ٤٥ .

Blunt : Secret History, p. 369 .

وكانت اللجنة التي شكلت للتحقيق فى الأمر (رغم أن هدفها الحقيقي إخفاء) مهزلة فريدة فى نوعها ^(٤٦)، وعينت المحكمة التي شكلت لهذا الغرض بالاتهامات الموجهة إلى وزارة نوبار، فأنكر المشاركون فى الحادث وشهود العيان كل ماحدث فى أقوالهم التي أدلوا بها أمام المجلس العسكرى الذى تكون من ثلاثة من كبار الضباط الأتراك - الجراكسة هم : إبراهيم الفريق ، حسن أفلاطون ، ومحمد مرعشلى ، واثنين من الفرنسيين هما لارمى وجاكبيه ، كما تراجع نوبار عن أقواله السابقة - خشية التعرض للخطر - فتبين للمجلس أن لطيف سليم جاء بين المتظاهرين صدفة ، وأنه لم يوقع على العريضة التي تقدموا بها لأن أحواله الاقتصادية تمكنه من العيش بدون راتبه ، وهى الحقيقة الوحيدة فيما ورد بذلك للتحقيق ، كما قيل أن سعيد نصر ذكر لولسون أثناء حصار نظارة المالية ، أنه لا يعبأ بالرواتب ولكنه يهتم بشرف الجيش الذى جعل مصر تبلغ ما بلغته . غير أنه ذكر فى التحقيق أن الضباط أجبروه على أن يلعب دور المترجم بينهم وبين ولسون (ومن الجلى أن الضباط كانوا يعلمون أن هدف مظاهرتهم ولسون ونوبار وليس ناظر الجهادية وإلا ما احتاجوا إلى مترجم) . أما عبد الله عزت - الذى حمل عريضة ١٨ فبراير - فقد ادعى أن العريضة فقدت منه ، ولم يقر أى من الشهود باسم من كتبها ، وبذلك كان من المفترض أن العريضة ظهرت فجأة واختفت بنفس الطريقة . ورده الضباط الخمسة الآخرون الذين القى القبض عليهم أقوالا مماثلة ، حتى لا يواجه المجلس العسكرى التهمة إليهم . فاللوم كله يقع على النظار وحدهم ، الذين أرادوا ترك الضباط الجش نهبا للشقاء والضياح .

ولم يتضمن تقرير المجلس الذى صدر فى ٢٢ مارس توجيه أى اتهام إلى الضباط المعتقلين. ومن ثم أطلق سراحهم . وقام الأمير حسن - باعتباره القائد العام للجيش المصرى - بتقديم اعتذار رسمى عن الحادث إلى القنصل البريطانى باسم الخديو والجيش . وبذلك اعتبر إسماعيل المسألة منتهية . وفى ٢٦ ، ٢٧ مارس ، صرفت رواتب الضباط وأحيلوا إلى الاستيداع - كما كان مقررا من قبل - بعد أن حصلت الحكومة على قرض من روتشك مقداره ٤٠٠ ألف جنيه لسداد تلك الرواتب ، وعاد إسماعيل إلى استدعائهم للخدمة بعد ذلك بأيام معدودات .

(٤٦) يشير عرابى إلى هذه الواقعة بمرارة لأنه ومحمد النادى وعلى الروى اتهموا بالاشتراك فيها ، ولكن أعضاء المحكمة العسكرية كانوا يعرفون الحقيقة ، أنظر ، كشف الستار ، ص ٤٥-٤٧ .

وأعلن الخديو أن رئاسته لمجلس النظار مؤقتة ، وأنه يريد التوصل إلى اتفاق مع الدول المعنية على أسس إعادة تنظيم هيكل الحكومة ، ولذلك قدم - بعد استقالة نوبار بأسبوع واحد- إلى قناصل الدول المقترحات التالية : تعيين ولي العهد توفيق وزيراً بلا وزارة ورئيساً لمجلس النظار ، والتصديق على المبادئ الأساسية التي جاءت بمرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ الخاص بتحديد العلاقة بين الخديو ومجلس النظار (مع إعطاء الخديو حق دعوة مجلس النظار للاجتماع به فى أى وقت) ، وأن يقوم كل ناظر بنفسه بعرض القرارات التي تحتاج إلى التصديق على الخديو ، ثم تناقش تلك القرارات بمجلس النظار برئاسة الخديو ، ويتم تقريرها بأغلبية الأصوات .

وكانت الإشارة إلى مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ إشارة مضللة ، ففي حقيقة الأمر كانت مقترحات إسماعيل تهدف إلى إلغاء الفصل الثام بين الخديو ومجلس النظار ، وبالتالي إلغاء ذلك المرسوم . ولذلك رفض الوزيران الأوربيان الموافقة على تلك المقترحات ، وأبديا استعادهما لقبول اجتماع المجلس بالخديو - بصفة غير رسمية - عندما يرغب الأخير فى ذلك ، وأن يتقدم الخديو إلى مجلس النظار بما شاء من مشروعات ، على أن يتقدم مجلس النظار بمخططاته إلى الخديو قبل اتخاذ قرار بشأنها . وطالبا - بالإضافة إلى ذلك - بأن يؤخذ رأيهما فيمن يعين ناظرًا من المصريين . وفى أول مارس طلب قنصلا الدولتين - رسمياً - عودة نوبار إلى الحكومة بحجة أن الحاكم الدستورى يجب أن يقبل التعامل مع الوزراء الذين لا يرتاح إليهم شخصياً . فأجاب إسماعيل بأن ذلك امر مسلم به إذا كان الوزراء منتخبين بواسطة الشعب ، أما نوبار فكان أكثر الساسة افتقاراً إلى الشعبية فى مصر .

ولما كان إسماعيل قد ظل متمسكاً بموقفه من فكرة عودة نوبار إلى الوزارة ، وكان توفيق قد حذر من النتائج الخطيرة التي قد تترتب على إصرار الدولتين على مطلبهما ، فإن الدولتان تنازلتا عن هذا المطلب ، وراحتا تبحشان عن سبيل آخر لضمان استمرار النفوذ الإنجليزى الفرتسى داخل الحكومة المصرية . وفى ٩ مارس ، قدم القنصلان إلى إسماعيل إعلاناً رسمياً من جانب الدولتين تضمن مايلى :

- ١- لا يجب أن يشارك الخديو بأى حال من الأحوال فى اجتماعات مجلس النظار .
- ٢- تعيين الأمير توفيق رئيساً لمجلس النظار .
- ٣- يحصل الوزيران الأوربيان معا على حق الفيتو على القرارات التي لا تحظى بموافقتها.
- ٤- تسحب الدولتان مطلبهما بعودة نوبار إلى مجلس النظار .

٥- يعد الخديو مستولا عن تنفيذ هذه القواعد . فعبر إسماعيل عن شكره لهما لاستجابتهما له فيما يتعلق بنوبار ، وقبل مقترحاتهما ، ولكنه احتفظ لنفسه بحق دعوة النظارة إلى الاجتماع به فرادى أو مجتمعين ، ليلفهم يوجهات نظره فى المسائل المعروضة عليه للتصديق عليها ، أو تلك التى يرغب أن يبحثها مجلس النظار .

وفى ١٠ مارس ١٨٧٩ ، عين الخديو ولى عهده رئيسا لمجلس النظار ب خطاب رسمى ، وأسند إليه مهمة تشكيل الحكومة . وإذا كان إسماعيل لن يشارك فى مشاورات مجلس النظار فإنه لايقبل "أن يقف مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ حائلا بينه وبين وزرائه" ، ولذلك رغب فى أن يخطر بالقرارات قبل أن يقرها المجلس ، واحتفظ لنفسه بحق عرض المسائل التى يرى ضرورة عرضها على المجلس للنظر فيها ، وأخيرا ضمن إسماعيل هذا الخطاب النص على حق الفيتو المشترك للوزيرين الأوربيين^(٤٧) .

وعلى أية حال ، لم يكن تشكيل الوزارة - الذى تأخر حتى ٢٢ مارس - من اختصاص توفيق ، لأن الصراع حول تعيين النظار دار بصفة رئيسية بين الخديو والوزيرين الأوربيين ، فاحتفظ لوسن ودى بلينير بمنصبهما ، فلم تكن النية متجهة عندئذ إلى المساس بوضعهما ، ولكن الخديو أراد أن يسند إلى رياض نظارتى الحفانية والحارجية - اللتان كان يتولاهما نوبار من قبل - وأن يضع رجلا من خاصته فى منصب ناهر الداخلية الذى كان يشغله رياض ، وحتى تشعر المديرية بسطوة الخديو إذا كان عليه أن يتحمل مسئولية استتباب الأمن فى البلاد ، ولكن كل من رشحه الخديو لشغل هذا المنصب رفضوا من جانب الوزيرين الأوربيين ، فاعترضوا على راغب باشا لكبر سنه ولاتعداده من أصل يونانى وجهله باللغات الأوربية ، وكان أحمد رشيد باشا موضع شكهما لأنه كان رئيسا لمجلس شورى النواب كما كان من اخلص "تمالك" إسماعيل ، كما رفضا أن يشغل توفيق هذا المنصب لأن ذلك يعنى أن يصبح الخديو نفسه مسيطرا على نظارة الداخلية ، ولم يجرؤ إسماعيل على ترشيح شريف باشا لهذا المنصب لتأكد من اعتراض الدولتين عليه .

ولما كان لوسن ودى بلينير قد هددوا بالاستقالة إذا لم تسند وزارة الداخلية إلى رياض فقد استسلم الخديو للامر وأصبح من حقهما أن يشغلا بقية مناصب النظارة وفق هواهما . كذلك ضاق توفيق ذرعا بتدخل الوزيرين الأوربيين ، وحذر من احتمال وقوع اضطرابات ، ملمعا إلى

أنه لا يستطيع أن يظل رئيسا لمجلس النظار في ظل تلك الظروف . ولكن الخديو وولده أذعنا للأمر ظاهريا . وفي ٢٢ مارس ، وقع إسماعيل قرار تشكيل مجلس النظار الذي احتفظ فيه كل من ولسون ودي بليتيير ورياض وعلى مبارك بمناصبهم السابقة كما أسندت الحقانية (٤٨) - أيضا - إلى رياض ، وعين حسن أفلاطون (٤٩) - الذي كان عضوا بالمجلس العسكري الذي شكل للنظر في حادث ١٨ فبراير - ناظرا للجهادية ، وأسندت نظارة الخارجية إلى ذو الفقار باشا (٥٠) . ولم يطل عمر الوزارة "الأورية" الثانية عن أسبوعين ، حيث "استجاب" الخديو "لرغبة الأمة" وحل مجلس النظار الذي كان مفروضا عليه وعلى مصر . وفي ٧ أبريل ١٨٧٩ استدعى شريف باشا ليرأس وزارة "مصرية حقيقية" .

إسماعيل ومجلس شورى النواب (١٨٧٦-١٨٧٩) :

ففى ١٩ فبراير ، أعلن إسماعيل للقناصل الذين دعاهم إلى الاجتماع به فلسفته السياسية بقوله أن البلد الشرقى الذى يقف على حافة الفوضى يحتاج إلى يد الحاكم القوية . وفى ٧ أبريل ، أبلغ الخديو القناصل أنفسهم أنه يجب أن يخضع للإرادة الحرة لأمتهم وأن يعين وزارة

(٤٨) ولد إسماعيل راغب باليونان فى ١٨١٩ ، واختلعت المصادر حول المدينة التى ولد بها ، ثم اختطف وبيع فى الأناضول ، وجرى به إلى مصر كملك لآبراهيم باشا فى ١٨٣١ حيث اعتنق الإسلام ، وبعد أن تلقى تعليمه بالمندرس ، عينه محمد على بالإدارة المالية ، وطرده عباس من منصبه ليعينه سعيد إلى المالية بعد توليه الحكم ، ومنذ ١٨٥٤ أصبح من أبرز المستشارين والوزراء (وخاصة فى المسائل المالية) لسعيد ثم إسماعيل ، وأصبح من أغنى "عماليك" مصر فى ذلك العهد ، ومات فى ١٨٨٥ .

أنظر / زاخورا ، ج٢ ، ص ١٤١ - ١٤٣ ، الأيوبي ، ج٢ ، ص ٢٥٩-٢٦٣ ،

Ninet : Arabi Pacha, p. 135, McCoan, : Egypt as it is, p. 104 .

(٤٩) ولد حسن أفلاطون فى ١٨٢٠ لأسرة جركسية ، وبعد أن تلقى تعليما عسكريا فى عهد محمد على أوفد إلى باريس فى عام ١٨٤٤ ، وبعد عودته من البعثة التحق بخدمة الجيش وأصبح أمير اليا فى ١٨٦٩ ، ثم عين ناظرا .

أنظر ، زكى ص ٨٦-٨٧ ، Heyworth - Dunne, p. 255 .

(٥٠) كان ذو الفقار - على حد قول نيته - من أصل يوتانى ، ولد عام ١٨١٥ وجاء إلى مصر وهو فى العشرين من عمره ليعمل بالبحرية ، وفى ١٨٤٤ أصبح وكيلًا لدائرة سعيد باشا الذى أسند إليه نظارة المالية بعد توليه الحكم . وعندما تولى ذو الفقار نظارة الخارجية ثلاث مرات كان يمثل الطبقة الحاكمة الأجنبية أصدق تشيل ، وتقلب فى العديد من المناصب الكبرى ، لم يمكث فى كل منها طويلا ، وكانت وظائف إدارية وعسكرية وقضائية .

أنظر أصفاء ، ج١ ، ص ٢١٩-٢٢٢ ، زاخورا ، ج١ ، ص ٩٣-٩٤ .

مصرية ، وذهب الرافعى إلى أن تلك الإرادة الوطنية ثقلت جميعها - على نحو ما سنرى - فى مجلس شورى النواب . فيذكر أن ذلك المجلس أصبح منذ عام ١٨٧٦ مركز المعارضة الموجهة ضد أوتوقراطية إسماعيل ، وأنه أخذ الآن يعارض التدخل الأجنبى فى شئون البلاد ، وعلينا ان نبحث فى هذه المعلومات المتصلة بدور مجلس شورى النواب ، فى محاولة لإلقاء الأضواء على أحداث أبريل ١٨٧٩ .

فبالنسبة لغالبية أهالى البلاد ، نتج عن طموح إسماعيل لإدخال الحضارة واستغلاله المنظم من جانب رجال الأعمال والممولين الأوربيين ، نتيجة ثورية واحدة ثملت فى الاستغلال المالى الذى تجاوز حدود المنطق الاقتصادى . وبدا ذلك فى صورة زيادة الضرائب ، وفرض الالتزامات المالية الجديدة على الأهالى ، وعقد القروض الخارجية . ولعل الطريقة التى نفذ بها قرض الروزنامة عام ١٨٧٤ فى دمياط والبلاد المجاورة لها (وفق رواية نائب القنصل الفرنسى) تبين لنا كيف ساهم الأهالى فى تحقيق تقدم البلاد . فعندما صدر المرسوم الخاص بذلك القرض ، جمع المدير عمدة القرى وحدد المبالغ المطلوبة من كل قرية ، وفى دمياط رأى تجار المدينة أن الأسماء التى أدرجت فى قائمة المساهمين فى القرض كافية ، وبعد بضعة أسابيع جاء أحد الموظفين من القاهرة للتحقق من المبالغ التى جمعت . ولكن نظرا لأن أولئك الذين أدرجت أسماءهم كانوا لا يرغبون فى المساهمة استخدم الكرياح لتذكيرهم بواجبهم ، وعوقب أحد شيوخ القرى المتردة فى السداد بدق أذنه فى باب ديوان المديرية بالمسمار . وأصبحت السنوات (١٨٦٦-١٨٧٩) تمثل العصر الذهبى للمرابين ، وأهلك سنوات القرن التاسع عشر بالنسبة للفلاحين .

وحتى المحاكم المختلطة - التى بولغ فى تقريبها - ساهمت فى إبذاء الأهالى ، فلم يكن الفلاحون هم الذين يدافعون عن "حقوقهم" أمام تلك المحاكم ، بل كان الأجانب وعلى رأسهم المرابين من رعايا بلاد شرق البحر المتوسط ، الذين يتمتعون بحماية الدول الأوربية ، هم الذين يلجأون إليها ، وانتصروا على الأهالى الذين لا يعرفون طريقهم إلى المحامين الكفاء ، والذين وقعوا فى شباك الإجراءات القانونية الأجنبية غير المألوفة لهم . وبهذه الطريقة استطاع المرابون أن ينتزعوا أراضي الفلاحين بغير جهد بفضل العقود الابتزازية التى يبرمونها معهم بمهارة ، وهو أمر لم يكن نادر الحدوث فى ذلك الزمان . وفى خلال السنوات الست الأولى نظرت

المحاكم الابتدائية الثلاث فى خمسة آلاف قضية سنوياً فى المتوسط ، كما نظرت محكمة الاستئناف فى ثلاثمائة قضية ، كان نحو الثلثين منها لايتعلق بالمرايين أى أن عشرة آلاف قضية من تلك القضايا (التي نظرتها المحاكم الابتدائية) كانت تخص المرايين . ولسو الحظ لانتوفر لدينا المعلومات حول نسبة الأحكام التى صدرت لمصلحة المرايين ، ولكن إذا صدقنا ما يذكره فون بملن Von Bemmlen فإن الاحكام التى صدرت لصالح المرايين كانت تمثل معظم تلك الأحكام . فإذا علمنا ذلك لاندعش لقول عرابى عندما بلغته أنباء تحطيم الأهالى لسراى المحكمة المختلطة بالإسكندرية فى صيف ١٨٨٢ : "شكراً لله الذى خلص البلاد منهم" (٥١) .

وعلى كل ، كان أهالى البلاد تحت رحمة سياسة إسماعيل وماترتب عليها من نتائج . وعلى نحو ما يذكر سرهنك ، لم تكن هناك مجالس مستقلة توقف الخديو عند حده ، كما لم تكن هناك شخصية قوية بين المحيطين به تبذل النصح له . فقد أصاب الخوف الجميع بالشلل . وأقام ما أصاب ناظر المالية إسماعيل صديق - الذى مات مخنوقاً - الدليل على حكمة الصمت . فقد أمر الخديو بقتله لمعارضته له خلال مفاوضات بعثة جويير وجورشن عام ١٨٧٦ . وفى مطلع نفس السنة ، نفى نوبار باشا إلى الخارج لانتقاده بعض التصرفات التى أقدم عليها الخديو . فقد درج إسماعيل على عدم السماح لأحد بالتدخل فى شئونه الخاصة ، ومن ثم لم يكن باستطاعة مجلس شورى النواب أن يتخذ قرارات حاسمة تتعلق بالسياسة المصرية تهدف إلى الوقوف فى وجه الخراب المالى والتدخل الأجنبى ، كما لم يكن المجلس فى السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل مركزاً مستقلاً لصنع القرار .

ولما كان المجلس لم يدع للاعتقاد منذ مارس ١٨٧٣ ، فقد أستدعى الخديو النواب لعقد دورة غير عادية بطنطا - فى ٧ أغسطس ١٨٧٧- لمناقشة مشكلة قانون المقابلة . وكانت الدوائر المالية الأوربية ترى أن استمرار العمل بهذا القانون يعرض دخل مصر للخطر مستقبلاً ، ولذلك أصرروا على إيقاف العمل به بمرسوم صدر فى ٧ مايو ١٨٧٦ . وفى نفس الوقت ، أبدت الحكومة استعدادها لرد المبالغ التى دفعت أو انقاص الضرائب بما يوازى قيمتها . ولكن تضمن نفس المرسوم نصاً يتناقض مع ما جاء به عندما أورد المقابلة ضمن الحسابات المالية . ولم يكن إسماعيل يفكر فى رد ما جمع من قبل ، ومن ثم لاثلوم النواب إذا رأيتاهم يؤيدون هذه السياسة . فقد تقدم عثمان الهرميل (أحد عمد الغريبة) باقتراح تشكيل وفد من ثلاثة أعضاء .

للتوجه إلى القاهرة - من أجل الحصول على صورة واضحة للموضع المالى ككل ، واستطلاع الخطط المالية للحكومة . وعاد الوفد من القاهرة ليقرر لأعضاء المجلس أن الحكومة ليست فى موقف يسمح لها بأن تعيد مبلغ الثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات قيمة المقابلة التى دفعت حتى ذلك الحين . وفى الاجتماع الثانى والأخير (١٠ أغسطس) ، وقف المجلس إلى جانب استمرار العمل بقانون المقابلة تمثيلاً مع ما كان يراه إسماعيل . وبظل الفموض يحيط بما قصده الرافعى عندما وصف موقف النواب بأنه "معارضة" وقرارهم بأنه "تضحية" . إن ما فعله النواب قد يعتبر "تضحية" إذا صبح ما ذكره القنصل الفرنسى من أن النواب قرروا الاستمرار فى التنازل عن جميع الامتيازات المتصلة بالمقابلة باعتبارها ضريبة إضافية ، ولكن أحدا لم يطالبهم بذلك على أى حال . كما أن الأمر الصادر فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ (نتيجة بعثة جوشن-جوير) الذى أعاد العمل بقانون المقابلة ، نص على إلغاء تخفيض ضريبة الأطنان المقدر بنسبة $\frac{8}{3}$ % من أقساط المقابلة المدفوعة قبل ١٨٧٦ . وبالتالى لم تخفض ضرائب الأطنان إلى النصف بالنسبة لأولئك الذين دفعوا القسط الأخير من المقابلة بعد ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ . وفى نفس الوقت كان عليهم أن يستمروا فى دفع الضريبة الكاملة على الأرض حتى ١٨٨٦ ، ونفس المقادير التى كان يجب خصمها من حصة الضرائب لأن الأقساط التى دفعوها لا تستحق سوى نسبة فائدة ٥ % فقط .

وفى خطاب العرش الذى أفتتح به الخديو دور الاعتقاد العادى لمجلس شورى النواب فى ٢٣ نوفمبر ١٨٧٦ ، ناقق إسماعيل النواب بقوله أن استمرار العمل بالمقابلة كان ثمة قرارهم الصادر فى ١٠ أغسطس ، وكان بذلك يهدف إلى مواساتهم ، لأن الاستمرار فى دفع المقابلة لم يعد يحقق لهم أى مزايا فورية . ولم يرتفع أى صوت بالاحتجاج ضد هذا الإجراء ، ويرى الرافعى - خلال عرضه لأعمال هذا الدور من أدوار المجلس - أن ثمة "روح معارضة جديدة" برزت داخل المجلس ، ولكن ما رآه الرافعى على أنه معارضة كان مجرد سراب ، إذ كانت الإشاعات المفزعة حول مصير إسماعيل صديق تتردد عندئذ فى القاهرة ، ولذلك لم يكن غريباً أن يأتى رد المجلس على خطاب الخديو "فى غاية الأدب" على نحو ما يذكر القنصل الفرنسى العام ، كما أن الحقيقة الماثلة فى موافقة المجلس فى ذلك الدور على وقف دفع فوائد دين الروناتمة (٩ % مبدئياً) لاتعنى أن هناك جنوحاً نحو المعارضة .

كما أن روح المعارضة الجديدة لاتتضح فى دور الاعتقاد غير العادى الذى دعا إليه الخديو فى نهاية أبريل ١٨٧٧ ، فبعد اندلاع الحرب الروسية - التركية طلب السلطان من إسماعيل

المساهمة فى الحرب ، فأجاب الخديو بأن مصروفات الدولة قد حددت من قبل ، فلم يعد أمامه بدا من أن يدعو مجلس شورى النواب إلى الموافقة على فرض ضريبة جديدة لتغطية نفقات مساهمة مصر فى الحرب . وفى الحقيقة ، وافق النواب على زيادة الضرائب جميعا بنسبة ١٠ ٪ ، وهنا يرى الراقى أيضاً تقدماً "وطنيا ودستورياً" يدعو إلى الإعجاب ، لأن الضرائب كانت تقرر من قبل دون الرجوع إلى المجلس ، وهو ما يمثل نصف الحقيقة ، لأنه سبق أن طوّل النواب بالموافقة على زيادة الضرائب ، مثلما حدث عام ١٨٦٨ عندما وافقوا على زيادة الضرائب بمقدار السدس كما يذكر الراقى .

أما دور الاعتقاد العادى - من ٢٨ مارس حتى ٢٧ يونيو ١٨٧٨ - فقد انقضى دون أن يقرر ما يستحق الذكر ، حتى أن القناصل الأوربيين أهملوا ذكره فى تقاريرهم ، وانصرف الاهتمام العام إلى لجنة التحقيق التى بدأت تمارس عملها ، ولم يعلن المجلس الذى سادته "روح المعارضة" - بأن يقرر أن لجنة التحقيق تعد هدفاً مناسباً . وكما حدث فى نوفمبر ١٨٧٦ عبر النواب - فى ردهم على خطاب العرش - عن مجرد الأمل فى أن تحل مشكلة الديون المصرية حلاً مرضياً . ولم يكن هذا الدور من أدوار الاعتقاد يختلف كثيراً عن أدوار اعتقاد ١٨٦٧ وما بعدها .

ولكننا يجب أن نشير إلى موقف هام لتسعة من نواب أقاليم مصر الوسطى (الجيزة وسيف والمنيا وأسيوط) خلال ذلك الدور من أدوار الاعتقاد ، وكانت ضرائب عام ١٨٧٨ تجبى - عندئذ - لسداد كوبون مايو ، فبرهن أولئك النواب على أنهم يمثلون أهالى بلادهم عندما تآزروا للبحث عن مخرج للمأزق الذى يعانى منه الفلاحون الذين كانوا أمام امرين : إما أن يبيعوا محاصيلهم قبل نضجها ، أو يقعوا فى حبال المرابين ، فطالب العمد التسعة بتوفير مصدر معقول للائتمان يوفر لهم قرضاً قيمته ٣٠٠ ألف جنيه يخصص نصفها لسداد ضرائب أسيوط والنصف الآخر لسداد ضرائب بقية مديريات مصر الوسطى ، ومحجوا فى التوصل إلى ضامين لهذا القرض هم : الأمراء محمد توفيق ، وحسين كامل ، وحسن ، ومحمد حافظ وكيل دائرة والده الخديو ، وشاهين باشا مفتش أقاليم الدلتا ، وعمر لطفى مفتش أقاليم الصعيد ، الذين قبلوا التوقيع على العقد الخاص بهذا القرض مع بعض البنوك المحلية ، وتعهد النواب بأن يتابعوا بأنفسهم سداد قيمة القرض بعد جنى المحصول ، غير أن هذا كان تصرفاً خاصاً من جانب بعض النواب ، ولم يكن عملاً من أعمال المجلس .

وكان إسماعيل قد اكتشف مصدرا آخر للمال قبل انعقاد المجلس في ٢٨ مارس فقد طوّل أعيان البلاد بالتبرع بالأموال من أجل جرحى الحرب ، وكلف المديرين وبعض اللجان الخاصة بجمع تلك الأموال التي بلغت ما يزيد على ١٠٠ ألف جنيه ، واختتمت جولة اللجان في ٢٨ فبراير بوليمة أقيمت بطنطا .

ومن ثم يمكن القول إنه لم يحدث تغيير جوهري في موضوعات وتنازع مناقشات مجلس النواب . وكذلك في علاقتهم بالخديو منذ افتتاح المجلس في ١٨٦٦ حتى افتتاح دور الانعقاد الجديد في ٢ يناير ١٨٧٩ . فلم يكن النواب يهتمون "بالسياسات العليا" أو بمراقبة سلطة الخديو ، ولكن كانوا يهتمون بتمثيل المصالح المالية والاقتصادية والثقافية لبلادهم ، في إطار صلاحياتهم المحدودة .

وفي الحقيقة استمرت فترة "التلمذة السياسية" التي يطلقها أنور عبد الملك على الفترة من ١٨٦٦ - ١٨٧٦ حتى عام ١٨٧٩ ، فإن "تشكيلهم للحركة الوطنية والدستورية"^(٥٢) لم يبدأ في ١٨٧٦ ، ولكنه بدأ فقط في ربيع ١٨٧٩ في ظل ظروف خاصة . ففي أدوار الانعقاد الأربعة ١٨٧٦ - ١٨٧٨ لم يبد النواب معارضتهم لسياسة إسماعيل المالية ، كما لم يحتجوا على التدخل الأجنبي ، أو يناضلوا من أجل توسيع حقوقهم الدستورية . كما أنهم لم يناقشوا أي موضوع لم تسبق مناقشته في الدورات السابقة ، كما لم يخط أي خطوة دون أن تكون لها سوابق في السنوات السابقة .

وهذا لا يعنى القول بأن النواب لم يرغبوا في إنهاء فترة "تلمذتهم" ليصبحوا سياسيين في أسرع وقت ممكن ، فربما تطور وعيهم السياسي تبعاً لذلك ، رغم أن عدداً كبيراً منهم بدأ اتصالاته بالحياة الثقافية في العاصمة لأول مرة ، كما أن نحو — النواب دخلوا المجلس لأول مرة عام ١٨٧٦ ، وعلى أية حال لم يعلن ذلك الوعي السياسي عن نفسه ، ولكن النواب لم يكونوا في وضع يسمح لهم بالمصروف على عطايا إسماعيل أو رفض منحه المالية حتى لو كانوا يرغبون في ذلك ، فعلى أي قوة أو سلطة كانت ترتكز معارضتهم إذا ؟ لقد كان السودان بعيداً — من الناحية الجغرافية — ولكنه كان أقرب مايكون بالنسبة لأولئك الذين يعترضون طريق إسماعيل ، بل مات بعضهم وهم في الطريق إليه على نحو ما حدث لإسماعيل صديق المفتش .

ومهما بلغ مقدار ما منحه إسماعيل لرعاياه ، فقد كان ذلك من تلقاء نفسه وليس استجابة لضغط من أسفل ، فلم يجبره أحد على تأسيس المجلس ، غير أنه راح فى طيات النسيان بعد مارس ١٨٧٣ . ولكن ضغوط الأزمة المالية بعد تأسيس صندوق الدين العام ، جعلت الخديو يتذكر مجلس شورى النواب من جديد ، فقد يساعده المجلس على إيجاد مصادر جديدة للمال ، وعلى إضفاء الصفة القانونية على تخفيض الامتيازات المالية ، ويتوسط بينه وبين الدانين الأوروبيين إذا دعت الحاجة إلى ذلك . كل ذلك يمكن أن يتحقق دون أن يقدم إسماعيل فى مقابله شيئا ، ودون أن يطالب بشئ . وعلى كل ، تغير ذلك عندما سلبت الوزارة "الأوروبية" سلطة الخديو فالتصم الأخير فى النواب حليفا (كما فعل مع بقية أعيان البلاد) .

ولم يكن الخديو بحاجة إلى أكثر من مجرد التشجيع وإبداء الارتياح حتى يضع مجلس شورى النواب على طريق معارضة الوزارة "الأوروبية" عندما دعى المجلس إلى الاعتقاد فى ٢ يناير ١٨٧٩ ، وكان مجلس النظار قد اتخذ قرار دعوة المجلس للاعتقاد - كما ذكرنا من قبل- فلما منه أن مجلس شورى النواب هو الذى يستطيع وحده أن يوافق على زيادة ضرائب الأطنان المشورية (وربما يمكن الحصول على موافقة المجلس على سداد الضرائب مقدما) . فلم يكن الخديو هو الذى يبادر بدعوة المجلس إلى الاعتقاد ، بل كان منفذا لقرار مجلس النظار ، على نحو ما ذكر فيفيان ، فقد كان يوقع جميع القرارات التى تقدم إليه للتصديق عليها دون أى تعليق . ولكن إسماعيل اتجه الآن الى التحالف مع الأعيان ليضع حدا للنظام السياسى الذى فرض عليه وعلى مصر . وفى ضوء ما نعرفه عن خلفية الحوادث التى وقعت بين مارس ويونيو ١٨٧٩ يمكن الاعتماد على معلومات رافاييل بورج ، الذى يذكر أن الخديو طلب من الأعضاء البارزين بالمجلس معارضة الوزارة "الأوروبية" .

فإذا استبعدنا رئيسه - أحمد رشيد - الذى كان واحداً من "ماليك" إسماعيل فإن محمود العطار وعبد السلام المويلحى^(٥٣) - نائباً القاهرة - كانا زعيما المجلس بلا منازع ، وكان

(٥٣) كانت عائلة المويلحى من أبرز العائلات المشتغلة بتجارة الحرير ، وهم ينتسبون إلى صويلح (مدينة ساحلية بالحجاز) ، ومنذ أسست العائلة وكانها بالقاهرة فى ١٧٧٥ أصبح لها فرعان : أحدهما عربى والآخر مصرى . وفى القاهرة أصبح آل المويلحى من أشهر التجار وأبرز المثقفين فى مصر . وكان عبد الحالى المويلحى سر تجار القاهرة فى عهد محمد على ، وكانت تصنع كسرة الكعبة فى وكالته ، وكان ولداً عبد السلام تاجر الحرير والمشتغل بصناعته ، وإبراهيم الأديب اللامع يحفظان بعطف إسماعيل ، وعندما تعرضا لأزمة مالية =

أولهما سر تجار العاصمة ، وثانيهما إنبا لسر تجار اسبق . ويذكرنا ذلك بالاتصالات التي أجراها شاهين باشا فى أوائل سبتمبر ١٨٧٨ مع كبار تجار القاهرة ، وحثه لهم على معارضة وزارة نوبار . فقد لعب عبد السلام المويلحى وأخيه إبراهيم الدور الرئيسى فى المعارضة ، وكانا من أصفياء إسماعيل ، كما كانا - أيضا - على صلة بجمال الدين الأفغانى بحكم انتمائهما إلى الحركة الماسونية .

وفى ٢ يناير ١٨٧٩ ، اقتتح إسماعيل دور انعقاد مجلس شورى النواب (٥٤) بخطاب مقتضب أبلغ فيه النواب بأن الغرض من دعوة المجلس إلى الانعقاد يكمن فى رغبة النظر مناقشة بعض المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالأشغال العمومية معهم ، وجاء الرد على خطاب العرش - الذى قرأه عبد السلام المويلحى بقصر عابدين بعد بضعة أيام - بليفاً مؤثراً إذ جاء فيه :

"نحن نواب الأمة المصرية ووكلاؤها ، المدافعون عن حقوقها ، الطالبون لمصلحتها التى هى - فى نفس الأمر - مصلحة الحكومة ، نرفع إلى مقام الحضرة الخديوية الفخمية الشكر الجميل ، حيث عنيت بتشكيل مجلس شورى النواب ، الذى هو أساس المدنية والنظام ، وعليه مدار العمران ، وهو السبب الموجب لتوال الحرية التى هى جوهر العدل وروح الإنصاف .."

= نتيجة خسارتهما فى الرهان على التحول أنقلهما إسماعيل من تلك الأزمة (فمنعهما ١٣٠٠ جنيه فى عام ١٨٧١ وفقاً لما يذكره أمين سامى) وعندما خسرا ٨٠ ألف جنيه فى سوق الأوراق المالية منعهما إسماعيل ٦٠٠٠ جنيه ، وأمر إسماعيل حريمه بالآ يردوا ثياباً إلا من حرير المويلحى . وحفظ الأخوان الجميل لإسماعيل ، فتعاونوا معه فى تنظيم المعارضة ضد التدخل الأجنبى فى النصف الأولى من عام ١٨٧٩ . وصحب إبراهيم إسماعيل عند خروجه من مصر باختياره حيث عمل سكرتيراً له بـ نابولى . وفى ١٨٨١ و ١٨٨٢ أرسل لولده محمد - الذى بقى بمصر - النشرات والمطبوعات المؤيدة للعرايين والمعارضة للتدخل الأجنبى ليشغلى توزيعها بمصر . وكان محمد إبراهيم المويلحى تلميذاً لإبراهيم القاتنى واستمد أفكاره السياسية منه ، وعوقب على تشجيعه لعرايين فى ١٨٨٢ بنفيه خارج البلاد فلحق بأبيه فى نابولى . أما عبد السلام فهرب إلى سورية بعد "مذبحة" الإسكندرية وعاد إلى القاهرة بعد هزيمة عرايين وتعاون مع الاحتلال .

أنظر / زيدان : تراجم مشاهير الشرق ، ج ٢ ، ص ١١٣-١١٨ ،

Brockelmann : Geschichte der Arabischen Literatur, a. Supplementary Volume, p. 194.,

Berque : LEgypte, pp. 113 - 114 .

(٥٤) أنظر المناقشات التى دارت خلال دور الانعقاد (٢ يناير - ٦ يوليو ١٨٧٩) فى الرفاعى ، ج ٢ ،

ص ١٥٩ - ٢٠٠ . وقد أخذنا كل الاقتباسات عن هذا المرجع .

وأبدى النواب شكرهم للخديو لتشكيله مجلس النظار الذى جعله "مستولاً كافلاً أمام الأمة..".

فمن ناحية ، اهتم الرد بإبراز "مصلحة الأمة" و"منفعة الوطن" و"حقوق الرعية" ، ومن ناحية أخرى وصف الخديو بأنه الذى يقود البلاد على طريق التقدم والمدنية التى تتبى بمطلع عصر جديد . وبرزت هوية المصالح غير مرة ، واقرنت واجبات النواب بنوايا الخديو ، وختم المولى على الرد على خطاب العرش بعبارة "فليحى الخديو المعظم" .. و"لتحى الحرية تحت ظل رعايته وحمايته" . ولاشك أن الحرية لاتستطيع أن تحيا حياة عملية حقيقية فى ظل مثل تلك الحماية .

ومن ثم يجب أن نلاحظ أن النواب لم يعدوا أنفسهم المدافعون عن الحرية والمثليون لحقوق الشعب ومصالحه ، بل جعلوا الخديو شريكهم فى ذلك . وعلى كل لايجب أن نهتم كثيرا بمثل هذه الوثائق التى كتبت للاحتفال بالمناسبات ، كما أنه ليس من الحكمة أن نضع فى اعتبارنا بعض المشاعر المعزولة وحدها . فمن بين سطور الرد على خطاب العرش تتضح تماما ملامح تلك الدورة من أدوار انعقاد المجلس ، فلم تكن المعارضة الحامية الوطيس - التى قام بها النواب - موجهة ضد الخديو بأى حال من الأحوال ولكنها كانت موجهة ضد مجلس النظار عامة وضد ولسون ودى بلنير خاصة ، لقد تحالف مع الخديو لمواجهة الوزارة "الأوربية" ، فتركز احتجاجهم على إغفال مجلس النظار للحقوق التقليدية الشرعية للمجلس ، ولكن كان عليهم أن يناضلوا من أجل توسيع اختصاصات المجلس وإصدار اللائحة الدستورية الجديدة التى وعد بها الخديو ، إذا لم يكن عزل الخديو قد وجه الأحداث وجهة جديدة تماما .

وإذا ظن نوبار أن باستطاعته كسب تأييد المجلس لوزارته لمنى بخيبة الأمل لأن المعارضة ضد التدخل الأجنبى كانت هارمة ، أضاف إلى ذلك أن الوزيرين الأوربيين والقناصل لم يكونوا ليقبلوا أن يجعلوا للمجلس صوتا مسموعا فى سياسة البلاد . فقد شاركوا نوبار ورياض اعتقادهما بأن الأتوقراطية هى أكثر النظم السياسية ملائمة لحكم مصر من أجل تحقيق الأهداف التى يصبون إليها ، وكان الاختلاف بينهم ينور حول تحديد من يتولى مهمة الحاكم الأتوقراطى : نوبار أم إسماعيل (على نحو ما حدث بين ولسون وفيقيان) . ولكن ، كيف يخضعون الخمسة وسبعون نائبا لسيطرتهم ؟ انه من السهولة بمكان ممارسة ضغط لحمل شخص واحد على التعقل ، وفيما عدا تلك الاعتبارات العملية كانت سياستهم تستند إلى الاعتقاد بأن الشرق يجب أن يخضع لحكم استبدادى مستنير فى المستقبل القريب ، على أقل تقدير .

وهكذا دعى المجلس ليضفى الصفة القانونية على الإجراءات التى من شأنها أن تشير استياء كبار ملاك الأراضى الزراعية ، ولكن المجلس لم يحصل على شئ فى مقابل ذلك ومن ناحية أخرى ، لم يشجع إسماعيل النواب على اتخاذ موقف المعارضة فحسب ، بل بذل لهم الوجود الدستورية حتى يعاونوه على استرداد سلطته (على نحو ما سنرى) ومن ثم يرتكب المجلس خطأ جسيما إذا قرر تأييد الوزارة ومعارضة الحديو .

فتميزت جلسات مجلس شورى النواب بالهجوم المستمر على نوبار والوزيرين الأوربيين وخاصة ولسون لأن دى بلينير - على الأقل - قدم مشروعاته إلى المجلس لمناقشتها فبسط أمام المجلس خطته لإعادة تنظيم الأشغال العمومية فى مصر ، وطلب رأى المجلس فى مسائل يعينها ، وحضر إلى المجلس لمناقش ملاحظات الأعضاء على مشروعه (بمعونة مترجم نظارته).

ودخل المجلس فى صراع مع دى بلينير لأنه كان ينوى أن يجعل العمل بالسخرة التزاما عاما يخضع له جميع الفلاحين ، على حين كان الفلاحون الذين يعملون بالعزب والكفور والأبعاديات يعفون من الاشتغال بالسخرة - من قبل - حتى يتفرغوا تماما لخدمة كبار الملاك . وكان دى بلينير يسعى إلى وضع حد لهذا التمييز حتى قبل أن يعيد تنظيم السخرة واقترح أن يكون الإعفاء من السخرة مقابل بدل نقدى معين يدفعه من يرغبون عنها . غير أن الاقتراح كان لايعنى إضافة عبء جديد إلى كواهل أولئك الفلاحين فحسب ، بل إضافة عبء جديد يقع على عاتق كبار الملاك الذين يستخدمون أولئك الفلاحين والذين كان عليهم أن يدفعوا البديل النقدي عن فلاحهم ومن ثم عارض النواب النظام المقترح . كما كانت مشروعات دى بلينير تعنى - أيضا - إضافة أعباء مالية جديدة على كواهل ملاك الأطيان العشورية التى اقترح زيادة ضرائبها . وأعاد دى بلينير شرح مشروعه أمام المجلس فى ٣ فبراير دون أن يتبادر إلى ذهنه اعتراض النواب على ذلك المشروع .

ولكن معارضة المجلس كانت موجهة - قبل كل شئ - إلى نوبار وولسون ، اللذان لم يديبا أى استعداد للتعاون مع المجلس ، وبدا الأمر وكأن مجلس النظار قد دعا مجلس شورى النواب إلى الانعقاد ليخلق لنفسه أعداء جدد . وكان ولسون يتوقع أن يعارض النواب مخططة الرامى إلى زيادة الضرائب ، ولكنه لم يدخل فى تقديره أن تلك المعارضة قد تصبح أقل حدة إذا أبدى استعداده لتسوية الأمور .

ففى ٥ يناير ، وجه النواب خطاباً إلى ناظر الداخلية - بناء على اقتراح تقدم به محمود العطار - التمسوا فيه أن تتقدم نظارتا المالية والأشغال العمومية بخططهما إلى المجلس ، وعلى حين استجاب دى بلنيير ، أبلغهم ولسون أن خطة وزارته لم تكتمل بعد ، وأنه يسعده مناقشتها بمقر نظارته مع وفد يمثل المجلس ، فأرسل المجلس وفداً من خمسة أعضاء إلى نظارة المالية على ألا يلتزم الوفد بشئ دون الرجوع إلى المجلس (استجابة لاقتراح محمود العطار) وألا تعنى تلك المعادئات غير الرسمية إعفاء ناظر المالية من طرح مشروعات نظارته أمام المجلس ككل للتداول بشأنها .

ورغم إصرار المجلس على مشول ولسون أمامه ، لم يتحقق ذلك طوال ثلاثة أسابيع منذ بداية دور الانعقاد ، حتى قام الأعضاء بفتح باب المناقشة فى المسائل المالية على النحو الذى يرويه ، وجاءت نتيجة المناقشة فى صورة عرض مثير للأعباء الضريبية الثقيلة التى كان على البلاد أن تتحملها ، ومطالبة لمجلس النظار بالعمل على تخفيف تلك الأعباء . وطرح النواب للمناقشة المسائل المرتبطة بهم وبالتجارب التى واجهتهم فى حياتهم ، وبرزوا باقتراحاتهم الخاصة بتخفيف الأعباء الضريبية على أنهم جديرون التحدث باسم الشعب ويتمثيل مصالحه المباشرة .

وطالب التجارن محمود العطار وعبد السلام المويلحي بإلغاء ضريبة "الدخولية" التى تفرض على البضائع فى بعض المدن ، وأبدهما خمسة من عمد الدلتا فى هذا الطلب ، وأطلع النائبان محمد راضى (بنى سويف) وعبد الشهيد بطرس (جرجا) المجلس على ما يعانیه الأهالى من جراء فرض "المقابلة" إجباريا ، وطالبا بإيقاف جباية "المقابلة" فى المناطق التى لا يرغب أهاليها فى دفعها . وطالب أحمد عبد الصادق (أسوان) ومحمد سلطان (إسنا) وعبد الرحمن عرفه (الغربية) بتخفيض "عوائد النخيل" لأن أعداد النخيل تناقصت نتيجة ارتفاع تلك العوائد . كما طالب بدينى الشرىعى (المنيا) وأحمد السرسى (المنوفية) وباخوم لطف الله بإلغاء ضريبة السدس ، والزيادة التى أضيفت إلى ضرائب الأتبان عام ١٨٦٨ بما يعادل سدس القيمة الضريبية ، وحددت مدة هذه الزيادة بأربع سنوات ، ولكنها استمرت تحجب بعد ذلك . وطالب حنا يوسف (المنيا) بإلغاء ضريبة الرى وهى تعادل ١٠٪ من القيمة الضريبية فرضت على المديرىات الأربعة التى تقع على ترعة الإبراهيمية التى خصصت مياهها - فى حقيقة الأمر - لرى أراضى الحديبو الخاصة ، كذلك طالب إبراهيم حسن أبو ليلة وعبد الشهيد بطرس (جرجا) بتخفيض ضريبة الملح . ولقت بعض نواب جرجا وقنا وإسنا أنظار المجلس إلى وضع أصحاب

معاصر الزيوت بتلك المديریات الذين أصبحوا يعجزون عن منافسة مستوردي الزيوت بسبب ثقل عبء الضرائب الذي يقع على عاتقهم . وطالب نواب آخرون بالغاء عوائد السلخانة التي تفرض على اللبائح .

وهكذا كان النواب يهتمون بالمشكلات الأساسية التي يعانى منها أهالى مديرياتهم على نحو ما فعلوا فى دورات الانعقاد السابقة ، فقد كان المصريون يعرفون أنهم يدفعون الكثير وأن الضرائب باهظة ، دون حاجة إلى لجنة تحقيق ، وكان المجلس يضغط ضغطا متواصلا من أجل إصلاح النظام الضريبي إصلاحًا جذريا ، وربما حاول ولسون أن يجد أرضية مشتركة تجمعهم والنواب حول حل لتلك المشكلة ، ولكن نجاحه فى ذلك كان موضع شك فى ضوء الظروف السائدة عندئذ .

ووقع الهجوم العام لمجلس شورى النواب على الوزارة "الأوربية" فى ٣ فبراير، ووجه ذلك الهجوم ضد المرسوم الذى صدر قبل ذلك بأربعة أسابيع يضغط من الوزيرين الأوربيين رغم معارضة نوبار ، والذي قضى بأن تسند إلى لجنة التحقيق مهمة تقنين ومراجعة القوانين والأوامر الإدارية والمالية ، كذلك أسندت إلى اللجنة مهمة إعداد القوانين الجديدة فى هذين المجالين ثم يتولى مجلس النظار بحثها ، ويصدق الحديرو عليها وتنشر فى "الوقائع المصرية" لتصبح قوانين نافذة المفعول .

فقام محمود العطار وعبد السلام المويلحى بصياغة احتجاج لم يوجه ضد الحقيقة الماثلة فى أن هناك بالإضافة إلى الوزيرين الأوربيين أوربيون آخرون لهم حق اقتراح القوانين ، بل وجه ضد اغفال الحكومة لمجلس النواب (فكلمة "شورى" التى يتضمنها اسم المجلس لم تكن تستخدم عندئذ ، وهو أمر له مغزاه) . وقد ضمن النواب أدعائهم فى رد المجلس على خطاب العرش عندما وصفوا أنفسهم بأنهم المدافعون عن حقوق الأمة الممثلون لمصلحتها ، وما هى ذى تتخذ شكلا محدداً ، إذ طالب المويلحى والعطار بالألا بيت فى أمر يتعلق بالمصريين دون أن يعرض على نوابهم للنظر فيه . وكيف يخفى على رئيس النظار "أن لأمة المصرية نواباً وهو يعلم دعوتهم للانتقام ، وقد شهد يوم اجتماع المجلس ، وحضر افتتاحه ؟.." واعتبر النائبان المرسوم المعارض عليه انتهاكاً "لحقوق المجلس المقدسة" وقد احترم الحديرو تلك الحقوق فعرض معظم المسائل الهامة على المجلس منذ إنشائه ، ولم يتخذ قرارات بشأنها قبل الوقوف على رأى المجلس . وهكذا تمت مواجهة نوبار الأوتقراطى بإسماعيل الدستورى !

وكان على نوبار أن يرد على تلك التهم ، فمثل أمام المجلس بعد أربعة أيام ولكنه لم يتناول تلك المسائل التي دعى من أجلها ، بحجة أن ما أثاره النواب يجب أن يناقش أولا بمجلس النظار ثم يرفع المجلس إلى الخديو ما يراه بشأنها . واعترض عبد السلام المويلحي على ذلك بقوله أن أساس كل حكومة متقدمة وكل ملكة متقدمة يقوم على اشتراك ممثلي الشعب فى مناقشة المسائل "الأساسية" . ولما كان نوبار يرفض مناقشة تلك النقطة ، فقد عبر محمود العطار عن أمل المجلس فى الحصول على حقوقه اذا عرض الأمر على الخديو^(٥٥) . وبعد ذلك الاجتماع بأثنى عشر يوما اضطر نوبار إلى الاستقالة من منصبه .

ولم تؤد مظاهرة ١٨ فبراير وسقوط نوبار إلى تعطيل جلسات المجلس ، فقد استمر النواب فى مناقشة المسائل الضريبية ، وفى ١٩ مارس - قبل تشكيل وزارة توفيق بثلاثة أيام - تقدم ٤٧ عضوا بعريضة إلى المجلس ، تضمنت الإشارة إلى أن ولسون لم يبد استعداده للمشول أمام المجلس لمناقشة تلك المسائل ، لذلك يرى النواب إرسال وجهة نظرهم إلى نظارة الداخلية .

وذكر هذا العمل مجلس النظار بوجود مجلس شورى النواب فقرروا حله ، فقد دعى المجلس لإقرار زيادة الضرائب العشورية ، ولكن ولسون رفض التعاون معه ، وكان من الصعب التوصل إلى تفسير لتلك السياسة المتخبطة المتناقضة . وكلف رياض باشا بأن يبلغ النواب أن فترة الثلاث السنوات المخصصة لدورة المجلس قد انقضت ، ولذلك تقرر حل المجلس ، ولكن رياضاً ووجه بما أثار دهشته !

إسماعيل واللائحة الوطنية ، سقوط الوزارة "الأوربية" :

ولما كان اسماعيل لم ينجح مطلقاً فى تحقيق مقترحاته الخاصة بإعادة تشكيل الحكومة ، ولما كان قد استسلم محتجاً - لضغوط الدول الأوروبية ، فقد عقد العزم على أن يطرد الوزيرين الأوربيين وأشباعهما من الوزارة : ولسون ودى بليتيير ورياض وعلى مبارك ، وذلك بمعاونة أصفيائه من الأتراك الجراكسة وأعيان البلاد . وبدأ أصفياءه يبتئون السخف على الأوضاع فى نفوس الضباط والذوات والموظفين والنواب والتجار والعلماء ، ذلك السخف الذى انصب على أولئك الوزراء .

(٥٥) تكرر هنا أن نشاط المجلس لم يكن موجهاً ضد اسماعيل ، ويفتقر القول بغير ذلك إلى دليل ، ومحاولة الربط بين عرايى والمجلس عندئذ تحصيل للحقائق التاريخية أكثر مما تحتمل (أنظر ، كشف الستار ، ص ٤٥ - ٥٠) .

وتنبأ الأمير توفيق بوقوع اضطرابات خطيرة في البلاد . وفى ٢٤ مارس ، وضع شريف باشا مذكرة مطولة لفيغيان ذكر فيها أن الشعب "فى حالة معقدة تخل بمستقبل مصر" (٥٦) وأرجع الوضع الميئوس منه إلى كراهية نوبار للخدو وحقده عليه . وذكر أن نوبار شن حربا علنية كل يوم ضد اسماعيل وأن تجرية إقامة وزارة "دولية" محكوم عليها بالفشل لأن الوزيرين الأوربيين لم يعتبرا نفسيهما وزيران مصريان بل تصرفا كوزيرين انجليزى وفرنسى ، وأنهما سيستمران فى ذلك ، وأن نوبار كان أجنبيا أيضا ومن ثم لم يتمتع بتقدير مواطنيه ، وكان الوزيران المصريان (رياض وعلى مبارك) تحت حماية هؤلاء الأجانب الثلاثة ، لذلك كرههما المصريون ، ورغم أن أغفال تلك الوزارة للشعور الوطنى وجرحها للكرامة الوطنية قدلقى الرد الشافى عليه فى ١٨ فبراير ، ورغم أن سلطة الوزارة أصبحت سلطة وطنية فإنهم لا زالوا يحتفظون بمناصبهم باستثناء نوبار .

لقد قامت وزارة نوبار بأعمال تخريبية لا نظير لها : فزادت من المصروفات الإدارية ، لأن النظارات منيت بغزو الموظفين الأوربيين ذوى الرواتب الكبيرة الذين حلوا محل الموظفين الوطنيين ، وكاد الجيش أن يحل قاما ، وأغلقت المدارس والمؤسسات الخيرية ، وأجبر الفلاحون على بيع محاصيلهم مقدما برع قيمتها لمواجهة متطلبات الضرائب ، ولم يصغ مجلس النظار إلى تحذيرات ناظر الجهادية (الذى كان الرجل المثالى الوحيد) فإذا بقيت هذه الوزارة فى السلطة تعرضت مصر للفوضى ولكن ذلك لا يخدم سوى مصالح انجلترا إذا كانت تلعب حقا بفكرة احتلال قناة السويس - على الأقل - احتلالا مؤقتا ، ومثل تلك المحاولة ستؤدى إلى حرب دموية شديدة العنف .

فما نوع الحكومة التى يجب أن تحمل محل الوزارة "الأوربية" ؟ أكد شريف على أن الحكم الاستبدادى يجب أن يلقى فى الحاضر والمستقبل ، على أن يمارس الخديو الحكم بالاتفاق مع مجلس نظار يتكون من المصريين الأكفاء الشرفاء الذين يتمتعون باحترام الرأى العام . ويجب أن يكون النظار مسئولين أمام الخديو بأفرادهم ومجموعهم ، وقد تلجأ الدول إلى فرض وزراء أجنبى على البلاد ، ولكن ذلك لم يتحقق على المدى البعيد إلا بالقوة العسكرية ، فهل هذا مايرمون إليه ؟

(٥٦) عثرنا على هذه الوثيقة فى أرشيف الخارجية الفرنسية ، ولا وجود لها فى الوثائق البريطانية أنظر :

كان شريف يتحدث بلسان اسماعيل فى تلك المذكرة ، فكان يقصد "بالرجال الشرفاء" نفسه وحفنة من "عاليك" الخديو الآخرين . ولم يشر إلى مجلس شورى النواب حتى مجرد إشارة فيما يتعلق بالنظام السياسى الجديد ، وهو يرى أن يكون الوزراء مسئولين أمام الخديو وليس أمام المجلس ! وعلى كل ، لا معنى ذلك أن اسماعيل قد أغفل الاستعانة بالمجلس فى إسقاط الوزارة .

وعندما أراد رياض أن يرسل النواب إلى بلادهم - فى ٢٧ مارس - بعبارات شكر رقيقة على ما قاموا به من عمل ، قام النواب : عبد السلام المويلحى ، ومحمد راضى ، ويدنى الشريعى ، وباخوم لطف الله ، بتوجيه النقد الشديد إليه بدلا من العبارات المهذبة المعتادة فى مثل تلك المناسبات . فاعتبر النواب عبارات الشكر غير ذات موضوع ، فقد دعى المجلس لمناقشة المسائل المالية الراهنة ، ولكن انتقضت ثلاثة أشهر دون أن تحظى رغبات النواب وطلباتهم بأى التفات ، ولذلك طالب المجلس بمد دور الانعقاد لمدة شهرين لمناقشة المسائل المالية ، وتحدث عبد السلام المويلحى عن مسئولية مجلس النظار والتزامه بالأمر دون الرجوع إلى المجلس . ورفض رياض الاعتراف بتلك المطالبات التى لا تتفق مع أى من مواد القانون الأساسى للمجلس . وعلى أية حال ، فسر عبد السلام المويلحى القانون بصورة مختلفة ، فرأى أن مراقبة عمل الحكومة تدخل فى نطاق اختصاصات المجلس لوضع الحلول وتقديم القراءات إلى الخديو . وارسلت نسخة من مضبطة هذه الجلسة إلى القصر ، وأخرى إلى مجلس النظار .

وفى نفس اليوم ، قدم ولسون إلى الخديو مشروع قرار بإرجاء كوبون أول أبريل إلى أول مايو لأن صندوق الدين العام لا يملك المبلغ الكافى لسداد ذلك الكوبون ، ولكن اسماعيل رد ساخطا بأن ذلك إعلان مقنع بإفلاس مصر ، وإذا باسماعيل الذى كان يتحمس كثيراً لفكرة إعلان إفلاس الدولة من أجل حل مشكلة الديون حلا نهائيا يتبنى الآن وجهة نظر الدائنين القائلة بأن مصر تستطيع الوفاء بالتزاماتها إذا توفر لديها الاستعداد لذلك .. ومن ثم كان عليه أن يكسب تلك المجموعة القوية إلى صفه إذا شاء طرد الوزيرين الأوربيين ، وكان الدائتون الفرنسيون قد قدموا عريضة إلى مجلس شورى النواب فى ٢٧ يناير يشكون فيها من أن الحكومة المصرية حالت دون تنفيذ حكم المحاكم المختلطة صدر ضدها . وعندما شاع أن ولسون قدم للخديو ولجنة التحقيق فى ١٨ مارس مشروعا لحل المشكلات المالية يتضمن إعلان

إفلاس الحكومة المصرية ، بينما كان الخديو - فى نفس الوقت - يعد بإرضاء الدائنين إرضاءً تاماً ، فقد الوزيران الأوروبيان تأييد الجاليات الأوروبية ذاتها .

وتلقى الخديو عريضة من مجلس النواب بعد يومين من تلك الجلسة الشهيرة ، وسورة غضب إسماعيل فى ٢٩ مارس . فعلى خلاف الحقيقة التاريخية ، زعم المجلس أنه كان يهتم منذ سنة ١٨٦٦ بكل المسائل التى تتعلق بالبلاد ، وأن الموازنة كانت تقدم له فى كل عام ، وأن قراراته كانت تحظى دائما بتصديق الخديو ، وأن " بعض الوزراء " فى الوزارة الحالية قاموا - على عكس ذلك - بالتعدي على حقوق المجلس ، وتحجوا بأراء النواب ، وأنهم يحتجون على مشروعات ولسون ، ويعارضون رغبته فى إعلان إفلاس مصر وإلغاء المقابلة . وكان ما جاء بالعريضة من أن الحقوق المترتبة على دفع المقابلة سوف تضيع بهذه الطريقة ، هو الإقرار الوحيد الصحيح جزئياً فى تلك العريضة .

وأعقب هذا أسبوع حافل بالنشاط ، ومن الجلى أن إسماعيل قد طلب من الشيخ البكرى خلال تشكيل الوزارة أن يؤكد بأن " الأمة " تطالب باستقالة الوزراء المشايخين لنوبار (رياض وعلى مبارك) . وازدادت تلك الهجمات ضراوة ، وقيل أن البكرى قد كسب إلى جانبه الشيخ العدوى^(٥٧) الذى كان يخطب على منابر المساجد ضد رياض والوزيرين الأوروبيين . وحذر مأمور الضبطية رياضاً بأن حياته معرضة للخطر .

وأشيع - لبعض الوقت - أنه كانت لدى إسماعيل خطة مالية مقابلة لمشروع ولسون ، ويبدو أن سكرتيرة الخاص الفرنسى " بارو باشا " هو صاحب تلك الخطة . وبمعاونة مؤيديه ، نظم الخديو حركة جمع توقيعات على الخطة بواسطة ممثلى الفئات الاجتماعية التى كانت تعتبر

(٥٧) الشيخ حسن العدوى (١٨٠٦-١٨٨٦) كان عالماً أزهرياً يحظى باحترام شديد ، بدأ يلقى دروسه بالأزهر منذ ١٨٢٨ كما كان ثرياً خيراً . وعلى تقيض زملائه من العلماء الهازين ، لم يكن العدوى مديناً للأسرة الحاكمة بالفضل ، ولكنه ناضل فى صف إسماعيل ضد استعلاء " الكفار " فى مصر ، وتحالف بعد ذلك مع العرابيين عندما انضم ترميق إلى الإنجليز . وبعد الاحتلال أهدى عن القاهرة وأجبر على الإقامة فى قريته .

أنظر : مبارك : الخطط ، ج ١٤ ، المجاهد ، عدد ٣٩٦ .

صاحبة الحق في التحدث باسم الشعب ، وتولى تحريك العملية شريف باشا وشاهين باشا والشيخ البكري وراغب باشا وراغب باشا وأحمد رشيد باشا ، وركز إبراهيم المويلحي - صديق إسماعيل الحميم - جهده للعمل على إسقاط الوزارة - بواسطة الأمة - وذكر أنه قام بنفسه بإحضار علماء وأعيان الإسكندرية - مع غيرهم - ليقوموا على الأوراق (١٥٨) . وعقدت الاجتماعات لهذا الغرض بمنزلي الشيخ البكري وراغب باشا . وطمان رافايل بورج - الذي كان على علم بما يجري - القنصل البريطاني بأنه لا مدعاة للخوف من وقوع ثورة ، فأولئك الذين يحضرون الاجتماعات ليسوا ثوريين ، ولكنهم من أكثر أعيان البلاد ثروة وأوسمهم نفوذاً وهم على اتصال دائم بالخدّيو . وفي ٢ أبريل ، وضعت اللاتحة الوطنية - وهو الاسم الذي أطلق على الخطة المضادة لخطة ولسون - في منزل راغب باشا بحضور شريف باشا وشاهين باشا وحسن راسم (٥٩) وجعفر صادق باشا (٦٠) والشيخ البكري والشيخ الخلفاوي والشيخ العدوي .

وتتفق المصادر المعاصرة في الإشارة إلى خلفية اللاتحة فيذكر سرهنك أن الخدّيو دعا أعيان البلاد وطلب منهم تقديم خطة مالية يستطيع على أساسها أن يلغى الإجراءات المفروضة عليه (٦١) . ورغم أننا نتردد في اعتبار نينه Ninet شاهداً أساسياً لتلك الحوادث ، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل الروايتان اللتان يوردهما بهذا الصدد (٦٢) إذ يذكر أن إسماعيل أمر

(58) Afshar, Mahdari : Facsimile 101 .

(٥٩) حسن راسم من أصفياء إسماعيل ، كان مفتشاً عاماً للأقاليم ، ثم مفتشاً للثائرة السنية ، عين رئيساً لمجلس النواب في مايو ١٨٧٩ خلفاً لأحمد رشيد الذي أصابه مرض عضال .

أنظر ، الرافعي : عصر إسماعيل ، ج٢ ، ص ١٠٣ ، ١٩٢ .

(٦٠) اتحد جعفر صادق من أصل جركسي ، تلقى تعليمه في مدارس محمد علي العسكرية ، وعاش حياة "الماليك" التقليدية ضمن الطبقة الحاكمة ، ترقى في مناصب الجيش ثم شغل العديد من الوظائف العسكرية والإدارية والقضائية .

أنظر ، المجاهد ، عدد ٢٤٠ ، زكي ، ص ٨٣-٨٤ .

(٦١) سرهنك ، ج٢ ، ص ٣٦١ .

(62) Ninet : Origin of the National Party, p. 129 : Arabi Pacha, pp. 30-31 .

"أتباعه" (٦٣) بترتيب اجتماع لأعيان البلاد، ووجه إليهم الحديث باعتبارهم "قلب البلاد وحزبها الوطنى الكبير" (٦٤) ووعدهم بمكاسب دستورية إذا وضعوا توقعاتهم على خطته المالية ومنحروها تأييدهم، وبذلك يدافعون عن أنفسهم ضد التدخل الأوروبى ولكن الخديو لم يكن ينوى الإخلاص فيما قدم لهم من وعود. ويذكر القنصل الفرنسى فى تقريره أنه "يوجد بالبلاد حركة أعيان تستهدف تأييد وضمان المقترحات المالية للخديو ويطالبون فى المقابل بتحديد النظام السياسى القائم" (٦٥).

ولا يعنى التأكيد على دور الخديو أنه قد مارس ضغطا شديدا على الأعيان، فاللائحة تعبر عن مصالحهم، وكبار الملاك من بينهم يستطيعون تأييد مثل هذه المقترحات بسهولة لأن ولسون كُنان ينوى زيادة الضرائب على الأتبان العشورية، ولأنهم خشوا أن يفقدوا المزايا الأساسية للمقاومة. وكان توقيع العلماء على اللائحة يعنى احتجاجهم ضد نفوذ الكفار فى مصر الذى يعرض الإسلام للخطر كدين وكأسلوب للحياة. وكان الموظفون يخشون على مراكزهم لأن الوزارة جلبت الكثير من الأوربيين إلى البلاد، وحتى رياض لم يستطع أن يمنع بعض موظفى نظارته من التوقيع على اللائحة. وبالنسبة للضباط كان التوقيع عليها واجبا يستلزم الوقوف فى وجه أعداء الجيش. ووافق الخديو على توسيع حقوق مجلس شورى النواب كمؤسسة دستورية ليضمن تأييدا ثابتا مخلصا من جميع أعضائه.

وهكذا عندما قدمت اللائحة إلى ممثلى الدول فى ٧ أبريل ١٨٧٩ كانت تحمل توقيع ٧٣ "من الموظفين المدنيين الموجودين بالخدمة والمتقاعدين" (من اللوات) و٩٣ من كبار الضباط، و٦٠ من علماء القاهرة والإسكندرية ودمياط. بالإضافة إلى بطريك الأقباط وحاخام اليهود، و٤١ من "تجار وأعيان" القاهرة ودمياط، و٦٠ عضواً من أعضاء مجلس النواب (٦٦).

(٦٣) يذكر نيته أساء شاهين باشا، وعمر باشا لطفى، وشريف باشا وراغب باشا، وقو النقار باشا، وعبد القادر حلمي.

(٦٤) مذكرات محمد عبده، ص ٩-٢٥، ٣٦-٣٨، ٧٤-٧٥، ١٢٩-٢٢٤.

(٦٥) MAE. Corr. Polit. t. 63 (Le Cair, 3 Avril 1879).

(٦٦) هذه الأرقام تختلف عما ذكره الراقى فى عصر إسماعيل، ج٢، ص ١٨٤، ومذكراته لاتداو، ص ٨٩، وقد أخذنا هذه الأرقام من النسخة الخطية لللائحة الموجودة بالأرشف الفرنسى والبريطانى.

وفى ٢ أبريل ، استدعى الخديو قناصل الدول إلى القصر وبحضور شريف وشاهين وراغب وراتب وعلى البكرى وعبد السلام المويلحي ومحمد راضى والسيد اللوزى وغيرهم^(٦٧) ، أبلغ القناصل بعدم رضا جميع طبقات الشعب عن الوزارة القائمة ، وأن مشروعا قدم إليه يعبر عن وجهات النظر السائدة فى البلاد ، وطالب القناصل بأن ينقلوا ذلك إلى حكوماتهم . ولما كان الجميع يطالبون بحكومة وطنية فإن الأمير توفيق لم يقبل أن يقف فى وجه "الشعور الوطنى" واستقال من منصبه ، وأن شريف باشا قد كلف بتشكيل حكومة جديدة .

وبعد ذلك تحدث الرئيس المرتقب لمجلس النظار فأرجع سخط البلاد إلى الخطة المالية التى وضعها ولسون وخاصة مايتعلق منها بإلغاء المقابلة وإعلان إفلاس مصر الذى يس بكرامة البلاد ، كما أن الأمة رأت أن الطريقة التى عمل بها مجلس النواب كانت أهانة لنوابها ، لأنهم دعوا إلى الانقضاء دون أن يؤخذ رأيهم فى شئون البلاد .

وعندما سأل القنصل النمساوى عما إذا كان الموقعون على الخطة على استعداد لضمان تنفيذها بأموالهم الخاصة أجاب الخديو بأنه ليس ثمة ما يدعو إلى ذلك فإن الأمر لا يحتاج إلى ضمان يعتقد به أكثر من تصميم الأمة كلها - من أكبر رأس فيها إلى أقل أفرادها شأنا - على تقديم كل التضحيات اللازمة لتفادى إعلان الإفلاس الوطنى .

وتضمنت اللائحة الوطنية^(٦٨) أربع وثائق منفصلة :

- ١- نسخة من العريضة المرفوعة من مجلس شوري النواب إلى الخديو بتاريخ ٢٩ مارس .
- ٢- عريضة من أعيان البلاد يطالبون فيها بإصلاح النظام السياسى .
- ٣- إعلان رسمى صادر من الخديو فى ٥ أبريل .
- ٤- الخطة المالية المضادة نفسها .

وبين الأعيان فى عريضتهم أنهم فحصوا خطة ولسون المالية (ولم يكن باستطاعتهم الحصول على نسخة منها إلا عن طريق الخديو) وأنهم خرجوا من ذلك باستنتاج أن تلك الخطة

(٦٧) كان الأخيران عضوا بمجلس النواب عن بنى سريف ودمياط على التوالى .

(68) Printed copy in MAE - Corr. Polit., t. 63 (Plan Financier Délibéré et Proposé par les Notables, les Hauts Dignitaires Religieux, Civils et Militaires d'Egypte par le Gouvernement de Son Altesse le Khedive, Paris 1879).

تضر بمصالح مصر وتسئ إلى كرامتها ، ولذلك أعدوا خطة مالية مقابلة تقوم على حقيقة أن مصر فى وضع يسمح لها بالوفاء بكل التزاماتها المالية .

ورأوا أن الشرط الهام الذى يجب توفره لتجاذ هذه الخطة هو أن ينال مجلس شورى النواب نفس الحقوق والصلاحيات فى تقرير السياسة المالية والداخلية التى تتمتع بها البرلمانات الأوروبية ، ولذلك يجب أن يصدر قانون انتخابى جديد ينسج على منوال القوانين الأوروبية ويتولى الخديو تعيين رئيس النظر ، كما يجب أن يوافق على الوزراء (الذين يختارهم رئيس النظر) ، ولكن يجب أن يكون مجلس النظر مسئولاً أمام مجلس النواب فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالسياسة الداخلية والمالية .

وفى إعلانه الصادر فى ١٥ أبريل ، رفض الخديو رفضاً قاطعاً الاعتراف بإفلاس مصر وقدم تأكيدات رسمية بأنه "لا ينرى العودة إلى نظام الحكم الفردى" ، ولكنه لم يذكر شيئاً حول إمكانية توسيع حقوق مجلس النواب فيما يتصل بالمسائل المالية والسياسة الداخلية ، غير أنه قبل أن يحكم "بواسطة ومن خلال مجلس للنظر مسئول مسئولية حقيقية أمام مجلس النواب".

وأكد القسم المالى من اللاتحة على الإحجاف الشديد الناتج عن إلغاء المقابلة والاقتراحات الخاصة بتعويض من دفعوا المقابلة التى أعتبرت غير كافية تماماً . وناقش الفكرة القائلة بأن الحكومة قد تستفيد من إلغاء المقابلة بعد عام ١٨٨٦ فقط ، بينما استمرار العمل بالمقابلة يؤدى إلى تسديد جانب من ديون الحكومة بالأموال التى تأتى من المقابلة حتى ذلك التاريخ . كذلك تضمنت اللاتحة تخفيض سعر الفائدة على الدين الموحد الى ٥٪ . وبهذا الإجراء - الذى اتخذ الخديو من جانب واحد - بدأ النشاط الدبلوماسى للحكومات الأوروبية الذى أدى إلى عزل إسما عيل .

ولم يشتمل الجانب المالى من اللاتحة على مقترحات خاصة بإصلاح النظام الضريبى الذى كان بارزاً فى خطة لوسون وموضع مناقشات دأوت فى مجلس النواب . ولم تعر اللاتحة اهتماماً لمطالب النواب الخاصة بإلغاء بعض الضرائب الخاصة والعوائد الصغيرة . وعلى عكس ما طالبت به اللاتحة ، كان مجلس النواب قد أقر من قبل إيقاف العمل بالمقابلة استجابة لرغبات ممولى الضرائب . فإذا كان ثمة شكاً ، فإن تلك الحقائق تؤكد أن الخطة المالية المضادة لم تكن من وضع مجلس النواب ، على نحو ما يذكر الراقى ويحاول أن يوقع الناس به . أضف إلى ذلك أن اللاتحة - مقارنة بخطة لوسون - لم تتضمن تحديد مخصصات مالية

للخديو وعائلته أو لتحقيق المساواة فى الأعباء الضريبية بين الأتبان العشورية والأطيان الخراجية ، فلم تتضمن الخطة المالية للأعيان مايس المصالح المادية للخديو والطبقة المتنازة .

وعلى العكس من ذلك ، كانت خطة ولسون - التى عدلتها لجنة التحقيق - التى قدمها فى ٨ أبريل ، أى بعد اللاحقة بيوم واحد ، تقترح تحديد مخصصات مالية سنوية لعائلة الخديو قيمتها ثلاثمائة ألف جنيه^(٦٩) ، وزيادة الضرائب على الأتبان العشورية بمقدار ١٥٠ ألف جنيه سنوياً على أن ينتهى التمييز بين الأتبان العشورية والأطيان الخراجية بالإنتهاء من إجراء المساحة الجديدة للأطيان ، واعتبار المبالغ التى فرضت باسم "الروزنامة" ضريبة خاصة ، مع إلغائها من قائمة ديون الحكومة ، وإلغاء المقابلة مع تعريض أولئك الذين خفضت ضرائب أطيانهم وفقاً لقانون المقابلة ، وإلغاء عدد من الضرائب والعوائد الصغرى التى تجلب دخلاً قدره ٤٠٠ ألف جنيه سنوياً .

وعلى كل ، حاول إسماعيل أن يفوت الأمر على القناصل الأوروبيين ، فأبلغهم أنه "باعتباره رئيساً للحكومة وباعتباره مصرياً" كلف شريف باشا فى اليوم السابق بتشكيل مجلس نظار جديد "يتكون من عناصر مصرية حقيقية" - واعتبرت استقالة توفيق استقالة لمجلس النظار جميعه ، دون استشارة النظار ، كما اعتبر إسماعيل أن "من واجباته المقدسة أن يتبع رأى الأمة" ، على أن يظل مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ - أساساً للتعاون بين الخديو ومجلس النظار الجديد ، كما أنهم "مكلفون بالمسئولية لدى مجلس الأمة الذى سيجرى انتخاب أعضائه وتعيين مأموريته بوجه كاف للقيام بتأدية ما يلزم للحالة الداخلية ومرغوب الأمة نفسها"^(٧٠).

وأصدر إسماعيل مرسوماً فى ٨ أبريل بتعيين مجلس النظار من "المصريين الحقيقيين" فأصبح شريف باشا رئيساً لمجلس النظار وناظرًا للداخلية والخارجية ، وعاد راغب باشا - الذى خدم من قبل كناظر للمالية - إلى تولى نفس المنصب ، كما أصبح شاهين باشا ناظرًا للجهادية

(69) Commission Supérieure d'Enquete, Rapport Concernant le Règlement Provisoire de la Situation Financiere, Le Caire 1879, (In F. O. 78, Vol. 3000).

(٧٠) نص الخطاب فى . Lamba, Droit Public, Annexe XXXIII والنص المصرى فى دكرشات

مرة أخرى ، وذو الفقار باشا ناظرًا للحقانية ، وثابت باشا^(٧١) ناظرًا للمعارف والأوقاف وزكى باشا^(٧٢) ناظرًا للأشغال العمومية ، وعمر لطفى مفتشًا لعموم الوجهين البحرى والقلى على أن يكون له مقعد بمجلس النظار وأن يكون له حق التصويت فيه (ومن خلال هذا المنصب كان مسئولًا عن فرض الضرائب فى جميع أنحاء البلاد) .

وفى المنشور الصادر فى ١٠ أبريل ، أبلغ شريف القناصل أن مجلس النظار "يستند إلى مشاعر الأمة وحكمة الخديو"^(٧٣) . ولم يكن الجزء الثانى من هذه العبارة موضع شك من أحد لأن النظار الجدد كانوا من أصفياء الخديو . وعلى حد قول فون كرىز : "كان من السخف ألا نجد من بينهم مصريًا واحدًا"^(٧٤) إذ كانوا جميعًا من الأتراك - الجراكسة الذين نزحوا إلى مصر من مختلف أنحاء الدولة العثمانية^(٧٥) . ولذلك نجد قائمة أسماء النظار لاقتل الفئات التى وقعت على اللائحة - كما كان متوقعًا - فليس بينهم عضو من أعضاء مجلس شورى النواب ، إذ احتفظ "الماليك" بهذه المناصب الرفيعة مما جعل القناصل الأوروبيين يخشون عودة "النظام القديم" نظام "الباشاوات" .

وبينما كان "الماليك" يحتلون مناصبهم الوزارية ، قام تجار وعلماء القاهرة - الذين لعبوا الدور الرئيسى فى تغيير الوزارة - بالاحتفال بما حققوا من نجاح بطريقتهم الخاصة . ففى ٨

(٧١) محمد ثابت (١٨٢٠-١٩٠١) من أصل جركسى ، كان مملوكًا لمحمد على وأرتبط معه بعلاقة مصاهرة ، قضى سنوات بالأستانة للتدريب قبل أن يبدأ عمله بمصر ، وأوفده توفيق فيما بعد ممثلًا له لدى الباب العالي ، ويذكر كرىز أنه من أصل يونانى .
أنظر ، المجاهد ، عدد ١٣٥ .

Austrian Archives, Box. 110 (Cairo April 1879) .

(٧٢) محمد زكى ينحدر - وفقًا لكرىز - من أصل البانى ، وقد بقى قريبًا من الطبقة الحاكمة التركية - الجركسية لعلاقته الوثيقة بالباط ، وقد قدره هرودلى تقديرًا سلبيًا (ص ١٥٤) بينما قدره مويرلى بل تقديرًا إيجابيًا نوعًا بسبب إقباله على العمل (Khedives and Pashas, pp. 206-8) .

F.O. 78, Vol 3000 .

(٧٣) ورد النص فى

(74)Austrian Archives, Box 110 (Cairo, 11 April 1879) .

(٧٥) كان شريف تركيّا ، وراغب يونانيّا ، وشاهين كرديّ ، وذو الفقار يونانيّا ، وثابت جركسيّا أو يونانيّا . وزكى البانى ، وعمر لطفى جركسيّا .

أبريل تجمعوا فى بيت الشيخ البكرى ثم توجهوا إلى قصر عابدين ، حيث قابل الخديو كل من التجار والعلماء على حدة . وقدم الشيخ البكرى والشيخ الخلفاوى الشكر للخديو ، وامتدحاه لما قدمه من أجل "الوطن والحريه" ، وأقام الشيخ البكرى وليمة فى بيته - فى ٩ أبريل - دعا إليها الأعيان والتجار وبطريك الأقباط ، ومنح الخديو نقيب الأشراف شرف الجلوس على مائدته لمدة خمس وعشرين دقيقة مكافأة له على خدماته المخلصة ، وقام التجار : إبراهيم المولى ومحمود العطار ومحمد السيوفى بتزيين منازلهم إبتهاجا بالمناسبة ، تماماً كما يفعلون بمناسبة الاحتفال بمولد الأولياء . وكوفئ إبراهيم المولى على الدور الذى لعبه بتعيينه رئيساً لأحد أقسام نظارة المالية التى أسندت إلى راغب باشا .

عزل اسماعيل :

أصبح واضحاً لإسماعيل أن أعماله تحتاج إلى تدعيم ، وأن بقاءه على العرش - وربما بقاء استقلال مصر النسبى - بات فى كف القدر . وكان الوزيران الأوربيان قد أوصيا قبل طردهما من الوزارة بخلع اسماعيل كسبيل وحيد لتفادى وقوع أزمة جديدة ، غير أن اسماعيل عقد العزم على الدفاع عن سلطته التى عادت إليه بكل الوسائل السياسية والدبلوماسية والعسكرية المتاحة له ، وكان عليه أن يرضى الدائنين ويستميل الدول الأوروبية ويكسب السلطان إلى جانبه ، وفى نفس الوقت يحتفظ بتأييد الأعيان له .

وبدأ إسماعيل بوضع الجيش على أهبة الاستعداد ، فيذكر عرابى أنه بعد أن اسدلت لجنة التحقيق الستار على أحداث ١٨ فبراير (تقرير ٢٢ مارس وقرار صرف المرتبات الصادر فى ٢٦ ، ٢٧ مارس) دعى جميع الضباط من رتبة البكباشى فصاعداً إلى قصر عابدين حيث استقبلهم الخديو بالحنفاة ، وفى تلك المناسبة عين عرابى ومحمد النادى^(٧٦) وعلى الروى بوظيفة ياوران^(٧٧) ، ثم بعد أسبوع تعين على الروى رئيساً لمجلس مديرية الدقهلية ،

(٧٦) محمد النادى (ولد بالمنصورة فى ١٨٣٦) ، كان ضابطاً "قلاخاً" ترقى فى عهد سعيد ولم يصل إلا إلى رتبة القائم مقام فى عهد اسماعيل تقديراً لوفاءه فى حرب الحبشة ولا تعرف شيئاً عن تدرجه الوطنى بعد ذلك . وعلى الأقل لم يظهر على المسرح السياسى والعسكرى فى ١٨٨١-١٨٨٢ .

أنظر ، أصاف ج١ ، ص٣٥٩-٣٦٠ ، زكى ، ص١٨١ ، مبارك : الخطط ج١٥ ، ص٩٢ .

(٧٧) كان على الروى - فى رواية الأوربيين - المؤسس الأول للمجمعية السرية للضباط "الفلانين" وينتمى إلى الفهوم ، والتحق بالأزهر فى سن الخامسة عشر ولكنه ما لبث أن استدعى فى عهد سعيد للمخدمة

وتعين محمد النادى قائداً للآلأى الثانى البياذه المستجد وأرسل إلى الإسكندرية بألايه .
وتعين عرابى نفسه قائداً للآلأى الرابع البياذه المستجد أيضاً واستدعى جميع الضباط من
الاستيذاع إلى الخدمة ، وأعيد فتح المدارس العسكرية وبدأ العمل على زيادة قوة الجيش
بصورة جدية ، وأقيمت المناورات العسكرية ، وأعد شاهين باشا ناظر الجهادية خطة للدفاع عن
البلاذ تضع فى اعتبارها إغلاق موانى البحر المتوسط وقناة السويس بالسفن الغارقة ، وإغراق
شمال الدلتا إلى الجنوب من ساحل البحر المتوسط أيضاً .

وفى ١٠ أبريل ، دعا شريف باشا مجلس شورى النواب إلى متابعة اجتماعاته ، وفى ١٧
مايو قدم للمجلس مشروع الدستور^(٧٨) الذى أعده بمساعدة مستشاره الخاص ووكيله الدكتور
كيلر Keller وهو محامى من مدينة برسيبورج وعضو سابق بالرايخستات النمساوى المجرى .
وناقشت المشروع لجنة من مجلس شورى النواب مكونة من خمسة عشر عضواً برئاسة عبد
السلام المولىحى . كما قدم للجنة مشروع قانون انتخاب جديد أحالته الحكومة إلى المجلس فى
٢ يونيو^(٧٩) . وكان مشروع الدستور ملفتاً للنظر من عدة نواحى ، ولكن نظراً لفض دور
انعقاد مجلس شورى النواب فى ٦ يوليو عندما كان مشروع الدستور قيد البحث حتى بعث
من جديد على يد شريف عند عودته للحكم فى سبتمبر ١٨٨١ ، فسوف نرجىء الحديث عنه
إلى حين تناولنا لتلك الأحداث .

وعندما قدم أعضاء لجنة التحقيق وغيرهم من كبار الموظفين الأوربيين استقالاتهم (فيما
عدا وكلاء صندوق الدين العام) ، حاول إسماعيل أن يقنع الدول أنه لم يرغب فى الإطاحة
بالرقابة المالية الأوربية ، ولكنه على العكس - رغب فى "أحكام الرقابة على الإدارة المالية"
على أساس المرسوم الصادر فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ ، على نحو ما جاء باللائحة الوطنية .
ولذلك طلب شريف من كل من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية تعيين مراقب عام من قبلها .

= العسكرية (لثة أولاد العمد) ولم يترقى إلى الرتبة العليا إلا فى عهد إسماعيل ، فصل على رتبة القائم
مقام تقديراً لجهوده فى حرب الحبشة ، ثم أستاذت إليه بعض الوظائف الإدارية ، ولعب دوراً رئيسياً فى ١٨٨٢
كاسترول عن نظارة السودان ثم أصبح قائداً لمنطقة التل الكبير .

أنظر : الرافعى ، الثورة العربية ، ص ٥٨٧-٥٨٩ ، للمجاهد ، عدد ١٩٦ .

(٧٨) الرافعى ، عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ١٩٥ - ٢٠٠ نقلا عن الأهرام ١٢/١٨٧٩ .

(٧٩) نفس المرجع ، ص ١٩١ - ١٩٤ .

وعلى كل ، أمر إسماعيل - فى ٢٢ أبريل - بوضع الخطة المالية الوطنية موضع التنفيذ بغض النظر عن خطة ولسون التى عدلتها لجنة التحقيق ، وحتى يطمئن الدول على مصالحها ، أصدر فى اليوم التالى مرسوماً بإنشاء مجلس للدولة على غط مجلس الدولة الفرنسى ، على أن يتولى رئاسته رئيس مجلس النظار ، وإلى جانبه نائبان أوروبيان وثمانية مستشارين وأربعة من موظفى التحقيقات (أوروبيان ومصريان) ، وسكرتير عام ، ويتولى المجلس إعداد القوانين ، وتقديم المشورة القانونية ، وعارس قدرًا محدودًا من السلطة القضائية الإدارية ، ووافق شريف على تعيين إنجليزى وفرنسى كمنائين للرئيس .

وفى خطاب موجه إلى القنصل البريطانى فى ٤ مايو ، ذكر إسماعيل أن تفسير مجلس النظار (ولم يكن يريد أن يعطى أهمية كبرى للتغييرات الأخرى) تم بضغط من رأى العام ، وأنه لا يحمل أى ضغينة للحكومة البريطانية ، وقام الشيخ البكرى وشريف باشا بشرح أسباب التغيير للقنصل .

فزار البكرى فيفيان فى نفس اليوم (٤ مايو) وتقصص شخصية الروح الموجهة للأحداث الأخيرة . وقص على القنصل البريطانى قصة خلافة أخذهما فيفيان - على ما يبدو - على علانها ، فذكر أن الآلاف من أبناء الشعب طلبوا منه أن ينظم المقاومة ضد تسليم مصر للأوروبيين ، وأن التحذير لم يجد مفرًا من الخضوع لنواب الشعب الذين جعلوه يقسم على القرآن بأن يحكم من الآن فصاعدًا حكمًا دستوريا ، وهددوه بخلعهم من منصبه إذا حثت بقسمه .

وفى ٧ مايو ، أعد شريف باشا مذكرة مطولة مفصلة لفيفان حول الاخطاء التى ارتكبتها الوزارة "الأوروبية" ، وذكر فيها أن وزارة نوبار تجاهلت التحذير وأغفلت مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ، وأهملت تحذيرات التحذير وناظر الجهادية من احتمال وقوع تمرد بالجيش (وفى نهاية الأمر قرر الضباط أن يستخلصوا حقوقهم بأيديهم) ، وتجاهلت الوزارة المجاعة التى وقعت بالصعيد ، واستخدمت عددًا كبيرًا من الموظفين الأوروبيين برواتب ضخمة ، وقامت بجباية نصف الضرائب مقدماً فى ١٨٧٩ دون مراعاة الحالة الاقتصادية المتدهورة للأهالى ، كما فرضت الضرائب على زراعة الدخان ، أضف إلى ذلك أن مجلس شورى النواب قد عومل بالاحتقار من جانب ولسون ودى بلنشير (رغم أن الحكومة هى التى رأت دعوة المجلس إلى الاعتقاد) ، وأدخلت حق الفيتو للوزيرين الأوروبيين ، وبذلك ظل النظار الذين تنصلوا من مسئولياتهم فى ١٨ فبراير يعملون تحت الضغط الأوروى ، وأبدى أولئك النظار عداً متزايداً للتحذير ، كما أقدمت الوزارة على حل مجلس شورى النواب فى الوقت التى كانت فيه خطة

ولسرن موضع المناقشة وأخيراً ، عقدت الوزارة العزم على إعلان إفلاس مصر وإلغاء المقابلة .. كل ذلك جعل تغيير الوزارة أمراً ضرورياً . فلم يكن هناك من يرغب فى التخلص من الأوربيين ولكن معاونتهم كانت مطلوبة - بالشروط المصرية - لتنظيم الأمور المالية ، بقدر أكبر من مراعاة لمصالح الأمة (أو مصالح الطبقة الممتازة منها) .

وعلى أية حال ، كانت الدول الأوروبية تشكل سياستها بعميار آخر . فالجهود الدبلوماسية التى بدأت فى مايو وأدت إلى الإطاحة بإسماعيل ، كانت مبادرة من جانب الحكومة الألمانية ، فقد كان بسمارك يرغب فى إلهاء الدول الغربية بمصر حتى لاتوجه أنظارها نحو مسرح السياسة الأوروبية . وفى منتصف مايو احتج القنصل العام الألمانى يساتده زميله النمساوى سورما Saurma على تعديل الاتفاقية المالية من جانب واحد بموجب مرسوم ٢٧ إبريل . وفى نفس الوقت ، اقترح سورما أن يتنازل الخديو عن السلطة لابنه كحل "للمسألة المصرية" .

وفى ظل تلك الأوضاع بذل اسماعيل محاولة يائسة للوصول إلى اتفاق مع الدول فأبدى استعداده للقبول بأى شئ فيما عدا عودة الوزيرين الأوربيين إلى الوزارة المصرية . وفى النصف الأول من يونيو تناهت الاحتجاجات الرسمية على مرسوم أبريل من جانب فرنسا وبريطانيا وروسيا وإيطاليا ، واقرحت الحكومة المصرية أن تعيد تقديم مشروع المرسوم إلى الدول للموافقة عليه أولاً قبل إصداره ، ولكن الحكومات الأوروبية كانت قد اتخذت قراراً آخر .

ففى ١٤ يونيو وجه القنصل البريطانى النصح إلى الخديو بالتنازل عن عرشه لولده حتى يتحاشى إقدام السلطان على عزله وتعيين حليم خلفاً له ، وبعد قليل تبع القنصل الفرنسى زميله البريطانى فى تقديم النصيحة ذاتها . وكان توفيق يداهن الدول ، ففى ١١ يونيو - على سبيل المثال - شكاً لفيفيان من تصرفات والده ، ذاكراً أن زيادة عدد الجيش إلى ٣٦ ألف رجل تعد تهديراً ، وأن والده لم يراع مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ . ولحق شريف إلى أن مجلس النظار لن يعترض طريق خلع اسماعيل ، ولكنه لن يقبل حليم خلفاً له خشية عودة مصر إلى وضع الولاية العثمانية . ويذكر محمد عبده أن شريفاً اتخذ هذا الموقف استجابة لضغوط "الحزب الوطنى الحر" الذى أسسه جمال الدين الأفغانى ، وكان ذلك الحزب على صلة بتوفيق ويسعى إلى استبدال إسماعيل بولى العهد (٨٠) .

وفى ١٩ يونيو ، تقدمت الحكومتان البريطانية والفرنسية بطلب رسمى - من خلال مثليها- يدعو الخديو للتنازل عن العرش ومغادرة البلاد ، ووعدت الدولتان بضمان مخصصات كافية له وتولية توفيق خلفا له إذا استجاب للطلب ، أما إذا اضطرت الدول إلى الاستعانة بالسلطان لخلعه ، فلا تضمن الدولتان له شيئا . وما لبثت قنصل ألمانيا والنمسا وإيطاليا أن تقدموا للخديو بنصائح مماثلة ، ولكن إسماعيل رفض أن يتخذ موقفاً لأنه كان قد عرض الأمر على السلطان بنفسه ، وكان فى انتظار الرد . وبذلك أصبح مصيره الآن بيد الباب العالي .

وفى نفس الوقت ، حاول إسماعيل أن يسترضى الدائنين وأن يضمن تأييد الجيش له ، ليفتق العالم كله - وقيل كل شيء ، السلطان - أنه يتمتع بشعبية تامة فى البلاد وأرسل شاهين وعمر لطفى إلى الأقاليم عقب تشكيل وزارة شريف ليجمعها الأموال اللازمة لسداد كويون مايو ، ويذكر عرابى أن الحكومة قد حصلت على خمسمائة ألف جنيه من بعض المصارف المحلية مقابل رهن سبعمائة ألف أردب من القلال التى أنتجتها أقاليم مصر الوسطى والصعيد . وبذلك تكررت صفقة العام السابق . كذلك حاولت لجنة خاصة بالقاهرة الحصول على الأموال النقدية من خلال بيع بعض ممتلكات الحكومة بصفة أساسية .

وكان على الشيخ البكرى أن يضمن التزام العلماء والتجار بيمين الولاء للخديو وكما فعل شاهين باشا ، نظم الشيخ البكرى حملة جمع التوقيعات على عرائض تطالب الخديو بالبقاء فى منصبه ، وقع عليها - أيضا - ضباط حاميات القاهرة والإسكندرية وقد ذكرت صحيفة الفارد الكسندرى - لسان حال إسماعيل - فى ٢٦ يونيو أن أكثر من عشرين ألف توقيع قد جمعت على عريضة رفعت إلى الباب العالي ، وتلقى عبد السلام المويلحى أمراً بحشد مجلس شورى النواب لتأييد الخديو .

وكان إسماعيل قد حاول منذ أبريل أن يضمن ولاء ضباط الجيش ، ورغم ذلك ذهب أحد ضباط المدفعية إلى رافا ببال بوج - متكرراً - فى ٢٤ يونيو ، وأبلغه أن الضباط لن يعارضوا خلع إسماعيل على يد السلطان وتعيين توفيق خلفاً له ، ولكن الجيش المصرى سوف يؤيد الخديو فى مواجهة أى جيش أوروبى . وبذلك انقسم الموقعون على اللاتحة الوطنيين إلى معسكرين : فكان هناك فريقاً يؤيد إسماعيل دون قيد أو شرط ، وفريقاً آخر يؤيد توفيق . وكان هناك من يؤيدون حلیم بالأستانة وباريس ، أما فى القاهرة فلم يؤيده أحد بشكل علنى - على الأقل - فيما عدا بعض الماسونيين .

ترى .. ما القرار الذى قد يتخذه السلطان ؟ لقد كتب إبراهيم ممثل الخديو بالآستانة - وصهر توبار - فى ١٣ أبريل يقول إن الدول الأوروبية لم تتقدم إلى الباب العالى بطلب رسمى - حتى ذلك الحين - خلع الخديو ، ولكنه أشار إلى ما يثير القلق ، عندما ذكر أن حليم باشا يتردد على قصر السلطان يومياً ويكث بحضوره السلطان ساعات طوال .

وفى أول مايو ، أرسل إسماعيل مذكرة إلى إبراهيم لتقديمها إلى الصدر الأعظم ، اتهم فيها الوزراء المبعدين - ضمن تهم أخرى - باتخاذ مواقف معادية للأتراك ، وقد هنا الصدر الأعظم (خير الدين التونسي) الخديو - فى رده - بنجاحه فى إنهاء الاحتلال المقنع لمصر ، وطمانته على تأييد حكومة السلطان له .

عندئذ أراد الخديو أن يعبر عن ولائه للدولة ، فأمر إبراهيم أن يطلب مقابلة السلطان وأن يبلغه أن نوبار أراد أن يعمم ما يسمى بالمسؤولية الوزارية فى الدولة كلها ، ولكن إسماعيل كان مخبطاً فى الاعتقاد بأن ولاء الكاذب قد ينقله ، لأن السلطان كان قد قرر خلعه بالفعل ، ووجد فى حليم مرشحاً أكثر ولاء من إسماعيل كما كان خير الدين يناصر حليماً ، وكانت المشكلة تكمن فى كيفية فرضه على الدول التى كانت ترشح توفيقاً الذى قد يكون أسلس قياداً - بالنسبة لهم - من إسماعيل أو حليم .

وحتى ساعة متأخرة من ليلة ٢٤ يونيو ، كان يبدو أن الدول لن تستطيع فرض إرادتها إلا بالقوة ، فقد تلقى تريكو - القنصل الفرنسى - برقية من الآستانة مفادها أن السلطان سوف يعزل إسماعيل عند ظهر اليوم التالى ويعين حليماً بدلاً منه ، دبر القنصل أمر إبلاغ نص البرقية إلى إسماعيل ، فجاءه الرد بعد منتصف الليل على يد السكرتير الخاص للخديو بأن الأخير يفضل انتظار وصول حليم . وقيل أن الخديو أصدر أمراً خلال تلك الساعات بزيادة عدد الجيش إلى ١٥٠ ألف رجل . وحتى الساعة الثالثة صباحاً ، حاول القناصل الإنجليزى والفرنسى والألمانى - بالتعاون مع شريف باشا - إقناع إسماعيل بالتنازل عن العرش لولده ، ولكنه ظل صامداً .

وكان طبعياً أن يستسلم السلطان لضغوط الدول فى ٢٦ يونيو ، فتلقى كل من إسماعيل وتوفيق برقية من الصدر الأعظم تفيد خلع الخديو وتولية ولى العهد ، وأخذ شريف وراغب يعدان الترتيبات اللازمة على الفور . وبعد الظهر كان الأعيان يقسمون بين الولاء بالقلعة للخديو الجديد الذى لم يتجاوز السابعة والعشرين من عمره . وفى ٣٠ يونيو ، أبحر إسماعيل إلى منفاه بنابلى على ظهر يخته "المحروسة" ، وبذلك تبع إسماعيل رياض ونوبار اللذان تقياً

من مصر قبل ذلك بوقت قصير ، وكانا يخشيان على حياتهما - بعد ١٨ فبراير - ولم يشعرأ
أنهما بأمن من انتقام الخديو إلا بعد أن أظلتهما الدول بحمايتهما . فقد حذر القناصل :
الإنجليزى والفرنسى والألمانى إسماعيل من الحاق الأذى بهما ، ولكن عندما استعاد إسماعيل
سلطته ، لم تعد حماية القناصل تكفى لتأمينهما ، وازداد شعورهما بالقلق ، حتى قبلا
نصيحة إسماعيل لهما بمغادرة البلاد ، فغادروا رياض فى ٢٩ أبريل ، ونوبار فى ٢٠ مايو .

حرمان اللوات من نفوذهم السياسى والاقتصادى

تشكيل وزارة جديدة متعاونة مع الدول :

كانت الإطاحة بإسماعيل تشكل - بالنسبة للدول - الخطوة الأولى على طريق إعادة
تحكمهم فى البلاد . ولما كانت الوزارة "الوطنية" لاتزال فى الحكم ، فقد سألت الدول الخديو
الجديد - فى أول يوليو - عما ينوى عمله بصدد تغيير الوزارة ، فأجاب توفيق بسذاجة بما
يفيد رضاء عن النظار لأنهم من خيرة رجال مصر . فإذا كان الأمر على هذا النحو ، لاقضى
دعوة رجال الإدارة الأوربيين - ببساطة - لوضع حد للأحداث التى وقعت فى الربيع .

وفهم توفيق مغزى السؤال ، فقدم شريف استقالته فى اليوم التالى ، ولكن الخديو كلنه
على الفور بتشكيل وزارة جديدة ، واستهل خطاب التكليف الصادر فى ٢ يوليو بقوله : " لا
أزيدك بحقيقة الحال علما .. فالمقام صعب " ، ورسم فى الخطاب الخطوط العريضة للسياسة
المصرية فى المستقبل على النحو التالى :

"وذلك بتقرير الاقتصاد الحق القانونى فى نفقات الحكومة ، ورعاية الأمانة والاستقامة فى
الخدم العمومية ، وإصلاح شئون الهيئة القضائية والهيئة الادارية . تلك هى الوسائل الأولى
التي يهمنى اتخاذها لتقوى بها البلاد على استرجاع قوتها وتوسيع موارد ثروتها وإنجاز
وعودها ووفاء وعودها(٨١)" .

وفيما عدا شريف باشا نفسه الذى أراد أن يستمر فى الاضطلاع بهمام نظارتى الداخلية
والخارجية ، لم ينضم إلى الوزارة الجديدة أحد من العناصر التى نشطت بصورة خاصة فى أواخر
مارس وأوائل أبريل . وقد جاء جميع النظار كسابقيهم من الطبقة الحاكمة : فأصبح إسماعيل

أيوب^(٨٢) وكيل المالية ناظرا لتلك النظارة ، وأصبح على غالب^(٨٣) مدير المنوقية ناظراً للجهادية ، ومحمود سامى البارودى^(٨٤) ناظر ضببية مصر ناظراً للمعارف والأوقاف ، ومصطفى فهمى^(٨٥) محافظ الإسكندرية ناظراً للأشغال العمومية ، ومراد حلمى^(٨٦) رئيس محكمة القاهرة المختلطة ناظراً للحقانية .

وكان أولئك النظار الجدد من أصدقاء شريف الذى كان يوليهم ثقته التامة ، رغم أن توفيق كان يثق بهم بدرجة أقل ، ولم يثق القناصل بهم قيد أنملة ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يأخذوا عليهم شيئاً لأنهم كانوا فى معظمهم من الرجال غير المعروفين ، ونظراً لأنهم لم يبرهنوا على قدرتهم على التعاون مع الدول من قبل ، فقد اعتبروا "غير أكفاء" شأنهم فى ذلك شأن من تقلدوا الحكم فى مارس وأبريل . وكان القناصل لايرون بين الساسة المصريين من يفوق نوبار ورياض كفاءة ، غير أنهما كانا فى أوروبا ، ومن ثم يجب استدعاءهما إن عاجلاً أو آجلاً ، ولا يمكن اعتبار الوزارة الجديدة إلا وزارة انتقالية . وانسحب هذا أيضاً على شريف نفسه ، وخاصة أن وجهات نظر شريف وتوفيق لم تكن متطابقة ، ومن ثم كان تغيير رئاسة الوزارة ضرورياً إذا كان لابد من "بداية جديدة" إذا قدر لسياسة نوبار أن تستمر .

(٨٢) إسماعيل أيوب كان من أهم محالليك إسماعيل ، الذى عينه حاكماً عاماً للسودان وعضواً بالمجلس الخصوصى ،

أنظر : Le Phare d'Alexandrie, 3 July 1829 .

(٨٣) على غالب ، ضابط جركسى برتبة لواء ، ظل بالخدمة العاملة حتى ١٨٧٢ ، وخدم فى ألى شريف باشا . وبعد تركه خدمة الجيش تولى مناصب إدارية بالأقاليم .

أنظر ، زكى ، ص ١٠٢-١٠٣ ، Broadley , p. 154.

(٨٤) حول محمود سامى ، أنظر : الحنيدى ، محمود سامى البارودى ، ص ١٥ - ٩٢ .

(٨٥) حول مصطفى فهمى ، أنظر : الرافعى ، الثورة العربية ، ص ١٤٩ مذكرات قلبنى فهمى باشا ، ج ١ ص ١٣ ، Cromer, 2, p. 346 .

(٨٦) مراد حلمى : ضابط جركسى برتبة لواء ، أوفد إلى باريس فى ١٨٤٤ ضمن البعثة التى كان شريف باشا من أعضائها ، وكان صهراً لسلطان باشا الفرنساوى . وبعد عودته من باريس خدم كضابط أركان حرب . وفى عهد إسماعيل تقلد الوظائف الإدارية والقضائية .

Hayworth - Dunne, p. 256 .

أنظر :

وقرر الخديو أن يتفادى الاصطدام بالدول ، فقد كان يعتقد أن حكمه لن يحظى بالاستقرار إذا وقف في وجه أوروبا ، لذلك ملك زمام المبادرة ، وأعلن رضاه بأى لجنة تحقيق أو تصفية ترى الدول تشكيلها ، كما أعلن موافقته على عودة الرقابة المالية ، على ألا ينال الوزيرين الأوروبيين أى منصب كبير حتى لا يؤدي ذلك إلى تحطيم مكانته فى البلاد . ولم يبق توفيق هذا الموقف سراً ، فأعلن أمام الأعيان بمدينة طنطا فى ٣١ يوليو أنه يجب الحصول على ثقة الدول الأوروبية قبل كل شئ .

وحاول شريف أن يقوى مركزه باعتباره ممثلاً "للاتحاد الوطنى" وأن يجمع حوله الموقعين على اللائحة الوطنية بتنفيذ الوعود الدستورية التى قطعها إسماعيل من قبل ، وبذلك يتألق إلى جانب الخديو عديم الخبرة ويمتدح كزعيم وطنى وسياسى ليبرالى . ولم يكن الدستور فى نظر هذا التابع المخلص لإسماعيل معنى أكثر مما كان يعنيه عند سيده ، مجرد سمة من سمات الضمن .

وحتى توضع هذه السياسة موضع التنفيذ ، كان لابد من بقاء خصميه نوبار ورياض خارج البلاد . ومن ثم صدر على الفور قرار رسمى يحرم عودة نوبار ، ولكن نفوذ شريف كان قد بلغ أقصى مداه ، وتحت ضغط القناصل أُلغى توفيق قرار الحظر سالف الذكر ، واستدعى رياض أيضاً من أوروبا ، فلم يكن باستطاعة توفيق أن يلعب نفس الدور الذى لعبه والده ، دور حامل لواء المعارضة الوطنية أو أن يظل واقفاً موقفاً سلبياً ، ولذلك فضل شريف الاستقالة وترتيب فرصة ملائمة لانسحابه بدلاً من الوقوف وراء توفيق حتى لا يوصم بالتبعية للدول ، ومن ثم يحطم مستقبله السياسى ، ومن الصعوبة بمكان تفسير الأحداث التى تلت ذلك على غير هذا النحو (٨٧) .

فى ٦ يوليو فض شريف مجلس النواب ، بعد ما كان قد قدم للمجلس - فى ١٧ مايو - مشروع لاتحة دستورية جديدة ، كما قدم فى ٢ يونيو مشروع قانون انتخاب جديد كان منذئذ موضع دراسة لجنة نيابية تضم خمسة عشر عضواً . وقد أبلغ النواب الآن أن مناقشاتهم كانت بطيئة للغاية ، ولم يكرر النواب احتجاج ٢٧ مارس فائض المجلس دون أى احتجاج ودون أن يصوت على اللائحة الدستورية وقانون الانتخاب . وقبل انقضاء المجلس بيوم واحد ، نشرت الوقائع المصرية مرسوماً صادراً من الخديو إلى مجلس النظار أعلن فيه توفيق أن حقوق الشورى والمسئولية الوزارية هى أساس سياسته ، وأعرب عن اعتزامه توسيع حقوق مجلس شورى النواب . لقد كانت أحداث القاهرة فى تلك الأيام عسيرة الفهم على أى إنسان .

وأخيرا استقالت وزارة شريف الجديدة في ١٧ أغسطس ، في نفس اليوم الذي غادر فيه مصر المنديرون الأتراك الذين حملوا إلى توفيق فرمان التولية^(٨٨) الذي كان ينتظره بغارغ الصبر . وكتب محمود فهمي يقول إن "الله وحده يعلم"^(٨٩) سبب هذه الاستقالة فقد بدت خطوة شريف مبهمة "دون أسباب واضحة"^(٩٠). ولكن التخمينات التي تواترت أصابت كبد الحقيقة، فقد قدم شريفا إلى الحديو مشروع الدستور للموافقة عليه ، ولكن الأخير رفضه . أو ، أن الحديو لم يوافق على مشروع تعيين دي بلنيير وبارنج مراقبين عامين ، فلعل إحدى هاتين الحقيقتين كانت سببا في استقالة الوزارة .

فبمجرد تدعيم فرمان التولية لمركز توفيق ، صمم الأخير على ألا يدع زمام الأمور يفلت من يده ، ولعله كان يأمل في أن يعيد للحديوية مجدها السابق بتسوية الأمور مع الدول وتركيز السلطة التنفيذية في يد البلاط . وعلى أية حال ، وجه توفيق ضربة قاضية إلى التطلعات الدستورية لشريف فلا نعرف شيئا عن مشروع الدستور الذي قدمه شريف إلى الحديو (ولعله كان مطابقا لذلك الذي قدمه إلى مجلس شوري النواب في مايو) وفضلا عن ازدياد توفيق للمشروع ووصفه له بأنه "ديكور مسرحي" ، فإنه لم يرد أن يخفى وراء مؤسسات غير حقيقية أو زائفة .

وألقى الحديو مبدأ استقلال مجلس النظار الذي اعلن في العام السابق ، وأقام مجلسا شخصيا ، احتفظ فيه بمصطفى فهمي كناظر للخارجية ، ومحمود سامي البارودي كناظر للأوقاف . كما أسند النظارات الأخرى إلى "ذوي الخبرة" من الأتراك الجراكسة ، فأصبح عثمان رفقي^(٩١) ناظرا للجهادية ، ومحمد المرعشلي ناظرا للأشغال العمومية^(٩٢) ، وذو الفقار ناظرا

(٨٨) Cromer, Vol. 1, pp. 155 - 59 .

(٨٨) حول هذه القرارات راجع

(٨٩) محمود فهمي ، ج١ ، ص ٢٠٤ .

(٩٠) Zind, p. 195 .

(٩١) عثمان رفقي (١٨٣٩-١٨٨٦) ولد بالقوتاز ، وبدأ حياته بمصر طالبا عسكريا في الثانية عشر من عمره ، وفي ١٨٧٦ حصل على رتبة الفريق ، وفي ربيع ١٨٧٩ أصبح وكيلا للجهادية لفترة قصيرة .

أنظر الفاردي السكتري ، ١٩ أغسطس ، ٢ سبتمبر ١٨٧٩ .

(٩٢) كان محمد مرعشلي ضابطا أيضا ، ولكنه كان مهتما يصلح قاما لهذا المنصب (الفاردي السكتري ، ١٩ أغسطس ١٨٧٩) .

للحقانية ، واستدعى رياض باشا من أوروبا ليسند إليه نظارة الداخلية التي أوكل أمرها - فى نفس الوقت - إلى صهره منصور يكن ، وعين خليل يكن وكيلًا لنظارة الداخلية ، وقريبه حيدر يكن - ابن عم منصور - ناظرًا للمالية ، ولكنه عين مصريًا ناظرًا للمعارف هو على إبراهيم^(٩٣) الذى كان عضواً بمحكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية .

ورغم أن المرء لا يملك تخمين الأسباب الحقيقية لاستقالة شريف الذى كان فى نظر الرأى العام ضحية استبداد الحاكم وضغوط الدول ، فإنه استطاع أن يقيم الدليل مستقبلاً على أنه رجل دولة ليبرالى وطنى ، واعتزل إلى حين فى ضيعته .

وكان تصرف الخديو على هذا النحو واستقالة شريف موضع ترحيب الدول ، ولكنهم لم ينظروا بعين الارتياح إلى ما يمثله ذلك من نذر تحول توفيق إلى صورة مصفرة من إسماعيل . ورأت الدول وجوب إقامة مجلس نظار "مستقل" فقد وصل رياض باشا إلى مصر فى ٣ سبتمبر وهو على استعداد للتعاون مع الدول ، وكان فى حكم المقرر - أصلاً - أن يتولى رياض نظارة الداخلية غير أن الخديو كانت لديه بعض أسباب الشكوى من طموح رياض المتزايد عندما كان لا يزال بأوروبا ، فقد ذكر توفيق للقنصل البريطانى أنه سمع أن رياضاً يرغب فى العودة "ليتولى حكم البلاد" فإذا لم يعدل عن موقفه لن يسند إليه منصب على الإطلاق .

ونصب الخديو من نفسه محامياً عن نظامه ، فصاع بنفسه نظاماً واهتأ لعمل مجلس النظار، قرأه بهزوه على لاسل Lascelles يجتمع بموجبه مجلس النظار برئاسة أيام الخميس والسبت ، حيث يطرح كل ناظر المسائل للمناقشة ويكون مستقلاً عن تنفيذ القرارات المتعلقة به .

ولكن ، كما أن توفيقاً عجز عن الخيلولة دون عودة دى بلنشير إلى منصب المراقب العام ، عجز أيضاً عن منع رياض من إحراز نفوذ نسبي . فلم يعمر مجلس النظار الشخصى الذى شكله توفيق طويلاً ، فما لبث أن أقاله بنفسه ، وكتب إلى رياض^(٩٤) فى ٢١ سبتمبر مشيراً

(٩٣) على إبراهيم (١٨٢٦-١٨٩٩) ينتمى إلى أسبوط ، أوفد إلى باريس فى ١٨٤٤ ضمن بعثة الأمراء ، وعاد فى ١٨٤٩ بعدما أتم دراسته بنجاح كبير ، وحظى بتقدير جميع الولاة ، فتقلب فى وظائف التعليم والهندسة والقضاء وكانت هذه هى المرة الأولى التى يلى فيها منصب رفيعاً .

أنظر : زاخورا ، ج١ ، ص ٩٥ - ٩٩ ، أصاف ، ج١ ، ص ٢٣٣-٢٣٧ .

أنه عندما تولى رئاسة مجلس النظار كان يهدف إلى مواجهة متطلبات الساعة وأن ما جاء
 برسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ من النص على "الحكم بواسطة ومن خلال مجلس النظار" إنما يعبر
 تماما عن أنكاره ، وعلى هذا الأساس كلف رياض بتشكيل الوزارة . ولكن توفيقا احتفظ
 لنفسه بحق أنكره من قبل على والده إسماعيل ، وهو حق حضور اجتماعات المجلس ورئاسة
 تلك الاجتماعات كلما رأى ذلك ضروريا .

ووافق الخديو على قائمة النظار التي أعدها رياض فور تقديمها إليه ، وقد احتفظ فيها كل
 من مصطفى فهمي ، وعثمان رقي ، وعلى إبراهيم ، ومحمود سامي بنظاراتهم ، ولكن
 أقارب ومستشاري توفيق - آل يكن وذو الفقار ومحمد المرعشلي - أسقطوا من القائمة
 واحتفظ رياض لنفسه بنظارتى الداخلية والمالية ، وعين صديقه على مبارك ناظرا للأشغال
 العمومية على نحو ما فعل أيام الوزارة "الأوروبية" ورقى إلى منصب ناظر الحفانية حسين
 فخري^(٩٥) الذي كان محاميا شابا في الخامسة والعشرين من عمره .

وأخيرا ، ووصل عمل نوبار بعد نصف عام من الانقطاع "المزعج" وكانت النقاط الثلاث
 الرئيسية في برنامج وزارة رياض تتمثل في التغلب على الصعوبات المالية ، وتطوير التعليم
 العام ، وإصلاح المحاكم الأهلية ، وكانت النقطة الثانية جديدة مقارنة ببرنامج نوبار في السنة
 السابقة .

وبعد الإعلان الذي أصدره رياض في ٧ أكتوبر باسم مجلس النظار والذي نص على أن
 مرسوم إسماعيل الصادر في ٢٢ أبريل "باطل المفعول" وبعد صدور المرسوم الخاص بتحديد
 اختصاص المراقبين العامين ، عادت المراقبة بصورة فعالة . وحصل دى بلنيير وبارنج - زميلا
 رياض في لجنة التحقيق ووزارة نوبار - على "مكانة ووضع" في مجلس النظار (ولكنه وضع
 استشاري) باعتبارهما قريبان عامان ، كما حصل على سلطات واسعة في الرقابة على مالية
 البلاد . ولكن رياض كان شديد الاهتمام بالا يظهر يظهر التابع لأوربا ، فطلب إلى الخديو أن

(٩٥) حسين فخري (١٨٤٣-١٩٢٠) هو ابن الفريق جعفر صادق ، بدأ حياته الوظيفية بالإدارة المدنية ،

ثم درس في باريس ١٨٥٧-١٨٧٤ ، وعندما أصبح وزيرا للحفانية وصنيعة لرياض باشا كان قد حقق خبرة
 طويلة بالوظائف القانونية .

أنظر : زاخورا ، ج١ ص ٨٣-٨٥ ، أصاف ، ج١ ص ٢٢٢-٢٢٧ . زكى فهمي ، ص ٢٢٦-٢٣٣ .

يصدر مرسوما نص على أنه : فى الوقت الراهن ، لا يمارس الرقيبان العامان سلطة توجيه الخدمات الإدارية والمالية .. إلا من خلال الاتصال بنا أو بناظرنا على أن توضع الملاحظات التى يتوصلان إليها موضع الاعتبار" (٩٦).

إسكات معارضة المثقفين

جمال الدين الأفغانى :

وبعودة المراقبة والتعاون مع الدول ، انتهى كل ما تحقق فى الربيع أواخر أيام حكم إسماعيل . وقد استفادت الطبقة صاحبة الامتيازات - من الضباط والمثقفين وغيرهم - من إسباغ الخديو حمايته على المقاومة الموجهة ضد الوزارة "الأوربية" ومن تأييده الحيرى لها . غير ان التحالف مع إسماعيل لم يؤد - دائما - إلى إيجاد نوع من التقدير والحب للحاكم ، ففى ذلك الوقت كان الضباط والمثقفون يفكرون فى التخلص من الطغيان ، ولذلك لم يقترن خلع إسماعيل بشعور الأمة بالأسى ، بل على العكس لقى تنصيب توفيق مكانه ترحيب جميع الفئات الإجتماعية ، ورغم أن التوقعات التى نجمت عن تغيير الحاكم تباينت تباينًا كبيرًا . وكان الخديو الجديد - بشكل عام - مصلحًا ليبراليًا مخلصًا ، ولكن حتى لو صح ذلك ، فإن توقع الكثير منه كان يعنى زيادة تقدير قدراته على العمل فى مواجهة التدخل الأوربى . وتشكيل وزارة رياض تناقست الإصلاحات الدستورية وتقرير المصير الوطنى إلى أدنى حدود الإمكانية . وأصبح النضال موجهًا الآن ضد رياض بصفة رئيسية دون الارتكان إلى الخديو ، ودون أن يتجه النضال - بالضرورة - ضده ، فمن يكون توفيق هذا حتى يولوه اهتمامهم ؟

وفور استقالة شريف باشا التى اقترن بها انتشار الشعور بخيبة الأمل فى الخديو ، نظمت حملة صحفية ضد التطورات الجديدة . ورد توفيق على ذلك بفرض حظر على الصحف وطرد الرجل الذى كان بمثابة اليد المحركة للمصحفين الذين شنوا تلك الحملة ونعنى به جمال الدين (الأفغانى) .

وليس هنا مجال الحديث عن مواهب جمال الدين وأفكاره الفلسفية والسياسية (وكان فى الحقيقة فارسياً شيعياً) ، ولكننا نستطيع أن تقدم - فقط - بعض الإشارات إلى دوره فى مصر فى السنوات ١٨٧١-١٨٧٩ الذى لم يسجل تسجيلاً دقيقاً بعد حتى فى أكثر السير

التي كتبت عنه - التزامًا بالنقد ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن جمال الدين وضع "الخطوط العريضة" لذلك الدور قبل القبض عليه وترحيله من مصر (٢٤ أغسطس ١٨٧٩) بوقت قصير من ناحية ، كما يرجع إلى إبعاده عن مصر من ناحية أخرى ، كما أن ما سجل من أفكاره السياسية والفلسفية خلال تلك السنوات قليل ، فتحليل تلك الأفكار يستند إلى ما كتبه جمال الدين بعد مغادرته مصر .

وكان جمال الدين قد أقام بمصر عام ١٨٦٩ إقامة قصيرة ، وعندما اضطر إلى مغادرة الأستانة عام ١٨٧١ بسبب بعض الآراء التي اعتبرت ضريا من ضروب الهرطقة وأثارت موجة من الغضب ضده ، عاد إلى مصر مرة أخرى . فطلب منه رياض باشا أن يبث أفكاره الإصلاحية في القاهرة ، كما أمر الحديو إسماعيل بتخصيص راتب شهري له قدره ألف قرش ، وحتى بعد طرده من مصر ووقوع البلاد تحت الاحتلال البريطاني ، ظل جمال الدين يعتبر رياض باشا سندًا له يستطيع اللجوء إليه طلبًا للعون .

وفي عام ١٨٧١ ، عندما قام إسماعيل بتعيين جمال الدين شيخًا بالأزهر لم يكن من الصعب إقناعه بإضفاء حمايته على هذا الفيلسوف الناقذ . ولكن العلماء المتزمتين وخاصة الشيخ عlish والشيخ البعراوى والشيخ الرفاعى - ثاروا ضد البدع التي يروج لها جمال الدين وقيل إن الحجارة كانت تلقى من النوافذ عليه وعلى تلاميذه المخلصين : ومن بينهم الشيخ محمد عبده ، وعبد الكريم سليمان ، وإبراهيم اللقانى ، وسعد زغلول ، وإبراهيم الهلباوى ، أثناء اجتماعهم بهم فى منزله .

وما كانت تلك المجموعة الصغيرة - الموصومة بالهرطقة والتي كان "الكثير من المؤمنين يزورون عنها" على حد قول عبد الله التديم^(٩٧) - لتحظى بالشهرة لو لم تركز نشاطها على الأمور السياسية والاجتماعية بقيادة السيد جمال الدين ، وذلك فى مجالين الصحافة والحركة الماسونية ، فكانوا يناضلون ضد التدخل الأوروبى ، ويناضلون من أجل الإصلاح لتقوية مصر ومن أجل وحدة البلاد الشرقية .

وحتى ذلك الحين كانت الماسونية فى مصر موضع اهتمام الأوربيين وبعض الشوام وقليل من الأفراد المتأثرين بالثقافة الأوروبية ممن ينتمون إلى الطبقة الحاكمة ، فكانت اللغات الأوروبية هى

(٩٧) خلف الله : عبد الله التديم ومذكراته السياسية ، ص٥٢ (ونشير إليه فيما بعد بأسم مذكرات

أداة الحديث داخل المحافل الماسونية ، وعندما حاول الأمير حليم باشا استخدام المحافل الماسونية لتدعيم أطماعه السياسية فى السلطة عمل الماسونيون - مؤقتاً - ضد إسماعيل ، ولكنه ما لبث أن أضفى حمايته على المحافل الماسونية بعدما أكدت له عدم ميلها إلى التدخل فى سياسة البلاد . وقدم هذا التأكيد للحكومة المصرية ، الإيطالى زولا المعلم الأعظم "لحفل الشرق الأعظم الوطنى المصرى" فى ٢٩ أبريل ١٨٧٣ باعتباره الممثل الرسمى للحركة الماسونية فى مصر .

وأراد جمال الدين أن يستخدم المحافل الماسونية لتحقيق أهدافه الخاصة ، فبعد تأسيس أول محفل للناطقين بالعربية ، أنضم إليه جمال الدين وأصبح ماسونياً فى ١٨٧٦ ، وشجع تلاميذه أيضاً على الانضمام إلى عضوية المحفل . وفى ١٨٧٨ انتخب جمال الدين رئيساً لمحفل "كوكب الشرق" (الإنجليزى) وقيل إنه ما لبث أن دخل فى صراع مع الماسونيين القدامى لأنه أراد تحويل المحافل إلى خلايا للنشاط السياسى .

غير أن الماسونيين لم يوافقوا على تلك السياسة ، وقام وفد تألف من خمسة من أعضاء "محفل الشرق الأعظم الوطنى المصرى" برئاسة رافاييل بورج - نائب القنصل البريطانى بالقاهرة - بمقابلة توفيق فى ١٧ أغسطس ١٨٧٩ ، وطأه - مرة أخرى - إلى أن الماسونيين المصريين ليست لهم تطلعات سياسية أو دينية ، وأنهم لا يعنون إلا بتقدم البلاد وتقدمها . ومن ثم أكد لهم توفيق أنه سوف يستمر فى حمايتهم وإبداء حسن النوايا تجاههم كما فعل أبوه من قبل .

ووفقاً للمعلومات التى أوردها القنصل البريطانى فى مصر (الذى حصل عليها من رافاييل بورج بكل تأكيد) ، طرد جمال الدين من المحفل لإتكاره وجود المخلوق الأعظم ، ويذكر جمال الدين نفسه - فيما بعد - أن الماسونيين المؤيدين لحليم انقلبوا ضده فى نفس اللحظة التى دعا فيها إلى استبدال إسماعيل بتوفيق ، فترك "محفل كوكب الشرق" - الذى رأسه لمدة عامين - مع بعض مؤيدى ولى العهد . ومن ثم تقع مسئولية نفيه من مصر على عاتق أعدائه من الماسونيين ، فتذكر صحيفة الفاراد الكسندرى فى عددها الصادر فى ٢ سبتمبر ١٨٧٩ أن السبب الحقيقى لنفى "الفيلسوف الأفغانى المدعى" تكمن فى الصراعات داخل الحركة الماسونية.

ومهما كانت الحقيقة الكامنة وراء نفيه ، فإن الأسباب المعلنة لنفى جمال الدين من مصر هى القيام بنشاط سياسى غير مرغوب فيه وتهمة الهرطقة . وذكر توفيق للقنصل البريطانى أن

جمال الدين كان يدعو إلى الثورة ويروج للفوضوية ، وأتهم رسمياً بالتآمر سرًا ونشر العقائد المفسدة للدولة والدين .

وقد اتخذ قرار القبض على جمال الدين ونفيه خارج البلاد فى اجتماع لمجلس النظار برئاسة الخديو وحضور محمود سامى البارودى ، اللذان كانا حماة جمال الدين ، وكان الفيلسوف الطموح يبنى عليها الآمال ، والزعم بأن القرار جاء بناء على طلب القنصل البريطانى يبدو مجرد أسطورة ، فوفقا للتقرير الذى أرسله لاسيل (القنصل البريطانى) إلى لندن يذكر القنصل أنه علم بنياً نفى جمال الدين من الخديو بعد أن تم تنفيذ القرار بالفعل .

وعلى أية حال ، يبدو أن الطموح السياسى للأفغانى أصبح يثير أعصاب توفيق . وقد تعاون جمال الدين مع شريف باشا قبل وبعد تغيير الخديو ، وبعد رفض الخديو للمشروع الدستورى الذى تقدم به شريف واستقالة الوزارة التى أعقبت ذلك ، لابد أن يكون الخديو قد أدرك أن محاولات التعاون مع الدول أصبحت عرضة للخطر . وربما كانت الآراء الدينية لجمال الدين (أو ما شاع عنها) قد أثارت شكوك الخديو إلى حد بعيد ، وهو الذى عرف بتدينه .

وخلال سنواته الأخيرة فى مصر ، لم يقتصر "سيد الشرق" على تعليم الفلسفة للأزهريين الشبان فى بيته ، ولكنه اجتذب إلى حلقته مثقفين من دوائر مختلفة قاماً ، من بينهم مسيحيان من الشام هما أديب إسحق^(٩٨) وسليم النقاش^(٩٩) اللذان نشطا بالمرح

(٩٨) أديب إسحق (١٨٥٦-١٨٨٥) ولد بدمشق وتعلم بإحدى مدارس الإرساليات ، وعندما نزحت عائلته إلى بيروت وجد لنفسه مكاناً بدواورها الثقافية ، وكان له نشاط أدبى فى ميدان ترجمة المسرحيات الفرنسية ، وانتقل إلى مصر فى ١٨٧٦ تلبية لنصيحة صديقه سليم النقاش ليصم مع بالمرح العربى ، كان مقرباً عند إسماعيل ، كما قرّبه صلته بجمال الدين الأفغانى من رياض باشا . وكما سترى فيما بعد أسس بالتعاون مع سليم النقاش وجمال الدين جريدتا مصر والتجارة ، وساند شريف باشا فيما بعد ، فنشر لحسابه صحيفة يبارس بعنوان "مصر القاهرة" هاجمت سياسة حكومة رياض ، وعندما أسكتت المعارضة ضد حكومة رياض نفسها ، عاد أديب إسحق إلى بلاده مرة أخرى ، ليعود إلى مصر مرة أخرى كمؤيد للخديو توفيق وللمعاونين مع الاحتلال البريطانى ولكنه ما لبث أن طرد من مصر بعد ذلك .

أنظر : زيدان : تراجم مشاهير الشرق ، ص ٧٥-٨٠ ، إبراهيم عبيد : أعلام الصحافة العربية ، ص ١١٦-١٢٤ ، الرافعى : عصر إسماعيل ، ج١ ، ص ٢٦٠ .

(٩٩) سليم خليل النقاش (مات بالإسكندرية فى ١٨٨٤) ، انحدر من عائلة بيروتية مسيحية كانت تشغل بالتجارة اشتهرت بدعمها للمرح العربى ، وعندما أسس إسماعيل الأوبرا اجتذب ذلك الحدث سليماً إلى مصر ، ومنذ ١٨٧٦ أشتغل بالتمثيل المسرحى بالإسكندرية (أنظر ، عاشور ، ص ١١٧ ، ١٢١ ، الشيال ، ص ٧٣-٧٤) .

السكندري وكان إسماعيل يعاونهما مالياً ، واليهودى القاهرى يعقوب صنوع (١٠٠) "مولير مصر" وهو من مهرجى البلاط ، خالط الطبقات الدنيا من الشعب وأنهر الحكام به ، وكذلك عبد الله التديم البوهيمى المصرى الذى كان يتعاون دائماً مع تلاميذ جمال الدين ، رغم أنه لم يعتبر نفسه واحداً منهم .

ولا بد أن يكون علماء الأزهر - خاصة - قد استامروا من قيام جمال الدين بالتدريس بإحدى المقاهى القريبة من الأوبرا ، حيث كان يقضى معظم وقته هناك محاطاً "بالشبان المصريين" والثائرين على الأزهر ، ومن يترددون على المقهى عرضاً "حيث كان يطرح أمامهم القضايا التى يعتبرها مناسبة للعصر" على نحو ما يذكر مراسل التيمس (اللندنية) أثر مقابلة أجراها مع السيد فى ٢٠ أغسطس ١٨٧٩ .

وكانت القضية الأساسية فى ذلك الوقت - عند جمال الدين - هى النضال ضد التدخل الأوروبى ، ولما كان توفيق لا يؤمن بجذوى تلك القضية فقد طرد من نصب نفسه صانعاً للملوك والوزراء .

الصحافة :

وفى نفس الوقت الذى نفى فيه الفارسى الذى لا يعرف الاستقرار أبعد محمد عبده - ظله المصرى - إلى قريته بالبحيرة ، أما بقية تلاميذه فقد تركوا وشأنهم ، ولكنهم ما لبثوا أن

(١٠٠) ولد يعقوب صنوع (١٨٣٩-١٩١٢) بالقاهرة لأسرة يهودية مصرية من أصل إيطالى ، وتلقى تعليمه فى إيطاليا ١٨٥٢-١٨٥٥ على نفقة أحمد يكن ، وبعد ذلك اشتغل معلماً خاصاً لمدة ثمان سنوات ، ثم معلماً فنياً لمدة ست سنوات ، ومعاونة إسماعيل أسس "مسرح الشعب" ولكن إسماعيل نقم عليه بسبب نقده الإمتاعى اللاذع ، ورغم قيام خيرى باشا بالتوسط له عند الخديو حتى صفح عنه ، نفى إلى الخارج فى ١٨٧٨ وجعل من إسماعيل أضحوكة على صفحات مجلة "أبو نضارة" وأقام بباريس لمناخاة نشاطه الصحفى حيث شن حملة على التدخل الأوروبى فى مصر ، وبت الدعاية لتولى حلیم خديوية مصر . وكان يتلقى معونات مالية من الباب العالى وحليم . ويبدو أن صنوع كان مريضاً بحب الظهور ، فزعم أنه أول من سلك شعار "مصر للمصريين" وأسس أول محفل ماسونى فى مصر بأمر من عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى (١) ، ولما كانت مجلة "أبو نضارة" توزع ربع مليون نسخة ، فقد زعم أنه القائد الحقيقى للحزب الوطنى وللثورة العربية .

أنظر : ٢ - 11, 15, 101 Baignieres, pp. 11, 15, 101 ، إبراهيم عبده : أبو نضارة ، وأعلام الصحافة ،

ص. ٥٧-٥٠ .

استفزوا السلطات بما كانوا ييشونه من دعاية لآرائهم وآراء محمد عبده فى الصحف القائمة وإصدارهم للصحف الجديدة التى شجعهم جمال الدين على إصدارها .

ولم يكن ثمة صحفا سياسية عربية مستقلة بمصر بأى مقياس من المقاييس قبل عام ١٨٧٦ وكانت "وادي النيل" هى الصحيفة الوحيدة التى صدرت لفترة طويلة تسييّا (١٨٦٦-١٨٧٢) التى مولها إسماعيل لتفطق بلسانه وتبث الدعاية لأفكاره السياسية . ورغم أن إبراهيم الميرلى كان يحظى بدعم إسماعيل ، فقد اضطر أن يعدل عن إصدار مجلة "نزهة الأفكار" التى لم يصدر منها سوى عددان فى عام ١٨٦٩ وتولى تحريرها بالاشتراك مع عثمان جلال ، لأن شاهين باشا حذر الخديو من الطبيعة السياسية للمجلة وما قد يترتب على ذلك من أخطار. أما صحيفة "البروجريه اجسيان" فكانت توصف أحيانا بأنها "صحيفة المعارضة" فى تلك السنوات ، ولكنها كانت تصدر بالفرنسية فقط .

وكان من بين العوامل الهامة فى التطور اللاحق للصحافة منذ عام ١٨٧٦ حماية إسماعيل لمجموعة من المثقفين المسيحيين الشوام الذين علق عليهم الآمال فى إعطاء دفعة قوية للحياة الثقافية فى مصر . وفى ديسمبر ١٨٧٥ حصل سليم تقلا على ترخيص لإصدار صحيفة تمهدت بعدم التدخل فى السياسة ، وفى ١٨٧٦ اشترك مع أخيه بشارة فى تأسيس "الأهرام" أقدم الصحف المصرية التى لا تزال تصدر حتى الآن (١٠١) .

(١٠١) سليم تقلا (١٨٤٩-١٨٩٢) وبشارة تقلا (١٨٥٣-١٩٠١) مارونيان من إحدى القرى القريبة من بيروت ، تقعا - فى البداية - برعاية إسماعيل فى مصر ، ثم ما لبثا أن دخلا فى صراع مع إسماعيل بسبب التعليقات التى وودت بجريدة "صلى الأهرام" التى كانت تصدر يوميا إلى جانب "الأهرام" مثل "الوطن" و"ليجيت" والتى أبدت رياض والمراقبة . ولكنهما غيرا خطهما السياسى بانتهازية ملحوظة عندما تولى شريف الوزارة وعندما أمسك العرابيون بمقاييد الأمور ، وانسحبا إلى بيروت عندما بلغت الأزمة ذروتها قبيل الاحتلال البريطانى ، وعادا إلى مصر بعد هزيمة إثنل الكبير باعتبارهما من معارضى عرابى المنتصرين . وقد لعبا دور المدافع عن المصالح العثمانية فكر مها السلطان ودعمها ماليا بعد الاحتلال . (وهى معلومات حصلت عليها من بطرس أبو مانتع الذى حصل عليها بدوره من الوثائق التركية) .

أنظر ، زاخورا ، ج٣ ، ص٥٤٤-٥٤٩ ، زيدان : تراجم مشاهير الأمة ، ج٢ ، ص٩٩-١٠٤ ، إبراهيم عبده : أعلام الصحافة ، ص١٠٧-١١٥ ،

وأدرك جمال الدين - على الفور - أهمية الفرص التي تتيحها تلك المبادرة ، وقد بدأ تلميذه محمد عبده نشاطه الصحفى بخمس مقالات نشرها فى تلك الصحيفة الجديدة خلال ١٨٧٦ (١٠٢) ، تقدم نظرة متعمقة لأفكار المجموعة التي تحلقت حول جمال الدين .

وكان العرفان بفضل إسماعيل فى تطوير التعليم بالبلاد وتحقيق رفاهيتها لا يعدو أن يكون أكثر من أداء للواجب . ففى تلك المقالات أشار محمد عبده إلى ماضى مصر العظيم والمستوى الفريد لحضارتها التي بلغت الذروة فى الغرب ، وتعود الآن إلى وطنها الأصلي وأكد على أهمية الأدب والصحافة بالنسبة للتطور الثقافى والسياسى والدينى للأمة . وانتقد العلماء الذين أغلقوا عقولهم أمام العلوم الحديثة التي كان تطبيقها مستثلاً عن رخاء وتفوق الدول الأوروبية ، فمن لا يستأسد بين الأسود كان مصيره الهلاك .

ولكن مجموعة جمال الدين كانت بحاجة إلى أن تكون لها صفحتها الخاصة بها حتى تنشر أفكارها السياسية بصورة مباشرة ، ولذلك طلب السيد من بعض الأدباء من تلاميذه نشر صحف خاصة بهم ، وكانت علاقة جمال الدين برياض باشا ذات نفع كبير فى تيسير الحصول على التراخيص اللازمة .

فى عام ١٨٧٧ أسس أديب إسحق وسليم النقاش صحيفة "مصر" وفى عام ١٨٧٨ أسسا جريدة "التجارة" . وانتقلت رئاسة تحرير "مرآة الشرق" إلى إبراهيم اللقانى - أحد تلاميذ جمال الدين فى أبريل ١٨٧٩ ، وكان قد أسسها سليم المنهورى (١٠٣) فى فبراير من نفس العام بمهونة إسماعيل ، وشجع الفيلسوف - أيضا - تلميذه يعقوب صنوع على إصدار صحيفة هزلية باسم "أبو نضارة" (عام ١٨٧٧) ، ولكن أوقف صدورها بعد خمسة عشر عدداً بسبب نقدها اللاذع للأوضاع السياسية والاجتماعية فى مصر ، ونفى محررها إلى الخارج بعد حصول الحكومة على موافقة القنصل الإيطالى (كان يعقوب صنوع يتمتع بالحماية الإيطالية) ، ولكن الصحيفة عادت إلى الصدور فى باريس وكانت تهرب إلى مصر ، فلم ترتع الحكومة لذلك وشدت التعليمات على رجال الجمارك بالتيقظ فى مراقبة البريد وخاصة البريد الوارد من سورية .

(١٠٢) جمعها رياض ، ج٢ ، ص ١٥-٤٨ .

(١٠٣) سليم المنهورى ، صديق أديب إسحق ، جاء من دمشق وقابل إسماعيل أثناء زيارته لمصر فى ١٨٧٨ فشجعه على الإقامة ، وتأسيس "مرآة الشرق" ، ولكنه ما لبث أن عاد إلى سورية . (أنظر المجاهد ، عدد ٨٤٠) .

ومن بين الصحف الهامة الجديدة يجب أن نذكر صحيفة "الوطن" التى أسست عام ١٨٧٧ على يد معلم قبطى هو ميخائيل عبد السيد ، ويبدو أن الصحيفة قد صدرت ببادرة من الأقباط . وفى أوائل عام ١٨٧٩ ، وصف القنصل الفرنسى "الوطن" (١٠٤) بأنها أهم الصحف العربية بالقاهرة . ومن الملفت للنظر أن الصحافة المصرية العربية السياسية المستقلة نسبياً قامت - فى مرحلة نشأتها (١٨٧٦-١٨٨٠) - على جهود أفراد من الأقليات غير الإسلامية والعناصر الاجتماعية الهامشية التى كان بعضها يتمتع بحماية الدول الأوروبية .

ولما كانت تلك الصحف قد استطاعت البقاء تحت حكم اسماعيل ، فإن ذلك يعنى أن تلك الصحف قد التزمت بالانقياء السياسى العام فى اختيار الموضوعات التى عالجتها . وعلى حين أدت مقالات يعقرب صنوع ذات النبرة الانتقادية الاجتماعية والسياسية العالية إلى نفى صاحبها إلى خارج البلاد ، نالت الصحف الأخرى التى ركزت مقالاتها حول التقدم والتمدن ومراقبة "الخطر الأوربى" قبولاً تاماً من جانب اسماعيل .

وكان الموضوع الرئيسى فى الصحافة - حتى منتصف عام ١٨٧٨ - هو الحرب الروسية التركية وآثارها على الإمبراطورية العثمانية ومصر . ولكن عندما غلت يد إسماعيل وشكلت الوزارة "الأوربية" ركزت الصحافة انتباهها حول السياسة الداخلية التى وفرت مجالاً رحباً لكتاب الصحف ، فباتتقادهم لسوء الإدارة وامتداحهم للإصلاحات التى يجب إدخالها ، يمكنهم أن يقولوا على تأييد نوبار وولسون ودى بلنير لهم ، وتعترضهم للنظام الجديد بالنقد ، ومعارضتهم للتدخل الأجنبى وتزايد أعداد الموظفين الأجانب فى الإدارة المصرية يحظون برضا إسماعيل .

ومنذ ديسمبر ١٨٧٨ حتى أبريل ١٨٧٩ ، كان اهتمام الصحافة منصبا على تأييد مجلس شورى النواب ضد الوزارة "الأوربية" وفى ظروف بعينها نال هذا الانقياء تأييد إسماعيل ، ولكنه جر الصحافة إلى الدخول فى صراع مع مجلس النواب الذى كان يسلك - عندئذ - بمقاليد السلطة الفعلية فى البلاد .

(١٠٤) فى تقرير لأحد المراسلين بالقاهرة فى ٢٠ أغسطس ، ذكر أن هناك نحو ١٢ جريدة عربية فى مصر توزع كل منها ما يتراوح بين ألف وخمسمائة نسخة ،

وكانت الأنباء المتعلقة بنشاط الأعضاء البارزين في مجلس شورى النواب ترد في الصحف بأسلوب حماسي ، وأعلنت التجارة أن "عهداً جديداً" قد بدأ ، وأنها تشق في إدراك النواب لواجباتهم ولحقوق الأمة الواجبة . ورد البعض أن مندوبي الصحف قد يحضرون جلسات مجلس شورى النواب ، ولكن ذلك كان مجرد إشاعة^(١٠٥).

وأبدت "الوطن" اعتقادها أن عبارة "المسئولية الوزارية" يجب أن تصبح ذات دلالة ، فأمام من كان الوزراء مسئولين حتى الآن ؟ وذكرت أن مجلس شورى النواب لا يجب أن يظل أداة الحكومة في الاستغلال للفلاحين ، وأن الإصلاحات التي وعد بها ولسون ولم يتم تنفيذها بعد يجب أن توضع موضع التنفيذ ، كما يجب أن تتوقف سياسته الضريبية التي تؤدي إلى الخراب غير أنها رأت أن ثمة جانباً إيجابياً في وجود ولسون إذ تمتعت الصحافة والشعب بحرية أكبر - تحت تأثير نفوذه - في التعبير عن آرائهم^(١٠٦) .

ومن ثم كانت تصرفات الوزارة "الأوروبية" موضع اهتمام الصحافة قبل كل شيء ، وعندما أصر الوزيران الأوروبيان على تجاهل مجلس شورى النواب ، هاجمتهما الصحافة بضراوة لموقفهما المتعجرف ولاعترامهما طرد غالبية الضباط من الخدمة العاملة .

وفي مقال نشر في أول فبراير ١٨٧٩^(١٠٧) ، قامت "الوطن" بالرد على اتهام مجلس شورى النواب بعدم الكفاية والتكاسل ، واتهمت ولسون بالغطرسة وتجاهل نواب الشعب ، ونصحتة بالتعاون مع المجلس إذا أراد خيراً ، فرب الدار أدري من الغريب بما فيه ! فالأجانب في مصر لا يرون الأمور رؤية واضحة مهما بلغوا من الذكاء ، ولم ينج دى بلنيير من الهجوم وكان النقد الأساسي الذي يوجه إلى الوزيرين أنهما يتصرفان في مصر بصورة تختلف عما يفعلانه في أوروبا . وتساءلت الصحيفة : أليس البرلمان هو صانع القوانين ؟ وحتى إذا كان المجلس من قبل أداة طيعة في يد الحكومة (وهو مالا يقبل به النواب بكل تأكيد) فإن الوضع قد تغير تغيراً أساسياً ، وهو ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار . وقد أوقف صدور "الوطن" و"التجارة" - اللتان اتبعتا هذا الخط - مدة خمسة عشر يوماً بسبب مهاجمة الحكومة .

(١٠٥) التجارة ، ٢٣ ديسمبر ١٨٧٨ .

(١٠٦) الوطن ، ٢١ ، ٢٨ ديسمبر ١٨٧٨ ، ٤ ، ١٨ يناير ١٨٧٩ .

(١٠٧) أنظر الترجمة بالوثائق الفرنسية MAE. Corr. Polit., t. 62 (Le Caire 13, 2. 1879).

وبعد طرد وزارة نوبار ، كان من الطبيعي أن تجد المطالب الدستورية للمجلس والتحالف بين الأعيان وأخديو كل تأييد من جانب الصحافة . وفى الخطبة التى ألقاها جمال الدين بالإسكندرية ونشرتها صحيفة "مصر" ، امتدح جمال الدين وزارة شريف لأنها تسعى إلى إقامة "حكومة شورى" (١٠٨) ، رغم أنه كان يدعو فى فبراير بقيام حكم "مستبد متنور رحيم" باعتباره النموذج الذى يلائم العصر (١٠٩) ، ولذلك ظل يعزل عن الجدل الذى دار حول حقوق مجلس شورى النواب .

وبعد استقالة شريف ونفى جمال الدين ، شن تلاميذ الأخير حملة صحفية ضد السياسة القمعية الجديدة ، مما أدى إلى تعطيل "مرأة الشرق" لمدة شهر واحد وإنذار "التجارة" . وفى أوائل سبتمبر ، أوقفت الحكومة صدور "مرأة الشرق" لمدة خمسة شهور هذه المرة واتهمت الجريدة بالتخوض فى أمور ليس من شأنها الخوض فيها ونشر أخبار لا أساس لها من الصحة .

ولما كانت الصحافة التى تستمد إلهامها من جمال الدين قد وقفت إلى جانب شريف بطريق مباشر أو غير مباشر ، فقد نشط رياض للعمل ضدها بعد امتلاكه زمام السلطة ، فأصدر الإنذارات إلى صحف "مصر" و"التجارة" ثم أمر بإغلاق الصحيفتين نهائياً فى أوائل نوفمبر وعلى حين أرسل شريف باشا أديب إسحق إلى باريس ليتابع نشاطه الصحفى هناك ، رغب سليم النقاش فى أن يبدأ فى مصر من جديد ، وفى أوائل يناير ١٨٨٠ أصدر صحيفتى "المحرسة" و"العصر الجديد" لتقوما مقام الجريدتين المصادرتين ، ولكن "المحرسة" أوقفت عن الصدور لمدة خمسة عشر يوماً كإجراء وقائى ، وذلك بعد صدور عددها الأول ، بالإضافة إلى ذلك ، أُنذرت مرتان جريدة لا ريفوم La Réforme لسان حال شريف باشا - التى كانت تصدر بالفرنسية .

مصر الفتاة :

وأخيراً قامت مجموعة من المثقفين من شباب الشوام المقيمين بمصر ، أطلقت على نفسها اسم "جمعية مصر الفتاة" بالوقوف فى وجه استبداد وزارة رياض وكانت تلك الجمعية قد تأسست بالإسكندرية فى أواخر أيام إسماعيل ويتأثير واضح من جمال الدين ، فقد ورد اسم

(١٠٨) مصر ، ٢٤ مايو ١٨٧٩ .

Kenny, pp. 19-27 .

(١٠٩) مقال بعنوان "الحكومة الاستبدادية" فى مصر ١٨٧٩/٢/١٥

كل من أديب إسحق وسليم نقاش بين أسماء الصف الأول من أعضاء الجمعية فى كتابه (مصر للمصريين) ، وقيل أيضا أن عبد الله النديم قد ارتبط بتلك الجمعية بعض الوقت ، ثم ما لبث أن أدار لها ظهره لأنه لم يوافق على الطابع السرى للجمعية .

ويشير محمد عبيد - بازدرآ - إلى أنه لم يكن بين أعضاء الجمعية "مصرى حقيقى" وأن أعضاء الجمعية كانوا فى غالبيتهم من اليهود^(١١٠) . وتصف بعض التقارير المعاصرة أعضاء الجمعية بأنهم من زهرة شباب الإسكندرية من أبناء عائلات التجار المسيحية واليهودية المنتمة إلى بلاد شرق المتوسط والمتمتعة بحماية الدول الأوروبية^(١١١) . وأنهم "عدد محدود من شباب الإسكندرية ، كلهم من اليهود والشوام واليونانيين والكريتيين وغيرهم .. يتمتع جميعهم بالحماية الأوروبية"^(١١٢) من بينهم ستة أو سبعة من اليونانيين وملطى واحد ويقتسمهم من المتحمسين بالحماية الأجنبية^(١١٣) ، وغالبية أولئك الشباب من أبناء العائلات الطيبة بالمدينة "ومعظمهم من الشوام"^(١١٤) .

وقد اختلفت التقارير فى تحديد الشخصية التى أظلت تلك الجمعية بحمايتها ، فقد ذكر البعض أنهم كانوا على صلة بشريف الذى أيد توفيق خديريا لمصر ، بينما يذكر البعض الآخر أن أعضاءها يعدون من المؤيدين للأمير حليم ، وهذا الاختلاف حول ولاء الجمعية يمكن أن نفسره بأن الجمعية قد تغيرت ميولها نحو توفيق ، بعد أن خابت الآمال التى عقدت عليه ، فتحولت إلى تأييد حليم . ومن ناحية أخرى ، ظل أديب إسحق (عضو مصر الفتاة) مواليا لشريف ولجماعة حلوان التى كان يتزعمها الأخير ، والتى كان أعضاءها الرئيسيين من "حاليك" إسماعيل ولعل ذلك من أسباب الخلط بين جمعية مصر الفتاة وجماعة حلوان .

(١١٠) مذكرات محمد عبيد ، ص ٥٤ ، وشيد رضا ، تاريخ الإمام ج ١ ، ص ٧٥ .

(111) Ferrol : The Belgium of the East, pp. 114 - 117 .

(112) Charnes : L'In surrection Militaire en Egypte, p. 761 .

(١١٣) استانبول ، ٦ أبريل ١٨٨٠ .

(114) Le Phare d'Alexandrie, 11, 9, 1879 .

ولذلك لاندعش أمام وجود تلك الجماعات السرية - التي كانت فى حقيقة الأمر بعيدة عن السرية - عندما نجد "أبو نضارة" يرى أن لمصر ثلاثة خديويين : سابق ، هو إسماعيل وحال هو توفيق ، ولاحق . هو حليم . وكذلك عندما نجد تلك الجماعات السياسية وصراعات السلطة تقوم على برامج دون أن تلتزم بالضرورة باتباعها . ولاندعش أيضا أن نجد العديد من الصيغ المضللة تدور حول "جمعية مصر الفتاة" .

وفى أوائل سبتمبر ، بدأت الجمعية نشاطها العلنى بمشروع إصلاح^(١١٥) كتب بالفرنسية . قدمه وفد من أعضائها إلى الخديو توفيق وقدموا أنفسهم على أنهم مجموعة من الشباب رأيت فى توفيق خديوًا مصلحًا تتوقع منه الكثير ، وأنهم يريدون أن يعملوا معه من أجل مستقبل أفضل لمصر .

وتشبه النشرة التى تضمنت مشروع الإصلاح بصورة ملفتة للنظر تقارير لجنة التحقيق التى يظهر تحليلها للأوضاع العامة فى مصر ومقترحاتها للإصلاح ضمن مشروع مصر الفتاة أضنف إلى ذلك أن المشروع يتضمن المطالب الدستورية ومطالب أخرى تتعلق بالتعليم والحقوق السياسية والحرية الفردية ، وحرية الصحافة ، وحرية الشعب فى اختيار نوابه ، وهو ما وصف بالمشروع بالسلطة النيابية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية والسلطة التشريعية (ورأى أن تكون السلطة التشريعية قسمة بين الخديو وقواب الشعب) .

وأصدرت الجمعية صحيفة ثنائية اللغة بعنوان "مصر الفتاة" La Jeune Egypte طالبت فيها بإصلاحات داخلية سياسية بالدرجة الأولى . وكان القسم الفرنسى هو أصل الجريدة ، أما القسم العربى منها فكان ترجمة لمادتها الفرنسية يقوم بها أديب إسحق وهذا يؤكد أن "مصر الفتاة" لم تكن بحال من الأحوال عملاً عربياً مصرياً .

لم يكن رياض يهتم بالفلسفة السياسية أو الممارسة النيابية ، فأندر الصحيفة أولاً ، ثم صادرها فى منتصف نوفمبر مما دفع مديرها السيّد جوسيو إلى مقاضاته ولكن دون جدوى .

وفى أواخر ديسمبر ، ردت الجمعية على تلك الإجراءات القمعية بتوزيع نشرة ثنائية اللغة (عربية - فرنسية) طالبت فيها بحرية الصحافة - التى سبق أن تضمنها مشروعها للإصلاح-

(115) Projet de Réformes Présenté à son Altesse Tewfik 1er, Khedive d'Egypte, par L'union de la Jeunesse Egyptienne, Alexandrie 1879 .

وعادت لتؤكد عليها بصورة أساسية (١١٦). وكانت تلك النشرة تعكس الثقافة الأوروبية الكلاسيكية من خلال الأسلوب الفلسفى الذى برزت به مطالبها . أما القسم الثانى من النشرة الذى تضمن مناقشة حرية الصحافة من الوجهة القانونية فكان يشبه نصاً من القانون الدستورى ، ويبدو أن كاتبها كان يستند إلى بحث قانونى فرنسى عند قيامه بالكتابة .. ترى ما الذى كان يمكن أن يجده رجل كعبد الله النديم أو أحمد عرابى عند مثل هذه الجساعة ؟

كان توزيع النشرة التى تناولت موضوع حرية الصحافة هى آخر نشاط علنى لتلك الشريعة من الشباب ، ويبدو أنهم - أو أن غالبيتهم على الأقل - قد نفوا من البلاد باعتبارهم من أتباع حلیم .

نهاية الامتيازات ، إصلاحات من أجل النائين والفلاحين :

لقد أخرس النظام المتعاون مع الدول الانتقادات التى وجهت إليه ، بعد ما رأى كل من توفيق ورياض أن سياستهما الرامية إلى التعاون مع الدولتين اللتين تتوليان مراقبة مالية البلاد ، وإلى إجراء إصلاحات داخلية بدون التجربة الدستورية ، تتعرض للخطر من جانب المثقفين ، ولذلك قاما بتكسيهم ، وطن رياض أن باستطاعته الآن متابعة عمله دون أن يزعجه أحد .

وكان برنامجه يتضمن - فى معظمه - النتائج التى توصلت إليها لجنة التحقيق التى كان ينتهى إليها . فإذا كان ينفذ من الناحية الشكلية سياسة مالية فرضتها الدول عليه وبرنامج إصلاحى عملى عليه إصلاً فإن إجراءاته كانت - من الناحية الموضوعية - إجراءات تقدمية (١١٧). فقد أحترم المراقبان العامان رغبة رياض فى أن يكون مستقلاً ، فاستطاعا بسلوكهما أن يجعلا بإمكان رياض أن يعتبر الإصلاحات من صنع يديه . وكما يقول لورد كرومر : "كان الأمل فى النجاح يكمن فى إنكار المراقبين للذات ، فكان عليهما أن يشدا الخيوط التى تحرك المشهد ، ولا يظهرها على المسرح إلا لأقل وقت ممكن" (١١٨) .

(116) La Liberté de la Presse, par L'Union de la Jeunesse Egyptienne, Dec, 1879, Le Phare d'Aleandrie 26 Dec. 1879 .

(١١٧) كانت هذه الحقيقة مقبولة عند محمد عبده ، مذكرات عبده ، ص ٦٩-٧٩ ، ٨٢-٨٣ .

(118) Cromer, Vol. I. p. 186 .

وفى المرحلة الأولى من عهد وزارة رياض - من أكتوبر ١٨٧٩ حتى مارس ١٨٨٠ نفذ رياض القرارات الخاصة بالإصلاح الضريبي الجذرى بهمة ملحوظة . وفى الإدارة المركزية عمل جنبا إلى جنب مع الأوروبيين الذين كانوا يخدمون بالإدارة المصرية ، والمتخصصين المعروفين من أبناء البلاد الذين تلقوا جانباً من تعليمهم بأوروبا ، والذين أسند رياض اليهم مراكز المسئولية فى النظارات ومختلف لجان الخبراء . واحتفظ "الباشاوات" الممنونون إلى المدرسة القديية بنصيب المديرين أو عينوا حديثاً بها وكانوا على استعداد تام لتنفيذ سياسة رياض فى الأقاليم دون قيد أو شرط .

وكان رياض فى بداية تولية الوزارة - قد ناشد كبار الموظفين بالإدارة المركزية والأقاليم أن يؤيدوه بكل قواهم فى تنفيذ الإصلاحات من أجل "الصالح العام لوطننا العزيز" والوطنية التى كان يفهمها رياض تعنى تحقيق الرخاء المادى للشعب .

ولكن رياضاً وجد أن خزانة الحكومة خاوية ، مثلما حدث لنوبار قبل ذلك بعام واحد ، غير أن رياضاً كان أكثر نجاحاً فى التغلب على المشكلة المالية ، فلم تدفع جزيرة الباب العالى بالكامل ربا للمرة الأولى ولما كانت مخصصات الروزنامة محدودة فلم تصرف معاشات الدولة، واستدانت الحكومة أولاً مبلغ ١٥٠ ألف جنيه لتسدد جانباً من المعاشات المتأخرة ، ثم أقررت لجنة التصفية بعد ذلك عن ٣٥٠ ألف جنيه لتسوية حساب متأخرات الجزية و ٦٠٠ ألف جنيه لصرف المعاشات والرواتب ، وقنع الدائنون بفائدة قدرها ٤٪ على الدين الموحد بدلاً من فائدة ٦٪ التى كانت مقررة من قبل ، ورحب القناصل بذلك فقد كانوا يرون ضرورة تخفيض نسبة الفائدة إل ٤٪ وإلغاء الكوبونات التى تأخر تسديدها من قبل .

حقيقة أن الحكومة اضطرت فى منتصف أكتوبر ١٨٧٩ أن تصدر إنذاراً نهائياً بضرورة سداد ضرائب العام الحالى فى خلال أسبوعين ، لتسد حاجتها الملحة إلى السيولة النقدية . ولكنها لم تأمر بتأجيل الوصائل التى جرت العادة بتابعها من قبل عند تحصيل الأموال فطلب من الجباة أن يترققوا فى تعاملهم مع عامة الناس وأن يقفوا موقفاً حازماً لامرونة فيه تجاه أولئك الذين ظلوا يميزين عن غيرهم حتى ذلك الحين وهم : نظار الدوائر والأعيان والأجانب .

وعندما تلقى رياض عرائضاً من بعض شيوخ وعمد قرى الفيوم اشتكوا فيها من الأساليب المجحفة التى يتبعها جباة الضرائب ، أرسل رياض منشوراً دورياً إلى مديرى المديرية قرر فيه أن المبدأ العام الذى يجب اتباعه عند جباية الضرائب ألا يترك دافع الضرائب دون مستوى الكفاف . وعلى كل ، أصدر رياض فى ١٥ أكتوبر ١٨٧٩ منشوراً آخر إلى المديرين وجباة

الضرائب بالأقاليم يأمرهم فيه بجباية الضرائب السنوية التى يدين بها الدوائر والأعيان والأوربيين خلال خمسة عشر يوما مع اتباع أسلوب التهديد (مصادرة الأطنان أو بيع المحصول) الذى لم يكن يتبع - حتى ذلك الحين - إلا مع الفلاحين العاجزين عن السداد .

وفى ٧ فبراير حث رياض المديرين على أن يجبوا خلال شهر واحد - بنفس الطريقة - الضرائب المتأخرة عن السنوات من ١٨٧٦ حتى ١٨٧٨ (وكانت جميع متأخرات الضرائب السابقة على أول يناير ١٨٧٦ قد الغيت) . ورأى رياض أن المديرين لن يجدوا صعوبة مع الأعيان ، وفيها يتعلق بالأجانب ، درست المشكلة دراسة دقيقة ، ثم استقر الرأى على ضرورة قيام المديرين باتخاذ أشد الإجراءات ضدهم أيضا دون تردد ، وفى حالة الاستيلاء على ملكية الأجنبى يجب أخطار القنصل التابع له أولا ، كما يجب أن يحضر ممثل للقنصلية عند اتخاذ إجراءات الاستيلاء .

وأصدر ناظر الداخلية أمرا (فى ٢٨ فبراير ١٨٨٠) ، ألغى فيه امتياز اختيار الجهة التى يسدد إليها أصحاب الأطنان العشورية ضرائبهم ، إذ كانوا يخبرون بين سداد ضرائبهم لخزانة المديرية أو إلى نظارة المالية مباشرة أو صندوق الدين العام ، فأصبح سداد ضرائب الأطنان سواء كانت خراجية أو عشورية - لصراف الناحية التى تقع بها الأطنان (وكانت الأطنان العشورية - حتى ذلك الحين - تدرج بسجلات المديرية ولاتدرج فى قوائم صياغة القرى) . كما أصدر رياض منشورا فى نفس اليوم إلى المديرين بصفته ناظرا للمالية أكد فيه على ضرورة جباية الضرائب دون أستثناء من الطبقة ٣ التى كانت تتمتع بالامتيازات ، وأعنى بذلك الدوائر وكبار الملاك والأوربيين" وقدم المنشور وصفا تفصيليا لأنواع المحاباة التى كانت تعامل بها تلك الطبقة من قبل . وأخيرا وضعت فى ٢٨ مارس ١٨٨٠ قواعد الإجراءات التى يجب اتباعها والتى تحدد كيفية التعامل مع دافعى الضرائب المحاطلين (مصادرة وبيع الملكيات المنقولة وغير المنقولة) .

ولكن سحب امتيازات الصفوة الصغيرة من الملاك لم يتسحب على أساليب جباية الضرائب وحسب ، بل أمتد أيضا إلى مقدار الضرائب التى يدفعونها . فقد جرت محاولة لتحقيق توازن فى الأعباء الضريبية ، بحيث يزداد ثقل عبء الضرائب على الفئات المحتارة ، ويخفف عبؤها عن ذوى الدخول المتواضعة .

وجاءت البداية فى صورة أمر صدر فى ٣١ ديسمبر ١٨٧٩ ألغى الزام الأهالى بشراء قدر معين من الملح لكل فرد ، الذى بدأ العمل به فى ١٨٧٣ (وكانت فى حقيقة الأمر نوعا من

ضريبة الرأس) ، ولكن استمر احتكار الدولة لتجارة الملح . وألغى الأمر الصادر فى ١٧ يناير ١٨٨٠ تسع وعشرين من الضرائب والعوائد التى كانت إما غير ذات أهمية بالنسبة للخزانة العامة وإما غير مربحة لها ، وكان الأهالى يعدونها نوعا من العسف ، وأدخل الإصلاح على أسلوب جباية ثلاث وعشرين ضريبة أخرى . وكان جانب كبير منها ضرائب محلية لا تحصل على مستوى البلاد جميعا ، وجاء هذا الإصلاح تنفيذا لتوصيات لجنة التحقيق ، وموافقا للمطالب التى نادى بها مجلس شورى النواب وجمعية مصر الفتاة وجماعة حلوان .

ولكن النص على ضرورة إخطار الفلاح بالموعد المحدد لجباية الضرائب وعلى ضرورة جباية الضرائب فى المواسم الملائمة للفلاح ، كان لا يقل أهمية عن تخفيف أعباء الضرائب عن كواهل الفلاحين . فتم توزيع مواعيد جباية ضرائب الأقطان وعوائد النخيل على السنة كلها ، على أن يجبى القسط الأكبر من تلك الضرائب بعد مواسم الحصاد ، وبذلك لم يعد الفلاحون بحاجة إلى المرابين . وتقررت المبالغ التى تجبى من الأقاليم شهريا على ضوء تقديرات الميزانية التى تركز على خبرات السنوات السابقة ، ثم توزع تلك المبالغ على الفلاحين ويخطر كل منهم بالمبلغ الذى عليه أن يدفعه من واقع سجلات الضرائب . كما تقرر إلغاء عادة جباية الضرائب عينا التى كانت شائعة فى بعض جهات الصعيد تخلصا من المظالم التى ارتبطت بها ، وأصبحت الضرائب تدفع نقداً بتلك الجهات ، وأبلفت الشئون الحكومية بالامتناع عن قبول الفلال أو غيرها من المعاصيل الزراعية .

ولذلك ، بينما استهدف الإصلاح الضريبى التخفيف عن كواهل عامة الناس ، فقدت الطبقة الممتازة المزايا المالية الأخرى بإلغاء قانون المقابلة (الأمر الصادر فى أول يناير ١٨٨٠) ، فقد ألغى تخفيض الضرائب ، ولكن حقوق الملكية التامة للأرض لمن دفعوا المقابلة بعد الفراغ من إعداد سجلات الأقطان الجديدة . وقدم رياض شرحا تفصيليا لهذا الإجراء فى خطاب رقبه إلى الخديو (فى ٢٤ ديسمبر ١٨٧٩) ، وكانت أهم الحجج التى أثارها لتبرير إلغاء المقابلة أن بلداً زراعياً كمصر لا يستطيع أن يضع حدوداً اختيارية على أهم مصدر للدخل ، وأن المقابلة قد تحولت - فى حقيقة الأمر - إلى ضريبة عادية ولذلك لم تعد متقبلة عند الناس (١١٩) .

(١١٩) اللوائح المصرية ١/٨/ ١٨٨٠ ، فيليب جلاذ ، ج ٢ ، ص ٣٩١-٣٩٣ ، دكرتات وتقريرات ، ص ١٣١-١٣٨ .

ولم تشر تلك المبررات - بالطبع - إلى الطبقة المتميزة من ملاك الأراضي ، فبفضل المقابلة استطاعوا أن يضمّنوا حقوق الملكية التامة للأطيان ، أو أن يستهلكوا سندات الدولة (١٢٠) ، أو يشترّوا حق تخفيض نصف ضرائب أطيانهم (١٢١) وعلى كل كانت المقابلة لا تحظى حقاً بشعبية بين الفلاحين (١٢٢) ، ففي ربيع عام ١٨٧٩ قدم التماس في مجلس شوري النواب باعادة العمل بمبدأ الدفع الاختياري للمقابلة ، وكانت الغالبية العظمى تأخذ في اعتبارها إلغاء مشروع المقابلة - على نحو ما ذكر رياض - للمزيد من تخفيف أعباء الضرائب ، بينما كان إلغاء المقابلة يعني بالنسبة لكبار الملاك فقدان جديد لامتيازاتهم .

ولكن هذا لم يكن نهاية المطاف ، ففي ١٨ يناير أضيف مبلغ ١٥٠ ألف جنيه إلى القيمة الإجمالية للضرائب العشورية ، أضيف إلى ذلك الأمر الذي صدر في العام السابق والذي نص على خضوع جميع الفلاحين لنظام السخرة بغض النظر عن أماكن إقامتهم وعمن يعملون في خدمتهم .

وكما سنرى ، دافع الذين تأثروا بتلك الإجراءات عن امتيازاتهم الاقتصادية المفقودة ، ولم يتوقع رياض غير ذلك ، فقد كان يعلم جيداً أنه سوف يجلب لنفسه عداة الباشاوات وكراهيتهم له ، ولذلك حاول أن يتحاشى كل ما من شأنه أن يؤدي إلى استياء الفلاحين . كما أنه كان يريد أن يضفي قناعاً على المراقبة الأوروبية حتى ولو تظاهر بالهجوم عليها إذ كان مثل هذا الهجوم رمزياً ، فقام بطرد مدير ومفتش عام الجمارك من منصبيهما ، وكانا أوريين . وعين بدلا منهما اثنين من المصريين ، وأسند إدارة المساحة إلى محمد رستم ، يعاونه محمود الفلكي (١٢٣)

(١٢٠) أنظر ما كتبه رياض لتوفيق .

(١٢١) دفعت المقابلة عن ٢٤٠ ألف فدان فقط من الأطيان الخراجية البالغ مساحتها ٣,٣٨٧,٠٠٠ فداناً ، وعن ٤٧٩,٦٤٩ من الأطيان العشورية البالغ مساحتها ١,٣٢٣,٠٠٠ فداناً .

(١٢٢) وعلى حين دفع أفراد قلائل من كبار الملاك المقابلة ، قام نحو خمسة أمداس صفار الفلاحين بدفع المقابلة .

(١٢٣) محمود الفلكي (١٨١٥-١٨٨٥) ، كان وتلميذه إسماعيل الفلكي (١٨٢٥-١٩٠١) من أكبر علماء الفلك والرياضيين ورسامي الخرائط بمصر بالقرن التاسع عشر وكان محمود من أبناء الغربية ، تلقى دراسته بالمدارس المصرية واشتغل بالتدريس فيها . ثم أوفد إلى فرنسا - كتلميذه إسماعيل - حيث قضى سنوات طوال .. أنظر : الراقى ، عصر إسماعيل ، ج١ ص ٢٥٤-٢٦٩ ، ص ١٦٩-١٧٢ .

وروسو وكلفن . وكانت تلك الإدارة قد تأسست فى ١٠ أغسطس ١٨٧٩ برئاسة الجنرال ستون لإعداد ربط جديد للضرائب الأتبان مع مساحة الأراضى وإعداد سجلات جديدة لها . كذلك رأس محمد رستم اللجنة التى تشكلت فى ٢٧ ديسمبر ١٨٧٩ لتجميع القرارات والأوامر الخاصة بضرائب الأتبان وإجراءات تحصيل أموالها ، وتسجيل مظاهر عدم المساواة وعدم الانتظام والإفادة بما يتم إنجازه من سجلات الأتبان . وكان على هذه اللجنة أن تعد مشروعات القرارات واللوائح التى تكفل تحقيق المساواة فى توزيع أعباء الضرائب وحماية دافعى الضرائب من الابتزاز . فلم يكن رياض يريد أن يبنى إجراءاته على أساس التقرير الذى أعدته لجنة التحقيق ، ولكنه أراد أن يسمع مرة أخرى آراء الخبراء المصريين وأولئك الذين تأثروا بتلك الإجراءات . وانضم إلى عضوية تلك اللجنة بطرس غالى^(١٢٤) سكرتير عام نظارة المحفانية ، واثنان من كبار الملاك هما : محمد سلطان^(١٢٥) وسليمان أباطة^(١٢٦) ، كذلك وضع رياض خبراء من أبناء البلاد على رأس لجان إصلاحية أخرى ، كان الأجانب مجرد أعضاء بها . وكون لجنة ثلاثية بنظارة المالية برئاسة واصف عزمى^(١٢٧) لفحص الشكاوى الخاصة بالضرائب . ورأس على إبراهيم ناظر المعارف لجنة اختصت بالنظر فى إصلاح وتوسيع نطاق نظام التعليم ،

(١٢٤) ينتمى بطرس غالى (١٨٤٥-١٩١٠) إلى أسرة من أعيان الأقباط بنى سوف ، تعلم بمدرسة البطريرك القبطية بالقاهرة ، ودرس بأوروبا ، وكان متعدد النشاط فى المجالين القضائى والقبطى . وفى ١٩٠٨ أصبح أول رئيس وزراء قبطى واغتيل فى ١٩١٠ .

أنظر ، زاخورا ، ج١ ، ص ٨٦-٨٩ ، زكى فهمى ، ص ٥٦٧-٥٩٤ .

(١٢٥) حول حياة محمد سلطان راجع قلبنى نهى ، ج١ ، ص ٢٠-٢٣ ، ٣٢-٣٣ ، تيمسور ، ص ٣١-٣٩ ، الرافعى : الثورة العربية ، ص ٥٩٠-٥٩٤ .

(١٢٦) حول آل أباطة راجع ، على مهابوك : الخطط ، ج٤ ، ص ٣-٥ ،

Bear : The Settlement of the Beduins, pp. 6-9 .

(١٢٧) واصف عزمى قبطى درس القانون بفرنسا ١٨٥٥-١٨٦٠ ، وأصبح كبيراً للتشريعات فى عهد إسماعيل . أنظر :

وكان عبد الله فكرى (١٢٨) وسليم باشا (١٢٩) من أعضاء تلك اللجنة كذلك شكلت لجنة برئاسة حسين فخرى ناظر الحقانية للنظر فى أوضاع المحاكم الأهلية وضمت تلك اللجنة أعضاء من المصريين من مختلف المحاكم (عبد الله سامى ، ومحمد قدرى (١٣٠) ، وإبراهيم خليل ، ومحمود حمذى) وبعض موظفى النظارة (بطرس غالى السكرتير العام لنظارة الحقانية وكحيل سكرتير مجلس النظار ، وتيجران سكرتير عام الخارجية (١٣١) وعلى كل ، تولى ولسون رئاسة اللجنة التى شكلت (فى ٣١ مارس ١٨٨٠) لإعداد قانون التصفية على أساس تقرير لجنة التحقيق (٨ أبريل ١٨٧٩) ، يعاونه مصرى واحد هو بطرس غالى . وكانت هذه اللجنة تحظى باهتمام الرأى العام لأنه كان عليها أن تتخذ قراراً محدداً بشأن مشكلة المقابلة ومسألة التعويضات التى كانت موضع هجوم عام من جانب معارضى رياض ضد وزارته المتعاونة مع الدول ، وخاصة من جانب ما كان يسمى بجماعة حلوان .

إخماد معارضة اللوات ، جماعة حلوان :

بتشكيل الوزارة الأوربية فى أغسطس ١٨٧٨ ، تحول ممثلو الطبقة الحاكمة فى عهد إسماعيل إلى الصف الثانى ، ثم مالبتوا أن استعادوا مراكزهم السابقة فى أبريل ١٨٧٩ ،

(١٢٨) حول حياة عبد الله فكرى راجع : مبارك ، المخطط ، ج٢ ، ص ٤٦-٥٧ . الرافعى : عصر إسماعيل ، ج١ ص ٢٥٨-٢٥٩ ، حجازى ، ص ٩٦-٩٩ .

(١٢٩) سليم سالم كان ابناً لأحد علماء الأزهر من الشرقية أوفد إلى ميونخ لدراسة الطب ، وعمل طبيباً للبلات والأمراء ، ثم أصبح مديراً للإدارة الطبية .

أنظر ، ترجمة الذاتية فى مبارك : المخطط ج٢ ، ص ١٢٥-١٢٨ .

(١٣٠) محمد قدرى (١٨٢١-١٨٨٦) ولد لأب تركى وأم مصرية . وكان من أبرز رجال القانون فى عصره ، درس بملازم الحكومة والأزهر ، وساهم فى ترجمة وصياغة معظم اللوائح القانونية الحديثة وألف عدداً من الكتب القانونية ، أختير معلماً خاصاً لتوثيق ثم عين مستشاراً بمحكمة الاستئناف المختلطة .

أنظر ، الرافعى : عصر إسماعيل ، ج١ ، ص ٢٧٨-٢٧٩ ، حجازى ، ص ٨٦-٨٩ .

Moberly Bell : Khedives and Pashas, pp. 199-200 .

(١٣١) تيجران (١٨٤٨-١٩٠٤) ، أصبح ناظراً للخارجية فيما بعد ، أومنى كان صهراً لنوبار ، درس

فى إيطاليا . أنظر : Cromer, Vol. 2, pp. 221-25 .

وفى سبتمبر من نفس العام فقدوها مرة أخرى بتشكيل وزارة رياض ، وخلال فترة قصيرة جداً أفلت زمام السلطة من بين أصابعهم ، وحدد رحيل إسماعيل من مصر نهاية عصر أيضاً بالنسبة لكل واحد منهم . وسارع شريف باشا "رئيس جماعة الأتراك القدامى" (١٣٢) بتقدير المرقف على وجه السرعة ، وأخذ فرصته كمصلح دستوري ، وضمن لنفسه تأييد جماعة من الأتباع ذوى النفوذ ، وفى الخريف بدأ بداية جديدة ، ولكن كوطنى هذه المرة .

وقضى الأتراك - الجراكسة - الذين أبعدوا عن السلطة - الصيف فى ضياعهم أو على شواطئ البحر المتوسط . ترى .. ماذا يكون عليه مستقبلهم السياسى ؟ فى الخريف ، احتل عدد ملحوظ من الأوروبيين والمصريين المتعاونين معهم المناصب التى كانت لهم من قبل ، وبعد أن سلب النظام الجديد - سلطة الأتراك - الجراكسة راح يهددهم بالإقصاء من امتيازاتهم الاجتماعية والاقتصادية انتقاماً شديداً ، فالإجراءات التى اتخذتها أو من المتوقع أن تتخذها وزارة رياض لم تترك مجالاً للشك . فلا بد من القيام بعمل ما لمواجهةها .

وفى أوائل أكتوبر ، عاد شريف باشا إلى القاهرة من ضيعته ، وفى بداية نوفمبر وزع بالقاهرة منشوراً بعنوان "بيان الحزب الوطنى المصرى" (١٣٣) طبع بالفرنسية ويحمل تاريخ ٤ نوفمبر ١٨٧٩ . وعلى نقبض النشرتين اللتين صدرتا عن "جمعية مصر الفتاة" لم يكن المنشور بحثاً فى الفلسفة السياسية أو النظرية الدستورية والقانون العام ، ولكنه ببساطة يرمى القفاز فى وجه التدخل الأوروبى ورياض باعتباره أداة هذا التدخل ، فقد كان "ماليك" إسماعيل يحتجون على فقدانهم لمناصبهم السياسية وتهديد مراكزهم الاجتماعية والاقتصادية ، مدعين لأنفسهم حق التحدث باسم الشعب كله .

ولسوء الحظ ، لا يوجد سوى شاهد عيان واحد لا يمكن الاعتماد عليه فى هذه الناحية ، هو جون نينه John Ninet (١٣٤) يتحدث عن أصول هذا البيان ، ويزعم أنه صاغ ترجمته الفرنسية

(132) Charmes : Un Essai de Gouvernement Européen en Egypt, p. 783 .

(133) Manifeste du Parti National Egyptien, Le Caire, 4/11/1879 .

(١٣٤) جون نينه سويسرى جاء إلى مصر لأول مرة عام ١٨٣٩ ، عمل بتجارة القطن لحساب محمد على على لمدة خمس سنوات ، ثم اشتغل بزراعة القطن مدة سبع سنوات ، وفى عهد إسماعيل كان نينه أحد المغامرين الذين أرادوا جمع المال بسرعة من خلال التجارة والخدمات ، ثم تحول إلى داعياً ماجور لحليم ، وقد أشار إلى صداقته لحليم فى كتابه :

عن أصل باللغة العربية . ولكن النص العربى لم يطبع أو يوزع أبدا حتى لو كان قد وجد فعلا^(١٣٥)، ولا يزعم أحد غير نيته أن النص العربى موجود . ويبدو أن "الحزب الوطنى" رأى أنه فضل أن تستمع إليه الدول والمتعاونين معها على أن تستمع إليه الأمة .

ولسوء الحظ لم يستطع نيته أن ينشر نصا واحدا فقط من "اكتشافه" ، ففي عام ١٨٨٣ كتب نيته يقول إن بيان ٩ نوفمبر ١٨٧٩ وضع بمعرفة سلطان باشا وسامى باشا^(١٣٦) وعلى باشا يمنى^(١٣٧) ، وإسماعيل باشا يسرى وعثمان باشا لطفى^(١٣٨) ، وشريف باشا ، وأنه قد تم توزيع ستة آلاف نسخة من البيان^(١٣٩) . وبعد ذلك بعام ، ذكر نيته أن البيان صدر فى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ (وهو التاريخ الصحيح) وأنه قد طبعت منه عشرين ألف نسخة ، وأن معارضى رئيس النظر كان يقودهم شريف باشا وعمر باشا لطفى - وراغب باشا "ولاستطيع أن نصفهم بأنهم كانوا - على وجه الدقة - من الوطنيين فيما عدا سلطان ولم يكونوا من الفلاحين ، وجميعهم أبعادوا من الحياة العامة فيما عدا الأخير ، وهم يتطلعون إلى العودة إليها" ، ولهذا الغرض أيضاً أوفدوا أديب إسحق إلى باريس ليصدر صحيفة عربية يتولون تمويلها لتهاجم رياض^(١٤٠) .

ولذلك يجب أن نتسلح بالحذر الشديد عندما نعالج روايات نيته العديدة المتناقضة ، ونشرنا الدعاية للحليم التى أراد أن يضى على نفسه إحساساً بالأهمية على نحو مافعل زميله يعقوب صنوع . ورغم ذلك ، كثيراً ما يقع الاختيار على هذه الرواية أو تلك مما يذكره نيته وتقدم على أنها حقيقة تاريخية ، ولكن قبل أن تستغرقنا مشكلة التحقق من النصوص يجب أن نعالج البيان نفسه .

(١٣٥) هذه النظرية يدعمها النقاش (ج٤ ، ص٧٩) وعرايى (كشف الستار ، ص١٤٨) بأنهما لم يعلما سوى بالنسخة الفرنسية للبرنامج والبيان الصادر بالصحافة الفرنسية .

(١٣٦) نعى بذلك بوضوح محمود سامى البارودى .

(١٣٧) كان على اليمنى عمدة بالقيوم وعضواً بمجلس النواب من ١٨٧٠ حتى ١٨٧٣ .

(١٣٨) يقصد بذلك عمر لطفى .

(139) Ninet, Origin, p. 131 .

(140) Ninet, Arabi Pacha, pp. 38-39 .

فقد اعتذر أصحاب البيان فى مطلعهم عن إخفائهم لاسمائهم "لأن هيئة الحكومة القائمة فى مصر تحول دون مشاركة الوطنيين فيها ، تستطيع بمعاونة الدول وبكلمة واحدة دون اتخاذ إجراءات ودون ضجة أن تنفى الوطنيين الذين وحدهم الحزب الوطنى تحت علم واحد وتستحقهم وتشرد عائلاتهم" وبذلك لا يستطيع أولئك الشهداء العمل من أجل القضية التى يتصدون لها . ولذلك ناشدوا حكومات "العالم الحر المعتمد" وعلى رأسهم بسمارك أن توفر لهم الحماية من بطش الحكومة المصرية بالوسائل الدبلوماسية حتى يستطيعون الإعلان عن أنفسهم .

وأهم موضوعين عالجهما البيان : التدخل الأجنبى وديون الحكومة المصرية ، فهو لم يتباك على تركه نظام اسماعيل لأنه أورد البلاد موارد التهلكة ، ولكنه دعا إلى "الحزب الوطنى المصرى" فى وقت الحاجة الملحة لإنقاذه وإنقاذ عائلته . والنظام الحالى سوف يؤدى بالبلاد إلى الخراب بنفس الطريقة ، ولا يستطيع أن يحول دون ذلك سوى الأمة المصرية ذاتها التى يمثلها "الحزب الوطنى" ، وذلك وفقا للمراحل التاريخية من حياة الأمم الأوروبية التى تنعم اليوم بالحرىات التى تتطلع إليها مصر" على أساس "نفس المبادئ التى قامت عليها عظمة أوروبا" .

وأشار البيان إلى أن وزارة رياض لاقتل المصالح المصرية ، فالحزب الوطنى "لا يعد الحكومة التى تشكلت تحت النفوذ الأجنبى معبرة عن أهالى البلاد الذين لم يقوموا باختيارها ، كما أنها لاتضم مصريين حقيقيين ، فهى بذلك لا تقوم على أساس سليم ، والدول وحدها هى المسئولة عن تشكيلها ، فلا قيمة لها فى نظر الأمة ، ورغم وجود خدير يحكم فى القاهرة فإن إدارة دفة الأمور ليست بيده أو بيد وزرائه .. وأمة وادى النيل لاتقبل بتلك الأوضاع التى تهدد استقلالها اللاتى بالخطر ، ولاتستطيع أن تترك ثرواتها تستغل على يد عناصر اجنبية غير مسئولة تتمتع بالمزايى والامتيازات التى لم تشارك (فى صنعها) .. والحزب الوطنى يعنى بذلك - بوضوح وبساطة - جميع العناصر الأجنبية التى تشغل المناصب الإدارية الكبرى ، وتتقاضى الرواتب الضخمة التى تستنزف الكثير من الموارد العامة" .

ولكن ثمة حالة واحدة يمكن للحزب فيها أن يتفاضى عن مبدأ عدم التدخل فى شئون مصر الداخلية ، هى تلك التى تتدخل فيها الدول لإتاحة الفرصة أمام "الحزب الوطنى" ليحارس نشاطاً علنياً ، ولم بشر البيان إلى رفض الحزب الاستماع إلى مشورة الخبراء الأوروبيين .

وفيما يتعلق بمسألة ديون الحكومة ، أعلن البيان بدقة إفلاس مصر (مثلما حدث فى الخطة المالية المعلنة فى أبريل السابق) ولكى حتى إذا كانت مسئولية الديون غير مقبولة فإن هناك

تصميمًا قويًا على سدادها ، غير أن وسائل تحقيق هذه الغاية تختلف عن تلك التي اتبعتها وزارة رياض وفقا لما استقر عليه رأي الدول .

وأعلن البيان المطالب التالية :

- ١- عودة وظائف الإدارة المصرية إلى المصريين لتظل بأيديهم وحدهم .
- ٢- انتقال ملكيات إسماعيل التي كونها بعد تولية السلطة إلى ملكية الدولة .
- ٣- إلغاء الرهن المباشر لموارد الدولة (مثل السكك الحديدية والممتلكات الحديدية السابقة) .
- ٤- توحيد الديون على اختلاف أنواعها في دين واحد وتحدد نسبة الفائدة بـ ٤٪ سنويا .
- ٥- تعيين لجنة دولية مكونة من ثلاثة أعضاء ، تعينهم الدول وتصدق الحكومة المصرية على هذا التعيين ، لتتولى الإشراف على خدمة الديون ولكن دون أن يكون لها حق في التدخل في الإدارة المصرية .

وبقية بنود البيان لا تقلل تنميقا عن غيرها من بنود البيان الأخرى فتنص على أن :

- ١- الحزب الوطني يعادى أساليب التطرف والعنف .
 - ٢- ويسعى لتحسين أحوال "الجماهير" عن طريق إقامة نظام تعليمي متقدم .
 - ٣- ويطالب بإصلاح نظام الضرائب مع تخفيض قيمتها .
- وفي هجومهم على وزارة رياض اقتبس أصحاب البيان الحجج والأفكار التي سبق أن استخدمت في الحملة التي قادها شريف باشا ضد نوبار ، واتفق البيان مع الخطة المالية التي أعلنت في الربيع ، فتأدى برفض إعلان الإفلاس والمطالبة بتخفيض سعر الفائدة على ديون الدولة الذي كان يبلغ ٥٪ عندئذ . ولم يتضمن البيان الإشارة إلى وضع مصالح الأسرة الحديدية موضع الاعتبار على نحو ما جاء باللائحة الوطنية التي أعدت تحت إشراف إسماعيل ، غير أن ذلك لم يعد ضرورياً الآن . وكان الطابع العام لبيان نوفمبر هو الرفض التام لكل تدخل أوروبي في الإدارة السياسية المصرية .

ولم يكن رياض يجهل معرفة قادة هذه الجماعة وواضعي البيان ، فيذكر نيته أن "الذين كانوا موضع الشك بأنهم وراء إصدار البيان ، اعتكفوا في حلوان ، حيث ظلوا هناك تحت رقابة صارمة"^(١٤١) ، ولهذا السبب يعرف "مالك" إسماعيل السابقين الذين عارضوا وزارة رياض المتعاونة مع الدول باسم "جمعية حلوان" ففي هذا المنتجع الصحي (حيث العيون

الكبرى (تية) الذى يقع إلى الجنوب الغربى من القاهرة والتي ربطه بالعاصمة خط حديدى منذ عام ١٨٧٦ ، التمسوا العزلة وليس الاستشفاء ، لأن حلوان كانت تعاني الكساد عندئذ "فقد بدت حلوان عام ١٨٧٩ مقفرة .. لايشاهد أى غريب فى شوارعها المتربة ، وتوقفت حركة البناء فيها ، وترك الطبيب الوحيد هذا المكان الذى لايعرف المرضى الطريق إليه ، وبلغ الكساد ذروته عندما أغلقت الصيدلية الوحيدة فى حلوان أبوابها" (١٤٢) .

وليس ثمة حدثا فى التاريخ المصرى فى تلك السنوات كان موضع تفاوت فى وجهات النظر مثلما حدث بالنسبة للروايات المتداولة عن "تجمع" باشاوات المعارضة . ووجدت مجلة الأورينت مودرنو Oriente Moderno فى هذا الفموض التاريخى مخرجاً ، فقد جاء بمقال نشر بتلك المجلة (١٤٣) ، أنه قد تأسس أول حزب سياسى مصرى فى عام ١٨٧٨ بحلوان ، وكان ينتمى إلى ذلك الحزب ممثلون لثلاث فئات مختلفة : تلاميذ جمال الدين (محمد عبده ، وسعد زغلول ، وحفنى ناصف ، وإبراهيم اللقانى ، وعبد الله النديم ، وإبراهيم الهلباوى) ، والأعيان المتأثرين بجمال الدين (محمد سلطان ، وشريف باشا وعمر لطفى) ، والضباط (أحمد عرابى ، وعلى فهمى ، وعبد العال حلمى ، ومحمود سامى البارودى) ، وتتبع كاتب المقال نشاط "الحزب" حتى وقوع الاحتلال البريطانى . ويكفى هذا النموذج للدلالة على هذا الخلط ، وهناك المزيد من تلك الروايات التى لا يحقق عرضها أى غاية .

ولكن يجب أن نلقى نظرة على بعض من تتردد أسماؤهم فى تلك الروايات باعتبارهم من أعضاء "جمعية حلوان" فبعد نفى جمال الدين من مصر أبعد محمد عبده إلى قريته ، ولكنه ما لبث أن عاد إلى القاهرة لعدم تحميله النفى ، غير أنه يذكر فى حديثه لبلنت : "تصحنى الجميع بالبقاء (بالقرية) حتى لا يظن أنى قد جئت (إلى القاهرة) لعلاقتى بجمعية سرية شكلها شاهين باشا وعمر لطفى وغيرهما من المشايخين لاسماعيل للعمل ضد رياض ، ولذلك عدت إلى قريتى مرة أخرى (١٤٤) وفى تلك الذكريات لا يذكر محمد عبده شيئاً عن "المشايخين لاسماعيل" يزيد عما عرفه من كتاب نيته "عرايى باشا" (١٤٥) ولح من طرف خفى إلى أنه لم يوافق

(142) Rac, p. 106 .

(١٤٣) الحسنى ، ص ٣٥٣-٣٦٢ .

(144) Blunt : Secret History, p. 378 .

(١٤٥) يورد صبرى الاقتباس من المخطوط الأصيل (أنظر : La Genése, p. 173) وبينما يذكر محمد عبده شاهين إلى جانب شريف وعمر لطفى ورواقب وسلطان .

على نشاطهم لأنه كان موجهاً ضد رياض الذى كان يصفى عليه حمايته . ومن المفترض أن يكون عبد الله النديم قد أنضم إلى "جمعية حلوان" من خلال التحالف بينها وبين "جمعية مصر الفتاة" (وهو مالم يتم فعلاً) ، ولكن عبد الله النديم كان قد أدار ظهره لأولئك الشبان الشوام، وأصبح منذئذ مشغولاً بنشاط "الجمعية الخيرية الإسلامية" التى قام بتأسيسها . وما كان باستطاعة محمود سامى البارودى أن يتوجه إلى منتجع حلوان الذى كان خاضعاً لرقابة صارمة، ويظل - فى نفس الوقت - بالقاهرة حيث وزارة رياض التى كان من بين أعضائها. أما أحمد عرابى فلم يكن ثمة ما يذكره بجمعية حلوان سوى أنها نشرت بياناً بالصحف الفرنسية ، ولم يتذكر شيئاً سوى أسماء "أشباع اسماعيل" الثلاثة : شاهين باشا ، وحافظ باشا (١٤٦) ، ومحمد نشأت (١٤٧) . ومن الواضح أنه لم يسمع شيئاً عما قيل عن عضويته بالجمعية (١٤٨) . أما سلطان باشا فلم يوضع تحت رقابة البوليس مثلما فعل رياض مع المتآمرين عليه ، بل كان عضواً بإحدى اللجان الإصلاحية (التي شكلها رياض)، وهو ما يفسر حقيقة غياب توقيع سلطان من الوثيقة الوحيدة التى قدمها معارضو رياض حول إلغاء المقابلة فى مايو ١٨٨٠ ، وهو دليل آخر على عدم انتماء سلطان لجمعية حلوان .

وما بقى من "أول حزب سياسى مصرى" ليس سوى حفنة من وزراء إسماعيل السابقين الذين فقدوا نفوذهم . ووفقاً للمصادر المعاصرة كان شريف باشا ، وشاهين ، وعمر لطفي ، وإسماعيل راغب (١٤٩) ، هم أبرز أعضاء جمعية حلوان . وقد ذكر شريف - فيما بعد أنه المؤسس الحقيقي "للحزب الوطنى" وأنه كان رئيساً له (١٥٠) .

(١٤٦) محمد حافظ (١٨١٧-١٨٨٩) جاء إلى مصر من البوسنة ، كان معلماً لإسماعيل ، وناظراً لعدد من الدوائر للعائلة الخديوية ، أوكل إليه إسماعيل إدارة مزارع بنتاته . أنظر ، مبارك : الخطط ، ج٢ ، ص ٦٩-٦٧ ، زاخورا ، ج٢ ، ص ٣٢٢-٣٢٦ .

(١٤٧) كان محمد نشأت فى الواقع صهراً لمحمد حافظ وليس أبناً له على نحو ما يشير عرابى ، أنظر : زاخورا ، ج٢ ، ص ٣٢٨ .

(١٤٨) كشف الستار ، ص ١٤٨-١٥٠ .

(١٤٩) يذكر بعض الكتاب المعاصرين شاهين باعتباره (عميل إسماعيل) أنظر سرهنك ، ص ٣٧٣ ، شاوريم ، ص ٢٢٣ .

ولا ينطبق مصطلح الحزب السياسى - بالمفهوم الذى نعرفه - على أى جماعة سياسية مصرية فى ذلك العصر . وحتى مجلس شورى النواب لم يكون أية أحزاب سياسية أو مجموعات برلمانية ، على نحو ما يذكر القنصل الفرنسى . وكان يطلق على النوادى ، والجماعات المختلفة فى مصر - فى ذلك الوقت - اسم "الجمعية" ، واستخدمت كلمة "الحزب" لتعنى رابطة الولاء التى لا تستدعى وجود بناء تنظيمى ، ومصطلح "الحزب الوطنى" كان يعنى تلك الجماعة من المصريين التى نادى باستقلال البلاد تحت شعار "مصر للمصريين" ، على حد تعبير أديب أسحق وغيره من المنفيين فى باريس وفى مواجهة "الحزب الوطنى" كان هناك "حزب التخديلين" الذين يتقبلون بالتعاون مع الدول تحت قيادة رياض^(١٥١) وأطلق فيما بعد اسم "الحزب العسكرى" على الذين أيدوا ضباط الجيش . وخلال الحرب (ضد الإنجليز) أطلق مصطلح "حزب الله" على أولئك الذين كانوا يجاهدون ضد المعتدين الكفار .

وبعد إيضاح هذه النقطة ، هل من المناسب أن نشير إلى "جمعية حلوان" باسم "الحزب الوطنى" لأن ذلك هو الاسم الذى أطلقوه على أنفسهم ؟ وعلى كل لم تستمر هذه الجماعة أو غيرها من الجماعات فى ممارسة نشاطها على المسرح السياسى تحت اسم "الحزب الوطنى" الذى كانت تعينه باستمرار شخصيات وجماعات جديدة . وقد ظهرت جماعات مختلفة فى أوقات مختلفة ذات مصالح وأهداف متباينة ، كانوا يتحدثون بلسان الشعب المصرى باعتبارهم رواد العمل ضد التدخل الأجنبى والمتعاونين معه ، فإذا اعتبرناهم جميعاً "الحزب الوطنى" يصعب علينا فهم أحداث ذلك العصر .

وعندما يعود مصطلح "الحزب الوطنى إلى الظهور ، وخاصة فى عامى ١٨٨١-١٨٨٢ يجب ألا نظن أنه كان يمثل حزباً منظماً له أعضاء وبرنامج ولوائحه التنظيمية وكوادره^(١٥٢) . وعلى حد قول نينه "كان الحزب الوطنى يعنى مصر كلها"^(١٥٣) كما وصفه أحد المتحمسين الأوروبيين الآخرين بأنه يمثل "شعوراً مشتركاً" وأنه يعبر عنها "الرغبة الملحة فى تغيير إدارة البلاد"^(١٥٤) ويحدثنا أحمد رفعت^(١٥٥) - وهو واحد من أكثر زعماء العربيين ذكاء - بقوله :

(١٥١) أسحق ، ص ١٦٨-١٧١ .

(١٥٢) يستخدم جنزبيه - على سبيل المثال - هذا المصطلح .

(153) Arabi PAcha, p. 165 .

(154) William Gregory, p. 380 .

(١٥٥) أحمد رفعت ، شاب تركى مثقف ثقافة فرنسية ، أصبح فيما بعد سكرتيراً لمجلس النظار ومديرًا للطبوعات فى وزارة محمود سامى ، صرح لجريدة فرنسية بقوله : "لم أكن عميلاً لأحد ، فلست كأبناء =

"يقع الأوروبيون فى خطأ شديد عندما يحاولون فهم الشرق فى ضوء الأفكار المسبقة التى جاءت نتاجاً لثقافة من نوع آخر ، ولأوضاع اجتماعية مختلفة تماماً .. فليس هناك سوى حزب وطنى واحد سواء فى هذا البلد أو غيره من بلاد الشرق ، وسوف أسميه (حزب الباحثين عن العدالة) .. فهم جميعاً يريدون أن يخالوا نصيباً من الفوائد التى تعود من وراء مؤسسات سياسية كتلك التى تملكها أوروبا" (١٥٦) .

ورأت جمعية حلوان "تلك العدالة فى ضوء مصالحها السياسية والاقتصادية . وبعد نشر البيان كان كل شئ هادئاً حول أشياخ إسماعيل" (١٥٧) ولكن عندما بدأت لجنة التصفية ممارسة عملها عادوا إلى النشاط مرة أخرى لأن مراكزهم الاجتماعية والاقتصادية كانت عرضة للخطر ، فبدأوا للوهلة الأولى نضالهم ضد تسوية مشروع المقابلة وزيادة ضرائب الأطنان العشورية .

وكان نوبار باشا هو أول من قدم التماساً خاصاً بالمقابلة إلى لجنة التصفية ولم يكن - بكل تأكيد - ثمة شك فى انتمائه إلى مجموعة "الحزب الوطنى" المتآمرة وكان قد عاد من أوروبا فى ٢٧ نوفمبر ١٨٧٩ بعدما ألغى توفيق قرار الحظر الذى كان مفروضاً عليه ، فى وقت كان لا يزال فيه شريف باشا رئيساً لمجلس النظار ، ولم يحمل التماس نوبار سوى توقيع وحده . ونظم حسن موسى العقاد ، داعية حليم ، والتاجر بالقاهرة وعضو مجلس شورى النواب (١٨٧٠-١٨٧٣) ، حملة لجمع التوقيعات على التماس جماعى قدم إلى ولسون فى ٤ مايو ١٨٨٠ أعلن فيه الموقعون احتجاجهم على إلغاء المقابلة وزيادة ضرائب الأطنان العشورية واتهموا وزارة رياض بالاستبداد .

وعلى كل فإن الالتماس الذى تقدم به الباشاوات فى ١٦ مايو ١٨٨٠ ، أثار قدراً أكبر من المتاعب ، فقد رأوا التسوية المقترحة للمقابلة تعد منافية للعدالة والشرعية (١٥٨) وهاجموا

"= الشرق، أحب قبل كل شئ بلادى كما أحب الحق ، وأود أن أرى بلادى مثل أوروبا ، بمساعدة فرنسا من خلال مبادئ الإخاء والمساواة وتبادل الرأى لا من خلال تبادل إطلاق النار وسقوط الشهداء" .

Le Temps, 16/8/1882 .

(156) Broadley, pp. 204-205 .

(١٥٧) لعل هجومهم على إسماعيل كان من قبيل المناورة .

(١٥٨) أنظر النص فى الوثائق الفرنسية .

الحكومة لإخلالها بالتزاماتها بعدم زيادة ضرائب الأتبان عن معدلها في ١٨٧٦ متجاهلين في ذلك القرار الخاص بإلغاء المقابلة والذي كان قد صدر بالفعل ، ورأوا أن ذلك الإخلال قد جاء في صورة فرض ضريبة إضافية على الأتبان العشورية ، وفي القانون الجديد الخاص بالسخرة الذي يعد ضريبة جديدة ، وذكروا أن رياضاً يهتم بمصالح بيت روتشيلد أكثر من اهتمامه بمصالح ملاك الأراضي الوطنيين ، وأن الحكومة النيابية هي التي تملك حق فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب رغم قانون المقابلة ، ولكن ذلك يجب ألا يتم بطريقة استبدادية ، وعدوا الوجود الغامضة التي قطعها مرسوم ٦ يناير ١٨٨٠ غير كافية تماماً ، وطالبوا لجنة التصفية باعتبار دين المقابلة ديناً ممتازاً ، وذكروا أنهم اضطروا إلى اقتراض الأموال لدفع المقابلة وقيمة سندات الروزنامة والتبرعات للحرب التي طلب منهم دفعها .

ووقع هذا الالتباس أربعة وثلاثون شخصاً ممن عانوا خسارة مادية جسيمة من وراء إلغاء المقابلة بعدما كانوا يجنون من ورائها فوائد جمّة . وكان أعضاء "جمعية حلوان" في مقدمة الموقعين على الالتباس وهم الذين كانوا قد اسقطوا في السنة السابقة - بقيادة إسماعيل - وزارة لمسائل تتعلق بالنواحي المالية والضرائب ، ومنهم شريف باشا ، وإسماعيل راعب ، وثابت باشا ، وشاهين باشا ، وعمر لطفى^(١٥٩) ، ويجب أن نذكر أنه كان من بين الموقعين على الالتباس الأميرين إبراهيم وأحمد أبناء عمومة الخديو توفيق ، وإبراهيم أدهم^(١٦٠) ، وعبد الشهيد بطرس وهو أحد كبار الملاك بجرها وعضو مجلس شورى النواب ، ووكيل راتب باشا ، والشيخ السادات . ويمكننا أن نطلق على هذه الوثيقة اسم "التماس" الأتراك لأنه كان من بين كبار الملاك ونظار الدوائر وكبار الموظفين والضباط الموقعين عليها عدداً كبيراً من الأسماء التركية ، كما كان من بين تلك التوقيعات بعض الأسماء اليهودية من بينها بعض العائلات اليهودية المصرية المعروفة ونظار دوائر المحاكم .

(١٥٩) من بين الشخصيات الرئيسية في هذا العمل غاب كل من راتب باشا الذي تبع سبده في منفاه بنابولي ، وإبراهيم المويلحي الذي خشي من انتقام رياض ، فهرب إلى إسماعيل ، والشيخ البكري المسن الذي ما لبث أن مات .

(١٦٠) إبراهيم أدهم ، كردى من حاشية إسماعيل ، كان وكيلاً لدائرة إحدى بنات الخديو . أنظر ، مبارك، المخطوط ج٩ ، ص ٩١ ، MAE. Corr. Polit., t. 66 (Le Cairo 25/5/1880).

أما الالتباسات الفردية التى تلقتها لجنة التصفية ، فلم تكن ذات وزن سياسى . وعلى كل كانت تلك الالتباسات من الكثرة لدرجة أن لجنة التصفية لم تعد تعنى بترجمتها ترجمة كاملة ولكنها اكتفت بملخصاتها .

وفى نفس الوقت قدم التماس آخر إلى ناظر الحربية أعده محمد فانى - أحد رؤساء الأقسام ، بنظارة المالية - ووقع عليه عدد من ضباط الجيش^(١٦١) ، أشار إلى تناقص الولاء للباب العالى الذى يبدو ملحوظا فى الصحافة المحلية ، مؤكدا أنه إذا أهملت الرابطة المقدسة التى تربط مصر بالدولة العلية ، فإن مصر ستقع تحت رحمة الدول الأجنبية ، وطالب أصحاب الالتماس بمصادرة الصحف التى تهجم الباب العالى ، ووجهوا اللوم إلى الحكومة لأنها سمحت بعودة الأموال التى حصلت عليها من بيت روتشيلد إلى أوروبا مباشرة دون أن ينال منها المصريون شيئا ، سواء فى ذلك أصحاب دين المقابلة أو أرباب المعاشات أو اليتامى ، رغم أن الدولة حظرت ذلك تماما ، كما أن الكثيرين من الأوروبيين يستخدمون فى الإدارة المصرية برواتب ضخمة على حين طرد الضباط ذوى العائلات الكبيرة من وظائفهم وحرموا من أرزاقهم. وأعلنوا أن الوقت قد حان لاستنكار الخضوع للأوربيين .

وانضمت جريدة لا ريفرم - التى كان يحررها سانتر دى بوف صاحب ترجمة شريف باشا - إلى معركة الصراخ ضد رياض بعد أن أنذرت مرتين خلال الحريف ، فأعلنت احتقارها لرياض وأشادت باحتجاج الباشاوات على إلغاء المقابلة ، وطالبت بالامتناع عن دفع الضرائب وتنبأت بسقوط الوزارة بسبب موقفها من المقابلة^(١٦٢) . وسخرت الجريدة من الإصلاحات التى أدخلت لإصلاح حال الفلاح ، وعرضت "بصلحى مصر"^(١٦٣) .

ولم يجد رياض صعوبة فى إلزام المعارضة حدود الصمت مرة أخرى ، فصودرت صحيفة "لا ريفرم" فى ٢٥ مايو ، وأنذرت صحيفة "الفارد الكسندرى" وأمر رياض بإلقاء القبض على محمد فانى موظف المالية سالف الذكر ، وحسن موسى العقاد ، وحكم على الأول بالسجن مدة

(١٦١) النص بالوثائق الفرنسية

MAE. Corr. Polit, t. 66 (Le Caire 25/5/1880).

(162) La Réforme, 17/5/1880 .

(163) La Réforme, 24/5/1880 .

عامين ، وعلى الثانى بالنفى إلى فازوغلى مدة خمس سنوات وحاول العقاد - عيثا - أن ينال الرعوية الفرنسية ، وحاول أن يطلب من بورج - نائب القنصل البريطانى - أن يتوسط من أجل إطلاق سراحه دون جدوى وفشلت زوجته فى حث الحكومة البريطانية على التدخل لإنقاذ زوجها ، وقد أعاده شريف من منفاه بعد أن تولى السلطة فى سبتمبر ١٨٨١ . وبالإضافة إلى ذلك ، قيل أن بقية الموظفين والضباط قد نقلوا من وظائفهم أو طردوا من الخدمة أو سجنوا لاشتراكهم فى موجهة الاحتجاج .

وكانت طريقة التصرف مع الباشاوات تمثل مشكلة كبرى ، فقد أراد رياض نفى شريف وشاهين وراغب الذين اعتبرهم زعماء للمعارضة وأن ينفى معهم نوبار ، ولكن القنصل الفرنسى تدخل تدرجاً حاسماً ضد مثل هذا الإجراء ، ولذلك اندردوا ووضعوا تحت مراقبة البوليس ، وزعم توفيق أنه قام بتوبيخ الاميرين إبراهيم وأحمد وبعض الباشاوات ، وحزم نوبار حقائبه وسافر إلى الخارج ، ورأى قادة "الحزب الوطنى" أن من الحكمة التخلّى عن المعارضة ، ففاد شريف باشا القاهرة لتفقد مزارع القطن الخاصة به فى الدلتا ، وأراد شاهين باشا التوجه إلى نابولى لىبقى بجوار إسماعيل الذى حصل له على الجنسية الإيطالية تحسباً للمستقبل ، وعلى كل ، عندما شاع ذلك تقرير - فى ١٤ يونيو ١٨٨٠ - حرمان شاهين باشا من ألقابه وزنته وطرده من الجيش المصرى ، ومنع من العودة إلى البلاد ، وقرئ عليه هذا القرار على ظهره الباهرة التى أقلته إلى الخارج فى ١٥ يونيو ، ويذكر أحمد عرابى أن حافظ باشا ومحمد نشأت قد نجحوا فى الحصول على الحماية النمساوية .

أهو عصر جديد ؟

قضى رياض على المعارضة بلا رحمة ، فأسكت الصحفيين أولاً ، ثم الباشاوات ، وكانت وسائله فى ذلك مصادرة الصحف والنفى إلى السودان ، ولما كان لايزعجه أحد الآن ، فقد شرع يستكمل الأساس القانونى الذى سينهى به الأزمة المالية ، فقد وفقا لرغبات الدول واعتماداً على تأييدها ، فإصلاحات الداخلية المكثفة قد تملن بداية عصر جديد ، وقد يتبع رياض حيث فشل نوبار ، فيدخل التاريخ باعتباره منقلداً لمصر ، والرجل الذى استطاع أن ينظف "أسطبلات إسماعيل العفنة" بالعزيمة والإصرار . وقد بهتت صورة التحدير حسن الطوية والضعيف - توفيق - إلى جانب وزيره الأعظم : رياض . كانت تلك القناعة تلازم رياض الذى درج على أن يبدأ حديثه دائماً بالقول : "نحن وسعادة الخديو" .

وعلى نحو ما رأينا ، كان الخبراء الأوروبيين والمصريين المتعلمين يقفون وراء متحمسين ، من أمثال : على مبارك ، وعلى إبراهيم ، وحسين فخري ، ويطرس غالى ، وعبد الله فكرى ، وسالم سالم ، ومحمود الفلكى ، وإسماعيل الفلكى . وكان زملاء على مبارك يهتمون بالبنية الأساسية للبلاد أكثر من اهتمامهم بالبنية السياسية العلوية ، فلم يكن من بين الخبراء المصريين الذين تعلموا فى أوروبا من ظهر فى عام ١٨٨٢ على المسرح السياسى ليلعب دور "الثورى" .

أضف إلى ذلك أن رياضاً كسب إلى صفه تلاميذ صنيعته السابق جمال الدين من المصريين وخاصة محمد عبده ، ولعل ذلك من أكثر تحركات رياض مهارة ، فعندما أنكر محمد عبده أفكار الفيلسوف المنفى - على نحو ما يذكر القنصل الفرنسى - ضمه رياض إلى هيئة تحرير "الوقائع المصرية" فى خريف ١٨٨٠ وما لبث أن أصبح رئيساً للتحرير (١٦٤) ، وسمح له أن يلحق بهيئة التحرير بعض تلاميذ جمال الدين السابقين وهم : سعد زغلول وعبد الكريم سلمان ، وإبراهيم الهلباوى ، والسيد وفا ، ومحمد خليل . ووقع على عاتقهم تقديم سياسات رياض للرأى العام وشرح اصلاحاته ، ففعلوا ذلك . ففى مقالات ثلاث تناول محمد عبده إجراءات رياض ، وما ترمى إليه من تحسين أحوال "إخواننا الفلاحين" وخاصة علاقتهم بالحكومة والدوات (١٦٥) .

وقد أبدى محمد عبده فى تلك الفترة - وفى السنوات التالية كما هو معروف تحمسه لنظام مؤقت يقوم على ما اسماء كرومر "بالاستبداد الرحيم" أو الحكم الأوتقراطى المستنير . فيذكر فى مذكراته أن الكثير من المثقفين قد وافقوا على سياسة رياض الخاصة بتجاهل مجلس شورى النواب الذى اعتبره عقبة فى طريق الإصلاح (١٦٦) . ولم يكتب محمد عبده مقالاته عن الشورى - التى كثيراً ما يرجع المؤرخون إليها - إلا بعد سقوط رياض ، ومناسبة افتتاح مجلس شورى النواب فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ، بعدما أصبح مهيباً للقبول بالنواب كمتحدثين بلسان الرأى العام المستنير فى البلاد الذى يعد وجوده شرطاً أساسياً لقيام الجبهود المشتركة بين الحكام والمحكومين من أجل الصالح العام . ولم يضع فى اعتباره إمكانية قيام صراع خطير بين

(١٦٤) دار الوثائق التاريخية القومية ، محفظة ٢٠ ملف ٢٠٩ .

(١٦٥) أنظر مقالات ٢٥ نوفمبر ١٨٨٠ و ٢٩ يناير ١٨٨١ فى رشيد رضا : ج ٢ ، ص ٥٦-٦٨ .

(١٦٦) مذكرات محمد عبده ، ٨٦ .

المصالح المتناقضة ، وقارن بين توفيق والخليفة عمر بن الخطاب الذى اقتبس كلماته الشهيرة . ولكنه - على نقيض سعد زغلول - لم يرجع إلى الشريعة لتبرير مبدأ الشورى ، لأنه كان يعتقد أن هذا النموذج للنظام السياسى سيفرض نفسه فى مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع (١٦٧) ، "فالذكاء الجماعى صحح أخطاء الحكمة الفردية" (١٦٨) .

وطالما كان رياض فى السلطة - أى حتى ٩ سبتمبر ١٨٨١ - أكد محمد عبده صعوبة ووعورة الطريق الذى يقود إلى نظم سياسية كذلك التى تقوم فى الدول الأوروبية . فقد كان "خطأ المثقفين" يكمن فى الاعتقاد بأنهم يستطيعون أن يفرضوا على مصر نسخة من النظام الاجتماعى والسياسى الأوروبى قبل أن يقدم التعليم أساساً لذلك (١٦٩) ، فالقوانين لابد أن تعبر عن أوضاع المجتمع ، وتلك الأوضاع لا يمكن أن تتغير إلا من خلال تعبير الأخلاق والأفكار والعادات الخاصة بأفراد المجتمع (١٧٠) .

ولكن ، عندما فرض الجيش دعوة مجلس شورى النواب فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، أصبحت الشورى هى قانون الساعة عند محمد عبده . ففى ظل حكم رياض ، كان يرى أن من الضرورى احترام القوانين والقرارات الحكيمة التى تصدرها الحكومة الرشيدة ، ووضعها موضع التنفيذ من أجل سعادة البلاد ، لأن هدفها الوحيد هو الصالح العام (١٧١) .

وقد صدرت جميع القرارات الإصلاحية الهامة عندما كان محمد عبده وزملاءه ضمن هيئة تحرير "الوقائع المصرية" ، فاعتبر قانون التصفية - الذى وقعه توفيق دون اعتراض فى ١٧ يوليو ١٨٨٠ - حداً فاصلاً بين الماضى البغيض والمستقبل المشرق (١٧٢) . وتحدد سعر الفائدة للدين الممتاز بـ ٥٪ سنوياً ، وخصصت إيرادات السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الإسكندرية لاستهلاك هذا النوع من الديون . وخصصت إيرادات الجمارك والضريبة على

(١٦٧) أنظر مقالى ٢٤ ، ٢٥ ديسمبر ١٨٨١ فى رشيد رضا : ج٢ ص ١٩٧-٢٠٥ .

(168) Kerr, p. 134 .

(١٦٩) مقالات أبريل ١٨٨١ فى رشيد رضا ، ج٢ ص ١١٩-١٣٢ .

(١٧٠) مقال ١٩ يونيو ١٨٨١ فى نفس المرجع ، ص ١٥٧-١٦٣ .

(١٧١) مقال ٣١ أكتوبر ١٨٨٠ فى نفس المرجع ، ص ٥٢-٥٤ .

(١٧٢) ملحق الوقائع المصرية ١٨-١٩/٧/١٨٨٠ ، النقاش ج٢ ، ص ٦٢-٧٨ .

واردات الدخان وضرائب مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسبوط لسداد فوائد واستهلاك الدين الموحد ، وتحدد سعر الفائدة لذلك الدين بـ ٤٪ سنوياً ، وخصص مبلغ ١٥٠ ألف جنيه سنوياً لمدة خمسين عاما لتعويض دين المقابلة ، ويوازى هذا المبلغ الزيادة المؤقتة التى قرّضت على ضريبة الأطنان العشورية . وفى ٢٧ يوليو تأكدت - مرة أخرى - حقوق الملكية التامة للأطيان التى دفعت عنها المقابلة كلها أو بعضها . وكان الجانب الوحيد المقبول عند المصريين من قانون التصفية هو تحديد المبلغ اللازم للإتفاق على إدارة البلاد بما يعادل نصف الإيرادات السنوية ، ويذهب النصف الآخر وما قد تحقق من فائض فى الموازنة إلى الدائنين الأوروبيين .

ولكن ، رغم ذلك كله أعلن يوم ١٧ يوليو عيداً وطنياً ، ودعى جميع أعيان البلاد إلى قصر رأس التين بالإسكندرية ، وفى المساء أقيم عرض عسكري وعزفت الموسيقى العسكرية ، وسار فى مركب الشعلة تلاميذ مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية وأعضاء هذه الجمعية التى أسسها عبد الله النديم ، واستقبلهم الخديو . وأطلق على اليوم اسم "عيد ١٧ يوليو" واحتفل به بنفس الطريقة فى كثير من المدن المصرية ، وانتهى فى الإسكندرية بإطلاق الألعاب النارية المبهرة نحو البحر .

وبعد شهر ، أخطر ناظر المالية المديرين فى منشور دورى بأن يؤكدوا فى جميع نواحي مديرياتهم أن تقدم دعاوى من دفعوا المقابلة إلى دواوين المديريات إما محريفاً أو شفوياً فى موعد غايته أول يناير ١٨٨١ .

وأخيراً ، يجب أن نشير إلى القرارات التى نصت على حظر السخرة فى الأعمال الخاصة ، وإلغاء استخدام الكرياج ، وضمان توزيع مياه الرى بالعدل ، واعتبر محمد عبده هذه القرارات ذات أهمية خاصة . وفى ٣١ يوليو أصبح التجنيد المسكرى يقوم على أسس قانونية جديدة تمثل دفعة فى الطريق إلى العدالة والمساواة حتى لو كان ذلك على الورق . كما مدت الحكومة العمل باتفاقية المحاكم المختلطة - التى كانت مدتها خمس سنوات - سنة أخرى (تنتهى فى أول فبراير ١٨٨٢) ، حتى تستطيع لجنة الإصلاح الدولية التى شكلت لمراجعة لوائحها أن تنجز عملها .

وبدأ أن ثمة عصر جديد قد بدأ فى مصر ، وعندما قام الخديو بثلاث جولات فى الأقاليم استقبل بالحفاوة والترحيب . وفى ٨ يناير ١٨٨٠ قام بزيارة الفيوم مدة ثلاثة أيام ، فانبهر من الطريقة الى استقبله بها أهالى الأقاليم ، وذكر للقتصل النمساوى أنه لن ينسى تلك الأيام الطيبة .

وفى ٢١ يناير توجه حشد من الناس يضم اصحاب المحلات والحرفيين يتقدمهم الموسيقيين الجائلون إلى قصر الإسماعيلية بالقاهرة ليشكروا الخديو على القرار الجديد الذى صدر لتخفيف الضرائب عن كواهلهم ، وهتف الحشد لتوفيق عندما خرج إلى شرفة القصر لتحيتهم . ولم يكن هناك ما يحفز الطبقة العليا (الكبراء) على المشاركة فى مظاهر الشكر هذه ، على نحو ما لاحظ محمد عبده (١٧٣) .

وفى اليوم التالى ، غادر توفيق القاهرة فى رحلة إلى الصعيد استغرقت ثلاثة أسابيع ، وقد أخذ الخديو الشاب بدت الرحلة كموكب النصر ، وفى ٢٧ يناير أهرق إلى رياض يقول :

"نحن الآن فى أسوأ ، ومن الصعب أن نصف مظاهر الاحتجاج التى أبدتها الأهالى من الجيزة حتى هنا ، والترحيب البالغ الذى قابلنا به الشعب ، فهذا الاحتجاج يقوم على الثقة العامة . ولكن الثقة لا توجد إلا حيث تسود العدالة والأمانة ، ونحن نرى رعايانا الآن يستقبلوننا وقد ملامهم الأمل والثقة ، وهذه النعمة العظيمة تستوجب منا المضى على طريق العدالة والإخلاص للذان بدأنا السير فيهما حتى تزداد محبة الرعايا لنا وثقتهم بنا ككل الله مساعينا بالنجاح" (١٧٤) .

وأخيراً ، قام توفيق بجولة فى الدلتا والمدن الساحلية - من ١٠ أبريل إلى ٤ مايو - حيث استقبل استقبالاً حاراً . وخلال جولاته تلك كان يزور المساجد والمصانع ، وكان يسير مع حاشيته فى شوارع المدن ويوزر منازل أعيان البلاد . وكوفى رياض على عمله ، وبناء على طلب توفيق أنعم عليه السلطان برتبة المشير فى ٢٦ يونيو .

ولم يكن هذا الاحتجاج مصطنعاً ، فخلال أبريل ومايو قام المتنبهون الذين أوفدهم المراقبان العامان بالإشراف على تطبيق الإصلاحات فى الأقاليم ، وتناولت تقارير نواب القناصل بالأقاليم التحسن الملحوظ فى أحوال الفلاحين خلال الستة شهور الأخيرة . فقد كان المحصول جيداً ، وجاءت الطريقة الجديدة لجباية الضرائب لتساهم فى ذلك التحسن . وتناقصت أسعار الفائدة التى كان يحصل عليها المرابون تناقصاً شديداً ، وارتفعت قيمة الأطنان بنفس

(١٧٣) النقاش ، ج٤ ص ٧٩ ، مذكرات محمد عبده ، ص ٦٨-٦٩ .

(١٧٤) النقاش ، ج٤ ص ٢٣-٢٤ .

المعدلات، واختفى الكرياج كأداة لتحصيل الضرائب ولكن أهالي الصعيد أبدوا استياءهم من النظام الجديد الذى منعهم من سداد الضرائب عينا ، كما أن التغير لم يكن محسوساً فيما يتعلق بمعدالة توزيع مياه الري والعمل بالسخرة ، فظل الأعيان - على هذا النحو - يحتفظون بوضعهم الممتاز إلى حد كبير .

لقد بزغ - على ما يبدو - فجر حقبة جديدة ، وبدت غالبية الأهالى أكثر شعورا بالرضا من ذى قبل ، فيشير بلنت إلى ملاحظاته بعد عودته إلى مصر فى أواخر ١٨٨٠ قائلاً :

"زرت بعض القرى التى كنت أعلم أنها تعاني ضائقة شديدة منذ خمس سنوات ، فوجدت أن المساوى التى أثرت على وضعها قد توقفت ، ورغم أن الفلاحين كانوا لا يزالون فقراء مثقلون بالضرائب ، إلا أن الشعور باليأس الذى كان سائداً بينهم والذى جعلهم يشكون تاريخ همومهم لى عندما جئت إليهم كأجنبى متعاطف معهم قد تلاشى .. فالأهالى كانوا يشكون من أوضاعهم^(١٧٥) برارة فى السنوات السابقة ، أصبحوا الآن يمتدحون الحديو وإدارته" .

هذه الانطباعات أدت إلى اقتراض خاطئ مؤداه أن مركز الرقابة الأوربية ووزارة رياض قد أصبح واسعاً ، وأن ليس ثمة ما يدعو إلى الالتفات إلى القلعة الساخطة طالما أن غالبية سكان البلاد يزداد شعورهم بالارتياح . ولكن هذا البناء الأسطورى هزه قمر قام به الجيش فى أول فبراير ١٨٨١ وأدت نتائجه فى نهاية الأمر إلى انهيار ذلك البناء .

الفصل الثانى

مصر للمصريين

نظام جديد تقيمه الفئات الاجتماعية الوطنية

عام الجيش

إنذار قصر النيل :

لم تكن سياسة رياض موجهة ضد مصالح الطبقة الممتازة فحسب ، بل كانت موجهة أيضا ضد مصالح فئة اجتماعية هامة أخرى هى مصالح الجيش عامة ، والضباط المصريين "الفلاحين" خاصة .

فبعد التصريح الجماعى الذى وقع فى فبراير ومارس ١٨٧٩ ، عاود اسماعيل التقرب للجيش دون أن ينال تأييدا كبيرا من كبار الضباط المصريين . وعلى أية حال ، لم تدم المكانة الجديدة التى اكتسبها رجال الجيش طويلا ، فقد كان من بين الإجراءات الأولى التى اتخذت بعد تولية توفيق تسريع عشرة آلاف جندى ، وتخفيض عدد القوات المسلحة إلى ١٢ ألف جندى مرة أخرى . ورغم ما حدث فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ ، ظل الاعتقاد بإمكانية ضغط المصروفات فى القطاع العسكرى قائما ، فلم يفكر المراقبان ، ولا لجنة التصفية ، ولا رياض فيما قد يؤدى إليه ذلك من مخاطر أو مشكلات . وعندما تنبأ كرومر بالكارثة ، وقدم نصيحة عاجلة- فى ديسمبر ١٨٨٠ - بالاستجابة للمطالب المادية للضباط مهما كان الثمن ، رفض رياض ذلك زاعما لا أساس لتلك المخاوف .

وعلى كل ، كان الضباط قد تقدموا بالتماس إلى الخديو فى يوليو ١٨٧٩ طلبوا فيه إقصاء على غالب ناظر الحرية عن منصبه لإهماله الجيش ، واشتكووا من أن وجبات الطعام غير كافية وغير مستساغة ، وطلبوا بالحصول على نقود بدلا عن الطعام حتى يستطيعوا العناية بصحتهم . وأشار الموقعون على الالتماس إلى زملائهم الذين وضعوا عندئذ على قوائم الاستبعاد وتركوا لمواجهة مصيرهم دون أن يعرفوا كيف يدبرون أمورهم . وبعد تقديم ذلك الالتماس ، استألت الوزارة .

وفى ١٨ أغسطس ١٨٧٩ ، تولى عثمان رفقى - الضابط الجركسى - نظارة الحرية ، وكان توفيق يعتبره الرجل المناسب الذى يستطيع إعادة تنظيم الجيش وتحقيق الانضباط فيه .

وقسر ناظر الحربية الجديد مهمته على أنها - قبل كل شئ - تفويض لتقويم هيئة الضباط ، وكان يهدف إلى شغل المراكز الرئيسية بالرجال "المجربين النشطين" من بنى جنسه ، فاضرم داخل الجيش نار الصراع الاجتماعى المكبوت ، الذى أصبح نقطة انطلاق لأزمة اجتماعية وسياسية خطيرة .

ومنذ الحملات الحبشية - على الأقل - فقد الضباط المصريون احترامهم لؤسائهم من الأتراك - الجراكسة ، فانعدام كفايتهم وسلوكهم الشخصى المشين خلال الحرب ، جعلاً من وضعهم الممتاز داخل هيئة الضباط وضعاً لايمرر له ، بل وضعاً خطيراً . واتفق الضباط الأمريكيون مع زملائهم المصريين فى تقويمهم للقيادة العليا التركية الجركسية ، فقد وصف راتب باشا سردار الجيش المصرى فى الحبشة بعدم الكفاءة والجبن ، ووصف لورنج Loring الفریق عثمان رفقى بأنه "وغد سئ السمعة"^(١) ، ورأى داي Dye أنه كان يستحق إطلاق الرصاص عليه عند نهاية الحرب بدلاً من الإتمام عليه بالنياشين .

ووفقاً لهذين الضابطین الأمريكيين ، تقع مسئولية كارثة الحبشة على عاتق القادة الأتراك - الجراكسة بما فيهم عثمان غالب^(٢) ، وقد قرروا أن الضباط المصريين - وخاصة أحمد عرابى وعلى الروبى (اللذان رقىا إلى رتبة الأميرالـى عند نهاية الحرب) - كانوا أكثر مقدرة من قادتهم الأتراك . وفى الوقت الذى لم يكن فيه عرابى معروفاً تماماً للرأى العام ، قال عنه داي "إنه يمكن أن يكون ضابطاً ممتازاً فى أى مكان آخر غير مصر"^(٣)

وكان سلوك الضباط الأتراك - الجراكسة نحو رؤوسهم المصريين - الذين لم يكونوا على استعداد للاعتراف بهم كزملاء - على نقبض تام مع هذا الموقف . وعلى سبيل المثال ، عندما تعرض ملازم شاب للعقوبة البدنية على يد قائد الآلاى الذى يخدم به ، فشل ذلك الملازم

(1) Loring, p. 195 .

(٢) عثمان غالب (١٨٣٠-١٨٩٣) كان جركسيا . جاء إلى مصر بصحبة والده ، وتلقى تعليماً عسكرياً فى القاهرة وقينا ، وأرسله إسماعيل فى بعثة عسكرية إلى فرنسا ، كان مملوكاً مخلصاً للأسرة الحاكمة ، خدم بالجيش كضابط ، ثم أصبح مديراً لإحدى المديریات وناظراً لضبطية القاهرة . وظل مخلصاً لتفويت خلال الحرب فى صيف ١٨٨٢ ، ولكنه كان ميالاً إلى جانب عرابى .

أنظر : آصاف ، ج١ ، ص ٢٤٧-٢٥١ ، زاخورا ، ج٢ ، ص ١٧٠-١٧٤ .

(3) Dye, p. 223 .

فى أن يوصل شكواه إلى راتب باشا ، واضطر أن يسلم سيفه ويستقبل طواعية من الخدمة فى سلك الضباط ، وكلفه ذلك حياته ذاتها . وانهى الصراع بين ضابط مصرى برتبة القائم مقام ورئيسه الجركسى الذى رفض أن يقبل منه إخطاراً بجرسه ، بأن أمر القائد الجركسى بقتل الضابط المصرى ، واستبدل عرابى - الذى كان مسئولاً عن الإمدادات - بضابط جركسى بحجة عدم صلاحيته لهذا العمل .

وحتى نفهم الأحداث التى تلت ذلك ، لا يجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن المناصب الكبرى فى الجيش كانت وفقاً على غير المصريين فحسب ، بل يجب أن نأخذ فى اعتبارنا أيضاً الطريقة المؤثرة التى عامل بها الضباط الأتراك الجراكسة رؤوسهم من الضباط المصريين ، فحاولوا إحباط سياسة الخديو الرامية إلى السماح بترقية المصريين إلى رتبة الأمير اللى ، ولم يكن هناك مصرياً واحداً قد وصل بعد إلى رتبة اللواء .

وبلغت التصرفات الاستبدادية للأتراك - الجراكسة ذروتها داخل الجيش بعد تعيين عثمان رفقى ناظرًا للجهادية فى ٨ أغسطس ١٨٧٩ ، إذ ينتقده لورنج لقيامه "بترقية عدد من الضباط الجراكسة إلى رتبة الأمير اللى متخبطاً بذلك الكثير من الضباط العرب الذين يستحقون الترقية بحكم الأقدمية والكفاءة والخدمة"^(٤) ، ولكن الأتراك - الجراكسة كانوا يحظون وحدهم بالترقيات ، كما ضمنوا - بحماية عثمان رفقى لهم - ألا يحالوا إلى الاستبداد كزملائهم المصريين فلا يتقاضون سوى جانب من رواتبهم . ففى ١٨٨١ تراوح عدد الضباط العاملين ما بين ٤٥٠ - ٥٠٠ ضابطاً ، بينما كان هناك ألف ضابط بالاستبداد ، حقاً كان بعض الضباط العاملين يستبدلون - بالتناوب - ببعض الضباط المستودعين ، ولكن غالباً ما كان جميع الضباط الأتراك الجراكسة يستمررون بالخدمة العامة .

وبدأ الضباط المصريون يخشون أن يسلبهم عثمان رفقى - فى نهاية الأمر - ما حققوه من مكاسب متواضعة ، فيمحوا آثار سياسة سعيد ويعترض طريق استمرارها . واعتبر قانون التجنيد - الصادر فى ٣١ يوليو ١٨٨٠ - الوسيلة الملائمة لحرمان المصريين من بلوغ رتب الضباط ، فقد حدد القانون الخدمة العسكرية بأربع سنوات ، وهى مدة لا تكفى لإناعة الفرصة لأبناء الفلاحين للوصول إلى رتب الضباط .

(4) Loring, p. 195 .

وتأكدت نية ناظر الحربية فى جعل "أبناء الوطن" فى الجيش يخضعون "للماليك" خضوعاً تاماً ، عندما أمر بنقل الأمير الاى عبد العال حلمى^(٥) قائد الآلى السادس مشاه (السودانى) - البالغ من العمر أربعين عاما - إلى ديوان الجهادية ، وعين خورشيد نعمان الجركسى - الذى كان فى الخامسة والستين من عمره - بدلاً منه ، كما أعفى القائم مقام أحمد عبد الغفار من منصبه فى آلى الفرسان وعين جركسياً بدلاً منه .

وتلقى عرابى تأكيداً لنوايا عثمان رفقى من الفريق إسماعيل كامل الجركسى "الشريف" أثناء وليمة دعى إليها يوم ١٦ يناير ١٨٨١^(٦) . وفى مساء اليوم نفسه ، اجتمع بعض الأشخاص الذين يعينهم الأمر وبعض الضباط المصريين بمنزل عرابى لمناقشة الأوضاع . ولم يكن عبد العال حلمى وأحمد عبد الغفار هما اللذان يخشيان الفصل من الخدمة فحسب ، بل شاركهما فى ذلك عرابى وعلى فهمى^(٧) ، فقد بدأ وضع جميع كبار الضباط المصريين مهدداً بالخطر . وتلقى الضباط المصريون معلومات مفادها أن الضباط الجراكسة كانوا يجتمعون من حين لآخر بمنزل الفريق خسرو بحضور عثمان رفقى ويتكلمون على انتضاء العصر الذهبى للحكم المملوكى ، وأنهم لم يقتصروا برثاء ذلك العصر ، بل أرادوا إحياؤه .

(٥) لا ريب أن عبد العال حلمى كان أقل الشخصيات جاذبية بين "الأمير الايات الثلاثة" ويطلق عليه شالية لونج (The Three Prophets, p. 99) وصف الجاهل والجاهل والمتجعب ، ويرى فيه برودلى "تجسيد للجندي المخادع" (ص ١٠٨) . وقد رماه توفيق إلى رتبة القائم مقام . وفى ١٨٨١ ، كان الشخص الثانى بعد عرابى فى قيادة العربيين ، وفى ١٨٨٢ لم يعد يلعب أى دور فى القاهرة . وكان حاكم دمياط - حيث الحامية التى يقودها - بلا منازع ، ولم تشترك فرقته فى الحرب . ومات عبد العال فى ١٨٩١ بجزيرة سيلان .

أنظر : عاشور : ص ٥٥-٦٣ ، الرافعى : الثورة العربية ، ص ٥٦٩-٥٧٠ .

(٦) جاء إسماعيل كامل إلى مصر بصحبة والده ، وأُوفد إلى فينا - فى البداية - لدراسة الطب ، ثم أرسل إلى باريس للدراسة العسكرية . ولذلك كان - حتى وفاته فى ١٨٩٣ - إما ضابطاً بالجيش أو ياوراً بالهياط . وكان على علاقة طيبة بالعربيين ، ولكن ذلك لم يجعل بينه وبين أن يكون عضواً بالمجلس العسكرى الذى حاكمهم .

أنظر : Broadley, p. 333., Hayworth - Dunne, p. 306 .

(٧) ينتمى على فهمى إلى المتنوفية ، خدم بالجيش منذ ١٨٥٥ مع فترات انقطاع متعددة ، وظل قريباً إلى الهياط فى عهد توفيق ، فكان ياوراً وقائداً للحرس الحديوى ، ونفى بعد هزيمة العربيين إلى سيلان ، وصدر العفو عنه فى ١٩١٠ ، ومات بالقاهرة فى ١٩١١ .

Broadley, pp. 106-108 .

أنظر : الرافعى : الثورة العربية ، ص ٥٦٩-٥٧٠ .

ولمواجهة تلك المؤامرة ، يذكر عرابى أنه اقترح على رفاقه اختيار شخص موثوق به يتحدث بلسانهم ، يستندون إليه أمر العناية بمصالحهم ، ولكن عليهم أن يقفوا وراء من يختارونه مثلاً لهم وقفة صامدة ويحمونه من طغيان الحكومة . ويستطرد عرابى قائلاً أنه كان الرجل الذى وضع فيه الضباط ثقتهم التامة ، وأنه أختير فى تلك الامسية متحدثاً بلسان الضباط المصريين الذين أقسموا بين الولاء "للوطن العزيز" ، ومن ثم شهد يوم ١٦ يناير ١٨٨١ مولد النشاط العام لعرابى^(٨) ، ومنئذ وحتى هزيمة الجيش المصرى فى التل الكبير ارتبطت الحوادث باسمه . وكان أول ظهور لعرابى على المسرح السياسى يومئذ باعتباره مثلاً لمصالح معينة للضباط الفلاحين ، وفى نفس ذلك الاجتماع الذى عقد مساء ١٦ يناير ، كتب عريضة لرئيس مجلس النظر وافق عليها الحاضرون ، وكانت بمثابة عريضة إتهام لناظر الجهادية^(٩) .

ونصت العريضة على أن تولية توفيق قد عدت - فى سائر أنحاء البلاد - نهاية نير الظغيان الذى أثقل رقاب الشعب قرون عديدة ، وبداية لعهد جديد تتوفر فيه العدالة والأمانة والمساواة لجميع الرعايا . غير أن ناظر الجهادية يعامل الضباط المصريين بالكرهية والازدراء تماماً كما كان يعاملهم راتب باشا فى العهد الاستبدادى السابق ، وكأنهم أعداء ، وكان الله أمره بإساءة معاملتهم وهضم حقوقهم ، لقد كان عثمان رفقى يبذر الشقاق فى الجيش ويضع العقبات فى طريق استكمال سياسة الإصلاح .

ومضت العريضة تقول أن معظم الضباط المصريين قد سرحوا من الخدمة العاملة ، وأنه قد تمت إحالة ألف ضابط إلى الاستبداد لا يوجد بينهم ضابط واحد من غير المصريين^(١٠) ، وحرّم الضباط المصريون الذين بقوا فى الخدمة العاملة من الترقى ، وفضل عليهم أولئك الذين لاكفاة لهم سوى المحسوبة . ولما كان فصل القائم مقام أحمد عبد الغفار قد جاء بلا سبب ، فإن الضباط المصريين لن يلزموا الصمت بعد اليوم ، ويطالبون بإقصاء ناظر الجهادية ، لأنه

(٨) حول ترجمة أحمد عرابى أنظر ، كشف الستار ، ص ١-٥٠ ، مذكرات النديم ، ج ٢ ، ص ١٩-٣٩ ، شاربوم ، ٢٢٧-٢٢٨ ، الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٨٧-٩٤ .

(٩) أنظر النص المصرى فى أوراق الحضرة الخديوية بدار الوثائق التاريخية القومية ، شاربوم ص ٢٢٩-٢٣٠ .

(١٠) لم تستخدم كلمات : تركى ، جركسى ، ملوك فى هذا الالتباس .

طالما بقى عثمان رفقى فى منصبه سيخشى كل ضابط مصرى على مركزه ، والقانون لا يسمح لمثل هذا الرجل بممارسة سلطات هذا المنصب ! وأشارت العريضة إلى السوابق التى أقصى فيها شاهين باشا وحافظ باشا عن النظارة . وتضمنت العريضة مطلباً آخر قتل فى ضرورة التأكيد على أن الكفاءة العسكرية وحدها ستكون العامل الحاسم عند الترقية ، وبذلك لا يصبح الضباط المصريون أدنى من زملائهم منزلة . وأبدى الموقعون على العريضة استعدادهم للقبول بأى قرار عادل يتمشى مع إرادة الخديو .

وقدم أحمد عرابى وعبد العال حلمى العريضة إلى نظارة الداخلية فى ١٧ يناير . ولم يكن المطلب الخاص بإقصاء ناظر الجهادية متقبلاً عند رياض ، ولكنه لم يشأ أن يسلم الضباط إلى عثمان رفقى ، وفضل أن يعالج المسألة بطريقة ودية معقولة . ولذلك دعا حملة العريضة إلى مقابلته فى اليوم التالى ليشرحوا له ما جاء بها ، ملمحاً إلى أنه قد "يجتمع بهم عدة مرات" ، وذهب عرابى وعبد العال حلمى إلى هذه المقابلة وبصحبتهما على فهمى . ويبدو أن الحديث الذى دار بينهم وبين رياض كان يسوده سوء التفاهم ، وكان رياض يظن أنه بعد شرح المسائل وتبادل الآراء "سيركن أولئك الضباط إلى العقل" (١١) ، ومن ناحية أخرى ، ترجم الأمير الايات وعد رياض بالعناية بالأمر ترجمة عملية ، ففى ٢٧ يناير قام عرابى وعبد العال حلمى بزيارة رياض "أبا المصريين" (كما سماه عرابى) ليقتفا على ماتم إنجازه فيما يتعلق بالمشكلة . فحاول رياض أن يصور لهما المخاطر التى قد تنجم عن مطالبتها فى ضوء ما أصاب محمد فانى موظف المالية الذى قدم ملتصق الضباط فى مايو ١٨٨٠ والذى عوقب بالسجن مدة عامين . ويذكر عرابى أن رياضاً قد تأثر بتفنيدهما لما ساقه من حجج ، ووعده بإعادة النظر فى المسألة (١٢).

أصبح رياض مضطراً الآن لاتخاذ إجراء ما ضد أولئك الضباط ، فعرض الأمر على الخديو الذى رأس جلسة مجلس النظار - فى ٣٠ يناير - لبحث الموضوع بحثاً مستفيضاً . وحاول رياض عبثاً أن يهون من شأن القضية ، فقد أصر عثمان رفقى ناظر الجهادية والخديو توفيق على ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة ، وأكد الخديو للمجلس أنه واثق من ولاء الاى الحرس له .

(١١) دار الوثائق ، محفظة ٨ ، ملف ٥/٤/٥٣ (من رياض إلى الجنرال ستون فى ١/٤/١٨٨١) .

(١٢) فى هذا الصدد يزعم عرابى أن الضباط اهتموا فى يناير ١٨٨١ بمجلس النواب رغم أن ذكر المجلس

لم يرد عندئذ .

ومن ثم تقرر - رغم إرادة رياض - إلقاء القبض على الاميرالايات الثلاثة ، ومحاكمتهم أمام محكمة عسكرية خاصة تشكل برئاسة رئيس أركان حرب الجيش المصرى الجنرال ستون الأمريكى ، وعضوية الجنرال لارمى Larmée والجنرال فون بولويتز von Ploetz ، وأربعة من اللوات الأتراك الجراكسة هم إبراهيم حماد ، رضا ، نجم الدين ، خورشيد عاكف .

ووجه عثمان رفقى دعوة إلى الاميرالايات الثلاثة للحضور إلى مقر نظارة الجهادية بقشلاق قصر النيل صباح أول فبراير . ولكن الضباط الثلاثة تذكروا ما لحق بالماليك الذين دعاهم محمد على إلى مقابلته بالقلعة ، ولذلك يقول عرابى فى مذكراته : "أخذنا حذرنا وهيانا مايلزم لتجاتنا" (١٣) .

وقد أثبتت الحوادث أن مخاوفهم كان لها ما يبررها ، فما أن دخل الضباط الثلاثة مقر نظارة الجهادية حتى وجدوا جميع الضباط الجراكسة مجتمعين هناك ، ونزعوا سلاحهم ورتبهم ، وتعرضوا للإهانات ، وأودعوا السجن تمهيداً لمحاكمتهم ، وأسندت قيادة آلاياتهم على الفور إلى ثلاثة من الضباط الأتراك الجراكسة ، فتولى محمود طاهر قيادة آلاى عرابى ، وخورشيد نعمان قيادة الآلاى السودانى ، وخورشيد رسمى قيادة آلاى الحرس الخديوى . ووافق بعض اللوات الجراكسة وباوران الخديو قادة الآلايات الجدد إلى المسكرات لتسليمهم مهام مناصبهم الجديدة .

غير أن الإجراء الذى أحكم تدبيره حقق فشلاً ذريعاً ، فلم يدخل أصحابه فى اعتبارهم ما بيته ضباط الآلايين الأول والسادس مشاة من عزم ، إذ ألقى البكباشى محمد عبيد القبض على اميرالاي الحرس الخديوى الجديد (١٤) ، ورابطت أورطة بقيادة البكباشى أحمد فرج أمام

(١٣) كشف الستار ، ص ١٥٧ .

(١٤) ولد محمد عبيد بكفر الزيات ، وفى ١٨٨١-١٨٨٢ كان موجوداً دائماً بالجبهة ، وكان من أمهر الضباط الكبار فى حرب ١٨٨٢ وخاصة معركة التل الكبير ، حيث كان برتبة قائم مقام يقود الآيا ، وتصفه المراجع الأوربية بالتعصب وصلابة الرأى ، وتردد خلال محاكمة العربيين أنه كان يهدد الأعيان عندما رفضوا الخضوع لشيشة العربيين ، غير أن عبيد لم يكن على قيد الحياة حتى يدافع عن نفسه .

أنظر ، الجندى ، ص ٣٩ ، زكى ، ص ١٧٩-١٨٠ ، الرافعى : الثورة ، ص ٥٧٠-٥٧١ .

قصر عابدين ، بينما تحرك البكباشى محمد عبيد والبكباشى على عيسى على رأس أورطين صوب قصر النيل . ولم يستمع أحد إلى أوامر الفريق راشد حسنى^(١٥) الذى جاء لتسليم قيادة ألاى الحرس إلى قائده الجديد ، كما تجاهل الجنود أوامر الخديو . ووقف توفيق فى شرفه القصر ليشهد تحرك " ألايه المفضل " - على نحو ما كان يصفه دائما - ضده ، وهو الذى كان يعتقد أنه يدين له بالطاعة العمياء .

وقبيل الظهر ، أحكمت الأورطتان الحصار حول نظارة الجهادية ، وأطلقت مجموعة من الجنود النار على المبنى ، ففر الضباط الجراكسة التماساً للنجاة ، وقفز عثمان رفقى عبر إحدى النوافذ هارباً ، فلم يقع قتال حقيقى . وأطلق الجنود سراح الأمير الايات الثلاثة ، وعادوا بهم منتصرين إلى ثكنات عابدين ، وعجز ناظر الجهادية عن التصرف ، فقد أخذ الجميع على غرة ، وعندما حاول الجنرال ستون أن يجمع شمل المجلس العسكرى اكتشف حرب ثلاثة من الأعضاء الجراكسة ، فرفع الجلسة إلى صباح اليوم التالى^(١٦) .

وحدث فى طره - حيث معسكر الألاى السادس مشاة جنوبى القاهرة - مثلما حدث فى ثكنات عابدين ، فعندما حاول خورشيد طاهر وأحمد حمدي^(١٧) - ياور الخديو - إن يسلما قيادة الألاى إلى خورشيد نعمان ، اعتقلهما البكباشى خضر مع ثلاثة من الضباط الآخرين المعادين لسياسة الأمير الايات ، وتركهم فى حراسة أورطة من جنوده ليتحرك بباقى الألاى صوب القاهرة .

(١٥) أحمد راشد حسنى (١٨٣٤-١٩٠٥) جاء إلى مصر من القوقاز عام ١٨٤٩ ليتلقى بمدرسة المفروزة . وفى ١٨٥٤ أوفد إلى فرنسا لمدة عامين للدراسة العسكرية ، وفى ١٨٦٧ أصبح فريقاً بالجيش وقائداً للحرس الخديوى ، وفى ١٨٧٦ أصبح ياوراً لإسماعيل . وفى ١٨٧٩ جعله توفيق مستشاراً عسكرياً خاصاً له ، ووفقاً لرواية نيته كان صهراً للخديو ، ولكنه رغم ذلك حارب فى صفوف العربيين ضد الإنجليز ، وجرح بالقتال ، وبهزيمة الجيش طوى سجله العسكرى .

أنظر ، زكى ، ص ٧٣-٧٩ ، زكى فهمى ، ص ٣٢٩-٣٦٤ . Hayworth - Dunn, p. 326 .

(١٦) يوجد محضر لهذا الاجتماع من إعداد ستون بدار الوثائق محفوظة ٨ ، ملف ٥٤/٥٣ .

(١٧) أحمد حمدي ، مات فى ١٩٢٢ ، يتخلو من أصل كردى وتخرج فى المدارس العسكرية المصرية ، المجاهد ، عدد ٢٢٣ .

وكان البكباشى ألفى يوسف الضابط بالآلاى الرابع مشاة هو الوحيد الذى حث باليمين الذى أقسمه الضباط فى ١٦ يناير ، وتم نقل قيادة الآلاى الذى كان يقوده عرابى إلى محمد طاهر بحضور طه لطفى دون وقوع أى حادث ، غير أن الآلاى لم يتحرك ضد الجنود الثائرين .

وعندما دخل عرابى مع منقذيه ثكنات عابدين ، قام بتهدئة رفاقه ، وطأئهم إلى أن معارضتهم شرعية طالما أنهم لايسعون إلا إلى تحقيق العدالة والمساواة ووضع نهاية لاحتقار الأتراك - الجراكسة للمصريين . وحرر عرابى خطاباً إلى البارون دى رنج^(١٨) - فنصل فرنسا العام - طالباً منه التدخل لمصلحة الضباط المحررين ومحرريهم ، وطالب الدول الأوروبية وقناصلها بمصر تأييد الضباط المصريين فى التخلص من نير المالك . وألقى عرابى اللوم على من حاولوا تصفية الأمير الايات الثلاثة غدرًا على أبواب نظارة الجهادية ، وأبدى الشك فى أن يكون الخديو قد وقع امرًا بهذا المعنى طالما كان توفيق نفسه تحت ضغط الجراكسة الذين يعتبرون المصريين عبيداً لهم . وناشد - مرة أخرى - صداقة وعدالة وضمير الأوروبيين ، وخاصة دى رنج الذى طلب منه سرعة التوسط فى النزاع .

وقام ضابطان بتسليم الخطاب الذى حمل توقيعات عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى إلى القنصل الفرنسى . كما زار ضابطان آخران رافاييل بورج ونقلوا إليه رسالة شفوية - عنى بتسجيلها - لا تخرج فى فحواها عن الرسالة التى وجهت إلى القنصل الفرنسى ، وتضمنت الرسالتان شكوى الضباط من الظلم الذى يتعرض له ألفين من الضباط المصريين على يد أربعائه من الضباط الجراكسة ، وحث القناصل على التدخل لصالحهم .

وبعد تسلمه لرسالة عرابى ، توجه البارون دى رنج على الفور إلى ماليت (القنصل البريطانى) وذهباً سورياً إلى قصر عابدين ، حيث كان الخديو والنظار ورئيس أركان الجيش وكبار الضباط وكبار الموظفين يجتمعون هناك وهم لا يدرون ما يفعلون .

فلم ينجح توفيق فى كسب أى جماعة إلى وصفه ، وكان بعض ضباط آلاى الحرس الخديو قد طأئوه إلى أنهم لا يريدون المناس بسلطته ، ولكنهم لن يقولوا بأن يظلوا عبيداً للمالك . وعاد من أوفدهم الخديو إلى القلعة ليبلغوه أن حاضيتها قد اتجهت إلى المدينة للاتضمام إلى المتحدرين ، فبات بالفشل محاولات توفيق منع الآلاى السودانى من الزحف على القاهرة ،

MAE. Corr. Polit., t. 68 (Le Caire 4/2/1881) .

(١٨) أنظر النص فى الوثائق الفرنسية

F.O. 78, Vol. 3321 (Cairs 2/2/1881) .

والوثائق الإنجليزية

ولم يعدة الضباط الجراكسة بالآى عرابى بأكثر من العمل على إبقاء جنودهم داخل معسكرات العباسية .

وعرض رئيس الأركان على المجتمعين فكرة القيام على رأس الضباط الأتراك الجراكسة الموائين للخديو ، والضباط الأوروبيين ، بقيادة أروطة المتطوعين الجراكسة المشاة بالقلعة لتصفية الثورة بالقوة "ليجعل منهم عجرة لاتنسى أبدا من البلاد" ، ولكن هذا العرض لم يلق قبول المجتمعين . واشتكى ستون - فيما بعد - من أنه قد سيطر على المجلس "الكثير من الخوف والقليل من القدرة على اتخاذ قرار" (١٩) .

ولم يكن ثمة بدىلا عن الدخول فى مفاوضات مع الضباط . فأرسل توفيق كبير ياورانه السابق وناظر الأوقاف - عندئذ - محمود سامى البارودى ، وخيرى باشا (٢٠) - أحد كبار موظفى القصر - إلى ثكنات عابدين لاستطلاع مطالب الضباط الثائرين التى انحصرت فى طرد عثمان رفقى ، ومعاملة المصريين بنفس الطريقة التى يعامل بها الجراكسة ، والعفو العام عن شاركوا فى حوادث اليوم .

وأوضح القناصل لتوفيق أن عليه أن يقبل المطالب طالما كان لا يستطيع المقاومة بالقوة . فوافق مجلس النظار وكبار الضباط الأتراك - الجراكسة على تلك المطالب ليقينهم أن "أولاد العرب" فى الجيش لن يقبلوا إطلاق النار على بعضهم البعض ، فكانت النتيجة إعادة الأميرالابات الثلاثة إلى مناصبهم وإقصاء ناظر الجهادية عن منصبه ، وتعيين محمود سامى البارودى بدلا منه (٢١) ، وتلقى الجنود نيا إقالة عثمان رفقى بالهتاف بحياة الخديو . وفى ٦ فبراير أسندت نظارة الأوقاف إلى البارودى بالإضافة إلى الجهادية .

(١٩) خطاب خاص من ستون فى ١٨٨٢/٩/٧ مذكورا فى .

(٢٠) أحمد خيرى (١٨٢٤-١٨٨٦) ، ينتمى إلى القوم ، نزح أبوه إلى تركيا ثم إلى مصر حيث التحق أحمد خيرى بمدرسة الخانكة العسكرية كما درس بالأزهر ، وكان معلما خاصا للأمير منصور ولخيدى يكن وطوسون ثم أصبح حاملا لاختام اسماعيل وتوفيق الذى وثق به كثيرا .

انظر : Moberly Bell, Khedives and Pashas, pp. 187-191 .

(٢١) يزعم عرابى أن الخديو أصر على أن يحدد الضباط شخص من يتولى هذا المنصب ، وأنهم اقترحوا اسم محمود سامى فى ٢ فبراير (كشف الستار ، ص ١٦٥) . ولكن ليس هناك دليل على ذلك فمحمود سامى اختير بمعرفة الخديو ولم يكن له اتصال بالضباط قبل الأول من فبراير ١٨٨١ .

ولما كان الأميراليات الثلاثة لازالوا يخشون على حياتهم ، فقد قضوا الليلة فى ثكنات عابدين تحت حماية منقذهم ، فلم يعلم عرابى أن زوجته قد وضعت فى تلك الليلة بنتاً اسمها "بشرى" عندما بلغتها أنباء إنقاذ زوجها .

الجيش وتوفيق وهزاره رياض

تميز التطور السياسى الداخلى خلال الشهور السبعة التالية بثلاثة عوامل امتزجت ببعضها البعض ، لتنتج مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ وما ترتب عليها من نتائج خطيرة . وكان أولها الموقف المتذبذب غير الثابت للخديو وبلاطه . حقا وافق توفيق على الإصلاحات التى من شأنها أن تضع نهاية لتذمر الضباط المصريين ، ولكنه وحاشيته لم يقلعوا عن نيتهم أو أملهم فى التمكن يوما ما من الضباط الثائرين والانتقام لمهانة الأول من فبراير .

وهذا ما كان يخشاه الضباط المصريون رغم كل التأكيدات على عكس ذلك ، فقد أبدوا عدم الثقة البالغ ، وغالبا ما كانوا يبدون التذمر والعناء ، وكان افتقارهم إلى الإحساس بالأمان ، ونضالهم من أجل الحصول على ضمانات لأرواحهم ومراكزهم أكثر ثباتا من النصوص القانونية وكلمات الخديو ، يمثل العامل الثانى .

أما العامل الثالث ، فتمثل فى ملاك الأراضى الوطنيين الذين كانوا عاجزين - حتى ذلك الوقت - عن اختراق الدائرة الداخلية للسلطة ، فاعترقوا بالوضع ويجهد الضباط ، وقدروا أهمية الضباط تقديرا صحيحا ، فسعوا للتحالف معهم لإحراز نفوذ أكبر فى صياغة مصير البلاد .

وأيقن الضباط أن الحكم المطلق للأتراك - الجراكسة قد انتهى بتدخل الدول وتشكيل وزارة رياض . ولم يكن من قبيل المصادفة أن يلجأوا إلى رياض (الذى وصفه عرابى بأبى المصريين) وللقناصل الأوروبيين عندما جاءت الفرصة المواتية لاقتلاع آخر مراكز نفوذ الأتراك - الجراكسة .

وبعد ما حققه الضباط من نجاح فى الأول من فبراير ، رأى أعيان البلاد أن فرصتهم قد حانت - بمساعدة "الأبناء والاخوة" كما كانوا يسمونهم - ليلعبوا الدور السياسى الذى تؤهلهم له أهميتهم الاقتصادية ومكانتهم الاجتماعية ، لسد الفراغ فى الإدارة المركزية بعد فقد "المصاليك" للسلطة ، ذلك الفراغ الذى كان بعض الخبراء المصريين يملأون جانباً محدوداً منه بينما يشغل الأجانب الجانب الأكبر منه . ولم يكن الأجانب مصدر إزعاج فحسب ، بل كانوا يفتقرون إلى الاتصال بالأهالى فى الريف ، شأنهم فى ذلك شأن المتعاونين معهم من الخبراء المصريين ، على حين كان أعيان الأقاليم يسيطرون على الريف اقتصاديا واجتماعيا .

وتعود الآن إلى العاملين الأولين ، لنرى مدى التقارب بين الجيش والحكومة خلال الشهر السبعة التى تلت إطلاق سراح الاميرالايات الثلاثة ، وهى قصة حافلة بانعدام الثقة .

فبعد مانجح الضباط المصريون فى تحقيق مطلبهم بعزل يوسف شهيد (٢٢) - ياور الخديو وعدو على فهمى اللدود - ركزوا كل جهودهم على تحسين العلاقات مع الخديو ، فأرسلوا رندا إلى توفيق أعرب عن أسفه للحوادث الأخيرة ، وطلب من الخديو تفهم موقفهم والعفو عنهم ، وأكد له ولاهم التام له . وأصدر توفيق من جهته تصريحاً أعلن فيه أنه لن يكون هناك أى تمييز بين الضباط الأتراك - الجراكسة والضباط "العرب" فى الجيش . وقامت الحكومة بزيادة رواتب ضباط الاستيداع على الفور كإجراء يستهدف استرضاءهم .

وانتهى الصراع رسمياً - عندما دعا الخديو جميع كبار الضباط إلى القصر فى ١٢ فبراير بما فيهم الضباط الأتراك - الجراكسة ، وألقى فيهم خطاباً مليئاً بالعبارات العاطفية - بحضور ناظر الجهادية - فذكر أن الحوادث الأخيرة جرحته جرحاً عميقاً ، ولكنه عفا من أعماق قلبه عن كل من شاركوا فيها ، ولا يحمل أى ضغينة لهم ، وأعلن أنه ونظاره يؤيدون سياسه رياض الإصلاحية ، وطالب الضباط بأن يكرسوا اهتمامهم فى المستقبل للمسائل العسكرية وحدها ، فجدد الضباط قسم بين الطاعة والولاء للخديو .

ولكن عزل عثمان رفقى لم يؤد إلى ما هو أكثر من إزاحة العقبة الرئيسية التى كانت تقف فى طريق إصلاح الجيش ، وبقيت الإصلاحات نفسها فى حاجة إلى من ينفذها . وكان كل من محمود سامى ورياض على استعداد للتخلص من الأوضاع القائمة على التمييز داخل الجيش ، وأخذ مطالب الضباط بعين الاعتبار . وفى بداية ابريل ١٨٨١ ، عرض ناظر الجهادية على زملائه النظار عريضة تلقاها تحمل توقعيات ضباط من جميع الرتب ، ويذكر عرابى أنه هو الذى تولى صياغة العريضة ، وتتضمن المطالبة بوضع حد للفساد داخل الإدارة العسكرية وتحسين الظروف المادية للعاملين بالجيش ، وبذلك خلت العريضة من أى مطالب سياسية . ونصت تلك المطالب على :

(٢٢) يوسف شهيد (١٨٤٠-١٨٩٩) كان معلوكاً سابقاً لعباس الذى أرسله إلى برلين لدراسة الطب ، ولم يكن قد تجاوز الرابعة عشرة من عمره ، ولكنه تلقى هناك تعليماً عسكرياً ، ووصل إلى رتبة اللواء فى ١٨٧٦ ، وبعد هزيمة المرابيين عينه توفيق رئيساً لقومسيون التحقيق .

١- حصول الجنود على نقود بدلاً عن التعيينات الغذائية لتيسر لهم الاهتمام بصحتهم ، لأن الفساد الذى استشرى بين ضباط التموين والتجار جعل الجنود يصرفون شحوماً بدلاً من الزبد ، على سبيل المثال .

٢- حصول الضباط والجنود على راتب كامل إذا حصلوا على إجازات لاتتجاوز مدتها شهراً ، وعلى نصف الراتب إذا تجاوزت الإجازة تلك المدة .

٣- السماح لرجال الجهادية بالسفر بنصف الاجر بالسكك الحديدية .

٤- إلغاء ورش التزينة بالجيش التى أصبحت مباءة للفساد ، وصرف قيمة الملابس للجنود ليشترونها بأنفسهم .

٥- عدم إجراء أى ترقيات إلا وفق لوائح الجيش .

٦- زيادة رواتب الضباط والجنود تبعاً لزيادة تكاليف المعيشة .

٧- وضع القوانين المنظمة لقواعد الترقيات وإنهاء الخدمة والأجازات والاستبعاد .

٨- إعادة أحمد عبد الغفار إلى منصبه بالأى الفرسان .

وكان أحد تلك المطلب الخاص بتحسين التغذية ، قد ورد ضمن عريضة يوليو ١٨٧٨ ، فتمت تلبية على الفور ، فبدلاً من الاقتصاد على وجبات الفول والعدس ، أصبحت وجبات الجنود تتكون غالباً من الأرز والبقسماط واللحم والخضروات ، كما صرفت "البوظة" للجنود السودانيين ، ووضع ناظر الجهادية صلاحيات شراء الملابس والتموين فى يد قادة الأليات ، أما بقية المطالب فقد عرضت على مجلس النظار فى جلسة ١٦ إبريل التى رأسها الخديو . وبعد مناقشات طويلة ، تقرر تلبية المطلبين الرئيسيين : زيادة المرتبات ، وإصلاح وتوسيع نطاق القوانين العسكرية .

بل ذهب رياض إلى ما هو أبعد من ذلك ، فرأى أن إصلاحاته لن تكتفى مابقى جنود الجيش وضباط الاستبعاد خارج دائرة تلك الإصلاحات ، فقدم مذكرة إلى الخديو فى ٢٠ إبريل ١٨٨١ أقر بها - بالاتفاق مع ناظر الجهادية وبقية النظار - أن حالة الرواتب لايمكن السكوت عليها ، فبينما ازدادت ثروة البلاد وازادت تكاليف المعيشة زيادة مطردة ، لم تزد الرواتب منذ عصر محمد على ، بل قام إسماعيل بتخفيض رواتب العسكريين . وأدى انخفاض مستوى الأجور إلى عدم تمكين الجنود من الحصول على الضرورات الأساسية للحياة ، ولكن نظراً لاتجاه الحكومة إلى الاقتصاد فى النفقات ، يجب موازنة الزيادة فى رواتب الجنود بما يمكن توفيره من

بنود الاتفاق العسكرى الأخرى ، ولذلك لا يجب أن يزداد عدد الجيش عن قوته الراهنة التى تبلغ ١١ ألف رجلاً ، كما يجب وضع قانون ينظم الترقيات . وفى الحقيقة كانت الترقيات التى تمت فى عصر إسماعيل تفوق الحدود المعتادة ، وإلى جانب ذلك يجب العناية بذلك العدد الكبير من ضباط الاستبداد (١٠٤٥ ضابطاً) ويمكن استخدام الكثير منهم فى الوظائف المدنية . واقترح رياض تشكيل لجنة لدراسة جميع تلك المسائل دراسة مستفيضة .

وفى نفس اليوم ، وقع الخديو قراران قدما إليه مع تلك المذكرة ، قضى أولهما بزيادة رواتب الضباط والجنود بنسبة تصل إلى ٩٢٪ وخاصة رواتب الرتب المتوسطة والدنيا . وقضى ثانيهما بتشكيل لجنة لبحث كافة القوانين واللوائح العسكرية وتقديم المقترحات اللازمة لتعديلها ، ودراسة أوضاع المدارس العسكرية ، وأوضاع ضباط الاستبداد ، وإعداد مشروع قانون ينظم تعيين وترقية وتقاعد وفصل الضباط . وتولى ناظر الجهادية رئاسة اللجنة التى ضمت فى عضويتها ٢٠ ضابطاً من بينهم ١٣ تركياً جركسيا ، وخمسة أوروبيين ، ومصريان (هما أحمد عرابى ومحمد كامل) .

ولا ريب أن رياضاً كان قد صمم تصميمًا جديدًا أن يزيل كل أسباب السخط فى الجيش التى أدت إلى وقوع ما حدث فى الأول من فبراير . وعلى أية حال ، لم يكن عثمان رفقى من اختياره ، ولكنه اعتقد - على ما يبدو - أن تعيين فريق يتسم بالحيوية يجعله يعنى بنظام الجيش وانضباطه . وليس ثمة دلائل على أنه قد حزن لفقد عثمان رفقى ، كما أنه لم يكن بحاجة إليه لتحقيق إصلاح قد يحقق رغبات الضباط .

وأقيمت وليمة كبرى فى نظارة الجهادية فى ٢٣ أبريل احتفالاً بسياسة الجيش الجديدة ، دعا إليها محمود سامى زملاته النظار الآخرين والمراقبان العامان وأعضاء اللجنة العسكرية التى شكلت حديثاً و ١٥٠ ضابطاً . وفى جو يسوده الانسجام ، رحب الجميع بقرارات ٢٠ أبريل ١٨٨١ وشربوا نخب الخديو .

وتحدث محمود سامى فى خطابه عن التغييرات الجديدة التى وقعت فى الحياة السياسية والاقتصادية المصرية منذ ولاية توفيق . وقال إن هذا الوجه الجديد للبلاد إنما هو من صنع رياض باشا ، ودعا الحضور إلى إعلان الولاء للحكومة وتأييد سياستها .

ثم خطب رياض فى الجمع ، فطالب - بدوره - مستمعيه بأن يقارنوا الأحوال المحاضرة بالأحوال الماضية للبلاد ، وأن يقدروا مدى التقدم والعدالة الذى تحقق فى هذا الوقت القصير ،

والآن يرى الضباط أن كل فرد قد نال حقوقه ، فعليهم أن يدبثوا بالطاعة للحدود توفيق ، الرجل الذي بعث في مصر الحياة .

وأخيراً ، ألقى عرابي خطاباً نيابة عن الضباط ، فاعتبر الحضور جميعاً أجنبياً ومصريين "إخواناً" يعملون من أجل الوطن المصري ، وامتنح ما قام به النظار والمراقبان من تصفية لمظاهر الغبن ، وأقسم بين الطاعة للحدود (٢٣) .

وعند نهاية يونيو ، قدمت اللجنة العسكرية الدفعة الأولى من مشروعات القوانين ، وأوصت بزيادة قوة الجيش إلى ١٨ ألف رجل ، وهو العدد الذي أشار إليه في فرمان تولية توفيق . وأيدت نظارة الجهادية هذه المطالب ، فأشارت في مذكرة لها أن الاكتفاء بـ ٨٠٧٦٩ رجل كقوة فعالة للجيش (القوة الاسمية ١١ ألفاً) ، يبرر الخوف من أن الجيش قد يصبح في وضع يعجز فيه عن إحباط أي تمرد داخلي ، وأن سعيداً اضطر إلى تجريد جيش من ١٨ ألف جندي ضد بدو الفيوم ، كما أن إسماعيل أحبط تمرداً في الصعيد عام ١٨٦٤-١٨٦٥ بقوة عسكرية عددها ثمانية آلاف رجل . ولكن اقتراح اللجنة لم يتحول فوراً إلى قانون ، وقد رأى رياض أنه من الصعب إضافة أعباء جديدة إلى الميزانية العسكرية في الوقت الذي تقرر فيه زيادة رواتب الجيش .

ولكن لا يتحمل رياض - شخصياً - ولا تأخر اللجنة في تقديم مقترحاتها ، مسؤولية التطورات التي أعقبت ذلك . فقد أراد رياض تنفيذ الإصلاحات جدياً ، وكان مستعداً - مثل محمود سامي - لتلبية مطالب الجيش إلى أبعد الحدود . غير أن الحدود اعتقد أن من الضروري اتباع سياسة مختلفة تماماً وأضعف في اعتباره التطورات العامة في مصر ، ودعم القناصل الأوروبيون موقف الحدود على أساس أن البلاد تتجه نحو الفوضى ، وأيدوا خطته المتشددة .

ولكن ما كان يراه الحدود والقناصل والمراقبان على أنه دليل على روح الثورة ونذير بتدهور الأمن في البلاد ، كان يعده عرابي ورفاقه رد فعل لسلسلة لا نهاية لها من التدخلات والهجوم عليهم من جانب الحدود وحاشيته ، وكان كل طرف منهما يعتبر نفسه على صواب . ولما كان كل طرف يتوقع السوء من الآخر ، ولا يشق في كل كلمة تصدر عنه ، أصبح واضحاً

(٢٣) رجعتنا إلى ترجمة خطاب عرابي في

وضوحًا تمامًا أن الصراع بين الطرفين قد احتجب دون أن يصل إلى حل ، رغم الجهود التي بذلها رياض ومحمود سامي في فبراير . أدت الظنون والهواجس والتهديد بالانتقام من ناحية ، وفقدان الثقة العام وعقدة الاضطهاد من ناحية أخرى إلى فشل سياسة مجلس النظار .

ويذكر عرابي في مذكراته ثلاث عشر "مؤامرة" ثم اكتشفها خلال تلك الشهور السبعة ، اتجهت ثلاث منها نحو إخراج الآلاى السودانى الذى يقوده عبد العال حلمى من جبهة الآلايات الثلاثة الثائرة ، وتحريض الجنود والضباط على التمرد على قائدهم ، وأرجعها عرابي إلى يوسف كمال الجركسى ناظر دائرة الخديو ، وقد اكتشف تلك المؤامرات فى مارس وأبريل ١٨٨١ . وجرت محاولة لبذل الوعود بالترقيات والأموال والإتعام بالجوارى من القصر لكسب بعض الضباط العاملين وغير العاملين إلى صف الخديو . وتلا ذلك تطهير الآلاى تطهيرًا تامًا ، وحكم على باشجاويش جركسى بالسجن ستة شهور ، وتم ترحيل ضابط سودانى بالاستيذاع إلى بلاده بناء على أوامر الخديو ، ولكن رؤوف باشا حكمدار السودان^(٢٤) ما لبث أن عينه فى الإدارة المدنية بالسودان برتبة لواء .

وكانت أخطر تلك المؤامرات تتمثل فى خطاب أرسل إلى ناظر الجهادية صاغة يوسف كمال ووقعة تسعة عشر ضابطًا من الآلاى السودانى ، أعلنوا فيه براءتهم مما حدث فى الأول من فبراير ، وطلبوا نقلهم إلى آلاى آخر موال للخديو . ولما كانوا قد وجهوا اتهامات خطيرة إلى قائد الآلاى ، فقد أمر ناظر الجهادية بتشكيل لجنة للتحقيق فى تلك الاتهامات برئاسة وكيل النظارة حسن أفلاطون ، انتهت إلى تقرير براءة عبد العال حلمى من التهم المنسوبة إليه ، وإلى أن يوسف كمال كان يهدف إلى الإخلال بالنظام فى الجيش ، وقضت بإحالة الموقعين على الخطاب إلى الاستيذاع بنصف رواتبهم ، ولكن الخديو ما لبث أن أعادهم إلى الخدمة وقلدهم وظائف جديدة . كذلك أصر رياض على فصل يوسف كمال ، وهو إجراء زاد من احترام الجيش له .

(٢٤) محمد رؤوف (المتوفى فى ١٨٨٨) ، مصرى من أصل يهرى - على حد قول عرابي - ولكنه كروى الأصل ، كان يعمل بإدارة السودان حتى أصبح عضوًا بالمجلس العرفى ، ورئيسًا للمجلس العسكرى الذى حاكم العربيين بعد الاحتلال .

وحدثت عمليات تطهير فى ألابات أخرى ، فاتهم عرابى ألقى يوسف - غير الموالى له
والذى كان من ضباط ألابه - بالتحريض على التمرد ، فطرد من الخدمة ومعه ضابط آخر غير
موثوق به . ولنفس الأسباب ، تم استبدال قادة ألابى المشاة وآلابى الطوبجية (المدفعية)
بالقلمة بضباط آخرين يطمئن إلى جانبهم ، فحل إبراهيم حيدر محل محمد صدقى ، كما حل
إسماعيل صبرى^(٢٥) محل حسين حسنى .

ووفقا لما ذكره عرابى ، قام الحديو بإبعاد اثنين من موظفى القصر هما إبراهيم أغا
التوتنجى ، ومحمد حسن لتورطها فى مؤامره ضد آلابى الحرس الحديو ، كما قام توفيق
بإحباط مؤامرة ثانية بنفسه ، وقام الحديو بنقل أروطة الممالك التى كانت تناصر عثمان رفقى
من القلعة إلى معسكرات قصر النيل ، ووضعها تحت قيادة قائد آلابى الحرس الحديو ، على
فهمى .

ويذكر عرابى - بين المؤامرات التى عددها - المحاولات التى جرت لاستخدام بعض فرق
الجيش فى حفر ترعة التوفيقية ، ولتنقل آلابى عبد العال حلمى إلى السودان . وقد رفض
الاشتراك فى حفر الترعة بحجة أن ذلك ليس من عمل الجيش ، وبقي الآلابى السادس مشاة
بطره بحجة أن القوات الموجودة بالسودان كانت كافية تماما .

وما لبث الضباط أن رأوا جاسوساً أو قاتلاً يكمن لهم على قارعة كل طريق . ويذكر رياض
أنه قد أنب ضابطين برتبة القائم مقام فى ٢١ أبريل بحضور ناظر الجهادية لسيطرة عقدة
الاضطهاد عليهما ، وقال لهما إنه لو صدق كل إشاعة تصله لما كان عليه أن يغادر منزله ،
وأن ارتياهم فى الحديو يؤدى إلى وقوع ما يخشون وقوعه .

ولكن ارتياهم كان له مايبره ، ففى ٢ فبراير ، ذكر توفيق للقنصل الألمانى أنه سوف يبعد
المتمردين من الجيش ببطء ودون ضجة ، رغم أن ماليت ودى رنج حذرهما من الإقدام على أى
عمل يتسم بالغدر . وأسر الحديو إلى بتلر - مرى البلاط - أنه يفكر فى تعيين وزارة جديدة
تطلق النار على المتمردين . ولكن إذا أقدم توفيق على ذلك فإنه لايعنى سوى التخلص
من رياض ، كما حدث قبل عامين عندما قام إسماعيل بإسقاط وزارة نوبار^(٢٦) .

(٢٥) إسماعيل صبرى ، ولد عام ١٨٢٥ . وتخرج فى مدرسة المدفعية . عين ياوراً لإسماعيل ثم توفيق ،
كان قائما مقاماً بالمدفعية يوم ضرب الإسكندرية فى ١٨٨٢ .
راجع ، زكى ص ١٣٤-١٣٥ ، المجاهد ، ٢٣٥ .

لقد أقسم الضباط بين الطاعة والولاء للخديوي ثلاث مرات خلال الأسبوعين الأولين من فبراير ، وأكد لهم الخديوي ثلاث مرات - أيضا - أنه قد عفا وتجاوز عما سلف من حوادث . غير أن الإشاعات حول الخطط التي يضعها توفيق - وحاشيته الجركسية - للانتقام من الضباط لم تتوقف . وعلى سبيل المثال ، أشير إلى أن تعينة القوات التركية يرمى إلى التدخل العسكري في مصر باسم الباب العالي ، ولو أدى ذلك إلى المغامرة بوضع مصر ، وانحدارها إلى مستوى الولاية العادية . وفي ٢١ أبريل قابل محمود سامي ورياض الخديوي ، وحذّره بصورة غير مباشرة - بحضور مستشاريه خيرى باشا وطلعت باشا - من انتهاج سياسة مستقلة وراء ظهر مجلس النظار ، بل قيل أن رياضاً عرض استقالته على الخديوي .

وعلى ذلك ، استمر الخديوي في الكيد للضباط ، غير أن الخلافات في الرأي بين عبد العال حلمي وعرابي من ناحية ، وناظر الجهادية من ناحية أخرى ، جعلت الخديوي يفكر في اتخاذ إجراءات عنيفة . فرغم اعتراضات محمود سامي ، أصر عبد العال على شغل المراكز التي شغرت بالايه بعد طرد العناصر المثيرة للشغب . ونقل ناظر الجهادية الخلاف إلى مجلس النظار الذي أحال المسألة بدوره إلى اللجنة العسكرية . فقررت اللجنة - هذه المرة - تأييد رأى عبد العال ، وصدق مجلس النظار على توصياتها في ٣٠ مايو ، وأستاء الأعضاء الأوروبيون في لجنة التحقيق من هذا القرار . وعندما أعطى عرابي انطباعاً لأعضاء اللجنة - في أول يونيو - أنه لن يخضع لأوامر ناظر الجهادية دون شرط طالما لم يكن هناك ما يضمن أن الناظر يارس سلطته بنزاهة وعدالة ، حاول الجنرال جولد شمّد أن يستقيل على الفور ، ولم يسحب استقالته إلا عندما قام عرابي بالعدول عن موقفه . وذكر الخديوي لكوكسون - بعد تلك الواقعة - أنه لا ينتظر سوى سنوح الفرصة التي تتيج له أن يجعل من أحد الأميراليات عبرة لغيره .

ويبدو أن الفرصة سنحت بعد ذلك على الفور ، ففي ٢٥ يوليو دهمت عربة أحد رجال المدفعية بالإسكندرية فمات توفيق ، وقام تسعة من رفاقه - الذين أثارهم الحادث - بحمل جثته إلى قصر رأس التين مطالبين الخديوي بالانتقام للقتيل ، رغم أن ضباطهم منعه من تنفيذ تلك الخطة الطائشة . وعوقب الجنود على جريمة "إزعاج سمرة" بقسوة منقطعة النظير ، ليصبحوا كباش الفداء ، فحكم على من تزعموا أولئك الجنود التسعة بالسجن المؤبد ، وعلى بقية زملائهم بالأشغال الشاقة لمدة تتراوح بين ثلاث وثمان سنوات . وجاء رد الفعل سريعا من جانب أولئك الذين كانت تلك الأحكام بمثابة إنذار لهم ، فأرسل عبد العال حلمي احتجاجاً إلى

ناظر الجهادية قارن فيه بين الرفق واللين اللذان عومل بهما مثيرو الشعب في آلايه ، والقسوة التى لا مبرر لها التى عومل بها الجنود الذين اندفعوا فى لحظة من لحظات الانفعال .

وظن توفيق أن الفرصة قد حانت للتخلص من عبد العال حلمى على الأقل ، ولكن محمود سامى ورياض لم يرغبوا أو يستطيعا الإقدام على ذلك ، واستمروا فى إتباع سياسة الترضية . ولذلك أقال توفيق ناظر الجهادية فى ١٢ أغسطس ، واتهمه بالعجز عن إعادة النظام إلى الجيش . وفى ١٤ أغسطس ، أسند نظارة الجهادية إلى صهره داود يكن الذى كان "جندياً محترفاً" ووكيلاً سابقاً للجهادية .

ومن الواضح أن توفيقاً أراد تفسير هذا الإجراء للضباط على نحو مخالف تماماً لما كان يرمى إليه ، وبدا وكأنه يريد إزالة أى أسباب لاعتراض الأميراليات ، وأن يتال رضاهم ويعمل على تهدئتهم ويعطيهم شعوراً بالأمان . وإذا كان لنا أن نأخذ بتفسير عرابى ، فإن توفيقاً كان يحلم بتدبير مؤامرة جديدة ، فقبل إنه اعترف لعللى فهمى (الذى رافقه على رأس ألاى الحرس إلى مقره الصيفى بالإسكندرية) أنه راضى تماماً عن الضباط ، ولكنه غير راض عن الوزارة ، وأنه يعتبر نفسه العضو الرابع فى عصبة الأميراليات ، وأن محمود سامى لا يعرف ماذا يريد ، وأن الضباط لا يشقون فيه ، ولذلك أقاله من منصبه ، وطلب الخديو من على فهمى أن يبلغ هذه الرسالة لزميله فى القاهرة ، ويذكر عرابى أنهم لم يضعوا الفضاوة على عيونهم ، وفضلوا الحكم على داود يكن من أفعاله (٢٧) .

وحتى تتاح الفرصة أمام ناظر الجهادية الجديد لاختبار نواياه ، قدم له عرابى - فى ٢٠ أغسطس - قائمة تتضمن ثمانية مطالب جديدة هى :

١- زيادة رواتب الضباط الذين يستخدمون فى الإدارة المدنية لتصل إلى مستوى رواتب زملائهم الذين يخدمون بالجيش .

٢- تطبيق نظام الأجازات بالإدارة المدنية على العاملين بالجيش .

٣- منح الضباط بدلات السفر بنفس الفئات التى تفتح للموظفين المدنيين .

٤- الضباط الذين وضعهم ناظر الجهادية تحت رعاية نظارتى المالية والداخلية ، يجب أن يلحقوا بوظائف بإحدى النظارتين ، أو تصرف لهم رواتب على الأقل .

٥- صرف معاش الضابط إلى ورثته بعد وفاته .

٦- من الآن فصاعداً ، لا يجب أن تخفض رتبة الضابط ظلمًا ، ويجب أن يستعيد الضباط الذين تعرضوا لذلك رتبهم السابقة .

٧- إيقاف الضباط الذين يثيرون الشغب .

٨- يجب أن يوضع حد لتشجيع ومكافأة من يثيرون الشغب (٢٨) .

وعندما سمع رياض بتلك المطالب الجديدة ، نفذ صيره ، وأصبح على ثقة من ضرورة إيقاف الضباط عند حدهم ، وإلا استمروا في ذلك إلى ما لا نهاية . فقد تعاون مع محمود سامي حتى إقالته لأنه لم يجد سبباً آخر لإعادة الانضباط إلى الجيش ، وكان يعتقد أن يضع الضباط ثقتهم في ناظر الجهادية وإلا أصابه ما أصاب عثمان رقي ، وقد كسب محمود سامي تلك الثقة لأنه حقق معظم مطالبهم . وقد أيد رياض تلك السياسة لأنه كان يأمل (بتشجيع من محمود سامي) أن يكون هذا المطلب أو ذاك هو آخر المطالب . وقد أعرب عن أسفه - فيما بعد- لأن ما كان يتوقعه من نجاح محمود سامي في تقليص نفوذ الأميرالايات الثلاثة إلى الحد المعقول لم يحدث ، ولذلك فكر في الاستغناء عنه ولكنه خشى أن يؤدي ذلك إلى إثارة القلاقل . ولعل عدم إقدامه على مثل تلك الخطوة كان مبعث الأمل في أن ينتج محمود سامي في أن يقول للأميرالايات : هذا .. ولاشيء من بعد" ، فقرر مجلس النظار - في ٢١ أغسطس- أن يقوم داود باشا بإعادة العريضة التي تضمنت المطالب الجديدة إلى عرابي ، ومعها مذكرة تلفت نظره إلى ضرور تقديم العريضة عبر القنوات العادية عن طريق القيادات الأعلى رتبة . وأعلن ناظر الجهادية أنه سوف يشتت الأليات المتمردة خطوة خطوة بادئاً بالآليات السودانية ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث .

فقد أعاد الضباط إلى ناظر الجهادية المنشور الذي أرسله إلى جميع الأليات ، والذي كان يأمر بحظر اجتماعات الضباط ومنعهم من مغادرة الألياتهم . فما كانوا يخشونه دائماً قد أصبح الآن أمراً واقعاً ، وتحلى ذلك في ٦ سبتمبر عندما عين ناظر جديد للضبطية هو عبد القادر حلمي - صنيعة الخديو - بدلاً من أحمد الدرمللي ، فأعد الضباط أنفسهم للحملة

الأخيرة ، فلم يعد الأمر يتعلق بوظائفهم فحسب ، بل أصبح يتعلق بسلامتهم الشخصية . ألم يكن الجواسيس والقتلة الذين أطلقهم ناظر الضبطية يلاحقونهم فى كل مكان ؟ وجاءت إجابة الضباط على هذا التحدى فى ٩ سبتمبر .

تحالف كبار الأعيان مع الضباط القلاحين :

لقد كانت واقعة الأول من فبراير وما تلاها من حوادث تضرب بجذورها - على نحو ما رأينا - فى الصراع بين الضباط المصريين وزملائهم الأتراك - الجراكسة الذين يتشبثون بوضعهم المتميز فى الجيش والبلاط والخدمة المدنية . وخلال ذلك الصراع لمحج الأميراليات الثلاثة فى تحسين الأحوال المادية للجيش عامة ، وللضباط خاصة ، أما المطالب الخاصة بالضمانات الدستورية (مجلس شورى النواب ، والدستور) فلم تثر علانية إلا فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ . وقد أوردنا مضمون العرائض المختلفة التى تقدم بها الضباط بشئ من التفصيل حتى ندحض إدعاءات عرابى نفسه بأن الضباط قد اعتلوا المسرح السياسى بالفعل كأبطال لنظام دستورى جديد . ورغم أن عرابى يتحدث عن التطور السياسى فى ربيع وصيف عام ١٨٨١ من زاوية مؤامرات الجراكسة والحدىو ضد الأميراليات الثلاثة ، إلا انه يريد أن يدخل فى روعنا أن من بين الأهداف الرئيسية التى سعى الضباط إلى تحقيقها - فى يناير وفبراير - دعوة مجلس شورى النواب للانعقاد باعتباره "صوت الشعب فى مواجهة الحكومة" وخير ضمان للحرية الشخصية^(٢٩) . وهو ما طالب به الضباط فيما بعد .

حقا ، تضمنت تقارير البارون دى رنج - خلال النصف الأول من فبراير - ما يؤكد أن المطالبة بالدستور ، وب دعوة مجلس شورى النواب إلى الاعتقاد ، كانت من بين المطالب التى أثيرت فى ذلك الحين ، لكن الوقت كان - عندئذ - وقت "مسألة دى رنج" ، كما أن تقارير ماليت فى تلك الأيام تختلف كثيرا عن تقارير دى رنج ، بل وتتعارض معها - أحيانا - تعارضا شديدا .

وكتب القنصل البريطانى إلى حكومته ما يفيد بأن الأميراليات الثلاثة أبلغوه عقب إطلاق سراحهم أنهم يفضلون الابتعاد عن المسائل السياسية ، وفى ضوء مظاهر الولاء التى أعقبت ذلك اعتبر ماليت أن المسألة قد انتهت ، وأنها لم تكن سوى "انتفاضة طلابية" وأنه لايجب أن تؤخذ مأخذ الجد ، لأن كلمة "نظام" كلمة غير معروفة فى الجيش المصرى ، وفى ١١ فبراير ، استقبل ماليت الأميراليات الثلاثة ، حيث أكدوا له أن جميع الشائعات التى ترومهم بتدبير مؤامرة ضد رياض لا أساس لها من الصحة .

وكانت تلك الشائعات قد بدأت على يدى دى رنج الذى قدم - فى تقاريره - حوادث الأول من فبراير على أنها حركة لإسقاط رياض . فقد زار عرابى القنصل الفرنسى فى الثانى من فبراير لشكره على تدخله لمصلحة الضباط ، وأراد دى رنج أن يستفيد من المكانة التى ظن أنه أحرزها عند الضباط ، ليسقط الوزارة التى كانت - فى رأيه - شديدة الميل نحو الإنجليز . كما أنه يكن العداء - شخصياً - لرياض ولزميله البريطانى ، فزعم أن عرابى ألمع له فى الثانى من فبراير أن الجيش يهدف إلى إسقاط الوزارة ، وأن الأميرالايات الثلاثة أبلغوه فى زيارة تالية (٦ فبراير) أن الضباط المصريين قد يضطرون إلى المطالبة بتغيير الحكومة ، ودعوة مجلس شورى النواب إلى الانعقاد ، لمواجهة الشائعات المتزايدة حول خطط الانتقام التى يديرها الأتراك الجراكسة . وأشار دى رنج إلى أن وزارة رياض سوف تستق ط إن عاجلاً أو آجلاً ، وذكر لبعض زملائه القناصل أنه قد طلب منه إعداد مشروع للدستور . وأرسل دى رنج إلى حكومته تقارير مماثلة ذكر فيها أن الجيش لا يطالب وحده بسقوط رياض ، ولكن الأعيان والحدود نفسه يسعون لذلك . وفى ١٢ فبراير ، وهو اليوم الذى أعلن فيه الخديو ثقته التامة برئيس مجلس النظار أمام الضباط الذين اجتمعوا بقصر عابدين ، أهرق دى رنج إلى حكومته بأن الخديو يوشك أن يسقط وزارة رياض .

ولكن الخديو تدخل فى الأمر ، عندما شاعت قصة مفاتحة القنصل الفرنسى للأمير عثمان^(٣٠) بن مصطفى فاضل فيما إذا كان يقبل تولي رئاسة مجلس النظار فى حالة سقوط رياض . فكتب الخديو رسالة إلى رئيس فرنسا - فى ١٤ فبراير ١٨٨١ - يشكو فيها من تصرفات دى رنج الذى تم استدعاءه إلى بلاده بعد ذلك بقليل ، فغادر مصر فى أول مارس ١٨٨١ وسط احتجاجات الجالية الفرنسية فى مصر .

وعندما شاع نبأ استدعاء دى رنج ، فى الوقت الذى كان يسعى فيه رياض إلى ترتيب علاقاته بالأميرالايات على أساس الثقة الكاملة ، توقفت على الفور كل الشائعات التى كانت

(٣٠) نزل الأميران عثمان وكامل ضيفان على بلنت بانجلترا فى يونيو ١٨٨٢ ، وأبديا كراهيتهما لتوثيق وتأنيدهما للعربيين خلال الحرب ، ولكنهما لم يبلغا درجة شقيتهما نازلى هاتم فاضل والأمير إبراهيم اللذان كانا يريدان تولية حليم بدلاً من توفيق .

تتردد حول سقوط الوزارة . وفى الحديث الذى دار بين رياض والأميرالايات الثلاثة ، ضمن رياض سلامتهم الشخصية بينما تعهدوا من جانبهم بالابتعاد عن التدخل فى المسائل السياسية.

ولكن دى رنج لم يكن الشخص الوحيد الذى ناضل من أجل إسقاط رياض ، فقد أدى نجاح الضباط المصريين فى الأول من فبراير إلى جعل كبار الملاك من أعيان البلاد الذين توفر لديهم الوعى السياسى يفتنون إلى أهمية الجيش كاداة للوصول إلى السلطة . فإذا تم التحالف مع الضباط الفلاحين ، ربما كان من الممكن أن يتقدم الأعيان نحو مركز السلطة الذى كان قريباً منهم محتمين بدرع الجيش . أو على الأقل يستطيعون - بمساعدة الجيش - أن يسقطوا الوزارة المتعاونة مع الدول التى تجاهلت مجلس شورى النواب تجاهلاً تاماً ، بعد ما حصل على أهمية غير متوقعة فى النصف الأول من عام ١٨٧٩ ، وهكذا بدأ كبار أعيان الريف يتصلون بالضباط المصريين البارزين .

ويذكر عرابى فى مذكراته - بصورة عامة للغاية - تحالفاً تم بين الأعيان والضباط لتحرير البلاد من تطاول الأجانب ، ويحتمل أن يكون ذلك بمثابة رجع الصدى لإشارات ماثلة غامضة أوردها سليم نقاش ، ولكن عرابى كان أكثر وضوحاً فى المذكرة التى أعدها لمحامييه برودلى إذ يقول :

" . . ولما أحست نهباء الأهالى الذين هم أبائنا وإخواننا ورؤساء عشائهم حضروا إلى مصر ، ورأوا أنه لا حاسم لسلب الأمانة إلا افتتاح مجلس نواب للأمة المصرية ، يضمن لها أرواحها وأموالها وأعراضها ، وسن قوانين عادلة يعتمد عليها فى حفظ الحقوق تضاهى قوانين المجالس المختلطة ، وحدود تامة للحاكم والمحكوم ، ليقف كل عند حده ولا يتعداه ، مع تغيير هذه النظارة التى فى مدتها سلبت الأمانة وكثر الخوف ، وكتب بذلك عرائض منهم سلمت بأيادهم عند سقوط النظارة إلى دولتلو شريف باشا عند جعله رئيساً للنظار على يد أبى سلطان باشا بالنيابة عن نهباء الأمة المصرية ورؤسائها ، ولكون العسكرية والأهالى بعضهم من بعض ، ومعاملتهم فى الخير والشر واحدة ، فوُض هذا الطلب للعسكرية . ولكون أن جميع الألايات استنابت ضباطها ، وضباطها - لوثقهم بى واعتمادهم على أمانتى - فوضوا إلى تلك الطلبات" (٣١) .

(٣١) ترجم محمد صبرى الأصل الذى كان مودعاً - حينذاك - بنظارة المحفانية إلى الفرنسية فى كتاب

ويروى محمد عبده فى مذكراته قصة التحالف بين الأعيان والضباط وبين سلطان وعرابى ويتحدث بلنت عن ذلك تفصيلىا إذ يقول :

"كانت الشهور السبعة التى وقعت بين حادث قصر النيل ومظاهرة سبتمبر ، حافلة بالنشاط السياسى الواسع النطاق الذى شمل جميع الطبقات ، فقد أدت تصرفات عرابى إلى اكتسابه شعبية كبيرة ، وجعلته على اتصال بالأعضاء المدنيين فى الحزب الوطنى مثل : سلطان باشا وسليمان أباطه ، وحسن الشريعى^(٣٣) ، وشخصى ، وكنا أصحاب فكرة تجديد المطالبة بالدستور . وكانت وجهة النظر التى وضعها عرابى فى اعتباره ، هو أن الدستور يوفر له ولرفاقه الأمان فى مواجهة دسائس الخديو ووزرائه . فقد ذكر لى ذلك غير مرة خلال الصيف . ونتيجة لذلك نظمنا عملية جمع العرائض للمطالبة بالدستور ، كما قمنا بحملة لهذا الغرض فى الصحف . وقد التقى عرابى كثيرًا بسلطان باشا خلال الصيف ، كما أن سلطان صنع معه الكثير يثرائه ، فأرسل إليه الهدايا من المنتجات الزراعية والخيول لتشجيعه ، وكسب تأييده للحركة الدستورية . فتم تدبير مظاهرة عابدين بالتنسيق مع سلطان ، ولكن شريفًا - الذى أصبح رئيسا لمجلس الوزراء ، لم يفكر فى الاستعانة به وتجاهله . غير أن سلطان أحس بالرضا والسرور بعد ذلك عندما استندت إليه رئاسة مجلس الأعيان الجديد"^(٣٣) .

ورغم أن تقارير نينه ذات طابع إجمالى إلا أنها جديرة بالذكر^(٣٤) . فوفقًا لما يرويه ، كان المتآمرون يعتقدون اجتماعات سرية فى بيت سلطان ، حيث كاد على مبارك أن يكتشف أمرهم ذات ليلة ، واتفق سلطان باشا وسليمان أباطه وحسن الشريعى ومحمود سامى وأحمد عرابى ،

(٣٣) ينتمى آل الشريعى إلى عرب الهوارة ، وكانوا من أكبر عائلات الأعيان المنتفلة بصر الوسطى قبل أن يتفوق عليهم آل سلطان . وبعد محمد سلطان منبثًا بظهوره السياسى والاجتماعى لصديقه حسن الشريعى . وقد شغل الأخوة الثلاثة : حسن وإبراهيم ويدينى الشريعى مناصب فى الإدارة الإقليمىة منذ عهد سعيد ، وأصبحوا أعضاء بمجلس النواب منذ ١٨٦٦ ، وألقى القبض عليهم جميعا بعد الاحتلال . أنظر : مبارك ، الخطط ، ج١ ، ص ٤٥ ، الرافعى : عصر إسماعيل ٢ ، ص ٨٤ .

(33) Blunt : secret History, p. 376 .

(34) Ibid, p. 293 .

وعبد المال حلمى وعلى فهمى ومحمود فهمى^(٣٥) وغيرهم ، على ما يجب اتباعه فى حالة "انسحاب" رياض ، وقيل أن شريفاً بل وتوفيق قد لعبا دوراً فى تدبير الخطة^(٣٦) .

وعلى كل ، لا يمكن إقامة دليل على تورط توفيق فى مثل تلك الخطة ، كما أنه من الواضح أن على فهمى كان موجوداً مع الحديرو بالإسكندرية خلال الصيف ، وأنه عارض وألايه مظاهرة ٩ سبتمبر ، ولذلك لا يمكن أن يكون قد شارك فى خطة كهذه بأى حال من الأحوال . وينسحب نفس الشئ على محمود فهمى الذى كان - حينذاك - مفتشاً لهندسة أقاليم مصر الوسطى . كما أنه لا يوجد أى دليل على أن محمود سامى قد قام باتصالات سرية مع العسكريين أو الأعيان فيما بين أول فبراير و ٩ سبتمبر ، فيما عدا الاتصالات الرسمية وشبه الرسمية ، بل رفض استقبال بعض الضباط بمنزله (فى ٣١ أغسطس) بعد إقالته من الوزارة ، غير أن علاقاته مع العسكريين كانت وثيقة وإيجابية ، وتقع بثقة الضباط . ولذلك ليس من المفهوم أو المنطقي أن يشعر بالتهديد بعد إقالته من الوزارة . ولماذا ينظر إلى رد فعل ذلك على أنه برهان على انضمام محمود سامى إلى زمرة المتآمرين ؟

ومن الثابت أن محمد سلطان ، وسليمان أباطه ، وحسن الشريعى من ناحية ، وعرابى وعبد المال حلمى من ناحية أخرى ، قد لعبوا الدور الأكبر فى تحقيق التفاهم بين كبار الملوك (الأعيان) والضباط ، كما يبدو أن المناقشات التى دارت بينهم قبل مظاهرة ٩ سبتمبر العسكرية قد شملت - أيضاً - أحمد عبد الغفار ، وفوده حسن ، وطلبة عصمت^(٣٧) .

(٣٥) محمود فهمى (١٨٣٩-١٨٩٤) من أبناء مديرية بنى سويف التحق بإحدى مدارس الأقاليم فى عهد محمد على ثم درس بالمهندسخانة ، وفى عهدى سعيد وإسماعيل أصبح مدرساً بالحرية ثم ضابطاً مهندساً بالجيش ، واشترك فى حرب البلقان حيث عاد منها برتبة القائم مقام ، وقد قدر المعاصرون من الأوروبيين مواهبه وكفاءته وخلقه ، وعندما صودرت ممتلكاته بعد الاحتلال لم يطالب سوى بمكتبته التى تضم الكتب الهندسية بلفات أوروبية .

أنظر ، محمود فهمى ، ص ٢١١-٢١٢ (ترجمة الذاتية) ، زكى ، ص ١٨٣ ، ١٨٥ ، الرابعى : عصر إسماعيل ، ج ١ ، ص ٢٨٧-٢٨٥ ، الثورة العربية ص ٥٦٧-٥٦٨ .

(36) Ninet : Arabi Pacha, pp. 38 - 40 .

(٣٧) لم يكن طلبيه عصمت عندئذ سوى موظف مفصول من الدائرة السنية ، وكان تصعيده فى سلم الترقى نقطة سوداء فى سياسة عرابى ، وقيل إنه كان زوجاً لإحدى بناته ، ورغم أن طلبيه لم يكن عسكرياً =

ولطيف سليم . كذلك يبدو أن سلطان باشا قد أجرى اتصالات مع شريف باشا ، ولعله يكون قد أبلغه أنهم يرون فيه الرئيس المرتقب لمجلس النظار .

ووفقاً لما يذكره سليم نقاش ، حاول عرابى أن يحصل على تفويض كامل من الأعيان بما فيهم العلماء والعمد وشيوخ البدو ، قبل أن يتقدم الجيش بمطالبه السياسية العامة . فأعلن عرابى عن أهدافه ، وطلب معاونته على تخليص الوطن العزيز من الهواية التي قد يتردى فيها نتيجة إهمال الحكومة . وإتهم الحكومة ببيع مساحات واسعة من الأراضي للأجانب ، وتعيين الأعداد الكبيرة من الأوربيين في الوظائف بمرتبات ضخمة ، وإزالة العوائق الطبيعية من مدخل ميناء الإسكندرية حتى تستطيع السفن الحربية دخولها . ودعا إلى إسقاط الوزارة ودعوة مجلس النواب للانعقاد . ويذكر سليم نقاش أن عرابى تلقى الموافقة على برنامجه من جميع أنحاء البلاد ، فيما عدا سلطان باشا الذى وجه إليه اللوم لتجاوزه حدود مسؤولياته ، وأبلغ الحديدي بما كان يجرى (٣٨) .

ويزعم نينه - من ناحية أخرى - أن سلطاناً وشرقيًا على وجه التحديد ، هما اللذان حرضا عرابى على تنظيم مظاهرة عسكرية ، وأنه رفض ذلك وطالب بدليل مكتوب يبرهن على أن الأمة كلها تقف وراء حقيقة . ومن ثم أعد سلطان وثيقة بوقعها أعيان الأقاليم تطالب بإسقاط رياض ، ودعوة مجلس النواب إلى الانعقاد ، وأنه لم يسلمها إلى عرابى إلا بعد أن أصدر إعلانه . واتفق محمد عبده مع هذه الرواية ، فيذكر أن سلطان باشا هو الذى نظم تداول العرائض المطالبة بالدستور قبل ٩ سبتمبر ، ولكنه يذكر ايضا أن سليمان أباطه وحسن الشريعى ومحمد عبده نفسه قد أعلنوا معارضتهم لاتخاذ أى إجراءات عنيفة . ولم ير محمد عبده أن من الحكمة مباركة إقامة مجلس للنواب على أسنة الرماح ، وأنكر على الضباط حق التحدث باسم الأمة . ولكنه - على أية حال - غير من آرائه ، أو على الأقل غير من سلوكه بعد سقوط رياض .

= هل كان يقرأ ويكتب بصعوبة ، عينه عرابى أميرالاي بعد ٩ سبتمبر ١٨٨١ وأصبح لواء وباشا فى ١٨٨٢ ثم قائداً لمنطقة الإسكندرية ثم كفر الدوار ، واستسلم مع عرابى للإنجليز ، ومات بعد عودته من المنفى بقليل فى ١٩٠٠ .

أنظر ، الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٥٨٦-٥٨٧ .

(٣٨) النقاش ، ج٤ ، ص ٩٠ .

وخلال صيف عام ١٨٨١ ، لاحظ القناصل : الفرنسي ، والألماني ، والنمساوي ، أن أهداف ورغبات الضباط بدأت تتجاوز حدود المسائل العسكرية البحتة . وذكروا في تقاريرهم - بشكل غامض - أن قائمة مطالب الضباط أصبحت تتسع لتشمل الشئون الداخلية والخارجية . كما كان أولئك القناصل على علم بالاتصالات التي تجري بين الأعيان والضباط ، وأن هناك من يدعم موقف العسكريين ، ولكنهم لم يستطيعوا تحديد هويته . وكانت الأهداف العامة التي اجتمع حولها الأعيان والضباط تتمثل في المطالب الثلاثة التي أعلنت في ٩ سبتمبر وهي: إسقاط وزارة رياض ، ودعوة مجلس النواب للاعتقاد ، وزيادة قوة الجيش إلى ١٨ ألف رجل .

وحتى إذا نظرنا إلى التفاصيل التي توردها هذه المصادر بعين الشك ، لا يبدو أننا سنحصل على صورة كاملة لما حدث . فبعد الأول من فبراير ١٨٨١ ، حاول الضباط المهددون بالخطر أن يحصلوا على ضمانات بسلامتهم الشخصية ، ويتنفيذ الإصلاحات الموعودة . وقدمت إليهم فكرة انعقاد مجلس النواب التي يتمتع بسلطات كافية على أنها أحسن الوسائل لتحقيق تلك الغاية . وفي مثل ذلك المجلس يستطيع الأعيان من كبار الملاك أن يدافعوا عن مصالحهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ولم يكن من الصعوبة بمكان إقامة تحالف مع الضباط على هذا الأساس . ولما كان رياض لا يقبل بمجلس للنواب ، فلا بد من الإطاحة به . ولما كان الأعيان لم يستطيعوا حتى الآن أن ينالوا خبرة بالإدارة المركزية ، كما أن الخديو والسلطان والدول لن يقبلوا بإسناد الوزارة إلى أحدهم ، فإن شريفاً بدأ صلاحاً لشغل هذا المنصب وهو الذي عرف بوطنيته ، وميوله الدستورية ، وعدائه الشديد لرياض .

ولا يعني ذلك أن من تأمروا في نوفمبر ١٨٧٩ هم أنفسهم صناع حوادث صيف ١٨٨١ . فلا وجود لاستمرارية معارضة "الحزب الوطني" لوزارة رياض إلا في الكتب ، أما في الحقيقة فلم يكن لتلك المعارضة وجود ، فلم تعمر "جمعية حلوان" طويلاً قبل أن يسحقها رياض . وأعضاؤها ينتمون إلى الطبقة التركية - المجرسية الحاكمة التي كانت مسلوية السلطة عندئذ . ففي صيف ١٨٨١ كان هناك نزاعاً جديداً مختلفاً من التجمعات ، بلغ محيط دائرة السلطة في سبتمبر من نفس العام ووصل مركزها في فبراير ١٨٨٢ .

واتخذت الاتصالات التي جرت بين الأعيان والضباط شكل التفاهم التام ، أكثر من كونها خطة ترمي إلى القيام بانقلاب في وقت معين . وترك تحقيق هذا الاتفاق العام تماماً للضباط ، فقد انسحب الأعيان إلى ضياعهم ولم يظهروا بالقاهرة إلا بعد سقوط رياض .

وحتى نفهم حقيقة أن إسقاط رياض المتعاون مع الدول في ٩ سبتمبر قد عد عملاً وطنياً ، وأثار موجة من الحماس للجامعة الإسلامية ، لابد لنا من أن نأخذ في اعتبارنا الشعور المعادي للأوروبيين الذي انبثق من أسلوب معالجة الصحافة المصرية للاحتلال الفرنسي لتونس . فقد كان هذا الحادث هو الذي أدى إلى الدعوة إلى زيادة قوة الجيش إلى ١٨ ألف رجل - وهو الحد الذي وضعه السلطان - والمطالبة بإقامة تحصينات جديدة على ساحل البحر المتوسط ، وذلك اعتباراً من مايو ١٨٨١ . وأصبحت إمكانية حدوث تدخل عسكري في مصر أقوى مما تكون في ذهن الرأي العام المصري .

والشيخ حمزة فتح الله ، الذي كان محرراً بالجريدة الرسمية في تونس ، ثم أصبح محرراً لجريدة "البرهان" السكندرية الأسبوعية اعتباراً من مايو ١٨٨١ ، يعد أكثر الكتاب تعبيراً عن رد الفعل المعادي للأوروبيين . فهو - دون غيره - الذي فتح عيون المصريين على مصير تونس ، وحول ذلك إلى عداوة شديدة نحو كل ما هو غربي ، ورفض إدعاء أوروبا الرغبة في جلب النظام والمدنية إلى الشرق باعتباره ضرباً من ضروب الاستعمار السخيف ، لأن الأوروبيين بحاجة إلى إقرار النظام في بلادهم أولاً ، فعليهم مواجهة الفوضويين والاشتراكيين والحروب الأهلية والجريمة والفساد وتجارة الرقيق الأبيض ، إن لديهم الكثير مما يجب عليهم إنجازه في بلادهم ، أما البلاد الإسلامية فكانت تنتمي إلى أكثر إرجاء العالم حضارة قبل أن يكون ثمة وجوداً للدول الأوروبية^(٣٩).

ولابد أن تكون المسألة التونسية قد صدمت عرابي صدمة عنيفة حتى أنه كتب خطاباً إلى السلطان حولها ، وقع عليه عدد من الضباط والأعيان ، عبر فيه الموقعون عن خشيتهم من أن استيلاء فرنسا على تونس قد يجعل بريطانيا تفكر في إبتلاع وادي النيل حتى تحقق توازن القوى في المنطقة .

وفي ضوء هذه الخلفية يصبح سبب عدم اتخاذ مظاهرة ٩ سبتمبر ١٨٨١ طابع العصيان واضحاً ، وهي الصفة التي ألصقت بها لأول وهلة عند وقوعها ثم ترددت في الكتابات التي كتبت فيما بعد . ولا ريب أن الضباط كانوا يعنون في قرارة أنفسهم بسلامتهم الشخصية ويتحقيق الإصلاحات العسكرية ، ولكنهم أمسكوا عن التفكير من تلك الزاوية العسكرية

(٣٩) ترجمة مقالات البرهان بالوثائق الفرنسية ،

الضيقة ، فقد ناقشوا وجهات النظر السياسية مع أعيان الأقاليم ، واتخذوا بالفعل أولى خطواتهم المتأنية نحو دورهم الأخير كحماة للوطن .

قرض الهدف العام : حكومة شورية عادلة

وبعد إقالة محمود سامي ، كانت القضية بالنسبة للضباط قضية البحث عن فرصة ملائمة لرجال الجيش لإثبات أن توفيق لا يفوقهم قوة . وفي ذلك الحين ، اقترح راغب باشا على عرابي على عرابي أن يفتال توفيق بأورطة من الجنود حتى يستطيع بعد ذلك أن يتولى الزعامة السياسية . ويزعم عرابي أن هذا الاقتراح أغضبه . وأنه رفضه تماماً .

ومن الواضح أن قرار اشتراك الأليات العسكرية بالقاهرة في مظاهرة عسكرية أمام قصر عابدين لم يتخذ ألا في ٨ سبتمبر ، فبعد عودة الخديو إلى القاهرة تلقى ألاي المشاء الثالث - الذي كان يقوده إبراهيم حيدر - أمراً بتبادل المواقع مع ألاي المشاة الخامس المتمركز بالإسكندرية والذي كان يقوده حسين مظهر . ويبدو أن الخديو قد أفلح في كسب الأخير إلى صفه أثناء وجوده في قصر رأس التين بالإسكندرية ، فأراد أن يكون إلى جانبه ألاي آخر موال له بالإضافة إلى ألاي على فهمي . ولكن جنود إبراهيم حيدر خشوا أن يحدث لهم ما حدث للأميرين أحمد رفعت وعبد الحليم من قبل عندما سقط قطارهما في النيل عند كوبري كفر الزيات ، أضف إلى ذلك الإشاعة التي انتشرت حول قيام شيخ الأزهر بإعداد فتوى اعتبرت سلوك الأميراليات عصياناً جزاء الموت . وشعر بعض الضباط - وخاصة عرابي - أن عصابات القتلة تلاحقهم بقيادة ناظر الضبطية الجديد . لذلك تقرر القيام بضغط عسكري ظهر اليوم التالي على الخديو حتى يقدم ضمانات فعالة للأمن والعدالة .

وفي خطاب أرسل إلى ناظر الجهادية في ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، وصف عرابي قرار نقل الأليات الثالث المشاة إلى الإسكندرية بأنه محاولة لإضعاف الجيش تمهيداً للانتقام من الضباط ، وأنهم يأتون الاستسلام للموت على هذا النحو ، ولذلك قرروا الاجتماع بعد ظهر اليوم نفسه بميدان عابدين ليحولوا الصراع إلى صراع علني^(٤٠) .

وأحاط عرابي القنصل البريطاني علماً بالمظاهرة وبررها بالتدخلات والمضايقات والتهديدات التي تعرض لها الضباط منذ الأول من فبراير ، وهم بذلك يدافعون عن أنفسهم ويعلقون آمالهم

على صدور قرار حاسم من الباب العالي . وطمان القنصل على سلامة رعايا البلاد الصديقة (٤١) .

وهرع داود باشا إلى قصر الإسماعيلية فور استلامه بلاغ عرابى حاملا إلى الخديو الأتباء السيئة . فاستدعى توفيق مستشاريه العسكريين والمدنيين لاجتماع عاجل ، وكان من بينهم رياض والجنرال ستون وكولفن . ولما كان رياض واثقا من أن الأتبان على الأقل كانوا موالين للخديو ، فقد حثه كولفن وستون أن يمكس بزامم المبادرة ، وأن يجمع الأتبان مع المستحفظين (الشرطة) فى ميدان عابدين ، وأن يلقى القبض بنفسه على عرابى عندما يصل وأتباعه إلى الميدان ، وأنه بقدر من الشجاعة والحسم يستطيع أن يسيطر على المتحربين .

كانت كل الشواهد تشير إلى أن هذه الخطة قد تلقى نجاحا حقيقيا . وتوجه الخديو وحاشيته (ومن بينهم كولفن وستون ورياض وخيرى) أولا إلى ألى الحرس بشكنات عابدين فأقسم الألى بيمين الولاء له ، واتخذ على فهمى وجنوده مواقعهم خلف نوافذ ومداخل القصر .

وبعدما حقق توفيق النجاح مع الحرس ، هرع وحاشيته إلى القلعة . ووفقا لرواية كولفن ، أعلن الألى الثالث بيادة الذى كان معسكرا هناك ولاءه للخديو ، ولكن تصرفاته لم تكن مضمونة كالألى الحرس . ولم يستمع توفيق للنصائح التى وجهت إليه ، وأصر على الترجه إلى معسكرات العباسية ليمتع ألى عرابى من النزول إلى المدينة ، وكان قد أرسل رضا باشا ثم طه باشا على التوالى فى محاولة لإثناء عرابى عن القيام بالمظاهرة ، ولكنهما عادا بخفى حنين . وعندما وصل توفيق إلى معسكرات العباسية ، علم أن عرابى قد غادرها بجنوده قبل وصوله بوقت طويل .

وهرع الخديو ويطانته إلى عابدين عبر طرق مختلفة ، ودخلوا القصر من باب جانبى . وفى نفس الوقت كان الميدان الكبير الذى يقع أمام القصر قد احتله ٢٥٠٠ جندي وجهوا ثمانية عشر مدفعا نحو القصر ، فبينما كان الخديو ينتقل من معسكر إلى آخر ، كانت جميع الألایات المعسكرة حول القاهرة قد اتخذت مواقعها بالميدان ، حتى ألى الحرس حث بيمينه وانضم للحشد ، ولم يبق جندي واحد للدفاع عن الخديو .

(٤١) النص فى دار الوثائق ، البرقيات التى ضبطت بمنزل أحمد عرابى بصد الشورة العرابية ، وفى

وكان أول من حضر إلى الميدان ألاى الفرسان الأول بقيادة أحمد عيد الغفار ، وليس بقيادة قائده الأصلي ، ثم تلاه الألاى الرابع المشاة ، والأى مدفعية الميدان بقيادة عرابى . وعندما علم عرابى أن الأى الحرس قد اتخذ مواقعه - على ما يبدو - للدفاع عن القصر ، استدعى على فهمى على الفور ، وأمره بأن يجعل قواته تتخذ مواقعها أمام القصر ، فنفذ على فهمى ذلك دون تردد . ثم ما لبث الألاى الثانى المشاة أن وصل من قصر النيل بقيادة ثلاثة من اليوزباشية ، لأن الأمير الأى الثالث المشاة إبراهيم حيدر عاد إلى منزله ، خوفاً أو جبناً كما يقول عرابى فى مذكراته ، ولكن عبد العال حلمى قاد الألاى إلى الموقع المحدد له ، وكان عبد العال قد سمع - بعد وصوله من طره على رأس الألاى السودانى - أن الخديو توجه إلى القلعة ، فذهب على الفور إلى هناك ، وعاد على رأس الألاى الثالث المشاة والألاى السودانى إلى ميدان عابدين . وأخيراً انضم إبراهيم فهمى على رأس المستحفظين إلى الجمع .

ويرجع الفضل إلى نفوذ وعزيمة عرابى ، وعبد العال حلمى ، وأحمد عيد الغفار ، وبعض اليوزباشية فى تجنب انقسام الجيش إلى معسكرين ، وبذلك تم تفادى اراقة الدماء . ورغم ذلك ، جاءت أربعة الأيات من بين الألايات السبعة دون قاداتها ، أو رغم إراداتهم ، ولم يكن أى منها جميعاً بكامل قوته العسكرية .

وكان الخديو ومستشاروه بلا حول ولا قوة ، تماماً كما كانت حالتهم فى الأول من فبراير . وكما حدث عندئذ ، نصح الجنرال ستون الخديو باتخاذ موقف متشدد ، رغم أن تلك النصيحة قد أثبتت عدم جدواها فى مواجهة جيش متحد قوى العزيمة يريض عند أبواب القصر . ولما كان أحداً من مستشارى الخديو لا يستطيع تقديم مقترحات جادة ، اعتمد الخديو المذعور تماماً على كولفن ، فخرج إلى الميدان إلى جانب كولفن لمواجهة عرابى بنفسه ، الذى كان يقف وراء مسافة قصيرة بعض كبار الضباط .

وبينما كان الخديو فى طريقه إلى الميدان ، حاول كولفن تشجيعه ، وقال له أنه يجب أن يأمر عرابى بتسليم سيفه وأن يتجه إلى كل الأى ويأمر جنوده بالعودة إلى معسكراتهم . واقترب الخديو ويطانته من الضباط المتجمعين وسط الميدان ، وكان بعضهم يمتطى صهوات الجياد ، فأمر الخديو عرابى أن يترجل ففعل . ثم اقترب عرابى من الخديو يتبعه زملاؤه الضباط وبعض جنود ألابه وقد ثبتوا الخراب فى بنادقهم ، وأمر عرابى بأن يغمد سيفه ففعل أيضاً دون تردد . ولكن الخديو الذى كان يواجه البنادق والقرايين فى وضع الاستعداد ، استنفذ كل ماعنده فلم يبق سوى أن يسأل عرابى عن سبب مجيئه على هذا النحو .

وقدم عرابى مطالبه الثلاثة المشهورة : إسقاط وزارة رياض ، ودعوة مجلس شورى النواب إلى الانعقاد ، وزيادة قوة الجيش إلى ثمانية عشر ألفا تبعاً لتوصيات اللجنة العسكرية^(٤٢). وأضاف قائلاً إنهم جاؤا ممثلين للأمة المصرية ، وأنهم لن ينسحبوا إلا إذا لبيت طلباتهم . ولم يجب توفيق على ما ذكره عرابى ، بل انسحب إلى القصر استجابةً لنصيحة كولفن^(٤٣) . فلا يجب أن يستسلم الخديو لما عليه عليه الثوار أمام الملأ . وكان الأهالى يرقبون انسحاب الخديو من نوافذ وأسطح المنازل المحيطة بالميدان .

وتفاوض كولفن ، وكوكسون ، وبولسلاوسكى (وقد حضر الأخيران فى نفس اللحظة) مع عرابى حول المطالب ، وكان كوكسون يتحدث باسمهم ، فحاول أن يهدد عرابى بقوة مشتركة من الباب العالى والدول ، ولكن عرابى كرر مطالبه ، وأصر على أن الجيش لا يريد إلا ضمان الحقوق والحريات للشعب المصرى .

فدخل المفوضون إلى القصر ، ولما كان الخديو ومستشاروه عاجزين عن التقدم بأى مقترحات ، نصحه كولفن بأن يبلغ عرابى أنه اتصل بالباب العالى بشأن طلباتهم ، وأن عليه أن ينصرف حتى يصل رد الأستانة ، ولكن عندما أبلغ عرابى بذلك قال إنهم سينتظرون فى أماكنهم حتى يصل الرد المرتقب ، وأضاف قائلاً إنه إذا جاء الرد سلبياً فلن يعترف الجيش بسلطة الخديو حتى يأتى مبعوث خاص من السلطان ويحل القضية فى موقعها .

وتم الوصول إلى اتفاق داخل القصر على تقديم العرض التالى لعرابى : استقالة الوزارة فوراً ، وتأجيل تلبية بقية المطالب حتى يرد حكم السلطان بشأنها . فقبل عرابى بهذا الحل على شرط أن يتم تشكيل الوزارة الجديدة فوراً ، وألا يدخلها أى عضو من أعضاء الأسرة الحاكمة ، وألا يعين جركسى ناظرًا للجهادية .

وعندما اقترح الخديو تكليف حيدر باشا أو إسماعيل أيوب بتشكيل الوزارة رفضهما عرابى لأن حيدر كان شقيقاً لداود باشا يكن ، وبالتالى كان قريباً لتوفيق ، ولأن إسماعيل أيوب يفتقر إلى الخبرة ، ثم ذكر اسم شريف ، ورغم أن المصادر لاتشير بوضوح إلى من اقترحه ، إلا أن المتظاهرين قبلوا به ، وأصروا على أن يروا بأنفسهم خطاباً رسمياً بتكليفه تشكيل الوزارة ، فأعدت الوثيقة داخل القصر وقرئت بصوت عال فى الميدان بحضور خيرى

(٤٢) النقاش ، ج ٤ ، ص ٩٣ .

(43) Blunt : secret History, p. 381 .

باشا . ودار بين بطانة عرابى مطلب إقالة ناظر ضبطية مصر ، ولكنهم اقتنعوا بأن ذلك المطلب يدخل فى اختصاص الحكومة الجديدة التى يمكنها تحقيقه .

وصدحت الموسيقى فى أرجاء الميدان ، وتعالّت صيحات الاحتجاج ، وخرج الخديو إلى شرفة القصر ليستقبل بالتهنئات المندوبة . وقابل عرابى وزملاؤه توفيقاً للتعبير عن ولائهم له ، وسمح لهم بتقبيل يده (كما يروى بولسلاوسكى) . وانسحب الجنود إلى معسكراتهم بنظام تام.

واستدعى شريف من الإسكندرية برقيًا ، فجاء إلى القاهرة بقطار خاص ، والتقى بالخديو فى صبيحة اليوم التالى بحضور القناصل .

ولم يبد شريف تحمسًا للقيام بهذه المهمة ، ورفض العودة إلى الحكم كمرشح من قبل جيش ثائر ، وأعلن أنه لا يريد أن يضحى بما له من سمعة طيبة ويفامر بمكانته السياسية ، فسيرتبط اسمه بالعصاة بلا ريب إذا قبل تشكيل الوزارة دون شروط ، وكان شرطه الأول أن يضع الجيش نفسه تحت إمرته.

وفى نفس اليوم - ١٠ سبتمبر - تمت مقابلة بين شريف وعرابى لم تثمر شيئاً ، ويذكر عرابى أنه قد طلب أثناء الحديث تعيين محمود سامى ناظرًا للجهادية ، ومصطفى فهمى ناظرًا للخارجية ، ولكن شريفًا رفض الاقتراح لأن الباشاوين حثًا يمينهما له فى ١٨٧٩ بعدم دخول الوزارة بعد الاستقالة الجماعية التى قدمتها وزارة شريف (وكلاهما كان ناظرًا بوزارة رياض) ، فأكد عرابى ميلهما إلى الحرية والعدالة والمساواة ، وأصر على أنه ما دام شريف قد أصبح رئيسًا للنظارة بناء على طلب الجيش فعليه أن يستجيب لرغباته . ووفقا لما يرويه شريف ، لم يطالب الضباط سوى بتعيين محمود سامى ناظرًا للجهادية ، بينما كان شريف يود الاحتفاظ بهذا المنصب لنفسه . وعلى أية حال ، أصبح شريف أقل استعداداً من ذى قبل للمخاطرة بتشكيل الوزارة بعد لقائه الأول بعرابى ، وأفضى إلى القنصل النسائى بأن لا مفر من تدخل تركى .

كذلك تمت مقابلة ثانية - يوم ١١ سبتمبر - بين شريف وعرابى وبعض الضباط ، كانت أقل جدوى من سابقتها . فقد طالبهم شريف بالخضوع التام غير المشروط ، والامتناع عن تقديم أية مطالب ، ونقل ألاى عرابى وألاى عبد العال إلى الأقاليم . وأعلن الضباط ثقتهم الشامة بشريف ، ولكنهم رفضوا جميع مطالبه ، ويزعم عرابى أنه قد حذره من أنه إذا لم يشكل الوزارة وقمعا يريدون ، فانهم سيطلبون من غيره تشكيلها . ويعد هذه المقابلة أعلن شريف أنه سوف يعود إلى الإسكندرية .

وحان - عندئذ - الوقت لتدخل الأعيان فى الموقف ، فعلى حين ظلوا يرقبون الموقف من بعيد حتى جنى الجيش الثمار لهم ، عادوا اليوم إلى ممارسة نشاطهم للتوفيق بين الطرفين . بل على العكس ، قد يقدر لهم الطرفان وساطتهم ، ويأتى الفرج على أيديهم . وعلى أية حال ، كان عليهم التدخل حتى لا يفقدوا الإنجازات السياسية التى تحققت فى التاسع من سبتمبر . ومن ثم دعا سلطان باشا حلفاء من "الملوك الصغار" بالأقاليم المجاورة و"أتباعهم" على عجل ، ويقدر عددهم بحوالى ١٥٠ فرداً من كبار الملاك والتجار والشيخ والعهد ، ويشلون أشهر الأثرياء وأوسع العائلات نفوذاً . وبالإضافة إلى محمد سلطان ، وسليمان أباطه ، وحسن الشريعى ، نذكر الأسماء التالية : أمين الشمسى من كبار الملاك بالشرقية وسر تيجار الزقازيق ، والمنشاوى بك الذى ينتمى إلى أسرة من كبار الملاك بالغربية كونت ثروتها ونفوذها فى ظل اسماعيل ، وأحمد محمود ، وإبراهيم الوكيل ، وكلاهما من عمد وأعضاء العائلات الثرية بالبحيرة ، والشيخ أحمد الصباحى من الغربية ، وعبد السلام المولى ، والشيخ على اللبشى شاعر بلاط اسماعيل صديق محمد سلطان .

فى مساء ١٢-١٣ سبتمبر ، توجه وفد من الأعيان إلى شريف باشا ، وطالبه بقبول تشكيل الوزارة ، وتعهدوا بالتزام الجيش حدود الطاعة ، وقدموا له ضماناً كتابياً بذلك .

وبعد ظهر يوم ١٣ سبتمبر ، وقع القادة العسكريون الذين شاركوا فى المظاهرة إعلناً بالطاعة لرئيس النظار الجديد ، ذكر فيه أنهم يثقون بحسن نوايا شريف ورغبته فى صون حقوق الوطن ، وحشوه على ترقية أحوال الأهالى ، والتمسوا منه قبول المنصب واختيار النظار من الرجال الشرفاء ، ويتوقعهم على تلك الوثيقة قيدوا أنفسهم بطاعة أوامر الحكومة التى تصدر لخدمة الصالح العام .

والى جانب تلك الوثيقة ، قدم الأعيان وثيقة مكتوبة لشريف "كضمانة وكفالة لتعهداتنا ودليل على اشتراكهم معنا فى الطليات الوطنية" على حد قول عرابي^(٤٤) . ولكن قراءة فى هذه الوثيقة لاتوحى بتلك المعانى ، فقد أكد الأعيان ثقتهم بشريف ، وتعهدوا بأن "أبنائهم وإخوانهم" الضباط لن يثيروا "الحوادث المقلقة" مرة أخرى ، وأن الأسباب التى أدت إلى إثارة مخاوف الضباط وضيقهم قد أزيلت^(٤٥) .

(٤٤) كشف الستار ، ص ٢٤٣ .

(٤٥) الوقائع المصرية ، ١٧/٩/١٨٨١ .

وبدا شريف مستعداً لقبول مقترحات الضباط حول اختيار النظار ، وأصر على رحيل الألايين خارج القاهرة بعد الموافقة على القوانين العسكرية الجديدة . وفى ١٤ سبتمبر كتب شريف خطاباً إلى توفيق بقبول تشكيل الوزارة ضمنه برنامج وقائمة بأسماء النظار .

وجاء البرنامج موافقاً فى معظم نقاطه لبرنامج رياض عام ١٨٧٩ . كما جاءت تأكيداتة على نحو ما كان متوقعا : "بألاّ جهدى أولاً فى إزالة ما هو قائم بالخطاير من الاضطراب ، ومنع وقوع نوازل كالتى بمصر فى هذه الأيام" . كما أولى اهتماما خاصا لتقوية الصلات مع المراقبين العامين ، وكان ذلك موجها إلى بريطانيا وفرنسا ، لأنه كان يعد فى نظر قنصلى البلدين أقوى معارضى المراقبة . واختلف برنامج شريف عن برنامج وزارة رياض فى نقطة واحدة هى الرغبة فى وضع حدود للمراقبة الثابتة والتحديد الجديد لطبيعة "القوى العمومية" .

وفى النص العربى لخطاب شريف ، حددت "القوى العمومية" بأنها "القوى المنوطة بوضع القوانين ، والقوى القضائية المكلفة بالحكم على موجهيها والقوى التنفيذية" . وعلقت الوقائع المصرية - فى عددها الصادر فى ١٧ سبتمبر ١٨٨١ على هذا المفهوم لتقسيم السلطات الذى ظهر لأول مرة فى وثيقة رسمية ، بقولها أن الحكومة الجديدة سوف تحمى بكل قواها "أركان الحكومة الثلاثة وهى : القوة القضائية ، والقوة الإجرائية ، والقوة المقننة" ، لأن الإصلاحات الحقيقية لا تقوم إلا على هذا الأساس (تقسيم السلطات) ، وتقضى الجريدة فى القول بأن "المقصود بالقوة المقننة مجلس الأمة الذى يحرس مصالحها ، ويقرر مافيه الصالح العام" .

وفى نفس اليوم ، وافق توفيق على هذا البرنامج وأصدر مرسوماً بتعيين النظار الذين اقترحهم شريف : فتولى شريف نظارة الداخلية إلى جانب رئاسته لمجلس النظار ، وأصبح مصطفى فهمى ناظراً للخارجية ، ومحمود سامى ناظراً للجهادية تلبية لرغبة الضباط ، وعين على حيدر يكن ناظراً للمالية ، وإسماعيل أيوب ناظراً للأشغال العمومية ، وكانا قد رفضا من قبل كمرشحين من جانب الحديو لرئاسة مجلس النظار ، وتولى محمد زكى نظارتي المعارف والأوقاف ، وكان من رجال "العلمية" المتبولين عند توفيق وشريف ، وعين القاضي محمد قدرى المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية ، وعضو لجنة إصلاح المحاكم الأهلية ، ناظراً للحقانية (٤٦) .

ولم يبق من أعضاء وزارة رياض التي استمرت مدة عامين على غير العادة (وأن تغير ناظر الجهادية بها ثلاث مرات) سوى مصطفى فهمي ، وكان - في حقيقة الأمر - ناظرًا في ظل كل نظام ، وظل يشغل مناصب الوزارة دون انقطاع من ١٨٧٩ حتى ١٩٠٨ (وكان ناظرًا للخارجية فيما بين ١٨ أغسطس ١٨٧٩ و ١٧ يوليو ١٨٨٢) . واحتفظ غالبية كبار موظفي النظارات بوظائفهم ، فثبت وكيل الداخلية (خليل يكن) ، ووكيل المالية (هلم باشا Blum النمساوي اليهودي) ، ووكيل الجهادية (أفلاطون باشا) ، وسكرتير عام الخارجية (تيجران بك) ، وسكرتير عام الأشغال العمومية (روسو بك) ، وأصبح سكرتير عام الحفانية ، بطرس غالي ، سكرتيرًا عامًا لمجلس النظار بدلا من ميخائيل كحيل الذي عين فيما بعد نائبًا عامًا للمحاكم الأهلية . وخلف بطرس غالي في وظيفته الأصلية حسين واصف الذي كان - حتى ذلك الحين - وكيلًا للنائب العام محكمة الاستئناف المختلطة (٤٧).

وكان المغمم الحقيقي من وجهة نظر الضباط هو إعادة محمود سامي إلى مجلس النظار ، وإلا كان تشكيل المجلس على هذا النحو يمثل خطوة إلى الوراء . لأن ذلك يعنى إبعاد المصلحين الوطنيين على مبارك ، وعلى إبراهيم ، ليصبح مجلس النظار تركيًّا - جركسيًّا خالصًا .

ولا ريب أن تردد شريف في تولي رئاسة الوزارة كان صادقًا . ولكن محاولته إخفاء حقيقة كونه يدين بمنصبه الجديد للجيش الثائر - حتى على الرغم من وساطة الأعيان - كانت خداعًا للنفس أكثر من كونها خداعًا للمراقبين الأجانب والمصريين . وحتى لو كان على علم بالجهود الرامية إلى إسقاط رياض ، فإن ذلك لا يبرر المزاعم الخاصة بتواطئه أو باعتباره سياسته التي أعقبت مظاهرة ٩ سبتمبر لعبة سياسية طويلة وبارة . فلم بوصم شريف أبدًا بخيانة القضية على يد محمد عبده أو عرابي ، على عكس سلطان باشا مثلاً . وقد أصبح شريف مرشح الجيش والأعيان لرئاسة الوزارة لأنه كان يناصر مجلس النواب ويعارض المراقبة الثنائية ، ولأنه الشخص الذي يمكن فرضه على الحديو دون القيام بثورة حقيقية أو انقلاب بكل ما قد يترتب على ذلك من نتائج . ولم يكن توفيق ليقبل بسلطان باشا رئيسًا للنظار ، وكذلك عرابي (الذي لم يكن يفكر حتى في إمكانية ذلك) ، ثم يتصرف الحديو بعد ذلك وكأن شيئًا لم يحدث .

وفي ضوء الأحداث السابقة واللاحقة يجب اعتبار جهود شريف لإخضاع الجيش ضرورة ملحة وأصلية ، فقد سر بالعودة إلى السلطة ، ولكنه أراد أن يتفادى الاستناد إلى الجيش ،

بل كان يرى أن تعتمد وزارته على الأعيان ، فقد ينجز التشريعات الدائمة بدعوة مجلس النواب الذى سوف يتكون من أوسع أعيان الأقاليم نفوذاً إلى جانب تجار المدن .

وخلال ثلاثة أسابيع ، هباً شريف متطلبات تلك السياسة ، ففى ١٦ سبتمبر قابله عرابى وبعض رفاقه ليعربوا له مرة أخرى عن شكرهم ، ويعلموا ولاهم له ويتمهدوا بإطاعته ، والقى عرابى خطاباً عبر فيه عن ثقة الضباط بصداقة شريف وبنياته المخلصة "لمحبة الوطن وأهله" ، وأن تلك الصفات تمثل الشكل الأمثل "لوقاية البلاد" ، وأكد أن الضباط يعرفون أن واجبهم الدفاع عن البلاد وأهلها .

وجعل شريف من ذلك الواجب موضوعاً لرده على خطاب عرابى ، فذكره بما تعرفه الأجيال السابقة تماماً من أن "آفة الرياسة ضعف السياسة" ، ولكن القوة لا تحقق دون خضوع الجنود وامتثالهم امتثالاً تاماً ، فلا يمكن أن تقوم الحكومة بواجبها الهام نحو حماية الوطن والمحافظة على الأمن العام دون التزام الجنود بالطاعة . وذكر أن تأخره فى قبول رئاسة الوزارة يرجع إلى عدم رغبته فى رئاسة مجلس ضعيف للنظر قد يصبح هدفاً للانتقاد داخلياً وخارجياً ، ولكنه اقتنع بأن الجيش سوف يخضع له ، وأخيراً أوصاهم بأن يعتبروا النظام والاضباط دليلهم للأوجـد (٤٨) .

ووافق الضباط على رحيل عبد العال حلمى بألايه إلى دمياط بمجرد التصديق على القوانين التى وضعتها اللجنة العسكرية ، وعلى أن ينتقل عرابى بالألاى الرابع المشاة إلى رأس الوادى فور انعقاد مجلس النواب .

وفى ٢٢ سبتمبر ، وقع الحديو القوانين الخمسة التى أعدتها اللجنة العسكرية . وقد وضعت تلك القوانين التنظيم الداخلى للجيش على أساس جديد ، وخاصة فيما يتعلق بالترقيات والأجازات والمعاشات والمكافآت والمزايا ، وأوضاع الضباط المحالون للاستيداع . وقد تم وضع تلك القوانين بالتعاون مع عرابى ، وتضمنت جوهر المطالب التى رفعها الجيش منذ سنوات عديدة . وفى أول أكتوبر ، غادر عبد العال حلمى القاهرة على رأس الألاى السودانى إلى الحامية الجديدة بدمياط .

وكان عقد مجلس النواب - ظاهرياً - استجابة لطلب الأعيان ، وليس استجابة لمطالب الضباط ، فاجتمعت المجموعة التى تتحدث باسم الأعيان - التى سبق ذكرها - بمقر نظارة

الداخلية فى ١٨ سبتمبر برئاسة سلطان باشا ، وقدمت وثيقتان قبل أن كلا منهما كانت تحمل توقيع ١٦٠٠ شخص^(٤٩) .

وفى العريضة الأولى التى وجهت إلى شريف باشا ذاته ، عبر الأعيان من جديد عن ثقتهم به ، وضمنوا - مرة أخرى - امتثال الجيش امتثالاً تاماً لوزارته .

وأعلن الأعيان فى العريضة الثانية - التى وجهت إلى الخديو - أن العالم والمجتمع البشرى لا يقوم نظامهما إلا على أساس العدالة والحرية ، حتى يستطيع كل انسان أن يأمن على حياته وممتلكاته ، فتجربة الفكر والعمل تقوم عليها السعادة والرخاء الحقيقى . وأن ذلك لا يتحقق إلا بإقامة "حكومة شورية عادلة لانتشويها شوائب الاستبداد ولا تتطرق إليها طوارق الفساد" ولذلك أقيمت المجالس النيابية فى المحالك المتعددة لحماية حقوق الأمة فى مواجهة الحكومة ولتحسين السبيل لتنفيذ أوامر الحكومة العادلة ، وهى الاعتبارات التى أدت إلى إقامة مجلس النواب المصرى من قبل . ولما كانت النوايا الطيبة قد توفرت لتفريق ، فعليه أن يعيد للأمة المصرية المجلس الذى يمثل حقوقها أمام الحكومة ، على أن يكون ممثلاً للمجالس النيابية فى بلاد أوروبا المتعدنة .

ويمكننا أن نعد هذه العريضة أهم الوثائق الدستورية التى صدرت خلال الفترة التى يعالجها هذا الكتاب ، فلم توضع على النمط الأوربى أو بيد الموظفين الذين تلقوا تعليمهم بأوربا ، ولم يكن الخديو موحياً بها ، كما لم يكتبها المحسنون الأوربيون (للمحركة الوطنية المصرية) . ويجب أن ننظر إليها باعتبارها التعبير الأصيل عن الأفكار الدستورية والطموحات الخاصة بالأعيان وبمجموعة من كبار الملاك المتنفلين على وجه الخصوص ، ولكن عقد مجلس النواب لم يكن ليعنى أن أولئك النواب قد ملكوا زمام السلطة ، فقد كانوا يرون فى المجلس أداة لإقامة وضمان مبادئ العدالة والحرية وتأمين الأشخاص والممتلكات ، والأعيان لم يناضلوا من أجل "حكومة برلمانية" ، ولكنهم كانوا يناضلون من أجل تثيل مصالحهم وحماية وضعهم الاجتماعى الاقتصادى ، والإشارة العامة إلى النموذج الأوربى للبرلمانات لا تمكس مفاهيم دستورية ذاتية ، وإنما تعنى مجرد الاعتقاد الأساسى بأن تقدم أوربا يستند إلى تلك المؤسسات . ولم توضع فكرة شريف عن "القوى الثلاث" موضع التنفيذ ، فقد كان المجلس أداة مساعدة للحكومة ، وأداة فعالة لتنفيذ قراراتها العادلة ، وكانت إقامته تهدف لتحقيق الأثر المنتظر من وجوده ، دون أن يتحول إلى نظام فعال للرقابة على الحكومة .

وعندما قام سلطان بتسليم تلك العريضة لشريف ، ألقى خطاباً أشاد فيه بما يعرفه الجميع من ميل مجلس النظار إلى الحرية والعدالة والمساواة ، وطلب منه أن يرفع العريضة إلى الخديو وأن يسعى بجد لتحقيق ما جاء بها . ورد شريف على ذلك بالقبول^(٥٠).

وفى ٤ أكتوبر تحققت رغبة الأعيان ، فقد كتب شريف خطاباً إلى توفيق أشار فيه إلى أن الإصلاحات التي تتجه النية إلى إدخالها ، والتي يؤدي تطبيقها إلى "تحسين الأوضاع التي ثبتت التجربة عدم صلاحيتها" ، لا يمكن أن يتولاها مجلس النظار وحده ، "ونحن نعتقد في ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والتوصل إلى قرارات حكيمة عن طريق تبادل الآراء ووجهات النظر حولها ، مع الرجال الذين عرفوا بسعة الإطلاع على الأمور والشرف ويتمتعهم بالثقة العامة لمواطنيهم ، وبآراء الأشخاص المستنيرين الذين يمثلون الشعب ويعبرون عن مشاعره" ومن ثم يجب أن يوجه الخديو الدعوة إلى مجلس شورى النواب للانعقاد فى ٢٣ ديسمبر ١٨٨١ ، وفقاً للإجراءات التي اتبعت منذ عام ١٨٦٦ ، ويجب أن تشمل "الإصلاحات الحكيمة" لوائح ١٨٦٦ القديمة الخاصة بمجلس شورى النواب ، لأن شريف يرى أن تلك القوانين كانت "غير كافية - دون شك - واستبدالها بلوائح جديدة أكثر انسجاماً مع أمانى البلاد" وأنه يريد أن يستشير النواب فى المسائل الخاصة بالضرائب والسخرة ومجالس الأقاليم ، على ألا تكون المعاهدات الدولية أو المؤسسات القائمة على أساسها موضع نقاش بالمجلس^(٥١).

وتشير هذه الوثيقة بوضوح إلى أن فكرة تقسيم السلطات التي وردت ببرنامج وزارة شريف قد أهملت وظلت عديمة الأهمية ، ولم تترتب عليها نتائج ما ، كما أن شريف لم يشرها مرة أخرى ، بل وضع مجلس النواب على مستوى مبدأ الشورى التقليدى ، وجعل للأعيان صلاحيات استشارية . ولكنه قدم بذلك صيغة حديثة للمبدأ الذى كان يحظى بالتقدير منذ زمن بعيد ، تماماً كما فعل محمد عبده فى نهاية ديسمبر ١٨٨١ .

ووقع الخديو فى نفس اليوم (٤ أكتوبر) مرسوم دعوة مجلس النواب للانعقاد ، وفى صباح ٦ أكتوبر غادر عرابى القاهرة على رأس ألابه إلى رأس الوادى . ووصلت فى نفس اليوم إلى مصر بعثة موفدة من الباب العالي ، ولكن أحداً لم يكن يعرف نواياها الحقيقية .

(٥٠) يذكر محمد عبده أن هذه الوثيقة أعدت بمنزل سلطان بمعرفة ممثلين للأعيان والضباط (مذكرات

محمد عبده ، ص ١٣٤) .

(٥١) النقاش ، ج ٤ ، ص ١١٢-١١٣ .

الباب العالى وأحداث مصر :

رأى توفيق ألا سبيل إلى استعادة سلطته - التى أضعها العجز واليأس فى ٩ سبتمبر - سوى عن طريق طلب العون العسكرى من الأستانة . وفى عصر ذلك اليوم ، أبقى إلى الباب العالى طالباً إرسال عشرين كتيبة من الجيش التركى على وجه السرعة ، على أن تحمل هذه القوات تحت قيادته حتى لا يتحول الأمر إلى تدخل تركى ، ولا تكون القوات سوى أداة يستخدمها لاستعادة السلطة . ولم يشعر أن عليه أن يقدم شيئاً مقابل تلك المعونة ، ألم يكن يعد ممثل السلطان فى مصر ؟ ألا يتوقع أن يهب السلطان لنجدته عند الحاجة ؟ ألم يجرح ماحدث كرامة السلطان كما جرح كرامته ؟

ولكن السلطان لم يكن يفكر فى تلبية طلب توفيق على نفس الصورة ، فطلب معلومات أكثر تفصيلاً عن أهداف الثوار . فأبلغ توفيق السلطان بصدق - فى ١١ سبتمبر - أن هناك سببان لسطح الثوار هما : أن مصر تقع تحت سيطرة الأتراك والأوروبيين بدلاً من أن تكون تحت حكم المصريين ، وأن ثروة البلاد تهدد على سداد الديون الأوربية . وأضاف توفيق أنه ليس لديه علم عن يقف وراء الثوار ، وأن كل ما يمكن قوله أن صحيفة "أبو نصارة" - التى تطبع فى باريس بتمويل من حليم - تهرب إلى مصر وتوزع الآلاف من نسخها مجاناً على رجال الجيش ، واعتبر الدعاية التى تبثها تلك الصحيفة أحد الأسباب الرئيسية للمظاهرة . وعلى أية حال ، ما لبث توفيق أن سحب طلب إرسال القوات التركية - فى ١٤ سبتمبر - طالما كان أعيان المصريين قادرين على إعادة الجيش إلى الصواب وإعادة الهدوء إلى البلاد .

ولم يكن الضباط يخشون التدخل التركى بأى حال من الأحوال ، فقد سبق لهم إحاطة السلطان علماً - قبل ٩ سبتمبر - بمصدر الخطر الحقيقى على مصر من وجهة نظرهم ، وعبروا عن مخاوفهم من احتمال أن تتال مصر على يد بريطانيا نفس المصير الذى لحق بتونس على يد فرنسا . ولذلك لم يستخدم شريف التهديد بالتدخل التركى لإثارة مخاوف الضباط خلال تفاوضه معهم حول الوزارة الجديدة . وأكدوا على أنه فى حالة تدخل السلطان ، يجب أن يكون ذلك التدخل لصالحهم ، طالما كانوا مستعدين للدفاع عن مصر - التى تمثل جزءاً من الدولة العثمانية - ضد الأطماع البريطانية . ولكن هذا الاستعداد لم يكن سبباً كافياً عند السلطان المستبد حتى يعطى تأييده الكامل للضباط ، كما أنه لم يكن يعرف كيفية التصرف حيالهم .

وعندما وصلت أنباء الاضطرابات التي وقعت في مصر ، قام السلطان أولاً بتشكيل لجنة من أربعة أعضاء ، مهمتها الرئيسية دراسة احتمالين وتقديم التوصيات بشأنهما : أولهما استبدال حليم بتوفيق ، وثانيهما إرسال بعثة عسكرية للإشراف على معاقبة الثوار باسم السلطان . فأوصت اللجنة باتخاذ الإجراءات معاً .

ورغم ذلك ، غادرت الأستانة - في ٢ أكتوبر - بعثة عثمانية من خمسة أعضاء توجهت إلى مصر ، يرأسها على نظامي ، وهو ضابط معروف برتبة فريق ، وعلى فؤاد السكرتير الخاص للسلطان ، ولجّل الصدر الأعظم السابق على باشا ، أما بقية الأعضاء فسكرتيرين وأحد البايوران . ولم يكن الحديث يتناول - عندئذ - تأديب الثوار ، فبدلاً من ذلك كان على المبعوثين أن يحققوا للسلطان أكبر قدر ممكن من الكسب من الصراع الدائر بين الخديوي والضباط المصريين ، وتقوية الروابط بين مصر والباب العالي ، وتبين ما إذا كان داء القومية العربية قد أصاب مصر عامة ، والثوار خاصة .

فقد كان السلطان متزعجاً من اشتعال جذوة الفكرة العربية ، وفي النصف الثاني من عام ١٨٨٠ ظهرت في مختلف المدن السورية واللبنانية منشورات خطية تدعو إلى الثورة ضد الأتراك ، تناشد وطنية العرب ، وتذكرهم بماضيهم العظيم . وخلال الشهور من أبريل إلى يونيو ١٨٨١ ، كان هناك منشوراً آخرًا يوزع على نطاق واسع موجهاً إلى الأمة العربية ، يتضمن الدعوة إلى التخلص من نير الحكم التركي اقتداءً برومانيا وبلغاريا والجبل الأسود والصرب . وكانت دائرة انتشار هذا المنشور واسعة تضم القاهرة والإسكندرية وبغداد ، وكان يوزع عن طريق البريد أحياناً ، ويظهر على صورة ملصقات أحياناً أخرى ، وكان موجهاً إلى المسلمين وحدهم ، ولكنه كان يخاطب أيضاً المسيحيين السوريين والمصريين .

ومن ثم كان السؤال الأول الذي وجهته البعثة العثمانية إلى توفيق وشريف في ٧ أكتوبر يدور حول الجهود التي ترمي إلى استقلال العرب عن تركيا ، والتي كان يظن بأن مبعثها سوريا ومصر . وتلقت البعثة التأكيدات بأن لا يوجد في مصر ما يبعث على الخوف من تلك الناحية . وعبرت البعثة عن استياء الباب العالي من التدخل الأجنبي لأنه يؤدي إلى إثارة رد الفعل الوطني ، الذي قد يتخذ - بسهولة - طابعاً معادياً للأتراك . وأوصت بالآلا يستخدم الأجانب في وظائف الإدارة أو يعملوا كمستشارين للحكومة بقدر الإمكان . كما رأت أن من الأفضل عدم دعوة مجلس النواب للاعتقاد ، لأن ذلك قد يؤدي إلى تشجيع الأفكار القومية ، ورأت اللجنة أن سلطات مجلس النظار لا تتضمن عناصر تنذر بالخطر ، وطمان توفيق البعثة

إلى أن مجلس النواب لا يغول النظر فى المسائل "السياسية" ، وأنه لن يتم اتخاذ أى خطوات نحو إصدار الدستور دون استشارة الباب العالى . وألقى بتبعه ما حدث فى مصر على عاتق سياسة رياض الخاطفة ، وأكد أنه استطاع بمساعدة أعيان البلاد أن يعيد الأمور إلى نصابها . وكانت النصيحة الوحيدة الأخرى التى قدمتها بعثة السلطان للخديوى هى ضرورة تقوية الروابط مع الباب العالى ، حتى يستطيع الاحتفاظ بسلطته على الجيش .

وبقيت أمام البعثة مهمة اختبار مدى ولاء الضباط والعلماء والأعيان للدولة ، وتقوية مظاهر ذلك الولاء . ولما كان أحمد رفعت على معرفة شخصية بنظامى وفؤاد ، فقد أوكل إليه شريف مهمة استكشاف حقيقة ماتريده البعثة ، وأمره توفيق بأن يؤكد للبعثة ولاء الخديو للباب العالى . وعندما زار رفعت البعثة فى قصر النزهة ، كان أول سؤال وجه إليه هو ما إذا كان يجب النظر إلى المظاهرة العسكرية "كمقدمة لحركة عربية عامة" ، وهو نفس السؤال الذى أرادت اللجنة طرحه على عرابى ، ويذكر رفعت أنه شرح لهم كيف أن رحيل الأميرالايين عن القاهرة بقواتهما دليل على خضوع الجيش خضوعاً تاماً ، مما جعل اللجنة تعدل عن فكرة زيارة عرابى ، بعدما تحققت أن مثل تلك الخطوة قد تؤدى إلى إثارة عدم الثقة والشكوك .

واجتمعت البعثة بالضباط الموجودين بالقاهرة ممن شاركوا فى المظاهرة ، فزار على نظامى - يرافقه ناظر الجهادية - الأتلى الثانى المشاة الذى كان يقوده طلبه عصمت . وفى معسكرات قصر النيل ، ألقى نظامى خطاباً فى ضباط الأتلى ، أكد فيه على ضرورة امتثال الجيش امتثالاً تاماً ، وأهمية الروابط التى تربط بين مصر - أهم بلاد الدولة العثمانية - والباب العالى ، وقال إن الخديو إنما يمثل السلطان فمن أطاعه أطاع السلطان ، وأن من يخالفه يخالف السلطان وتعالى القرآن (٥٢) .

ورد طلبه عصمت بخطاب عبر فيه عن الولاء للسلطان ، مؤكداً أن "الجيش المصرى الشاهانى يعترف لمولاتنا وأمامنا سلطان الملة الإسلامية بالسلطة والسيادة على مصر" ، كما أن الجيش يتصدى دائماً لحماية سلطة الخديو - يمثل السلطان فى مصر - وامتيازاته ، وأن ليس ثمة خلاف بين توفيق وضباطه ، وأنهم إنما كانوا يعارضون سياسة رياض الرامية إلى انقاص قوة الجيش ، تلك السياسات التى أضرت بمصالح الوطن والسلطان والخديو . وأن الضباط لا يهدفون إلا إلى خدمة وطنهم ، وكان وقوفهم أمام قصر عابدين للمطالبة بحقوقهم وحقوق

أمتهم ، وكما أن الباب العالي يعتبر مصر قلب الدولة العثمانية ، فإن الباب العالي مقر الخلافة يعد ملتقى آمال المصريين وموضع فخارهم ، وأن على المسلمين جميعاً أن يعملوا لحماية الدولة العثمانية من كل ما قد تتعرض له من شروء^(٥٣) .

وتلقى أعضاء البعثة تأكيدات مماثلة بالولاء للسلطان من ممثلي الأعيان وخاصة العلماء وشيخ الأزهر ونقيب الأشراف والشيخ عليش^(٥٤) ، وقد كوفئ الجميع على ولائهم بالنيشين التي وزعت حسب المكانة الاجتماعية لمن منحوا إياها ، فنال سلطان باشا أرفعها ، ونال طلبه عصمت وضباط ألايه أدناها مرتبة .

وفى ١٤ أكتوبر أبلغت البعثة الباب العالي أنها قد أتمت مهمتها بنجاح ، وأنها لم تعد بحاجة إلى البقاء بمصر أكثر من ذلك ، إذ يبدو أن ليس ثمة خطراً يتهدد الدولة من جانب مصر ، ولكن حتى تطمئن البعثة إلى ذلك كان يجب أن يقوم ضابط اتصال بلقاء عرابى . وفى ١٦ أكتوبر التقى أحمد راتب بعرابى "صدقة" على محطة السكك الحديدية بالزقازيق ، ثم استقلا سويا القطار المتجه إلى السويس ، وكانت وجهة راتب بعد ذلك جدة . وقد جلس الرجلان فى مقصورة واحدة من الزقازيق إلى رأس الوادى ، وبعد أن تعارفا أعطى عرابى لياور السلطان فكرة عن الحوادث الأخيرة من وجهة نظره ، وأكد على أن الضباط لبسوا ثواراً ، وأنهم انما طالبوا بالإصلاح باسم السلطان وأنهم يعترفون بسيادته على مصر وبالحديث كممثل له^(٥٥) .

وكانت البعثة التركية موضع رغبة الدول الأوروبية وخاصة أنه لم يكن ثمة سبيلاً لمعرفة حقيقة ما تريده من مصر . ولذلك ضغطت الدول على السلطان حتى يأمر بعودة البعثة من مصر . وأبحرت سفينة بريطانية وأخرى فرنسية صوب الإسكندرية لتؤكد مطلب الدولتين

(٥٣) النقاش ، ج٤ ، ص ١٤٧ .

(٥٤) رأينا كيف كان الشيخ عليش معارضا للألففانى ومحمد عبده ، وفى ربيع وصيف ١٨٨٢ كان من أنشط العاملين ضد الكفار والمتعاونين معهم وخاصة الحديث ولذلك نفى بعد هزيمة العربيين لمدة خمس سنوات ، وهو من أصل مفرى ، ولد بالقرب من الأزهر عام ١٨٠٢ لأسرة جاءت من قاس ، ودرس بالأزهر اعتباراً من ١٨١٧ حتى أصبح مفتى المالكية فى ١٨٥٤ ، وكان واسع النشاط ، عنيداً ، تقياً ورعاً .

أنظر ، مبارك ، المخطوط ، ج٤ ، ص ٤١-٤٤ ، زاخورا ، ج٢ ص ١٩٦-١٩٧ .

(٥٥) نفس المرجع ، ج٤ ، ص ١٤٧-١٤٨ ، كشف الستار ، ص ٢٥٤-٢٥٦ .

بأسلوب العصر . فوصلت السفينة البريطانية Invincible فى ١٩ أكتوبر بعد رحيل البعثة التركية بوضع ساعات ، وكانت السفينة الفرنسية Alma قد ألقت مراسيها بالميناء قبل ذلك بثلاثة أيام ، وفى ٢٠ أكتوبر أبحرت السفينتان إلى خارج المياه الإقليمية المصرية .

ولكن هذه المظاهرة البحرية لم تستطع أن تحول دون اتصال الباب العالى بطرفى الصراع الداخلى فى مصر ، وطلب السلطان من الخديو أن يوسل مبعوثاً خاصاً لمواصلة الاتصال مع الأستانة ، واقترح أن يتولى تلك المهمة طلعت باشا ، واستجاب توفيق لرغبة السلطان واختار ثابت باشا لتمثيل مصالحه لدى الباب العالى . وقيل أن قدرى بك - أحد أعضاء البعثة - بقى فى مصر كممثل للسلطان . وعاد السلطان الاتصال بعرايى عندما أصبح الأخير ناظراً للجهادية فى فبراير ١٨٨١ . ولكننا سنتناول موقف الباب العالى تجاه وزارة محمود سامى عامة وعرايى خاصة ، فى فصل لاحق .

مواد بطل شعبي ، أحمد عرايى الحسينى المصرى :

كان سقوط وزارة رياض يمثل انتصاراً للضباط المصريين ولأعيان الريف ، ولكنهم لم يسكروا بزمam السلطة ، وحصل الاعيان على وزارة تميل إليهم ، وتعتمد على تأييدهم ، غير أن أحداً من المتحدئين باسمهم لم يتل مقعداً بتلك الوزارة . فجاء أعضاء الوزارة الجديدة من بين الكوادر الادارية التركية - الجركسية ، الذين كانوا يشكلون العمود الفقرى لحكم اسماعيل ، وأسندت إليهم وحدهم جميع المناصب الخاصة بصنع القرار . وكان أهم شئ بالنسبة للضباط دخول محمود سامى الوزارة مرة أخرى ، فقد لى معظم مطالبهم فى الشهور الماضية ، وبدا لهم أنه يضمن سلامتهم .

وحتى شريف ذاته لم يكن يتمتع بسلطة حقيقية ، مهما كان اعتقاده بذلك ومهما ردد من تأكيدات بذلك للآخرين ، فما لبث أن اتضح أن سلطته كانت مجرد خيال . ولم ينس أحد أن يضيف عبارات التقدير عليه والتقدير له كلما سنحت الفرصة لذلك ، ولكن من المؤكد أنه لم يصبح المركز الحقيقى للسلطة .

ولم تكن المصالح العامة تتركز فى شريف أو فى المتحدئين باسم الأعيان ، ولكنها كانت تتركز فى الأميرالايات المصريين ، وخاصة عرايى الذى تحدى الخديو أمام قصر عابدين . ولا ريب أن أعيان الريف أنفسهم نظروا إلى عرايى على أنه صاحب السلطة الحقيقية (باستثناء سلطان باشا الذى كانت له تطلعاته البعيدة كمحمود سامى على نحو ماسرنى فيما بعد) لأن الأمور تعتمد كثيراً على موقفه وصداقته أو عداوته ، ولذلك كان ينظر إليه وكأن اعتلامه

للسلطة سوف يحدث فى المستقبل القريب . وعبر نجاح الصحافة - التى صدرت حديثاً - عن اتجاه هذه المصالح العامة ، كما عبر عنه رحيل الألاى الرابع والألاى السادس المشاة من القاهرة واستقبالهما فى دمياط والشرقية .

وتحول عرابى بسرعة من اميرالاي متمرد إلى بطل وطنى وحامى للوطن والإسلام من القوى الأوربية الكافرة المتغطوسة ، كما تحول إلى محرر للشعب من طغيان الأتراك - الجراكسة . ونسى عرابى بسرعة الأصول العسكرية التى أدت إلى ظهوره العلنى على مسرح الأحداث ، ونعنى بذلك الصراع داخل الجيش . وقبل الدور الذى أسند إليه ، توسع من مطالبته بالعدالة والمساواة لتشمل الأوضاع الاجتماعية والسياسية فى مصر كلها . وكان يحتاج إلى مجرد توسيع إطار عباراته من أجل التعبير عن رسالته الجديدة . وما لبث أن نسى الشكاوى "الصفيرة" الخاصة بتخذية الجند أو تخفيض أجور سفرهم ، وتحول عرابى من بطل للعدالة وتحسين الأحوال المادية للجيش إلى رمز وطنى لمصر .

ويمكننا أن نميز بين اتجاهين فى الصحافة : اتجاه المعتدلين الذى عبرت عنه صحف المسيحيين منذ فجر الصحافة المصرية ، مثل الشوام سليم وبشارة تقلا وسليم النقاش ، والتبلى ميخائيل عيد السيد . فقد أبدت "الوطن" و"الأهرام" رياض ، وأجبرت "المحرسة" على التزام موقف محايد . أما الاتجاه الآخر ، فقد عبرت عنه الصحف الجديدة التى صدرت خلال الشهور الستة الأخيرة ، والتى روجت لأفكار الجامعة الإسلامية ورفضت صراحة النفوذ الأوربى السياسى والثقافى ، وهى صحف : "البرهان" التى كان يحررها الشيخ حمزة فتح الله ، و"الحجاز" التى كان يصدرها إبراهيم سراج الدين المدنى الذى نزح من المدينة المنورة ودرس بالأزهر وطرد من الجزائر لموقفه العدائى من الفرنسيين فجاء إلى مصر عبر تونس ، وصحيفة "المفيد" التى أصدرها حسن الشمسى ، وصحيفة "التنكيك والتبكيك" التى أصدرها عبد الله النديم الذى أشرنا إليه من قبل^(٥٦) .

فقد اختلفت الصحف المثلة للأقليات المسيحية التى تهتم بإصلاح علمانى نسبى يتجاوز المخلقات الدينية ، اختلافاً بينا عن الصحف التى روجت للجامعة الإسلامية وتولى تحريرها صحافيون مسلمون . فعلى حين كان المسيحيون المتأثرون بالثقافة الغربية يقومون بالحضارة الأوربية تقريبا إيجابيا ويتطلعون إلى أوروبا كنموذج سياسى يصلح لمصر ، عكس منافسهم

الجدد المظاهر السلبية للثقافة والحضارة الغربية ، وحاربوا تأثيرهما الشئ فى البلاد الإسلامية عامة ومصر خاصة . وظهر عرابى على صفحات جرائدهم كحامى حما الإسلام والمظلومين ، بينما أيدت الصحف الأقدم شريفا رجل الدولة "البرالى" (٥٧) . واستدعى شريف أديب إسحق إلى القاهرة مرة أخرى ، وتولى تحرير صحيفة "مصر" اعتبارا من ٣ ديسمبر ١٨٨١ ، رغم أن تلك الصحيفة لم تستعد ما كان لها من أهمية من قبل . وأصبحت "الطائف" التى يحررها عبد الله النديم لسان حال العربيين ، كما أصبحت - فى ربيع ١٨٨١ - الصحيفة شبه الرسمية لمجلس شورى النواب ، رغم أن محرر "مصر" كان يعمل فى سكرتارية المجلس .

وأعادت "المحرورة" إلى الأذهان - بعد ٩ سبتمبر - المطالب الدستورية التى رفعها شريف قبل عامين واستقال عندما عجز عن تحقيقها . ورفضت الصحيفة الاعتراض المحتمل بأن مصر لم تبلغ من النضج الدرجة التى تؤهلها للستور والمجلس النيابى ، وزعمت أن المجلترة كانت أقل من مصر من حيث المستوى الحضارى قبل تأسيس البرلمان ، وأن تقدم المجلترة تحقق بعد تأسيس البرلمان ، وذكرت أن مجلس شورى النواب السابق كان - بلا شك - أداة فى يد إسماعيل ، ولكن عهدا جديدا قد بدأ ، وأنه لا يمكن أن يقارن مجلس شورى النواب - طبعاً - بالمؤسسات الأوروبية المناظرة ، ولكن قدرات المجلس سوف تنمو من خلال التجربة .

واتخذت "الوطن" من الموظفين الأوربيين فى مصر هدفا لانتقاداتها ، فذكرت أن وجودهم يقوم على افتراض زائف بأن المصريين لا يستطيعون إدارة أمورهم بأنفسهم ، وأن مصر قد ألحقت حقيقة الرجال الأكفاء لهذا العمل فى المرحلة الراهنة من مراحل التطور والحضارة .

ولم تقتصر "الإسكندرية" على مهاجمة زيادة أعداد الموظفين الأجانب ، بل وهاجمت أيضا التجار الأوربيين . غير أنها أقرت بأن الأجانب استطاعوا احتكار التجارة الخارجية لأن المصريين لم يحاولوا منافستهم .

وحاولت "الأهرام" أن تكون "معتدلة" بصفة خاصة ، فهاجمت أولئك الصحافيين الذين ييشون الدعاية دون التفكير بعواقب الأمور ، وحذرت من توقع الكثير من وراء لائحة المجلس ، لأن الإصلاحات الأساسية - وخاصة فى القضاء - أكثر أهمية فى هذه المرحلة . وناشد بشارة تقلا المصريين - فى الخطابات التى أرسلها من باريس فى ١٥ سبتمبر و ٥ و ٧ و ٨ أكتوبر -

(٥٧) حول عبد الله النديم أنظر ، عبد الفتاح النديم ج١ ، ص ٣-٢٣ ، مذكرات النديم ص ١-٤٧ ،

أن يتحدوا ، وحث عرابي بالذات على تأييد الخديو وشريف ، لأن الدول الغربية تهدد بالتدخل إذا لم يتم المحافظة على السلم والنظام .

وعلي الجانب الآخر ، استمرت "البرهان" في الهجوم على كل مظاهر النفوذ الأوربي ، وهو الهجوم الذي بدأت في الصيف ، فلم تكتف بإدانة سياسة الدول الغربية تجاه البلاد العربية (كسياسة بريطانيا في عدن) فحسب ، بل قدمت الثقافة والحضارة الأوربية على أنها سلبية بالضرورة ، وطالبت المصريين بالآلا يسمحو بانتقال عدواها إليهم ، وأنه يجب علي المسلمين الا يرسلوا أولادهم إلى المدارس الأوربية المسيحية لأن ذلك يؤدي إلى ارتدادهم عن دينهم ، كما أن الأوربيين أنفسهم لا يأخذون الإنجيل مأخذ الجد ، وأنهم ارادوا إفساد المسلمين بحضارتهم حتى يسهل عليهم إخضاعهم ، وأن القليل من الطلاب فقط يتعلمون شيئاً يستحق التعلم في أوربا ، حقا لا يمنع الدين إدخال المخترعات التقنية كالتلغراف والسكك الحديدية ، ولكن البلاد الإسلامية اخرج ماتكون حاليا إلى الحصون والأسلحة للذود عن حياضها ، وكانت تهمرة محدد هذه الصحيفة في تونس تكمن وراء هذه الملاحظات ، وقد تحظى تلك التجربة بسخرية مريرة . وفي عدد آخر من أعداد الصحيفة ذكر أن المسلمين يتحصنون بالخلق ، أما الأوربيين فيتحصنون بالقوة العسكرية ، ولذلك حاولوا أن يفرضوا أفكارهم بمساعدة قواتهم العسكرية المتفرقة ، فإذا ذكروا أن واحداً يساوى ثلث الاثنين وشك الناس في صحة ما يقولون ، صوبوا أسلحتهم فلا يملك المرء سوى أن يقر بصحة ما يقولون^(٥٨) . وأن على أولئك المسلمين الذين يريدون تقليد الحضارة الأوربية أن يعلموا مقدار ما تدب به الحضارة الأوربية للعرب .

واتخذت "المفيد" - التي صدرت في ١٥ أكتوبر ١٨٨١ - نفس الخط ، فذهبت إلى أن الحضارة الحقيقية الأصلية هي حضارة الشرق ، وأن حضارة الغرب استندت إليها ولكنها أفسدتها ، فليقل الله مصر شر هذه الحضارة المريبة ، وبقيها مصير تونس . ودعا نفس العدد الشرقيين جميعا إلى الاتحاد ليقاوموا معا التدخل الأوربي .

واتخذت "الحجاز" أكثر المواقف تحمسا للضباط ، فوصفت عرابي بأنه حامى الإسلام ومؤيده ، الأمير العظيم ، بسمارك مصر ، وأعلن إبراهيم سراج الدين المدني أنه استطاع أن

(٥٨) عرض اتجاهات الرأي التي تمكسها الصحف المختلفة اعتباراً من ديسمبر ١٨٨١ يتركز على

ترجمات (لما يزيد على عشر مقالات من كل عدد) عثرنا عليها في الوثائق الأوربية (البريطانية والفرنسية والنمساوية) .

يشترى مطبعة بفضل المعونات المالية التي تلقاها من ضباط الألاى الثالث المشاة الذى يعسكر بالقلعة . وأنه بعد الاستقبال الحافل للألاى السادس المشاة بدمياط ، قرر الكثير من الأهالى الاشتراك فى صحيفة "الحجاز" . وأيدت الصحيفة المطالبة بإقامة مجلس للأعيان يقدم المشورة لمجلس النظار من أجل تحقيق الحرية والمساواة والعدالة ، لأن الشورى فى حقيقتها من أوامر الدين . وذكرت الصحيفة أن العلماء اتفقوا على أن الشورى تجلب الاتحاد والقوة ، وناشدت الأعيان - وخاصة علماء الأزهر- أن يفيقوا ويستعيدوا مجد الإسلام ، وذكرى الأيام العظيمة التى حكم فيها المسلمون العالم . ودعت المسلمين جميعاً إلى الاتحاد تحت راية الخليفة للجهاد من أجل تحرير الشعوب الإسلامية المهضومة (الجزائريون والتونسيون والهنود .. وغيرهم) ، وأعلن المدنى أن الخدمة العسكرية فى الوقت الراهن واجب دينى ، ولكنه ظل يهجر عن الاعتقاد بأن ألمانيا وروسيا وفرنسا لن يكتفوا بربطانيا من السيطرة على مصر .

وكان التحذير من خطر التسريع بقبول "بركات" اخضارة الأوروبية ، ومناشدة المصريين أن يفكروا فى لغتهم وثقافتهم ودينهم ، هى الموضوعات الرئيسية التى تناولها عبد الله النديم - أيضاً - على صفحات الأعداد التسعة عشر من "التنكيك والتبكيك" التى ظهرت فى صيف وخريف ١٨٨١ ، فاتفق مع الشيخ حمزة فتح الله - معلمه السابق بالأزهر - وإبراهيم سراج الدين الذى كان معاوناً له من قبل ، فى الترحيب بما أقدم عليه الضباط ، وقدم عرابى لقرائه على أنه من نسل النبى .

وأثبت افتراض صحيفة "الحجاز" أن من الممكن تخويف الأوروبيين بالدعوات الدينية والسياسية بفعالية أكثر مما تفعله طليقات البنادق ، أثبت هذا الافتراض صحته . فحث القناصل - وخاصة سنكفتش Sienkiewicz - شريكاً على التدخل ضد مروجى الفكرة الإسلامية ، فأنذر شريف "الحجاز" ، وأوقف "المفيد" لمدة خمسة عشر يوماً . ومن ناحية أخرى، أوقف جريدة ليجييت L'Egypte فى ٢٦ أكتوبر تحت ضغط المشايخ من العلماء وتلاميذ الأزهر ، لنشرها إشارة إلى أن محمداً "نبى مزيف" فى عددها الصادر فى الثانى من أكتوبر . وصدرت "ليجييت" مرة أخرى فى ١٨ أكتوبر لتعلن نبأ احتجاجها ولتهاجم شريف لسليته إزاء "تعصب" الفكرة الإسلامية .

وأعطى إيقاف "ليجييت" وحظرها للقتل الفرنسى مبرراً لحث شريف على إعادة التوازن ودفع الصحافة العربية الوطنية إلى التعقل . ومن ثم قرر مجلس النظار - فى ٧ نوفمبر - حظر جريدة "الحجاز" ، رغم وجود عرابى بالقاهرة عندئذ . وأراد شريف أن يختبر رد فعل

عرايى لهذا القرار ، ولكنه سر عندما لم يبد عرايى احتجاجه على القرار ، واعتبر ذلك دليلاً على امتثال الضباط ، واتجاههم إلى ترك السياسة للسلطة . وعلى أية حال أصبح عبد الله النديم - فى نفس الوقت - الصحفى المفضل عند عرايى .

وكان وراء تلك الإجراءات الخاصة ، قانون صارم للمطبوعات صدر فى ٢٦ نوفمبر ، أعطى لناظر الداخلية حق منع أى شخص غير مرغوب فيه من إقامة دار للطباعة وإصدار جريدة ، وأصبح على محررى الصحف سداد تأمين نقدى كبير ، وهددوا بالعقوبات الصارمة فى حالة انتهاكهم للقانون . وفرضت رقابة على جميع المطبوعات قبل نشرها . وجعل القانون قرارات ناظر الداخلية بهذا الشأن نهائية غير قابلة للتقضى . ورغم ذلك لم يستطع شريكاً أن يحول دون تزايد شعبية عرايى ، وتجميد المصالح العامة فيه وفى رفاقه ، فقد سحب نقل الألبات "الثائرة" إلى الأقليم الإعلان عن تلك المصالح .

وتحول رحيل الألبى السودانى إلى دمياط فى أول أكتوبر إلى مزيج من المهرجان الشعبى والمظاهرة السياسية ، وفى طريقهم من طره إلى محطة السكك الحديدية اخترق الجنود وسط القاهرة ، حيث ودعهم بالمحطة عرايى ومحمود سامى والكثير من كبار الضباط وحشد كبير من الناس ، وألقى الصحفىان عبد الله النديم وحسن الشمسى كلمتين بشراً فيهما بنهاية الطغيان . ووجه النديم خطاباً إلى "حملة البلاد وفرسانها" ، فأطرى عملهم التاريخى وأكد على الحاجة إلى الاتحاد والوئام لخدمة الوطن والحدود . وشكر عرايى وعبد العال حلمى المتحدثان ، وأقسم الأخير بين الطاعة للخطير والحكومة .

وصحب النديم الألبى السودانى إلى دمياط ، وقدم الجيش وقادته للمجموع التى احتشدت لاستقبالهم باعتبارهم محررى البلاد من الاستبداد . ومنذ الأول من أكتوبر حتى استسلام حامية دمياط فى نهاية سبتمبر ١٨٨٢ ، كان عبد العال حلمى يتفرد بالسلطة فى المدينة بعد ما أصر على طرد المحافظ إسماعيل زهدى ، وقائد مدفعية السواحل إسماعيل صالوغلى ، بعد وصول الألبى السادس المشاة إلى المدينة^(٥٩) .

وعاد عبد الله النديم إلى العاصمة فى اللحظة المناسبة لرحيل الألبى عرايى إلى رأس الوادى . وتحول هذا الإجراء الروتينى لنقل الوحدات العسكرية إلى حدث رمزى هام ، ففى

(٥٩) اتفق حمزة فتح الله - فى نهاية الأمر - معهم ، وخلال الحرب فى صيف ١٨٨٢ انضم إلى توفيق والإنجليز ونشر جريدة "الاتحاد" بالإسكندرية التى روجت للتعاون مع الإنجليز .

الأسمية السابقة على رحيل الألاى (٥ أكتوبر) ، توجه عرابى لاستئذان الخديو ، وقام بزيارة تفقدية للأليات المعسكرة بالقاهرة ، ودعا الضباط والجنود إلى المحافظة على الوئام والاتحاد والنظام لخدمة مصالح الوطن الذى بعث من جديد ، كما ألقى محمود سامى خطبة قصيرة فى معسكرات العباسية .

وفى صباح ٦ أكتوبر ، مر عرابى بقواته إلى محطة السكك الحديدية ، ولكنه لم يتجه إليها مباشرة ، بل دخل القاهرة من باب النصر ، وأخترق القاهرة عبر الموسيقى وميدان الأزبكية وشارع كلوت بك حتى باب الحديد . وتوقف فى الطريق عند مسجد الحسين حيث زار وبعض رفاقه الضريح للدعاء . وعلى طول الطريق الذى قطعه الألاى الرابع المشاة ، اصطفت حشود الجماهير المتهجة لتحى عرابى الذى كان يلوح لهم بيده . ولا ريب أن ميدان المحطة لم يشهد مثل ذلك الحشد من قبل ، وكان من بينهم الكثير من الأوربيين الفضوليين .

وعندما وصل عرابى إلى ميدان المحطة ، دعى إلى إلقاء كلمة فى الناس ، وإيلاء منه خيم السكون على الميدان ، وطرب حشد المستمعين عندما تحدث عن نهاية الطغيان ، وفتح أبواب الحرية لحقوق الشعب ، وعندما أعلن - أيضا - الطاعة للخديو والثقة بالحكومة ويعود سامى خاصة ، والحاجة إلى الاتحاد والإخاء . وبعد ما فرغ عرابى من إلقاء كلمته ، ألقى النديم خطاباً أيضاً ، وعندما انتهى الخطaban ضج الميدان بالهتافات الحماسية . وقاماً كما حدث عند رحيل ألاى عبد العال حلمى ، وزع التاجر مصطفى المنانى - الذى سنسمع عنه الكثير فيما بعد - الحلوى على الجنود . وصحب عبد الله النديم أيضا ذلك الألاى إلى موقعه الجديد .

وبدت الرحلة إلى رأس الوادى مثل موكب النصر ، فحيثما توقف القطار كانت الجماهير تحتشد والنديم يخطب . وفى الزقازيق كانت الجماهير تنتظر وصول عرابى منذ الصباح ، ومن بينهم الكثير من أعيان المدينة وماحولها ، وعلى رأسهم أمين الشمسى سر تجار المدينة وأحد كبار الملاك . ولاحظ القنصل الفرنسى أن الحشد لم يتضمن أحداً من الأتراك ، بل كان من شارك فيه من المصريين ، شيوخاً وموظفين وتجاراً . واستقبل عرابى بحفاوة بالغة ، فألقى كلمة مؤثرة فى أبناء مديريته (فقد ولد بإحدى قرى الزقازيق) . وهنا أيضا - وهنا بالذات - أعلن عرابى بزوغ فجر الحرية ونهاية ليل الطغيان ، وذكر أنه ورفاقه لم يغادروا العاصمة عصياناً ولا تظاهراً بعدوان ، وأنه واثق من وفاء الخديو والحكومة بوعودهم .

ويعد توقف قصير ، حمل القطار الألاى إلى رأس الوادى . وبعد يومين فقط ، دعى عرابى وبعض الضباط الآخرين لزيارة الزقازيق لحضور وليمة كبرى أقامها أمين الشمسى لهم ، وهى

وليمة ظلت حديث الناس فيما بعد ، وقيل أن الحاضرين كانوا أكثر من الفين ، تناولوا الطعام على دفعات ، ودعا الشمسي إليها أعيان الشرقية والزقازيق وبعض الأقاليم الأخرى كالمنصورة مثلا . وخطب عرابى وعبد الله النديم الذى لم يترك "نائب الجيش" لحظة ، فوصف عرابى الجيش بأنه الضمان للنظام الجديد . وفى اليوم التالى زار المسجد ووضع حجر الأساس لمدرسة خاصة تولى تمويلها أعيان الأقليم ، وتبرع سليمان أباطه وقاضى المدينة بالأرض التى تقام عليها المدرسة ، وأكد عرابى فى تلك المناسبة على أهمية وضرورة التعليم الجيد .

وخلال إقامته القصيرة - نسبيا - بالشرقية ، كان عرابى ضيف الشرف فى العديد من الحفلات ، وأحاط به آل أباطه على وجه الخصوص ، فوفقا لما يرويه عرابى تلقى دعوات من أحمد السيد أباطه وسليمان السيد أباطه ، وسليمان باشا أباطه وأحمد محجوب من أثرياء العمد .

وكانت الشرقية من أنسب الأقاليم لتعويد عرابى على دوره الجديد كزعيم للنضال من أجل تحقيق العدالة والحرية لجميع أفراد الشعب ، وذلك لسببين : أولهما ، أن الشرقية كانت موطنه ، وثانيهما ، أن الشرقية شهدت مظاهر الحكم الاستبدادى القديم كما كان يمارسه مديرها فريد باشا ابن عم رياض لما يزيد عن العام ، حيث كان الكبراج شائعا ، وتنازع فريد مع أمين الشمسى حول قطعة أرض ، وحل ذلك النزاع على طريقة العصر ، فاتهم الشمسى بالتآمر وصعد بالأغلال . ولكن فات فريد أن يدرك حقيقة التغيير الذى حدث فى مصر عام ١٨٧٩ . وفى فبراير ١٨٨١ تدخل الخديو وأطلق سراح أربعة عشر مسجوناً من ضحايا هذا المدير كان أمين الشمسى من بينهم ، ولذلك لا غرابة فى أن يحتفل الناس بسقوط رياض . وخاصة فى تلك المديرية ، حيث كان فريد يتباهى بقربيه رئيس النظار . (وقد استبدل شريف ابن عم رياض بعلى غالب ، ولكن فريداً استعاد منصبه بعد الاحتلال ، وكان أول عمل رسمى قام به بعد عودته إلى المديرية إلقاء أمين الشمسى وأحمد أباطه فى السجن) .

ومن ثم كانت الشرقية مديرية محرة بالدرجة الأولى ، وهنا تشكل وعى عرابى تشكياً حاسماً ، وهنا فقط تحقق من العمل الذى ينتظره ، ومن الدور الذى أنقاه القدر على عاتقه ، وما يتوقعه الناس منه . لقد حدد أعيان وأهالى الشرقية مهمة عرابى . ويثل الخطاب الذى أرسله عرابى إلى مدير المطبوعات - فى ١٨ أكتوبر - دلالة واضحة بهذا الصدد (٦٠) ، إذ جاء فيه :

"لدخولنا فى عصر جديد وفوت زمنى التنكيت والتبكيث ، اقتضى تبديل اسم جريدة التنكيت والتبكيث الأدبية التهذيبية ، كما استقر رأى عليه مع حضرة الفاضل عبد الله أنندى نديم محررها ومدير إدارتها ، باسم (السان الأمة) ، وجعلها جريدة سياسية تهذيبية ، "تدافع عن حقوق الأمة وحكومتها" ، وطلب الموافقة على تعديل عنوان الجريدة ابتداء من العدد التاسع عشر (٦١)

ومنذ ذلك الحين عد عرابى نفسه محرر مصر وحامى حما النظام الجديد ، ولم يصبح عبد الله النديم المتحدث بلسانه فحسب ، بل أصبح سوطه الأيديولوجى (٦٢) .

وقد ووجه كولفن بهذا الرعى الجديد عندما تحدث مع عرابى وعلى فهمى وطلبه عصمت فى الأول من نوفمبر لمدة ساعة ونصف الساعة ، وكان قد ألح لنظر الجهادية قبل ذلك ببضعة أيام إلى أنه يرغب فى استقبال من يشاء زيارته من الأميرالايات بمناسبة عيد الأضحى ، ونقل محمود سامى هذا الاقتراح إلى عرابى الذى وجدها فرصة له ولرفاقه للنقاش مع المراقب العام المالى . وعلى كل ، انفرد عرابى بالحديث مع كولفن بينما كان زميلاه يصدقان على كلامه من حين لآخر .

ونورد هنا تقرير كولفن عن حديث عرابى تفصيلياً ، وخاصة أننا تناولنا بحذر التقارير التى تتعلق بالخطب التى ألقاها عرابى اعتباراً من ٩ سبتمبر مما أورده سليم النقاش وما جاء بالصحافة العربية المعاصرة إلى جانب مآذره المراقبون الأوروبيون . وقد ألقى عرابى محاضرة مستفيضة على كولفن حول عقيدته السياسية ، رغم أنه لم يتحدث عن وجهات نظره فيما يتعلق بالمجترات . وفيما يلى أهم ما جاء بتقرير كولفن .

"استهل عرابى حديثه بعرض تاريخى طويل للحكم التركى فى مصر ، فوصف حكومة المماليك وحكومة الأسرة الخالية (أسرة محمد على) بأنهما تتساويان فى استبدادهما بأهالى البلاد العرب . وهو يريد أن يبرز أن المصريين لم يشعروا حتى الآن بالأمان على أرواحهم وممتلكاتهم ، فقد كانوا يسجنون أو ينفون أو يختقون ويلقى بهم فى النيل ، أو يتضورون جوعاً ، أو يسرقون حسب إرادة سادتهم . فكان العبد المعتق أكثر تمتعاً بالحرية من العربى الذى ولد حراً . وكان أكثر الأتراك جهلاً يفضل ويقدم على أحسن المصريين ، وضرب مثلاً على

(٦١) الوثائق التاريخية ، محفظة ٨ . ملف ٨٣/٤ .

(٦٢) ولكن العدد رقم ١٩ كان يحمل عنوان "التنكيت والتبكيث" ، ولم تظهر الجريدة بعنوان "السان الأمة" ولكنها أصبحت تحمل عنوان "الطائف" ونقلت إدارة التحرير من الإسكندرية إلى القاهرة .

ذلك بقضية المفتش . واستطرد بعد ذلك فى شرح مقولة أن الناس الذين خلقوا من أصل واحد يجب أن يتساووا فى حقوق الحرية الشخصية والأمن . وقد استغرق عرضه لهذه الفكرة وقتاً طويلاً وكان ساذجاً فى أسلوب معالجته ، ولكنه كان تعبيراً أصيلاً عن أفكار المتحدث وعن معتقده .

وانتقل إلى دلالات الحقائق ، فقال إن حكم الجراكسة سقط فى مصر فى الأول من فبراير .. وفى التاسع من سبتمبر تم الاعتراف بضرورة إيجاد بديل لهذا الحكم يتمثل فى عهد القانون والعدالة ، وتم تأسيس ذلك العهد ، وأن حركته هو الجيش كانت من أجل القانون . ونفى بعبارة واضحة أنه يرغب فى التخلص من الأوروبيين سواء المقيمين منهم أو الموظفين ، وتحدث عنهم باعتباره معلمين ضروريين للأهالى .

وذكر أن الجيش كان عرضة للوم لما فعله فى التاسع من سبتمبر . غير أن الأمم الأوروبية حصلت جميعاً على حريتها بإراقة الدماء وإزهاق الأرواح ، ولكن هنا مر كل شئ بهدوء ، ولعللى أكون قد لاحظت ذلك .. حيث وقفت الآلام العميقة حائلاً ضد العنف ، فلماذا توجه الأمم التى حصلت على حريتها بالعنف اللوم إلى مصر ؟ وأشار إلى أنه يعلم أن التدخل قد يؤدي إلى وضع حد لكل ما تم إنجازه وتحطيم آمالهم وأهدافهم ، وإلى أنه سوف يبذل كل جهد للاقناع فى حالة التهديد بالتدخل لمحاولة تفاديه . فإذا أصرت الدول عليه ، فلا بد أن يواجه المصريون القوة بالقوة ، مهما كانت قضيتهم ميثوسة . وهو يعلم أنهم قد يتحطمون ، وأنهم قد يتعرضون للخراب ، ولكن ذلك لن يحدث قبل أن يلحقوا خسائر ماثلة بأعدائهم .. وهم يعتبرون قانون التصفية بمنزلة الشريعة ، ويقبّلون بالديون التى تركها إسماعيل للبلاد باعتبارها التزاماً وارتباطاً من جانبهم .

وتحدث عن الخديو المحالى شخصياً باحترام فائق ، لأنه فريد بين سلالة أسرة محمد على ، أما الباقون فكانوا لصوصاً ومبذرين ، ولكن توفيق رجل حياته نقية ونوابه طيبة . كل ما فى الأمر أنه عديم الخبرة ، وفى قصره مستشاران يبدآن مستودعان للتقاليد القديمة ، ولهما عليه نفوذ سئ ، هما : خيرى باشا وطلعت باشا .. وعندما كان توفيق ولياً للعهد كان يجأ بالشكوى من والده ، ولكنه عندما تسلم السلطة حاول أن يجمع مقاليد الأمور جميعاً فى يده وحده ، وأن يمارسها على الطريقة التركية القديمة ، وهو ما يجب منعه ، فعليه أن يقصر نشاطه على المجال المخصص له ، وإن يترك إدارة الحكم لوزرائه . وفيما عدا ذلك يرون أن الخديو يمثل بالنسبة لهم السلطان ، والسلطان يمثل النبى والله ..

واستطرد عرابي في الحديث بعد ذلك عن الفرنسيين في تونس ، فذكر أنه مهما كانت تأكيدات الفرنسيين فيما يتعلق بمصر ، فإنه لا يمكن الثقة بهم أبداً ، فقد استولوا على تونس لأنهم وجدوا الجزائر صغيرة جدا ، وغدا قد يأخذون طرابلس وبعد غد مراكش ، ثم يأخذون بعد ذلك مصر . فقد تذهب بهم أطماعهم بعيداً حتى يجدوا عرب هذه البلاد والجزيرة العربية وقد أخذوا ضدهم ، وفقدوا الجزائر نفسها . وكان قد ذكر من قبل غزو نابليون لمصر بشئ من التفصيل ، وحتى يجعلني أشعر بالارتياح ، تحدث بحرارة عن معارضة المجلترا لمخططات الفرنسيين في مصر في تلك الأيام .. كما تحدثوا عن الوزاة بنيرة التقدير (٦٣) .

وفي حديث مع بلنت ، كرر عرابي عرض آرائه السياسية وحددها واستكملها . وكان بلنت (في طريقه إلى الجزيرة العربية) ليبث عن سبل التعبير عن نهضة عربية ، عندما دعاه بعض أصدقائه المصريين إلى قضاء بضعة أسابيع بالقاهرة ، فقبل الدعوة راضياً "لأنني رأيت في تطور حركة متوافقة مع أفكارى عن عمل من نفس النوع الذي كنت أبحث عنه ، يمكنني أن أصبح ذا فائدة حقيقية ، كمتربم لتطلعاتهم المشروعة تماماً" (٦٤) .

وحتى يحصل بلنت على صورة أوضح لتلك التطلعات ، قام بزيارة عرابي ، برفقة معاونه صابوئجي في ١٢ ديسمبر . وكان بياناً حكومياً قد صدر مفاده أن الحكومة سمحت لعرابي بالعودة إلى القاهرة في ٧ ديسمبر ليعود زوجته المريضة . وكان عرابي قد أستأجر بيتاً كبيراً بالقرب من ثكنات عابدين وبيت على قهى ، حيث استقبل بلنت هناك .

ومرة أخرى أكد عرابي لبلنت على ولائه للمغدير ، لأنه وفي بوعوده . وأن الظروف جعلته ممثلاً للجيش ، وجعلت الجيش ممثلاً للأمة ، ولكن هذا العمل كان طارئاً على العسكريين . فطلب الجيش عقد مجلس شوري النواب ، وعندما يتعلم المجلس التحدث باسم الأمة ، سوف تنتهي مهمة الجيش ، وأنه لا يحب الأتراك ، ويرفض تدخلهم في الشؤون الداخلية للبلاد ، ولكنه يحترم السلطان باعتباره "أمير المؤمنين" أضف إلى ذلك ، أن مصير تونس بين أن من

(٦٣) نص مذكرة ٢ نوفمبر ١٨٨١ في الوثائق البريطانية :

F.O. 78, Vol. 3326 .

(٦٤) لم يبد عرابي تخوفه من الغزو الإنجليزي أمام رجال القنصلية الإنجليزية بدافع الحرص ، وفيما بعد كان يتفهم وجهة النظر الإيجابية لاجلجترا تجاه هذه النقطة أو تلك .

الضرورى الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الخليفة . وفيما يتعلق بالمراقبة الفئائية ذكر أنه يعرف فائدتها فى تحرير البلاد من اسماعيل وتنظيم المالية فى مصر ، ولكن يجب ألا يعرقل المراقبان جهود الضباط بتأييد الخديو والأوتقراطية التركية - الجركسية .

وقد إنبهر بلنت بحديث عرابى ، حتى أنه هرع إلى محمد عبده بعد المقابلة مباشرة ، واقترح أن يضع مسودة يصوغ فيها ماسمعه على شكل برنامج سياسى ، ويرسله إلى جلال ستون باعتباره بياناً من "الحزب الوطنى" ، وقيل أن هذه الفكرة لقيت مراقبة مالت . وبالتعاون مع محمد عبده وضع بلنت "برنامج الحزب الوطنى المصرى" فى ١٨ ديسمبر . وقيل أنه عرض على محمود سامى وعرابى ، ونال موافقتهما قبل إرساله إلى جلال ستون . وأرسل بلنت نسخة أخرى من "البرنامج" إلى صحيفة التايز بناء على اقتراح من السير وليام جريجورى - ورغم اعتراض مالت - لتتولى نشره (٦٥) .

ومن ثم كان "البرنامج" تسجيلاً دقيقاً لما دار فى مقابلة بلنت لعرابى . وقسم بلنت ما أورده بالبرنامج إلى ستة أقسام ، تعبر عن الخطوط العامة لأفكاره (٦٦) :

١- "الحزب الوطنى" يريد المحافظة على الوضع الراهن فيما يتعلق بالعلاقات بين مصر والباب العالى .

٢- وأنه سيظل على ولائه للخديو ما بقى يحكم البلاد بالعدل ، وما دام وفياً للوعود التى بذلها فى التاسع من سبتمبر .

٣- يعترف "الحزب الوطنى" بدين مصر الأجنبية ، وبالضرورة المرحلية للمراقبة المالية الأوربية ، ولكنه ينقد تصرفاتها وخاصة زيادة أعداد الموظفين الأجانب ومرتباتهم الباهظة .

٤- أخذ الجيش على عاتقه الدفاع عن الحريات الجديدة ، ولكن دوره السياسى سوف ينتهى بانعقاد مجلس النواب "ولكن سيستمر - فى الوقت الحالى - فى أداء واجبه كحارس مسلح لأمة عزلاء" .

٥- يعتبر "الحزب الوطنى" الناس جميعاً أخوة متساوين فى الحقوق بغض النظر عن أصلهم العرقى أو ديانتهم .

(65) Blunt : Secret History, p. 127 .

(٦٦) حول تاريخ هذا البرنامج راجع . Ibid, pp. 129 - 133

٦- الهدف العام "للحزب الوطنى" هو بعث البلاد روحياً ومعنوياً (٦٧) .

ما السبيل ؟

والى جانب تشكيل الوزارة الجديدة ، والتصديق على القوانين العسكرية ، ودعوة مجلس النواب للاعتقاد ، يجب أن نضيف إلى النتائج المباشرة لمظاهرة ٩ سبتمبر "نتائج شخصية". فقبل كل شئ ، تم استبعاد الضباط الذين "لا يعتمد عليهم" - أى الذين لا يثق بهم عرابى - من مراكزهم القيادية . فقد كان متوقفاً أن يتم اقضاء الاميراليات ، الذين رفضوا قيادة ألاياتهم إلى ميدان عابدين فى ٩ سبتمبر ، عن مناصبهم ، فتولى على يوسف قيادة الألاى الثالث المشاة بدلاً من إبراهيم حيدر ، وأسندت قيادة الألاى الثانى المشاة إلى طلبة عصمت - كما ذكرنا من قبل - بدلاً من محمد شوقى ، وعين حسن مظهر قائداً لألاى مدفعية الميدان بدلاً من محمد خلوصى قائد ألاى الفرسان الأول . واشتكى الحديرو بمرارة من أبعاد آخر المواليين له من كبار الضباط (بفض النظر عن أركان الحرب واللواط) .

وبالإضافة إلى ذلك ، تخلى حسن مظهر عن قيادة الألاى الخامس المشاة - المعسكر بالإسكندرية - لمصطفى عبد الرحيم أحد أتباع عرابى ، كما تخلى عبد القادر حلمى ناظر ضبطية مصر - الذى تولى المنصب فى ٦ سبتمبر - عن منصبه لأحمد الدرمللى الذى كان يشغله من قبل . وعين محمد أبو العطا قائداً للمستحقين ثم وكيلاً لبورسميد بدلاً من على ناصف ، ورقى إبراهيم فوزى قائد المستحقين بالقاهرة إلى رتبة الأميرالاي ، وسمح لحسن موسى العقاد بالعودة من منفاه بالسودان .

وأخيراً ، أصبح مركز شيخ الأزهر محمد العباسى (٦٨) فى خطر بعد ٩ سبتمبر ، لأن ثمة إشاعة انتشرت حول إصداره فتوى للحدود تعد عصيان عرابى جريمة كبرى ، ولذلك اعتبر من

(٦٧) النص الكامل فى 385 - 383 Ibid. وهو يتناقض مع ما يذكره أنور عبد الملك الذى يخلط بين برنامج الحزب الوطنى الذى وضعه الباشاوات ، وبرنامج الحزب الوطنى الذى وضعه الأعيان والعرايين ، ويعتبرهما برنامجاً لحزب واحد هو "الحزب الوطنى" .

أنظر : Idéologie et Renaissance Nationale, pp. 428-439 .

(٦٨) الشيخ محمد العباسى المهدي (١٨٢٧-١٨٩٧) ، عين مفتياً للديار المصرية وهو فى الحادية والعشرين من عمره فى عهد إبراهيم باشا ، وطرده عباس من منصبه لفترة وجيزة لرفضه إصدار فتوى طلبها منه . وفى ١٨٧١ عينه إسماعيل شيخاً للأزهر . =

اتباع توفيق ، وكان يخشى من أن يفتى ضد مجلس شورى النواب وضد الدستور ، وبذلك يتيح للخديو فرصة وقف عجلة التطور الذي كان قد بدأ يتشكل . أضف إلى ذلك أن إصلاحات العباسي (الخاصة بلوائح التعليم بالأزهر ومنح إجازة التدريس بعد اجتياز الامتحان فقط) لم تلق القبول التام من جانب الأزهرين . كما أن الشيخ العباسي كان أول شيخ للأزهر يعينه إسماعيل من الأحناف بعد أن كان المنصب وقفا على الشوافع من قبل . (وكان منصب القضاء الشرعي للأحناف بينما كانت غالبية الأزهرين من الشوافع والمالكية) . ولذلك كان هناك تحفظاً لطرد العباسي من منصبه ، وكان الشيخ عليش مرشح العلماء وطلاب الأزهر لشغل المنصب ، وهو مالكي محافظ . وحتى تضع الحكومة حداً للاضطراب ، شكلت لجنة لبحث ما يوجه إلى العباسي من لوم . وتوصلت اللجنة إلى حل وسط لتحقيق الاستقرار داخل الأزهر ، فأصدر الخديو قراراً في ٥ سبتمبر بعزل الشيخ العباسي دون أن يسند المنصب للشيخ عليش . وفي ١١ ديسمبر صدق على نتيجة انتخاب الشيخ محمد الاتبابي^(٦٩) الشافعي شيخاً للأزهر ، وقيل أن أربعة آلاف من العلماء والطلاب شاركوا في تلك الانتخابات ، وكان شيخ الأزهر الجديد من أثرياء التجار ، إذ كانت له علاقات تجارية مع منشستر ، وتلقى عرابي نبأ انتخابه بالارتياح . وكان لهذا التغيير مغزاه لأن مثل مذهب الأتراك أهد عن المنصب لصالح من ينتمي إلى مذهب غالبية المصريين . وأعيد إحياء مؤسسة كان قد طواها النسيان ، من أجل تحقيق السلام في الأزهر ، فشكلت لجنة من ثلاثة علماء يمثلون المذاهب الثلاثة الأخرى لمعاونة شيخ الأزهر . وظل العباسي مفتياً للديار المصرية بأعباءه شيخ المذهب الحنفي .

ومن ثم لم يكن خلع شيخ الأزهر من منصبه من عمل عرابي - كما تردد كثيرًا - ولكنه كان نتيجة لصراع دار داخل الأزهر نفسه ، فجره التغيير في الوضع السياسي . كما أن الروايات التقليدية عن قضية مصطفى العناني التاجر بالقاهرة غير صحيحة أيضاً ،

= أنظر ، مبارك ، الخطط ، ١٧ ص ، ١٢-١٣ ، زيدان : مشاهير الشرق ، ج٢ ، ص ٢١-٢١٣ ، زاخورا ، ج٢ ، ص ٢٢٥ ، الرافعي : عصر إسماعيل ، ج٢ ، ص ٢٧٩-٢٨٢ .

(٦٩) الشيخ محمد الاتبابي (١٨٢٤-١٨٩٦) ، منافس للعباسي ، عاد إلى مشيخة الأزهر في عهد الاحتلال ، ولكن العباسي حل محله للمرة الثانية .

أنظر ، مبارك ، الخطط ، ج٨ ص ٨٧-٨٨ ، زاخورا ، ج٢ ، ص ١٩٤-١٩٦ .

لأن عرابى ورفاقه لم يتدخلوا فى التهديدات وأعمال العنف التى تقع خارج دائرة اختصاصهم حتى يمنعوا متابعة إجراءات قضائية قانونية . وكان التاجر الثرى السابق غارقاً فى الدين ، ورغم ذلك أولم وليمة للضباط بعد التاسع من سبتمبر ، وبرز خلال مراسم وداع عبد العال حلمى وعرابى وجنودهما بميدان محطة القاهرة ، مما جعل دائنيه يعتقدون أنه يخفى حقيقة مركزه المالى الجيد ، ورفضوا قضية ضده ، فأدانت المحكمة المختلطة بالقاهرة بالتدليس والإفلاس ، ولكنه ما لبث أن قدم بعد ذلك دليلاً يبرئ ساحته . ووقع بعد ذلك اللوم على عرابى لأن شهادات الضباط كانت وراء براءته .

ومن ثم لا يمكن أن تؤخذ قضية الشيخ العباسى وقضية العنانى كدليل على أن مظاهرة ٩ سبتمبر قد صنعت من عرابى دكتاتوراً عسكرياً ، على نحو ما تردد فيما بعد .

غير أن أحد مطالب التاسع من سبتمبر لم يلق استجابة . فذكر طلبه عصمت الميجور جنرال جولد شمد أن الضباط لن يشعروا بالرضا تماماً إلا عندما تصل قوة الجيش إلى ١٨ ألف رجل . وكانت تلبية ذلك الطلب تحتاج إلى اعتمادات مالية إضافية ، وخلال إعداد مشروع موازنة عام ١٨٨٢ ، طلب محمود سامى زيادة مخصصات نظارته بمقدار ٢٢٧ ألف جنيه (من ٤٢٢ ألف فى ١٨٨١ إلى ٦٤٩ ألف جنيه) ورغم وجود بعض الصعوبات ، أبدى المراقبان العامان استعدادهما قبول حل وسط تم التوصل إليه من خلال وساطة بلنت ، فقد فوضه كولفن إبلاغ عرابى ورفاقه بوضوح أن أقصى ما يمكن تخصيصه للجيش ٥٢٢ ألف جنيه ، وقنع ناظر الجهادية والضباط بهذا المبلغ ، وعبروا عن أملهم بتحقيق مطلب زيادة قوة الجيش إلى الحد الذى قرره السلطان من خلال ضغط نفقات نظارة الجهادية . ومر مشروع ميزانية ١٨٨٢ دون تأخير ، وفى ٢٢ ديسمبر زيدت مخصصات الجهادية بمقدار مائة ألف جنيه .

وتابعت وزارة شريف سياسة نوبار ورياض الإصلاحية ، وكانت اللجنة التى شكلها رياض للنظر فى إصلاح المحاكم الأهلية قد أتمت - عندئذ - عملها ، وصدق على مشروع القوانين التى وضعتها بمرسوم صدر فى ١٧ نوفمبر ١٨٨١ . وبموجبه تقرر إنشاء محاكم أول درجة بالقاهرة والإسكندرية وعواصم المديرية والمراكز الادارية بالسودان وتوابعها ، وإنشاء محكمة استئناف بالقاهرة وأخرى بأسسوط ، ومحكمة نقض بالعاصمة ، ولم تبدأ جميع هذه المحاكم عملها فوراً ، ولكن بمجرد ممارستها لاختصاصاتها التامة تسقط الصلاحيات القضائية التى كانت تتمتع بها السلطات الإدارية وخاصة المديرين .

كما تابع مجلس النظار الجهود الرامية إلى إصلاح الإدارة المدنية والتي كان قد بدأها نوبار ورياض ، لتنظيم التعيين فى الوظائف والترقية والفصل فى الخدمة ، وبذلك يحال بين الموظفين وتكوين ما يضمون به مستقبلهم خلال فترة خدمة قصيرة ، ووضعت لوائح للترقيات والفصل من الخدمة تماماً كما حدث بالنسبة للجيش ، فما حققته اللجنة العسكرية بالنسبة للجيش ، كان يتم تحقيقه فيما يتعلق بالخدمة المدنية على يد لجنة شكلت لهذا الغرض بمرسوم صدر فى ٢٠ أكتوبر ١٨٨١ برئاسة محمد زكى ناظر الأوقاف ، وعضوية : محمد سلطان ، وسليمان أباطه ، وسلامة إبراهيم^(٧٠) ، ويعقوب أرئين ، وعريان تادرس ، ويطرس غالى (سكرتير عام مجلس النظار) ، وتيجران بك (سكرتير عام الخارجية) ، وأحمد نشأت الذى ما لبث بعد ذلك أن تولى منصب ناظر الدائرة السنوية (اللى كان يشغله محمد زكى من قبل) ، ويلم باشا (وكيل المالية) ، وفيتز جيرالد ، وبوتيرو .

ولا ريب أن لتغيير الأشخاص واستمرار الإصلاحات مغزاه . وكان التغيير فى الجو الاجتماعى والسياسى للبلاد أكثر تأثيراً وأبعد مدى من حيث النتائج ، وهو ما أحس به المراقبون الأوروبيون عشية التاسع من سبتمبر ، وسجلوه بالدهشة والتعاطف عندما هدأت سورة غضبهم من تدخل العسكريين فى المسائل السياسية . وكان تراجعهم فى آرائهم يكمن فى حقيقة أن الضباط وضعوا لأنفسهم حدوداً واضحة ، وفى أن عملهم كان موضع قبول عام فى البلاد .

وحتى قبل وصول عرابى إلى الزقازيق ، كتب ألقنصل الفرنسى هناك تقريراً عن شعور الارتياح الذى استقبل به نبأ سقوط وزارة رياض فى الشرقية ، لأن الناس كانوا يخشون من قيامه بتسليم البلاد تدريجياً للإنجليز . وذكر أن عرابى لا يعد المتحدث بلسان الجيش فحسب ، بل يعد حامى حما الأمة كلها . ولكن ذلك لا يعنى أن الأهالى يضمرون شعوراً عداًئياً للأوربيين . وأرسل لورييه - أحد المفتشين العاملين مع المراقبين - تقريراً من طنطا ، ذكر فيه أن "الطبقة المسورة" أو "الاسترقراطية الريفية" قد تأثرت تماماً بروح "حزب الأميراليات" .

(٧٠) سلامة إبراهيم ، ولد بالإسكندرية ، شغل منصب مفتش عام نظارة الأشغال العمومية ، بعد من

أكفاء المهندسين المصريين .

أنظر : الرافعى عصر إسماعيل ، ج١ ص ٢٦٩-٢٧١ .

أما كولفن - الذى صنف ما حدث على أنه تمرد ، وشك فى احتمال أن يكون الأمير حليم وراء تلك الأحداث - فقد وصل أخيراً إلى استنتاج مؤداه أنها " حركة مصرية ضد الحكم الاستبدادى التركى " ، وأنها أيضاً " حركة وطنية مصرية " ذات طابع معادى للأوربيين . وخشى أن يدفع شريف - الذى تولى القيادة السياسية رغمًا عنه - بواسطة " الحركة " للخطوة ثم يزاح فيما بعد ، وإن المسؤولية الوزارية الحقيقية قد يتم إدخالها ، وأن يتم الاعتراف بحق مجلس النواب فى التصويت على الميزانية ، وبذلك تتعرض الاتفاقات المالية الدولية للخطر . وقد توضع إدارة الجمارك بكاملها فى أيد مصرية ، كما قد يعارض كبار الملاك فى مجلس النواب فى إدخال نظام جديد لتسجيل الأراضى . ورغم ذلك كله ، أوصى كولفن بعدم إحباط " الحركة اللبرالية " ، ولكن - على أية حال - لابد من وضع حدودها بوضوح ، ولا يجب أن تؤثر على مؤسسات المراقبة .

كذلك كان ماليت - أيضاً - يرى أنه لا يجب أن تضع السياسة البريطانية عقبات فى طريق " الحركة " ، بل يجب عليها أن تؤيدها إذا لم تندفع بسرعة نحو المزيد من التغييرات ، وأراد أن يطلب من بلنت تهدئة أصدقائه المصريين ، وأن يطمئنهم على النوايا البريطانية .

ويرجع بلنت الفضل فى كتابة كولفن وماليت لتلك التوصيات إلى نفوذه الشخصى ، ولكنهما ما لبثا أن غيرا وجهات نظرهما تغييراً أساسياً ، كما أن بلنت انفرد بين المراقبين الأجانب الآخرين بوصف التغييرات التى وقعت فى مصر بحماس كبير ، فقال :

" وكانت الشهور الثلاثة التى أعقبت حادث الأعيان (٩ سبتمبر) هى أكثر الأوقات سعادة من الناحية السياسية بصورة لم يسبق لها مثيل فى مصر .. وتماثلت فى مصر صيحات الابتهاج التى لم تسمع على ضفاف النيل منذ مئات السنين . كما أن الرجال كانوا يستوقفون بعضهم بعضاً - بما فى ذلك الغرباء - ليتحدثوا معاً بابتهاج عن عهد الحرية المثير للدهشة الذى بزغ فجأة كما يبرز فجر يوم جديد بعد ليل طويل مخيف .. فقد أصبح باستطاعة الرجال - أخيراً - أن يلتقوا ويتحدثوا بحرية فى كل مكان بالأقاليم دون أن يتعرضوا للتجسس أو تدخل الشرطة . وانتقلت عدوى تلك الروح السعيدة إلى جميع الطبقات : المسلمين ، والمسيحيين ، واليهود ، أولئك الذين يعتنقون مختلف الأديان ، أو ينتسبون إلى مختلف الأجناس ، بما فيهم الكثير من الأوربيين الذين تربطهم روابط وثيقة بالحياة الوطنية " (٧١) .

ويذكر بنت أن الناس اعتبروا عرابى الشخص "الوحيد" فيما يذكرون ، الذى استطاع أن يرفع رأسه فى وجه الأتراك - الجراكسة ، وأن ينجح فى ذلك . وخلال الزيارتين اللتين قام بهما عرابى لمنزله وقد اتاس كثيرين يحملون التماسات من كل لون ، فقبل التماساتهم ، وحولها إلى النظارات المختصة بعد أن وضع عليها "تأثيرات" بما يتبع بشأنها .

ووسط هذا الجو جرت انتخابات مجلس النواب ، فدعا شريف جميع المديرين - فى منشور صدر بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٨٨١ - إلى جمع "الناخبين" بكل مديرية أو محافظة فى ١٥ نوفمبر للإدلاء بأصواتهم ، وطلب من المديرين والمحافظين عدم التدخل فى الانتخابات ، أو فرض من يشاؤون على الشيوخ ، وحسبما يقول الراقى ، لم تشهد مصر بالتأكيد انتخابات حرة بعيدة عن التدخل كذلك الانتخابات ، فبفضل منشور شريف أعلن مبدأ حرية الانتخاب للمرة الأولى . ولاشك أن ما ذكره الراقى يمثل تفسيراً مبالغاً فيه لذلك الحدث ، لأن غياب قوائم الناخبين جعل المدير أو المحافظ صاحب الرأى الأخير فى تقرير من يتمتع من العهد والأعيان بحقوق الانتخاب ، لأن المدير كان صاحب الحق فى دعوة الأفراد - الذين يرى صلاحيتهم للتصويت - للإدلاء بأصواتهم ، وبذلك يدعو من يمثلون العائلات الأوسع نفوذاً والأكثر ثروة ، وهم أولئك الأعيان الذين كان شريف بحاجة إلى تأييدهم ، وكان شريف قد أصدر منشوراً آخر للمديرين - قبل ذلك ببضعة أسابيع - طالبهم فيه بوضوح أن يتأكدوا من شغل مناصب العهد بأفراد ينتمون إلى تلك العائلات .

وعندما تم انتخاب النواب الجدد ، أحس شريف بالرضا التام لأن الأعيان وحدهم الذين يمثلون شريحة ذات نفوذ اجتماعى واقتصادى لا ينكر ، ويمثلون أكثر عائلات التجار الوطنيين وملاك الأراضي ثراء ، هم الذين دخلوا مجلس النواب . وكان من بين أولئك النواب محمود العطار وعبد السلام المويلحى عن القاهرة ، ومحمد الشواربى عن القليوبية (٧٢) ،

(٧٢) محمد الشواربى (١٨٤١-١٩١٣) ، كان كبير عائلة الشواربى بالقليوبية ، وهم من أكبر أعيان الريف الذين ينحدرون من أصل بدوى الذين حققوا ثراء واسماً بفضل إنعامات محمد على وإسماعيل ، وشغلوا المناصب الكبرى بما فى ذلك منصب المدير وعضوية مجلس شورى النواب ، وكانت مدينة قليوب - فى معظمها - ملكاً لهم ، إذا كانوا يملكون أربعة آلاف فدان من بين السبعة آلاف فدان التى تشكل زمام المدينة ، بالإضافة إلى العديد من المنازل والدكاكين والأسواق ، بالإضافة إلى ثمان مضخات بخارية للرى ومحلج للقطن . وكان محمد الشواربى من بين الأعيان الذين تشطروا ضد عرابى خلال صيف ١٨٨٢ ، فيذكر =

وأحمد محمود، وإبراهيم الوكيل عن البحيرة ، ومحمد المنشاوي عن الغربية ، وسليمان أباطة وأمين الشمسي عن الشرقية ، ومحمد سلطان ، وحسن الشريعي عن المنيا ، وعبد الشهيد بطرس عن جرجا ، وذلك إذا شئتوا استعراض بعض الأسماء اللامعة (٧٢) ، ويمكن ملاحظة أن تلك الأسماء تضمنت الذين تحدثوا بلسان أعيان الريف خلال الصيف والخريف ، والذين أقاموا المآدب لعرايى فى الشرقية . ولم تغير "الانتخابات الحرة الأولى" من بنية مجلس النواب .

حقا ، كان من بين الثلاثة وثمانين نائباً الذين اجتمعوا فى نظارة الأشغال العمومية بالقاهرة فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ (وليس فى ٢٣ ديسمبر كما كان مقرراً من قبل) كان هناك سبعة من أعضاء مجلس ١٨٧٦-١٨٧٩ ، ولكن نحو نصف النواب لم يكونوا غرباء على المجلس ، فقد كانوا أعضاء فى الدورات السابقة لمجلس النواب (بل أن بعضهم كان عضواً بدورة ١٨٦٦-١٨٦٧) ، أو جاءوا من عائلات قدمت من قبل نواباً للمجلس . كذلك من الإقراط فى المبالغة ، أن نصف الروح الجديدة ، والموقف التالى للمجلس ، على أنه "إعلان للحرية الانتخابية" .

وبعد الانتخاب ، أصبح الاهتمام يتركز حول مجلس النواب ، وموقفه ، وعلاقاته بالأميراليات . واستحوذ ذلك الأمر على اهتمام القناصل فتساءل سنكفتش Sienkiewicz "ترى ، هل شكل مجلس الأعيان خطراً على الحكومة ؟ أنه يعبر فى الوقت الحاضر عن المسألة المصرية" (٧٤) . وتنبأ فون كوسيك Von Kosjek بأن "الضباط الذين تصرفوا أصلاً بدافع من الخوف أصبحوا يتحققون الآن من أهميتهم ، ولعلمهم لا يعرفون اليوم حجم الدور الذى سيلعبونه فى التطورات المقبلة" (٧٥) . وما لبثت تلك "الفرصة" أن سنحت .

= زكى فهمى أنه آوى أديب اسحق فى بيته وعمل على توزيع "الأهرام" سرا ، وبعد الاحتلال كان فى مقدمة المتعاونين مع الإنجليز .

أنظر Berque : L'Egypte, p : 120 ، مبارك ، المخطوط ، ج٤ ، ص ١١٦-١١٨ ، زكى فهمى ، ص ٢٨٩-٢٩٩ ، ٣٩٨-٤٠١ .

(٧٣) أنظر قائمة أسماء أعضاء مجلس النواب فى الراقى : الثورة العربية ، ص ١٩٥-١٩٩ .

(74) MAE-Corr. Polit., t. 71 (Le Cairo, 2/12/1881) .

(75) Austrian Archives, Box 117 (Alexandria 12/12/1881). Steatarchiv, Vol. No. 7774 .

أعيان الريف نوابا للأمة

تأسيس نظام دستوى جديد ومعارضة دولتى المراقبة :

افتتح دور الاعتقاد الجديد بخطاب العرش التقليدى الذى يلقيه الخديو ، وقام محمد سلطان- الذى عينه الخديو رئيسا لمجلس النواب بالاتفاق مع شريف باشا - وسليمان أباطه بالحديث عن واجبات الأعضاء . وكانت هناك ظاهرتان ملحوظتان فى هذا الدور من ادوار الاعتقاد ، فلأول مرة فى تاريخ مجلس النواب يعين أحد الأعضاء المنتخبين رئيسا للمجلس ، وكان إسماعيل يعين دائما فى هذا المنصب الشخصيات الموالية من الطبقة الحاكمة التركية - الجركسية ، وكان عليهم أن يوجهوا مجلس شورى النواب وفق رغبات الخديو وحسب أوامره . وكان هذا التطور بالغ الأهمية لأن رئيس مجلس النواب الجديد جاء من نفس الطبقة الاجتماعية التى جاء منها غالبية أعضاء المجلس ، كما كان صديقا للكثيرين منهم . أضف إلى ذلك أن محمد سلطان ، وسليمان أباطه ، كانا الوحيدين بين أعيان الأقاليم اللذين دخلا مركز عملية الإدارة والإصلاح ، وهو أمر له مغزاه حتى لو كانت صلاحياتهما استشارية . وكانا يمثلان معا آراء ومصالح كبار الملاك الوطنيين ، عندما أصبحا عضوين فى لجنة ضرائب الأتليان التى شكلتها حكومة رياض فى ٢ ديسمبر ١٨٧٩ ، وفى اللجنة التى شكلت فى ٢٠ أكتوبر ١٨٨١ للنظر فى إصلاح الإدارة المدنية .

وأسندت أمانة المجلس إلى عبد الله فكرى وكيل نظارة المعارف ، يعاونه أديب اسحق الذى أصبح منذ منتصف أكتوبر رئيسا لأحد أقسام تلك النظارة ، واستمر كل منهما فى وظيفته الأصلية بنظارة المعارف . فإذا اعتبرنا ممثلين للمثقفين ، فإنهما كانا يقومان بأعمال السكرتارية للنظار الأتراك الجراكسة من ناحية ، ولأعيان الأقاليم من ناحية أخرى .

وتميز الخطاب الذى ألقاه الخديو فى افتتاح المجلس بالإخلاص والتحذير المشرب بالقلق . فأكد على ارتياحه لتمثيل مصالح البلاد بالمجلس مرة أخرى ، وذكر أنه منذ توليه الحكم كانت تحدوه الرغبة إلى عقد المجلس ، ولكن الظروف أخرت تحقيق ما عقد العزم عليه . (ويبدو أنه نسى أنه رفض مشروع الدستور الذى قدمه شريف عام ١٨٧٩ ، معتبرا أن الدستور "ديكور مسرحى") ، وتمنى على المجلس أن يبدى تفهما "سالكا المسلك المعتدل ، والمنهج القويم الذى هو أهم شئ فى هذا الوقت الذى هو عصر الترقى والمدن" ، كما يجب - قبل كل شئ -

احترام التزامات البلاد التي وردت بقانون التصفية والاتفاقات الدولية الأخرى مهما كان الشمن (٧٨) .

وقد تناول سلطان باشا هذه الموضوعات بإيضاح وإخلاص أكثر عندما ألقى خطاب الافتتاح بعد مغادرة الخديو لقاعة المجلس ، فحث بدوره النواب (عدة مرات) على أن يؤدوا واجبهم بالحكمة والاعتدال والحيثيات ، والتمسك بالروابط التي تربط البلاد بالدولة العثمانية والالتزامات التي تضمنتها الاتفاقات المبرمة مع الدول الأوربية . وأكد على أن النواب قد دعوا لتمثيل مصالح الشعب ، وعبر عن تصور الأعيان لأنفسهم بقوله :

"وانتم خلاصة وجهاء القطر ويضعة أعيانه ونبيائه .. ولا أزيدكم علما أن الوطن العزيز محتاج إلى الإصلاح والتنظيم ، قابل للتقدم وال عمران ، جامع لأسباب المنافع الكلية .. ولا شك أن تقدمنا ، واستقامة أمورنا ، وتأييد أمر الشورى فينا ، يسر هذه الدولة العلية ، لما ينشأ لنا عنه من القوة التي تكون جزءاً من قوتها الكلية .." (٧٧) وبذلك أكد سلطان على أن مصر في مركز يسمح لها بإصلاح وتطوير نفسها بنفسها ، بقدرتها الذاتية ، فكان ذلك رداً غير مباشر على ادعاءات الأوربيين بأن التقدم لا يتحقق إلا بأوروبا وحدها . وفي نفس الوقت ، أعرب عن الاعتقاد بأن المجلس لن يعمل على فسخ عرى الصلات مع الباب العالي ، أو إضعاف الدولة العثمانية ، بل يسعى لدعم قوتها ، على عكس ما كان يخشاه نظامي وفراد . وكانت الصعاق قد روجت بالفعل لفكرة أن تحقيق مبدأ الشورى يؤدي إلى تقوية المجتمع .

وتضمن الرد على خطاب سلطان (٧٨) الذي ألقاه سليمان أباطه باسمه واسم أعضاء المجلس القليل من الأفكار التي أوردها المجلس في رده الرسمي (٧٩) ، الذي حمّله وقد من اثني عشر عضواً إلى الخديو في ٢٩ ديسمبر ١٨٧٩ ، وقرأه - عندئذ - محمد سليمان (٨٠) .

Staatarchiv, Vol. No 7774 .

(٧٦) النص الفرنسي في

والنص العربي في النقاش ج ٤ ، ص ١٦٢-١٦٣ .

Staatarchiv, vol. No. 7774 .

(٧٧) النص الفرنسي في

والنص العربي في الرافعي : الثورة العرابية ، ص ٢٠٣-٢٠٤ .

(٧٨) الوقائع المصرية ١٢/٢٧/١٨٨١ .

(٧٩) نفس المرجع ١٢/٣١/١٨٨١ .

(٨٠) محمود سليمان (١٨٤١-١٩٢٩) لعب دوراً أكثر أهمية في السنوات التالية . ينتمي إلى مديرية أسبوط . ورقى من منصب الصلدة إلى منصب وكيل المديرية ، وكان من بين الأعيان الذين قاطعوا العرابيين في ربيع وصيف ١٨٨٢ ، أنظر . هيكل ، ص ١٨١-١٨٧ ، حجازي ، ص ١٠٠-١٠٤ .

فأكد سليمان أباطه على التزام النواب بإرعاة الاتفاقات الدولية حتى لا يضعوا النظام المالى فى مصر موضع الشك ، وتحقيق آمال البلاد على الصعيد الداخلى . وأنه ليس هناك ما هو أقرب إلى قلوبهم من التفانى فى خدمة الأمة ، والعمل على خدمة الصالح العام ، من أجل منفعة البلاد ، والدفاع عن حقوقها .

وأكد رد المجلس على التمسك بالروابط الوثيقة بين مصر والباب العالى ، وضرورة الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع الدول الأوربية التى لاهدف لها سوى منفعة مصر . وكررت اللجنة التى صاغت الرد إقرار الطيبة النيابية لمجلس النواب التى تم التغلب على العقبات التى قامت فى طريقها ، وأن الخديو قد استجاب أخيرا لرغبة الأمة .

ولم يرد بأى من هذه الوثائق الصادرة عن المجلس ذكر لمطالب سياسية أو دستورية تتجاوز حدود الشورى ، أو مطالبة بحريات فردية أو اجتماعية أوسع نطاقا ، ولم يلقى الأعضاء مع هدف تحقيق تغيير ثورى فى النظام الدستورى . ومقارنة برد المجلس على الحكومة فى يناير ١٨٧٩ - الذى كان عيد السلام المولدى قد شارك أيضا فى صياغته - فإن تلك الخطرة كانت خطوة تراجعية ، ذلك إذا كنا نجعل الأسباب الخاصة للجسارة المبكرة فى الحالة الأولى . ولكن اللغة التى استخدمها - النواب فى عام ١٨٨٢ - لم تلبث أن تغيرت ، ويجب أن نؤكد على أن الخطابات التى أوردنا اقتباسات منها هنا ، كانت ذات لهجة إيجابية تماما ، فإن ثمة هدفا عاما عظيما ينسب إلى الخديو ومجلس النظار ، بل والدول ، هو العمل لما فيه خير مصر .

وساد الشعور بالارتياح فى القنصليات الأجنبية والسراى ومكتب رئيس مجلس النظار ، وكتب ماليت - القنصل البريطانى - لحكومته يقول أن المسلك المعتدل غير المتوقع لمجلس النواب بعث الأمل والثقة فى نفس الخديو لأول مرة منذ وقت طويل . ولم يعد شريف يخشى من أن تعترض مطالب المجلس - التى لا يمكن قبولها - طريق رغبته لوضع أساس قانونى جديد لمجلس النواب ، فأعاد من جديد مناقشة مشروع لائحة مجلس النواب بمجلس النظار (وهو المشروع الذى كان قد قدمه من قبل إلى مجلس النواب فى ٧ مايو ١٨٧٩ بالاتفاق مع إسماعيل) ، كما أحيا مرسوم تأسيس مجلس الدولة (الذى صدر فى ٢٦ أبريل ١٨٧٩ ، ولكنه لم يوضع موضع التنفيذ) . وتمت الموافقة على مشروع اللائحة الأساسية لمجلس النواب بعد تعديلات وإضافات طفيفة فى ٣ ديسمبر ١٨٨١ .

وكثيرا ما أطرى المشروع "للبرالى" لعام ١٨٧٩ باعتباره الدستور الأول لمصر ، الذى كان من الممكن أن يحول مجلس النواب إلى مؤسسة مناظرة لبرلمانات أوروبا^(٨١) . ولا ريب أنه يمثل تقدما ملحوظا على طريق التشريع الدستورى ، إذا ما قارناه بلائحه ١٨٦٦ ، ولكن إذا شئنا فهم الدوافع التى حدث باسماعيل إلى الموافقة على ذلك المشروع ، على فرض أنه كان ينوى جعل نص وروح "الدستور" تنبض بالحياة ، فإن علينا أن نلقى نظرة تفصيلية على مواده .

يصعب القول بأن مشروع ١٨٧٩ كان مصاغا صياغة منطقية أو خالية من التناقض والتكرار ، فقد كان أقرب ما يكون إلى قائمة عشوائية ، يتضمن ٤٩ مادة ، تناولت انتخاب النواب ، والنظام الداخلى للمجلس ، ومساهمته فى عملية التشريع ، والعلاقة بين المجلس ومجلس النظار .

فنص المشروع على ألا يتجاوز عدد النواب ١٢٠ نائباً (مادة ٣٤) ، وعلى أن كل مصرى يزيد عمره عن ثلاثين عاما ويتمتع بحقوقه المدنية يمكن أن يكون نائباً (مادة ٢) ، وعلى عدم جواز الجمع بين منصب وزارى وعضوية المجلس (مادة ٣٨) ، وعلى أن النواب يمثلون الأمة كلها وأنهم لا يخضعون للتعليمات أو الوعود أو التهديدات (مادة ٩٠ أ) ، ويتمتعون بحصانة قانونية طوال عضويتهم بالمجلس ، لا ترفع إلا بقرار من المجلس فى حالة ارتكاب العضو لإحدى الجرائم ، كما يحق للمجلس أن يطلب إطلاق سراح العضو المقبوض عليه عندما يتم ذلك فى غير دورات الانعقاد (المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧) ، ويتقاضى العضو مكافأة سنوية قدرها عشرة آلاف قرشا (مادة ١٩) .

وينتخب مجلس النواب لمدة ثلاث سنوات ، وينعقد فى الأول من ديسمبر حتى الأول من مارس (المواد ٣ ، ٤ ، ٥) ، وحصل المجلس على صلاحيات كاملة : فهو الذى يختار رئيسه بنفسه وكذلك نائب الرئيس والأمناء ، ويحدد نظامه بنفسه (رغم أن بعض النقاط الهامة المتعلقة بتلك النظم قد حددت بالفعل فى المشروع) (المواد ١٣ ، ٢٩ ، ٣٣) ، ونص المشروع على علانية الجلسات إلا إذا دعت الحاجة إلى غير ذلك بناء على طلب أحد النظار أو عشرة من النواب (مادة ١٤) .

وأعطى المشروع للنواب أربع صلاحيات :

(٨١) أنظر ، الرافعى : عصر اسماعيل ج٢ ص ١٩٤ ، ١٩٥ - ٢٠٠ .

١- سلطة تلقي الالتماسات وفحصها (المادتين ٢٣ ، ٢٤) .

٢- حق إخطار الوزارة المسؤولة بالمخالفات الإدارية (مادة ٢٩) .

٣- حق استجواب النظار (مادة ٤٣) ، وإن كان من حق الناظر ألا يجيب عن أسئلة النواب في نفس دور الاعتقاد (مادة ٤٤) ، ولم يحدد إجراء التصويت على سحب الثقة رغم أن المادة ٣٦ نصت على مسئولية برلمانية حقيقية ، كما لم ينص على إمكانية إقالة الوزارة ، فنظر إلى الأمر من زاوية الملاحقة القانونية "في حالة الضرورة" ، على أن يقدم مجلس النظار قانونا خاصا بذلك (مادة ٣٦) . فحق استجواب النظار كان يقابله حق النظار أو من ينوبون عنهم في الكلام أمام المجلس في أي موضوع يشاؤون (المواد ٢٥ ، ٣٩ ، ٤٠) .

٤- المشاركة في العملية التشريعية ، ولكن حق اقتراح القوانين ظل بيد مجلس النظار (المادتين ٢٦ ، ٢٧) ، فللمجلس حق مناقشة مقترحات مجلس النظار والتصويت عليها ، ونص صراحة على تقديم الموازنة السنوية للمجلس ، وعلى عدم زيادة الضرائب الحالية ، أو فرض ضرائب جديدة دون موافقة النواب (المواد ٢٧ ، ٤٥ ، ٤٦) كما نص على أن القوانين تصبح نافذة فقط عندما يصدق عليها الحديو (المادتين ٢٧ ، ٤٧) .

ويحسن بنا أن نضع في اعتبارنا المرحلة الأخيرة في عملية التشريع أولاً ، لأننا نستطيع - عندئذ - أن نرى سلطات المجلس والوزارة من منظور حقيقي ، فلم يكن ثمة إجراء آخر في حالة توقيع الحديو على القانون (في عهد إسماعيل) ، ومن ثم لم يكن مجلس النظار يملك سلطة إقرار قانون تأيد من مجلس النواب ضد إرادة الحديو ، لأنه كان باستطاعة الأخير أن يطارد النظار جميعا ، وأن يرسل النواب إلى بيوتهم في أي وقت يشاء إذا عارضوه في أمر ما . وفي ضوء هذا الوضع التشريعي الغامض ، تضاءلت كثيرا أهمية الضوابط الأقل دقة بين مجلس النواب ومجلس النظار في مشروع اللائحة ، ولكن رغم ذلك يجب أن نضع تلك الضوابط في الاعتبار .

فإذا رفض المجلس الموافقة على قانون ما بالشكل الذي قدمه به مجلس النظار ، ولم يكن أي من الطرفين على استعداد للتوصل إلى اتفاق حول موضوع الخلاف ، كان على الحديو أن يحل مجلس النواب بإجراء انتخابات جديدة ، فإذا أيد المجلس الجديد - الذي يجب أن يتعدت خلال أربعة شهور من تاريخ قرار الحل - القرار الذي اتخذته المجلس المنحل ، يصبح القانون نافذاً بعد تصديق الحديو عليه (المواد ١٠ ، ١١ ، ٢٨) . وإذا دعت الحاجة - خلال فترة انقضاء المجلس - إلى اتخاذ قرارات للحفاظ على الأمن العام أو دفع خطر ترى الحكومة

احتمال وقوعه ، فإن مجلس النظار يصدر القرارات اللازمة دون الرجوع إلى مجلس النواب ، ولكن يجب أن يؤخذ رأى المجلس بعد ذلك (مادة ٤١) .

وكان المجال محدوداً أمام النواب لمعارضة الحديو الذى يجب عليهم ان يقسموا بين الولاء له وفق المادة ١٨ . كذلك لم يكن تعضيد النظار ضد الحديو ليقدمهم كثيراً ، لأن النظار كانوا يعتمدون على الحديو اعتماداً تاماً . فإذا تمرد مجلس النواب على مجلس النظار يجب أن يحل على الفور ، وثمة بعض الشك فى إن إسماعيل قد يعجز عن إيجاد الذرائع التى تحول دون انتخاب النواب "غير الموالين" ، فقد كان من حق الحديو أو ناظر الداخلية أن يأمر مدير المديرية بذلك وفقاً لما جاء بالمادة ١٨ ، ولم يكن هناك ما يحمى النواب من هذا التفسير للمادة الخاصة بالولاء . أضف إلى ذلك أنه لم يكن من حق الحديو دعوة المجلس للانعقاد فى غير الشهور التى حددت لدور الانعقاد فحسب ، بل كان من حقه أيضاً أن يفض دور الانعقاد قبل انتهائه ، أو يأمر باستمرار المجلس فى العمل عند حلول نهاية الدور (مادة ٦) . فإذا قارنا مشروع اللائحة بالقانون الأساسى الذى كان معمولاً به فى ١٨٦٦-١٨٧٩ لما وجدنا جديداً ، ولكن بعض الإجراءات المتعلقة بالضرائب عُلقت - من الآن فصاعداً - على موافقة المجلس ، ولم يعارض النواب سياسات إسماعيل لأنهم كانوا عاجزين عن ذلك ، كما أن الفرصة الحقيقية لذلك لم تتح لهم فيما بعد .

وبدا تطور مجلس النواب من هيئة استشارية إلى هيئة رقابة بهذا المشروع تطوراً على الورق على الأقل ، وقد يشير النص على عدم الجمع بين عضوية المجلس والمناصب الوزارية إلى تأثير المشروع بفكرة الفصل بين السلطات ، ولكن المجلس كان لا يزال أبعد ما يكون عن صفة المجلس التشريعى الحقيقى . كما كانت صلاحياته الرقابية لا تتجاوز بالضرورة حدود الإبطاء فى عملية التشريع ، إذ لم يكن للنواب حق التصديق على القرارات ، فسلطة الرقابة ظلت حبراً على ورق ، ولكنها نظمت فقط بصورة تجريبية .

أخرج شريف هذا المشروع إلى النور ، وعندما قدمه مرة أخرى إلى المجلس فى ٢ يناير ١٨٨٢ ، أعاد ترتيب المواد ترتيباً أكثر اتساقاً وأدخل عليها بعض التعديلات الضرورية^(٨٢) ، فأصبح المجلس ينتخب لمدة أربع سنوات بدلاً من ثلاث (مادة ٢) ، وحددت صلاحياته الذاتية بالمقارنة بمشروع ١٨٧٩ ، فبقى للمجلس الحق فى تعيين نائب الرئيس والأمناء ، أما حق تعيين

رئيس المجلس فكان للخديو بناء على اقتراح مجلس النظار ، على أن يكون الرئيس من بين أعضاء المجلس (مادة ١٢ ، ١٣) . أضيف إلى ذلك أن نحو نصف الموازنة السنوية أصبح لا يخضع للمناقشة بالمجلس ، ويشمل : جزية الباب العالى ، وما يتصل بالدين ، والبنود المتعلقة بقانون التصفية والاتفاقات الدولية الأخرى (مادة ٣٣) ، وكان هذا التحديد بمثابة ترضية لدولتى الرقابة على مالية مصر .

وهناك ثلاثة تعديلات هامة أخرى أضفت على هذا المشروع طابعاً جديداً ، عبرت عن اتجاه شريف إلى نقل السلطة من الخديو إلى مجلس النظار ، فقد حذف النصف الثانى من أصل المادة (٦) الذى كان يعطى للخديو الحق فى تقصير أو إطالة دور الانعقاد وفقاً يشاء ، وحدث نفس الشئ بالنسبة للمواد التى تعطى الخديو صلاحيات مماثلة (المادتين ٢٧ ، ٤٧) بالمشروع الأصلى ، كالنص على عدم صلاحية الاقتراحات ما لم يوافق عليها الخديو ، وبدلاً من ذلك نصت المادة ٤٣ على أن "كل ما يتعلق بالمسئولية الوزارية يتم تقريره بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس" . كما حذفت النص الوارد بالمادة ٣٦ الفنية الذى تناول المسألة القضائية للنظار لتفقد "المسئولية الوزارية" بذلك مضمونها ، ويكسو الغموض معناها ، فإذا أراد أحد النواب أن يرفع صوته ضد أحد النظار عليه أن يكسب تأييد ثلثى أعضاء المجلس (أى ٦١ عضواً) وإذا قدم النائب احتجاجاً رسمياً ، فإن مثل هذا الاحتجاج يصبح كان لم يكن . ولما كانت "المسئولية الوزارية على النحو الذى حددت به بالمشروع الجديد تفتقر إلى الإلزام ، فإنها يجب أن تكتب بين قوسين" .

وأكد شريف عند تقديمه المشروع للمجلس^(٨٣) على أنه على مدى السنوات الثلاث المنصرمة كان يرى أن خير الوسائل لحل المشكلات التى تعاني منها البلاد "هو توسيع نطاق الشورى واشتراك رأى نواب الأهالى مع الحكومة فى نظر كل أمر مهم تعود منه المنفعة" ، ومع اجتماع مجلس النواب الحر لأول مرة يبدأ عصر جديد من التقدم والمنفعة لمصر ، ومن ثم يجب تحديد مهام مجلس النواب ، وأن ما أمكن تحقيقه تضمنته بالفعل مشروع لائحة المجلس . ونظراً لأن مجلس النواب لم يصبح بعد هيئة تشريعية حقيقية ، عرض شريف على المجلس - فى نفس الوقت - مشروعاً جديداً لتأسيس "مجلس الدولة" الذى يتولى إعداد القوانين والقرارات ويمارس مهاماً قضائية إدارية . ورغم أن مشروع تأسيس مجلس الدولة لم يلعب دوراً فى

مناقشات مجلس النواب ، يبدو أن نقاشاً قد دار حوله ، وحالت مجريات الأمور دون تأسيس مجلس الدولة (كما فشلت محاولة ثالثة لتأسيس مجلس الدولة بعد الاحتلال) .

وعهد بمشروع لائحة المجلس إلى لجنة دستورية تشكلت من خمسة عشر عضواً برئاسة حسن الشريعى (وليس عبد السلام المويلحى كما كانت الحال من قبل ١) وضمت اللجنة أعضاء من أكثر أعضاء المجلس نفوذاً . ورحبت اللجنة بمشروع اللائحة ، وقدمت اقتراحات بإدخال تعديلات غير جوهرية على المشروع . ويبدو أن اللجنة قد أحست بخيبة الأمل - فى بداية الأمر ، وأن صلاحيات المجلس لا تتجاوز ذلك الحد ، ولكنها استجابت لنصح عرابى ، وقبلت بما جاء بالمشروع فى هذا الصدد . (وكان عرابى قد أصبح وكيلاً للجهادية فى ٤ يناير ١٨٨٢) . ونقل عن محمد عبده قوله : "لقد انتظرنا مئات السنين حتى ننال حريتنا ، فما ضرنا لو انتظرنا (٨٤) بضعة شهور" ولذلك كان شريف واثقاً من أن مشروع اللائحة سيُنال القبول فى الأسبوع الثانى بعد مناقشات اللجنة ، وأنه يمكن إصداره فى صورة قانون .

وفى هذه اللحظة ، جاءت المذكرة المشتركة فى ٨ يناير ١٨٨٢ - تحفة الدبلوماسية الأنجلو-فرنسية - لتقلب مخططات شريف التى وضعها بدقة رأساً على عقب ، ولتهدد كل ما بذل من جهد . والدراسة التفصيلية لأصول تلك المذكرة تخرج عن نطاق هذه الدراسة ، ويكفى أن نذكر أنه بينما اعترف كولفن وماليت بالجوانب الإيجابية للتطورات التى شهدتها مصر فى الأسابيع السابقة بتأثير بلنت ، ونصح ماليت حكومته بالإحجام عن تأييد الخديوى فى أى مواجهة مع مجلس النواب بواسطة تقديم مذكرة مشتركة ، أكد سنكفتش على "خطورة" مجلس النواب إذا ما تحول إلى برلمان حقيقى ، وعبر عن خشيته مما قد يجره مثل هذا التحول من دفع الباب العالى وبريطانيا إلى اتخاذ ذريعة للتدخل فى مصر . ولم يكن يدرك أنه قد دعم بذلك موقف جيمتا الرامى إلى طمأنة الخديوى الذى أبدى تسامحاً تجاه المراقبة الأوربية بمحض أراذته ، إلى أنه سوف يلقى التأييد فيما إذا تعرض لمتاعب محتملة من جانب البرلمان المصرى الذى قد يحاول المساس بالمراقبة الأوربية . واقترح جيمتا على بريطانيا وضع حدود واضحة أمام مجلس النواب منذ البداية لا يسمح له بتجاوزها ، وتشجيع توفيق بإصدار مذكرة مشتركة "للمحافظة على سلطته وتأكيدها" (٨٥) . ووفقاً لما يذكره بلنت وماليت والورتى ، وافقت الحكومة

(84) Blunt : Secret History, p. 137 .

(85) Staatarchiv, Vol. 41, No. 7773 (Paris, 24/12/1881) .

البريطانية على اقتراح جمبها حتى لاتعرض المفاوضات الدائرة - عندئذ - بين بريطانيا وفرنسا لإبرام معاهدة تجارية للخطر إذا ما رفضت الاقتراح . لذلك أبلغت الحكومتان الخديو رسميا فى ٨ يناير ١٨٨٢ أنهما مستقفاً إلى جانبه فى حالة تعرضه لأى صعاب داخلية أو خارجية ، وأنهما تأملان أن يوفق هذا التأكيد له الثقة بالنفس "لتوجيه مصير المصريين والقطر المصرى" .

وقيل أن شريقاً صاح متعجباً بعد قراءة المذكرة : "يالها من طعنة مسممة !" وعدها تهديداً بالتدخل لا مبرر له ، وأبدى أمله فى متابعة الاتصالات مع الدولتين لإلغائها ، أما ماليت فقد أصابه الحزن ، وطلب من بلنت أن يقوم بزيارة عرابى بنظارة الجهادية ، وأن يبلغه نيابة عنه "أن معنى المذكرة كما تفهمه الحكومة البريطانية هو أنها لن تسمح للسلطان بأن يقدم على التدخل فى مصر ، وأنها لن تدع الخديو يتراجع عن وعده أو يتحرش بمجلس النواب . ويذكر بلنت أنه أحس بالخزى وهو يقدم لعرابى - ٩ يناير - الحقائق المحرفة ، ولكن عرابى رفض أن يعامل من جانب ماليت معاملة الأغبياء ، وفهم مغزى التهديد فهما جيداً ، فكما غزا الفرنسيون تونس، تتعرض اليوم مصر لغزو الإنجليز ، ولكن يجب أن يعد لهم استقبال مسلح . ويضيف بلنت أنه سمع من جميع أصدقائه الأزهرين لهجة واحدة فقط هى لهجة الجامعة الإسلامية (٨٦) .

وتحت تأثير المذكرة المشتركة ، لم يعد النواب على استعداد للموافقة على لائحة شريف كما هى ، فعادت اللجنة الدستورية إلى مناقشة قضية الموازنة بالذات ، وطالبت بأن يكون للمجلس حق الرقابة على نصف مصروفات الحكومة الذى لا يخصص للوفاء بالدين وجزية الباب العالى ، والذى يوجه إلى سد حاجات البلاد . وأصاب كولفن كبد الحقيقة عندما أدرك أن الهدف الأساسى من وراء هذا الطلب وضع الضوابط للنفوذ الأوربى ، عن طريق إنقاص رواتب الموظفين الأوربيين ، والتخلص من يزيدون عن حاجة العمل . ووفقاً لما يذكره بلنت ، كان قلق الموظفين الأوربيين على وظائفهم التى يتقاضون عنها أجوراً كبيرة دون مبرر ، وراء نظرة الجاليات الأجنبية فى مصر إلى مجلس النواب على أنه ليس إلا مجلس "المتعصين" .

وعلى كل ، أوصى ماليت - الذى كان مركزه يمتأى عن ذلك النوع من "التعصب" - بأن تعطي للنواب الصلاحيات التى يطلبونها ، وألا يقع أى تدخل بهذا الصدد ، وحتى لو مس المجلس الاتفاقات الدولية عند حصوله على هذه الصلاحيات (وهو أمر مستبعد) ، فإن ذلك

لا يبرر أى تدخل عسكري . وذكر لحكومته : "أنه يجب أن نضع فى اعتبارنا أن المصريين قد وجروا طريق الحكم الدستورى سواء كان ذلك خيراً أم شراً ، وأن القانون الأساسى لمجلس النواب يعد بالنسبة لهم ميثاقاً للحريات" (٨٧). ولكن عندما فشلت محاولة مالميت وضع "الحركة" تحت سيطرته الشخصية ، ومن ثم سيطرة حكومته عن طريق بلنت ، لم يبدل أى محاولة أخرى لإقناع حكومته بالتخلى عن فكرة التدخل التى جرها الفرنسيون إليها ، بل دفع حكومته - فيما بعد - على طريق التدخل .

وعندما قام سلطان باشا بزيارة القنصل البريطانى - فى ١٥ يناير - ليشرح له موقف مجلس النواب ، كان مالميت قد انضم بالفعل إلى الجبهة المعارضة للمجلس . تلك الجبهة التى كان يقودها كل من سنكفتش ودى بلنير وكولفن ، وانضم إليها شريف نفسه عندما أيقن تماماً أن الدول عازمة على التدخل ، وأنه لن يكسب شيئاً من معارضتها . ومن الآن فصاعداً ، أصبح محور المناقشات الرسمية يدور حول أن الموازنة المصرية قد أصبحت موضع اهتمام الدول استناداً إلى مرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ ، ومرسوم ١٥ نوفمبر ١٨٧٩ ، وأن تعديل المواد المتعلقة بالموازنة لا يمكن أن يتم إلا باتفاق دولى ، وبموافقة الحكومتين الفرنسية والبريطانية على وجه الخصوص . وبناءً على ذلك ، طلب سلطان باشا - الذى سلم لرئيس النظار فى اليوم نفسه مشروعاً مضاداً للاتعة أعدته اللجنة الدستورية - من مالميت أن يتدخل لدى شريف باشا من أجل التوصل إلى تسوية للمشكلة ، فعهد مالميت إلى بلنت بمهمة الوساطة بين المجلس ورئيس النظار .

وفى ١٦ يناير ، قام سلطان باشا وعبد السلام المويلحى وسكرتير المجلس (ولعله كان أديب أسحق الفرنسى الثقافة) ، بزيارة سنكفتش - القنصل الفرنسى - أيضاً سعياً للحصول على تأييده للتوصل إلى حل وسط على الأقل ، ولكن القنصل الفرنسى لم يكن يعارض المذكرة المشتركة على نحو ما فعل مالميت ، ورغم اعترافه بأنها أدت إلى آثار تتخالف تماماً ما رمت إليه لأن لهجة المذكرة زادت من صلابة موقف المجلس ، إلا أنه كان يؤيد الخط الرسمى لبلاده ، ولذلك رد ممثلى مجلس النواب خائنين ، وأهان سلطان باشا وأنبه ، متهما النواب بأنهم يريدون سبق زماثهم ، لأن المصريين لم يبلغوا بعد درجة من النضج تؤهلهم لنيل مجلس نيابى واسع السلطات ، وأن عليهم أن يقيموا البرهان أولاً على قدرتهم .

وسمع بلنت ما يشبه ذلك من شريف الذى قال بفطرسه التركية المعهودة : "إن المصريين أطفال ويجب أن يعاملوا كذلك ، لقد منحتهم الدستور الذى يلائهم ، فإذا لم يقنعوا به فعليهم أن يتصرفوا بدونى ، لقد خلقت الحزب الوطنى ، وسيدركون أنهم لا يستطيعون المضى قدماً بدونى ، فهؤلاء الفلاحين بحاجة إلى من يوجههم"^(٨٨) . وقيل إن شريفاً رأى - قبل إقالته بقليل - أن إفاد مندوب من قبل السلطان على رأس خمسة آلاف جندى إلى مصر كفيلاً بوضع نهاية سريعة للأزمة .

وعلى كل ، أراد أولئك "الفلاحين" أن يبرهنوا على أن باستطاعتهم البقاء حتى بدون شريف ، فوفاة القنصل الفرنسى لم يجعلهم أكثر استعداداً للقبول بحل وسط ، وأصبح بلنت يشعر بذلك عندما عقد اجتماعاً - فى ١٩ يناير - مع ممثلى قيادة مجلس النواب فى منزل الشيخ محمد عبده ، بناء على طلب ماليت وكلفن . فقد طرح بلنت على المجتمعين الموقف الرسمى لماليت وكولفن ، وطرح أمامهم رفضهما لحل وسط مؤده أن يكون للمجلس رأى استشارى فقط فيما يتعلق بالموازنة ، على أن يحصل على حق التصويت عليها فيما بعد ، ولكن النواب لم يكونوا على استعداد للتزحزح عن موقفهم قيد أنملة ، رغم تأييد الشيخ محمد عبده للعرض والتلميح بالتدخل المحتمل^(٨٩) .

كذلك لم يجد قيام شريف بإدخال تعديلات واسعة على مشروع اللاتعة بما يتمشى مع المقترحات التى قدمها المجلس ، وتقديمها من جديد إلى مجلس النظر فى ٢٣ يناير . وبعدما قام مجلس النظر بمراجعتها مرة أخرى ، قدمت إلى اللجنة الدستورية بمجلس النواب - فى ٣١ يناير- فى صورتها الحكومية الثالثة (أو الرابعة إذا وضعنا فى اعتبارنا مشروع ١٨٧٩) .

وفى نفس الوقت طرحت اقتراحات بحلول توفيقية أخرى فيما يتعلق بمسألة الموازنة ، فقد قام ماليت بزيارة رئيس مجلس النواب - فى ٢٠ يناير- تلبية لطلب شريف ، وبعد ما اتهم كل طرف الآخر بالتشدد ، قدم سلطان باشا العرض التالى إلى القنصل البريطانى (كما قدمه فى اليوم التالى إلى شريف) : "يوجد مجلس النواب عدداً من أعضائه مساهم لعدد النظائر للمعاونة فى تقرير الموازنة .. على أن يكون هناك صوت لكل نائب وكل ناظر ..

(88) Malortie, p. 198 .

(89) Blunt : Secret History, pp. 143 - 145 .

ويكون لرئيس مجلس النظار صوت إضافي^(٩٠) وبعد بضعة أيام عدل سلطان من اقتراحه ، فاقترح أن يتولى التصويت على الموازنة لجنة من النظار وعدد مساو لهم من النواب ، فإذا تساوت الأصوات الموافقة والمعارضة (كان يقف النواب موقف المعارضة للنظار) يحل مجلس النواب ، ويتم تنفيذ الموازنة على النحو الذي يقرره مجلس النظار .

ولكن مجلس النظار رفض اقتراح سلطان في الحالتين . وتضمن المشروع الثالث للاتحة المجلس تحديدا للطريقة التي يتولى بها المجلس فحص الموازنة ، وإبلاغ وجهات نظره إلى ناظر المالية ، الذي يعرضها على مجلس النظار "للتحقق من جدتها" (مادة ٣٣) .

وقدمت اللجنة الدستورية إلى مجلس النواب بكامل هيئته مشروع اللاتحة الأول والثالث المقدم من مجلس النظار ، لاتخاذ قرار نهائي بشأنه ، كما قدمت اللجنة أيضا مقترحاتها المضادة ، والخطاب الذي وجهه شريف إلى اللجنة ، والذي اقترح فيه أن يتفاوض أعضاء اللجنة مع الدول حول المواد المتعلقة بالموازنة . ولكن المجلس أبدى عجزه عن التوصل إلى قرار بهذا الصدد ، وقرر بجلسته الأول من فبراير إعادة وثائق الموضوع إلى اللجنة الدستورية تلبية لطلب تقدم به النائب إبراهيم الوكيل ، على أن تقوم اللجنة بدراسة الموضوع وإعداد تقرير بشأنه لتقديمه إلى المجلس ، وطلب بعض النواب أن يتم التوصل إلى قرار نهائي في اليوم التالي .

وقدم التقرير إلى المجلس في ٢ فبراير ، وفيه أعربت اللجنة عن دهشتها الشديدة لما جاء في خطاب شريف ، وذكرت أن الخلاف بين الحكومة والمجلس ليس إلا مسألة داخلية محضة لا يجب أن تتدخل فيه أي دولة أجنبية . وبدلا من الدخول في حوار طويل مع شريف ، اقترحت اللجنة على المجلس التصويت على إعلان : "يضع في الاعتبار أن فحص الموازنة الذي كان خطأ خالصا للحكومة ، يجب أن يعطى للمجلس إرضاء للرأي العام ، وهو مايتفق والمصالح الحيوية للبلاد التي يدور الخلاف حولها" . واقترح محمد الشواوي إيفاد وفد من المجلس إلى الخديو يطالبه بالتصديق على المشروع الذي أعده المجلس ، وطالب إبراهيم الوكيل بأن يتوجه هذا الوفد أولا إلى شريف باشا ليلذل آخر محاولة لإقناعه بالموافقة على مقترحات المجلس ، ثم يتوجه بعد ذلك إلى الخديو في حالة فشله في إقناع شريف ، فتمت الموافقة على الاقتراح على هذا النحو ، واختير الوفد على الفور من خمسة عشر نائباً^(٩١) .

(90) F.O. 78, Vol. 3434, (Cairo, 11/1/1882) .

(91)Blunt : Secret History, p. 149 .

وزار الوفد شريفا بمجرد تشكيله ليقدّم له إنذارا ، فقد سأله الأعضاء عما إذا كان مستعدا للموافقة على لائحة المجلس بالصيغة التى وضعها النواب ، وعندما أجاب بالنفى ، طالبه الأعضاء بالاستقالة . ولكن شريفا ذكر الأعضاء بأنه عين رئيسا للنظار بقرار من الخديو وليس بقرار من مجلس النواب . فاتجه وفد النواب على الفور إلى الخديو توفيق بقصر الإسماعيلية وطالبوه بإقالة الوزارة والتصديق على لائحة مجلس النواب ، وعندما سألهم الخديو عن السند القانونى لمطالبهم ، أحالوه إلى القرار الإجماعى للمجلس .

وطلب توفيق مهلة لبحث الأمر ، واجتمع قنصلا بريطانيا وفرنسا بشريف ولم يستطيعا سوى نصحه بالإذعان ، فقد خشيا أن يؤدى رفضه الامتثال للأمر إلى صدور إعلان جديد من جانب المجلس . ونصحا بعدم تحمل مسئولية أى تطورات أخرى قد تحدث ، وجعل ذلك واضحا بالإحجام عن تقديم قائمة جديدة بالوزارة . ومن ثم أبلغ توفيق وفد مجلس النواب مساء الثانى من فبراير أنه سيعين الوزراء الذين يختارونهم بأنفسهم . وتردد النواب فى بداية الأمر ، ثم ما لبثوا أن أبلغوا الخديو فى صبيحة الثالث من فبراير أن محمود سامى البارودى هو مرشحهم لرئاسة الوزارة ، فكلفه توفيق بتشكيل الوزارة على الفور .

وفى اليوم التالى - ٤ فبراير - تقدم رئيس الوزراء المكلف إلى الخديو ببرنامج وزارته وقائمة بأسماء النظار الذين اشترك وفد النواب فى اختيارهم . ووافق توفيق على كل شئ وتحمل محمود سامى مشقة طمأنة الخديو إلى أن قانون التصفية والمؤسسات الدولية الخاصة بالرقابة على مالية مصر لن تمس . وأعلن أن حكومته ستتابع الإصلاحات القضائية والإدارية والتعليمية "غير أن أول عمل تراه هذه الهيئة واجب التقديم ، أن تقرر لمجلس النواب قانونه الأساسى ، على أن يكون هذا القانون كافلا باحترام المعهود والمواثيق الدولية والمشارطات الشخصية ، ورعاية جميع الحقوق والواجبات ، مانعا كل المنع من سن كل شرط يتعلق بالدين وتسديداته ، وأن يجعل لمجلس النواب حق مسئولية النظار بوجه الحكمة والاعتدال ، وحق تنقيح القوانين ، وهذا القانون على هذه الشروط يكون مؤيدا لمناقع العموم" (١٩٢) .

وقام توفيق بتعيين النظار الذين اقترحهم محمود سامى فى اليوم نفسه ، ولم يبق من مجلس النظار السابق سوى البارودى ذاته الذى تولى نظارة الداخلية ، ومصطفى فهمى الذى أصبح ناظرا للحقانية وناظرا للخارجية معا ، وكان التمسك به يرجع إلى إجادته للفرنسية

وخبرته فى التعامل مع القناصل . وأصبح عرابى ناظرًا للجهادية ، وتولى على صادق نظارة المالية (٩٣) ، وكان يشغل من قبل منصب العضو المصرى فى إدارة السكك الحديدية وميناء الإسكندرية ، وحل محله محمد زكى فى منصبه السابق ، واستدعى محمود فهمى - باشمهندس الاستحكامات المصرية - من جولة تفتيشية بسواحل البحر المتوسط ليتولى نظارة الأشغال العمومية . وأسندت نظارة المعارف إلى عبد الله فكرى ، وحل محله على فهمى رفاعة فى منصب السكرتير الأول لمجلس النواب (٩٤) . ولما كان حسن الشريعى قد أصبح ناظرًا للأوقاف ، طلب سلطان باشا من النواب الموافقة على أن يخلفه بدينى الشريعى فى عضوية المجلس ، فوافقوا على ذلك دون إجراء انتخابات تكميلية أو تقديم مبررات تتعلق بالكفاءة مثلا .

وبقى خمسة من كبار موظفى النظارات فى مواقعهم كوكلاء للنظارات ، فظل بلوم باشا وكيلًا للمالية ، وحسين فهمى وكيلًا للأوقاف (٩٥) ، وبطرس غالى وكيلًا للحقانية ، وتيجران بك وكيلًا للخارجية ، وروسو بك مديراً عاما بنظارة الأشغال العمومية ، وأصبح حسن الدرمللى وكيلًا للداخلية بدلا من خليل بكر ، ويعقوب سامى وكيلًا للجهادية (٩٦) بدلا من

(٩٣) على صادق ، درس الهندسة الميكانيكية وإدارة السكك الحديدية بالجنسرا فى الفترة ١٨٤٧-١٨٥٣ ، وبعد عودته من البعثة عمل أساسا بالسكة الحديد ، ثم أصبح محافظا للقاهرة ، وناظرًا لضبطية الإسكندرية وتوفى فى ١٨٩٠ .

أنظر ، Heyworth - Dunne , p. 263 .

(٩٤) على فهمى رفاعة بن العالم الشهير رفاعة الطهطاوى وصديق حميم لعبد الله فكرى .

أنظر ، فكرى ، ص ١٤٤-١٥٥ .

(٩٥) حسين فهمى أو كوجك حسين ، يت بصلته القرى إلى أسرة محمد على ، أوفد إلى باريس فى ١٨٤٤ لدراسة الإدارة ثم الهندسة ، وبعد عودته من البعثة عمل مهندسا معاربا بالحكومة وشغل المناصب الإدارية العليا ، وتوفى فى ١٨٩١ .

أنظر ، Heyworth - Dunne , p. 257 ، زكى ، ص ٨٩ .

(٩٦) يعقوب سامى ، كان مسلما ينتمى إلى أسرة يونانية بالأستانة ، كان ملوكا لحرم إسماعيل ، وترعى تربية عسكرية ، أصبح قائم مقام فى ١٨٧٣ ، وباروا للأمير حسين ، ثم أصبح مدير إدارة بنظارة الجهادية حيث رقى فيما بعد لنصب وكيل النظارة . ولم يكن تابعا متحمسا لعرابى ، بل جرح على =

عرايى الذى كان قد حل بدوره محل حسن أفلاطون فى ٤ يناير ، وتولى على فهمى رعاغه - سكرتير أول مجلس النواب - وكالة المعارف ، وعين أحمد رفعت - مدير المطبوعات - أميناً عاماً لمجلس النظار . وأنشئت بعد ذلك بقليل نظارة خاصة بالسودان ، لمواجهة الصعوبات التى ظهرت بتلك البلاد ، اسندت إلى عبد القادر حلمى فى ٢١ فبراير ، وكان ناظرًا لضبطية القاهرة من قبل وعزل من منصبه فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، فعين حكمدارًا للسودان فى نفس الوقت وأرسل إلى الخرطوم ، ثم استدعى محمود سامى صديقه على الروى من المنصورة وعينه وكيلًا لنظارة السودان فكان بمثابة الناظر الفعلى لها .

وثمة ملاحظتان على هذه التغيرات فى المناصب : فقد بقيت العناصر الأوروبية فى الجهاز الإدارى فى مواقعها ، بينما فقد ممثلو النظام القديم من الأتراك الجراكسة معظم مراكزهم الهامة ، ولكنهم لم يختفوا من المسرح السياسى كما لم تتم تصفيتهم من الجهاز الإدارى ، فمحمود سامى ينتمى إليهم قبل كل شئ ، ولكن أعيان البلاد أحرزوا السلطة ، واسقطوا الوزارة التركية الجركسية ، فلأول مرة يملك المصريين زمام أمورهم بأيديهم ، فمثل كبار الملاك من الضباط والمثقفين فى الوزارة الجديدة حسن الشرى ، وأحمد عرايى ، وعلى الروى ، ومحمود فهمى ، وعبد الله فكرى ، وعلى كل بقيت السيطرة على نظارتى الداخلية والخارجية فى أيدي الطبقة الحاكمة القديمة ممثلة فى محمود سامى ومصطفى فهمى ، فلم يكن شعار "مصر للمصريين" أن الأصل العرقى هو الذى يحدد ما إذا كان شخصاً بعينه يستطيع أن يتولى أو يحتفظ بمنصب معين . فالأتراك - الجراكسة لم يفقدوا مراكزهم طالما أبدوا استعدادهم لتقبل ممثلى أعيان المصريين إلى جانبهم ، كما أن الحاجة لم تدع إلى طرد الأجانب من مناصبهم أو إبعادهم عن البلاد .

وكسب محمود سامى ثقة الضباط المصريين - بحكم موقعه كناظر للجهادية - عن طريق تلبية مطالبهم ، ومن ثم أعاده إلى منصبه بعد مظاهرة ٩ سبتمبر لضمان سلامتهم

= يد رجال محمد عبده بنظارة الجهادية فى أول فبراير ١٨٨١ ، ولكنه انضم فى نهاية الأمر إلى العراييين بعد إساءة معاملة زوجته على يد جوارى القصر لاتهامها (وزوجها) بإفشاء أسرار السراى ، وكان عليه أن يقع فى ريق الدين للمحافظة على مستوى حياته "المتحضر" مجارة لأسرة الجنرال ستون ، وبعد الاحتلال استولى البائتون على ممتلكاته المتواضعة ، ومات منفاً فى جزيرة سيلان عام ١٩٠٠ ، أنظر الوثائق التاريخية ، محفظة ٣٦ ، ملف ١٥١-١٥٤ .

الشخصية . وفكر محمود سامى فى الاستفادة من تلك الثقة فى تحقيق مستقبل سياسى ، فاستمر فى التعاون المباشر مع الضباط ، وأيد مطالبهم ، وأخيرا اختار عرابى وكيلًا لنظارة الجهادية فى الرابع من يناير . ويرد ذلك بأن عرابى يجب أن يوضع فى مكان يجعله يتحمل المسئولية من ناحية ، وأنه يجب إبعاده عن آلايه وعن الشرقية من ناحية أخرى ، لأنه كان يشير الأهالى ضد الحكومة (وإن كانت الخطب التى ألقاها قد جاءت فى مناسبات دعى فيها إلى بعض الولائم) . واقتنع الخديو والقناصل بتلك المبررات ، بل ذهب المراقبان العمان إلى ما هو أبعد من ذلك ، فرأيا تعيين عرابى ناظرًا للجهادية مباشرة لأنهما كانا يشقان به أكثر من تقتهما بمحمود سامى .

ولكن ذلك لم يدر بخلد محمود سامى بالتأكيد . وعكنا أن نعتبر حديث الند للند الذى يزعم عرابى أنه قد دار بينه ومحمود سامى فى يناير ١٨٨٢ فيه إفصاح عن أهداف محمود سامى ، إذ يروى عرابى أن الأخير قملقه وبألف فى تقديره لدور عرابى فى القضاء على الاستعباد الذى عانى منه المصريون منذ آلاف السنين ، وأبدى محمود سامى استعداداه للتضحية بأخر قطرة من دمائه من أجل تنصيب عرابى خديويا لمصر . ويزعم عرابى أنه رفض تلك الفكرة مشيرا إلى أن محمود سامى نفسه ينحدر من أسرة حاكمة ، فأصر محمود سامى على أن عرابى شخص أكثر تقبلا عند الناس منه ، وانتهى الحديث عند هذا الحد . فإذا كان الحديث قد دار حقيقة على هذا النحو بين الرجلين بصورة أو بأخرى ، فإن قلق محمود سامى لعرابى كان يهدف إلى توثيق علاقته بهرابى خاصة . ولا ريب أنه لم يكن ثمة ما يدخل السرور على قلب محمود سامى أكثر من الإشارة إلى أصله المملوكى . فقد كان يجد فى أشعاره - التى تعكس اعتزازه بنفسه - أصله النبيل ويصور نفسه أمير الشعراء وفرسان الماضى ، كما كان يعرف "متع الحياة" أو برع - على الأقل - فى وصفها : الحب والشراب ، ويبدو أن متعة ثالثة كانت على مقربة من متناوله يده هى السلطة . ولم يكن يسعى إليها لذاتها فحسب ، ولكنها كانت تفرجه على الأقل .

ولما كان موقوف مجلس النواب من مسألة الموازنة قد ازداد صلاية بعد وصول المذكرة المشتركة ، اتصل محمود سامى بأقطاب النواب وخاصة حسن الشريعة وأمين الشمسى وابراهيم الوكيل وأحمد محمود ومحمد الشواربى ، على نحو ما يذكر شريف باشا وبطرس غالى . وكانوا جميعا على اتفاق حول إقامة "وزارة ظل" من محمود سامى وأحمد عرابى

وحسن الشريعى . وهكذا أصبح محمود سامى رئيساً للوزارة فى ٤ فبراير باعتباره مرشح مجلس النواب وقادة الجيش .

وتبنى النواب المصالح القريبة إلى قلوبهم ، غير أن وكالة رويتر للأخبار أرسلت تقريراً إلى أوروبا ذكرت فيه أن مجلس النواب يخضع تماماً لنفوذ الضباط ، وأن عربى هدد سلطان باشا بالقتل إذا لم يستسلم لرغبات الضباط ، وكان الغرض من ذلك التقرير الذى لا يزال الغموض يحيط بمصدره ، تصوير النواب بأنهم أدوات فى يد الضباط . وكتب سنكفتش إلى باريس تقريراً بنفس المعنى ، واعتقد مالت أيضاً أن التقرير صحيح ، رغم أنه كتب فى ١٦ يناير أن سلطان باشا قد أكد له أن مجلس النواب لا يخضع لنفوذ الضباط ولا يلتصق العون منهم . واتخذ سلطان خطوات لمواجهة هذا التقرير المزيف ، فاجتمع مع بثلث بحضور المفتى العباسى وأحمد السيوفى وعبد السلام المويلحى وأحمد محمود ورشوان حمادى وعبد الشهيد بطرس من النواب ، وتوصل إليه أن ينكر صحة التقرير لكل من مالت ولندن ، كما كتب سلطان بنفس المعنى إلى إدارة المطبوعات فى ١٦ فبراير ١٨٨٢ ، غير أن ادعاءات من نفس النوع استمرت تتردد رغم الجهود التى بذلت لدحضها .

ففى نفس اليوم - ١٦ فبراير - أنكر سعيد الغريانى صحة تقرير مماثل فى خطاب أرسله إلى "الطائف" - جريدة عبد الله النديم - التى كانت تنشر مضابط اجتماعات مجلس النواب وتصريحات النواب بترخيص رسمى . وكان التقرير المشار إليه قد زعم أن نائى الإسكندرية قد تم ترحيلهما إلى الثغر تحت الحراسة العسكرية لأنهما عارضا رغبات الضباط .

وحقيقة لم تكن ثمة حاجة إلى الضغط العسكرى لجعل قادة مجلس النواب (وكانوا نحو اثنى عشرة من كبار الملاك) يقدرون الفرصة المتاحة لهم ، كما أن إسقاط وزارة شريف كان رداً منهم على المذكرة المشتركة من ناحية ، كما أنهم استفادوا من الوضع القائم ليبشثوا مراقعهم فى البنية السياسية من ناحية أخرى . ولعل المذكرة كانت - إلى حد ما - موضع ترجيحهم لأنها أتاحت لهم إثبات وجودهم .

وفى ٧ فبراير ١٨٨٢ ، وافق النواب على اللائحة الأساسية للمجلس - أو "ميثاق الحريات" (كما يسميه مالت) - التى قدمها حسن الشريعى وعبد الله فكرى وصدق عليها الحيدوى فى اليوم نفسه . واتفقت الصيغة النهائية لللائحة - إلى حد كبير - مع المشروع المضاد الذى قدمه النواب ، الذى أضاف إليه مجلس النظار الجديد بعض التعديلات غير جوهرية . وعولجت مسألة الموازنة على نحو شبيه بالصيغة التوفيقية التى اقترحها سلطان باشا . ومقارنة

بالصيغة التي وضعتها الوزارة السابقة ، لم تتضمن اللائحة الأساسية أى تقدم ثورى ، وكان سلطان باشا قد وصف المشروع الذى قدمه شريف باشا - فى ٢٠ يناير بأنه كالطبل الإحرف ، ولكن الصيغة النهائية لللائحة كانت - بلا ريب - طبلًا يخلط قليلاً فى إيقاع نغماته عن طبل شريف .

ووفقاً لللائحة مجلس النواب الصادرة فى ٧ فبراير ١٨٨٢ ، كان النواب ينتخبون لمدة خمس سنوات بدلا من أربع سنوات (مادة ٢) ، فإذا لم تنته مناقشات المجلس خلال دور الانعقاد العادى (أول نوفمبر - آخر يناير) يمد الخديو دور الانعقاد لما يتراوح بين ١٥ و ٣٠ يوما (مادة ٨) . ولم تكن هناك مادة تنص على حق المجلس فى الاعتقاد أو الاستمرار فى الاعتقاد بإرادته الذاتية إذا امتنع الخديو عن دعوته للانعقاد أو رفض مد دور لانعقاد . وبقي تحديد تاريخ أدار الانعقاد غير العادية مرهونًا بإرادة الخديو وحده (مادة ٩) ، غير أن الخديو كان له حق اختيار رئيس المجلس من بين ثلاثة نواب يختارهم المجلس (مادة ١٣) .

وتقلص حق النواب فى مراقبة الإدارة مقارنة بما جاء بمشروع شريف ، فلم يكن من حق المجلس تقديم المطالب للنظر المعنيين إلا خلال دور الانعقاد (مادة ٢٠) ، دون أن يكون لهم حق متابعتها . وظلت "المسئولية الوزارية" قاصرة على مراقبة صلاحية القوانين واللوائح ولا تتضمن أى إمكانية للمساءلة السياسية أو القضائية (مادة ٢١) ، وقد نقل اشتراط الحصول على أغلبية ثلاثة أرباع أصوات الأعضاء لانتخاب قرار بهذا الشأن (مثل توجيه اللوم الذى لا يتبعه بالضرورة نتائج إيجابية) عن مشروع شريف ، وأضيف إليه النص على أن يكون الاقتراح على هذه المسائل سرى (مادة ٤٤) .

ولم يتعرض النواب للسلطات الاستثنائية للحكومة والخديو التى أبرزها شريف (مادة ٤١) أو للحق المطلق الخاص باقتراح القوانين الذى تمتع به مجلس النظار ، فالمجلس الأخير يقدم القوانين إلى مجلس النواب الذى يتولى التصويت عليها ثم يصدق عليها الخديو (مادة ٢٥) . ولم توضع قواعد لكيفية التصرف فى حالة رفض الخديو التصديق على قانون أجازة مجلس النواب . حقًا كان باستطاعة مجلس النواب أن يطلب إلى مجلس النظار اقتراح قوانين بعينها ، كما كان باستطاعة اللجنة التشريعية بالمجلس أن تطلب إدخال تعديلات على القوانين ، ولكن لم يكن ثمة ما يلزم النظار بذلك (المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧) . وترك تقرير أمر المقترحات التى يرغب مجلس النظار فى تقديمها للنواب ، وما يجب أن يصوت عليه مجلس النواب ، لتقدير مجلس النظار وحده .

ومن ثم لم يدر بخلد النواب مطلقاً تأسيس نظام "حكم برلماني" لقد أرادوا أن يخضعوا نصف الموازنة - الذي كان من حق الحكومة التصرف فيه - لرقابتهم ، وأن يخضعوا السياسة المالية لمشيئتهم ، وأن يفلتوا الباب في وجه أى محاولات جديدة للتدخل الاقتصادي والسياسي من جانب الأوروبيين في مصر . ولذلك أقر النواب مبدأ عدم شرعية فرض الضرائب دون موافقة مجلس النواب ، ورد المبالغ التي تحصل بطريق الخطأ ، أو دون موافقة المجلس (مباشرة أو من خلال الموازنة) ، (مادة ٣٨) .

ونصت اللائحة على ألا تناقش نصف الموازنة الخاضع لتصرف الحكومة في المجلس ذاته ولكنها تناقش عن طريق لجنة مكونة من عدد من النظار وعدد مساو لهم من النواب ، فإذا جاءت أصوات النواب من أعضاء اللجنة معارضة لأصوات النظار نوقشت الموازنة بالمجلس ، فإذا نالت وجهة نظر النظار غالبية أصوات النواب ، اتخذ القرار الخاص بالموازنة قوة القانون ، أما إذا أيد المجلس وجهة نظر النواب من أعضاء اللجنة عولجت المسألة في ضوء الأحكام المنظمة لكيفية التصرف في حالة حدوث خلاف بين المجلس ومجلس النظار (ولم تحدد المواد المذكورة المدة التي يجب بذل المحاولات خلالها للتوصل إلى التسوية) فيقوم الخديو بحل المجلس ويأمر بإجراء انتخابات جديدة ، على أن يعقد المجلس الجديد خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور ، وعندئذ تأخذ الحكومة برأى المجلس الجديد (المادتان ٢٣ ، ٢٤) .

كما نصت اللائحة على أن يتم تعديل اللائحة الأساسية وتفسير موادها باتفاق بين النظار والنواب ، ولم تتضمن الإشارة إلى كيفية تحقيق ذلك (المادتان ٥٠ ، ٥١) وفيما عدا ذلك ، كانت بقية مواد اللائحة تتمشى مع جوهر ، جاء بمشروع شريف .

لم يكن باستطاعة اللائحة الأساسية لمجلس النواب أن تكون أساساً لحكم برلماني ، فما قدمته تلك اللائحة لا يتضمن حكم مصر عن طريق مجلس النواب ، ولكنها تضمنت رقابة محدودة من جانب المجلس على الحكومة المصرية . ولم يبق للنظار وحدهم يستقلون إلى سلطة الخديو ، بل ظل النواب أنفسهم يستقلون أساساً إلى تلك السلطة ، فليس ثمة خطوة قانونية يمكن اتخاذها ضده ، إذا لم يدع المجلس للاتفاق ، أو أحجم عن التصديق على القوانين التي يقرها المجلس . كما لم يكن ثمة ضمان لاستمرارية الرقابة المتبادلة بين مجلس النواب ومجلس النظار ، فكانت تلك الرقابة تتناسب والوزارة (المواد ٣١-٣٧) ، فإذا ، عجز الجانبان عن التوصل إلى تسوية في الأوقات التي يسود فيها جو من التعاون والوثام بين المجلسين ، ولم تكن هناك إجراءات دستورية تحكم هذه الرقابة في الحالات التي يقع فيها الصراع بينهما .

ولا يعد ذلك الأمر مثيراً للدهشة فلاتحة مجلس النواب لم توضع على أساس نظرى يتجاوز مبدأ الشورى ، ولم يكن هناك رصيد من الخبرات يمكن الرجوع إليه فى هذا الصدد . وجاءت اللاتحة تعبيراً عن مصالح النواب أنفسهم ، ولكن أصدرها كان أهم حدث دستورى فى مصر القرن التاسع عشر . فقد استطاع أعيان الريف أن يعقدوا مجلس النواب بالتحالف مع الضباط ، وأن يكسبوا إصدار اللاتحة الأساسية التى أعطتهم حق التعبير عن أفكارهم وتطلعاتهم الدستورية دون أن يركنوا إلى تدخل "أبنائهم وإخوانهم" فى الجيش . وبذلك حقق ملاك الأراضى من أهالى البلاد ، بالتعاون مع الضباط الفلاحين والمثقفين مغزى شعار "مصر للمصريين" .

وهذه الخلفية تفوق اللاتحة الأساسية ذاتها من حيث الأهمية ، فلم تكن سوى دستور مصرى ، غير أنها كانت "دستوراً" للمجلس . فلم تتضمن اللاتحة سوى القليل من الضوابط التى تمثل - بمعايير ذلك الزمان - الحد الأدنى الذى لا يمكن المساس به بالنسبة لأى دستور حقيقى مكتوب . فقد عاجلت جانباً محدداً من الاختصاصات هو ذلك الذى يتعلق بمجلس النواب ، فأقرت حقوق وواجبات الأطراف الأخرى كلما كانت تلك الحقوق والواجبات تتأثر بمجلس النواب . ولم يرد ذكر الحقوق الفردية والحريات الأساسية للراعى إلا فيما يتصل بحقهم فى التظلم . وبذلك كانت "قانوناً أساسياً" يتضمن عناصر أساسية ذات طابع دستورى .

وعلى أية حال ، افترضت اللاتحة الأساسية لمجلس النواب وجود تناسق داخل النظام السياسى ، وأغفلت ديناميكياته . وكانت الثقة فى حسن نوايا الجماعات المشاركة فى العمل السياسى ، وغياب الحيوية الراسخة اللازمة لحل الخلافات تتمشى مع المبادئ الإسلامية التقليدية الخاصة بالنظام السياسى ، وإن كان مفهوم "الشورى" قد فسر بطريقة جديدة ، فنواب الشعب لم يقنعوا بمجرد تقديم المشورة للحكومة كلما التمسها عندهم ، ولكنهم تطلّعوا إلى أن يكون لهم حق الاعتراض على قرارات الحكومة ، إذا ما حصلوا على تفويض الناخبين فى انتخابات جديدة غير عادية .

وخلال مناقشتنا لطبيعة لاتحة مجلس النواب ، كنا ننشد إلقاء نظرة ثاقبة على الأفكار الدستورية للنواب الذين لعبوا دوراً هاماً فى إعداد الصيغة النهائية للاتحة . ومن الواضح أن عامل السلطة لا يمكن إخضاعه لقوانين رشيقة عن طريق المصطلحات الدستورية ، رغم أن الوسائل الدستورية تستطيع التحكم فى السلطة السياسية إلى حد ما . وفيها يتعلق بلاتحة مجلس النواب ، لم تحقق المحاولة التى بذلت فى هذا المجال نجاحاً ملحوظاً . غير أن عيوبها

كدستور اتضحت عند وضعها وضع موضع التطبيق ، وكانت بعيدة المغزى عند أولئك الذين ساهموا فى صنع النظام الدستورى الجديد ، سواء فى ذلك النواب أو الوزراء . ولم تتوقف المناقشات التى دارت حول الدستور فى ٧ فبراير ، فاستمرت حتى قبيل ضرب الإسكندرية وأسفرت عن نتائج ملحوظة .

سياسات مجلس النواب :

حددت اللائحة الأساسية الجديدة مدة دور الانعقاد السنوى ثلاثة شهور ، ولما كان المجلس قد دعى للانعقاد فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ، فقد صدر مرسوم خديوى بتحديد يوم ٢٦ مارس موعدا لانفضاض الدور . ووفقاً لنصوص اللائحة صدر مرسومان آخران ، حدد أولهما مدة العضوية بخمس سنوات (تبدأ من ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ، تاريخ أول اجتماع) ، ونص ثانيهما على تعيين سلطان باشا رئيسا للمجلس للمدة ذاتها .

وبدأ المجلس باستكمال تنظيماته الداخلية ، وفى ٩ فبراير كلف المجلس لجنة اللائحة الأساسية بوضع اللائحة للمجلس ، فقدمت اللجنة مشروع اللائحة فى ١٦ مارس وتمت الموافقة عليها فى ١٩ منه ، وبدأ تنفيذها فى ٢٤ منه . وفى ١٣ فبراير انتخب محمد الصيرفى ومحمد الشواربى وكيلان للمجلس .

وفى ١٢ مارس ، قدمت الحكومة إلى المجلس مشروع قانون الانتخاب الذى صدر فى ١٥ مارس ، بعد تعديلات أدخلها المجلس عليه . ونص القانون على أن يكون أعضاء المجلس - فيما بعد - ١٢٥ عضوا ، وحدد النواب الذين يمثلون كل مديرية ومدينة . وتضمن ذلك السودان ومحافظات البحر الأحمر التى يمثلها ١٢ نائبا والبدو ويمثلهم سبعة نواب . على أن يتمتع بحق الانتخاب جميع سكان البلاد الخاضعين للسلطة القضائية المصرية ممن بلغوا من العمر ٢١ عاما حسب درجة تعليمهم أو ملكيتهم . فاقصر حق الانتخاب على العلماء ، ورجال الدين اليهودى والمسيحى ، والمعلمين ، والموظفين ، والضباط ، والمحامين ، والأطباء ، والصيادلة ، والمهندسين ، ومن يدفعون ضريبة أطيان ، أو غيرها من الضرائب لا تقل من ٥٠٠ قرشا سنويا . ويتم الانتخاب على درجتين فينتخب كل مائة من الناخبين مندوبا عنهم ، وينتخب أولئك المندوبون عضوا أو أكثر حسب ما يحدده القانون ليصبح نائبا عن مديرياتهم . واقتصر حق الترشيح على من لهم حق التصويت بشرط أن لا تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما ، وأن يجيدوا القراءة والكتابة ، وأن يكونوا ممن يقيمون بالمديرية التى يرشحون أنفسهم عنها . وروعى فى وضع الشرط الضريبى الذى حدد عدد الناخبين ونظام الانتخاب غير المباشر ، ألا

تحدث تغييرات أساسية فى الأصول الاجتماعية للنواب ، غير أنه من الملاحظ أنه تقرر- لأول مرة - الأخذ بنظام قوائم الانتخاب ، ويمبدأ ضم الأفراد الى تلك القوائم عند الضرورة بطريق القضاء ، وبذلك لم يعد تشكيل جماعة الناخبين يعتمد على الصدفة أو على إرادة مدير المديرية (١٠٠) .

ورغب النواب فى حماية أنفسهم ضد تقلبات القرارات الإدارية ، فطالب اثنان من العمد المجلس بأن يطلب من الحكومة وضع قانون لتنظيم وظائف العمد وشيوخ القرى وواجباتهم نحو الأهالى من أجل تحديد حقوقهم وواجباتهم بدقة ، على أن تكون لهم مكانة موظفى الحكومة ، وأن يحصلوا مثلهم على راتب ثابت . واستجابة لاقتراح نائب آخر طالب المجلس الحكومة بإصدار قانون للخدمة المدنية العامة يحدد واجبات الموظفين وحقوق الأفراد قبلهم . وتوج هذان المطالبان بتحريك أحمد عبد الغفار - فى ٥ مارس - من أجل تحديد وضع العمد والموظفين عن طريق إصدار قانون أساسى يحدد وضع الخديو ووضع الذين "ينفذون أوامره" بما فى ذلك رسم حدود سلطاتهم . وهكذا لو تمت إجابة طلبات المجلس لصدر عدد من القوانين الأساسية التى تقترب من مستوى الدستور الحقيقى المكتوب .

وفيما عدا ذلك ، كانت المناقشات والمطالب التى أثارت فى المجلس تنفق إلى حد كبير مع تلك التى أثارت فى المجالس السابقة ، فقد برهن النواب مرة أخرى على أنهم يمثلون مصالح المديرية التى جاؤا منها والبلاد كلها ، على حد تعبير اللاتعة الأساسية ، فطالبوا بتعديل مواعيد جباية ضرائب الأقطان لتيسير السداد على الناس ، ونقلوا شكاوى أولئك الذين كانوا يدعون للعمل بالسخرة دون أن يعود عليهم ذلك بأدنى فائدة سواء كان ذلك العمل فى الدائرة السنية أو أقطان الدومين ، أو فى شق الترع خارج مديرياتهم ، وكانت هناك شكاوى عديدة من أن بعض الأوربيين المتمتعين بالامتيازات أقاموا مضخات بخارية فى مواقع هامة على الترع ، وأنهم كانوا يحصلون لأنفسهم على كميات كبيرة من مياه الري على حساب الفلاحين الذين لا يملكون مثل هذه الوسيلة الحديثة ، وتكررت المطالبة بشق ترع جديدة وتوسيع الترع القائمة . وجار نواب الصعيد بالشكوى من إهمال بلادهم ، وطالبوا بمد الخطوط الحديدية ،

(١٠٠) محمد ، ومحمود ، وأحمد ، وعبد الله السيوفى كانوا من تجار القاهرة المحترمين ، انضم أحمد إلى الخديو والإنجليز خلال الحرب ، وأصبح عبد الله سر تجار بعد الاحتلال ، ودخل فى علاقات تجارية مع الإنجليز .

وإنشاء المحاكم والمدارس ، وشق الترع بالصعيد . وغير أحمد على نائب أسنا عن اعتقاده بأنه قد وجد سبيلا لمنع تكرار المجاعات المدمرة التى أصابت الصعيد فى عام ١٨٧٨ ، وذلك بإنشاء خزان على النيل عند أسوان ، وطالب ناظر الأشغال العمومية بالاجتماع مع إسماعيل محمد سلامه باشا ومحمود الفلكى لدراسة فكرة إقامة الخزان ^(١٠١) . وطالب أمين الشمسى ، وعبد الماجد البيطاشى بمنع تصدير الغلال حتى يحين وقت الحصاد للحد من ارتفاع أسعارها . وتساءل نواب آخرون عن تقاعس الحكومة عن تعويض من دفعوا المقابلة . وطالب عبد الشهيد بطرس بالإسراع فى إقامة المحاكم الأهلية ، كما طالب عبد السلام المولى ببدء جهود أكبر فى مجال التعليم العام وإقامة مدارس جديدة فى الأماكن التى لا تتوفر بها المدارس ، كذلك طالب محمد الشواربى بتدريس الزراعة فى المدارس .

وفى الحقيقة كانت هذه النماذج تمثل الموضوعات التقليدية التى تثار فى مجلس النواب (الأشغال العامة - الضرائب - المحاكم - المدارس - الرقابة على الموظفين) وتعالج بطريقة تقليدية فى صورة شكاوى واقتراحات تقدم إلى النظار . ومن الناحية الرسمية ، كانت استجابة النظار لتلك الوسائل تقليدية ، فكان ناظر المالية وناظر المعارف والأشغال العمومية - مثلاً - يبعثان إلى المجلس بردود مكتوبة ، أو يحضران للرد على تلك الأيام حيث كان الجهر صافياً بين الحكومة والمجلس ، ولم يعد باستطاعة النظار أن يقولوا الكلمة الأخيرة ، وكان النواب يسيطرون آرائهم ورضياتهم بشكل حاد وثقة بالنفس . وعندما أعلن ناظر المالية أنه لا يمكن البدء بتعويض من دفعوا المقابلة ، لأن اللجنة المختصة لم تنه أعمالها التمهيدية بهذا الصدد ، سأل محمد الشواربى عما إذا كان هناك أمل فى أن تنهى اللجنة عملها . وضغط أحمد عبد الغفار على الناظر نفسه حتى لا يؤخر عملية تسجيل الأراضى التى طالب بها المجلس ولو ليوم واحد ، وأن يتم الانتهاء منها خلال دور الانعقاد الراهن . ومن ناحية أخرى ، اقترح عبد الله فكرى على النواب الذين يتبنون فكرة إقامة المدارس أن يضربوا المثل بأنفسهم وينشئوا مدارس ابتدائية يديرها هم . فقبل النواب أن يأخذوا الأمر على عاتقهم بعدما وعدهم ناظر المعارف بتوفير المعلمين لها من بين طلبة الأزهر . ولكن النواب كسروا الحواجز التقليدية ، لا بواسطة المطالب الدستورية والثقة المتزايدة بأنفسهم فى مواجهة الحكومة فحسب ، بل وعن طريق توجيه اللوم والنقد إلى التصرفات الإدارية التى تمت بالفعل . فطالب أحمد أباطه بطبع

(١٠١) النص العربى فى ، الرافعى : عصر إسماعيل ، ج٢ ، ٢٠١١ - ٢٠٦ .

نصوص جميع المعاهدات والاتفاقات الدولية التي أبرمتها الحكومة حتى يطلع عليها المجلس .
وأثار عبد المجيد البيطاش نائب الإسكندرية موضوع رئاسة المحكمة المختلطة ، ووجوب أن
يكون رئيس هذه المحكمة خاضعا للسلطة القضائية المصرية استنادا إلى الاتفاق الدولي المنظم
لهذه المحاكم ، ومن ثم اعترض على إسناد منصب رئيس محكمة القاهرة المختلطة إلى واصف
عزمى المتمتع بالحماية النمساوية . وانتقد أحمد على المخصصات الواردة بالموازنة لمعاشات
الموظفين .

وعلى نحو ما كان يخشاه كولفن ، لم يتوقف النقد المثار داخل المجلس عند حدود المصالح
الحكومية التي يديرها الأجانب ، فقد طالب أحمد عبد الغفار بفحص سجلات الأفيان ، وأشار
إلى التقارير الصحفية التي تذكر سوء الأحوال في تلك الإدارة ، فقد استنفذت مصلحة
المساحة مبالغ طائلة دون جدوى ، وقدمت أربعة أسئلة لناظر المالية حول مدى صحة ما يشاع
من سوء الحال بالمساحة ، وعما يتكلفه دافع الضرائب المصرى نتيجة ما يخص لتلك الإدارة ،
وما قامت بالمجازرة ، وما الفائدة التي تعود على الحكومة والأهالى من وجودها ؟ وجاء على
صادق إلى المجلس فى ٢٨ فبراير للإجابة على الأسئلة الخاصة بمصروفات مصلحة المساحة ،
وطالب بتكوين لجنة للتحقق من الإجابة على التساؤلات الأخرى . ووافق المجلس فى نهاية
الأمر على ذلك ، ولكنه ضغط من أجل إجراء تحقيق فى هذا الموضوع على أساس بيان الناهر
بالمجلس ، وتم التوصل إلى أن ما تم تحقيقه من إنجازات لا علاقة له بالمبالغ التي أنفقت ،
وأنة لا مجال للشك فى سوء الأحوال بتلك المصلحة ، وشكلت لجنة تحقيق لهذا الغرض برئاسة
الجنرال لارمى .

ولا ريب أن هذا النقد كان له ما يبرره ، غير أن التقصلا البريطانى والفرنسى أغمضا
عيونهما عن سوء الأحوال الذى أشتري نتيجة المحسوبية ، والتنافس الإنجليزي - الفرنسى
على السيطرة على فروع الإدارة المصرية . فبالإضافة إلى المتخصصين من الأجانب امتلأت
النظارات المصرية بالمغامرين والمضاربين الذين لبسوا ثياب "الخبراء" (١٠٢) . وتابع المراقبون

(١٠٢) هناك ثلاثة إحصاءات متباينة حول عدد الموظفين الأوروبيين ومستوى رواتبهم ، فرقا للأرقام التي
قدمها كوكسون إلى الخارجية البريطانية فى ١٣ مارس ١٨٨٢ ، بلغ عدد الموظفين الأوروبيين ١٣٢٥ موظفا
يعملون بخدمة الحكومة المصرية ، منهم ٣٣٨ إيطاليا و ٣٢٠ فرنسا ، و ٢٩٥ إنجليزيا ، ١٠٦ نمساويا ،
١٠٣ يونانيا ، وشكل هؤلاء ٨٨٪ من جملة الموظفين الأوروبيين ، وعين نحو ٦٨٪ من هؤلاء منذ عام ١٨٧٦
وخاصة عامي ١٨٧٩ و ١٨٨٠ . وكان غالبيتهم يتقاضون رواتب شهرية تزيد على ٣٠ جنيه شهريا ، بينما
كان ٣٣ موظفا (من بينهم ٢٣ إنجليزيا وفرنسيا) يتقاضون راتبا شهريا يتراوح بين ١٠٠ - ٣٥٠ جنيه (F.O.)
78, Vol. 3436) وهذه الأرقام تتفق إلى حد ما مع ما يذكره كولفن (Note on Egypt 1882) فهو يذكر =

النمساويين والأمريكان تلك التطورات - وخاصة فى نظارة الأشغال العمومية - بعين النقد ، فتحدثوا عن صيادى الوظائف و "الادعاءات المالية المتبجحة" . وبعد الاحتلال ، أقر الإنجليز صراحة أنه كان بين الموظفين الأوروبيين الكثير من غير الأكفاء ممن استخدمتهم المراقبة الثنائية ، وأن الكثيرين منهم قد استخدموا فى وظائف الحكومة لمعاونة صديق أو قريب للحصول على عمل سهل ، أو لوضع موظف فرنسى إلى جانب موظف بريطانى أو العكس . ولذلك قامت سلطات الاحتلال البريطانى بفصل ٨٠ موظفا معظمهم من الأوروبيين - عند إعادة تنظيم مصلحة المساحة - اعتبروا زائدين عن حاجة العمل . ولكن فى الشهور السابقة على التدخل العسكرى كان النقد الذى يوجهه مجلس النواب يعد فى نظرهم ضربا من ضروب "التعصب" .

وبدت علامات أخرى "للتعصب" فى جهود ناظر المالية للحصول على صورة واضحة للتطورات التى لحقت بمرتبات الأوروبيين الذين يعملون بخدمة الحكومة المصرية ، كما بدأ ذلك "التعصب" فى اتجاهاه إلى تكوين لجنة تحقيق لدراسة أوضاع مصلحة الجمارك برئاسة كاريلارد الإنجليزى . وفى الحقيقة كان اعتدال مجلس النواب والحكومة مثبورا للدهشة فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالموظفين الأوروبيين ، ولا ريب أن الخشية من تهديدات الدول الغربية بالتدخل جعلهم يحجمون عن إجراء تطهير بين صفوف أولئك الموظفين ، بل بقى الموظفون الأوروبيون فى

= أن ٧٠٧ موظفا أوروبيا كانوا يتقاضون ما يتراوح بين ١٨٠-٣٦٠ جنيه ، و٥٣ موظفا يتقاضون ما يتراوح بين ٧٢٠-١٥٠٠ جنيه ، و١٥ موظفا يتقاضون ما يتراوح بين ٢٥٠٠-٢٠٠٠ جنيه ، و١٣ موظفا يتقاضون ما يتراوح بين ٢٠٠٠-٣٠٠٠ جنيه ، وموظفان يتقاضيان ما يتراوح بين ٤٠٠٠-٣٠٠٠ جنيه سنويا .

والأرقام التى قدمها ماليت إلى الخارجية البريطانية فى ١١ سبتمبر ١٨٨٢ تختلف اختلافا كبيرا عن الأرقام السابقة ، فهو يذكر أن عدد الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية بلغ ١٠٦٧ موظفا فى أول يناير ١٨٨٢ ، بما على ذلك ٣٠٠ إيطالي ، و٢٤٤ فرنسي ، و٢٤٠ انجليزيا ، و١٠٤ يونانيا ، و٨٠ نمساويا . وأن عدد الأوروبيين الذين التحقوا بخدمة الحكومة المصرية قبل عام ١٨٧٧ بلغ ٥٠٤ موظفا ، وأن هناك ٥٦٣ موظفا التحقوا بخدمة الحكومة منذ ذلك العام ، وهم جميعا لا يتجاوزون ٢٪ من جملة عدد موظفى الحكومة المصرية . ولكنهم يتقاضون ١٦٪ من جملة الرواتب (التي بلغت مليون جنيه مصرى) . وفى هذا التقرير قدر عدد موظفى الحكومة بـ ٩٧٤٥ موظفا ، بينما قدرهم والاس بـ ٢١ ألفا (بعد استبعاد عمد وشيوخ القرى) ، ويقدر والاس جملة مرتباتهم بمليون وربع المليون جنيه استرلينى فى العام الواحد ، وأن للموظفين الأجانب كانوا يحصلون على ٤٪ من اجمالى دخل الخزنة المصرية فى عام ١٨٨١ .

مواقعهم ، وسرحت البعثة العسكرية الأمريكية - فى يونيو ١٨٧٨ - تحت ضغط لجنة التحقيق بحجة تخفيض النفقات ، فتم الاستغناء عن ٢٦ ضابطاً أمريكياً وأوروباً ، ولم يبق فى خدمة الحكومة المصرية من الضباط الأمريكان سوى الجنرال ستون . وفى ديسمبر ١٨٨١ ، فصلت وزارة شريف ضابطاً نمساوياً ، وآخر إيطالياً كانا يخدمان بالجيش المصرى . وعلى أية حال . لم تتدخل وزارة محمود سامى فى الوظائف الباقية التى كان يشغلها كبار الضباط الأوربيين ، وخلال الحرب - فى صيف ١٨٨٢ - اتخذ عرابى الترتيبات اللازمة لدفع جانب من راتب الجنرال ستون لأسرته رغم أن ستون كان فى صف الإنجليز !

وكان خوف الموظفين الأوربيين - وخاصة الإنجليز - من فقد وظائفهم ، وراء موجة الاستعداد الهستيرية ضد مجلس النواب والوزارة الجديدة ، وارتكزت دعايتهم على أن النواب كانوا واقعين تحت تأثير الضباط ، وأنهم كانوا ينفلون رغباتهم تحت التهديد ، ودعمت روح العداء تلك بمذكرة طويلة أعدها المراقبان العلمان اللذان سعيا لتحطيم النظام الجديد بعد ما فقدوا وضعهما المتميز فى مجلس النظار . وأخيراً اتفق معهما ماليت على أنه لاجدوى من الاحتفاظ بالمراقبة الثنائية إذا ما فقدنا صلاحياتهما ، وأصبعا مجرد خبيرين استشاريين . وكتب ماليت بعد ذلك بأسبوعين يقول إن المصريين ليسوا فى وضع يسمح لهم بحكم أنفسهم ، وقدم نصيحته الحكيمه لحكومته التى جاء فيها : "أنه يبدو ضروريا أن يتم احتلال البلاد ، وإعادة تنظيمها ، إذا ما أريد للوضع الراهن ألا يستمر ، ولكن قد يكون من الحكمة أن نترك التجربة تثبت بنفسها عدم صلاحيتها قبل اللجوء إلى مثل ذلك العمل ، لأن الشواهد الواضحة تبرر وحدها القضاء على جهود البلاد لحكم نفسها بنفسها" (١٠٣) وهكذا اعتبر المصريون متعصبين جهلة ، عندما حاولوا أن يأخذوا مصيرهم بأيديهم . وعلى أية حال ، كشفت المناقشات التى دارت فى مجلس النواب وعلاقاته بمجلس النظار عن نخبة سياسية جديدة تدرك أبعاد المشاكل للمادية والإدارية التى تعانى منها مصر ، وتعنى بإصلاح شأنها .

وعندما قام بلنت بزيارة عرابى - فى ٢٧ فبراير - لتوديعه ، لحص عرابى له برنامج الإصلاح الذى تتبناه وزارة محمود سامى . ويلاحظ بلنت أن اللورد كرومر لم يصف شيئا جوهريا إلى ذلك البرنامج فيما بعد ، فقد كان يتضمن إلغاء السخرة ، وتوزيع مياه الرى بالعدل ، وحماية الفلاحين من المرابين عن طريق تأسيس بنك زراعى يخضع لإشراف الحكومة ، وإصلاح النظام

القضائي ، وإقامة المدارس للجنسين وتصفية آثار الرق ، والاستعداد للنفاذ عن البلاد طالما ظل الأوربيون لا يعترفون بالنظام الجديد^(١٠٤) .

وكان تحقيق هذا البرنامج يتطلب فى المقام الأول بذل كل الجهد التشريعية ، ولم تكن الوزارة قد قدمت إلى مجلس النواب عندئذ سوى ثلاثة قوانين : قانون الانتخاب ، وقانون تسجيل أراضى القاهرة ، وقانون امتيازات البدو . واقترح مجلس النظار على مجلس النواب تكوين لجنة تشريعية لبحث القوانين التى تعدها نظارة الحقانية لإقامة محاكم أهلية ، تسهила للعمل فى دور الانعقاد التالى للمجلس . وتلقى المجلس هذا الاقتراح ، وأضاف إليه مطالبة الحكومة بطباعة القوانين التى يتم إعدادها حتى تصبح فى متناول النواب ، فإذا ما اجتمع المجلس أصبح بمقدوره متابعة المسائل التى تطرح للبحث . ولذلك قرر المجلس أن تستمر سكرتاريته فى العمل خلال فترة الانقضاء .

وانتهى دور انعقاد مجلس النواب - فى ٢٦ مارس - بخطاب ألقاه محمود سامى ، ومحمد سلطان ، وفى نفس اليوم استقبل الحديرو النواب فى قصر عابدين ثم عادوا إلى دوائريهم . وبدا النظام الدستوري الجديد راسخاً ، فقد رحل النواب إلى بلادهم وهم موقنون أن نفوذهم قد تأكد فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بمصير بلادهم ، فبدونهم لا يمكن اتخاذ أى إجراءات هامة الآن فى القاهرة . ولم يكن هناك من يتوقع أن يتم استدعاهم بعد ستة شهور إلى العاصمة فى ظروف درامية للتوسط فى الصراع الذى شجب بين الحديرو ومجلس النظار .

وكانت سياسة مجلس النواب فى أيدي مجموعة نشطة تتكون من عشرين نائباً كان من بينهم أوسع كبار الملاك نفوذاً ، بينما كان أكثر من نصف الأعضاء يلودون بالصمت . وكانت هناك علامات على أن قادة المجلس يفكرون فى استخدام وضعهم الجديد لتحقيق مكاسب اقتصادية لصالحهم ، فقد كتب بوانييه - أحد مفتشى الرقابة - إلى الرقبين العامين من الشرقية أن سليمان أباطه وأحمد أباطه وأمين الشمسى يريدون استئجار ٣٦ ألف فدان من أراضى الدولة ، ولكن كانت أراضى الدومين مرهونة كضمان لقرض روتشلد منذ عام ١٨٧٨ فقد أراد هؤلاء أن يرهنوا عشرة آلاف فدان ضماناً لسداد كوبونات الدين المستحقة على ما يريدون استئجاره من أراضى الدولة ، وزعموا أن الوزارة تؤيد مشروعهم . وبدوا واضحا أنهم كانوا يستطيعون تحقيق مكاسب أكبر من تلك الأراضى مما كانت تحققه إدارة الدومين .

وبعد ذلك بأسبوعين كتب برانيه إلى المراقبين أن الاكتتاب فى البنك الوطنى المقترح إنشاءه قد بلغ ٢٥ ألف جنيه مصرى ، وأن ممثلى النظام الجديد قد استثمروا ما يتراوح بين ٥٠٠-١٠٠٠ جنيه فى هذا المشروع (بلغت مساهمة عرابى ألف جنيه) .

ولكن تلك الجماعة الصغيرة من كبار الملاك والضباط لم تكن وحدها التى رحبت "بالعهد الجديد" ، فقد لقيت التغيرات السياسية التى تمت عندئذ قبولاً عاماً . وبعد إنعقاد مجلس النواب ، تحول الاهتمام العام عن الضباط إلى المجلس الذى أصبح يحظى باهتمام الصحافة ، وأقيم العديد من الولائم للنواب والنظار ، تماماً كما حدث بالنسبة للضباط بعد ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، وعلى كل ، لم يعترف الرقيبان اللذان كانا يناصران فكرة التدخل - بعد سقوط جامبتا واستدعاء دى بانير - بالحقيقة القائمة .

وصحب افتتاح المجلس - فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ - قراءة للقرآن فى المساجد حضرها ممثلون للنواب ، كما حضروا الاجتماعات التى نظمتها الجمعيات الخيرية بالقاهرة والإسكندرية ، واحتفلت البطريركية القبطية بافتتاح المجلس بحضور محمد سلطان باشا ، ومحمود العطار ، وعبد السلام المولى ، ولقى تأليف وزارة محمود سامى نفس الترحيب . واحتفل الضباط بذكرى حادث قصر النيل حيث خطب عبد الله النديم ، وأرسل جمعية "شبان الإسكندرية" - التى تأسست فى خريف ١٨٨١ من أبناء أعيان الشفر- وفداً من اثني عشر عضواً برئاسة عبد الله النديم الذى صحبهم فى زيارة لتوفيق ومحمود سامى ومحمد سلطان وأحمد عرابى .

وقوبل صدور لائحة المجلس بالمزيد من الحفلات والولائم التى نظمتها جمعية المقاصد الخيرية بالقاهرة (التي تأسست عام ١٨٨٠ برئاسة الأمير عباس حلمى ووكالة محمود سامى) وكذلك النواب أحمد محمود وإبراهيم الوكيل وأحمد أباطه وأحمد يكن (الذى أقام وليمة بمنزل منصور يكن قريب الخديو) ومحمد طاهر . وكان المدعوون إلى تلك الولائم هم النظار والنواب والضباط وأعيان القاهرة والعلماء والطلاب . وكان المتحدثون بتلك الولائم هم عبد الله النديم وإبراهيم اللقانى ومحمد عبده وأديب اسحق وحسن الشمسى وفتح الله صبرى ، بالإضافة إلى بعض الطلبة والضباط . وكرر الخطباء فى كلماتهم بعض النقاط التى جاءت فى برنامج الإصلاح الذى تبنته الحكومة والتى لا تخرج عما شرحه عرابى لبنت ، فتناولوا مسألة النهوض بالتعليم ، وتأسيس مدارس جديدة (من بينها مدارس للعمال) ، وتخليص الفلاحين من رقة الديون ، وتأسيس بنك وطنى ، وتنظيم العلاقة مع الدول الأوروبية من خلال المعاهدات ، وعقد أوامر الصداقة مع الأجانب .

وكان عبد الله النديم داعية النظام الجديد وخطيبه المفوه ، وقد قبل دعوة جمعية شبان الإسكندرية لإلقاء خطاب بأحد اجتماعاتهم حضره أكثر من ألف شخص (حسبما جاء بتقرير القنصل الفرنسي) ، ويصف نفس المصدر حادثاً وقع هناك عندما ألقى أحد الشيوخ وأحد الضباط كلمات مشربة بروح العداء للأجانب ، فانسحب عمر لطفي - محافظ الإسكندرية - ورجاله من الاجتماع ، وأوقف النديم الخطباء عند حدهم ، ودعا إلى نيل "التعصب" والركون إلى الاعتدال . وتحدث قاضى الشغل فى اجتماع لاحق معارضاً فكرة "التعصب" وألقى القبض على الضابط باتفاق مع قائدة ، وقدم اثنان من منظّمى الاجتماع اعتذارهما للقنصل الفرنسي. وعقد اجتماع آخر لنفس الغرض فى رشيد خطب فيه مفتى المدينة وقاضيه .

وفى ٢٢ فبراير ، قبل محمود سامى وعرايى دعوة القنصل الأمريكى والجنرال ستون إلى حضور حفل بمناسبة ذكرى مولد واشنطن ، وكان فردينان ديلسيس من بين المدعوين ، وأشاد محمود سامى فى الكلمة التى ألقاها بروج واشنطن ولأفايت وغاربيالدى ، وذكر عرايى لأحد الحاضرين أنه جاء إلى الحفل ليشترك فى إحياء ذكرى الرجل الذى حرر بلاده من نير الاستعمار الأجنبى .

وهكذا كان الزعم بأن فبراير ١٨٨٢ شهد قيام دكتاتورية عسكرية فى مصر، سرعان ما انقلبت إلى فوضى وعداء للأجانب ، لا يعدو أن يكون أسطورة دعائية ، ابتدعت لتجبر التدخل. فما ذكرناه آنفاً لا صلة له بصفوط الجيش وقرارات مجلس النواب . وما كانت تلك الاحتفالات تقام للضباط ، وإنما كانت تقام ابتهاجاً بالنظام السياسى الجديد ، والكلمات التى ألقى لم تكن ذات طابع عسكرى ، ولكنها كانت تعبر عن اتجاهات المصلحين الاجتماعيين ، ولم يتقدم الضباط الصفوف وحدهم ، بل كان يتقدمها الأعيان والمثقفين . وكان الاتجاه السائد هو التعاون من أجل تحقيق الإصلاحات على أساس مبدأ تقرير المصير .

وكان الموضوع الرئيسى للصحافة أيضاً^(١٠٥) ، خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٨٨٢ هو الرغبة فى أن يكون المصريون سادة بلادهم ، وكان ذلك يعنى رفض المذكرة المشتركة (٨ يناير) رفضاً تاماً باعتبارها محاولة لا مبرر لها لإسقاط مجلس النواب . ووجهت "الطائف" اللوم إلى الخديو إسماعيل لحكمه البلاد حكماً استبدادياً ، ولكن المصريين أصبحوا الآن يعرفون حقوقهم ويتمسكون بها ، فإذا بالمحاولات تبذل لمنعهم من تحقيق ذلك . فالأوروبيون

يعيشون في مصر في ظروف لا يتمتعون بها في بلادهم ، لأن المصريين لا يعاملونهم بالطريقة "المتحضرة" و "الإنسانية" التي تعامل بها دولهم الإيرلنديين والجزائريين والتونسيين والهنود والأفغان ، ومن ثم لم يكن هناك مبرر للتدخل الأوربي في مصر . وذكرت "المفيد" أن ضيفاً أجنبياً (لعله بلنت) أكد لها أن جذور المذكرة المشتركة تمتد إلى حسد الفرنسيين للنفوذ البريطاني في مصر ، ومن المؤكد أن يؤدي نفس الدافع بالدول الأخرى إلى الوقوف ضد المذكرة . وظنت "الطائف" فيما بعد أن هذا النزاع قد يمنع الدول من إعلان الحرب على مصر .

ووجدت المطالبة بتقرير المصير التعبير عنها في تأييد الصحافة المصرية لأعمال النواب ، فوصفتهم بأنهم المثليين الحقيقيين لصالح الشعب ، بينما كان إسماعيل لا يتخذ من الإجراءات إلا ما يوافق هواه . كما تجلت تلك المطالبة في النقد الذي وجه إلى دور الأوربيين في الإدارة المصرية ، واستخدمت الشواهد التي ساقها بلنت وجريجوري للدلالة على عدم كفاية الجانب الأكبر منهم ، فقد جاء الكثيرون منهم إلى مصر لتحقيق كسب مادي لأنهم رغم عدم كفايتهم وجهلهم وعدم معرفتهم بالعربية يحصلون على مرتبات عالية ، ولم يراعوا المصالح المصرية والعثمانية ، بل وضعوا المصالح الأوربية وحدها نصب أعينهم ، وبثوا الاضطراب والفوضى في كل مجال استخدموا فيه ، وذلك إذا قدر لهم أن ينجزوا عملاً ما . وذهبت "المحرورة" إلى أن الأموال التي تنفق على مصلحة المساحة إنما تلقى في البحر .

ولم تكن تلك الانتقادات سفيفة أو "متعصبة" ، فقد كانت هناك دعوات متكررة لتتقل والاعتدال ، كما أن ذلك الهجوم كان له ما يبرره ، بل يجب أن ينظر إليه باعتباره رداً على عنجهية الأوربيين الذين لم يخفوا حقيقة مشاعرهم نحو المصريين الذين اعتبروهم أهل جهالة . ولكن المصريين كانوا على يقين أنهم أقدر على حل مشاكلهم بأنفسهم . وليس ثمة دليل على أن الأوربيين نظروا بعين العطف إلى النظام الجديد في مصر . وعلى أية حال ، هناك نشرة كتبها ليون جابلان - المحرر السابق للطبعة الفرنسية من الوقائع المصرية - في ربيع ١٨٨١ ، دافع فيها عن حق المصريين في تقرير مصيرهم بأنفسهم ، وحذر من التدخل الأوربي . وأكد على أن شيئاً لم يتغير بالنسبة للاتفاقات المالية . كما أكد على حقيقة أن النظام الجديد يتمتع بتأييد جماعي من سائر القوى الاجتماعية في مصر .

الفصل الثالث

تصنيف النظام الجديد

المؤامرة الجراكسية :

وسط هذه التطورات الجديدة ، وقفت جماعة الأتراك الجراكسة موقف التردد وهي الطبقة الحاكمة السابقة التي حرمت الآن من السلطة . فبعد فقدتها السيطرة على مجلس النظام بسقوط شريف ، جاء عرابى ناظر الجهادية لينتزع منها المراكز التي كانت لاتزال لها فى الجيش. فقد لجأ إلى تطبيق القوانين العسكرية الصادرة فى ٢٢ سبتمبر ١٨٨١ التى حددت السن التى يتقاعد عندها الضباط تطبيقاً صارماً ، وشكل لجنة برئاسة حكيمباشى الجهادية قامت بفحص ضباط الاستيداع فحسباً دقيقاً ، وقررت إحالة ٥٥٨ ضابطاً منهم إلى التقاعد بسبب التقدم فى السن أو غيره من الأسباب ، وكان الكثير منهم من الأتراك أو الجراكسة . كما أحيل مائة من الضباط إلى وظائف مدنية ، ونقل ٩٦ ضابطاً إلى السودان وسواحل البحر الأحمر ، وبذلك أبعد ٧٥٤ ضابطاً من قائمة الضباط العاملين وضباط الاستيداع ، مما استلزم شغل الأماكن الشاغرة فى هيئة الضباط بغيرهم .

واقترح عرابى فى بداية الأمر ترقية أتباعه ، ووفقاً لذلك رقى خمسة منهم إلى رتبة الأميرالاي هم : وكيله يعقوب سامى ، وعلى فهمى ، وطلبة عصمت ، وعبد العال حلمى ، والتركى حسين مظهر . ولم يجد الحديو مفراً من أن يطلب من السلطان ترقية ضابطين برتبة الأميرالاي ممن دخلوا الوزارة ، والإتعام عليهما برتبة الباشاوية هما أحمد عرابى ومحمود فهمى. وعندما تولى عرابى وكالة الجهادية - فى ٤ يناير- أصر على أن يحتفظ بقيادة الألاى الرابع مشاة على أن ينوب عنه أحد الضباط فى قيادة الألاى برأس الوادى . ولكنه الآن تخلى عن قيادة الألاى ليحصل على الباشاوية ورتبة اللواء . ولأول مرة منذ تأسيس الجيش المصرى فى عهد محمد على ، أصبح هناك خمسة من الأميرالايات الفلاحين المصريين (عرابى - على فهمى - عبد العال حلمى - طلحة عصمت - محمود فهمى) . ولكن لم يكن هناك مصريون بين قادة الفرق ، فأقتصرت رتبة الفريق على الضباط الأوربيين والأتراك الجراكسة .

وأصبح الأمر يتطلب شغل مناصب ستة من القائم مقامات ، أعطيت لكل من خليل كامل (وهو تركي) ، وعيد محمود ، وحامد أمين^(١) ، وحسن رفعت ، ومحمد أمين ، وسليمان نجاتي (وهو جرکسي)^(٢) . ورتبي ٢٣ ضابطاً من رتبة الصاغ إلى رتبة البكباشي ، كان من بينهم محافظ العريش السيد محمد وبعض موظفي نظارة الجهادية . وعقب انتهاء لجنة الفحص الطبي للضباط من عملها ، رقي خمسمائة من الضباط إلى الرتب الأعلى .

وبعد وفاة أحمد الدرمللي عين ناظر ضبطية القاهرة إبراهيم فوزي بدلاً منه . وأسندت وظائف كبرى بالمديريات الثمانية على الأقل إلى ثمانية من الضباط هي مناصب وكلاء الغربية والمنوفية والدقهلية وإسنا والإسكندرية ورشيد ووظائف المديرين في إسنا والفيوم .

واعتبر قنصلاً المجلتراً وفرنسا هذه الترقيات دليلاً على أن مصر قد خضعت لدكتاتورية عسكرية أقامها الأميراليات الذين أصبحوا باشاوات ولواءات . وفي تقرير كتبه - في ٢٠ مارس - أشار كوكسون إلى السيطرة الظاهرة لعرابي ورفاقه على السلطة ، ولكن ذلك كان سوء فهم لطبيعة التبعينات الجديدة . لأن حركة الاستغناء عن الضباط وترقية غيرهم شملت الجراكسة والمصريين ، ولا تعني تحول النظام السياسي إلى دكتاتورية عسكرية ، فتلک الإجراءات غيرت من التركيب الاجتماعي لهيئة الضباط ، دون أن يترتب على ذلك زيادة ملحوظة في النفقات ، رغم أن المراقبين ظنوا غير ذلك . فإذا كان الأمر قد تطلب مبالغ كبيرة لتحسين رواتب الجنود ، فإن تلك المبالغ قد استقطعت من المخصصات اللازمة لزيادة عدد الجيش ، كما أن الترقيات تمت في إطار نصوص القوانين العسكرية .

(١) حامد أمين ، مصري أوغد إلى برلين في ١٨٥٣ وهو في الخامسة عشر من عمره لدراسة الصيدلة ، ولكنه تلقى هناك تعليمًا عسكريًا ، وبعد عودته من البعثة أصبح ضابطاً بالجيش ، غير أنه لفت الأنظار إليه لإجادته اللغات الأجنبية ، وأحيل إلى التقاعد بعد الاحتلال ، فاستبدل بمعاشة ثمانين قنأناً من الأراضي الزراعية وتفرغ للزراعة حتى وفاته في ١٩١٦ .

أنظر ، زكي ص ٨٩ ، Hey worth - Dunne , p. 307

(٢) سليمان نجاتي ، أرسل إلى فرنسا في ١٨٤٤ ليتلقى تعليمًا عسكريًا ، وبعد عودته من البعثة في ١٨٤٩ عمل بالمدارس العسكرية ، ألقى القبض عليه بعد هزيمة العرابيين ، ولكن رد إليه اعتباره كعضو بالمحكمة العسكرية .

أنظر ، زكي ص ١٤٩ . Broaley . p. 333, Heyworth - Dunne, p. 254

لقد صعد بعض الضباط سلم الترقى إلى الرتب الأعلى بسرعة كبيرة دون ريب ، ولكن بغض النظر عن حالة طلبة عصمت ، فإن تلك الاستثناءات يمكن تبريرها بأن أولئك الضباط الفلاحين الذين رقبوا كانت ترقياتهم مجمدة في عهد إسماعيل . ولا يجب أن يساء فهم تلك الإجراءات على أنها قد تمت بدافع التعصب العرقي ، فإن حركة الترقيات شملت الأتراك - الجراكسة أيضا ، فقائد الأتراك السابع مشاه يعسكر بالإسكندرية إلى جانب الأتراك السادس مشاه تحت القيادة العليا للواء إسماعيل كامل الجركسى . كما عين حسين مظهر التركى قائداً عاماً لمدفعية السواحل . ووفقا لما يذكره محمد عبده ، كان لا يزال هناك ٨١ ضابطاً جركسياً بالجيش المصرى فى ٢٥ أبريل (بعد حركة الاعتقالات التى أعقبت ما سعى بالمؤامرة الجركسية) . وحده ماليت عدد الضباط الأتراك الجراكسة بمائتى ضابط فى ١٨ أبريل .

أضف إلى ذلك ، أن أسناد وظائف كبرى بالمديريات إلى ثمانية من الضباط لايبنى الاتجاه إلى إقامة دكتاتورية عسكرية ، فلم يكن هناك فى مصر تمييز بين السلطين العسكرى والمدنى ، وكان الكثيرون ممن شغلوا مناصب كبرى بالإدارة المركزية وإدارة الأقاليم قد تقلبوا من قبل فى المناصب العسكرية . كما أن المدارس العسكرية والجيش كانت بمثابة المعاهد التعليمية للكوادر الإدارية التركية - الجركسية ، وكانت غالبية مناصب المديرين والمحافظين - فى ربيع ١٨٨٢ - لا زال يشغلها الأتراك - الجراكسة الذين كانوا يعينون فى تلك المناصب ، فعين شاكى باشا - على سبيل المثال - مديراً للدقهلية . وكانت الإجراءات التى أتخذها ناظر الجهادية تعنى كسر احتكار الأتراك - الجراكسة لقيادة الجيش . ولم يكن ذلك يعنى إضفاء الصبغة العسكرية على النظام العسكرى على نحو لم يحدث من قبل . وكثيراً ما كان الضباط يعيرون للخديو ورئيس النظار والنظار والقناصل عن رضاهم عن النظام السياسى الجديد ، وعن ولائهم وخضوعهم للخديو ومحمود سامى .

وعلى كل لم يستسلم الأتراك - الجراكسة لحركة "تقصير" هيئة الضباط ، فأعلنوا معارضتهم لها ، وغادر بعضهم البلاد احتجاجاً عليها ، وفى خطاب مفتوح - بتاريخ ٢٢ أبريل^(٣) - حدد ١٩ ضابطاً من الجراكسة والأتراك والألبان الأسباب التى دفعتهم إلى ترك مصر والدخول فى خدمة السلطان ، بأنهم باعتبارهم ضباطاً بوحدة الرماة الجراكسة الملحقة بالأتراك الأول مشاة قد أستبعدوا من حركة الترقيات ، وأن بعض زملائهم قد سجنوا وتعرضوا

(3) Le Phare d'Alexandrie, 24 April, 1882 .

لسوء المعاملة . ويشير هذا الخطاب إلى الضباط الذين تورطوا (فى المؤامرة الجركسية) والذين كانوا قد اعتقلوا قبل ذلك بقليل .

وفى أوائل مارس اكتشفت محاولة لدس السم لعبد العال حلمى ، وافترض أن مؤامرة القتل قد دبرت بمعرفة حاشية الخديو ، وبدأ عرابى يخشى على حياته . واعترفت أمه للخديو جريجورى فى نهاية مارس أنها كانت تحفظ المياه التى يشربها ولدها حتى لا يدس له فيها السم . وفى أوائل أبريل تأكدت مخاوفهم ، إذ أخبر ضابط جركسى طلبه عصمت أن ثمة مؤامرة تدبر بين صفوف الضباط الأتراك - الجراكسة ، تهدف إلى تصفية الضباط المصريين وعلى رأسهم عرابى ، وتحطيم النظام السياسى الجديد . وعلى أساس تلك المعلومات تم إلقاء القبض على عدد من الضباط الجراكسة فى ١٠ أبريل ، ونتج عن التحقيقات التى أجريت معهم موجة أخرى من الاعتقالات تجاوزت حدود القاهرة إلى غيرها من المدن . وفى تقرير للمقتل الفرنسى بالإسكندرية - بتاريخ ١٧ أبريل - يشير إلى أن ناظر ضبطية الشفر قد فصل ، وتم إلقاء القبض على ضابطين جركسيين من ضباط الإدارة . ومثل المتهمون أمام محكمة عسكرية برئاسة اللواء راشد حسنى الجركسى ، ويذكر عرابى بين بقية أعضاء المحكمة العسكرية ثلاثة فقط من الجراكسة (محمد مرعشلى - محمد رضا - خورشيد طاهر) ، ويذكر ماليت فقط ثلاثة من العربيين (طلبة عصمت - على فهمى - عبد العال حلمى) ، ويذكر النقاش من بين أعضاء المحكمة على الروى وعبد العال حلمى وإبراهيم فوزى . وتوصلت المحكمة إلى أن الخديو السابق إسماعيل كان وراء تلك المؤامرة وأنه أسند إلى راتب باشا مهمة تدبيرها .

وفى الحقيقة كان راتب باشا - الذى لحق بسيدته فى نابولى باختياره - قد عاد فجأة إلى القاهرة فى نهاية نوفمبر دون أن يعلم أحد سر عودته إلى مصر . وفى منتصف مارس ١٨٨٢ ، سرب ماكسى لافيسون - المتمتع بالحماية الروسية ، والذى كان يمثل مصالح الخديو السابق فى القاهرة - مذكرة إلى كوكسون اقترح فيها عودة إسماعيل إلى السلطة بسبب عدم كفاية توفيق ، على أن يسلم إسماعيل الأمور المالية للبلاد للدول الغربية مقابل إطلاق يده فى الحكم وفى إقرار النظام . وأخيراً ، وصلت الزوجة الثانية لإسماعيل تصحبها حاشية كبيرة إلى الإسكندرية - فى ٤ أبريل - للاستشفاء فى مصر من مرض خطير أصابها ، ولما طلب منها أن تخضع لفحص طبي رفضت ذلك ، فمنعت من مغادرة السفينة ، وأجبرت على العودة إلى نابولى على نفس السفينة التى حملتها إلى مصر . وكانت هذه هى آخر المحاولات الفاشلة العديدة التى بذلها إسماعيل للعودة إلى مصر أو إعادة أفراد عائلته إليها .

وبرز الدور الخاص الذي لعبه راتب باشا فى تلك المحاولات خلال التحقيقات التى أجريت مع الضباط الجراكسة . ووفقاً للتقارير الرسمية ، جرت اتصالات بين راتب باشا وأخيه محمد طلعت ، ومحمود فؤاد (قريب خسرو باشا) ، وناظر الجهادية السابق رفقى ، ووكيل مديرية الفيوم يوسف نجياتى ، بعد وصوله إلى مصر . وعندما فرغ من تكوين هذه المجموعة المعارضة رجع إلى إسماعيل . وغت مجموعة المتآمرين الأتراك الجراكسة حتى بلغت - وفقاً للتقارير - ١٥٠ ضابطاً . وكانت تتضمن بصفة رئيسية عناصر نشطة من الضباط المفصولين ذوى الرتب المتوسطة والدنيا ، وبعض الموظفين كعمر رحى من ضبطينة القاهرة ، ولكنهم فشلوا فى ضم الذوات إليهم . غير أن أسماء الكثيرين من الذوات وردت على السنة المتهمين خلال المحاكمة واضطرت المحكمة أن تبرئ خمسة عشر من بينهم إسماعيل أبوب ، وعلى مبارك .

ونشط المتآمرون فى أعقاب تطهير هيئة الضباط ، فجمعوا التوقيعات على عرائض الاحتجاج متغاضين عن وجود أتراك وجراكسة بين من شملتهم حركة الترقيات ، ورفض بعضهم أن يتولوا الوظائف الي أسندت إليهم فى السودان ما لم تتم ترقيتهم إلى الرتب الأعلى . واتهموا نظارة الجهادية بالاستبداد ، ورفضت الحكومة تلك التهم ، وأكدت أنه كان من بين ١٠١ ضابطاً اختيروا ليحلوا محل زملائهم فى السودان ٨٦ من المصريين وتسعة من الجراكسة وستة من الأتراك . وعند هذه المرحلة من الصراع ، غا إلى علم عرابى أن المتآمرين يخططون لاغتياله . وقيل إنه كان يحيط نفسه بحراسة مشددة خلال الليل فى ثكنات عابدين .

وفى ٣٠ أبريل ، أصدرت المحكمة العسكرية أحكامها على أربعين ضابطاً من بينهم عثمان رفقى بتزليل رتبهم ، وحرمانهم من الامتيازات العسكرية ، ونفيهم إلى السودان ، كما حكمت على مدنيين بالنفى المؤبد ، وأحالت خمسة من الموظفين المدنيين إلى المحاكم المدنية ، وقضت بمنع راتب باشا من العودة إلى مصر مرة أخرى ، وأوصت المحكمة الحديرو ومجلس النظار بإعادة النظر فى مخصصات إسماعيل طالما كان ينفق الأموال على تشجيع المتآمرين على مصر . وأخيراً وضع ثلاثمائة من المشتبه فيهم تحت رقابة البوليس . وفى أول مايو ١٨٨٢ ، قدمت الأحكام إلى الحديرو للتصديق عليها ، بينما كان هناك احتفال بنجاة عرابى من المتآمرين الجراكسة يجرى فى ثكنات عابدين .

وعندما توجه النقد إلى تلك الأحكام لا يجب أن ندخل فى اعتبارنا المسائل القضائية الرسمية ، فمن المؤكد أن إجراءات المحاكمة العسكرية لم تسر على أساس مبدأ "المحاكمة العادلة" الإنجليزى ، فكان عمل القضاة منصرفاً إلى كشف أبعاد المؤامرة واتخاذ الإجراءات

اللازمة لحماية النظام القائم مما تدبره الطبقة الحاكمة القديمة ، وكان النفي إلى السودان هو السبيل المفضل عند الأتراك الجراكسة لحماية احتكارهم السلطة ولا يمكن أن تلوم المحكمة لإتباعها نفس السياسة معهم . وربما كان بعض أعضاء المحكمة أيضا مدفوعين بالرغبة في الانتقام من عثمان رفقي خاصة ، وبذلك اتاحوا الفرصة لأولئك الذين انتقدوا قسوة الأحكام من منطلق إنساني . ولكن القول بأن الخديو وماليت عارضا تنفيذ تلك الأحكام لأسباب إنسانية بالدرجة الأولى لا يبدد دلالة كافية لتأييده ، فقد استغلا هذه الفرصة لإسقاط حكومة مصر بالمصريين ومن أجل المصريين . وكان توفيق يأمل في تدخل الباب العالي ، بينما كان ماليت يهدف إلى "إعادة تنظيم" مصر على نحو يتفق مع مصالح بريطانيا في احتلال البلاد .

مصر تواجه التدخل العسكرى :

عند نهاية مارس ١٨٨٢ ، أفضى الخديو إلى القنصل الفرنسى برغبته فى الانسحاب إلى الإسكندرية فى أقرب وقت ممكن انتظارا للتدخل العسكرى الذى يريحه من ذلك الكابوس (وقصد بذلك مجلس النواب ووزارة محمود سامى) . فقد سنحت الفرصة الآن للتدخل ، فبعد أن حث ماليت الخديو - صباح ٢ مايو ١٨٨٢ - على أن "يواجه المجهول" ويرفض التوقيع على الأحكام ، أصر توفيق على أن يفحص أولا أوراق المحاكمة . ولعله طلب من السلطان أن يتدخل ، وهو ما كان يعد العدة له . فقد أرسل توفيق تعليمات مفصلة إلى ممثله بالآستانة ثابت باشا - فى ٢٧ أبريل - توضح له كيفية استنكار أفعال النظام السياسى الجديد لدى السلطان . وكان عليه أن يؤكد للسلطان أن القادة الجدد يسعون لقطع أو أصر الصلة مع الباب العالي ، وأنهم يناضلون من أجل إقامة وحدة عربية ، وأنهم بذلك يضررون بالمكانة السياسية والمكانة الدينية للسلطان معا ، طالما كان عرابى يدعى انحذاره من نسل النبى . وكان على ثابت باشا أن يجعل السلطان يعتقد أن هذه المعلومات جاءت ثرة تحريات شخصية . وفى منتصف أبريل طلب الضباط الجراكسة المعتقلون بدورهم من السلطان أن يتدخل . وهكذا استطاع توفيق أن يتنفس الصعداء - فى ٦ مايو - وهو يطلع القناصل والحكومة على برقية وردت له من الآستانة ، بطلب فيها السلطان موافاته بتفاصيل قضية الجراكسة قبل أن يتخذ قرارا نهائيا بشأنهم . فقد كان بين المحكوم عليهم ضابط برتبة الفريق (عثمان رفقي) ، ولما كان منح هذه الرتبة من حق السلطان وحده ، فلا يمكن عزل صاحبها من رتبته إلا بقرار منه . ورد توفيق على هذه البرقية فوراً أنه من الطبيعى أن يلبى طلب السلطان فى محاولة للحفاظ على امتيازات الباب العالي .

وحتى لاتضيع فرصة تدخل السلطان ، لم يلق الخديو نفسه عند اقدام السلطان فحسب ، بل وعند اقدام الدول الأوربية أيضا . ففي ٦ مايو صرح الخديو لسنكفتش بأنه "من خلال المذلة يستطيع أن يصبح سيداً"^(٤) ، وأفضى إلى القنصل الألماني بأنه يرى في الأفق أزمة خطيرة وشيكة الوقوع ، ولكنه يجب أن يقف موقفاً حازماً ، لأن الحالة الراهنة لا بد أن تنتهى إن عاجلاً أو آجلاً . واعترف لماليت بأنه على استعداد للتضحية ببعض امتيازات مصر إذا قام الباب العالي - فى مقابل ذلك - بإعادة سلطته إلى ما كانت عليه من قبل . وأصاب سنكفتش كيد الحقيقة عندما استنتج أن الخديو لا يريد سوى تعقيد الموقف ، حتى يؤدى ذلك إلى التدخل الذى يتيح له فرصة الانتقام من أولئك الذين تحدوه وأذلوه .

وكان ماليت يسعى للغاية ذاتها إذ يقول : "أعتقد أنه لا بد من وقوع تعقيدات ذات طبيعة حادة قبل التوصل إلى حل مرضٍ للمسألة المصرية ، وأنه قد يكون من الحكمة دفع تلك التعقيدات إلى الأمام بدلاً من إبطائها لأنه كلما بقى الحكم السئ كلما كان علاج الأخطاء التى يقع فيها صعباً"^(٥) ، ومن الواضح أن "الحكم السئ" يعنى بالنسبة له وجود حكومة مصرية لاتخضع لسيطرة الأجانب . ولذلك استنكر - بالاشتراك مع كولفن - النظام الجديد ، وعده دكتاتورية عسكرية ، ورأى فيه فيما بعد نظاماً فوضوياً . وقبل أن يكتب ماليت التقرير الذى ضمنه وجهة نظره ، والذى أوردنا منه الاقتباس السابق ، كان القنصل الألماني قد كتب تقريراً أشار فيه إلى أن دولا العمل الحكومى يتحرك دون توقف فى ظل الحكومة الجديدة ، وأن فوائد ديون الحكومة تدفع بانتظام ، بل أن هناك فائضاً فى دخل صندوق الدين ، كما أن حقوق الأجانب والالتزامات الدولية تراعى بدقة ، واحكام المحاكم المختلطة تنفذ دون تأخير . ولكنه لاحظ أن ثمة توتر غير طبيعى ناجم عن حقيقة أن القناصل يرقبون تطور الأوضاع بتوقعات قلقة . وعلى أية حال ، لم يكن ماليت قانعاً بالمراقبة وحدها^(٦) .

(4) M A E. Corr. Polit., t. 74 (Le Cairo 6/5/1882).

(5) F. O. 78, Vol. 3437 (Cairo 7/5/1882) .

(٦) حول أحداث مساء ٩ وصباح ١٠ مايو ، راجع :

Austrian Archives, Box 119 (Cairo, 12/5/1882) .

M A E - Corr. Polit., t. 74 (Le Caire, 10/5/1882) :

F. O. 68, Vol. 3437. (Cairo 10/11/1882).

وأدى إصراف الخديو فى الموضوع للباب العالى إلى إثارة نقده مرير فى مجلس النظار ، فقد أتهم بالتنازل عن امتيازات مصر ، لأنه عندما عزل شاهين باشا من رتبته ، ونفى من البلاد ، لم يمن السلطان بالاحتجاج على ذلك . غير أن النظار أبدوا استعدادهم لقبول بحل وسط ، وفى مساء ٦ مايو ١٨٨٢ قدموا مقترحات مكتوبة إلى توفيق لتخفيف الأحكام ، والاكتفاء بإبعاد الضباط الأتراك من البلاد دون تحديد للجهة التى يبعدون إليها . كما أن النظار لم يتمسكوا بعزل أولئك الضباط من رتبهم أو حرمانهم من أوسمتهم ، فهم لا يطلبون سوى فصلهم من الجيش المصرى . ولكن توفيق ذكر لهم أن المسألة أصبحت فى يد السلطان وأنه ينتظر إجابته . غير أنه أبرق إلى الباب العالى بمقترحات مجلس النظار ، وكان العالى عندئذ قد طلب إرسال أوراق المحاكمة إلى الآستانة .

وناقش الخديو الخطوات التالية التى يجب اتباعها مع القناصل ، وهم الذين كان يركن إليهم طلباً للمشورة إلى جانب رجال حاشيته . وفى صباح ٩ ماير ، استدعى الخديو قناصل الدول إلى السراى . فنصحه مالىت وسنكفتش باستخدامه صلاحياته دون انتظار لقرار الباب العالى . وبعد ما غادر القناصل الآخرون القصر ، أعد مرسوماً - بحضور القنصلين الإنجليزى والفرنسى - قضى بالاكْتفاء بنفى المذنبين من البلاد ، ووقع توفيق ذلك المرسوم ، وأرسله إلى محمود سامى بنظارة الداخلية . ولكن مجلس النظار رفض المرسوم بسبب خطأ رسمى ورد به والملايسات التى أحاطت بإصداره ، لأنه كان يجب على الخديو أن يضيف إلى المرسوم عفوه عن الأحكام التى أصدرتها المحكمة العسكرية ، وأن يسلم المرسوم إلى ناظر الجهادية . فقام توفيق بتصحيح ذلك الخطأ الرسمى . ولكن محمود سامى انتقد سلوك الخديو ، فبدلاً من أن يعالج المسألة مع نظاره ، اتبع نصيحة قنصلى دولتى المراقبة الثنائية . وأصر مجلس النظار على فصل الضباط الجراكسة من الجيش المصرى أيضاً ، وفقاً لما قدموه من مقترحات كحل وسط . وكانت أهمية هذا الموقف رمزية أكثر منها حقيقية ، فقد أصر النظار على طرد الجراكسة من الجيش المصرى لأن الخديو لم يطلب رأى الحكومة على الإطلاق وتجاهل نواياها الحسنة . غير أن الخديو كان - على وجه التحديد - يريد أن يتحاشى الحل الوسط ، فإذا تصرف على مائحو ما أشار به مجلس النظار ، فإن الأمور لن تصل إلى حد الأزمة التى تتطلب تدخلاً عسكرياً .

ولما كان النظار يقفرون بعدة موقف المعارضة على النحو الذى سبق ، استدعى الخديو القناصل مرة أخرى فى مساء نفس اليوم (٩ مايو) لأنه لن يستطيع أن يصل بالأمور إلى

ذروتها لو فعل غير ذلك ؛ وخاطب قنصل النمسا بقوله : "إننى أوشك أن أفقد عرشى" ، وذكر وهو يترجف أن محمود سامى لمح له بأنه يخاطر بعرشه إذا لم يقبل مقترحات مجلس النظار بشأن حل وسط . وأرسل ماليت تقريراً إلى لندن ذكر فيه أن رئيس مجلس النظار هدد توفيق بتدبير "مذبحة عامة للأجانب" ، ولكن فون كوسيك قال : "يجب أن أؤكد هنا حقيقة هامة هى أن سير ماليت سمع من الخديو أن رئيس النظار هدد أيضاً بمجزرة للأوروبيين ، وقد سمعت ومعظم زملائى هذه العبارة"^(٧) . لقد كان توفيق وماليت يأملان بهذه الدسيسة غير المعروفة أن يعبثا أوروبا ضد الحكومة المصرية^(٨) .

وكان محمود سامى وحيداً عندما سأل القنصلان الإنجليزي والفرنسى عن ذلك فى نفس الليلة ، إذ خافه التعبير وهو فى سورة غضبه ، فقال إنه لن يستطيع العمل بعد الآن مع مثل هذا الخديو ، وأنه سيرسل له استقالته . ولكن مجلس النظار توصل إلى استنتاجات مختلفة صباح اليوم التالى لتلك المحادثة ، فطالما كانت استقالة الوزارة تعرض السلام والنظام العام للخطر ، فقد استقر رأيهم على البقاء فى الحكم على أن يدعى مجلس النواب ويطرح الخلاف أمامه ، وتتوقف الوزارة مؤقتاً عن التعاون مع الخديو ، ولكنها تضمن إقرار النظام العام وسلامة الخديو ، وأبلغ محمود سامى هذا القرار إلى القناصل الإنجليزي والفرنسى والألماني والنمساوى عندما التقوا به فى ١٠ مايو ليستطلعوا جلية الأمر .

وأصبحت القضية الآن قضية صراع بين الخديو ومجلس النظار لا يبدى أى طرف فيها استمداً للتنازل عن موقفه . ولم يكن هناك دستوراً يحدد طريقة الخروج من هذا المأزق ، فقد اعترف محمود سامى للقناصل بأن اللائحة الأساسية لا تعطى مجلس النواب سلطة البت فى هذا النزاع ، كما أقر أن شرعية دعوة مجلس النواب للاجتماع لا تتحقق إلا إذا جاءت من جانب الخديو ، غير أنه برر الإجراء غير القانونى الذى اتخذ بأن مجلس الوزراء لم يجد أمامه سببلاً آخر .

وكان القناصل على يقين أن ذلك السبيل الآخر قد يعنى قيام مجلس النواب بإقصاء توفيق، ونفى كبار الشخصيات من أفراد الأسرة الحاكمة ، وإعلان تعيين محمود سامى أو عرابى حاكماً عاماً على مصر ، وهذا الاعتقاد كان يتردد كثيراً فى كتاباتهم . وعلى أية حال ،

(7) Sabry, La Gené se, pp. 261 - 262 .

لم يكن مجلس النواب ليخلق الخديو أو ليعين حاكمًا عامًا ، فأقصى ما يمكن توقعه أن يعلن المجلس وقوفه ضد الخديو ليعطى السلطان مبرراً لخلع توفيق واستبداله بالأخير حليم . ففى ضوء علاقة عرابي ومحمود سامى بالباب العالي - التى سنصلها فيما بعد - كان مثل ذلك الأمر محتملاً .

ولكن المسألة لم تبلغ درجة الحدة ، لأن مجلس النظار وسلطان باشا وقادة مجلس النواب وافقوا على أسلوب آخر لمعالجة الأمور ، مجرد وصولهم القاهرة . وكان على مجلس النواب أن يجد مخرجاً لتلك الأزمة ، فيتوسط بين النظار والخديو ، أن يصر على ضرورة تنظيم العلاقة بين قطبي السلطة على أسس دستورية على نحو ما طالب به المجلس من قبل فى الربيع . وعلى تقيض زملائه ، لم يضمن ماليت تقاريره شيئاً من هذا التقييم ، ومن الواضح أن تقاريره لم تكن تعكس حقيقة ما كان يدور عندئذ ، ولكنها كانت تعكس ما كان يتنى حدوثه ، فقد ذكر أن النواب - وعلى رأسهم سلطان باشا - وقفوا إلى جانب الخديو وطلبوا إسقاط الوزارة .

وهكذا لم يعقد النواب مجلسهم على هيئة دورة "عادية" لأن الدعوة للانعقاد لم تتخذ شكلاً قانونياً . فاتفق سلطان باشا مع مجلس النظار - فى ١٢ ، ١٣ مايو - على أن يطلب من الخديو - رسمياً - أن يدعو المجلس للانعقاد ليعين النظر فى الدستور الذى يحدد أبعاد سلطة الخديو ، وحقوق وواجبات النظار ، والعلاقة بين النظار والخديو فى إطار قانونى . وعلى كل ، لم يقم سلطان باشا بتجسيد هذا المطلب عندما قابل الخديو فى ١٣ مايو ، لأن قبول الخديو لمثل تلك المقترحات يتوقف على مدى استعداده لتسوية الخلاف مع مجلس النظار . ولما كان واثقاً من تأييد الدول والسلطان له ، ومن اعتماد الباب العالي للتدخل ، فقد طرد سلطان باشا لأنه لم يكن ليقبل بالتعاون مع الوزارة .

وفى مساء اليوم نفسه ، أعلن النظار استعنادهم للاستقالة إذا أعفاهم الخديو من مسئوليتهم عن المحافظة على الأمن العام التى تعهدوا بها أمام القناصل . وقام وفد من النواب بإبلاغ ذلك إلى الخديو فى ١٤ مايو ، وطلب سلطان باشا من توفيق أن يسند رئاسة الوزارة إلى مصطفى فهمى ناظر الخارجية بدلاً من محمود سامى ، ولكن حال دون قبول الطلب رفض مصطفى فهمى لهذا العرض ، بعدما رأى أن ليس من مصلحته أن يتورط فى ظروف كهذه على هذا النحو ، فقد أصبح معروفاً - بشكل غير رسمى - أن الأسطول الإنجليزى - الفرنسى يتجه صوب الإسكندرية .

وفى ١٥ مايو ، أبلغ ماليت وسنكفتش الخديو بموعده وصول الأسطول ، وطلباً منه إعادة الصلات مع وزارة محمود سامى حتى يمكن تقديم مطالب الدولتين إليها . وضغط السلطان -

الذى أزعجه وأغضبه خضوع توفيق للدولتين - من أجل تسوية النزاع الداخلى فى مصر ، وفى ١٥ مايو ، أبلغ الخديو بوضوح أنه يجب ألا يعول كثيرا على مساندة الباب العالى له فى قضية الجراكسة ، لأن ثمة مسائل أهم يجب أن تحل . وأبرق الصدر الأعظم إلى الخديو قائلا : "أما عن الخلاف القائم بين الخديو والوزارة فلا يصعب التوصل إلى حل له"^(٩) ، ولذلك أقيم احتفال فى مساء اليوم نفسه بالصلح بين الطرفين بقصر الإسماعيلية ، ولكن العربيين كانوا قد ردوا فى ثكنات عابدين قسما صاغه محمد عبده بالوقوف فى وجه أى محاولة للتدخل . وفى صبيحة اليوم التالى ، أصابت الدهشة من قرأوا ما جاء بالوقائع المصرية من أنه "بأمر سمو الخديو يبقى أعضاء مجلس النظار فى مناصبهم" . وبغض النظر عن استعداد الوزارة للاستقالة ، عبرت عن حسن نواياها بمصادرة صفحتى "الطائف" و"المفيد" الثورتين ، بل قبل مجلس النظار قرار الخديو بالاكتماء بنفى الضباط الجراكسة المذنبين دون أن يثير الضجة حوله . وفى ١٩ مايو ، غادر بعضهم مصر على ظهر سفينة روسية حملتهم من الإسكندرية إلى تركيا ، وغادر بعضهم الآخر البلاد على متن سفينة ثساوية حملتهم إلى سوريا . وفى صبيحة اليوم التالى ظهر أسطول الدولتين أمام الإسكندرية .

كان نجاح النواب فى مهمة التصالح بين الخديو والوزارة مجرد وهم ، لأن الخديو وكالفن وماليت لم يرغبوا فى ذلك ، فقدوم الأسطول يوفر أداة التهديد التى تساند المطالب التى يزعم ماليت التقدم بها مع زميله الفرنسى . ولم يكن تدخل الدولتين يزعم توفيق بقدر ما كان قد أزعجه قيام مجلس النظار بصياغة دستور يحدد بدقة حقوق كل من الخديو والحكومة ومجلس النواب ، وكان يجب أن يتأكد الدولتان والباب العالى أن مثل هذه الجهود لا تنجح . وعلى نحو ما ذكر كوسيك فى تقريره : "كان الخديو ينتظر الأحداث الوشيكة الوقوع وهو فى أحسن حالاته المعنوية"^(١٠).

وكان الحل الذى يراه ماليت ، هو استقالة مجلس النظار ، وإبعاده زعماء الضباط عن مصر مع ضمان رتبهم وأملاكهم ، ثم تكليف شريف يتألف وزارة جديدة ، ووافق مجلس النواب على اللائحة الأساسية بالصيغة التى قدمت بها فى ٢ يناير . ولم ينجح الخديو أن يكسب تأييد سنكفتش وحده ، بل كسب تأييد سلطان باشا أيضا ، ولا نعرف ما وعد به رئيس

(9) Austrian Archives, Box 120 (Cairo, 19/5 1882) .

(١٠) الوثائق التاريخية ، محفظة ٨ ، ملف ٧/٤/٥٣ .

مجلس النواب حتى يقف إلى جانبه . ورأى بلنت أن ثمة طريقة واحدة لمنع سلطان من الوقوف ضد الحكومة ، فأبرق إلى عرابى من لندن - فى ١٦ مايو - يقول : " اعرض على سلطان رئاسة الوزارة ، ولكن استمر فى تشددك " ، ولكن حتى ولو كان عرابى قد قبل بنصيحة بلنت ، فإنه لم تكن هناك فرصة لذلك بعد ما نجح ماليت فى "استمالة" سلطان إلى جانبه .

وحاول ماليت وسنكفتش - فى بداية الأمر - ومعهما القنصل الفرنسى مونج (الذى لعب دور المترجم) أن يقنعا عرابى ومحمود سامى بمغادرة البلاد ومعهما طلبه عصمت وعبد العال حلمى وعلى فهمى ، وعدم العودة إليها إلا بأذن من الخديو ، على أن يستمروا فى الحصول على رواتبهم ولا قس رتبهم وأملاتهم بسوء . ولكن هذه المحاولة لم تتم على أية حال ، فقد استدعى ماليت سلطان باشا وطلب منه أن يقترح على عرابى "باسم مجلس النواب" استقالة الوزارة ، وأن يغادر عرابى البلاد ، ويلزم بقية زعماء الضباط بيوتهم ، ويتولى شريف تشكيل وزارة جديدة . فإذا لم يوافق عرابى على هذا الاقتراح يدعو الخديو مجلس النواب إلى الانعقاد ليتخذ موقف المعارضة لمجلس النظار ، ولكن صرف النظر عن هذه الخطة أيضا . وجاء وصول الأسطول ليقضى على احتمالات التوصل إلى تسوية ، وليضع البلاد فى حالة توتر شديد .

فقد التفت أهالى البلاد حول عرابى الذى أصبح يتلقى العديد من الخطابات والالتماسات يوميا^(١١) من جميع أنحاء مصر (وخاصة من الإسكندرية ودمياط ورشيد ومديريات الدلتا) تعبر عن سخط أصحابها على الأسطول الإنجليزى - الفرنسى ورفضهم لمطالب الدولتين ، وتتهم الخديو بالوقوف إلى جانب الكفار ، وأنه أثبت عدم جدارته بمنصبه ، وتولى ثقتها لحكومة محمود سامى وعرابى ، وتطالبه بالدفاع عن الدين والوطن . ودعت الكثير من الالتماسات السلطان إلى خلع توفيق ، وابتهلت إلى الله أن يؤيد "الشريف" عرابى حامى الإسلام ورئيس "حزب الله" أو "الحزب الوطنى" وكتب إبراهيم المويلحى إلى عرابى من نابولى يقول إن هناك "حزبان" فى مصر ، حزب المصريين وحزب الأتراك ، وأنه يؤيد عرابى لأن نجاحه يعنى الاستقلال وسقوط العبودية . وفى وقت الشدة نصب المصريون - الذين توفر لديهم وعى سياسى وكانت لديهم القدرة على التعبير عن آرائهم - عرابى حاميا للوطن والدين . ولم يتردد عرابى فى قبول هذه المهمة .

(١١) قدم عرابى ٥١ من هذه الالتماسات إلى محاميه برودلى ، ويوجد ملخص لكل منها بالوثائق

البريطانية (F.O. 141, Vol. 156) كما توجد ترجمة لاثنتين من هذه الالتماسات الخاصة بتلك الأيام فتوجد فى الوثائق التاريخية ، محفوظة ٨ ، ملف ٢/٤/٥٣ .

وكما فعل محمود سامي ، رفض عرابي مقترحات ماليت ، واعترف سلطان باشا بعجزه عن الحصول على تأييد مجلس النواب . وفي ٢٣ مايو ، قرر مجلس النظار رفض أى تدخل إنجليزي أو فرنسي في شئون مصر الداخلية ، وأعلن أنه لا يعترف إلا بسلطة واحدة هي سلطة السلطان (وذلك عقب تلقي تشجيع الباب العالي على نحو ماسنري) .

كان الأسطول قد ألقى مراسيه في ميناء الإسكندرية دون أن يشير الغزع لدى المصريين ، فقد كان رد فعل التهديد مناقضاً لما كان متوقعاً ، إذ هرع المصريون إلى عرابي باعتباره مخلص البلاد وحاميها وقت الشدة . وحتى لا يصبح قنصلا الدولتين موضع السخرية ، كان عليهما أن يقدمتا مطالبهما الرسمية ، وكان ماليت قد حصل على تفويض من حكومته بالتصرف وفق ما يراه صحيحاً . وفي ٢٥ مايو ، قدم إلى رئيس مجلس النظار - بالإشتراك مع سنكفتش - مذكرة مشتركة جديدة طلب فيها رسمياً إبعاد عرابي مؤقتاً عن البلاد ، وانسحاب على فهمي وعبد العال حلمي إلى قريتهما واستقالة الحكومة .

أعد مجلس النظار ردّاً رسمياً رفض فيه المذكرة المشتركة ، سلمه إلى الخديو في ٢٦ مايو ، وسأله عما إذا كان يوافق على الرد ، فقال الخديو أنه يفضل قبول المذكرة المشتركة ، وأن النظار لن يستطيعوا الحصول على شروط أفضل . لذلك قدم النظار استقالتهم الجماعية للخديو - في ساعة متأخرة من مساء ١٦ مايو - وبرروا ذلك بأن تدخل الدولتين الأجنبيةتين في شئون مصر يمس حقوق السلطان . وبدأ أن توفيق قد حقق هدفه ، فقبل الاستقالة على الفور ، وأبرق إلى المديرين يخبرهم بأنهم لن يكونوا تابعين لناظر الداخلية حتى صدور تعليمات أخرى ، وأنهم أصبحوا يتبعون "المعية" مباشرة ، وبأمرهم بإيقاف إجراءات التجنيد على الفور وتسريح من جندوا بالفعل وإعادةتهم إلى قراهم . وأسند إلى محمد شريف مهمة تشكيل وزارة جديدة .

وبدا أن الانقلاب قد نجح ، وأحس توفيق والقنصلين بالرضا ، ولكن إلى حين . فقد تلقى توفيق بريقة من ضباط جميع وحدات الجيش والشرطة المرابطين في الإسكندرية - بعد ظهر ٢٧ مايو - يطالبون فيها ببقاء عرابي في منصبه ، وأعطوا الخديو مهلة اثني عشر ساعة لتحقيق ذلك الطلب ، وأعلنوا عدم مسئوليتهم عن الأمن والنظام بعد انقضاء المهلة . ورفض كل من شريف وعمر لطفى تشكيل وزارة جديدة في ظل تلك الظروف ، فماداً يفعلان لمواجهة الجيش ؟ ولكن توفيقاً أبى أن يستسلم وهو قاب قوسين أو أدنى من هدفه المنشود ، ألم يكن الأسطول راسياً بالمينا ؟ أليس قائده الإنجليزي مفوضاً بإنزال جنوده إلى الشاطئ إذا ماتعرض

الرعايا البريطانيين للخطر ؟ أحسن توفيق بالاطمئنان إلى تأييد الدول الأوربية والباب العالي له ، فاستدعى أعيان القاهرة والرؤساء الروحانيين وممثلي العلماء وكبار التجار وأعضاء مجلس النواب وكبار ضباط الجيش الموجودين بالقاهرة (ومن بينهم يعقوب سامى وطلبة عصمت ومحمد رضا وراشد حسنى) للقاءه بقصر الاسماعيلية بعد ظهر يوم ٢٧ مايو . لقد كان توفيق يريد أن يسك بزمام السلطة بيديه وأن يطمئن إلى تأييد الأعيان له ، بعدما عجز الضباط - بما فيهم الأتراك الجراكسة - عن ذلك .

فقد ذكر الخديو لمن لبوا دعوته أنه سيتولى على الفور القيادة العليا للجيش بمجرد استقالة وزارة محمود سامى ، على أن يبقى يعقوب سامى وكيل الجهادية فى منصبه ، لكن توفيق لم يستطيع متابعة الحديث ، إذ تقدم طلبه عصمت إلى الأمام مقاطعاً بقوله إن الجيش لن يقبل به قائدًا أصلاً ، وأنه يرفض رفضاً باتاً المذكرة المشتركة ، ولا يقبل طرد عرابى من منصبه . ودون أن ينتظر طلبه ردًا من جانب الخديو إدارة ظهره للأخير وترك مكان الاجتماع ، فتبعه جميع الضباط بما فيهم يعقوب سامى ، وحاول محمد سلطان باشا وعمر لطفى - محافظ الإسكندرية- إعادتهم دون جدوى . كذلك واجه توفيق معارضة من جانب العلماء واتهمه الشيخ عليش صراحة بأنه مستول عن وصول الأسطول ، وطالب بإعداد البلاد للدفاع ضد العدو . وهكذا فشل توفيق فى تحقيق هدفه ، ولم يجد ما يقوله سوى أن الأسطول جاء بنية ودية ، وصرف الاجتماع .

ولكن الأعيان ظلوا بالقصر يتدارسون كيفية تفادى وقوع الكارثة ، وحاول النواب التوفيق بين مجلس النواب والخديو مثلما فعلوا قبل ذلك بأسبوعين ، فأوفدوا سليمان أباطه وعبد السلام المويلحى والتاجر سعيد الصماخى والشيخ سليم عمر إلى نظارة الجهادية ، وعاد الأخيران بعد قليل ليخبرا زملائهما أنهم لم يجدوا أحدا هناك . ولذلك أوقد آخرون للتفاوض (الشيخ عبد الباقي البكرى^(١٢) ، والشيخ عبد الحالى السادات^(١٣) ، والشيخ سليم عمر ،

(١٢) عن عائلة البكرى ، راجع : ميساك ، الخطط ، ج٢ ، ص ١٢١ - ١٣٥ ، زاحورا ، ج٢ ، ص ٢١٧-٢٢٤ .

(١٣) كان عبد الحالى السادات يناصر الخديو شأنه فى ذلك شأن الكثير من الشخصيات الدينية الإسلامية . أنظر : الوثائق التاريخية ، محفظة ١٨ ، ملف ٢٢ ، محفظة ١٩ ، ملف ١٢٢ .

Malortie, pp. 315 - 317 .

Blunt : Secret History, pp. 233, 248 .

ومحمد السيرفي ، وسعيد الصماخي ، ومصطفى يكن ، ومحمد مصطفى) توجهوا إلى ثكنات عابدين حيث وجدوا زعماء "الحزب العسكري" مجتمعين ، وكان من بينهم عرابي ومحمود سامي وعلى فهمي وطلبة عصمت ويعقوب سامي وعبد العال حلمي وعلى الروي ومحمد عبيد ومحمد رضا وراشد حسني وعمر رحى . وكان النواب مراد السعودي وسليمان أباطة وعبد السلام المويلحي قد عرفوا الطريق إليهم . ولحق وقد النواب في إقناع العسكريين بأن يجتمع الضباط الذين غادروا قصر الإسماعيلية غاضبين مع النواب بمنزل سلطان باشا ليعتصروا معهم حول إيجاد مخرج للأمة .

وتم عقد الاجتماع بالفعل ، ولكن سلطان باشا حاول تأنيب طلحة عصمت ويعقوب سامي على مسلكتهما تجاه الحديو ، فطالبها باستدعاء عرابي للتشاور لأنهما لا يستطيعان الارتباط بشئ دون الرجوع إليه . فأرسلوا يستدعون عرابي الذي جاء بصحبة إبراهيم فوزي ناظر الضبطية (الذي حاول سلطان عبثاً أن يؤثر عليه) وحشد كبير من الضباط والجنود إلى منزل سلطان باشا . وملك عرابي على الفور زمام الموقف ، وألقى خطاباً ذكر فيه الحاضرين بالجرائم التي ارتكبتها كل حاكم من حكام أسرة محمد على ، وختم خطابه بتوجيه الاتهام إلى توفيق باستدعاء الأساطيل الأجنبية ، وبذلك يكون قد مرق عن الدين واستحق العزل . وكاد الاجتماع أن يتحول إلى معركة ثورية ، فردد العديد من الضباط والجنود كلمات عرابي من خلال هتافهم : "الحديو مخلع !" . ولكن عرابي لم يقدم على خلع الحديو ، وإنما طلب من الحاضرين التوقيع على التماس يرفع إلى السلطان للمطالبة بخلع توفيق . غير أن غالبية النواب أجمعت على المشاركة في هذا العمل (وخاصة أنهم لم يعملوا - مثل عرابي - أن السلطان لن يسعده شئ أكثر من خلع توفيق وتولية حليم بدلاً منه) ، وكانت المحافظة على الأمن همهم الأكبر . وقد أكد سلطان باشا - فيما بعد - أنه لم يؤيد "الحزب العسكري" من النواب سوى أمين الشمسي ، ومهنى يوسف عمر . ومراد السعودي ، ومحمد عبد الله ، ومحمد جلال . وحاول يعقوب سامي وطلحة عصمت تهدئة الجو ، فطالبوا سلطان باشا والأعيان بأن يستخدموا نفوذهم للإبقاء على عرابي ناظرًا للمجاهدية من أجل الحفاظ على الأمن العام . فوافق الأعيان على ذلك ، وانفض الاجتماع عند هذا الحد .

وتوجه سلطان باشا إلى الحديو لينقل إليه ما دار بالاجتماع ، ولكن توفيق أبى أن يستسلم ، فقد كان يتوقع تأييداً كاملاً من جانب قنصلى الميجلتر وفرنسا ، وإشارة من الباب العالي بتأييده ، كما أنه لم يصدق أن الجيش قد يحاول تنفيذ التهديد بخله ، فأرسل إلى

قنصلى الدولتين - فى صبيحة ٢٨ مايو - يحثهما على التوصل إلى قرار حاسم بعد ظهر نفس اليوم .

وقضت القاهرة والإسكندرية ليلة يشويها التوتر والقلق ، فقد سرت إشاعات قوية وجدت أذنا صاغية بين الجاليات الأوربية ، مفادها أن الخديو سيجبر على التنازل عن الحكم فى صبيحة ٢٨ مايو . وتوجه قناصل النمسا وإيطاليا وروسيا والمانيا إلى عرابى فى منزله حيث أجمع جمع غفير من الناس الذين ينشدون حمايته ، وكان القناصل مهتمين بضمان أرواح وممتلكات من يتمتعون بحماية دولهم ، ولكن عرابى أبلغهم أنه لم يعد ناظرًا للجهادية ، ورغم ذلك سوف يستخدم نفوذه الخاص فى الحفاظ على الأمن ، وأكد لهم أن أحدًا لن يمس شجرة فى رؤوس الأجانب ، وأن التهديدات التى وردت على السنة ضباط الإسكندرية قصد بها الخديو وليس الأوربيين ، وأنه لو ظل ناظرًا للجهادية فسيحمل المسؤولية الكاملة للحفاظ على الأمن العام ، فكل ماينتشد الآن تجنيب مصر مصير تونس ، وأن الخديو أصبح لا يخطر خطرة أو يتفوه بكلمة إلا بإذن من ماليت .

ولم يقف الأعيان موقف المتفرج ، فقد كانوا لا يقلون تحسبًا لوقوع الكارثة عن القناصل الأربعة . ولما كانت الأخبار ترد عن صيحات التهديد التى تتصاعد من منزل عرابى ، فقد شكل الأعيان وفدًا توجه إلى الخديو يلتمس إعادة عرابى إلى منصبه باعتباره السبيل الوحيد لتفادى وقوع كارثة عامة وإنقاذ حياة الخديو من التعرض للخطر . وأراد توفيق أن يعرف على وجه التحديد من ماليت وستكتفى نوع التأييد الذى سيتلقاه من حكومتها ، ولكنهما - على حد قول القنصل النمساوى - شعرا بالخارج فقد كان ماليت لا يريد منعه من عمل مالا يمكن تجنيبه ، فلم يجد توفيق مفرًا من توقيع مرسوم إعادة عرابى إلى منصبه كناظر للجهادية على كره منه مساء ٢٨ مايو .

وحمل سليمان أباطه والشيخ السادات والشيخ البكرى وبعض الأعيان (فيما عدا سلطان باشا الذى اعتكف فى ٢٨ مايو) إلى عرابى هذا النبأ السعيد ، فوجدوا بيته لا يزال مليئًا بالضباط والعلماء والتجار والنواب والطلبة و"الفوغاء" على حد قولهم فيما بعد . وكان الحشد على وشك رفع التماس إلى السلطان يطلبون فيه خلع الخديو ، ولم يتلق الجميع نبأ إعادة عرابى إلى منصبه بالابتهاج ، فقد رأوا فيه خدعة جديدة من الخديو . غير أن عرابى توجه إلى الخديو ليشكره على قراره . وكتب عرابى إلى وكيل الخارجية يطلب منه إخطار القناصل بتمعهه بالمحافظة على النظام وعلى سلامة الأوربيين .

وهذا الصراع بعد تلك الأحداث الدرامية ، ولكنه لم ينته تماماً ، فقد كانت سفن أسطول الدولتين لاتزال قابضة بميناء الإسكندرية ، كما أن مصر كانت بلا وزارة قادرة على معالجة الأمور ، فلم يكن هناك سوى ناظر الجهادية الذي يتحمل مسئولية المحافظة على الأمن العام . وكان على الباب العالي أن يجد حلاً لهذه المعضلة ، فعين مفوض لهذا الغرض ، سعى الخديو والعراييون إلى الحصول على قرار منه لصالح كل منهما ، ولكن خابت آمال الطرفين .

فقد أبرق السلطان إلى الخديو مهنتاً بإقالة وزارة محمود سامي ، وأعلن الصدر الأعظم أن الباب العالي على استعداد لإرسال مفوض إلى مصر بناء على طلب الخديو ، فألح توفيق في إيفاد علي الفور ، وأبرق بذلك إلى ثابت باشا مؤكداً أن الوضع متوتر وخطير ، وكان تشكيل وزارة جديدة مستحيلاً ، فقد رفض كل من شريف باشا وعمر لطفي القيام بهذه المهمة ، وغداً حل الأزمة متعديراً دون مساعدة السلطان ، كذلك كان عرابي يعول كثيراً على مساعدة الباب العالي .

السلطان وحليم والعراييين :

بعد سقوط وزارة شريف باشا في ٢ فبراير ١٨٨٢ ، قام محمود سامي وعرابي بالاتصال بالسلطان ، لتأكيد ولاتهما لأنهما علما أن الخديو صورهما عند السلطان بصورة أعداء الدولة العثمانية . فقد رد الشيخ محمد طاهر - أحد الشيوخ المقرين من السلطان - على رسالتين تلقاهما السلطان من عرابي في ٢٣ فبراير ، وكان أحمد راتب - الذي تحدث معه عرابي بالقطار فيما بين الزقازيق ورأس الوادي - قد عاد قبل ذلك ببضعة أيام إلى الأستانة ونقل إلى السلطان ما سمعه من عرابي ، كما كتب أحمد راتب - أيضاً - إلى عرابي رسالة في ٢٣ فبراير ١٨٨٢ ، باسم السلطان .

وقد تضمنت رسالتا طاهر وراتب نفس المعاني مع اختلاف في الأسلوب ، فعبيراً عن رضا السلطان بما سمعه عن موقف عرابي من الباب العالي ، وأكدوا لعرابي ثقة الخليفة فيه واطمئنانه إليه ، كما أكدوا على أن خديو مصر ليس في العير ولا في النفير ، وأن السلطان لم يشق يوماً باسماعيل أو توفيق أو حليم ، ولا يتمتع بثقته إلا أولئك الذين ظلوا على ولائهم مدافعين عن وحدة أراضي الدولة العلية ، وأن عرابي مطلق اليد في أن يفعل أي شيء لتجنب مصر مصير تونس . غير أن ذلك لايعنى دعوة عرابي إلى امتشاق الحسام لأن طاهر وراتب نصحا عرابي بتجنب كل ما يؤدي إلى تدخل الدول في مصر ، ونصحاها بأن يحسن اختياره

يحمل رسائله إلى السلطان . وأخيراً ، طلب راتب من عرابى أن يرسل ضابطاً إلى الآستانة ليعرض وجهة نظر عرابى فى الحوادث على مسامع الباب العالى .

ولا ريب أن السلطان لم يهتم بعرابى أكثر من اهتمامه بتوفيق ، فقد كان يريد أن ينصب حلیم حاكماً على مصر ، ولكن سياسته امتازت بالغموض ، فهو يحاول أن يضرب كل من توفيق وعرابى مستخدماً أحدهما ضد الآخر . وفى ١٩ فبراير ، أبلغ الخديو القنصل البريطانى أن السلطان طلب منه أن يرشو بعض الضباط والنواب ويجمعهم حوله لتدبير انقلاب يلقى بالمتمردين فى النيل .

اتبع عرابى نصيحة راتب وظافر . فكان يبعث برائله إلى الآستانة مع على قبودان راغب ، رسوله الشخصى الذى كلفه - فى نفس الوقت - بجمع المعلومات من الآستانة . وفى ٣ مايو أرسل على قبودان راغب تقريراً إلى عرابى عن المعلومات التى وصلت إلى السلطان حول قضية الجراكسة من مصادر مختلفة تناولت خلفية القضية وأهداف وزارة محمود سامى . فذكر أن السلطان يعتقد أن ثابت باشا - ممثل الخديو - كان ينقل إليه مجموعة من الأكاذيب لأن اتهاماته دحضها الكثيرون ومن بينهم أحمد أسعد . وكذلك كانت الحال بالنسبة لادعائه بأن وزارة محمود سامى أقامت حكماً دكتاتورياً ، وأن عرابى يستخدم اتحاداً من صلب الحسين بن على ليقم دكتاتورية عسكرية تبنى دولة عربية ، وأن أكثر من مائة ضابط جركسى أبعدها إلى السودان ، وأن الضباط لا يرتاحون إلى عرابى ، كما أن أهالى البلاد لا يرتاحون إلى الوزارة . وقد أيقن السلطان من كذب ثابت باشا ، حتى أنه أصبح - على حد قول راغب - لا يأذن له بالمخول بين يديه . وأن السلطان صمم على عزل توفيق لعدم كفايته وتعيين حلیم خلفاً له . وعلى أية حال ، ذكر على راغب - فيما بعد - أن عرابى كان يكره حلیم .

والشيخ أحمد أسعد - الذى ورد ذكره هنا - كان يلعب دور الوسيط بين السلطان وعرابى ، ووزارة مصر أربع مرات لتسليم واستلام المراسلات المتبادلة بين الطرفين ، وتأكيدها المعلومات الخاصة بأوضاع مصر . فإذا جاز لنا القول أن على راغب كان سفير العربيين الخاص إلى الباب العالى ، فقد كان أحمد أسعد سفير السلطان الخاص إلى العربيين . ولعل ما جاء بتقريرى سنكفتش - فى ٣ ، ٥ فبراير - من أن السلطان فرض عرابى فى خلق توفيق كان صدى لإحدى زيارات الشيخ أحمد أسعد إلى القاهرة . وفى ٢٠ فبراير ، ذكر ماليت لحكومته أن ثمة شخصاً غريباً جاء إلى القاهرة قادماً من الآستانة ثم اختفى مرة أخرى ، وأنه يشاع أن ذلك الشخص حمل رسالة من السلطان إلى عرابى . وفى أبريل زار أسعد القاهرة مرة أخرى وقيل

أنه أقام بيت عرابى ، وكان لتقاريره أثر كبير على السلطان وخاصة على تكوين آرائه المتعلقة بمصر (على حد قول على راغب) .

وعندما زار الشيخ أحمد أسعد القاهرة - مرة أخرى - فى مايو ١٨٨٢ ، كان ماليت قد جمع معلومات أكثر دقة عن نشاطه . وفى مايو كتب لحكومته أن أسعد غادر الأسطانة فى ١٦ مايو ، وفى أول يونيو أبقى إلى عرابى بأنه قد وصل يوم الثلاثاء (٣٠ مايو) سالما . ويعنى ذلك أنه أثناء الصراع الحاسم بين الخديو ووزارة محمود سامى ، وعند وصول الأسطول وتسليم المذكرة المشتركة ، واستقالة مجلس النظار ، وجهود الأعيان للوساطة بين الخديو والوزارة وإعادة عرابى إلى منصبه ، كان بالقاهرة أحد ثقات السلطان يشد أزر عرابى ومحمود سامى ضد توفيق والدولتين الأوربيتين . ولعله ساهم فى صياغة وتسليم الرسالة التى كتبها عرابى إلى السلطان فى ٢٥ مايو ، وفيما يلى تلخيص أضافى (المؤرخ التركى) لأصل الرسالة المودع بالأسطانة^(١٥) : "وفقا لما يذكره عرابى باشا ، ترجع المشاكل القائمة فى مصر إلى سوء إدارة توفيق باشا ، فقد وضع هذا الخديو غير الكفء أموره كلها فى يد القنصل الإنجليزى ، وتستند آمال الإنجليز فى غزو مصر على هذا الوضع فهم يستطيعون أن يحققوا ما يريدون باستخدام الخديو ، وهم يهدفون إلى تحويل مصر إلى مستعمرة بريطانية كالهند ، وإلقاء الوطنيين فى السجون أو إعدامهم وأن المصريين اتخلوا منه قائداً لهم لينقذهم من الأخطار التى تتهددهم ، وأن عليه أن يناضل من أجل بقاء مصر تحت جناح الدولة العلية ، وأن الخديو قد هرض بعض قواته عليهم ، ولكن محاولاته باءت بالفشل ، لأن أحداً لا يقبل العمل لحساب دمية الإنجليز . غير أن القنصل الإنجليزى لازال يتمتع بمركز قوى فى الشئون المصرية ، ولذلك يخشى العرباويين من أن يعلن الخديو انفصاله عن الدولة العثمانية . وأن الشائعات القائلة بأن أرواح الأوربيتين معرضة للخطر ليست سوى أكاذيب ، فهم يعيشون فى سلام آمنين . كما ذكر عرابى أنه يناضل من أجل وحدة إسلامية ، وأنه على استعداد للتضحية بدمائه فى سبيلها ، وأن مافعله حتى الآن خير شاهد على ذلك ، فتلك هى الحقيقة التى لازيف فيها . فتوفيق ليس عديم الكفاية فحسب ، بل شرير أيضا ، وينتظر الجميع عزله وتولية حليم باشا بدلاً منه" .

وحتى إذا كان أحمد أسعد لم يساهم فى صياغة تلك الرسالة ، فإن ذلك لا يعنى أنها لاتعبر عما كان يعتقد عرابى ، وهى تشير إلى أن عرابى وإن كان لا يتلف على تولية حليم إلا أنه-

على ما يبدو - توصل إلى قرار بشأنها ، فقد خسر توفيق ثقة العربيين ، ولم يعد له وجود إلى جانبهم ، وهم يعلمون الآن أن السلطان يتحين الفرصة لخلعه . ولأرب أن هدف رحلة أحمد أسعد الأخيرة إلى مصر هو تهديد الطريق لتغيير الخديو . وخلال وجوده بالقاهرة نشطت دعوة أنصار حليم القدماي والجدد له ، وأخذت تجمع التوقيعات على عدد من الالتماسات لترفع إلى السلطان تطالب بخلع توفيق وتولية حليم ، ومن الأمثلة على ذلك التماس موظفي نظارة الأوقاف ، وحمل أسعد معه إلى الأستانة عريضة ماثلة تحمل ٢٠٠٠ توقيعاً ، وتلقى يعقوب صنوع في منفاه بباريس رسالة من "الوطنيين المصريين" (كان من بينهم صديقه العقاد طبعاً) يطالبون فيها بإعلان التأييد العام لحليم ، ومن ثم طالب صنوع عرابي - على صفحات جريدته - بخلع توفيق ، وأن يجعل مجلس النواب يعلنون تنصيب حليم خلفاً له . كذلك أصدر ثمانية من علماء الأزهر فتوى مفادها أن توفيقاً لا يصلح لحكم البلاد لتحالفة مع الكفار ، وأنه يجب استبداله بحاكم آخر يحترم الشريعة ويطيع السلطان ، ولكن كبار أعيان المسلمين رفضوا التوقيع على الفتوى وظاهروا الخديو (١٧) . وكان الخديو على علم بتلك العرائض التي تقدم إلى السلطان ضده ، فلم يخف عليه نشاط أشياع حليم للدعوة له ، ولكنه لم ير في تلك الدعوة خطراً حاداً يتهده ، فلم يكن يعرف شيئاً عن النوايا الحقيقية للسلطان ، تماماً كما كانت الحال بالنسبة لوالده في يونيو ١٨٧٩ ، عندما كان السلطان يريد تعيين حليم خلفاً لإسماعيل ، ولكن الدول الغربية منعت من ذلك ، وخانه التوقيع مرة أخرى عام ١٨٨٢ .

وكما كانت هناك أزمة في مصر ، وكما وردت "المسألة المصرية" (كما كان يسميها الأوروبيون) على جدول أعمال الدبلوماسية الغربية ، نشط حليم وأتباعه ودعائه في الأستانة ومصر والعواصم الأوروبية ، وجرت الأقلام - ربما بتحويل من حليم - لنصرة قضيتهم .

وعندما أصبح واضحاً - في ربيع ١٨٧٨ - أن لجنة التحقيق ستخذ طابع المحكمة ، وأنها ستصدر حكماً ضد إسماعيل ، كتب حليم إلى ابن أخيه ينتقد سياسته انتقاداتاً مرّة ، وطالبه بوضع إدارة الشؤون المالية للبلاد في أيدي الأوروبيين وأن يتنازل عن ممتلكاته للدولة . ومن الطبيعي أن يصل هذا الخطاب إلى أيدي رجال الصحافة ، فنشر في ٨ أبريل ١٨٧٨ . وفي أوائل مايو استخدم حليم قائلتي (Valenti) - وكيله بباريس - لينشر "برنامج الحكومة"

(١٧) النص في وثائق الخارجية الألمانية

فى أوروبا ، على أمل أن تفكر لجنة التحقيق فى تغيير الخديو ، فوعد بوضع مصر تحت الرقابة الأوروبية الشاملة ، وبعد استيلاء الدولة على أملاك الخديو وأسرته فإن دخول الخزانة المصرية لن يكفى لسد حاجة الدائنين فحسب ، بل يكفى لسداد ديون الباب العالى "وهو ما يسعدنى شخصيا ، لأن مصر جزء لا يتجزأ من الدولة العثمانية" (١٨) . وقد انبهر بعض الدائنين بتلك الوعود ، ولكن القناصل كانوا يرون غير ذلك ، فهم لم يصدقوا أن يتغير الوضع تحت حكم حلیم عنه تحت حكم إسماعيل ، ورأوا أنه فى حالة خلع الأخير يجب أن يخلفه توفيق الذى يسهل السيطرة عليه . وكانت تلك الاعتبارات هى التى حالت - قبل كل شئ - دون تولية حلیم الخديوية فى ١٨٧٩ بعد خلع إسماعيل .

وعلى كل ، لم يكتشف ممثلو الدائنين إمكانية خفض مصروفات الحكومة المصرية عن طريق المخصصات السنوية التى كان يحصل عليها حلیم . وفى اتفاقية ١٤ أبريل ١٨٦٦ ، قبل حلیم "بيع" ممتلكاته لابن أخيه . وفى عقد مبرم فى ١١ يوليو ١٨٧٠ ، تنازل حلیم "نهائيا" عن حقه فى ولاية الحكم وعما بقى من ممتلكاته مقابل حصوله على مبلغ ستين ألف جنيه سنويا لمدة أربعين عاما ، وفى ١٥ ديسمبر ١٨٧٩ قرر مجلس النظار خفض هذا المبلغ ليصبح ١٥ ألف جنيه سنويا ، وحاول البارون دى رنج وكارو - وكيل حلیم الذى أوفده الأخير إلى القاهرة - أن يحصلوا من لجنة التصفية على مخصصات أكبر لحليم ، ولكن لم يطرأ أى تغيير على ما قرره مجلس النظار ، فلم تفلح الدعاية التى نظمت فى أحداث أى تغيير ، واضطر حلیم أن يخفض ميزانية "الدعاية" ، غير أنه فى ١٨٨١-١٨٨٢ لم ينجح فى إقناع السلطان بأنه خير من يحكم مصر لحسابه فحسب ، بل ونجح فى إيجاد داعية له فى باريس يرشحه للخديوية ، وبعد ما فشل فى ١٨٧٨ أو ١٨٧٩ تجددت آماله فى تحقيق هدفه المنشود .

وفى مصر ، كان عميلاه عثمان فوزى ، وحسن موسى العقاد يهدان الطريق لعودته . وكان فوزى مملوكا سابقا لمحمد على يتولى إدارة أملاك زينب هانم شقيقة حلیم ، بينما كان العقاد ينتمى إلى أسرة ثرية من التجار وملاك الأراضى وأصبح نائبا بمجلس شورى النواب فى ١٨٦٦ و١٨٧٠ ، وكان على العقاد أن يتقرب من العربيين ويسعى لرشوة عرابى نفسه ، وأعدت زينب هانم المبالغ اللازمة ، وتسلم منها حسن العقاد ثلاثين ألف جنيه . واتضح - خلال

(١٨) لا نستطيع تأييد ما ذهب إليه لاندوا من احتمال رجوع صلات سرية بين حلیم وجمعية الضباط القلايين ، فلم يكن حلیم مرشح العربيين إلا فى ١٨٨٢ عندما علموا أنه مرشح السلطان لخديوية مصر .

محاكمته فيما بعد - إنه قد أودع المبالغ التي حصل عليها من زينب وشقيقتها حليم فى حسابه، وأنه لم يعط عرابى شيئاً منها . ولم يدبر بخلد عرابى أن ذلك كان السر وراء الحماس الوطنى للعقاد^(١٩). ويبدو أن محمود سامى والشيخ العدوى كانا - على سبيل المثال - أكثر تأثراً بمصلاء حليم من عرابى نفسه ، ومن ثم يحق لعرابى أن يحتج بأنه لم يكن على صلة مباشرة أو غير مباشرة بحليم ، وأن الصلة الوحيدة بينهما هى صورة فوتوغرافية لحليم أرسلها الأخير إليه .

وكما ذكرنا آنفاً، أرسل الشيخ أحمد أسعد برقيتين إلى عرابى - فى الأول من يونيو- بعد عودته إلى الآستانة ، أخبره فيها بأنه سلم خطابه للسلطان ، وأكد له إخلاصه وصدق ولائه ، وحذره من التهاون فى المحافظة على الأمن العام ، والإبقاء على وحدة الإسلام ، كما طلب منه أن يناضل ضد "التفرقة فى الجنسية" . وفى رده على برقية لعرابى - فى ٢ يونيو - طلب منه التمسك بالروابط المتينة مع الباب العالى وألا يقبل المساس بها ، فإذا لم تعمل مصر بالتنسيق التام مع السلطان ، أصبحت لقمة سائغة للأعداء .

وبعد ذلك بخمسة أيام ، وصل أسعد إلى مصر مرة أخرى بصحبة درويش باشا - المبعوث العثمانى - الذى طلب الخديو إرساله . وكانت البعثة التى رأسها درويش تضم ٥٩ شخصاً كان من بينهم - مرة أخرى - أحمد راتب ، وقدرى ، وكان ممثلاً الخديو وعرابى فى استقبال درويش بالإسكندرية ، السرتشريفاتى ذو الفقار ، ويعقوب سامى وكيل الجهادية . وكانت مهمة البعثة تنحصر فى اتخاذ مآثره من إجراءات للحيلولة دون تدخل الدول الغربية عسكرياً فى مصر . ولتحقيق هذا الغرض سعى درويش باشا إلى تهدئة الأمور أولاً ، وإيجاد حل للصراع الداخلى فى مصر وفق مشيئة السلطان ، فإذا لم يكن ثمة أمل فى تهدئة الأحوال فى مصر، فلا بأس من إرسال عرابى إلى الآستانة على أن يتولى درويش نظارة الجهادية وقيادة الجيش المصرى بنفسه . وعندئذ يحل مجلس النواب ، ويلقى القبض على المتطرفين ويقدمون للمحاكمة، وكان درويش يرى إعداد حملة تركية للتدخل فى مصر إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

وعلى كل ، توقع الطرفان المتصارعان من المبعوث التركى أن ينحاز له مباشرة دون مواربة أو محاولة للتهذية . ولذلك أحس الخديو بخيبة الأمل بعد حديثه الأول مع درويش باشا ، ولم

يشجعه الحديث الثانى على أن ينظر إلى المستقبل نظرة مليئة بالأمل . حقاً أعلن درويش أنه يريد إعادة سلطة الخديو ووضع نهاية "للمرد" ، ولكنه تبنى أن يحقق ذلك دون استعانة بجندى عثمانى واحد . وأدت الطريقة الواثقة التى عامل بها علماء القاهرة - وعلى رأسهم الشيخ العدوى والشيخ علبش - البعثة التركية ، الذين قدموا لها عريضة - فى ١٠ يونيو - يشكون فيها من الدول الغربية والحدو ، إلى تهذبة التوتر . وفى اليوم السابق على تلقى هذه العريضة أوضح درويش للقنصلين النمساوى والألمانى أن هدفه التوفيق بين الطرفين ، وأن يتعامل مع الضباط الذين أبدوا ولاهم له بإخلاص ملحوظ ، وأبلغ القنصلان أن هذا الحل سيكون مؤقتاً ، فقد وعد العسكريين بخلق الخديو فى المستقبل القريب ، وطلب منهم أن يصبروا قليلاً ، ووصف توفيق بأنه طفل عديم الخبرة .

ولكن تلك السياسة الخدرة اهتزت هزة عنيفة ، عندما وقعت - فى ١١ يونيو - "مذبحة" الإسكندرية البغيضة . وقد كتبت مئات الصفحات فى وصف ظروف الحادث وملابساته ، ولكن بقيت بضع كلمات يمكن أن يقال حولها ، فلم يتمكن أولئك الكتاب الذين اتهموا توفيق أو عمر لطفى ، أو درويش باشا ، أو عرابى ، أو محمود سامى ، أو عبد الله النديم ، أو كوكسون بتدبير تلك "المذبحة" من إقامة دليل واحد إيجابى على تورط أى منهم فى ذلك العمل . فالعراييون هم آخر من يتوفر لهم الدافع لتدبير مثل تلك "المذبحة" ، ولابد أن يكونوا قد تحققوا من أن مثل ذلك الحادث يعطى للدولتين المبرر الذى تتوقان إليه للتدخل العسكرى ويحجب عنهم تأييد السلطان الذى حذرهم غير مرة بتفادى ما قد يؤدى إلى تدخل الدول . ولكن من الغريب أن الأوربيين اتهموا عرابى بتدبير هذا العمل ، وزعموا أنه أراد بذلك أن يبرهن على أنه صاحب القوة القادرة على إقرار النظام بعد أن يضع حداً للاضطرابات التى خطط لها من قبل ، ولكن أوراق عرابى - التى ضبطت فيما بعد - كانت تتناقض مع هذا الاتهام تتناقضاً تاماً ، ولم يوجه إليه الاتهام بتدبير "المذبحة" أثناء محاكمة العراييين . وبدو منطقياً أن الإنجليز هم الذين دبروا تلك "المذبحة" كمقدمة للتدخل العسكرى ، وكان اتهام كوكسون والقنصل اليونانى بالإسكندرية بتهيئة المناخ لحما الدم صحيحاً ، فى ضوء ما قاما به من تسليم المالطيين واليونانيين والذى كان واضحاً للعيان . فمن الملاحظ أن ضحايا "مذبحة المسيحيين" من المصريين كانوا يفرقون ضحاياها من الأوربيين ، بل قام الشيخ إبراهيم - أحد الشخصيات السكندرية المعروفة - بفتح أبواب المساجد لإيواء المسيحيين الذين كانوا معرضين للخطر . كما أنه من غير الملائم أيضاً أن نزن أن الخديو وعمر لطفى قد أمرا بتدبير الحوادث

لإجبار الدولتين الأوربيتين أو الباب العالي على التدخل ، كما أن أصل البرقية التي أصدر الخديو بموجبها تعليماته إلى عمر لطفى بتدبير ذلك لازالت فى حاجة إلى برهان^(٢٠) .

ومهما كان الأمر ، فقد اقترح فجأة استدعاء الفرقتين التركيتين اللتان كان قد أخطر القناصل - فى ٩ يونيو - بأنهما تقفان فى تركيا على أهبة الاستعداد حتى تعملان على إعادة النظام إلى البلاد . غير أن التدخل التركى المسلح لم يكن أبسط الحلول الممكنة ، فكان لابد من الحصول على موافقة الدول على مثل ذلك التدخل أولاً من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان على درويش أن يتحقق من أن الأمر يتطلب جيشاً أوروبياً إلى جانب الجيش التركى للوقوف فى وجه المعارضة العنيدة للمصريين ، فطبيعة المعارضة - عندئذ - قد تكون مختلفة، فالتدخل الأوروبى قد يؤدى إلى نشوب حرب دينية على نحو ما أكد أحمد أسعد للقنصل النمساوى .

وقد لخص بورج فى تقريره المعلومات التى استطاع جمعها حول موقف العسكريين من تلك المسألة ، فقال : "إن السلطان خليفة المسلمين ورئيسهم الروحى ، فهو يتصرف بإلهام مقدس مستمد من صفته الأولى يجب أن يطاع باعتباره مثل النبى ، بينما الحاكم الزمنى يضطر فى وقت من الأوقات إلى الاستجابة لمطالب الحكام حتى لو كانت تتعارض مع ما يُلهمه عليه "ضميره" ، ولذلك إذا اضطر إلى اتخاذ تدابير عسكرية بضغط من الدول الأوربية ضد من يدافعون عن مصالح الإمبراطورية (أى ضد الجيش المصرى) ، كان الخروج عليه أمراً مشروعاً .

لقد كان درويش يعلم بهذا الموقف ، ولم يكن يرى بالتأكيد ضرورة التدخل التركى . ولذلك حاول التوسط - مرة أخرى - بعد "المذبحة" بين الخديو والضباط ، وأبرق الخديو - فى ١٣ يونيو - إلى ممثله لدى الباب العالي شاكيًا من تصرف درويش ، مؤكداً أنه لا يمكن إقرار السلام والأمن بهذه الطريقة ، طالباً تدخل السلطان عسكرياً لطرد غرابى وأتباعه من البلاد . وفى نفس الوقت رحب درويش بفكرة القنصلين النمساوى والألماني اللذان كانا يهتمان بالمحافظة على أرواح من يتمتعون بحماية دولتيهما ، والرامية إلى إعادة تشكيل وزارة مصرية مشرقة^(٢١).

- (20) F.O. 78, Vol. 2438 (Cairo 15/6/1882) .

(21) Austrian Archives-Box 122 (Alexandria, 16/6/1882) .

وفى ١٣ يونيو ، وضع توفيق نفسه تحت حماية الأسطول ، فكان يريد الانسحاب إلى الإسكندرية منذ مارس ، ولكن مالت رفض غير مرة أن يسمح له بالهرب من القاهرة ، وجاءت آخر محاولاته فى ٢٩ مايو . ويعد "المذبحة" لم يكن ثمة ما يجبره على البقاء بالقاهرة ، فتبعه درويش والقنصل إلى الإسكندرية ، ولم يستجب الخديو لطلب السلطان عودته إلى القاهرة مع درويش . وكان من الواضح أن الباب العالى يخشى أن يقوم توفيق بالاتفاق مع قائد الأسطول مباشرة على إنزال القوات دون استشارة الأستانة . وعلى كل بقى عرابى بالقاهرة.

وقدم ساورما ، وكوسيك خطتهما إلى الخديو ، فوافق عليها بعد تردد مؤكداً أنه لا يتوقع أن تؤدي تلك الخطوة إلى نتيجة محققة . واتصل القنصلان بعد ذلك يعقوب سامى الذى دعا طلبه عصمت للباحث معها . وكان القنصلان يريدان التعرف على أفكار الضباط وتصورهم للكيفية التى قد تتطور بها الأمور . ولكنه لم يستطع أن يقدم إجابة محددة دون الرجوع إلى عرابى ، ولكنه يمكنه أن يقول إن "رغبات الجيش تتجه نحو إقامة نظام شرعى فى البلاد بدلاً من الطغيان الذى يسود الآن ، فتنتزع سلطات الخديو التى تعطيه حق إصدار الأوامر دون اعتبار لشيء ، مع حق منع الترقيات والهبات من ناحية ، والطرده من الخدمة والنفي من ناحية أخرى ، ولذلك يجب تشكيل وزارة من أهل الثقة تضم الأكفاء من كبار الموظفين ، لتتولى وضع القوانين التى تحدد حقوق واجبات عناصر السلطة - بما فى ذلك الخديو - تحديداً واضحاً" (٢٢) . ويجب أن يراعى الخديو تلك القوانين مراعاة تامة ، ويتخلص من أفكاره الانتقامية . ورغم أن عرابى يعتقد أن بقاء توفيق فى منصبه ضار بالبلاد ، إلا أنه يعلم أن اختيار الخديو من اختصاص السلطان . وما يستطيع الضباط المطالبة به هو طرده مستشارى الخديو خيرى وطلعت من الخدمة . وأضاف طلبه عصمت أن توفيقاً قد لا يرغب فى تعيين محمود سامى رئيساً للنظارة ، ولكنهم قد يقبلون براغب باشا رئيساً للنظار .

وفى ١٦ يونيو ، نقل يعقوب سامى إلى القنصلين النمساوى والألماني رد عرابى على مقترحاتهما ، الذى ذكر فيه أنه يرضى بحل المسائل المعلقة على أساس ما جاء بالشكوى المقدمة منه للسلطان بحق الخديو (ولعله يقصد بذلك خطابه إلى السلطان فى ٢٥ مايو) ، ولكنه لا يبصر على خلق توفيق . ولم يكن خلق توفيق ضرورياً - على حد تقدير ساورما - لأن الضباط كانوا يعلمون أن حليما سيحل محل توفيق فى حالة خله . ولكن ساورما وكوسيك اتفقا مع درويش على أن خلق توفيق هو خير سبيل لحل الأزمة فى ظل الظروف الراهنة .

واستعجاب توفيق لنصبه القنصلين النمساوي والألماني - اللذان حصلا على تأييد القنصلين الإيطالي والروسي - بتكليف راغب باشا بتشكيل وزارة جديدة ، قصدر أمر الخديو بتكليف راغب باشا - فى ١٧ يونيو- وتم تشكيل الوزارة فى اليوم التالى . وأبدى عرابى استعداده للتعاون مع راغب باشا ، وتوجه إلى الإسكندرية فى ٢٠ يونيو ودخلها دخول المنتصر ، وفى اليوم التالى استقبله أهالى الثغر بالهتاف عندما عبر شوارع المدينة فى عربة بجوار الخديو واعتبر مجلس النظار الجديد نوعاً من الحكومة الانتقالية ، فيذكر كوسيك أن المجلس ضم من ثقات الخديو : أحمد راشد ، وعبد الرحمن رشدى ، ومحمود الفلكى ، الذين شغلوا مناصب نظار الداخلية والمالية والأشغال العمومية على التوالى ، واعتبر على إبراهيم ناظر الحقانية خبيراً محايداً . وضم المجلس من مؤيدي عرابى - الذى احتفظ بالطبع بمنصب ناظر الجهادية - اسماعيل راغب رئيس النظار وناظر الخارجية ، وسليمان أباطه ناظر المعارف ، وحسن الشريعى ناظر الأوقاف . وتصنيف الثلاثة الآخرين باعتبارهم من أتباع عرابى صحيح ، ولكن إلى درجة ما ، لأن كارترايت - الإنجليزى - يعد هذه الوزارة أقرب إلى "المحافظة" .

وفى ٢٠ يونيو ، قدم راغب باشا برنامج وزارته^(٢٣) الذى قبله الخديو فى نفس اليوم . وبالإضافة إلى ماجرت العادة على ذكره فى برامج الوزارات منذ ١٨٧٨ ، أعلن "عفو عام" عن كل من اشتركوا فى الحوادث الأخيرة ما عدا أولئك الذين تورطوا فى "مذبحة" يونيو ، وذكر أيضاً أن ناظر الخارجية (راغب باشا نفسه) له وحده حق الدخول فى مفاوضات من أى نوع كانت مع قنصل الدول ، وأن ماعدا ذلك من اتصالات بالقنصل تعد غير قانونية . وأخيراً يتولى مجلس النظار إعداد مشروع جديد لقوانين أساسية يقدمها لمجلس النواب والخديو ، لتحدد "حقوق الحكام" والمحكومين من كل صنف^(٢٤) والمجالات الإدارية والقضائية للسلطة .

وإموقعة توفيق على هذا البرنامج يكون قد صدق على المطالب والخطط السابقة الرامية - فى الواقع - إلى إصدار دستور مصرى ، والتى أثبتت لأول مرة لمجلس النواب فى فبراير ، ثم فى مجلس النظار (وخاصة وزارة محمود سامى) ، وأخيراً آثارها الضباط^(٢٥) . ومفهوم

(٢٣) نص البرنامج ورد الخديو فى ، كرم ، ص ١١٦-١١٨ .

(٢٤) أنظر أيضاً مذكرة عرابى حول الإصلاحات المقترحة لمصر فى :

Blunt : Gordon at Khartoum, pp. 33 - 37 .

(25) Broadley, p. 473 .

الحاجة إلى قوانين أساسية (بالإضافة إلى قانون مجلس النواب) قد استقر خلال التجارب والممارسات السياسية . وتحقق مجلس النواب من أن اللائحة الأساسية لا تكفى لإضفاء الشرعية على صلاحيات مراقبة السلطة التى كان يتوق إليها . وأدرك مجلس النظار أن علاقته بالتخديو يجب أن ينظمها قانون ، إذا أراد المجلس أن يحتفظ باستقلال نسبي عن شخص الحاكم . وقد أثبتت اللائحة الأساسية لمجلس النواب - الصادرة فى ٧ فبراير- أنها مناسبة إلى حد ما لتنظيم العلاقة بين مجلس النواب ومجلس النظار ، غير أن العلاقات بين مجلس النواب والتخديو ، وبين مجلس النظار والتخديو ، لم يكن ينظمها قانون على الإطلاق . أضف إلى ذلك ، أن وضع الصلاحيات العامة الباقية كان بحاجة إلى تحديد ، ويتضمن ذلك صلاحيات موظفى المديرية من المدير حتى العمدة . ومن بينها حق التظلم وحق الاقتراح اللذان كفلهما القانون ، وإن كان الحق الأخير يقتصر على مجموعة محدودة من الأهالى .

وظن درويش باشا أن إقامة "وزارة ائتلافية" لإرضاء جميع الأطراف بنى بالفرض من مهمته ، وإبرق بذلك إلى الباب العالى . وفى الواقع لم يحقق درويش شيئاً ، فتشكيل الوزارة الجديدة لم يكن ثمرة جهده ، كما أن السلطان لم يكن يرى أن مهمة بعثته قد انتهت . وفى ٢٠ يوليو ، تلقى درويش أمراً من السلطان لحث عرابى على "زيارة" الآستانة ، ليقدم الشكر إلى السلطان على منحه إياه الوسام المجيدى . ولكن درويش كان قد أبلغ القنصلين الألمان والنمساوى أن محاولة إبعاد عرابى عن مصر محاولة غير مجدية . ومن الواضح أن السلطان كان يظن أن الدولتين الأوربيتين قد تعدلا عن التدخل العسكرى فى مصر ، إذا نجح الباب العالى فيما فشلنا فيه ، وهرب إبعاد عرابى عن المسرح السياسى المصرى . أضف إلى ذلك ، أن تحقيق مثل هذا النجاح يقوى نفوذ السلطان فى مصر .

ولكن عرابى لم يتحمس لزيارة الآستانة . ولما كان درويش يعتبر أن ليس ثمة ما يمكن عمله ، أهدى التخديو بعض المجوهرات ، ومنح سلطان باشا وساماً تركياً رفيعاً ، كما منح أوسمة لثلاثة وثلاثين شخصاً (كان من بينهم وفقاً لما يذكره كارترايت ثمانية من مؤيدى الضباط و١٦ من أتباع التخديو وتسعة من "المحايدين" . وحاول درويش مرة أخرى أن يقنع مجلس النظار بالموافقة على استدعاء قوات تركية لتقف إلى جانب الجيش المصرى ضد الغزو الإنجليزى المتوقع ، ولكن المجلس رفض ذلك العرض .

وعلى كل ، أصبح الضباط يتشككون بالتأكيد فى نوايا درويش . فقد فشل فى أن يتدخل تدخلاً حاسماً لمصلحتهم فى الصراع الذى دار بينهم وبين الحديبو على نحو ما كانوا يتوقعون ، كما أنه قدم لعربابى تلك الدعوة المشكوك فيها لزيارة الآستانة . وفى ٧ يوليو ، حاول أحمد رفعت - بتعليمات من درويش باشا - للمرة الأخيرة أن يقنع عربابى "بالعيش فى كنف السلطان" (٢٦) . وغادر أحمد أسعد القاهرة ، فى ٨ يوليو - دون أن يصطحب عربابى معه إلى الآستانة كما كان مقرراً . وأحص درويش أن عليه أن يحذو حذو أسعد فيغادر البلاد بدوره ، لأن الضباط لم يتوقعوا شيئاً من بعثته . ولكن المبعوث التركى ظل مقبلاً بالإسكندرية حتى شهد قصفها ، وأخيراً استدعاه السلطان عن طريق القنصل الألمانى ، فترك قدرى بالإسكندرية وأبحر على ظهر يخته فى ١٩ يوليو .

وفى نفس الوقت ، ثار نقاش فى الآستانة حول المصير الذى ينتظر مصر ، حيث عقد فى ٢٣ يوليو مؤتمر سفراء الدول المعنية بأمر مصر . ولا يعنينا هنا أمر المشادات الدبلوماسية ، خاصة أنها ظلت غير ذات معنى بالنسبة لمجرى الأحداث فى مصر . وبعد ما فرض الإنجليز الأمر الواقع على ضفاف النيل ، انفض المؤتمر فى ١٤ أغسطس دون أن يفعل شيئاً .

وفى تقييمه لتشكيل وزارة واثب باشا ، كان القنصل الألمانى متأكداً تماماً من أن هذا الحل للصراع الداخلى فى مصر يمكن أن يستمر إذا ما كان هناك تغيير جذرى فى مواقف المجتئرا وفرنسا . ولم يطل التغيير المتوقع فى السياسة الفرنسية ، فقد جاء ذلك فى أول يوليو ، عندما عين قنصل جديد لفرنسا هو دومى دى فورج ، أما الموقف البريطانى فلم يطرأ عليه أى تغيير . ولذلك لم يكن ثمة خلاف حول مصير مصر ، فقد كان الغزو الإنجليزى متوقعاً منذ نهاية يونيو فى كل يوم بل وفى كل ساعة . وغادر الكثير من الأوربيين مصر ، كما التمس الشوام والأتراك الجراكسة ، وحتى بعض أعيان البلاد ، سبيل الفرار فى حشود كبيرة . وعلى سبيل المثال ، فر عبد السلام المويلحى "البطال القومى وميرابو مصر" (٢٧) إلى سورية . وتوقفت الحياة الاقتصادية فى البلاد ، ونقلت المصالح الحكومية التى يديرها موظفون أوروبيون أعمالها إلى الإسكندرية أو منطقة القناة (٢٨) . أما المصريون فقد بقوا فى بلادهم .

(26) The Times, 16/4/1879, p. 9 .

(27) Bioves, p. 132 .

(28) Stone, p. 289 .

وفشلت آخر محاولة من جانب السلطان لمنع وقوع الغزو الإنجليزي لمصر . ففي ٥ يوليو طلب السلطان من والاس - السفير الأمريكي بالآستانة - أن يتوسط في الأمر عند الإنجليز ، ولكنهم لم يستجيبوا للوساطة ، وألقى والاس باللوم على دافرين باعتباره المسئول من فشل الوساطة .

ويمكننا أن نتفاضى هنا عن المناقشات التفصيلية التى دارت حول الإرهاصات الحزينة لقصف الإسكندرية . ويمكننا تلخيصها فى جملة واحدة ، فقد أراد الأميرال سيمور أن يجد مبرراً لقصف الإسكندرية ، وعلى حد تعبير الجنرال ستون فى خطاب أرسله إلى أسرته فى القاهرة فى ٨ يوليو "إذا لم يجد المبرر فسوف يصنعه" (٢٨) . وفى أوائل يونيو ، هددت الحكومة البريطانية الباب العالى بالتدخل العسكرى فى مصر إذا لم يتوقف العمل فى تحصين دفاعات الإسكندرية . وفى ٥ يونيو ، أصدر السلطان أمره إلى الخديو الذى نقله بدوره إلى عرابى بوقف التحصينات فوراً ، ورد عرابى على توفيق فى نفس اليوم بأن مايجرى هو مجرد إصلاحات ليس إلا ، لترميم التحصينات المتداعية ، لحماية "المصريين العثمانيين" من تهديد الأسطول . غير أنه كان باستطاعته أن يوقف إجراءات الترميم استجابة لطلب أمير المؤمنين ، وكان على الخديو - من ناحية أخرى - أن يتأكد من مغادرة الأسطول للمياه المصرية . غير أن الأميرال أصر على أن التحصينات لازالت مستمرة ، وأبرق توفيق - الذى لم يتهبأ بعد لقبول غزو الإنجليزى - إلى الباب العالى مؤكداً أن ادعاءات سيمور لا أساس لها من الصحة .

وعلى كل ، لم يمكن لذلك كله صلة بالموضوع ، فحتى لو لم يكن السلطان مكبل اليدين فإنه لا يستطيع أن يرسل جيشاً تركياً لينصب حليماً حاكماً على مصر ، لأن دافرين كان يستطيع أن يمنع ذلك . واعترف سيمور لكارترايت - فى ٦ يوليو - أن ليس ثمة أى تعزيز للتحصينات ، غير أنه طلب من القائد العام إيقاف تلك الأعمال الوهمية . وترك الأميرال القناصل الخمسة ، الذين طلبوا منه ضمانات ببقاء التحصينات على ماهى عليه دون تغيير ، يعتقدون أنه لا يهتم بإعطائهم مثل هذه الضمانات . لقد كانت الكارثة واقعة لا محالة .

وفى ١١ ، ١٢ يوليو ١٨٨٢ تحولت الإسكندرية إلى أنقاض ورماد . وفى نفس الوقت ، انهارت سياسة عدم التدخل التى تبناها حزب الأحرار البريطانى كما ينهار بيت من ورق . "إن الأزمة المصرية تقدم لنا نموذجاً متعاً للكيفية التى يستطيع بها الدفع الإمبريالى أن يغير نغمة واتجاه السياسة الخارجية لحزب بريطانى" .

مصر فى حالة حرب

الاختيار بين توفيق وعرايى :

لقد فشلت سياسة الزوارق الحربية البريطانية - الفرنسية فى مصر فشلاً ذريعاً ، فلا ريب أن التهديد أخذ مأخذ الجذ ، ولكنه لم يؤد إلى النتائج التى توقعتها الدولتين أصلاً ، لأن الادعاءات التى بررت مجئ الأسطول بالحاجة إلى حماية أرواح وممتلكات الرعايا البريطانيين والفرنسيين المقيمين فى مصر ، تلاشت كما تتلاشى فقاعة الصابون ، فما ادعى الأسطول أنه جاء ليحول دون وقوعه حدث بالفعل ، ونعنى بذلك "مذبحة" ١١ يوليو ، وتدمير الأحياء الأوربية بالإسكندرية فى ١١-١٢ يوليو ، فقد تم التفاضى عن الاهتمام بحماية أرواح وممتلكات الأوربيين .

ويذكر دى كرسيل - الإنجليزى الذى كان يعمل مديراً للجمارك المصرية (والذى عينه الخديو فى هذه الوظيفة) - وكان يرقب تحطيم التحصينات من على متن سفينة حربية إنجليزية أن "المنظر كان رائعاً" (٣٠) ، ومقابلة احتراق المدينة بهذا القدر من الارتياح يدل على شذوذ نيرونى مجرد من الإحساس . ويرر هذا "المنظر الرائع" بأن الأسطول كان "مهذواً" نتيجة تحصين استحكامات الشواطئ المصرية . ولا بد أن يكون الأميرال البريطانى قد أحس بالمتعة فى السفه والحماقة .

وإلى "الإنجاز العظيم" المتمثل فى تحطيم التحصينات إلى وضع حامية الإسكندرية وسكانها فى حالة يأس وقنوط ، فخلق الذعر والدمار والهدو المتعششين للنهب جواً من الرعب والفرع يومى ١٢ ، ١٣ يوليو ، وخلال هذين اليومين نشط النهابون ومشعلو الحرائق لملء الفراغ الناجم عن غياب السلطة والقيادة ، وترك لهم الجنود الإنجليز الجبل على الغارب . وضمن الخديو سلامته الشخصية حيث كان يقيم بقصر الرمل خارج أسوار المدينة ، على حين أخذ عرايى ينتقل من مكان إلى آخر . وبعد يومين من الفوضى العارمة ، بدأ الجميع يتطلعون إلى وضع جغرافى وسياسى جديد ، فعاد الخديو إلى قصر رأس التين حيث ألقى الأسطول الإنجليزى - الذى وضع الخديو مصيره فى يده - مراسيمه ، وحيث البقايا الحزينة لما كان بالأمس مدينة باهرة . وتحرك عرايى وأتباعه المخلصين عبر ترعة المحمودية وعلى الخط الحديدي

إلى اعماق الدلتا وسط الجنود والأهالى الذين كانوا يلتصمون سبيل الفرار بما استطاعوا استخلاصه من أسلاب الإسكندرية . وفى ١٤ يوليو ، بدأ عرابى تنظيم جنوده عند كفر الدوار ، وأخذ يبنى خطاً دفاعياً يحول بين الإنجليز والتوغل داخل البلاد .

وحاول لورد كرومر أن يلخص أحداث الشهرين التاليين فى عبارة واحدة فقال : "تقدمت المجلترا فى البلاد ، واستطاعت بضربة سريعة صائبة أن تسحق المتصدين"^(٣١) ولكننا نرى أن الأمر لم يكن بهذه السهولة ، وسوف نرى كيف واجهت القوى الاجتماعية المختلفة بداية الصراع العسكرى ، وكيف نظمت الحياة الاجتماعية والسياسية عندما تركت أمور البلاد بأيدي المصريين ، وكيف استطاع الإنجليز احتلال البلاد تحت عباءة "التدخل لإقرار الشرعية" .

وحتى ١٣ يوليو ، كان التنبؤ بمسار الأحداث أمراً مستحيلاً ، لأن ذلك كان يعتمد على ما يقرره الحديو ويطانته من النظار والموظفين والأعيان ، فطالما بقى هؤلاء بقصر الرمل كان كل شئ يشير إلى استعدادهم لتولى قيادة المواجهة ضد المعتدين . وعند بداية الصدام فى ١١ يوليو ، أبرق رئيس النظار العجوز - إسماعيل راغب - إلى مديرى المديريات ورؤساء المصالح الحكومية معلناً بداية الحرب وفرض الأحكام العرفية ، أمراً بالاستيلاء على الخيول والبغال لصالح الجيش . وفى برقية أخرى طلب من هؤلاء العمل على حماية أرواح وممتلكات الأجانب . وفى منشور صادر فى ١٢ يوليو ، أمر أحمد راشد - ناظر الداخلية - المديرين بجمع المجندين الذين تطلبهم نظارة الجهادية على وجه السرعة ، وتبع ذلك توجيه نداء على صفحات الوقائع المصرية قرىء بالمساجد ، أعلن فيه أن الاستعدادات قد بدأت للجهاد . وفى نفس الوقت وردت برقيتان وضعتا البلاد فى حالة ارتباك ، ففى ١٤ يوليو أعلن ناظر الداخلية أن السلام والأمن قد عادا إلى الإسكندرية ، وأمر المديرين بأن يضربوا بشدة على أيدي مثيرى الشغب من أى نوع ، وفى اليوم التالى ألقى رئيس مجلس النظار أوامره السابقة وأعلن رفع الأحكام العرفية .

ولانجد صعوبة فى تفسير هذا التحول ، فقد انتقل الحديو وحاشيته إلى رأس التين فى ١٣ يوليو ، ووضع نفسه تحت حماية القوات البريطانية ، وتبعه النظار فى ذلك . وكان من الضروري تبين ما إذا كان توفيق لا يزال حاكم مصر ، وما إذا كانت الحكومة قادرة على العمل وإصدار القرارات الملزمة للجهات الخاضعة لها . ولما كان طابع التدخل العسكرى البريطانى لم

يتحدد بعد ، وكان ضرب تحصينات الإسكندرية إجراء سابق لأوانه ، فقد كان لدى المصريين وقت كاف لتهيئة الجبهة الداخلية وتحريك "آلة الحرب" .

وعندما عجزت وحدتان من الجيش عن "حماية" الخديو من الأعداء بقصر الرمل^(٣٢) ، فكر عرابى فى أن يأخذ الخديو إلى القاهرة بقطار خاص ، ولكن بعد أن فات الأوان ، فقد انحاز توفيق إلى الأعداء . وبادر عرابى إلى إقرار الوضع السياسى القائم غير المستقر ، وكان قد أبرق إلى وكيله بالقاهرة - فى ١١ يوليو - يأمره بأن يخضع جهات الإدارة للجيش للوفاء بمطالبه واحتياجاته ، لأن عرابى اعتبر أن الخديو والنظار قد تركوا البلاد دون قيادة ، وأصدر بياناً لكل مدير ومحافظ - نشر بالوقائع المصرية فى ١٧ يوليو- أعلن فيه أنه أخذ على عاتقه الدفاع عن الوطن ، وفسر التعليمات المتناقضة الصادرة عن النظار بالإسكندرية بخيانة الخديو الذى أجبر النظار على اتباع نفس السبيل ، والذي ترك الأهالى المسلمين يذبحون لأن أغراضة التقت مع أغراض الإنجليز ، ولأنه لجأ فى الليل إلى إحدى السفن الحربية ليكمل العمل المشغوم الذى بدأه نهاراً ، ولذلك لا يجب - من الآن فصاعداً - إطاعة أوامره ، وإنما تطاع أوامر عرابى وحده . وعلى وجه العموم ، لبيت مطالب العسكريين ، وأصبح التقاعس عن تلبيةها يعرض صاحبه للعقاب وفق الأحكام العرفية . واعتقد عرابى أن توفيقاً قد فقد إرادته الحرة لصالح الإنجليز ، وأن النظار وضعوا فى مأزق لا يحسدون عليه .

وفى ١٧ يوليو ، تلقى ناظر الجهادية برقية من الخديو حاول أن يشرح فيها كيف أن الإنجليز ليسوا فى حالة حرب مع الحكومة الخديوية ، فذكر أن ضرب الإسكندرية جاء نتيجة للاستمرار فى بناء التحصينات (رغم أن تقارير المراقبين أشارت إلى توقف بناء التحصينات) ونصب المدافع ، لأن ذلك يعد تهديداً واستهانة بالأسطول البريطانى (١١) وأن الأميرال البريطانى على استعداد لتسليم المدينة إلى جيش موال للخديو ، ويفضل تسليمها إلى قوة تركية ، وأن بريطانيا لا تكن عداً للحكومة الخديوية ، ولا ترمى إلى تقييد حريتها أو امتيازاتها أو المساس بحقوق الباب العالى ، ومن ثم يجب أن يوقف عرابى الاستعدادات للحرب ، وأن يتجه مباشرة إلى رأس الثين لتلقى تعليمات أخرى .

(٣٢) حاصر ٤٠٠ جندياً من المشاة والفرسان القصر لمنع الخديو من الهرب ، وبعد تدخل محمد سلطان وحسن الشريعى وسليمان أباطه ، وياووان الخديو ودرويش باشا على التوالي ، أمر عرابى طلبه عصمت بسحب الجنود ، وقيل أحد الضباط (محمد منيب) رشوة من الخديو ، فبقى مع ٢٥٠ من جنوده لحراسة ترفيق .

ولم يكن توفيق يعتقد أن هذه المحاولة المكشوفة ستنتج في جعل عرابي يسعى إلى عرين الأسد بقدميه ، وكان ناظر الجهادية يعلم أن طريق العودة إلى الوراء قد أصبح بعيداً ، وأن التقدم إلى الأمام يحتاج إلى موافقة الشعب . وفي البرقية التي أرسلها للخديو ردًا على برقيته السابقة . ذكر عرابي الخديو بالحقائق التي لاسبيل إلى إنكارها ، فأشار إلى الاجتماع الموسع لمجلس النظار برئاسة الخديو وحضور درويش باشا الذي تقرر فيه رفض مطالب الأميرال البريطاني حتى لو أدى ذلك إلى وقوع الحرب ، وأن قرار تعبئة ٢٥ ألفاً من المجندين قد اتخذ بنفس الجلسة ، وأن رئيس مجلس النظار أعلن حالة الحرب والأحكام العرفية ، وأن الحكومة المصرية وجدت نفسها بذلك في حالة حرب مع بريطانيا العظمى ، فوضت عليها دون إعلان رسمي للحرب ، وأنه ما دامت السفن المصرية الإنجليزية بالإسكندرية ، فلن تتوقف الاستعدادات العسكرية لأن الجيش يجب أن يتأهب للدفاع عن شرف الحكومة وكرامة الوطن ، وأنه ما دامت قوات الأعداء تحتل المدينة ، لن يستطيع عرابي الحضور إليها . وأقترح عرابي أن يتوجه رئيس مجلس النظار والنظار إليه في كفر الداور للتباحث حول الموقف .

وفي نفس الوقت ، أرسل عرابي برقيتان إلى القاهرة : إحداهما لوكيله يعقوب سامي ، والأخرى لناظر الضبطية إبراهيم فوزي . وفي البرقية الأخيرة أكد مرة أخرى على بقاء النظار بالإسكندرية ، وعلى أنهم موضع استغلال الخديو والإنجليز لتحقيق أغراضهم الدنيئة ، فإذا كانت أوامر رئيس الوزارة تصدر تحت الإكراه ، فلا يجب أن توضع موضع الاعتبار . وأكد على حق وواجب المصريين في الدفاع عن كرامة الدين والوطن ، فأولئك الذين يقفون في طريق سد الاحتياجات التي تتطلبها الظروف الراهنة تلحقهم اللعنة في الدنيا والآخرة ، بل ويجب عقابهم وفق ما تقضى به الأحكام العرفية . وفي البرقية التي أرسلها عرابي إلى وكيله تناول جرم الخديو وعده من سوء الطالع ، لأنه بيت النية لوقوع الحرب بين الإنجليز و "مصر العثمانية المسلمة" وخطط لتلك الحرب . وأصبح توفيق الآن القوة الدافعة للحرب ، فاحتجز النظار بناء على أوامره ، وأجبروا على خداع الأهالي بإصدار البيانات الكاذبة . وبعد أن هيا وكيله لتقبل ما جاء بالبرقية ، أمره عرابي بوضع الحقائق أمام جمعية من الأعيان حتى يستطيعوا مناقشة الأوضاع ويقرروا ما إذا كان سلوك الحاكم لا يزال متمشياً مع الشريعة .

وكان لهذه الإشارة مغزاها ، فعلى الأهالي أن يحلوا أنفسهم من طاعة الحاكم من خلال ممثلهم "الطليعيين" ، وأن يستمدوا شرعيتهم من الشريعة الإسلامية ذاتها . وقام وكيل الجهادية - الذي كان يدير أمور التعبئة العسكرية من قصر النيل منذ ١١ يوليو - على الفور

بدعوة كبار الضباط وكبار الموظفين ورئيس مجلس النظار السابق محمود سامى إلى اجتماع لبحث الأوضاع الراهنة . وقرر فى ذلك الاجتماع عقد الجمعية التى دعا إليها ناظر الجهادية فى مساء اليوم نفسه بمقر نظارة الداخلية برئاسة وكيل الداخلية حسين الدرملى . ودعى أعيان العاصمة على عجل ، بالإضافة إلى كبار الضباط الموجودين بالعاصمة ، ورؤساء المصالح الحكومية ، وكبار العلماء ، والرؤساء الروحانيين غير المسلمين ، ورجال القضاء ، وكبار التجار ، وكبار الموظفين السابقين ، ورؤساء العائلات الكبيرة ، وترك لحسين الدرملى وإبراهيم فوزى أمر إحضار هؤلاء جميعاً إلى نظارة الداخلية خلال بضع ساعات (٣٣) . وكان الأمل معقوداً على التوصل إلى إجابة سريعة محددة للسؤال الذى طرحه عرابى . وعقد الاجتماع فى اليوم الأول من رمضان حيث كان على المجتمعين أن يعودوا إلى بيوتهم قبل آذان المغرب ، ومن ثم كان يجب إنهاء الاجتماع قبل المغرب ، ولكنه مضى وفق الخطة المقررة .

وعندما تدفق الأعيان على نظارة الداخلية كان الكثيرون منهم لا يعرفون حقيقة ما حدث ، ولكنهم لم يتحركوا طويلاً للهندس ، فقام اثنان من كبار علماء الأزهر بتحديد اتجاه المناقشات حتى قبل عقد الاجتماع ، فدعا الشيخ عليش إلى الجهاد ضد الكفار الدخلاء ، وذكر الشيخ العدوى أن سلوك الحديوى يؤدى إلى نتيجة لاجدال فيها ، هى ضرورة خلعهم من منصبه ، وأبد الضباط هذه الفكرة ، وأخيراً طلب من الحضور أن يتحلقوا حول المنضدة التى كان يجلس إليها حسين الدرملى رئيس الاجتماع ، والشيخ محمد عبده الذى كان يتولى أمانة الجلسة . وجلس فى مواجهة المنضدة يعقوب سامى ، وإبراهيم فوزى ، ومحمود سامى ، والشيخ عليش ، والشيخ العدوى وكبار الضباط . وبدأ الشيخ محمد عبده الحديث بقراءة البرقيات التى تعطى صورة الموقف الراهن والتى تبودلت بين الحديوى وعرابى ، وذكر للحاضرين أن الغرض من الاجتماع مناقشة المسائل التى تثيرها هذه البرقيات .

(٣٣) يذكر سليم النقاش (ج٥ ص ١٠٣) أن ٧٠ من الأعيان شاركوا فى تلك الجمعية . وذكر عرابى نفس الرقم فى مذكراته (ج١ ، ص ١٩٢) ، ووفقاً لما يذكره عمر لطفى (F.O. 78, Vol. 3439) و Bioes (ص ٢٣٣) Roylo (Vol. 1, 200) كان عدد الحاضرين مائة من الأعيان ، بينما ورد بمحضر الاجتماع ، وفى الرافعى (الثورة العربية ، ص ٤٣١) أن عددهم كان أربعمائة من الأعيان ، ولكن المعلومات المتوفرة لدينا ترجع رقم النقاش .

وكان من الواضح أن الأعيان انقسموا إلى معسكرين . فتحدث اثنان من الباشاوات الأتراك الجراكسة هما عبد اللطيف (أحد ماليك محمد علي) (٣٤) ، ومصطفى عكوش (مفتش قاوريقات الصعيد وصنيعة اسماعيل) حول "الشرعية" في إطار تأييد الخديو ، أما دعاة الشرعية الثورية من معارضي الخديو فكانا الشيخ محمد عبده والشيخ العدوي . وبعد أن أنهى الشيخ محمد عبده حديثه ، وقف الشيخ العدوي وطالب بخلع الخديو في ضوء المعلومات التي بسطت أمام المجتمعين ، بالأصالة عن نفسه وبالثيابة عن علماء الأزهر الذين يمثلهم بالاجتماع . وكان العلماء على استعداد لتأييد هذا القرار بما لهم من نفوذ ديني ، ولكن عبد اللطيف باشا أصر على أن الخديو هو الحاكم الشرعي للبلاد وفق القرارات الصادرة من السلطان ، ولا يجوز خلعهم إلا بقرار من الباب العالي ، ووجه اعتراضه باحتجاج شديد من جانب الضباط لأنه كان يتحدث بالتركية .. وعندما دعا الشيخ عlish إلى إعلان الجهاد لاحظ أحد رجال الدين الأقباط أن إخوانه في العقيدة قد يحجمون عن الاشتراك في الحرب إذا لم تتخذ طابعاً وطنياً ، فالأقباط على استعداد للوقوف إلى جانب إخوانهم المسلمين في حرب وطنية للدفاع عن النفس . وأعرض على مبارك على الفكرة مؤكداً أن الحرب لا يمكن أن تعلن إلا بأمر السلطان ، ولكن محمد عبده لم يعر اعتراضه اهتماماً ، وذكر أن مبدأ المقاومة المسلحة قد أقر بالإسكندرية بحضور درويش باشا ممثل الباب العالي ، وأن هذه القضية قد حسمت بالفعل . وعندما حاول عكوش باشا أن يدافع عن الخديو مرة أخرى ، أتهم بمحاولة كسب رضا الخديو لتحقيق منفعة شخصية . وواجه رئيس الاجتماع صعوبة شديدة في السيطرة على الاجتماع مرة أخرى ، وعندما هدأ الجميع اتخذ قرار بأغلبية الأصوات يقضي باستمرار الاستعدادات العسكرية .

وطرحت مشكلة العلاقات مع الخديو - بعد ذلك - على بساط البحث . فأعلن على مبارك خشيقته من التوصل إلى قرار بصدها يتأثر بجزر الانفعال السائد ، وحاول أن يتحاشى "أسوأ الفروض" باقتراح إرجاء بحث المشكلة ، وصاح في الأعيان مؤكداً أن هذا الاجتماع ليس له طبيعة رسمية ، وأنه يجب أن يعد أسلوباً لتبادل الآراء ، لأنه ليس له الحق في اتخاذ قرار ملزم لأهالي البلاد ، فالجميع يعنيهم سلامة الوطن ورخائه ، ومن ثم يجب معالجة هذه المسائل

(٣٤) كان لطيف باشا ضابطاً بحرياً ، تولى نظارة البحرية في عهد اسماعيل ، وكان عضواً بالمجلس

الخاص ، ومات في ١٨٨٤ (المجاهد، عدد ١٣١) .

الحساسية بالخدر الشديد والحكمة . وقد سمع المجتمعون روايتان لما حدث ، إحداهما من حاكم مصر الشرعى ، والأخرى من ناظر الجهادية ، والأمر يتطلب الآن تحرى الحقيقة التى يجب التوصل إليها سواء كان الخديو ونظاره محتجزين بالإسكندرية ، أو كانوا يقيمون هناك باختيارهم ، ويعدمهم يمكن أن تعقد الجمعية اجتماعا آخر للتوصل إلى قرار نهائى .

وتسأل يعقوب سامى - بانفعال شديد - عما إذا كان على مبارك يريد إيقاف الحرب . وفى نفس الوقت كان الشيخ محمد عبده يخشى من أن يتوصل الخديو إلى اتفاق مع الإنجليز يحدد مصير البلاد مالم يعلن خلعه على الفور . ولكن عندما فهم الجميع أن الإجراءات التى اتخذتها نظارة الجهادية قد تمت بالفعل ، وأن أحداً لن يستطيع إقالتها وعندما فند بطرس غالى - وكيل الحقانية - وجهة نظر محمد عبده ملفتا النظر إلى أن أى اتفاق سياسى يصبح غير دى موضوع ما لم يصدق عليه السلطان ، وافق الجميع على اقتراح على مبارك . واختير وفد للتوجه إلى الإسكندرية للتأكد من الحالة هناك ويعلن للخديو قرار الأعيان ويطلب بعودة النظر إلى القاهرة . وضم الوفد عالمان هما الشيخ على نايلى ، والشيخ أحمد كبوة الذى كان شيخاً لرواق الصاعدة بالأزهر ، كما ضم تاجران هما سعيد الصماخى - ممثل تونس بمصر - وأحمد السيوفى عضو مجلس النواب ، وكذلك ممثلان للذوات هما على مبارك ورموف باشا حاكم السودان السابق .

وعلى كل ، تأخر سفر الوفد بضعة أيام حتى يحصلوا على نسخة من مضبطة الاجتماع موقفاً عليها من المشاركين فيه ، مما أدى إلى نشوء صعوبات ، لأن محمد عبده لم يسجل ما دار بالاجتماع ، وتتابع الحوادث بعد الاجتماع جعل الكثير من الأعيان يحجمون عن التوقيع على المضبطة ، وبغض النظر عن ذلك عرضت المضبطة على أناس لم يحضروا الاجتماع ليوقعوا عليها ، فرفضوا ذلك أيضاً . وفى بعض الحالات تعرض البعض لضغط معين حتى يغيروا موقفهم ، فقبل أن حسين الدرملى ذكر لحاخام اليهود أن توقيعهم على المضبطة قد يكون لصالح طانفتهم ، وهكذا وقع بعض الأعيان تحت لون من ألوان الضغط بينما تسلك البعض الآخر يوافقهم . وفى مساء السادس من رمضان ، استطاع الوفد - أخيراً - أن يشد الرجال إلى الإسكندرية بعد أن أجيب أعضاء « إلى طلبهم بالحصول على تفويض مهمتهم من كل من عرابى وراغب باشا .

وكان الظلام لا يزال مخيماً عندما وصل القطار الخاص الذى حمل الوفد إلى كفر الدوار ، ولما كان على رجال الوفد الانتظار حتى الصباح فقد توجهوا للقاء عرابى . وخلال المناقشات

الطويلة التي دارت بين الوفد وناظر الجهادية ، اتضح أن على مبارك لا يريد أن يلعب الوفد دور المحقق فقط ، بل يريد التوصل إلى حل للأزمة يقي البلاد فظائع الحرب . ولكن عرابى جعلهم يفهمون ألا سبيل لحل الأزمة سوى خلع الخديو ، غير أنه لم يبين لهم تصوره للكيفية التي يتم بها إقرار السلام . وبين على مبارك ما قد يترتب على اتخاذ هذه الخطوة من معارضة الباب العالي ومن التعقيدات الدولية ، وسأل عرابى إذا كان يعتقد أن باستطاعته الاحتفاظ بمنصبه لو أسند الحكم إلى خديو آخر ؟ وعلى كل ، على المصريين أن يواجهوا الإنجليز وأى رجل منطقي يوافق على أن مصر لا تتساوى مع بريطانيا من حيث القوة العسكرية ، وأى صدام مسلح يضع مصير الإصلاحات الناجحة التي تمت فى السنوات الثلاث الأخيرة موضع التساؤل ، ويعرض البلاد لدمار غير محدود . إنهم جميعا يمشون مصلحة مصر ، ومصلحة مصر تتركز فى السلام ، والسلام لن يتحقق بإبعاد الخديو عن منصبه . ومن أجل تحقيق السلام يجب على عرابى أن ينحى مصالحه الشخصية جانباً ، وأن يقبل بشروط الدولتين التي جاءت بمذكرة ٢٥ مايو ، وبذلك لا يتأثر مركزه الأدهى أو وضعه المالى بشئ .

وأدت هذه التعليقات إلى جعل طلبه عصمت يستغرق فى التفكير ، فاقترح أن ينتحى الضباط جانباً للتشاور ، ولكن عرابى لم يكن مستعداً للصدول عن موقفه ، ففيما يتعلق بمصيره الشخصى لم يكن ليثق فى تأكيدات الخديو ، (ولذلك مايبرره) . وعندما تشاور مع رفاقه حكى لعلى مبارك قصة المؤامرة التي دبرها الخديو ضده وضد زملائه ، ثم أنه يرى استحالة مغادرة مصر بعدما أصبح حامى حما الدين والوطن ، وقال إنه عندما مر بشوارع القاهرة والإسكندرية بصحبة الخديو ودرويش باشا كانت الجماهير المتحمسة تهتف باسمه وحده ، وتجاهلت الخديو والمبعوث العثمانى . وعد عرابى نصيحة على مبارك مجرد حيلة جديدة كحيلة درويش باشا الذى حشه على الذهاب إلى الآستانة ، فليس أمامه خيار سوى أن يؤذى واجبه الذى لا يخالفه الشك فى استطاعته القيام به .

ولكن على مبارك نجح مرة أخرى فى هز قناعات عرابى ، عندما أشار إلى ما قد يترتب على الحرب من آثار تلحق بالأهالى . وتأثر طلبه عصمت بهذا القول ، وذكر أن على مبارك يتحدث إليهم كوالد ، وتم الاتفاق على أن يقوم الوفد بمهمته بالإسكندرية لاستطلاع الأحوال هناك ، على أن يتم لقاءه بالضباط بعد ذلك للنظر فيما يمكن عمله . وأبدى ناظر الجهادية استعداده لتزويد الوفد بالخيول ، ولكنه عبر عن مخاوفه مما قد يتعرض له على يد الإنجليز أو البدو المتعششين للقتل والنهب .

وسافر أعضاء الوفد الستة بالقطار إلى خط الجبهة ، ولكنهم لم يجدوا الحبول فى انتظارهم، فخشى أربعة منهم مغية السير على الأقدام حتى الإسكندرية ، وما قد يتعرضون له من أخطار وراء خط الجبهة ، وآثروا العودة إلى كفر الدوار . أما على مبارك وأحمد السيوفى فقد تابعا الرحلة وحدهما سيرا على الأقدام بجوار ترعة المحمودية حتى بلغا الإسكندرية فى اليوم التالى ، حيث استقبلهما الحديو والنظار للاستماع اليهما . وشكا على مبارك من أن الهريقتان اللتان أرسلهما رئيس مجلس النظار ونظار الداخلية قد وضعتا البلاد بكاملها فى أيدى العسكريين وأعطينا لناظر الجهادية بالذات سلطانا مطلقا . وذكر أنه وجد فى كفر الدوار استعدادا للتوصل إلى تفاهم ، ومن ثم قد يكون بالإمكان تحقيق تسوية سلمية على أساس مذكرة مايو ، وأنه لايجب وضع الضباط فى مأزق حتى لا يودى ذلك إلى وقوع كارثة بالبلاد . غير أن آراءه ووجهت برفض تام ، على أساس أن حل المسألة سلميا لم يعد ممكنا ، وخاصة أن درويش باشا وغيره قد حاولوا ذلك مرارا دون جدوى . والتمس على مبارك منحه فرصة القيام بمحاولة جديدة طالما كان فى الوقت متسع لشن الحرب ، فطلب إليه أن يبحث الأمر مع كالفن باعتباره مبادرة شخصية وليس مطلباً رسمياً .

وفى ٢٥ يوليو ، أبلغ على مبارك المراقب الإنجليزى أن عرابى وطلبه عصمت "قد شجعاه بصفة خاصة على التوصل إلى تسوية مع الإنجليز" ، وأنه يعتقد أن بالإمكان شق صفوف الضباط^(٣٥). ووفقا لما جاء بتقرير القنصل البريطانى ، لم يرد كالفن تقديم أى مقترحات تتماشى مع أفكار على مبارك ، بينما ذكر مبارك أن كالفن أكد له أنه يتوق أيضا إلى حل سلمى ، ولكن على أساس معاقبة "العصاة" وحل الجيش ، فإذا وافق "العصاة" على ذلك ، عليهم أن يشبثوا حسن نواياهم بفتح ترعة المحمودية لتزويد الإسكندرية بالمياه .

وأرسل على مبارك رسولا إلى ناظر الجهادية حمل خطابا ضمنه المقترحات الفنية الخاصة بالتسهيل للمفاوضات ، على أن يسهل عرابى أولا وصول أعضاء الوفد الأربعة - الذين تخلفوا عند كفر الدوار - إلى الإسكندرية ، وأن يعيد الاتصال التلغرافى مع الإسكندرية حتى يسهل تبادل الاتصالات ، على أن يستخدم الخط فى نقل المعلومات التى تجنب الوطن الوقوع فى الكوارث . ويتولى ناظر الجهادية تشكيل وفد من الضباط يلتقى فى مكان يحدده بمعرفة مع وفد على مبارك للبحث عن حل للموقف المتأزم ولدفع الأذى عن الوطن الحبيب .

وبعد ما تشاور عرابي مع زملائه رد على رسالة على مبارك - في ٢٧ يوليو - ردًا سلبيًا ، فذكر أن الاجتماع الذي عقد بنظارة الداخلية عقد بهدف مناقشة أوضاع البلاد وما يمكن عمله بشأنها ، وأنه قد تقرر في ذلك الاجتماع استمرار الاستعداد للحرب وإرسال وفد إلى الإسكندرية بمهمة محددة ، وأنه لا يملك تعيين وفد من قبله لأنه ليس وحده صانع القرار ، ولكنه على استعداد أن يذهب إلى المدى الذي يأمره الشعب بالذهاب إليه .

عندئذ توقف على مبارك عن مواصلة جهوده ، وعكف على كتابة تقرير ليرسله إلى الجمعية بالقاهرة التي أوفدته بهذه المهمة ، أشار فيه إلى رفض مجلس النظار الانتقال إلى القاهرة ، وأن النظار يرون أن الموقف يتطلب وجودهم بالإسكندرية حيث القناصل والحدود التي يلتقون به للتشاور من حين لآخر ، كما أن وكلاء النظارات موجودون بالقاهرة لمتابعة الشئون الجارية وتبعية قطع الاتصال معهم تقع على عاتق عرابي ، وأشار على مبارك إلى أنه ذكر للوزارة أن القرارات التي اتخذت بالعاصمة تم اتخاذها بحرية كاملة وأن النواب أيدوها .

ولما كانت محاولة على مبارك لإقرار السلام باءت بالفشل ، فقد قرر وزميله السيوفي البقاء بالإسكندرية ، بينما عاد الأعضاء الأربعة - الذين وصلوا الإسكندرية أخيراً - إلى القاهرة عن طريق كفر الدوار . وفي طريق العودة أطلعوا ناظر الجهادية على فحوى تقريرهم الذي تضمن أكتوية صلاحيات النظار ، فلم يبد عرابي أى تعليق عليه ، وذكر أن المسألة تدخل في اختصاص "المجلس العرفي" الذي تم تشكيله بالقاهرة كحكومة مؤقتة ، وأن عليهم عرض التقرير عليه . ولم يكن عرابي بحاجة إلى الاستياء مما توصل إليه الوفد لأن المسألة فلم تعد ذات أهمية بالنسبة له ، وكان ذلك ماسمعه أعضاء الوفد عندما عرضوا تقريرهم على "المجلس العرفي" في ٢ أغسطس ، وبعد ستة عشر يوما تولى المجلس مهامه دون أن يتذكر أحد أن ثمة وفداً أرسل إلى الإسكندرية .

بعدما علم الحديوي بما دار في اجتماع القاهرة في ١٧ يوليو ، تشاور مع مجلس النظار وأصدر قراراً في ٢٠ يوليو أعلن فيه عزل عرابي من منصبه كناظر للجهادية والبحرية . ويرد ذلك بإخلائه الإسكندرية وتقهقره إلى كفر الدوار دون أوامر من الحديوي ، وقطع الخط الحديدي والخدمات البريدية والتلغرافية وسد ترعة المحمودية ، ومنعه للإسكندريين الذين رغبوا في العودة إلى المدينة ، واستمراره في الاستعداد للحرب ، وامتناعه عن الذهاب إلى رأس التين . وكان عرابي قد تلقى نبأ إقصائه عن منصبه عندما وصله وفد القاهرة . ولكن إذا أخذنا في الاعتبار علاقات السلطة الحقيقية ، فإن هذا الطرد من المنصب يفقد معناه .

وأصبح عرابى الآن يستخدم شعبيته للحصول على السلطة الجديدة ، فأصدر بياناً إلى الأمة المصرية ، ومهما كان ما أثير فى هذا البيان فإن تأثيره على الناس كان بعيد المدى . ومرة أخرى اتهم عرابى الحديرو بالتمس العون من الإنجليز ، وبأنه يتحمل مسئولية وضع البلاد فى حالة الحرب ، وأن الانسحاب إلى كفر الدوار كانت قلبية الضرورة العسكرية . ومرة أخرى أدان عرابى خيانة الحديرو ، فقد سلم بلاده وشعبه بإرادته إلى الأعداء من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان توفيق ينطق بلسان الإنجليز الذين أرادوا بمساعدته أن يأخذوا مصر على غرة . وكان لهذين البيانين أساساً حقيقياً ، فقد كان بمثابة "عقد صفقة" حاول كل طرف فيه أن يستخدم الآخر "كأداة" .

وأضاف عرابى أن الشعب ليس مستعداً لتسليم البلاد للإنجليز دون قتال . فقد أخذوا مصيرهم وكرامتهم بأيديهم ، وقرر الأعيان استمرار جهود الحرب ، ومن ثم فإن واجب الجيش المصرى أن يقاتل بضراوة دفاعاً عن الدين والعرض والوطن ، ويجب على كل فرد أن يؤيد ذلك بإطاعة الأوامر العسكرية دون قيد أو شرط . وأشار عرابى إلى أن إدارة البلاد وحماية مصالح الأهالى قد أنيطت بالمجلس العرقى . ويجب على كل مصرى أن يكون حذراً من الخونة ، وأن يرشد إليهم الجهات المسئولة لإلقاء القبض عليهم . ولا يجب إطاعة الأوامر التى تصدر إلا من عرابى نفسه (ولن نلث أن نرى أن هذا الادعاء لم يصمد طويلاً) ، وقدم عرابى إلى السلطان تقريراً عن الأوضاع فى مصر .

وطلب عرابى أيضاً من وكيله أن يدعو ممثلى الشعب للاجتماع مرة أخرى للتوصل إلى قرار نهائى بشأن الحديرو وشأنه . ولذلك وجه المجلس العرقى الدعوة إلى الأعيان من مختلف أنحاء البلاد ولم يقتصر على أعيان القاهرة - كما حدث من قبل - وفى ٢٤ يوليو أبرقت نظارة الجهادية إلى جميع مديرى المديرية طالبة منهم الحضور إلى القاهرة ، وبصحية كل منهم أربعة من عمد الأقسام المختلفة يوم ١٢ رمضان (٢٨ يوليو) على أن يعقد الاجتماع بنظارة الداخلية فى ١٣ رمضان - ولم توضح البرقية سبب هذه الدعوة - ودعى أعيان القاهرة مرة أخرى للاجتماع بنظر الضبطية ووكيل الداخلية .

ولم يفكر أحداً فى مجلس النواب ، سواء فى ذلك عرابى أو المجلس العرقى ، وخلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٨٨٢ كان الاحتفاء شديداً بمجلس النواب باعتباره الممثل الشرعى للشعب المصرى ولصالح المصريين ، وخلال أزمة مايو علقت الآمال كلها عليه ،

وعندئذ تبيخرت مواقفه الثورية ، ولذلك يحتمل أن يكون مجلس النواب قد "تسى" عمدا طالما كان رئيسه وبعض قاداته موجودين بالإسكندرية إلى جانب الخديو^(٣٦) . وفى هذا الاجتماع الثانى للأعيان كان هناك ثمانية من أعضاء مجلس النواب ، ولكنهم لم يحضروا الاجتماع بصفتهم نوابا ولكن بصفتهم عمدا دعاهم مديرو مديرياتهم للحضور إلى القاهرة^(٣٧) .

وعقد الاجتماع - فى ٢٩ يوليو- بنظارة الداخلية ، وتولى أمانة الجلسة الشيخ محمد عبده وتلميذه حسين صقر . وكان الاجتماع من أكبر الاجتماعات التى لم تر القاهرة نظيرا لها بعد ذلك بوقت طويل . وضم الاجتماع أكثر من ٢٥٠ من أعيان العاصمة وأحد عشر مديريةية بالدلتا ومصر الوسطى (لم تمثل بالاجتماع محافظات المدن الساحلية والقناة بالإسكندرية ورشيد ودمياط والعريش وبورسعيد والإسماعيلية والسويس ، كما لم تمثل مديريات الصعيد والسودان والبحر الأحمر) . ولما كان على الحاضرين أن يوقعوا على مضبطة الاجتماع فان من الممكن أن نعطي وصفا لإطار ذلك الاجتماع^(٣٨) .

(٣٦) كان كل من محمد سلطان ، سليمان أباطة ، وعمن الشريعى ، وعبد الماجد البيطاش ، وأحمد السيوفى ، ومحمد الشواربى ، وأحمد عبد الغفار ، ومحمود سليمان من معارضى عرابى ، بينما هرب زعيم مجلس النواب عبد السلام المويلحى إلى سورية .

(٣٧) النواب الثمانية يمكن أن نتعرف عليهم من مقارنة أسماء ٢٥٠ من المرقعين على محضر جمعية الأعيان بأسماء الـ ٨٣ نائباً ، وكان ثلاثة منهم من البحيرة ، واثنان من المنوفية ، وواحد من كل من القليوبية والغربية والمنيا .

(٣٨) كان من بين الحاضرين عشرة من الشخصيات الإسلامية الكبيرة هم : شيخ الأزهر ، وقاضى قضاء مصر ، والسيد محمد السادات ، والسيد عبد العال السادات ، والسيد عبد الباقي البكرى ، والمفتى الحنفى ، والمفتى المالكي ، والمفتى الحنبلى ، ومفتى الضبطية ، ومفتى الأوقاف ، و١٩ من علماء الأزهر ، و١٢ من القضاة ، و ٩ من ممثلى الطوائف غير الإسلامية ، و ٣ من أعمام الخديو (إبراهيم وأحمد كمال ولدى الأمير أحمد ، وكامل فاضل بن الأمير مصطفى فاضل) ، ٥٠ من كبار الموظفين وكبار الأعيان بما فيهم بعض أفراد أسرة يكن ، و ٣٣ من التجار ، و ٥ ضباط برتبة لواء ، و ٨ برتبة قائم مقام . وكان ثلاثة أرباع الحاضرين من أعيان القاهرة ، ومثل المديريات الأحد عشر للمديرون وما يتراوح بين ٤ - ٦ من عمد المديرية ، وقاضى ومفتى الجيزة .

ووفقا للتقارير المتاحة كان الانقسام يسود هذا الاجتماع أيضا ، فوقف أتباع عرابى الذين اعتبروا أنفسهم "حزب الله" فى جانب ، بينما وقف فى الجانب الآخر المترددون والمخلصون للخدوي . ولكن الفريق الثانى لم ينجح فى تعويق الاختيار بين عرابى وتوفيق وتحويل الاتجاه عن "حزب الله" .

ومرة أخرى أخذ محمد عبده ، على عاتقه مهمة إبلاغ الحاضرين بالفرض من الاجتماع ، فقرأ عليهم قرار توفيق بعزل ناظر الجهادية ، وبرقية عرابى التى طلب فيها عقد هذا الاجتماع . وعندما فرغ من قراءة الوثيقتين وقف على الروى وألقى خطبة عصماء ضد أعداء البلاد ، الخديو والإنجليز معا ، أثار فيها المشاعر الدينية بقدر كبير من النجاح ، فذكر أنهم يعتبرون عرابى أصلح ناظر للجهادية ، وأنهم يحسون تحت قيادته بالقوة والقدرة على الدفاع عن الدين والوطن ، فلا يستطيع أى شعب متحضر أن يستسلم ببساطة للمعتدين ولقى حديثه قبولا عند الحاضرين . وطلب إلى الحاضرين أن يرفع من يؤيد منهم عرابى - ومن ثم يؤيد الله- يده ، وتساءل عن يقفون ضد الله ؟

وأراد يعقوب سامى أن يحصل من الحاضرين على قرار حول الأوامر التى يجب أن تطاع ، أى تلك التى يصدرها الخديو ونظاره ، أم تلك التى يصورها عرابى ؟ وقررت الجمعية اعتبار الأوامر الأولى باطلة . كان التيار عارما ، وفضل مؤيدو الخديو أن يلودوا بالصمت . وقيل إن الجنود كانوا يقفون على أبواب النظارة بقيادة محمد عبيد حتى لا يفادر الحاضرون الاجتماع دون أن يوقعوا على المضبطة التى أعدها محمد عبده وعلى الروى . ولذلك وقع الجميع على الوثيقة باختامهم على عكس ما حدث فى الاجتماع الأول . وأرسلت على الفور برقية إلى الأستاذة تحمل قرار "الشعب المصرى" .

ولكن وكيل الجهادية وزملاء لم يقتنعوا بتلك التوقيعات ، فاستدعوا قضاة ، ومفتيى المديريات ودمياط ورشيد وممثلين لتجار هاتين المدينتين بريقيا للحضور إلى القاهرة . وفى نظارة الجهادية وضع هؤلاء اختامهم على الوثيقة ، وإن كانت أسماهم لم تظهر بين من حضروا الاجتماع الذى نشر تقرير عنه فى الوقائع المصرية فى ٣١ يوليو . ولذلك لاتعرف عدد الحاضرين عندما اتخذ القرار قبل توقيع الوثيقة .

وتضمن التقرير الذى نشر فى الوقائع المصرية عرضا للأحداث منذ قصف تحصينات الإسكندرية ، وملخصا للصراع بين توفيق وعرابى منذ بداية الحرب دون تحديد قرار بشأن سلوك الخديو . وأشير - من ناحية - إلى أن الخديو لم يعد حرا ولكنه أصبح أداة فى يد

الأعداء وأن القرارات التي يصدرها ليست صادرة عنه ، فالأوامر التي يصدرها هي أوامر الإنجليز ، ومن ثم لا يجب طاعتها ، ومن ناحية أخرى ورد في الملاحظات الختامية ما يشير إلى أن أوامر الخديو يجب تجاهلها لأن توفيق خرج على مبادئ الشرع والقانون . واتسمت الجملة الأخيرة بالاعتدال ، وقيل أن محمد عبده أضافها إلى قرار الجمعية . وعلى أية حال ، لم تتحقق مطالب الضباط والعلماء بإعلان عزل الخديو ، فكل ما حدث من الناحية العملية هو إعطاء الأصوات لصالح عرابي وضد توفيق ولكن دون أن تقع الثورة . وبدلاً من ذلك رفع أمر الخديو إلى الباب العالي حيث كان متوقعاً أن يتخذ الباب العالي قراراً بشأنه . فكان هناك قرار بالقرار ؛ وأغلق طريق العصيان ، ولكن لم يستطع العرابيون أن يأخذوا على عاتقهم القيام بعمل ثوري مستقل ، فقد نفروا من الشرعية الثورية من منطلق إسلامي ، لأن أمير المؤمنين وحده صاحب القرار ، فلم يعلن تنصيب حاكم جديدة أو وصي أو دكتاتور ، كما لم تعلن الجمهورية ، ولم تنصب حكومة جديدة أو رئيس جديد لمجلس النظار ، لقد قنعوا بالحل المؤقت . ورغم بقاء توفيق كخديو ، أسندت إلى عرابي مهمة قيادة الجيش المصري دون النظر إلى قرارات الخديو . وكانت قيادته قاصرة على المسائل العسكرية ، أما بقية أعمال الحكومة فقد انيطت بالمجلس العرفي . وهذا التوزيع للاختصاصات كان ملحوظاً ، بما يعنى أن عرابي لم يكن دكتاتورياً على نحو ما ذكرت المصادر الأوروبية ، وحتى في المجال العسكري ، لم يتخذ قراراً وحده بل أن بعض أوامره ومطالبه تعرضت للرفض من المجلس العرفي .

المجلس العرفي :

أضفت قرارات لاجتماع الثاني للأعيان الشرعية على سياسة المجلس العرفي الذي كان يضم مجموعة من الخبراء الإداريين والعسكريين ، تكون بصفة غير رسمية بدافع الحاجة . وكان يعقوب سامي - في بداية الأمر - يتخذ الإجراءات الضرورية بمعاونة بعض الضباط في ضوء ما تفرضه الأحكام العرفية ، وتولت نظارة الجهادية - على الفور - الإشراف على الصحافة . وأعلن يعقوب سامي في ١٤ يوليو - بالتعاون مع ثلاثة لواءات وخمسة أميراليات - أن من يقوم بعمل من شأنه إثارة الاضطرابات أو القلاقل يعاقب بالإعدام ، وتعهد بحماية أرواح وممتلكات جميع سكان مصر بغض النظر عن جنسياتهم أو معتقداتهم الدينية بما في ذلك الإنجليز المقيمين بمصر .

وعندما أيقن ضباط نظارة الجهادية أنهم لن يستطيعوا الاعتماد على النظار الذين قبعوا بالإسكندرية ، حاولوا تحقيق استمرار الإدارة المدنية ، فكونوا من الأربعة عشر موظفاً وضابطاً

الذين دعوا إلى عقد اجتماع الأعيان الأول مجلسا عرفيا شكله يعقوب سامى ليصبح بمثابة حكومة طوارئ مؤقتة ، فوجه الدعوة إلى وكلاء نظارات الداخلية والخقانية والمعارف والأوقاف وشئون السودان وسكرتيرى نظارتى المالية والأشغال العمومية وناظر ووكيل باشكاتب الدائرة السنية ، ومدير إدارة المطبوعات ، وناظر ضبطية مصر - وهم جميعا ١٢ فردا - للاجتماع مساء كل يوم (وكان ذلك فى رمضان) بنظارة الجهادية . وضمت هذه المجموعة بعض الموظفين المدنيين وإحدى عشر لواء وأميرالايا . وفى ٣ أغسطس ، أعلن تشكيل المجلس العرفى من ٢٩ عضوا هم :

يعقوب سامى وكيل الجهادية ، وحسين الدرمللى وكيل الداخلية ، ويطرس غالى وكيل الخقانية ، وعلى الروسى وكيل نظارة شئون السودان ، وعلى فهمى رفاعة وكيل المعارف ، وحسين فهمى وكيل الأوقاف ، وعريان تادرس سكرتير عام المالية ، وإسماعيل محمد مفتش عام (ثم وكيل) الأشغال العمومية ، وإبراهيم فوزى ناظر ضبطية مصر ، وأحمد رفعت مدير المطبوعات ، وأحمد نشأت ناظر الدائرة السنية ، وأحمد شكرى وكيل الدائرة السنية^(٣٩) ، وحافظ رمضان باشكاتب الدائرة السنية ، وإبراهيم سامى ناظر مصلحة تحرير الرقيق ، وجعفر صادق رئيس المحكمة العليا ، وإسماعيل حتى أبو جبل رئيس المحكمة العليا سابقا^(٤٠) ، وأحمد حسنين قائد أسطول النيل^(٤١) ، ومحمد روف حكمدار السودان السابق ، وراشد حسنى

(٣٩) أحمد شكرى ، ربما كان مصريا ، أوفد إلى فرنسا فى ١٨٥٥ لدراسة القانون والإدارة ، وبعد عودته فى ١٨٦١ دخل فى خدمة الحكومة وأرتقى العديد من الوظائف الكبرى وخاصة فى إدارة الأقاليم ، ومات فى ١٨٩٥ .

Heyworth - Dunne, p. 377 .

أنظر ، المجاهد ، عدد ٥٢٩ .

(٤٠) كان إسماعيل حتى تركيا ، تدرج فى سلك العسكرية حتى أصبح لواء فى ١٨٥٠ ، ومنذئذ حتى تقاعده من وظيفة رئيس المحكمة العليا فى خريف ١٨٧٩ كانت حياته الوظيفية تمر عن حياة الطبقة الحاكمة ، ومات فى ١٨٨٣ .

أنظر ، زاخورا ، ج٢ ص ٢٠١ - ٢٠٧ ، زكى ، ص ٤٥-٤٩ .

(٤١) أحمد حسنين ، كان العضو الوطنى (المصرى) الوحيد فى المحكمة العسكرية بعد الاحتلال ، يسميه برودى من باب السخرية "أميرال أسطول النيل" ، كان ضابطا بحريا ، ينتمى إلى مديرية الغربية ، كان رباناً لبيخوت سعيد وإسماعيل الخاصة . رقى إلى رتبة قائم مقام فى ١٨٦٣ ، ومات فى ١٨٩١ .

أنظر ، مبارك ، المخطوط ، ج١٦ ، ص ٦١ ، زكى ، ص ١١٧ .

الفريق ، والأميرالاي على فهمى ، والأميرالاي محمد رضا ، والأميرالاي خليل الجبركسى ، والأميرالاي حسن مظهر ، والقائم مقام أحمد فرج ، والقائم مقام على يوسف ، والقائم مقام أحمد نور ، والقائم مقام عبد الرحمن حسن ، والقائم مقام حسن رفعت ، والقائم مقام محمد بهجت .

وكان القائم مقام محمد عبيد ، وحسن جاد ، وعبد القادر عبد الصمد ، وأحمد عبد الغفار ، ويدوى منسى يحضرون اجتماعات المجلس من حين لآخر .

وكانت قرارات المجلس العرفى تمهر بأختام ما يتراوح بين ١٢-٢٥ من أعضائه ، ولكن قلة عدد الأختام لاتعنى أن ثمة معارضة قوية لتلك القرارات ، أو حتى وجود معارضة ما لرئاسة المجلس . فقد كانت القرارات تتخذ بالإجماع ، على نحو ما كانوا يؤكدون دائما ، ولم يؤخذ بنظام اتخاذ القرارات بأغلبية الأصوات ، فإذا توافرت أغلبية كافية وافق الجميع على القرار . ومن الواضح أن جميع الأعضاء قد شاركوا فى صنع القرارات لأن مجموعة الضباط من أعضاء المجلس كانت عرضة للنقص (بسبب ظروف الحرب) .

ويبدو أن المجلس العرفى كان يدار إدارة جماعية على يد "مجلس داخلى" يتكون من يعقوب سامى ، وحسين الدرمللى ، وإبراهيم فوزى ، وأحمد رفعت ، ثم انتخب محمود سامى- فى ٢٤ يوليو - رئيسا للمجلس . وكانت المجموعة سألقة الذكر تحدد "محددات السياسة" ، وقيل إنهم كانوا يجتمعون خارج جلسات المجلس ، وكانوا يتخذون القرارات مقدما ، ويتشاورون من حين لآخر مع بعض الضباط ، ومحمد عبيد ، وحسين صقر ، ومحمود سامى . وبعد الاحتلال اعتبر بعض أعضاء المجلس مثل : روف باشا ، ويطرس غالى ، وعلى فهمى رفاعة ، من المعتدلين ، وأخذ سلوكهم ككل موضع الاعتبار . ولكن المجلس كان على أية حال مؤسسة "معتدلة" ، وكانت هذه الحكومة الطارئة بمثابة لجنة منبثقة عن جمعية الأعيان ، ولكنها لم تكن من صنع الأعيان ، بل كانت تتولى دعوتهم للاجتماع . وأراد الأعضاء - الذين كان يقع على عاتقهم مهمة إدارة أمور مصر - أن يقوموا بالمهام الموكلة اليهم بصورة طبيعية رغم الظروف الصعبة التى أحاطت بهم ، فيقوم المجلس بالتعبئة العسكرية وحماية البلاد ، لأن الوزارة الرسمية لم تعد تمارس سلطاتها . وكان أعضاء المجلس من البيروقراطية وليسوا من الأعيان ، فلم يضم المجلس أعضاء من العلماء أو التجار أو رؤساء العائلات الكبيرة باستثناء أولئك الذين كانوا من بين كبار الموظفين . ومن الواضح أنه كانت هناك محاولة لتعديد ما يمكن تقريره على مستوى المسؤولية الفردية ، وما يجب عرضه على المجلس

للتوصل إلى قرار بشأنه . وجدير بالملاحظة أن الأتراك - الجراكسة ، والمسلمين ، والأقباط من المصريين قد عملوا داخل المجلس بانسجام تام .

وبرزت أهمية المجلس العرفى بسرعة كبيرة سواء فيما يتعلق بصلاحياته أو فى نظر أعضائه . ففى ٢ أغسطس ، صدر أمر إلى وكيل السويس للاحتجاج لدى القائد البريطانى باسم "الحكومة المصرية" على احتلال المدينة بواسطة القوات البريطانية . وفى مقال حول خيانة سلطان باشا ، كتب محمد عبده أن "الحكومة" قد ضبظت بعض خطابه . وفى بيان صادر فى ٣ أغسطس لم يكتف المجلس العرفى بالقول باختصاصه فى نظر الأمور المدنية فحسب ، بل أدعى مسئوليته عن القيادة العسكرية العليا رغم بقاء عرابى قائداً للجيش . ومثل يعقوب سامى الحكومة فى احتفالات وفاء النيل - يوم ٢٤ أغسطس - التى حضرها جمع غفير من الناس . وتفقده محمود سامى وطبائنه مراكز تدريب المجندين واستعراضهم بميدان عابدين على إيقاع الموسيقى العسكرية التى جذبت انتباه الحاضرين . وأصبح يعقوب سامى "رأس الحكومة" ولكن "أسلوب الحكم" ظل جماعياً ، وكان المجلس العرفى يجتمع يومياً منذ ١٩ يوليو حتى سقوط القاهرة .

وحتى يضمن المجلس نجاح عملية التمثية وضع إدارة المديرية التى قد تتخذ فيها إجراءات مضادة لسياسة العربيين تحت إشرافه المباشر . وكانت الجماعة التى دعت إلى عقد أول جمعية للأعيان قد قررت - فى ١٧ يوليو - فصل مدير الفرقة والمنوفية إبراهيم آدم ، وحسن فهمى تطبيقاً للأحكام العرفية التى استمد منها يعقوب سامى سلطته . فاتهم المديران بإهمال واجباتهما وتقاعسهما عن تنفيذ الأوامر الصادر إليهما بالمحافظة على النظام فى مديريتهما ، وألقى القبض عليهما وسجنا بالقاهرة ، ثم أطلق سراحهما فى ٢٠ يوليو بواسطة أحد الضباط برتبة الفريق ولكنهما وضعا قيد الإقامة الجبرية بمنزليهما . وعين اثنان آخران بدلاً منهما هما اسماعيل داتش (للفرية) وخليل عفت (للمنوفية) .

واستمرت حركة التنقلات فى الوظائف بالمديرية والإدارة المركزية نتيجة الفصل أو النقل أو شغل الوظائف الشاغرة بسبب انضمام أصحابها إلى الحثديو بالإسكندرية طوال شهرى يوليو وأغسطس . والأمثلة التى ذكرت آنفاً لاتعطى - بالتأكيد - صورة كاملة للسوق ، فلا تتضمن حالات فصل أو هرب الأوربيين الملتحقين بخدمة الحكومة المصرية لأنها ليست ملفقة للنظر طالما أنهم عملوا ضد مصلحة مصر ، فقد كان همهم الأكبر خدمة مصالح الدائنين

ومصالح الدول الأوروبية . وكان الكثيرون منهم يعتبرون عرابى "عطيل الصغير" على حد قول الفارده الكسندرى فى أول أغسطس التى حثت الإنجليز المترددى على "قطع رأسه" .

وجاء فصل موظفى المديريات المتقاعسين غير المتعاونين نتيجة ما جاء بتقارير زملائهم عن لجوئهم إلى العدو (الذى دخل بعضهم فى حمايته خوفاً من العزل أو السجن) ، وكان هؤلاء من موظفى المناطق القريبة من الأسطول البريطانى مثل محافظ ووكيل محافظة بورسعيد (اسماعيل حمدي ، وعلى ثابت) ومحافظ الإسماعيلية ووكيله (على ياور) ، ومدير البحيرة (إبراهيم توفيق)^(٤٤) الذى قبض عليه بالمنصورة فيما بعد وأردع السجن بالقاهرة بتهمة العمالة للخديو ، وعين محمد الصيرفى بدلا منه ، ورؤساء أقلام المالية بالدقهلية والقليوبية والفيوم ، كما ترك محافظ السويس منصبه ، وظل محافظ رشيد (حسين فهمى) مواليا للخديو ، ولكنه لم يهرب إلى الإسكندرية ، وثبت فى منصبه بعد الاحتلال .

وخلع مدير المنيا (محمد شاكراً) من منصبه وألقى القبض عليه ، عندما أبلغ أحد الضباط عن إثارتة العقبات فى طريق الإجراءات العسكرية التى دعت للضرورة إليها ، وتحريضه العمدة والمشايخ ضد العسكريين ، وعين اسماعيل رفعت مديراً للمنيا . وطرد رئيس قلم المالية بالبحيرة من منصبه لأنه لم ينزل على "إرادة الأمة" . وعندما أبلغ عبد العال حلمى المجلس العرفى أن محافظ دمياط ووكيله يعارضان الجيش ويشيران للبلية بين الناس ، خلعا من منصبيهما وعين عبد العال أحد ضباطه مكانهما . وكان مدير القليوبية (كمال بك) هو أقدر المديرين على مجاراة الوضع الجديد ، فلم يهرب وترك لوكيله إدارة أمور المديرية وأتسحب إلى منزله ، وعندما عين آخر بدلا منه قدم شهادة طبية تثبت حاجته إلى الراحة ، فمنع أجازة حتى يتم شفاؤه ، وأصبح باستطاعته - بالتالى - أن يثبت أنه كان مواليا للخديو دون حاجة إلى الهرب إلى الإسكندرية أو دخول سجن القلعة بالقاهرة أو التعرض للإقامة الجبرية بمنزله .

وجدير بالذكر أن فرصه استبدال أولئك الموظفين بغيرهم لم تستغل لتعيين ضباط عرابى فى الأماكن الشاغرة فيما عدا حالة دمياط والدقهلية ، وإن كان عبد العال حلمى قد تولى إدارتها منذ أكتوبر ١٨٨٩ ، فقد فقد محافظ دمياط سلطته الفعلية لصالح آلآى السردانيين .

(٤٤) إبراهيم توفيق ، أوقف إلى فرنسا فى ١٨٥٥ للدراسة ، كان ضابطاً أركان تحت قيادة الجنرال ستون، وصديقاً لتوفيق وجند البدو بحسابه (وخاصة أولاد على) ، ومات فى ١٩١٧ .

وفى الحالات الأخرى ، رقى شاغلوا الوظائف الأقل مرتبة لشغل الأماكن الشاغرة ، كما أسندت بعض هذه الوظائف إلى الموظفين المتقاعدين واللاجئين من الإسكندرية ، وبعض المتصلين بالمجلس العرفى . وتعد حالة بورسعيد أدق تصويراً لهذه السياسة ، فقد أسند منصب وكيل المحافظة إلى مأمور المستحقين محمد أبو العطا وتولى منصب المحافظ إبراهيم رشدى رئيس المحكمة المختلطة بالقاهرة - قريب ناظر المالية عبد الرحمن رشدى - وكان معروفاً بصداقته للأجانب .

وأخيراً ، يجب أن نشير إلى أن مراد السعدى عضو مجلس النواب عن الجيزة عين مديراً لبنى سويف بدلاً من أحمد ناشد الذى حل محل إبراهيم زكى مدير الشرقية الذى نقل إلى القاهرة ليصبح رئيساً لدائرة البلدية .

ولم يتأثر الصعيد والبحر الأحمر بتلك التغييرات فى الموظفين ، فلم يشغل من مناصب الإدارة هناك سوى منصب وكيل جرجا ، وقيل إن عثمان غالب مدير أسبوط لعب دور الحاجز الذى منع وصول "الثورة" إلى الصعيد ، وكوفىء على موقفه بعد الاحتلال بتعيينه ناظراً لضبطية القاهرة ، وكان قد أقنع تسعة من عمد المديرية بإرسال برقية إلى عرابى - فى ٩ سبتمبر - أعلنوا فيها ولاءه للعربيين ولكن عرابى ظل يتشكك فى هذا الولاء ، واعتبر عثمان غالب حصاناً جامحاً ، وطالب بعزله ، ولكن المجلس العرفى لم يستجب لطلبه . وبعد الاحتلال ، أنعم الحديبو على مدير جرجا التركى على رضا الطوبجى بوسام جزاء ولاته له . على حين كان مديراً قنا وأسنا من الموالين للعربيين .

ولاعتد أمثلة مديرى أسبوط وجوجا ومحافظ رشيد الدليل الوحيد على أن العربيين أو المجلس العرفى لم يتجهوا فى فرض سيطرتهم على البلاد كلها . وفى ١٢ سبتمبر شكاً أعيان متوفى إلى المدير وعرابى من أن مأمور المدينة الجركسى قبض على أحد الجنود الذى اندفع فى طرقات المدينة معلناً انتصار الجيش المصرى على الكفار داعياً الله أن ينصر "رئيس الجيش" ، وأوسعده ضرباً وألقى به فى السجن ، وأن الأهالى أصبحوا لا يبدون آراءهم فى الأوضاع الراهنة جهراً .

ولم تكن هناك سوى أقلية ضئيلة من الطبقة الحاكمة السابقة التركية الجركسية تتمثل فى بعض الموظفين والضباط الذين تعاونوا باخلاص مع العربيين منذ ربيع ١٨٨٢ ، وكانوا من بين أعضاء المجلس العرفى أو من كبار القادة بالجيش ، أبدوا استعدادهم للدفاع عن مصر ضد الغزاة . وكانت المصالح الشخصية تأتى فى المرتبة الأولى عند غالبية أفراد هذه الطبقة ،

فاجتمعوا وبعض الأعيان البارزين حول الخديو وتحت جناح الإنجليز ضد مصلحة وطنهم . وانظر بعضهم يوم العودة إلى سابق عهدهم فوق متن السفن الحربية البريطانية (أمام شواطئ السويس وبورسعيد) . وذهب بعضهم - مثل عمر لطفى وشريف باشا وإبراهيم توفيق - إلى الإسكندرية مباشرة عن طريق قناة السويس ليكونوا إلى جانب الإنجليز لاستعادة البلاد التي تسربت من بين أصابعهم . وأصبحت العناصر القيادية في "الحزب الوطني" (جماعة حلوان) ومجلس النواب تجمعها مصالح مشتركة مع العدو الذي يتدخل في شئون بلادهم الداخلية والذي طالما تعرض من قبل لانتقاداتهم وهجومهم ، كما تحالفوا مع السياسيين الذين وصفهم يوماً ما بالاستبداد والتعاون مع الأجانب (واستدعى رياض باشا عندئذ من أوروبا) .

وأخذ توفيق يزود نفسه بأسباب القوة ويشكل جيشاً خاصاً ، فكلف عمر لطفى ناظر الحربية الجديد باستدعاء الضباط الأتراك الجراكسة المنفيين ، وعلى رأسهم عثمان رفقي الذي كان يقيم بالآستانة . فلبوا الدعوة جميعاً ، وجاء معهم ثلاثون مرتزقاً تركياً ، وكان الهدف من ذلك أن يصبحوا العمود الفقري لجيش جديد موال للخديو . ولم يكن الخديو مصمماً على عدم تكرار تجربة "تقصير" هيئة الضباط فحسب ، بل كان يعتزم العدول عن سياسة محمد علي والكف عن تجنيد المصريين وتعيين صفار الموظفين من المصريين ، فيما عدا المصريين الذين يشغلون مناصب رئيسية ، استجابة لنصيحة ثابت باشا ممثله بالآستانة في ٢٣ مايو نزولاً على إرادة الجراكسة . ودفعته روعة المتعطشة للانتقام إلى تفضيل فكرة تشكيل جيش من المرتزقة يتولى حراسته ويخلص الولاء له . ولتحقيق هذه الغاية أراد تجنيد أكبر عدد ممكن من الأتراك والألبان ، ولكن عندما احتج الباب العالي على ذلك اتجه توفيق إلى إمبراطورية النمسا طالباً السماح له بتجنيد المرتزقة من البوسنة والهرسك . وفي منتصف سبتمبر أبحرت أول مجموعة من رجال "الشرطة" من ميناء تريستا على متن باخترين .

وعلى كل ، كان على الخديو أن يتحفظ في حماسه عندئذ ، فنفوذه لم يكن يتعدى أسوار قصره ، ونفوذه الإنجليز لم يكن يتعدى أسوار الإسكندرية ، وكانت الوزارة الجديدة^(٤٦) التي شكلها الخديو في ٢٨ أغسطس وزارة ترقب .

(٤٦) محمد شريف رئيس النظارة وناظر الخارجية ، عمر لطفى ناظر الجهادية ، على مبارك ناظر الأشغال العمومية ، محمد زكي ناظر الأوقاف ، ومصطفى رياض ناظر الداخلية (الذي استدعى من جنيف) ، أحمد خيرى ، أصبح ناظر للمعارف ، على حيدر ناظر المالية ، حسين فخري ناظر الحقانية ، وكانوا جميعاً أعضاء وزارات شريف ورياض .

وفى نفس الوقت ، كان المجلس العرفى يحكم البلاد ، فمن ناحية بذلت جهود كبيرة لتعبئة الموارد البشرية والمادية لمصر ، ومن ناحية أخرى أهتم المجلس بالمحافظة على النظام وحماية أرواح وممتلكات الأجانب . ولم تستخدم الرقابة على البريد والبرق والصحافة لمواجهة "دعاية العدو" . فحسب ، بل استخدمت ضد "المتعصبين" من الوطنيين أنفسهم . فتمت مصادرة "الوقائع المصرية" التى وصلت من الإسكندرية ، وكذلك "الفسطاط" التى بدأت بالصدور فى ٢٠ إبريل أوقفت لمدة ثلاثة شهور بسبب مقالاتها التعريضية . واستقال حسن الشمسى - الموظف بالمعارف - من رئاسة تحرير "المفيد" عندما حذره مدير المطبوعات من كتابة المقالات "المتعصبة" ، ولكنه حصل فى ٨ أغسطس على ترخيص بإصدار جريدة "السفير" .

ولكن تهديداً خطيراً للأمن العام وقع بطنطا على يد اللاجئين السكندريين الذين غادروا الشغل بعد القصف فى طريقهم إلى القاهرة ، وانضم إليهم - فيما بعد - اللاجئين من مدن القناة . وبذل إبراهيم فوزى ناظر ضبطية مصر جهوداً كبيرة ليمنع تكرار ما حدث بالإسكندرية والدلتا فى العاصمة ، وكان يجب توفير المواد الغذائية والمأوى والرعاية الطبية لنحو ٦٠ ألفاً من المهاجرين ، فشكلت لجنة لهذا الغرض ، ونقل بعض الوافدين الجدد إلى مدن أخرى حيث بذلك السلطات جهداً كبيراً لرعايتهم والمحافظة على الأمن . وقرر المجلس العرفى خصم ٥٪ من رواتب الموظفين والمعاشات - اعتباراً من أول سبتمبر وحتى نهاية الحرب - على أن تخصص لرعاية اللاجئين . واستطاع إبراهيم فوزى أن يحقق الحماية لأرواح وممتلكات الأجانب بالقاهرة ، فسمح لعائلة الجنرال ستون بالانتقال إلى الإسكندرية فى أغسطس ، بل وأقام الضباط لزواجه حفل وداع بالقاهرة ، وعومل البحار الإنجليزى الشهير الذى وقع فى أيدي المصريين عند كفر الدوار معاملة كريمة .

وإلى جانب قادة مصر السياسيين والعسكريين الذين خلقتهم الحوادث ، احتل عرابى - ممثل سلطة الدولة - مكاناً ثانوياً ، وتحصل المجلس العرفى مسئولية المحافظة على البلاد كأمر واقع . واتخذت الترتيبات حتى لا تؤثر الحرب على إيقاع الحياة المدنية اليومية . وتقرر تأجيل الاحتفال بمولد اثنين من الأولياء بالقاهرة بسبب ازدهام المدينة باللاجئين ، وصدرت قرارات بتحديد أسعار المواد الغذائية ، وإصلاح الشئون ، وتقوية الجسور ، وصيانة الترع ، وزيادة الرواتب ومساعدة الموظفين من بين اللاجئين . واهتم المجلس العرفى بصرف رواتب الموظفين قبل عيد النطر ، وإعداد الكسوة الشريفة - التى كانت تصنع كل عام فى مصر وترسل إلى مكة مع قافلة الحج - دون أن يتأثر إعدادها بظروف الحرب .

المصريون في الحرب :

قال أحمد فتحي رمضان : "درجت الكتب والكتاب عند تناولها لمختلف مظاهر ثورة عرابي على أغفال قضية السلطة والدور الذي يلعبه المصريون فيها . فإذا بحثنا عن الشعب وما يفعله وحجم مساهمته في السلطة ، وهل كان مجرد مراقب لها وليس مشاركاً فيها ؟ نستطيع القول أن الثورة ساعدت الشعب على الدخول في دائرة السلطة ، ورفعته من القاع (إلى القمة)^(٤٨) . وعندما نتناول هذه القضية نتساءل : مامدى حجم التأييد الذي نالته قيادة الجيش والمجلس العرفي من الشعب ؟ وهل أندفع الرجال متحمسين لحمل السلاح ، وهل ساهم الأغنياء والفقراء بسخاء لسد الحاجات المادية للجيش كما ذكر العربايون والأوربيون المتحمسين لهم ؟

لا ريب أن الشعب المصري - بما في ذلك قسم كبير من الأعيان (القضاة والمفتون - موظفي المديرية - والعمد خاصة) وقفوا إلى جانب عرابي وليس إلى جانب "الترك" الذين يحرکهم الخديو والإنجليز . والاهتمام الرئيسى هنا ينصب في قالب أيديولوجي يقوم على إزادة المقاومة ودرجة الاستعداد للعمل ، واستطاع الضمير الثوري للشعب - الناتج عن التعبئة السياسية التي استغرقت شهرين - أن يبرز في يوم أو يومين ، وربما كان من الممكن الاستفادة بتيار المهديّة لتوجيه التعبئة السياسية صوب الثورة الاجتماعية ، وكان من الضروري الإشارة إلى أن ممثلي النظام القائم على الامتيازات والاستغلال والقمع ربطوا قضيتهم بقضية العُدو وكان من الممكن إعلان قيام دولة مستقلة وثورة قومية ضد وصاية غير المصريين على البلاد . ولكن تلك الإمكانيات كانت غريبة على فكر العربايين .

فقد وقع عبء التعبئة الروحية للمعركة ضد العُدو على عاتق العلماء الذين أدوا مهمتهم بطريقة تقليدية بإعلان الجهاد ضد الغزاة الكفار . أضف إلى ذلك أن رسل عرابي جابوا البلاد من أدناها إلى أقصاها يعدون الفلاحون بتخليصهم من الديون التي أثقل بها المرابون والمحاكم المختلطة كواهلهم . وإلى جانب الدعوة إلى الجهاد ، لعبت تلك الوعود دوراً هاماً في كسب تأييد أهالي الريف للعربايين . ولكن لم تكن هناك أى دعاية حول إعادة توزيع الملكية أو إذابة الفوارق الطبقيّة .

ولذلك لم تكن الأمثلة المعروفة للنشاط ذى الطابع الإجتماعى الذى اتخذ طابع الانتفاضات العنيفة ، موجهة ضد الأتراك الجراكسة ، أو كبار الملاك الوطنيين ، ولكنها كانت موجهة ضد من اعتبروا مسئولين مسئولية مباشرة عن يؤس الفلاحين ، وتعنى بهم "المرابين" . ولم تكن تلك الانتفاضات مرتبطة بتمزيق صكوك الدين الذى أنكره كرومر . وفيما يتعلق "بمذبحة الدلتا" كان ضحاياها الرئيسيين من اليهود والمسيحيين الشوام إلى جانب بعض الأقباط والأوربيين ، واتهم مهاجرو الإسكندرية بتدبيرها لأول وهلة ولكن أهالى المنطقة شاركوا فيها . وقد وقعت تلك الحوادث العنيفة فى طنطا وكفر الزيات ودمتهور والمحلة الكبرى وبنها ومحلة أبو على . وكثيراً ما حال تدخل أعيان تلك البلاد دون إراقة الدماء ، على نحو ما فعل أحمد المنشاوى بطنطا ، وما حدث بكفر الزيات ، ومدينة الفيوم حيث لعب هذا الدور الشيخ سعداوى الجبالى شيخ قبيلة الخرابى . وقيل إنه عندما شاع انضمام سلطان باشا للعدو قام المهاجرون بمهاجمة بيته ونهبه وألقى القبض على وكيله . ووقع حادث "ثورى" آخر على يد جمهور القاهرة اتخذ طابع تحطيم التماثيل ، ففى أوائل سبتمبر قاد الشيخ عlish جماعة من الأهالى قامت بإزالة تماثيل الأسود الأربعة من مداخل كوبرى قصر النيل ، وأنزلت تمثال إبراهيم باشا من فوق قاعدته بالأزيكبة ، إذ كان ذلك الشيخ المتزمت يكره الصور وخاصة تمثال جد توفيق ! ولكنه وجماعته كانوا يعملون بحذر شديد فلم يحطموا تلك التماثيل وإنما أودعوها مخازن المتحف المصرى ببولاق .

ومن الواضح أن التخلص من الديون كقضية اجتماعية قد استخدم لتقوية المعارضة بين سكان الريف . وكان عرابى ورفاقه قد وعدوا الفلاحين قبل ذلك بقدر كبير من العدالة الاجتماعية وتحسين أحوالهم المادية ، ولكن لم تكن هناك أى دعوة للثورة الاجتماعية ، فليس ثمة إشارة إلى الرغبة فى تغيير النظام الإقتصادى تغييراً جذرياً أو إعادة توزيع الملكية الزراعية . ترى ، من الذى كان باستطاعته أن يحدث مثل هذا التغيير ؟ أمر المجلس العرفى ؟ أم أعيان الريف ؟ أم عرابى الذى حصل من الدولة على ٨٦٠ فدانا ؟ إننا نشك فى أن هيكل الملكية الزراعية قد يتعرض لتنظيم ثورى فى حالة انتصار المقاومة الشعبية على الإنجليز وحلفائهم (من الأتراك الجراكسة وكبار الملاك الوطنيين) ففى تلك الحالة ، كان العمود و"أبنائهم وأخوتهم" (الضباط) سيلعبون - أكثر من ذى قبل - الدور السياسى والإجتماعى والإقتصادى لمثلئ النظام القديم ، بعد ما يفقد كبار الملاك المتحالقين مع الحديو مراكزهم .

لم تتحقق الثورة السياسية بإلغاء الخديوية أو حتى خلع الخديو ، بينما لم تكن الثورة الاجتماعية واردة ، وكانت تعبئة الجماهير سياسياً تتم - بالدرجة الأولى - من خلال القيم التقليدية . فكان الاعتماد على القوة السحرية للجهاد الذى أعلنته "الوقائع المصرية" فى ١١ يوليو ، فذكرت قراها بالثواب الذى ينتظر من يجاهدون ضد أعداء الله ، وبأن من يتبعون تعاليم الدين ويجاهدون بدمائهم يدخلون فى زمرة الشهداء ، وأن النبى وعد المؤمنين الذين يذودون عن حياض بلاد الإسلام بعون من الله . وترددت تلك العبارات فى المساجد يوم الجمعة التالى لضرب الإسكندرية ، وذكر نقيب الأشراف فى خطاب ألقاه بأسير - وأوردته "الوقائع المصرية" الآية الكريمة : "إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون فى سبيل الله فيمقتلون ويقتلون وعداً عليه حقا" (سورة ٩ : ١١١) ، والآية الكريمة : "والذين قتلوا فى سبيل الله فلن يضلل أعمالهم ، سيهديهم وصليح بالهم ويدخلهم الجنة عرفهم لهم (سورة ٤٧ : ٤ ، ٥ ، ٦) والآية الكريمة : "يا أيها النبى حرّض المؤمنين على القتال إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا" (سورة ٨ : ٦٥) .

وفى وثائق هذين الشهرين التى يمكن أن نستشف منها الأساس الفكرى للمقاومة ، مجده الجهاد يشكل الطابع المميز ، وكذلك النضال فى سبيل الله تحت رايات الإسلام لتدعيم أركان الإسلام ضد الكفار - على النحو الذى أشرنا إليه من قبل - ولحماية الحرمين الشريفين اللذان يتعرضان لتهديد الإنجليز . وحاول أحمد رفعت تبرير تلك الأفكار فى خطاب بعث به إلى وكالة هافاس للأنباء ، جاء فيه "إن الطغيان الصليبي للإنجليز يبرر استنفارنا لقوى الإسلام"^(٤٩) . وعلى كل حال ، شملت الدعوة للجهاد من أجل الدين الدفاع عن العرض والوطن . ولم يكن استنفاز الوطنية يرتكز - بالطبع - على أى أسس نظرية أو أيديولوجية . ومن ثم يمكننا أن نصف نضال المصريين بأنه كان نضالاً دينياً وطنياً ، ولم يكن مفهوم الدولة القومية "العلمانية" وارداً ، وكذلك كان الحال بالنسبة للفكرة الجمهورية أو الملكية المرتكزة على أساس قومي ، ولا يستثنى من ذلك عبد الله النديم الذى كان يتولى تحرير "الطائف" ويعد أداة الدعاية للجيش وسكرتيراً مؤقتاً لعرايى ، وكان مسئولاً عن إيقاد العلماء إلى الريف لحث الناس على تأييد عرايى رئيس حزب الله . ومارس النديم دعايته لعرايى بالمساجد

والشوارع ، وإن اختلفت لهجته عن أولئك الذين كانوا يستنفرون النوازع الدينية - الوطنية عند الناس الذين اتهموا الإنجليز بالسعى للاستيلاء على الكعبة في مكة المكرمة .

وكانت الوطنية التي عبرت عن نفسها في تلك الفترة "حب الوطن وأهله" لا تشمل قومية مصرية ضيقة ، بل كانت تتضمن شعورا بالانتماء إلى الدولة الإسلامية العثمانية . ومن يكون ضد الإنجليز يصبح - ألياً - مدافعاً عن حقوق السلطان وحياض الإسلام ، فالصحف ، والخطابات والرسائل لم يبعثها العربيون إلى البلاد العربية (دمشق ، تونس ، طرابلس ، الحجاز) فحسب ، بل بعثوا بها إلى الهند . واستقبل هؤلاء بالخفاوة ، لافى الولايات العربية فحسب ، بل وفي الأستانة وولايات البلقان . ولتأكيد انتماء مصر إلى الدولة العثمانية وولائها لأمر المؤمنين ، أطلق على جيشها وحكومتها وشعبها لقب الشاهاني أو الشاهانية . وحتى لحظة إعلان السلطان عسيمان عرابي ، كان الأمل قوياً في سماع كلمة حاسمة من السلطان لنصرة قضية عرابي ورفاقه العادلة ضد توفيق ومن شايعوه .

وفي نفس الوقت ، كان الحديو ينتظر بفارغ الصبر وصول الجيش التركي الذي يحق عرابي ورفاقه ، وكان مستعداً - في المقابل - أن يبطش بالشعور الوطني في مصر الذي قد يؤدي إلى استقلال البلاد ومن ثم يهدد الدولة العثمانية . ومرة أخرى طلب الحديو من ثابت باشا أن يبلغ السلطان بضرورة تدخله في مصر حيث يتهدد الحديو خطر محقق ، وتعرض البلاد للاحتلال الأجنبي . وأيدت جريدة "الأهرام" تلك المطالب ، فكتب بشارة تقلا في عدد ٢٤ أغسطس مناشداً الباب العالي غير مرة بالتدخل لأن التدخل "السرير ضروري" (٥٠) . وأكد توفيق أنه يعتقد أن الإنجليز سوف ينسحبون بمجرد وصول الأتراك ، وأن إخضاع عرابي يزداد صعوبة كلما مرت الأيام ، ومن الواضح أن ثابت باشا لم يكن على درجة كافية من العلم بتدخل الدول ، وسياسة دافرن المتتوية بالأستانة ، وعدم إخلاص السلطان ، لأنه استمر يقضي آمال الحديو حتى اللحظة الأخيرة . ولذلك كاد توفيق يستسلم للفكرة القائلة بأن الجيش التركي سيخلصه من عرابي والإنجليز معاً . وكان الثمن الذي عليه أن يدفعه إقامة روابط أقوى بالباب العالي ، طالما أن هذه التضحية تضمن له استعادة السلطة والعظمة والاحترام ، واستعادة الأمن والنظام في ربوع مصر ، وكان مستعداً - إذا دعت الضرورة لذلك - أن يعلق الأمل على الإنجليز إذا عجز الباب العالي عن حماية أرواح وممتلكات عائلته وأتباعه وعجز

عن تصفية عرابى . وفى ضوء هذا الاعتبار طلب إلى الحكومة الإنجليزية فى ١٩ يوليو "أن تتخذ إجراءات أبعد دون تأخير"^(٥١) وكان شريف - الذى دعى لتشكيل وزارة جديدة - مستعداً للقيام بهذا العمل فى حالة وجود قوات عسكرية كافية بغض النظر عن موعد وصول تلك القوات .

وشرح عرابى موقفه - فى ثلاث برقيات أرسلها إلى الباب العالى - فى مواجهة العدوان البريطانى ، وطلب مساعدة السلطان ، وأصر على أنه قد تقرر مقاومة الإنجليز بحضور درويش باشا لأن مطالب الأميرال البريطانى كانت إهانة للدولة العثمانية . وأضاف أن الجيش المصرى الشاهانى لم يكن - لسوء الحظ - مستعداً بما فيه الكفاية ، لأن السلطان أصدر أوامره بإيقاف استعدادات الدفاع . وكرر عرابى اتهاماته للخديو الذى وقف بخيانتته ضد جيش السلطان ، فكان توفيق بهذا التصرف يشبه باى تونس . وذكر عرابى أن درويش باشا أيد الخديو فى موقفه بدلاً من أن يناشد ضميره ، وبذلك خدع المبعوث العثمانى الجيش العثمانى المسلم (أى الجيش المصرى) وأنضم إلى العدو الكافر . وفى برقيته الثالثة (٢٤ يوليو) أشار عرابى إلى توفيق بكلمة "الباشا" بينما وصف أمير المؤمنين بالقائد والسيد ، وذكر أن المصريين - على خلاف توفيق - ظلوا موالين للدولة الإسلامية ، وأنهم يتولون الدفاع عن حقوق السلطان ، وأنهم على ثقة من أنه سينقذ البلاد من المحنة التى جعلها توفيق تتردى فيها .

وشعر عرابى بخيبة أمل مرة من الإجابة التى تلقاها من سعيد باشا الصدر الأعظم ووزير خارجية الباب العالى ، الذى أبلغه - باسم السلطان - أن مسئولية الصعوبات التى تعانىها مصر تقع - من وجهة نظر الأستانة - على عاتق عرابى نفسه ، الذى يتصرف بدافع من مصلحته الشخصية ، وأن تلك الصعوبات تضع كل من الدول الأوروبية والباب العالى من مأزق وأن عزل الخديو لعرابى كان يجب أن ينفذ ، وأن سلوكه المتعنت مكروه عند الله ونبيه والخليفة . وأصابت هذه البرقية عرابى بالارتباك والحيرة ، فلا بد أن السلطان لم يقدم على ذلك بدافع منه ، ولا بد أن يكون الإنجليز وراء هذا الموقف . فالباب العالى لم ينشر هذه البرقية لأنه يرى أن الوقت غير ملائم لكشف أوراقه . ولذلك لم يأخذ عرابى هذه البرقية مأخذ الجد رغم نصيحة عبد الله التديم الذى أراد نشرها فى "الطائف" محدداً مصدرها متخذاً موقفاً أزاهى . فقد اعتقد عرابى أن نشر البرقية يفقده تأييد الناس والجيش ، إذا تبينوا أن أمير المؤمنين قد أنقلب

عليه مهما كانت الظروف . ثم ماذا يكون الموقف من ادعائه الدفاع عن حقوق السلطان ؟
وافترض أن السلطان قد أجبر على اتخاذ هذا الإجراء رعا كان مسئولاً عن رد عرابي السريع
على الباب العالي معلناً احتلال السويس وقناة السويس في ٢٠ أغسطس والاحتجاج
على الإنجليز من أجل ذلك .

ومن الواضح أن أحداً بالقاهرة لم يكن يعلم ببرقية سعيد باشا ، ويبدو أن رفاق عرابي في
كفر الدوار هم وحدهم الذين تحملوا عبء هذا السر المثير للإحباط . واستمر المجلس العرفي في
إرسال تقاريره وشكاواه إلى السلطان على أمل أن يجد لهم يد العون . ورغم أن وكلاء النظارات
الثمانية أبرقوا إلى الباب العالي بقرار جمعية الأعيان الثانية ، إلا أنهم لم يتلقوا جواباً على
برقيتهم . وفي ٣ أغسطس ، استطلع المجلس العرفي بصر نافذ ما إذا كانت التقارير الخاصة
بالأوضاع الراهنة في مصر قد وصلت إلى الآستانة ، وما إذا كانت قد قدمت إلى السلطان .
ولما كانت التطورات قد دخلت مرحلة حرجية ، فقد كان من الضروري أن يتعرف كل على
موقعه ، ومن ثم كان أعضاء المجلس ينتظرون أمر سيدهم السلطان . وفي نفس اليوم ، أبرق
المجلس إلى الآستانة معلناً سقوط السويس في أيدي قوات الأعداء ، وأن العلم البريطاني
يرفرف الآن على هذه البقعة من أرض الدولة العثمانية ! وفي ٨ ، ١٠ أغسطس أبرق المجلس
العرفي مرة أخرى بتقرير عن الحرب مكرراً اعترافه بالسلطان كسيد للبلاد .

وكانت الثقة بالسلطان عند قيادة القاهرة مجرد فكرة حتى اللحظة الأخيرة ، عندما أعلن
قبيل نهاية الحرب عصيان عرابي ونشر ذلك الإعلان . وحتى في الأيام الأخيرة للحرب ، عندما
كانت الصلوات تقام في المساجد من أجل النصر ، وكانت الميادين تملأ بالآذكار ، لم يكن
أحداً من المصريين يعتقد أن البلاد فقدت تأييد أمير المؤمنين . وعلى كل ، عندما حانت ساعة
الحسم كان ذلك التأييد لأمضى له . فقد دعى الناس إلى الدفاع عن الإسلام فلبوا النداء ،
ويتساءل جاك بيرك : "أي إسلام هذا ؟ أهو الإسلام الحديث أم الإسلام التقليدي ؟ أهو
الخليفة الذي يحيط به الغموض ، أم هي شعبيته التي ترجع إلى ألف عام ؟ لقد كان ذلك
جميعاً ، وإنه الإسلام كحقيقة وكمعنى مطلق إنه العودة به إلى سيرته الأولى" (٥٦) ، ولكن هل
كان الناس مستعدون لذلك ، وهل دخلوا حرباً مقدسة باختيارهم وهم مستعدون لها ؟ وهل
قدموا تضحيات مادية كبرى ؟ لا ريب أن الغالبية العظمى من المصريين قد أعطت عرابي

تأييدها المعنوى وجمعت عواطفها تحت رايته . وكان عرابى خلال شهور الحرب خاصة يحظى بالولاء . وقد نشرت "الوقائع المصرية" - التى أصبحت لسان حال المجلس العرفى بعض الأمثلة لذلك ، منها برقية من مدير الغربية يعلن فيها أن اجتماعا لعمد وأعيان المديرية قد عقد ، وأنهم أعلنوا فيه وقفهم إلى جانب الجيش بلا قيد أو شرط . كما نشرت مراسلات من المحلة الكبرى والمنصورة وأسبوط تصور الحماس الوطنى للشعب وتصميمه على الدفاع عن الدين والوطن . وكانت الكثير من البرقيات ترسل إلى "حامى الإسلام" . ودعا محافظ القصير عرابى ألا يحمل هما لأن الأعداء لن ينالوا منه فאלله ينصر من ينصره .

ولم يصبح عرابى رمزاً للوطنية فحسب ، بل أصبح محاطاً بهالة دينية ، وكان قبوله للفرز أو النفي يعد ردة . وعندما ذكر عرابى لعلى مبارك أنه لن يخيب الآمال التى عقدها الناس عليه ، وأنه سوف يؤدى رسالته ، إذا كان يعبر عن إيمان عميق ، والزيارات التى كان يقوم بها الناس إلى مقر قيادته لم تكن زيارات لدكتاتور أو لقائد عسكري ، ولكنها كانت زيارات لأبى الوطن وحامى الإسلام ، واختلف العلماء إلى خيمته ، وقصدته الوفود فى عيد الفطر من القاهرة تحمل إليه تهانى وتقنيات المجلس العرفى ، وكانت تضم بين أعضائها اسماعيل أيوب ورموف باشا الذى أصبح - فيما بعد - رئيساً للجنة التحقيق والمحكمة العسكرية .

ووضعت المواد التموينية والأموال والخيول والبغال التى كان يتطلبها المجاهد الحربى تحت تصرف عرابى ، ونشرت "الوقائع المصرية" قوائم طويلة بأسماء المتبرعين ونصوص البرقيات التى أرسلت إلى عرابى تعلن عن تلك التبرعات . ترى هل عبر الناس عن سلوك اجتماعى سيكولوجى لم يكن متوقعا فى ضوء التجربة التاريخية ؟ وهل كانوا على استعداد حقا للتضحية بأرواحهم وممتلكاتهم من أجل القيم التى لم توجه إليهم الدعوة من قبل للدفاع عنها ، وللدفاع عن "الدين والعرض والوطن" ؟

وفى ١٢ يوليو ، دعت "الوقائع المصرية" إلى جمع التبرعات من كل لون للإخوان الذين يحاربون فى الجبهة . وفى اليوم التالى نشرت المجلة القائمة الأولى لأسماء المتبرعين ، واستمر ذلك حتى قبيل نهاية الحرب . وكانت الجياد والبغال فى مقدمة التبرعات التى قدمها النوات بالعاصمة (الأمرأ - رجال البلاط - الوزراء السابقون) ثم تدفقت التبرعات وخاصة المواد الغذائية والأموال التى استخدمت لرعاية اللاجئين من مختلف المديرية ، قدمها الأعيان والعمد والتجار وأعضاء مجلس النواب ورجال الدين - وفى منتصف أغسطس وردت تقارير عن تبرعات جماعية قدمها أفراد من مختلف القرى . ترى هل كانت هذه التبرعات استجابة لدعوة الجهاد ، أم لشعبية عرابى تعبيراً عن الشعور الوطنى الذى جعل المصريين جميعاً يهتمون بأمر الحرب ؟ .

وليس لدينا ما يؤكد ما إذا كانت هذه التبرعات قد قدمت طوعاً لا قسراً . وكان طلب الخيول والبغال قد جاء فى شكل برقية دورية أصدرها رئيس مجلس النظار فى ١١ يوليو ، وتابع ناظر الجهادية إصدار مثل هذه الأوامر . وفى ١٢ يوليو طلب من مدير المنوفية برقية إرسال ٥٠٠ بغل إلى القاهرة بالإضافة إلى الجياد التى طلبت ، واعتبر مسئولاً مسئولية شخصية عن أى تأخير فى إرسالها . كذلك تسلم مدير الفيوم أمراً مشابهاً . وفى ١٨ يوليو أرسلت برقية دورية إلى جميع المديرين تأمرهم بإرسال المجندين المطلوبين والخيول والمؤن إلى قصر النيل أو إلى بولاق ، وهددت من يتقاعس من المديرين بحاكمته عسكرياً . وتلقى مدير الدقهلية فى ١٣ أغسطس أمراً بإرسال ٢٧٠٠ أردب من القمح على وجه السرعة إلى حامية دمياط . وفرض على كل فدان ضريبة حرب مقدارها عشرة قروش .

ومن ثم يكون من نافلة القول افتراض أن المجهود الحربى كله قام على أساس التطوع ، فلا شك أنه كان هناك حماس وطنى لتأييد الجيش مادياً ، وأن الشباب تدفقوا للخدمة بالجيش بإرادتهم الحرة . ولكن التعبئة العسكرية لم تأت من القاعدة إلى القمة ، فجميع احتياجات الجيش من الخيول والبغال والجمال والمؤن والأموال قدرت تقديرًا محددًا ، وقسمت على المديرية ثم طلبت من رجال الإدارة جمعها ، وكان الموظفون الذين يتقاعسون عن أداء هذا الواجب الوطنى يفصلون من وظائفهم ، وانسحب هذا أيضا على تجهيد الجنود والكفاءات الفنية.

وكان يجب أولاً جمع الجنود والضباط المبعثرين فى مختلف أنحاء البلاد ، وفى ١١ يوليو صدر أمر من نظارة الجهادية إلى مديري المديرية بإرسال الرجال بأسرع وقت ممكن للاتحاق بوحداتهم العسكرية ، غير أن الرجال منحوا مهلة محددة للاستعداد . ولما كانت جميع الأيدي العاملة مطلوبة للزراعة وخاصة فى الدلتا ، أصدر المجلس العرفى أمراً فى ٢٧ يوليو يقضى بضرورة إهمال هذه الأعمال فوراً حتى لا يؤدى ذلك إلى تعطيل التعبئة العسكرية . وعلى كل ، كانت نظارة الجهادية تشكو فى ٢ أغسطس - فى برقيات دورية - من أن عدد الجنود الذى وصل إلى القاهرة قليل ، وحثت المديرية مرة أخرى على أداء واجبهم ، وتم استدعاء موظفى المديرية الذين كانوا ضباطاً من قبل ، وفى مديرية جرجا كان ذلك يعنى تجهيد كل موظفى قسم طهطا .

وفى برقية دورية بتاريخ ١٢ أغسطس ، بعد قصف الإسكندرية بشهر ، أصدر ناظر الجهادية أخيراً أمراً بتجهيد ٢٥ ألفاً من الجنود المجدد . وفرضت حصص معلومة على كل

مديرية وفقاً لتعداد سكانها ، وترك للمديرين توزيع حصص مديرياتهم على القرى ، على أن يبين لأولئك المجندين أنهم سيقومون بعمل وطني مشرف ، وأنهم سيعفون بعد الحرب من الخدمة العسكرية إعفاء تاماً . غير أنه كانت هناك أخطاء فى التطبيق وشكاوى ، لأن الوعود التى بطلت لم تلق - على ما يبدو - أذناً صاغية عند الكثيرين . فكان الرجال الذين وصلوا إلى القاهرة من القليوبية من غير الصالحين للخدمة العسكرية ، فهم إما مسنين أو مرضى أو عرجة ، وتبين من التحقيق أن شيوخ القرى والمأمورين الذين تولوا عملية التجنيد كانوا وراء هذا الاختيار . وفى ٤ سبتمبر ، شكا بعض شيوخ قسم إسنا إلى عرابى من حالات التمييز عند التجنيد ، وذكروا أن أقسام حلفاء وإدفو لم تقدم جنوداً على الإطلاق من ناحية ، ومن ناحية أخرى زاد الطلب على المجندين من المديرية ككل لأن البدو أضيفوا إلى حصص الفلاحين .

وتوفر لنا صورة حقيقية لأوضاع البلاد تعكسها بعض الخطابات الخاصة فى ذلك الوقت . فقد شكا أحد أهالى المنيا من أن المدير يستفيد من تلك الظروف ليزيد من استغلاله للأهالى ، وفى نفس المديرية استجار أحد الشيوخ من ترك الحقول دون رعاية نتيجة لقيام الحكومة بتجنيد الرجال . ولكن تلك الشكاوى التى قدمت فى المديرية أو القاهرة لم تنل أى اهتمام وأضيفت الضرائب التى كان على الأغنياء أن يدفعونها إلى الأعباء الملقاة على عاتق الفقراء . وكان المديرون يؤيدون استغلال الأهالى . وحذر نفس الشيخ عرابى من أنه لن يدعو له بالنصر المبين إذا لم يضع حداً للظلم ، لأنه يعرف أن دعوة المظلوم مسموعة عند الله .. وفى خطاب آخر أرسله أحد أتباع عرابى من مديرية أسيوط قدم فيه مقترحات فعالة لفرض ضريبة عسكرية ، فنصح ناظر الجهادية بعدم الاعتماد على العمد لأنهم قد يعفون الشخص من التجندية إذا دفع لهم عشرة جنيهات ، ومن ثم كان الفقراء هم الذين يجندون إذا لم يهربوا من مكان إلى آخر . وبالإضافة إلى ذلك شكا من أن هناك الفنان من بدو المديرية لم يجندوا ، رغم أنهم يملكون خيولاً وجمالاً ، واقترح فرض ضريبة إضافية تتراوح ما بين ١٠٠-٢٠٠ جنيهاً على الكتاب الأقباط فى الصعيد الذين يحصلون على ما يتراوح بين ١٥-١٠٠ جنيهاً على كل قضية . وشكا رجل من مديرية الغربية من أنه دعى وابنه إلى التجنيد رغم أنه لا يملك سوى نصف فدان يقلحه بمساعدة ابنه ، بينما الآخرون يملكون ما يتراوح بين أربعة وأربعين فداناً ولم يتم استدعاهم . وذكر خمسة عشر رجلاً بالأسم تم استدعاهم أولاً ثم عادوا إلى بيوتهم بعدما تدخل العمد لصالحهم بالمديرية .

وهكذا لم تستبعد المصالح الشخصية للفلاحين أو العمد أو موظفى المديرية خلال النضال من أجل الدين والوطن . ولذلك عندما نصف الحماس الدينى والوطنى للشعب المصرى خلال الحرب يجب أن نميز بين هؤلاء وأولئك .

وشيثاً فشيثاً وصل المجندون المطلوبين إلى قصر النيل أو إلى الجبهة ، بل قدم بعض المديرين فائضاً فى الرجال . وقدمت مديريات مصر الوسطى والصعيد أعداداً أقل نسبياً من مديريات الدلتا التى تحملت الجانب الأكبر من أعباء الحرب . وفى الدلتا جند الأهالى للعمل فى حفر الخنادق بالقرب من كفر الدوار والتل الكبير ، وقدمت المنوفية ألفان من العمال ، كما قدمت الشرقية ٤٠٠٠ عاملاً . وفى الحقيقة قدم مديراً هاتين المديريتين ألف رجل من كل مديرية زيادة عن العدد المطلوب . وقدمت الدقهلية خمسة آلاف من عمال حفر الخنادق ، والغربية ٢٥٠٠ ، أما الأعداد التى قدمتها المديريات الأخرى فلا تتوفر لدينا . وكانت وحدات العمل تتغير من حين لآخر لأن العمال كانوا ينهكون أو يتشتتون . وفى أمر أصدره محافظ وقائد دمياط عبد العال حلى جمع ألفان من الرجال من الشرقية ، ١٥٠٠ من الدقهلية ليكون منهم "مليشياً شعبية" لدعم حرس السواحل . وعندما ذكر يعقوب سامى أن الله ساعد المصريين بزيادة عدد المقاتلين منهم إلى مائة ألف رجل ، كان لا يشير بذلك إلى الجيش فحسب، ولكن إلى المجندين المستجدين والبدو وعمال الخنادق و "المليشيا الشعبية" .

النهاية المرة :

ولم يكن على رأس أولئك المائة ألف جندى قائد عسكري بارز ، فبعدما عين عرابى قائداً للجيش ، قضى ستة أسابيع فى معسكر كفر الدوار يترقب الحوادث . وصورت المناوشات البسيطة التى ترددت أخبارها كانتصارات فى معارك كبيرة . وأوقف المجلس العرفى مبادرات عرابى المحدودة نحو إقامة "دفاع أمامى" فعال ، وربما كان "رئيس الجيش" يحظى بشعبية كبيرة ، ولكنه لم يتمتع بسلطات فعلية تجعله يقف فى مواجهة "الحكومة" بالقاهرة .

ومنذ البداية وضع عرابى حساباته على أساس احتمال التعرض للهجوم من جبهة قناة السويس ، ولذلك طلب من وكيله إقامة قوة مقاتلة قوية من الأسلحة الثلاثة فى رأس الوادى والصالحية للدفاع عن خط السويس - بورسعيد . ولكن المجلس العرفى رفض طلبه فى ٢٢ يوليو بعد مناقشات طويلة ، لأن مثل هذا الوجود العسكرى قد يعد تهديداً لحرية عبور السفن فى القناة ! ولاشك أن إعداد الوحدات العسكرية المطلوبة ضرورى ، ولكن يجب أن تعسكر بشكنات العباسية خارج القاهرة لتصبح احتياطياً للعمليات . لقد عين عرابى قائداً عاماً للجيش غير أن المجلس العرفى احتفظ لنفسه بحق القرار فى المسائل الاستراتيجية ، ويبدو أنه لم يجد أن من الضرورى إبلاغ ناظر الجهادية رفض طلبه ، لأن عرابى سأل القاهرة فى ٢٥ يوليو عما تم بشأن خطته !

وقدم "رئيس الجيش" أفكاراً أخرى ، غير أن خطته الخاصة بالتعبئة الشاملة - على سبيل المثال - لقيت نفس المصير . ولما كان يجب على المستحفظين (الشرطة) أن يشتركوا في القتال في حالة وقوع حرب واسعة النطاق ، فقد أمر عرابي بإعداد حرس أهلي للدفاع عن المدن . وكان على جميع القادرين على حمل السلاح أن يتدربوا على استخدام البنادق لمدة ساعة ونصف كل صباح قبل أن يتوجهوا إلى أعمالهم ، على يد ضباط المستحفظين في أحياء المدينة ويبدو أن هذا البرنامج قد نفذ في الدقهلية والشرقية ولكنه لم ينفذ في القاهرة . وذكر يعقوب سامي - في مذكرة إلى المجلس العرفي - أن الدفاع عن العاصمة يجب أن يبقى من واجبات الجيش النظامي وليس الحرس الأهلي ، وبسط ناظر الضبطية اعتراضه - في مذكرة أخرى - مؤكداً أنه يستطيع أن يضمن السلام والأمن في المدينة بقوات المستحفظين وحدهم ، وأنه يجب تجنيد الرجال مباشرة في الجيش حتى يتم إخضاعهم للنظام العسكري . ورفض أنصاف الحلول المشكوك فيها ، ولذلك اعتبر المجلس العرفي - في ٢٣ يوليو- أن خطة عرابي خطة غير عملية وصرف النظر عنها .

وبالطبع نفذت بعض مشروعات ناظر الجهادية ، غير أن الأمثلة التي ذكرت تشير إلى أن عرابي لم يصبح دكتاتوراً حتى خلال الحرب . فالقرار النهائي الهام كان يتخذه المجلس العرفي . وبعد أن بذل المجلس جهده في إبقاء الحرب بعيداً عن منطقة القناة ، أعاد النظر في استراتيجية جبهة القناة عندما احتل الإنجليز السويس . وفي ٢ أغسطس ، تم اختيار التل الكبير لتكون المركز الجديد للدفاع عن البلاد ، ووضعت خطة استراتيجية تفصيلية لهذا الغرض . وبقي عرابي حتى ٢٤ أغسطس في كفر الدوار لأن احتمال وقوع هجوم جديد من الإسكندرية لم يكن مستبعداً .

ولما كانت هذه الدراسة ليست دراسة استراتيجية ، فإننا لن نذكر إلا بضع كلمات في وصف الحرب ، فعلى حد قول فولتر : "كلما طالت تقارير المعارك ، كلما كانت مصدرًا للسأم عند الرجل العاقل" . وما يهمنا هنا بعض المسائل العامة التي تلقى ضوءاً على ماهو أكثر من أحداث الحرب .

وفيما يتعلق بأخبار الانتصارات الواردة من التل الكبير التي تشير إلى أن الإنجليز كانوا يهربون التماساً للنجاة بأرواحهم ، بعدما تكبدوا خسائر فادحة ، وما ترتب على ذلك من تبادل بروقيات التهاني ، فإن تلك الانتصارات لم تكن تعبر عن أن ثمة مخرجاً من الوضع القلق غير الحاسم ، ولكنها كانت علامات على سوء تقدير الموقف ، وكان ذلك نتيجة تكتيكات هيئة

أركان الحرب البريطانية . فمخططى وزارة الحرب البريطانية لم يتطرق اليهم الشك فى أن الخطوة الأولى للتدخل العسكرى فى مصر يجب أن تكون عن طريق احتلال منطقة القناة . وأن الخطوة الثانية هى التحرك من الاسماعيليه إلى القاهرة . ولم يكن لقصف الإسكندرية موضع بهذه الخطئه ، فكانت تلك جريمة لصقت بالأمرال سيمور شخصياً . وكانت المناوشات التى جرت أمام كفر الدوار - ببساطة - مناورات قامت بها القوات الإنجليزيه لتكبييل أيدي عرابى حتى يتمكن المخططون للحملة العسكرية من حسم قضية زحف القوات برا أو إنزالها عن طريق السفن . وفى ٢٠ يوليو ، أتخذ قرار بعدم انتظار وصول القوات التركية . وفى ٢٧ يوليو وافق مجلس العموم البريطانى بأغلبية ٢٧٥ صوتاً ضد ١٩ صوتاً على اعتمادات الحرب التى بلغت ٣٠٠.٠٠٠ رطل . وفى ٢٩ يوليو ، رفضت الجمعية الوطنية الفرنسية اعتماد مخصصات مماثلة . وبينما كانت القوات البريطانية الرئيسية تتدفق من بريطانيا ومالطة وجبل طارق وقبرص ووعدن ويومباي - خلال ليلة ١٩-٢٠ أغسطس - على منطقة القناة ، بما فى ذلك بورسعيد والإسماعيلية دون أن تتعرض لمقاومة تذكر ، قامت القوات البريطانية بالإسكندرية بمناوشة عرابى لىبقى فى موقعه . فقاموا بهجمات متقطعة يكررون فيها ويغرون أمام المصريين . فلا عجب أن يكون النصر إذن حليف المصريين ؛ وحدث نفس الشئ بالنسبة للمرحلات الاستطلاعية والهجمات التى تعرضت لها المواقع المصرية ، والتى قام بها البدو ، وانتهت جميعاً - وفقاً لما جاء بالبرقيات - بهزيمة العدو وتكبده الخسائر بعون الله ومساعدة نيبيه ، وكانت تقارير الاشتباكات ترد "بالوقائع المصرية" معاطاة بالتعليقات الحماسية . وفى ٥ أغسطس ، زعم عرابى أنه ذهب بنفسه إلى ميدان المعركة وأحصى عدد القتلى من الإنجليز الذين بلغوا ألف رجل ، كان من بينهم الكثير من الضباط . وفى ٢٦ أغسطس ، أهرق عبد العال حلمى بما يفيد أنه علم من مصادر موثوقة أن عدد القتلى من الإنجليز على الجبهة الشرقية بلغ ستة آلاف جندياً وضابطاً من بينهم ضابط برتبة الجنرال . أكان ذلك مجرد ولع بذكر الأرقام الكبيرة أم هروب من الواقع إلى الخيال ؟

ولم تتوقف تقارير الانتصارات حتى بعد ذهاب عرابى إلى الجبهة الشرقية ، حتى أصبح من الصعوبة مكان أن تحصل القاهرة على صورة واضحة للموقف . وفى الحقيقة كان الإنجليز يستولون على المرقع المصرى تلو الآخر ، فاستولوا فى ٢٤ أغسطس على المغفر ، وفى ٢٥ منه على تل المسخوطة والمحسة ، وفى ٢٦ منه على القصاصين . وكان الفشل نصيب الهجوم المضاد المصرى سواء فى ذلك الهجوم الصغير - فى ٢٨ أغسطس - أو الهجوم واسع النطاق فى ٩ سبتمبر . ورغم ذلك استمر عرابى يعلن توالى الانتصارات حتى ١٣ سبتمبر ، ولم يجد

مفراً من أن يبلغ القاهرة فى كلمات معدودات بالكارثة المفاجئة التى وقعت بالتل الكبير .
 فى هجوم مفاجئ عند الفجر اجتاحت القوات البريطانية آخر المعاقل الدفاعية الحقيقية
 للمصريين . ورغم أن فرقة محمد عبيد استبسلت فى المقاومة ، استشهد معظم الجنود وهم
 يلوذون بالفرار . وتوقفت المقاومة بعد ٢٠ دقيقة ، ولكن الغزاة أصروا على إلحاق "هزيمة
 ساحقة" بالمصريين : "فكانت الأرض خلف محطات السكك الحديدية مرصعة بأجساد أولئك
 الذين قتلوا وهم يفرون ، واجتاح الفرسان الإنجليز النهاية الشمالية للخنادق يقتلون الهاربين
 بلا حساب .. وحصدت المدفعية الملكية بنيرانها الجنود الهاربين^(٥٣) . وقام الجنود الإنجليز
 "بذبح الجنود الهاربين وكأنهم فى رحلة صيد^(٥٤)" ، فبلغ عدد من ذهبوا ألفان من الفلاحين .

واستيقظ عرابى على صوت المعركة ، ولم يكن لديه إلا وقت محدود ليرتدى بزته ويشق
 طريقه صوب محطة سكك حديد بليس ، حيث تمكن من الهرب بالقطار إلى القاهرة وبصحبه
 على الروبى . ورغم هزيمة القائد فإنه لم يكن مستعداً للاستسلام ، إذ أراد إعداد القاهرة
 للدفاع . ولتحقيق هذه الغاية استدعى قوات عبد العال من دسباط (وتشكون من السودانيين
 والبدو) لأن قوات التل الكبير قد تشتتت على النحو الذى رأيناه وأصبح لاجدوى منها . وأراد
 عرابى أن يبنى خطاً دفاعياً جديداً قرب ثكنات العباسية ، ولكن زملاءه بالقاهرة لم يؤيدوا
 هذه الفكرة ، فلم يكن الضباط منهكون من الحرب فحسب ، بل أرادوا تجنب العاصمة المصير
 الذى أصاب الإسكندرية ، وكان وكيل محافظة الإسماعيلية قد استخدم نفس الحجة عندما
 أعلن استسلام المدينة . ولذلك أعلن المجلس العرفى الاستسلام بلا قيد أو شرط للخديو وليس
 للإنجليز الذين كانوا يعلنون دائماً أنهم يقاتلون باسم الحاكم الشرعى للبلاد .

وتشكلت لجنة من رؤوف باشا وعلى الروبى ويطرس غالى للتوجه إلى الإسكندرية وإعلان
 استسلام "الشوارع" عند أقدام الخديو . وفى مساء ١٣ سبتمبر أبرقت اللجنة إلى قائد القوات
 البريطانية (التي احتلت الزقازيق عندئذ) شاكرة باسم الشعب المصرى للمساعدة التى قدمتها
 الحكومة البريطانية لسمو الخديو ! ولم تتخذ أى خطوات أخرى دون الرجوع إلى الخديو ، وكان
 هدفهم (وخاصة إبراهيم فوزى) تجنب سكان القاهرة رؤية القوات البريطانية ، فقد خشى ناظر
 الضبطية من حدوث الفوضى وإراقة الدماء ، ولكن مخاوفه كانت لا أساس لها من الصحة إذ

(53) Ninet, Arabi Pacha, p. 261 .

(54) Maurice, p. 99 .

احتلت وحده صغيرة من الفرسان الإنجليز قلعة القاهرة مساء ١٤ سبتمبر، وتجنبت المرور بالطرق الرئيسية للقاهرة، فدخلت القلعة عن طريق باب الوزير، وشقت طريقها إليها عبر الحواري المحيطة بها. "ورمى السكان الذين كانوا يقفون على أبواب بيوتهم القوات البريطانية بنظرة كسيفة، دون أن يبدو تظاهراً من أى نوع، ودون أن تبدو عليهم علامات الدهشة" (٥٥).

وقبل أن يستسلم عرابى وطلبه عصمت للإنجليز مساء ١٤ سبتمبر ويسلم عرابى سيفه، وقع خطابات للخديو شرح فيها مأساته الشخصية رغم أنها قد سببا له الضيق فى أول الأمر، فأعلن أنه وإخوانه قاوموا الإنجليز دفاعاً عن الدين والعرض والوطن، وأنه لم يدر بخلدهم الوقوف ضد الخديو لذلك يطلب منه العفو عنه وعن رفاقه، وذكر أنهم قد خاضوا الحرب بناء على تعليمات صدرت لهم من مجلس موسع عندما أصبح الخديو وحكومته غير قادرين على العمل، وكان استمرارهم فى الحرب بناء على قرار من جمعية الأعيان. وأشار عرابى إلى أنه اضطر إلى الدفاع عن مصر، وأن على توفيق أن يطلب من الإنجليز إيقاف الحرب وعدم التقدم إلى القاهرة حتى تتفادى المدينة مصير الإسكندرية.

وفى كل مرة كان العربابيون يشعرون فيها ضد الخديو أو وزراءه كان هناك احتفال بالحضور والعفو يقام فى كل مرة، حتى أصبح هذا المشهد مألوفاً على المسرح السياسى فى القاهرة، ولكن كان المنتصر فى الماضى هو الذى يطلب العفو، ولذلك كان يحصل عليه فور طلبه، ولكن من بين أسنان المهزوم. غير أن الموقف تغير الآن، فلم يعد الخديو يعتبر نفسه ضعيفاً ولذلك لم يكن هناك ما يدعو إلى العفو، وهو افتراض ما لبثت الحوادث أن برهنت على علم صحته.

ترى، هل كان عرابى يعتقد حقيقته أن طلبه سوف يجاب بآلات الحجج؟ أن مأساته كانت تتمثل فى عباءة السلطة الثقيلة التى نأت بها كواهله. أضف إلى ذلك أنه خدع وأعمل أكثر من مرة، خدعه السلطان الذى لم تكن سلطته الدينية والزمنية موضع نقاش، والذى منعه الأوسمة لكى يتخذ منه - فقط - أداة لتقوية نفوذه فى مصر، وهو الذى حاول استخدامه كدمية فى لعبة ميكافيلية من صنعه، وخدعه الخديو الذى أيد التدخل العسكرى وقصل عرابى من منصبه لأنه دافع عن الإسكندرية ضد الإنجليز، وأخيراً خانه لأنه دافع عن البلاد.

وخدعه أيضا سلطان باشا زميله فى حركة صيف ١٨٨١ ، وأهمله قادة مجلس النواب ، سواء فى ذلك الذين ينشطون الآن ضده ، أو أولئك الذين قبعوا فى قراهم . وبعد سقوط البلاد لم يلق القبض إلا على عشرة من بين ٨٣ عضواً من أعضاء مجلس النواب ، كانوا حفنة ممن يعتبرون أنفسهم وطنيين حقيقيين .

وعلى كل كان عرابى يحظى بتأييد عدد كبير من العمد المعروفين وصغار موظفى المديريات وعدد لا حصر له من العلماء (القضاة والمفتون والأئمة والنفهاء) فى الريف - فهؤلاء دون غيرهم أطلقوا صيحة الجهاد^(٥٦) . أما أعيان الريف الذين لم يعتبروا أنفسهم أتباعاً للعرابيين أثناء الحرب فكانوا على استعداد أن يضعوا أختامهم على وثائق تدعى "العصاة" . وربما كان من الأفضل أن تترك هذا الفصل من فصول الحسة والذلة والهوان دون شرح .

ولم يبق مخلصاً لعرابى ولصر- من بين الناس جميعا - سوى محمود سامى البارودى الذى أحاطته الكتابات الإنجليزية والفرنسية بهالة خاصة من الازدراء واعتبرته مدفوعاً بالطموح والتطلع إلى السلطة وحدها . فقد وقف إلى جانب أصدقائه ، وقسك بكلماته وأعماله ، رغم مرارة الموقف ، ورغم أنه لم يشغل منصباً رسمياً (خلال الحرب) ، فلم يكن عضواً بالمجلس العرفى . لقد كان من بين الحاضرين - حقاً - فى جمعيتى الأعيان بالقاهرة ، ولكن لم يتدخل فى المناقشات تدخلاً حاسماً . وفى ليلة ١١-١٢ يوليو هرع إلى عرابى بالإسكندرية ليضع نفسه تحت تصرفه دفاعاً عن الوطن ، ولكن أعيد عندئذ إلى "الجبهة السياسية" . وعلى كل لم يقتنع محمود سامى بأن يكون مستشاراً فى القاهرة ، أو يتبادل برقيات التهاني مع عرابى بمناسبة عيد الفطر ، فعندما أعلن استعداده لأداء واجبه نحو الوطن ، كلفه عرابى فى ٢٤ أغسطس بقيادة قوات الصالحية وكانت قوات العدو قد احتلت منطقة القناة كلها وأخذت فى التقدم نحو القاهرة . وكان محمود سامى أبعد نظراً أو أكثر حكمة ليدرك أن ميادين القتال لن تقوده إلى قيادة مصر المنتصرة . فلم يكن طموحه هو الذى دفعه إلى اتخاذ هذا القرار ، وإنما دفعته وطنيته . ولا ريب أن محمود سامى كان واسع الطموح ولكنه لم يعد يمثل الروح المهمة للعرابيين على الأقل خلال الحرب .

(٥٦) لم يتهم بالعصيان سوى ثلاثة من رجال الدين هم الشيخ عليش والشيخ العدوى والشيخ الخلفاوى .

ولم يوجه الاتهام إلى باقى العلماء .

ولذلك لم يصبح عرابى ضحية هذا الأديب الطموح ، وأما أصبح ضحية سياسات الدول والباب العالي والخنديو ، وضحية المغبونين الذين رأوا فيه محرراً ، والمهددين الذين رأوا فيه حامياً . وكثيراً ما كانت تتنابه الشكوك حول عمله ، وما كان يتردد فى تحقيق رسالته نحو أولئك الذين أضفوا البطولة عليه . لقد تردد ثم ترك نفسه للاندفاع بقوة بلاغته . وعندما أصبح ضعيفاً التمس القوة من ثقة الجماهير فيه ، ولم يعمل عرابى مطلقاً من أجل الإمساك بزمام القيادة السياسية والعسكرية ، كما لم يكن يرى فى نفسه ثورياً ، فكان يرتاب لحظة ويعتد أخرى ، ويتردد لحظة ويندفع أخرى ، ويرتبك برهة ويحزم أخرى ، فكان فى الغالب مدفوعاً لا دافعاً . ولم يكن عرابى دكتاتوراً أو "وحشاً مفترساً" يتحول إلى "حمل وديع" لأنه من شرف أوروبا^(٥٧) (ترى ، من الذى من شرف الآخر عندئذ ١٢) .

وكثيراً ما أثبتت مسألة أسباب هزيمة المصريين وقدم السبب تلو الآخر ، وكان أكثر الأسباب شيوعاً "الخيانة" . ونظرية "الخيانة" التى أنشبت على أولئك الذين لم يكونوا على استعداد لتأييد العرابيين هى أبسط تفسير لشبكة المصالح والتطلعات والآمال التى شكلت أساس موافقهم . وعلى سبيل المثال ، كانت دوافع أتباع أولئك الذين ناضلوا من أجل السلام والتحيلولة دون الحرب فى الغالب بأى ثمن . وإرجاع الهزيمة العسكرية إلى نقص كفاية الضباط المصريين يعد تفاضياً عن المشكلة الحقيقية ، فعرابى - كما حارل على مبارك أن يوضح له - لا يستطيع أن ينجح فى منع القوات البريطانية من احتلال البلاد . ووضع حد لليوم البغيض لا يؤدي إلا إلى المزيد من الموت والدمار .

وكان عرابى نفسه يرى أن الأمور لن تصل إلى صدام عسكرى خطير ، حقاً كان التدخل البريطانى لا يتجاوز حدود الاحتمال منذ منتصف عام ١٨٨١ ، ولكن الأمل كان لا يزال معقوداً على أن الدول الأوروبية المتنافسة سوف تمنع وقوع تدخل عسكرى من أى نوع ضد مصر . وحولت تأكيدات الإنجليز الذين نصبوا أنفسهم مستشارين للعرابيين الأمل إلى حقيقة مؤكدة . ففى أول يونيو ، طمان بلنت عرابى بقوله : "لا تهتم بوجود السفن فلن يكون هناك تدخل" ، وفى ١١ يونيو كانت السفن الحربية تعد كالدلى فى ميناء الإسكندرية ، ولم يكن بحارتها موضع اهتمام ، وبعد ١١ يوليو عندما كان عرابى فى العراء لبضعة أيام قاتلاً بلا جيش ، لم يفكر العدو فى اتخاذ الاستعدادات لتوجيه ضربة حاسمة . ووفقاً لما يذكره نينيه - الذى مكث بمعسكر كفر الدوار خلال الحرب - لم يكن العرابيون يعتقدون جدياً فى وقوع هجوم أو قيام

(٥٧) الوثائق التاريخية ، محفظة ٨ ، ملف ٧/٤/٥٣ (من صابولجى إلى عرابى) .

الحرب . وبعد قصف الإسكندرية كانت الخطة الرئيسية تقوم على كسب الوقت ، وكان عرابي يتطلع إلى التوصل إلى اتفاق مع الدولتين .

وبالإضافة إلى ذلك كان الأمل معقوداً على مؤتمر الأمتانة أو على الباب العالي ، وكان الأمل يترنح عندما نشرت صحافة الأمتانة - بما فيها جريدة "الجوائب" العربية - إعلان عصيان عرابي "الثائر" السابق ضد الخليفة ومثله في مصر . وعلى كل لم يحدث هذا تغييراً في الموقف العسكري ، فقد كان الضباط حتى اللحظة الأخيرة يعانون من الفتور في الحماس ، وكان الخونة يزادون اطمئناناً .

ولا بد أن يكون عرابي قد عرف منذ وقت طويل - منذ تلقى برقية سعيد باشا في ٢٨ يوليو - حقيقة موقف الباب العالي ، فإذا كان قد اعتقد أنه قد تورط إلى أبعد مدى ، وأن مصيره الشخصي قد أصبح معقداً ، وأنه لا يستطيع الإمساك بزمام الحوادث ، فكيف يتأثر بهذا الإعلان ؟ إنه يمكن أن يلام لضعفه ولترده في كفر الدوار عندما رفض مواجهة الموقف - رغم نصيحة عبد الله النديم - لأنه على ما يبدو كان يعتقد أن إعلان سعيد باشا لا يعبر عن موقف الباب العالي ، فكان عليه أن يسلك سبيلاً أكثر تصميماً بدلاً من اللجوء إلى الخداع والتكتيم وعندما قعت في أيدي بعض الضباط - عشية مأساة التل الكبير - بعض نسخ "الجوائب" ، كان على عرابي أن يتخذ موقفاً ، فدعا جميع الضباط الذين عارضوا فكرة الاستسلام عندما أبلغهم عرابي أن إعلان السلطان باطل لأنه يجافي مبادئ الإسلام ، وأنهم لازالوا يجاهدون في سبيل الله .

ولا يتسع المقام هنا لمناقشة ما يسمى "بأسباب الهزيمة" الأخرى ، مثل عجز عرابي عن التأكد من تحقيق رغبته في إغلاق قناة السويس نتيجة وعود ديليسيس وتأخره في اتخاذ هذا القرار ، أو إرجاع هزيمة التل الكبير إلى وقوع أقدر كبار الضباط أسيراً في يد العدو (محمود فهمي ٥٨) ، أو جرح بعض كبار الضباط (على فهمي وراشد حسني) أو خيانتهم ، أو تقاعس أحسن القوات المصرية التي كانت قابعة عند دمياط وكفر الدوار بعيداً عن ميدان المعركة في التل الكبير . ورأى نينه أن عرابي كان محاطاً بالجواسيس والخونة والمخربين وبأثنين من رتبة اللقائم مقام الذين أثقل جيوبهم ذهب سلطان باشا ، وعلى كل أنكر الإنجليز كل دعاوى الرشوة فيما يتعلق بهزيمة التل الكبير .

(٥٨) يذكر وويل أن محمود فهمي - الذي أسر في القصاصين - نقل إلى الإسكندرية وبعد ما تلقى وعداً بالإبقاء على حياته ، قدم تقريراً مفصلاً عن خطة عرابي ، للخبير ووجاله ، ولكننا لا نجد دليلاً على صحة ذلك ، ولكن إذا صح ذلك يجب أن تأخذ في اعتبارنا الصورة الملطية التي رسمها محمود فهمي لرفاقه في المنفى في سيرته الذاتية .

ولاشك أن هناك مبالغة فى تقدير سلطان باشا وأثر ذلك الدور^(٥٩) ، فحتى قبل أن يصبح مبعوثاً سياسياً نشطاً للجيش البريطانى يعمل من الإسماعيلية ، كانت هناك قبيلة بدوية مسلحة بخمسة آلاف بندقية تعمل لحسابه ضد العدو وإلى جانب الجيش . وربما اكتسبت مهمة سلطان باشا أهمية كبيرة لو طالت الحرب وأصبح من الضرورى سحب تأييد الأعيان لعرايى . ولهذا الغرض اتصل سلطان باشا بإحدى بنى سريف والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا وإسنا وبكبار الأعيان فى تلك المديرىات^(٦٠) - الذين كان يعرفهم معرفة شخصية - ليكسبهم إلى صف الحثدور .

وكانت التل الكبير نقطة التقاء للمجندين الجدد من الفلاحين أكثر من كونها قلعة حصينة . وكان المجندون يتلقون تدريباً سريعاً ، ثم تعطى لكل منهم بندقية ، ويوزع بهم فى الخنادق . فكان من بين الجنود الجرحى الذين أسروا فى القصاص جندياً لم يعض على تجهيده سوى خمسة أيام ، لم يستطع حتى أن يخبر سلطان باشا بالوحدة التى ينتمى إليها أو أسم ضابطها . ووفقاً لتقرير أحد شهود العيان من الضباط المصريين ، فشل الهجوم والمضاد الثانى بالقرب من القصاصين لأن محمود سامى لم يستطع المحافظة على تشكيل الهجوم ، لأن الجنود ارتدوا إلى معسكرهم فجأة أثناء تقدمهم من الصالحية . وتشير الرواية التى نقلها بيريك عن أحد الجنود المصريين عقب هزيمة التل الكبير مباشرة إلى الحالة النفسية للفلاحين المجندين حديثاً إذ يقول : "لم أكن أعلم بما يفعله الإنجليز فى حرب التل الكبير ، فقد كانوا يضربوننا بالرصاص كالحيوانات ، فوقعت على جنبى ، وإلتصمت سبيل النجاة بالاختباء داخل حقول القطن ، وأخذت أزحف على جنبى حتى حل الليل فاستطعت الهرب ، وهأنذا الآن منهك القوى ، وسوف أعود جنبى قطنى ورعاية زوجتى وأولادى ، لقد قبلت أن أكون جندياً لأن الحكومة أرغمتنى على ذلك ، فإذا رفضت التجنيد تعرضت للقتل"^(٦١) .

(٥٩) حصل سلطان باشا على عشرة آلاف جنيه من الحثدور ووساماً إنجليزياً رفيعاً (F.O. 78, Vol.

Cairo, 27/11/1882).

(٦٠) كان هؤلاء ستة من أعضاء مجلس النواب هم : اسماعيل سليمان ، على حسن الشعارى ، يوسف عبد الشهيد ، محمود سليمان ، عيد الشهيد بطرس ، أحمد على . واحد عشر من العدد والموظفين . ويذكر عرايى من بين عمد الوجه البحرى الذين تعاونوا مع سلطان : السيد الفقى ، أحمد عبد الفقار ، محمد الشواربى . (مذكرات عرايى ، ج٢) ص ١٧ ، ٢٣ ، ٣٢ .

وفى قرى الدلتا التى عانت كثيراً من التجنيد والتى اخترقتها القوات البريطانية فى الطريق إلى القاهرة ، كانت تتعالى صيحات الاحتجاج ، فلم تكن تلك الصيحات ابتهاجاً بانتصار الإنجليز ، ولكنها كانت ابتهاجاً بانتهاء الحرب وحلول السلام ، فقد تلاشت الأخطار ورفعت الأعباء التى أثقلت كواهل الفلاحين . لم يكن هناك شعور بالانهيار ، بل كان هناك ابتهاج ساذج تمثل فى الزغاريد التى سمعها الجنود الإنجليز ، وصيحات الناس الذين أخذوا يرددون : "أماناً" ولكن هذا الابتهاج الساذج لا يعنى نهاية المعاناة ، فقد ظل عرابى حياً لوقت طويل فى قصص الفلاحين ، ينتقل من عالم الواقع إلى عالم الخيال السحرى البطولى ، فلم يعد عرابى سياسياً ، بل أصبح رمزاً اسطورياً للتحرر ، عاش برهة ثم مال إلى أن طواه النسيان ، فهزيمة عرابى لم تصبح كارثة عند الفلاحين الذين تحسنت أحوالهم بمساعدة الإنجليز ولم تبدأ المتاعب السياسية إلا فيما بعد .

وفى البداية ، كان هناك دافع واحد يحرك الخديو وأتباعه هو : الانتقام ، وفى ١٤ سبتمبر عين توفيق سلطان باشا مفوضاً عاماً بالقاهرة ، وأوكل إليه أمر الإشراف على الاعتقالات ، وأن يأمر ظهراب بك - ناظر الضبطية - بألا تأخذ بالمعتقلين الرفقة .

ومن الصعوبة بكان تحديد عدد "العصاة" الذين ألقى القبض عليهم ، وربما كان رقم الثلاثين ألف معتقل ، الذى يذكر كثيراً ، ويعتمد على رواية سرهنك ، رقماً مبالغاً فيه . فقد تضمنت القائمة التى قدمها شريف باشا إلى القنصل البريطانى فى أكتوبر ١٨٨٢ أسماء ٧١٠ معتقلاً سياسياً بالسجون المصرية (فيما عدا القاهرة) ، من بينهم ٤٣ بالإسكندرية و ٢٦٧ بهوامم المديرية . وتشير قائمة رسمية أخرى إلى وجود ٢٤٩ من "العصاة" بسجون المديرية . وفى منتصف نوفمبر أعد بورج قائمة تضمنت أسماء ٦٥٢ معتقلاً سياسياً بالقاهرة والغربية والمنوفية والدقهلية والشرقية وإسنا وقنا . وتتفق الأرقام الرسمية للمسجونين من "العصاة" مع ما يذكره القنصل البريطانى ، وقيل إن هناك ٣٥٩ مسجوناً سياسياً بسجن طنطا وحده . وبذلك يكون الرقم الذى أورده رويل الذى يقدر المسجونين بـ ١٢٠٠ شخصاً هو أقرب إلى الحقيقة من رقم الثلاثين ألفاً (الذى أورده سرهنك) .

وكان متوقعاً أن يصفى الأتراك الجراكسة حسابهم مع "العصاة" ، ولكن - بضغط من رأى العام البريطانى - قدم هؤلاء إلى محاكمة طويلة نسبياً ، ولكنها لم تكن بكل المقاييس "محاكمة عادلة" ، وفصلت الدعاوى الخاصة بالمتهمين فى "مذبحة" الإسكندرية والدلتا عن الدعاوى العامة ، وأقيمت لجنتان للتحقيق فى كل على حدة . وأقيمت بالقاهرة لجنة تحقيق

ومحاكمة عسكرية للنظر فى قضية "العصاة" وحدها ، وكانت اللجنة والمحاكمة تتشكلان من الضباط الأتراك الجراكسة وحدهم .

ولسنا بحاجة لتكرار سرد تاريخ المحاكمة هنا ، فما جاء بكتابه برودلى وبلنت يكفيننا مثونة ذلك ، ولكن حصاة المحاكمة يحتاج منا أن نتناوله بالتلخيص . فقد أعتبر أحمد عرابى ومحمود سامى وطلبة عصمت على فهمى وعبد العال حلمى ويعقوب سامى ومحمود فهمى قادة "العصاة" ، ولكن الإنجليز رفضوا السماح للبلاد أو الحكومة أو الضباط الأتراك الجراكسة بالاستمتاع بإعدامهم ، فطردوا من الجيش المصرى (الذى لم يعد له وجود رسميا ١) وانتزعت أملكهم ، ونفروا مع عائلاتهم إلى سيلان^(٦٢) ، على أن تدفع الحكومة المصرية ٥٥ جنيها شهريا لعائلة عرابى و٣٨ جنيها شهريا لعائلات كل من الستة الآخرين لمعاشهم .

وفىما يتعلق بمصير "العصاة" الآخرين ، عزل عدد كبير من الضباط من رتبهم ، وفصلوا من وظائفهم (ولكن دون أن يحصلوا على معاش) ، وعوقب المتهمون فى حوادث طنطا والإسكندرية بالأشغال الشاقة . وقيل أن يصدر الحثيدو العفو العام عن شاركوا فى حوادث "الثورة" فى ٢ يناير ١٨٨٣ ، نفى على الروبى وحسن موسى العقاد إلى مصرى لمدة عشرين عاماً ، ونفى آخران إلى سواكن لمدة ثلاث سنوات ، وأبعد ٣٣ شخصاً عن مصر لمدة تتراوح بين سنة وثمان سنوات ، كان من بينهم أحمد رفعت والشيخ عليش ومحمد عبده وحسن الشمسى وإبراهيم اللقانى . ويورد الرافعى أسماء ٦٢ شخصاً ممن فقدوا وظائفهم بالقرى وإدارة المديرىات أو الإدارة المركزية ، وأسماء ٤٤ من الأعيان وضعوا تحت رقابة الشرطة ، وحكم على بعضهم بالغرامة مثل : أحمد أباطه ، وأمين الشمسى ، وأحمد محمود ، وإبراهيم الوكيل ، وعثمان فوزى .

نهاية شهر مجدية :

وفى مايو ويونيو ١٨٨٣ بدت "الثورة" تلوح من جديد ، إذ تلقى الحثيدو والنظار والقناصل بيانات وتهديدات والتماسات أرسلتها جمعية "المؤامرة الوطنية المصرية" تحمل توقيع "المنتقم" ووصف أصحاب تلك البيانات الجمعية بأنها منظمة إرهابية قوية تسعى لتحرير مصر

(٦٢) مات عبد العال حلمى (١٨٩١) ، ومحمود فهمى (١٨٩٤) ويعقوب سامى (١٩٠٠) بالمنى ،

وسمح لباقي المنفيين بالعودة إلى مصر فى ١٩٠٠ و ١٩٠١ ، ومات طلحة عصمت فى ١٩٠٠ ، ومحمود سامى فى ١٩٠٤ ، وعلى فهمى وأحمد عرابى فى ١٩١١ .

بأقصى سرعة ممكنة من نير الاحتلال البريطاني ، ولم تأخذ السلطات بيانات "المنتقم" مأخذ الجد ، ولكن الشرطة ما لبثت أن تدخلت فى الأمر عند نهاية يونيو .

وكان أشياخ العربيين السابقين فى طليعة المشتبه فيهم ، وخاصة أولئك الذين فصلوا من خدمة الحكومة ، وانتهزت السلطات هذه الفرصة لتلقى بعدد منهم فى السجن ، وبقي ٢٢ فرداً منهم رهن الاعتقال بعض الوقت من بينهم محمد السعيد الحكيم "المنتقم" وسعد زغلول الذى أصبح محامياً ، وحسين صقر الذى كان تلميذاً كزغلول لمحمد عبده وشريكاً لسعد زغلول فى مكتب للمحاماة ، ومحمد فانى الذى كتب "عريضة الضباط" فى ١٨٨٠ ، وأصبح فيما بعد مترجماً بمجلس النظار ، وعبد الرازق درويش الذى درس الطب فى أدنبره وكان يتولى تدريس الإنجليزية لأبناء إسماعيل ثم أصبح ناظراً لمدرسة البحرية ، وصهره حسين فهمى ، ومصطفى صدقى ، ومحمد طاهر نجمل أحمد طاهر الذى كان ينظم المآدب للعرايين ، وعثمان بن محمد طاهر وأربعة من موظفيه ، وموظفان مفصولان من موظفى الأوقاف ، ومحمود صادق ومصطفى نشأت الوكيلان السابقان لدائرة محرو سامى ، وأحمد نشأت (الشهير بالشيخ أحمد نور) ، وخمسة آخرين . وتولت اللجنة التى شكلت للتحقيق فى "المؤامرة" استجواب هؤلاء ، وأسفر التحقيق عن اعتقال أشخاص آخرين لبعض الوقت على الأقل .

وكان محمد السعيد ، منظم "المؤامرة" ، شخصية غريبة ، وكانت دوافعه غامضة ، ويبدو أن والده كان جزائرياً هاجر إلى فرنسا حيث اعتنق المسيحية هناك . ودرس محمد الطب ثم سافر بعد وفاة والده إلى عدد من البلاد حتى استقر بفلسطين ، ومارس الطب فى عدد من المدن . وجاء إلى مصر بعد هزيمة التل الكبير للمساهمة فى علاج الجرحى ، ولكنه بدلاً من ذلك حاول إعادة تنظيم "الثوار" السابقين والسياسيين من ضحايا الاحتلال فى صورة منظمة إرهابية معادية للإنجليز . ويصعب علينا التفاوض عن أن "المنتقم" كان يهتم أساساً بالمغامرة والمال ، فقد كشفت التحقيقات عن غرامياته وعن ديونه ، وكان يحصل من الأعضاء الذين ينتمون إلى منظمته على خمسة جنيهات من كل كرم انتماء ، وحاول التقرب إلى المسؤولين منهم ليضمن دعمهم المالى ، ومن هؤلاء مصطفى صادق وأحمد نشأت قريب إسماعيل صديق المفتش ، وناظر الضبطية السابق إبراهيم فوزى ورئيس النظار السابق إسماعيل راغب .

وكانت تصرفاته مكشوفة فى مصر ، ولما كانت السياسة ميداناً خطيراً ، فقد كان لا يزال فى بداية التجربة . ولذلك تبدو المسألة فى صورة مأساة فكاهية لو اعتبرت السلطات جمعيته

حركة سياسية ، وخاصة أنه لم يقم أى دليل ضد غالبية المعتقلين . فلم ينف من البلاد سوى مصطفى صدقى و"المنتقم نفسه" .

وانقضى عقد من الزمان دون ظهور رد فعل سياسى جاد ضد الاحتلال ، ونسى عرابى ، وظل منسياً حتى بعد عودته من منفاه . وكتب أحد المتحمسين السابقين له يقول : "لقد نسيت ذكرى عرابى ، وعندما عاد بعد نفى طويل ، لم يكذ يلاحظ عودته أحد . لقد شاهدته قبل عام من وفاته فكان طاعناً فى السن هزيلاً ، وعاش فى بيت صغير فى حلوان عند حافة الصحراء ، وكان على أن أسأل الكثيرين حتى استطعت أن أستدل على بيت الدكتاتور السابق الذى كان بطلاً مثاليًا للجماهير" ، ولم يعرف الناس نبأ وفاته فى ١٩١١ إلا بعد أن وورى جثمانه الثرى.

الخاتمة

طرحنا فى بداية هذه الدراسة سؤالان أساسيان يتعلقان بطبيعة الأزمة الاجتماعية السياسية خلال السنوات الممتدة من ١٨٧٨ إلى ١٨٨٢ هما : هل عرفت مصر الثورة ؟ وهل كانت القومية هى القوة المحركة للتغيرات التى أدت إلى احتلال البلاد ؟ وحتى لا نجعل الإجابة على هذين السؤالين صعبة دون داعى ، سنتفاضى عن الحقيقة القائلة بأن النظام الاجتماعى السياسى الذى أسس فى ٨١-١٨٨٢ لم يستكمل ، ولم يستغرق سوى وقت قصير ، ثم ما لبث أن أصبح ضحية للتدخل الأجنبى .

وعندما نقارن حالة مصر- فى ربيع ١٨٨٢ - بالوضع السياسى والاجتماعى فى عهد إسماعيل نلاحظ تغيراً مؤثراً . ففى الداخل ، كان إسماعيل حاكم مصر بلا منازع الذى يعد البلاد ضيعته الخاصة . فابقى الجهاز الإدارى والجيش تحت سيطرته وتحت إمرته عن طريق شغل كل مناصب السلطة بأفراد موالين له ، مرتكزين إليه ، كافأهم تبعاً لدرجة ولائهم له . وكانت غالبية تلك الطبقة الحاكمة لاتزال تنتمى إلى أصول غير مصرية . حتى أولئك الذين كانوا يعتبرون البلاد وطنهم الحقيقى بعدما استقروا بمصر زمناً طويلاً ، لا يمكن أن نضعهم سياسياً فى مستوى الوطنيين من أبناء البلاد . فبالنسبة لهم برزت أحقيتهم فى السلطة على حساب قدراتهم الإدارية والحكومية .

وبالنسبة للصفوة الاجتماعية : العلماء ، والتجار ، وكبار الملاك ، والخبراء الذين تلقوا تعليمًا غريباً ، كانت مراكز السلطة بعيدة المنال إلى حد كبير . أما الضباط "الفلاحين" فقد استطاعوا - فى ظروف استثنائية - أن يصلوا إلى مراكز القيادة فى الجيش . وكان لهذا الوضع الضعيف للقوى الاجتماعية التى كونت الصفوة الوطنية أسباباً مختلفة : فقد اعتبرت عائلات أعيان التجار مثلة للمدن حقا ، ولكن أهميتها الاقتصادية بقيت محدودة مالم تجمع بين التجارة والملكية الزراعية الكبيرة . فأوربا - والمجتراتا فى مقدمتها - لم تجبر محمد على على إلغاء الاحتكار لمصلحة التجار المصريين ، لأن التجارة الخارجية كانت تتركز غالباً فى أيدي الشوام والأوربيين . ولم يكن العلماء - كقوة اجتماعية - قد أفاقوا من الضربة التى وجهها إليهم محمد على اقتصادياً وسياسياً . وكان الكثير من كبار تجار القاهرة وعلمائها ينتمون إلى حاشية إسماعيل بطريقة ما ، ولكنهم لم يكونوا قادرين على التأثير على سياسته أو توجيهه ، فقد أفسدهم إسماعيل بانعاماته . أما الخبراء الوطنيين (المهندسين - الأطباء -

المدرسين وغيرهم) الذين تلقوا تعليمهم في أوروبا أو في مدارس الحكومة المصرية ، فلم يكن مطلوباً منهم المساعدة في حكم البلاد بل في "تحضيرها" ، فساهموا بحماس في تحسين البنية الأساسية للبلاد ، ولكنهم لم يدخلوا تغييراً على البنية السياسية العلوية . وكان حجر الزاوية في بناء طبقة وطنية من كبار الملاك قد أرسى بالفعل في عهد محمد علي ، وأزاح سعيد العبقة الرئيسية التي اعترضت طريق تكوين الملكية الخاصة من الأرض الزراعية . وفي شمرة اندماج مصر قسراً في السوق العالمية ، وما صاحب ذلك من تطور للإنتاج الزراعي المخصص للتصدير ، أحرز أعيان الريف مركزاً اجتماعياً اقتصادياً بارزاً في الريف وخاصة في عصر إسماعيل . ووضعت إدارة الأقاليم مؤقّتا - وإلى حد بعيد - في أيديهم ، ولكنهم ظلوا عاجزين عن ضمان موقع لأنفسهم في الإدارة المركزية ، ولم يصبح مجلس النواب في ١٨٧٠ - وعلى الأثر في ١٨٧٦ - أداة فعالة لتمثيل مصالحهم وللتحكم في السلطة .

وفي ربيع ١٨٨٢ ، تغير هذا الوضع تغيراً أساسياً . ففي ظل حكم خديو ضعيف ، كان هناك مجلس للنظار مستقل استقلالاً عملياً عن توفيق ، وكانت غالبية أعضائه من الوطنيين المصريين . وحصل أعيان الريف على لائحة أساسية لمجلس النواب أعطتهم حقوقاً جديدة لرقابة السلطة التنفيذية ، وكلمة أقوى في مجال التشريع ، وخاصة فيما يتعلق بالضرائب وإعطاء الامتيازات ، وبذلك كسر احتكار الأتراك الجراكسة للسلطة . وفي الجيش وصل المصريون لأول مرة إلى رتبة اللواء .

فما الذي أدى إلى هذه التغيرات ؟ لم يكن ذلك من عمل جمال الدين الأفغانى "الأب الشرعى للشورة العربية" (كما يقول الرافعى) وتلاميذه ، كما لم يكن ذلك نتاجاً لدعوة المثقفين المتأثرين بأوروبا لنظام سياسى جديد .

فالتدخل الأجنبى ، وتأسيس "الوزارة الأوربية" ، هطم بنية السلطة . فقد أمسك مجلس النظار - المستقل عن الخديو والمدمع بمساندة أوروبا - بزمام السلطة لحماية مصالح حملة سندات الدين . وحاول إسماعيل - بمساعدة "عماليكه" وممثلى الصفوة الاجتماعية - أن يستعيد موقعه المفقود ، وخلال تلك الحملة ساعد مجلس النواب لكنى يكتسب أهمية غير متوقعة ، وقدراً من حرية العمل ، وبذل العود الدستورية للنواب ، وشجعهم على مقاومة التدخل الأجنبى ، بل وضع نفسه على رأس هذا الاتجاه مما كلفه عرشه .

وخلف لويس الرابع عشر المصرى لويس خامس عشر مصرى . فرغم إرادة السلطان اختارته الدول - وفي طليعتها المجلترا - لقلّة كفايته ، التى وصفها أبوه فيما بعد بقوله "إنه بلا رأس

وبلا قلب وبلا شجاعة" (٦٤) ولكن توفيقاً خيب آمال من علّقوا آمالهم الدستورية والوطنية عليه خيبة مريرة . فقامت حكومة متعاونة مع الأجانب بتطبيق البرنامج الذى فشلت "الوزارة" الأوروبية" فى تحقيقه بسبب مقاومة اسماعيل . وتضمن هذا البرنامج تقليص الامتيازات المالية وغير المالية للطبقة العليا المحدودة ، كما أجهضت التجربة الدستورية .

ولذلك واجهت الحكومة مقاومة من جانب المثقفين والطبقة المتأززة وعلى رأسها الأتراك الجراكسة الذين حرموا من السلطة السياسية إلى حد كبير . وفى دائرة جمال الدين الأفغانى أثيرت التطلعات والآمال الوطنية والدستورية منذ بداية ١٨٧٩ ، وعبرت عن نفسها فى الصحف . ولم يكتف أصفاء اسماعيل من الأتراك الجراكسة بمقاومة تقديمه لاحتكار السلطة فحسب ، بل قاوموا أيضاً ماتتعرض له امتيازاتهم المالية من تهديد نتيجة التدخل الأوروبى . ولما كانت أدوات القمع تتركز فى يد الحكومة لم يؤد ذلك إلى تبلور معارضة فعالة .

فلم يكن ثمة خطر يتعرض له النظام المتعاون مع الأجانب . ولم يفكر "ماليك" اسماعيل لحظة فى كسب الجيش إلى جانبهم عن طريق الضباط الجراكسة ، وتدمير انقلاب ضد رياض وتوفيق . ولم يكن المثقفون يكونون "قوة" قائمة بذاتها ، وفى معظم الأحوال كان هؤلاء يحملون تحت جناح شخصية ذات نفوذ من الطبقة الحاكمة . ولم تكن الصحف - متقطعة الصدور محدودة الانتشار - تستطيع المساهمة فى تكوين "جماهير ثورية" ، حتى ولو لم تكن هناك رقابة . فمن يستطيعون قراءة الصحف كانوا لا يزالون أقلية محدودة .

وبالإضافة إلى ذلك ، لم يكن باستطاعة غالبية أهالى البلاد فهم مداخلات ومصالح "الأتراك" الذين كونوا "الحزب الوطنى" . فقد ابتهجوا بإعفاهم من دفع المقابلة ، واحتفلوا بالتخفيف من الضرائب والإصلاحات التى قام بها توفيق ورياض "أبو المصريين" (على حد قول عرابى) . وفى أوائل ١٨٨١ لم تكن هناك نذر لعاصفة وشيكة الهبوب أو لشوارة وشيكة الوقوع .

وفى أوائل فبراير ١٨٨١ لم يطلب الضباط "الفلاحين" أكثر من مجرد إلغاء امتياز الأتراك الجراكسة فى الجيش أيضاً ، فلم يقبلوا أن يبقوا خارج دائرة الإصلاحات ، ودائرة الانتعاش المادى ، ونجحوا لأن الجنود كانوا وراهم . وربما لم يكن ذلك مفاجأة للخديو ولكبار الضباط الأتراك الجراكسة فحسب ، بل كان أيضاً مفاجأة لهم أنفسهم .

وتعرض التجانس الاجتماعى داخل هيئة الضباط للتفسخ - بالفعل - نتيجة لجوء سعيد إلى تجنيد أبناء العمد وترقيتهم إلى رتب الضباط . وفى أواخر أيام سعيد وبداية حكم توفيق ، أسند إلى عدد من الضباط المصريين قيادة الفرق والكتائب ، وقد أشار حادث الأول من فبراير إلى أن الجنود قد يتبعون الضباط الفلاحين ، وليس زملائهم الأتراك الجراكسة . وأدرك الأميراليات "الفلاحين" فجأة أن آلايتهم هى القوة الوحيدة فى البلاد ، إذا استطاعوا أن يبقوا على اتحادهم وظل هذا الأمر شغلهم الشاغل طوال العام ونصف العام التالى .

وما حدث فى الأول من فبراير لم يكن موجهاً ضد توفيق ، وقد جانبه الصواب عندما لم يتبين ذلك . ولعل الأتراك الجراكسة من رجال البلاط والضباط وكبار الموظفين حاولوا بينه وبين الوصول إلى هذه الحقيقة ، عندما رأوا أوضاعهم تتعرض للتهديد على يد الأميراليات "الفلاحين" . وعلى كل أدرك أعيان الريف المكانة التى بلغها "أبنائهم وإخوتهم" فى الجيش ، فتحالفوا مع الضباط المصريين ، ومساعدتهم أملوا فى اكتساب وضع سياسى يتفق مع وضعهم الاجتماعى الاقتصادى من خلال توسيع دائرة صلاحيات مجلس النواب ، ليحصل ذلك المجلس على نفس الحقوق التى تتمتع بها "برلمانات أوروبا" .

وفى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، أصبح عربى المتحدث بلسان الجيش والشعب المصرى كله ، وأكد الممثلون التقليديون للأهالى الوطنيين وضعه فى عرائض مهتر بإمضائهم . وكانت النتيجة المباشرة لمظاهرة عابدين بالنسبة للضباط المصريين ضمان سلامتهم الشخصية ، ومعاملتهم على أساس المساواة داخل الجيش ، وبالنسبة للأعيان الوطنيين كانت تحقيق آمالهم الدستورية التى تلقوا وعداً بتحقيقها . ولكن كان عليهم أن يتابعوا النضال من أجلها حتى تحولت هذه الوعود إلى حقيقة على يد وزارة محمود سامى التى حظيت بتأييدهم وتأييد الجيش .

ترى ، هل كانت تلك ثورة قادها عربى ؟

لم يكن عربى قائداً ثورياً ، ففى خريف ١٨٨١ أصبح بطلاً شعبياً ، وفى ربيع وصيف ١٨٨٢ أصبح حامياً للوطن والدين . ولكنه ليس مسئولاً عن تلك التطورات ، بل كان مدفوعاً بالظروف والأحداث . لم يناضل عربى من أجل السلطة ، فلم يكن له مصلحة فى أن يصبح دكتاتوراً أو أن يفرض على البلاد نظاماً سياسياً بعينه . لقد أراد أن يكون حامياً وأن يتأكد من أن أحداً لن يخرج عن الصراط المستقيم ، صراط تعاليم الله والعدالة والمساواة والإنسانية والأخوة . لقد أسند إليه الدور الذى لعبه ، ولم يسع هو لنيل هذا الدور ، كما لم يكن مثيراً

للفتنة أو ثورياً أو دكتاتوراً ، إنما كان يعتبر نفسه ممثلاً للمصالح الشرعية ، وأباً للموطن الذى يشكل جزء لا يتجزء من الدولة العثمانية ، ومن الجماعة الإسلامية التى رأسها السلطان باعتبارها أميراً للمؤمنين .

وتحقق مطلب "مصر للمصريين" (الذى لم يكن شوفينياً ولم يحدد على أساس عرقى) بواسطة الجيش ، فبدا وكأنه يدفع الأحداث صوب الفتنة أو الثورة . وعلى كل ، لم تكن نتيجة ثمره الأول من فبراير ، ومظاهرة التاسع من سبتمبر ١٨٨١ ، تحولاً جذرياً فى النظام الاقتصادى الاجتماعى ، ولا فى النظام السياسى التقليدى ، والأفكار الأساسية التى يقوم عليها ذلك النظام . وحتى عندما تحالف الحاكم مع العدو - الذى جاء يفرض البلاد - لم يخلع من منصبه ، بل كان من المتوقع أن يقوم أمير المؤمنين بإقصاء الحذير الذى تصرف على نحو مغاير لمصالح الدولة ، وخرج على تعاليم الإسلام ، فيكون خلعه على يد من يتولى وعايتهما .

وكان تكوين الصفوة السياسية والعسكرية هو الذى تغير تغيراً أساسياً فى المقام الأول ، وربما تغير النظام الدستورى للبلاد - فيما بعد - بمرور الزمن . ومن ثم وقعت الثورة بمعنى حدوث تغير ذا مغزى تاريخى فقط بالنسبة للأصول الاجتماعية للصفوة الحاكمة ، فلم يعد الجيش والجهاز الإدارى يخضعان لسيطرة الأوليغاركية غير المصرية ، وأعطيت المراكز الهامة لممثلى القوة الاجتماعية الوطنية ، دون أن يترتب على ذلك تصفية الأتراك الجراكسة أو الأوروبيين تصفية تامة من إدارة البلاد .

ترى ، هل كانت القومية المصرية المحرك لتلك التغييرات ؟

لاشك أن النشاط السياسى خلال عامى ١٨٨١ و ١٨٨٢ يتجه ضد سيطرة ممثلى الدول الأوروبية على الشؤون المصرية . وكان هناك تخوف حقيقى من حدوث تدخل عسكري وخاصة بعد احتلال الفرنسيين لتونس ، وجاءت المذكرة المشتركة فى يناير ١٨٨٢ لتسفر عن الخطر المحدق بالبلاد . وفى نفس الوقت ، أصبح المصريون أكثر وعياً بالنفوذ الاقتصادى للأوروبيين والشوام وانتشارهم فى الريف المصرى . وزاد التصميم على المقاومة الوطنية والدفاع عن الوطن خلال أزمة مايو ١٨٨٢ وأثناء الحرب .

ولكن الفكرة الرئيسية لم تكن فكرة إقامة دولة قومية مصرية مستقلة ، فعربى لم يكن "قومياً" عربياً أو "قومياً" مصرياً ، وفى الأول من فبراير ١٨٨١ التمس تأييد رياض الذى كان يتعرض للهجوم من جانب "الحزب الوطنى" (جمعية جلوان) ، كما التمس تأييد قناصل دولتى المراقبة . وفى أكتوبر ١٨٨١ ، أكد مبعوث الباب العالي أن القول بأن مصر قد تصبح مركزاً

لحركة قومية عربية لا أساس له من الصحة . وأنهم اكتشفوا أن المصريين موالون للدولة .. وإن النضال ضد احتكار الأتراك الجراكسة للسلطة لا يتضمن تعدياً على "حقوق وامتيازات" السلطان في مصر ، وأن اسماعيل هو الذى كان يحاول إضعاف الروابط بين مصر والدولة العثمانية وليس العربيين . وخلال الحرب ، دعى المصريون إلى مقاومة المعتدين الكفار بأسلوب إسلامي تقليدي عن طريق إعلان الجهاد . فدعا العربيون إلى "حب الوطن والشعب" دون أن يثيروا قضية الانتماء إلى الدولة العثمانية والعالم الإسلامي ، ودون أن يتأثر ولاؤهم لأمر المؤمنين . وعد عرابي ادعاء أن مصر تسمى إلى إقامة خلافة عربية "بهتان عظيم" (٦٥).

وقبل أن تثير المظاهرة البحرية والغزو الإنجليزى المقاومة المسلحة الوطنية والدينية ، كان هدف تقرير المصريين لمصريهم لا يتجاوز الرغبة فى وضع حد للسيطرة الأوربية على مصر ، وإيقاف حكم الأوربيين فى الجهاز الإدارى المصرى ، وتوسيعهم الاقتصادى ، وإنقاص نفوذهم فى بعض المجالات ، وبند المصالح الاقتصادية الأوربية - وخاصة المصالح المالية - عرضة للخطر ، ولذلك أساء المراقبان العامان والقفصل الإنجليزى فهم نظام ١٨٨٢ ، فاعتبروه دكتاتورية ثم نظاماً فوضياً معادياً للغرب ليبروا التدخل العسكرى .

وعلى كل ، لم يفز الجيش البريطانى مصر من أجل المحتلرا ونحساب مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية فحسب ، بل ومن أجل الخديو أيضا . حقا ، حال الإنجليز بين توفيق وتحقيق حلمه بالانتقام ، ولكنهم عاملوه بالاحترام والتبجيل حتى نهاية حياته ، على تقيض مافعلوا مع الضباط "المتمردين" الذين أذلّوهم أكثر من مرة . ولكن كانت هناك بعض الشخصيات البارزة من قيادات "الحزب الوطنى" والذي تأسس فى ١٨٧٩ (جمعية حلوان) تقف فى صف الإنجليز ، وعلى رأس هؤلاء شريف وعمر لطفى ، وبعض قيادات "الحزب الوطنى" الذى تأسس عام ١٨٨١ - ١٨٨٢ وعلى رأسهم سلطان باشا رئيس مجلس النواب وسليمان أبازله . فقد تخلى هؤلاء عن مواقفهم كمتحدثين بلسان الشعب ضد التدخل الأوروبى ، وتعاونوا مع إعداء بلادهم بدافع من الولاء للحاكم الشرعى جزئيا ، ومصالحهم الشخصية السياسية والاقتصادية بالدرجة الأولى . كذلك وقف بعض الصحفيين المشهورين مثل الإخوان تقيلا وأديب اسحق وحزمة فتح الله ضد "حماة الدين والوطن" . وبعد الهزيمة وجد عرابي العطف على آماله الوطنية وبعض العدل من جانب الصحافة البريطانية أكثر مما وجد من الصحافة المصرية .

وهذه الحقائق لا يمكن استبعادها بمقولة الخيانة ، فاستنفار الوطنية حتى فى صورتها كدعوة للقتال ضد المعتدين ، لم يستطع توحيد النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد . فباعتبارهم مسلمين ، استبعدوا دعوة الجهاد بحجة أن توفيقا لتولى الحكم بقرار من السلطان ، ولذلك كان الحاكم الشرعى للبلاد ، بينما كان الجيش المعتدى يغزو البلاد بأمره ، وبينما كان العربايون يحظون بتأييد بعض أفراد الطبقة التى قاموا فى وجه احتكارها للسلطة ، فى نضالهم من أجل الدين والوطن ، عجز الكثير من ممثلى القوى الاجتماعية الوطنية : العلماء ، وكبار التجار ، والبارزين من أعضاء مجلس النواب ، والخبراء الكبار ، عن تقديم العون لهم . فكانوا لا يعدون الحرب - فى المحل الأول - حرباً وطنية دفاعية ، ويفضلون الوقوف موقف الحياد من صراع السلطة بين عرابى وتوفيق ، إن لم يتفوا صراحة موقف الانحياز للغدِير .

ولذلك فإن القوى الدافعة للتغير فى مصر لم تكن الأفكار الاجتماعية والسياسية الشورية ، وإنما كان التطلع نحو التحرر والمساواة فى الحقوق الذى يتحقق عن طريق الإصلاح العملى هو الدافع للتغير . كما لم تكن هناك نية لإقامة دولة علمانية قومية فى صورة "جمهورية محايدة كسويسرا" ، ولكن كان هناك تطلع نحو تقرير المصير موجه ضد التدخل الأوربى ، ومقاومة وطنية ودينية ضد العدوان البريطانى . أما الروابط التى تجمع بين مصر والياب العالى فلم تكن موضع مناقشة .

ويجب أن نؤكد - مرة أخرى - أن أحداث السنوات ١٨٧٩-١٨٨٠ و ١٨٨١-١٨٨٢ تمثل مرحلتان مختلفتان من مراحل التطور الاجتماعى السياسى لمصر خلال تلك الفترة . وقعتا فى حين زمنى قصير المدى تمثل فى التدخل العدوانى الأوربى ، وآخر بعيد المدى تمثل فى التغلغل الاقتصادى والسياسى والثقافى للرأسمالية الأوربية لمجتمعات غرب ووسط أوربا فى مصر . ويمكننا ملاحظة كل من المدى الزمنى القصير والمدى البعيد إذا أدركنا التعاقب السريع للمرحلتين .

فتفتح أبواب البلاد أمام النفوذ الأوربى الاقتصادى والسياسى فى عهدى سعيد وإسماعيل لم يؤد إلى إقامة دولة "متحضرة" قومية كما كان يتحنى إسماعيل ، بل أدى إلى تعرض البلاد للاستغلال الاقتصادى والخراب المالى وضياح الاستقلال السياسى النسبى . وكان العامل الرئيسى للتطور فى ١٨٧٩ و ١٨٨٠ النضال غير المتكافئ ضد الدول الأوربية ، الذى مارسه

الطبقة الحاكمة السابقة من الأتراك الجراكسة (وعلى رأسها الخديو) التي لم تكن على استعداد للتسليم بإبعادها عن السلطة والمساس بامتيازاتها الاقتصادية ، ولكن مقاومتهم لم تكن ذات طابع ثورى أو قومى أصيل ، ولم يكن موضوعها الشعب المصرى ، ولكنها كانت تهدف إلى الاحتفاظ بمراكز السلطة . وعلى كل ، ظهرت بعض الأفكار الوطنية - فى تلك المرحلة - بشر بها المثقفون ذوى الأصول المختلفة الذين أيدوا المقاومة .

وكان العامل الرئيسى للتطور - خلال ١٨٨١ و ١٨٨٢ - محاولة كبار الملاك الوطنيين اكتساب السلطة على نطاق محدود . ولم يكن احتلال موقع الصفة المتسلطة السابقة موضع اهتمامهم بقدر ما كان موضع اهتمام الضباط "الفلاحين" الذين تحالفوا معهم ، فكانت معاداة "الماليك" هى الدافع للآخرين . فقد استفاد أعيان الريف من شل التدخل الأوروبى لحركة الطبقة الحاكمة السابقة ، ولم يسعوا لتصفية الأتراك - الجراكسة ، ولكنهم أصبحوا يناقشونهم . وكان عليهم أن ينتزعوا المركز السياسى الذين يودون إحرازه من نظام المراقبة الأوربية والمتعاونين معها بمساعدة ضباط الجيش الوطنيين .

ولكن أعيان الريف كانوا أبعد من أن يكونوا ثواراً ، ولم تكن غالبيتهم من الوطنيين المتشددين . لقد كانوا يهتمون بحماية المراكز الاجتماعية - الاقتصادية التى حصلوا عليها فى إطار رأسمالية زراعية تابعة وليدة . وعندما لم يعد باستطاعتهم ضمان مراكزهم فى مواجهة مع المراقبة الأوربية ، أبدوا استعدادهم للتفاهم مع المراقبة الأوربية وتحت الحكم البريطانى . وأنصرفوا عن تأييد العربيين فى مواجهة التدخل العسكرى ، عندما عد أولئك أن من واجبه الوطنى والدينى الدعوة إلى الدفاع عن أصالة مصر ، والمحافظة على المجتمع المصرى من التفكك . ووقف الضباط الوطنيون وصغار العلماء والصحفيون فى الصف الأول للمواجهة .

وتطورت تطلعاتهم خلال المراحل المتأخرة للحركة الوطنية المصرية ، وبهذا الصدد يعد "الضباط الأحرار" أنفسهم - بحق - الورثة الشرعيين للعربيين بعد سبعين عاماً من الثورة العرابية، ولكن هدفهم كان - أيضاً - الثورة الاجتماعية ، فلم يتم انقلاب ١٩٥٢ بالقضاء على الملكية فحسب ، بل قضى على الحرمان الاجتماعى الذى عانته تلك الطبقة ، حتى تلك العائلات التى تحالف معها الجيش فى ١٨٨١ - ١٨٨٢ .

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق

- ١- دار الوثائق التاريخية القومية بالقاهرة :
 - وثائق الثورة العربية ، وعددها ٤٠ محفظة .
 - مخطوطات الثورة العربية .
 - الوقائع المصرية (مرتبة حسب الموضوعات) محفظة رقم ١٨ (مجالس) .
 - بيانات الجيش المصري ابتداء من سنة ١٢٧١ إلى سنة ١٢٨٠ هـ .
 - دفتر زمام الأتليان العشورية (ذوات) .
 - القسم الأوربي ويضم : متفرقات ، الجيش ١٨٠٩-١٨٨١ (محفظة واحدة بالفرنسية) الأرشيف النمساوي (وثائق متفرقة من أرشيف الدولة بلينا تتعلق بمصر) .
- ٢- الوثائق البريطانية المودعة بدار المحفوظات العامة P. R. O. بلندن :
 - F. O. 78, Turkey (Egypt).
 - F. O. 141 .
- ٣- الوثائق السياسية للمخارجية الألمانية ببيون :
 - J.A.B. 9 (Turkei) 102 .
 - Agypten 1
 - Agypten 2
 - Agypten 3
- ٤- وثائق المخارجية الفرنسية - باريس :
 - Correspondance Politique, Egypte (1875 - 1882) .
 - Correspondance Politique des Consuls (Alexandrie, Le Cairo, Port Said 1876 - 1880, Suez, Khartoum 1881 - 1882).

ثانيا : المطبوعات

١- مجموعة الكرايج دي فرانس College de France باريس :

وهي مجموعة من الوثائق التي أعدت بأرشيف عابدين تتعلق بالعلاقة بين توفيق والباب العالي ، والأوضاع في مصر خلال الحرب ، وبهنة السلطان .

Aidi Greiss, Visconti : L'Egypte d'Orabi Pacha d'Arès des documents d'archives, 1955 .

٢- الوثائق المنشورة ومطبوعات الجمعيات السياسية والصحف :

أولا : باللغات الأجنبية :

- Afshar, Iraj and Mahdavi, Asgher, (eds.), Documents inédits Concernant Seyyed Jamal-al-Din Afghani, Tehran, 1963 (text in Persian, facsimiles of documents in various languages).

- Budget du gouvernement égyptien pour l'administration égyptiennes, 9 vols; Alexandria, 1888 . 99 .

- Guindi, Georges and Tagher, Jacques (es). Ismail d'après les documents officiels, Cairo, 1946 .

- Lamba, Henri, Code administratif égyptien, Paris, 1911 .

- La Liberté de la Presse, par l'Union de la jeunesse Egyptienne, no place of publication, December 1979 (French and Arabic, Specimen in the Bibliothèque Nationale, Paris).

- Manifeste du Parti National Egyptien, Cairo, 4 Nov. 1979. (Specimen in the Bibliothèque Nationale, Paris).

- Ministère de l'Intérieur, Statistique de l'Egypte, Cairo, 1873 .

- Ministère de l'Intérieur, Direction générale de la statistique (F. Amici Bey), Dictionnaire des villes, villages, hameaux, etc ; de l'Egypte, Cairo, 1881 .

- Ministère de l'Intérieur, Direction générale de la statistique, Décret, règlement et instruction relatives au recensement général de la population de l'Egypte du 3 mai 1882, Cairo, 1888 .

- Ministère de l'Intérieur, Direction du recensement, Recensement général de l'Egypte, 3 mai 1882, 2 vols; Cairo 1884 .
- Le Phare d' Alexandrie, 1879 .
- Projet des réformes présenté a son Altesse Tewfick I, Khédivé d' Egypte, par l' Union de la jeunesse Egyptienne, Alexandria, September 1878 (specimen in the Bibliothèque Nationale, Paris).
- Reformen im Verwaltungs- und Finanzwesen Egyptens, Vienna, 1872 .
- Das Staatsarchiv, Sammlung des officiellen Aktenstücke zur Geschichte der Gegenwart, Leipzig, Vol 29 (1876). Vols 40 - 42 (1882 - 4).
- The Times, 1879 .

ثانيا : باللغة العربية

- أمين سامى : تقويم النيل ، ٦ مجلدات ، القاهرة ١٩١٣ - ١٩٣٦ .
- القسم الأول : دكرتات وتقريرات ومايتبعها (١٨٧٦ - ١٨٨٠) بولاتى ١٢٩٨ .
- سليمان خليل النقاش : مصر للمصريين ، المجلد ٧ - ٩ ، الإسكندرية ١٨٨٤ .
- عبد العزيز الشناوى وجلال يحيى : وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، الإسكندرية ١٩٦٩ .
- فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ، ج١ (١٨٧٨ - ١٩٥٣) ، القاهرة ١٩٦٩ .
- فيليب جلاذ : قاموس الإدارة والقضاء ، ٨ مجلدات ، الإسكندرية ١٨٩٠ - ١٨٩٦ .

ثالثا : المراجع

١- المراجع العربية :

- ابراهيم عبده : أعلام الصحافة العربية ، القاهرة ١٩٤٨ .
- _____ : أبو نظارة ، القاهرة ١٩٥٣ .
- أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن ، ج١ ، القاهرة ١٩٣٤ .
- احمد عبد المجيد الفقى : قصة أحمد عرابى ، القاهرة ١٩٦٦ .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى : الثورة العرابية ، القاهرة ١٩٦١ .
- _____ : مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ - ١٨٨٢ ، القاهرة ١٩٦٥ .

- أحمد أمين : زعماء الإصلاح فى العصر الحديث ، القاهرة ١٩٤٨ .
- أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المعروفة بالشورى العربية ، مذكرات عرابى ، جزآن القاهرة ١٩٥٣ .
- أحمد تيمور : تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر ، القاهرة ١٩٤٠ .
- اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ، مجلدان ، بولاق ١٣١٦ .
- إلياس زاخورا : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر رجال مصر ، ٣ أجزاء ، القاهرة ١٨٩٧ .
- إلياس الأيوبي : تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا ١٨٦٣ - ١٨٧٩ مجلدان ، القاهرة ١٩٢٣ .
- أمين فكري : الآثار الفكرية ، بولاق ١٨٩٧ .
- أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى من الحملة الفرنسية إلى انهيار الملكية ، القاهرة ١٩٥٩ .
- أنور حجازى : عمالقة ورواد ، القاهرة د.ت .
- أنور الجندي : الإعلام الالف ، القاهرة ١٩٥٧ .
- المجلس الأعلى لرعاية الفنون الآداب : مهرجان محمود سامى البارودى ، القاهرة ١٩٥٨ .
- بشارة تولا : أقوال الجرائد ومراثى الشعراء ، ومختارات من أقوال الفقيه المشهور بالأهرام ، القاهرة ١٩٠٢ .
- جرجس حنين : الأطباء والضرائب فى القطر المصرى ، بولاق ١٩٠٤ .
- جرجى زيدان : تاريخ الماسونية العام منذ نشأتها إلى اليوم ، القاهرة ١٨٨٩ .
- جرجى زيدان : مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر ، جزآن ، القاهرة ١٩٠٢ ، ١٩١١ .
- جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده : العروة الوثقى والشورى التحريرية الكبرى ، القاهرة ١٩٥٧ .
- حسين المرصفى : رسالة الكلم الشان ، القاهرة ١٢٩٨ هـ .
- حسين فوزى النجار : على مبارك أبو التعليم ، القاهرة ١٩٦٧ .
- رفعت السعيد : الأساس الاجتماعى للشورى العربية ، القاهرة ١٩٦٦ .
- زكى فهمى : صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر ، القاهرة ١٩٢٦ .
- زكى محمد مجاهد : الاعلام الشرقىة فى المائة الرابعة عشر الهجرية ، ٤ أجزاء ، القاهرة ١٩٤٩ - ١٩٦٣ .

- سعيد زايد : على مبارك وأعماله ، القاهرة ١٩٥٧ .
- طاهر الطناحي : مذكرات الإمام محمد عبده ، القاهرة د.ت .
- عباس العقاد : سعد زغلول ، القاهرة ١٩٣٦ .
- _____ : عبقرى الإصلاح والتعليم الأستاذ الإمام محمد عبده ، القاهرة د.ت .
- عبد الرحمن زكى : أعلام الجيش والبحرية فى مصر فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٤٧ .
- عبد الله النديم : كان ويكون ، القاهرة ١٨٩٢ .
- _____ : مقالات النديم ، د.ت .
- عبد الفتاح النديم : سلافة النديم ، جزآن القاهرة ١٩٠١ - ١٩١٤ .
- عبد الرحمن الرافعى : عصر إسمايل ، مجلدان ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
- _____ : الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي ، القاهرة ١٩٦٦ .
- عبد الرحمن الرافعى : الزعيم الثائر أحمد عرابى ، القاهرة ١٩٦٨ .
- _____ : جمال الدين الأفغانى باحث نهضة الشرق ، القاهرة د.ت .
- عبد العزيز رفاعى : فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة ، القاهرة ١٩٦٤ .
- عبد العزيز رفاعى : أحمد شفيق المؤرخ ، حياته وآثاره ، القاهرة ١٩٦٥ .
- عبد المجيد مرعى : شخصيات مجدها المشاق ، القاهرة ١٩٦٦ .
- عثمان أمين : جمال الدين الأفغانى فى القاهرة ، الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، القاهرة ١٩٦٩ .
- عزيز زند : القول الحق فى رثاء وتاريخ الخديو المغفور له محمد باشا توفيق ، القاهرة .
- عمر الدسوقي : محمود سامى البارودى ، القاهرة ١٩٥٨ .
- على الخديوى : محمود سامى البارودى ، القاهرة ١٩٦٧ .
- _____ : عبد الله النديم كاتب الوطنية ، القاهرة د.ت .
- على مبارك : نخبة الفكر فى تلخيص نيل مصر ، القاهرة ١٢٩٧هـ .
- _____ : الخطط الترفيحية الجديدة ، ٢٠ مجلداً ، بولاق ١٣٠٤ - ١٣٠٦هـ .
- عمر طوسون : يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ ، الإسكندرية ١٩٣٤ .
- عونى اسحق : الدر ، بيروت ١٩٠٩ .

- فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ، القاهرة ١٩٥٨ .
 - قليبى فهمى : مذكرات ، ج١ ، القاهرة ١٩٤٣ .
 - محمد أنيس وحرار : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ، القاهرة .
 - محمد أحمد خلف الله : عبد الله النديم ومذكرات السياسية ، القاهرة ١٩٥٦ .
 - _____ : على مبارك وآثاره ، القاهرة ١٩٥٧ .
 - محمد حسين هيكل : تراجم مصرية وغربية ، القاهرة د.ت .
 - محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، ٣ مجلدات ، القاهرة ١٣٤٤-١٣٦٧هـ .
 - محمد عبد الكريم : على مبارك ، حياته وآثاره ، القاهرة د.ت .
 - محمد عمارة : الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى ، القاهرة ١٩٧٦ .
 - محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، تاريخ وحدة النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩ ، القاهرة ١٩٦٣ .
 - محمد محمى السروجى : الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر ، الإسكندرية ١٩٦٧ .
 - مصطفى فهمى : البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر ، مجلدان ، بولاق ١٣١٢هـ .
 - مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ١٩٥٩ .
 - ميخائيل شاوريم : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ، ج١ ، بولاق ١٩٠٠ .
 - نجيب توفيق : الشاعر العظيم عبد الله النديم ، القاهرة ١٩٥٧ .
 - نجيب مخلوف : نوبار باشا وما تم على يديه ، القاهرة د.ت .
 - نجيب عاشور : صور من البطولة والأبطال ، القاهرة د.ت .
 - يرسف آصاف : دليل مصر ، مجلدان ، القاهرة ١٨٩٠ .
- ٢- المراجع الأجنبية :

- Abdel Malk, Anouar, Idéologie et renaissance nationale l'Egypte moderne, Paris, 1969.

La pensée politique arabe contemporaine, paris, 1970; Agypten - Mgypten - Mitargesellschaft, Frankurt, 1971 .

- Abu Lughod, Ibrahim. "The transformation of the Egyptian élite - Prelude to the "Urabi revolt", Middle East Journal, XII (1967) .

- Adams, Charles C., *Islam and Modernism in Egypt*, London, 1933 .
- Ahmed, Jamal Mohammed, *The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism*, London, 1960 .
- Alderfer, Harold F., El Khatib, Fathalla and Fahmy , Moustafa Ahmed, *Local Government in the United Arab Republic*, Cairo, 1964 .
- Allen, Roger, Hadith "Isa Ibn Hisham by Muhammad al - Muwallihi. A Re-consideration", *Journal of Arabic Literature*, 1 (1970) .
- Amici Bey, F., *L'Egypte ancienne et moderne et son dernier recensement*, Alexandria, 1884 .
- Amos, Sheldon, "Egypt and England", *Contemporary Review*, XLII (1882).
- "The new Egyptian constitution", *Contemporary Review*, XLIV (1883) .
- "An English resident in Egypt and constitutional rule", *Contemporary Review*, XLI (1882).
- Ancien Juge Mixte (P. van Bemmelen), *L'Egypte et l'Europe*, Leiden, 1881 .
- Arcadinos, A., *La catastrophe d'Alexandrie*, Alexandria, 1883 .
- Archarouni, Victoria, Nubar Pacha. *Un grand serviteur de l'Egypte (1825 - 1899)*, n.d., n.p.
- Arminjon, Pierre, *L'enseignement, la doctrine et la vie dans les universités musulmanes d'Egypt*, Paris 1907 .
- Artin, Jacob, *La propriété foncière en Egypte*, Cairo, 1883 ; *l'instruction publique en Egypte*, Paris, 1890 .
- Considérations sur l'instruction publique en Egypte*, Cairo, 1894 ;
- "Essai sur les causes du renchérissement de la vie matérielle au Cairo dans le courant du XIXe siècle", *Memoires présentés a l'Intitut Egyptien*, Vol. V, Cairo, 1908 .
- Assad, Thomas, J., *Three Victorian Travellers*, London, 1964 .
- Baer, Gabriel, *A History of Landownership in Modern Egypt 1800 - 1950*, London, 1962 .

Egyptian Guilds in Modern Times, Jerusalem, 1964 .

Studies in the Social History of Modern Egypt, Chicago, 1969 .

- el-Bahay, Muhammed, "Muhammed "Abduh" Doctoral dissertation, Hamburg, 1936 .

- Baignières, Paul de, l'Egypte satirique .. Album d'Abou Naddara, Paris, 1886 .

- Beaman, Ardern G. Hulme, Twenty Years in the Near East, London, 1898 ;

The Dethronement of the Khedive, London, 1929 .

- Beatty - Kingston, W, Monarchs I Have Met, 2 vols., London, 1887 .

- Berger, Morroe, Bureaucracy and Society in Modern Egypt, Princeton, 1957 ;

Military Elite and Social Change : Egypt since Napoleon, Princeton, 1960 .

- Berque, Jacques, "Dans la Delta du Nil" Annales de Géographie, LXIV (L 955) ;

L' Egypte - Impérialisme et Revolution, Paris, 1967 .

"La Gamaliya depuis un siècle" Colloque international sur l'histoire du Cairo, Ministry of Culture of the Arab Republic of Egypt, Cairo, 1969 .

- Bertrand, Emile, Nubar Pacha (1825 - 1899). Notes et impressions, Cairo, 1904 .

- Biovès, Achille, Français et Anglais en Egypte 1881 - 1882, Paris, 1910 .

- Blignères, M. de, Le contrôle anglo-français en Egypte, Paris, 1882 .

- Blunt, Wilfrid Scawen, The Future of Islam, London, 1882 ; first published in Fortnightly Review, 36 (1881) and 37 (1882);

"The Egyptian Revolution. A Personal Narrative", Nineteenth Century, XII (1882).

Gordon at Khartoum, London, 1912 .

My Diaries, 2 vols., London, 1912 - 20 .

Secret History of the English Occupation of Egypt, New York 1967 (1922) .

- Boinet, A., Dictionnaire géographique de l'Egypte, Cairo, 1899 .

- Bréhier, Louis, L'Egypte de 1798 à 1900, Paris, 1903 .

- Brinton, Jasper Yeates, The Mixed Courts of Egypt, New Haven, 1930 .

The Council of State in Egypt. Basic Report 1951, Supplemental Report 1953, American Embassy, Cairo (specimen in the Max-Planck-Institut für Völkerrecht in Heidelberg) .

- Broadley, A. M., How We Defended Arabi and His Friends, London, 1884 .

- Brockelmann, Carl, Geschichte der arabischen Literatur, Vol. 1, 1943, Vol. 2, 1949, 3 Supplementary Volumes, Leiden, 1937, 1938, 1942 ;

Geschichte der islamischen Völker und Staaten, Munich, 1943 .

- Butcher, E.L. Egypt As We Knew It, London, 1911 .

- Butler, Alfred J., Court Life in Egypt, London, 1887 .

- Caillard, Madel, A Lifetime in Egypt (1876 - 1935), London, 1935 .

- Cameron, D. A., Egypt in the Nineteenth Century, London, 1898 .

- Cattavi, Joseph, Coup d'oeil sur la chronologie de la nation égyptienne, Cairo and Paris, 1931 .

- Chafik, Ahmed, L'Egypte Moderne les influences étrangères, Cairo, 1931 .

- Chaillé Long, C., The Three Prophets - Chinese Gordon, Mohammed Ahmed (El-Maahdi), Arabi Pasha, New York; 1884;

L'Egypte et ses provinces perdues, Paris, 1892 .

My Life in Four Continents, 2 vols., London, 1912 .

- Charles - Boux, F., "L'Egypte de 1801 à 1882", Gabriel Hanotaux (ed.) Histoire de la nation égyptienne, Vol. 6, Paris, 1936 ;

"L'Egypte de l'occupation anglaise à l'indépendance égyptienne", Gabriel Hanotaux (ed.) Histoire de la nation égyptienne, Vol., 7, Paris, 1940 .

- Charmes, Gabriel "Un essai de gouvernement européen en Egypte : I. La formation du ministère anglo-français", Revue des Deux Mondes, 34 (1879) "II. la chute du ministère européen et du Khédive", Revue des Deux Mondes, 35, (1879);

Five Months at Cairo and in Lower Egypt, London, 1883;

"L'insurrection militaire en Egypt : L. Le triomphe du parti militaire", *Revue des Deux Mondes*, 58 (1883); "II. La défaite et le procès d'Arabi", *Revue des Deux Mondes*, 59 (1883).

- Chauleur, Sylvestre, *Histoire des Coptes d'Egypte*, Paris, 1960 .

- Chirol, Calentine, *The Egyptian Problem*, London, 1920 .

- Cohen, Yerouham, "The Rebellion of Urabi Pasha in Egypt", B. Litt. Thesis, St. Antony's College, Oxford 1958 .

- Colombe, Marcel, *L'évolution de l'Egypte 1924 - 1950*, Paris, 1951 .

- Colvin, Auckland, *The Making of Modern Egypt*, London, n.d.

- Cox, Frederick J., "Arabi and Stone. Egypt's first military rebellion, 1882", *Cahiers d'Histoire Egyptienne*, VIII (1956) .

- Crabités, Pierre, Ismail, *The Maligned Khedive*, London, 1933; *Americans in the Egyptian Army*. London, 1938 .

- Creclius, Daniel, "The emergence of the Shaykh al-Azhar as the pre-eminent religious leader in Egypt", *Colloque international sur l'histoire du Cairo, Ministry of Culture of the Arab Republic of Egypt*, Cairo, 1969 .

- Cromer, Lord (Sir E. Baring), *Modern Egypt 2 vols.*, London, 1908 .

- Dawn, Ernest C., "From Ottomanism to Arabism - the origin of an ideology", *Review of Politics*, XXIII (1961).

- Delanou, Gilbert, "Abd Allah Nadim (1845 - 1896) . Les idées politiques et morales d'un journaliste égyptien", *Bulletin d'Etudes Orientales*, XVII (1962/2) .

- Dicey, Edward, "Nubar Pasha and our Asian protectorate", *Nineteenth Century*. IV (1878) ;

England in Egypt, London, 1881; this is a collection of articles which appeared in *Nineteenth Century* in the years 1877 to 1881 ;

The Story of the Khedivate, London, 1902;

The Egypt of the Future, London, 1907 .

- Documents et Extraits de Journaux Relatifs aux Affaires d'Egypte (fevrier-mai 1881), Paris, 1881 .
- Duff Gordon, Lady, Letters from Egypt (1862 - 1869), Enlarged Centenary Edition, London, 1969 .
- Duinreicher, Fr. von, "Die Abschaffung der Kapitulationen und der internationalen (gemischten) Gerichtshöfe in Ägypten", Der Neue Orient, III (1918) .
- Duse, Mohamed, In the Land of the Pharaohs, London, 1911 .
- Dye, William McE., Modern Egypt and Christian Abyssinia, New York, 1880 .
- Egypt for the Egyptians. A Retrospect and a prospect, 1880 (by Blanchard Jerrold).
- L'Egypte nouvelle, Le controle européen et le régime parlementaire, Cairo, 1882 (by Léon Jablin).
- Egypt. Tribunaux Mixtes, Procès Papadopoulos. Opérations des fellahs et protection consulaire, Rome 1880 .
- Egypten. Seine politische Bedeutung für Österreich-Ungarn und Deutschland, Vienna, 1882 .
- Elgood, P. G., The Transit of Egypt, London, 1928 .
- England in Egypt - The Highway to India, London, 1877 .
- Etude militaire sur l'Egypte. Campagne des Anglais en 1882 , Paris, 1882 .
- Eyth, Max, Hinter Pflug und schraubstock, Stuttgart, 1956 .
- Fairman, Edward St. John, Prince Halim Pacha, of Egypt, a Freemason Egyptian Affairs ; or how Ismail Pacha found, and left, Egypt Etc., London, 1884 .
- Farman, Elbert E., Egypt, and its Betrayal, New York, 1908 .
- Field, Henry M. On the Desert. With Brief Review of Recent Events in Egypt, New York, 1883 .
- Field, James A., America and the Mediterranean World 1776 - 1882, Princeton, 1969 .
- Finch, Edith, Wilfrid Scawen Blunt 1840 - 1922, London, 1938 .

- F reund, Michael, "England in Agypten", Zeitschrift für Politik, XIX (1930) .
- Freycinet, C. de La question d'Egypte, Paris, 1905; Souvenirs, Vol. 1, Paris, 1914, Vol. 2, Paris, 1914 .
- Galal, Kamal Eldin, Entstehung und Entwicklung der Tagespresse in Ägypten, Frankfurt. 1939 .
- Galatoli, Anthony M., Egypt in Midpassage, Cairo, 1950 .
- Ganeval, Louis, L'Egypte. Notes d'un résident français, Lyons, 1882 .
- Gendzier, Irene L., The Practical Visions of ya'qub Sanu', Cambridge (Mass.), 1966 .
- Girard, B., Souvenirs maritimes 1881 - 1883 , Paris, 1895 .
- Goldziher, I., "Ali Bascha Mubarak". Wiener Zeitschrift für die Kunde des Morgenlandes, IV (1980) .
- Gregory, Lady, Arabi and his Household, London, 1882 .
- Greiss, Aida, "La crise de 1882 et le mouvement Orabi", Cahiers d'Histoire Egyptienne, V (1953) .
- Guerville, A.B. de Das moderne Ägypten, Leipzig, 1906 .
- Haddad, George M. "The Arabi Revolt - Comparisons and Comments", Muslim World, LIV (1964) .
- Harris, George L. (ed.) Egypt. New Haven, 1957 .
- Hartmann, Martin, The Arabic Press of Egypt, London, 1899,
- Hasenclever, Adolf, Geschichte Ägyptens im 19 Jahrhundert, Halle, 1917 .
- Hayter, William, Recent Constitutional Development in Egypt, Cambridge, 1925 .
- Hennebert, Lieutenant-Colonel, The English in Egypt. England and the Mahdi, Arabi and the Suez Canal, London, 1884 .
- Heyworth-Dunne, J., An Introduction to the History of Education in Modern Egypt, London, 1938 .
- Holt, P.M. (ed.) Political and Social Change in Modern Egypt, London, 1968 .

- Holynski, Alexandre, Nubar Pacha devant l'histoire, Paris, 1886 .
- Horten, M. ., "Muhammad Abdulh"Beitrag zur kenntis des Orienst, XIII (1916) and XIV (1917) .
- Hourani, Albert, Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939, London, 1962;
"The life and ideae of Wilfrid Scawen Blunt", Middle East Forum, XXXVIII (1962) .
"The Syrians in Egypt in the eighteenth and nineteenth centuries", Colloque international sur l'histoire du Caire Ministry of Culture of the Arab Republic of Egypt., Cairo, 1969 ;
- Howell, J. Morton, Egypt's Past Present and Future, Dayton, 1929 .
- al - Huseini, Mohammed, "Il Partito Nazionalista Liberale - Primo Partito in Egitto (1878 - 1882)", Hriente Moderno, XXII (1942).
- Hussain, Taha, Kindheitstage in Agypten, Munich, n.d.
- Jarvis, C.S. Desert and Delta, London, 1942 .
- Jorrol, Blanchard, Egypt under Ismail Pacha, London 1879 .
The Belgium of the East, London, 1882 ;
- Kamel, Sayed, La Conférence de Constantinople et la question égyptienne en 1882, Paris, 1913 .
- Kampffmeyer, Georg, "Die agyptische Verrung vom 19. April 1923", Mitteilungen des Seminars für Orientalische Sprachen zu Berlin, 2 Abr., Westasiatische Stusien, 26 and 27 (1924) .
- Kassem - Amin. Les Egyptiens, Cairo, 1894 .
- Kay, Hanry C., "Land tenure and taxation in Egypt", Contemporary Review, XLIII (1883).
- Keddie, Nikki R., An ismiamic Response to Imperialism, Berkeley, 1968 .
- Kedourie, Elie, "S'ad Zaghlul and the British", St., Antony's Papers, XI (1061).
Afghani and Abdulh, London, 1966 .

- kenny, Lorne M., "The khedive Isma il's dream of civilization and progress", Muslim World, LV (1965) .
- "Al-Afghani on types of despotic government", journal of the American Oriental Society, 86 (1966) .
- "Ali Mubarak - nineteenth century Egyptian educator and administrator", Middle East Journal, XXI (1976) .
- Kerr, Malcolm H., Islamic Reform, Berkeley, 1966 .
- Kleine, Mathilde, Deutschland und de agyptische Frage 1875 - 1890, Greifswald, 1927.
- Klingmuller, Ernst, Agypten, Berlin, 1944 .
- Klunzinger, C. B., Bilder aus Oberagypten, der Wuste und dem Bothen Meare, Stuttgart, 1877 .
- Kohn, Hans, Geschichte der nationalen Bewegung im Orient Berlin, 1928 ;
Nationalismus und Imperialismus im Vord Orient, Frankfurt, 1931 .
- Kremer, Alfred von, Agypten, 2 vols., Leipzig, 1863 .
- Kusel, Baron de, An Englishman's Recollections of Egypt 1863 - 1887, London, 1915.
- Lamba, Henri, Droit public et administratif de L'Egypte, Cairo 1909 .
- Landau, Jacop M., "Abu Naddara - an Egyptian Jewish nationalist", Journal of Jewish Studies, III (1952) .
- "The young Egypt Party", Bulletin of the School of Oriental and African Studies, XV (1953).
- Parliaments and Parties in Egypt, Tel Aviv, 1953 .
- "Nontes on the Introducation of ministerial responsibilty into Egypt", Journal of Modern History, XXVIII (1956) ;
- "Prolegomena to astudy of secieties in modern Egypt",
Middle Eastern Studies, 1965);
- Jews in Nineteenth - Century Egypt, New York, 1969 ;

- Lane, E.W., *Manners and Customs of the Modern Egyptian*, London, 1966 (1860) .
- Lane - Poole, Stanley, *Egypt*, London, 1881 ;
- Cairo*, London, 1895 ;
- Social life in Egypt*, London, n.d.
- Laveleye, Emile de, *La question égyptenne*, Brussels, 1882 .
- Leon, Edwin de *Egypt Under its khedives*, London, 1882 ;
- The Khedive's Egypt*, London, 1877 .
- Lermite, Pierre, *les brigands en Egypte*, Paris, 1882 .
- Ievemay, Francois *Guide général d'Egypte*, Alexandria, 1868 .
- Lorking, N.W., *A Confederate Soldier in Egypt*, New York 1884 .
- Low Sindney, *Egypt in Transition*, London, 1914 .
- Lozach, J. and Hug, G., *L'habitat rural en Egypte*, Cairo, 1930 .
- Lucovitch, Antoine, *Pétition a MM. les members du parlement égyptien*, Paris, 1867 .
- Lutfi al- Sayyid, Afaf, *Egypt and Cromer*, London, 1968 ;
- "A socio-economic sketch of the "ulama" in the 18 th entury", *Colloque international sur l'histoire du Coira*, Ministry of Culture of the Arab Republic of Egypt, Cairo, 1969 ;
- Luttke, Moritz, *Agypens neue Zeit*, 2 vols., Leipzig, 1873 .
- Lytton, The Earl of , *Wilfrid Scawen Blunt*, London, 1961 .
- Malet Edward, *Shifting Scenes*, London, 1901 ;
- Egypt 1879 - 1883*, London, 1909 .
- Malortie, Baron de, *Egypt - Native Rulers and Foreign Interference*, london, 1882 .
- Mansfield, Peter, *The British in Egypt*, london 1971 .
- Marlowe, John, *Anglo-Egyptian Relations 1800 - 1953*, Dondon, 1954;
- Cromer in Egypt*, Nork, 1970 .

- Massouda, Abbas Yaphet, Contribution a l'étude du wakf en droit égyptien, Paris, 1925.
- Maurice, J.F., Military History of the Campaign of 1882 in Egypt, London, 1887.
- McCoan, J.C. Egypt as 'It Is, London, 1977 ;
- The Egyptian Problem, London, 1884 ;
- Egypt under Ismail, London 1889 ;
- "Egypt". National life and Thought of the Various Nations throughout the World, London, 1891 .
- McPherson, J.W., The moulids of Egypt, Cairo, 1941 .
- Michels, Baron des, Souvenirs de carrière (1855 - 1886), paris, 1901 .
- Milner, Alfred, England in Egypt, London, 1893 .
- Milson, Menahem, "The elusive Jamal al-Din al-Afghain",
Muslim World, LVIII (1968) .
- Moberly Bell, C.F., From Pharaoh to Fellah, London, n.d.'
- Mohamed Ali, S.A.R. le Prince, Souvenirs de leunesse. Mes premiers voyages officiels. Mon père le Khédive Twfik, Cairo, 1951 .
- Mokbel, Ahmed, Le fellah ou la réaction démentie, Cairo, 1898 .
- Moil, Camille, Souvenirs anecdotiques du blocus du Cairo, Cairo, 1882 .
- mommsen, Wolfgang, Imperialismus in Agypten, Munich, 1961 .
- Mouelhy, Ibrahim el, "les Mouelhy en Egypte . Ibrahim el Mouelhy pacha" Cahiers d'Histoire Egyptienne, II (1950)
- "Les Mouelhe en Egypte. Mohammad el Mouelhy Bey".
Cahiers d'Histoire Egyptienne, VI (1954) .
- Muller, C. Detlef G., Gundzuge des christlich - islamischen Agypten von der Ptolemaerzeit bis zur Gegenwart, Darmstadt, 1969 .

- Muller, Max, In agyptischen Diensten, Leipzig, 1888 .
- Mulhall, M.G., "Egyptian finance", Contemporary Review, XLII (1882) .
- Munier, Jules, La presse en Egypte (1799 - 1900) , Cairo, 1930 .
- Munier, G.W., Sons of Ismael, London, 1935 .
- Nasser, Gamal Abdel, "Die Philosophie des Revolution",
Fritz René (ed.) Die arabische Revolution - Nasser uber seine Politik, Frankfurt, 1958 .
- Ninet, John, "Origin of the National Party in Egypt", Nineteenth Century, XIII (1883);
Arabi Pacha, Berne 1884 ;
- Couponet créanciers égyptiens a la prochaine conférence de Londres, Berne, 1886 ;
Au Pays des Khédives, Paris, 1890 .
- Owen, E.R.J., Cotton and the Egyptian Economy 1820 - 1914, Oxford, 1969 .
- Pakdaman, Homa, Djamel - ed - din Assad Abadi dit Afghani, Paris 1969 .
- Penfield, Frederic Courtland, Present - Day Egypt, london, 1899 .
- Pettenkofer, M. von, "Nekrolog auf Ismail pascha", Sitzungs - berichte der phi-
losophisch - philogoy. und der historishen Classe der k.b. Akademie der Wissenschaften zu
Munben, Munich, 1895 .
- Philip, John, Reminiscences of Gibraltar, Egypt, and the Egyptian War, 1882 . Aber-
deen, 1893 .
- Platt, D. C. M. Finance, Trade, and Politics in British Foreign Policy 1815 - 1914, Ox-
ford. 1968 .
- Politis, Athanase G., Un projet d'alliance entre l'Egypte et la Grèce en 1867, Cairo,
1931 .
- Polk, William R. and Chambers, Richard L., Beginnings of Modernization in the Mid-
dle East, Chicago. 1968 .
- Prisse d'Avennes, Petits memoires secrets sur la cour d'Egypte (1826 - 1867) , Paris,
19930 .

- Rae, W. Fraser, Egypt To-day The First to the Third khedive, Lonon, 1892 .
- Ramadan Abdel Meguid Sadik, Evolution de la législation sur la presse en Egypte, Alexandria, 1936 .
- Rathmann, Lothar, "Neue Aspekte des "Arabi-Aufstandes 1879 bis 1882 in Agypten", Sitzungsberichte der deutschen Akademie des Wissenschaften zu Berlin. Klasse fu Philosophie, Geschichte, Staats- Rechts- und Wirtsschaftswis-senschaften. Jahrgang 1968, 10, Berlin, 1968 .
- Raveret and Dellard, "Historique du bataillon négre égyptien au Mexique (1863 - 1867). "Revue d'Egypte, I (1894/1895) .
- Resener, Hans, Agypten unter englische Okkupation und die agyptische Frage, Berlin, 1896.
- Rifaat M., The Awakening of Modern Egypt, London, 1947 .
- Roberts, Lucien E., "Italy and the Egyptian Question, 1878 - 1882", Journal of Modern History, XVIII (1946) .
- Robinson, R., Gallagher, J. and Denny, A Africa and the `victorians, London, 1970 (1961) .
- Ronall, Joachim O., :Julius Blum Pasha. An Austro- Hungarian banker in Egypt 1843 - 1919", Tradition-Zeitschrift fur Firmengeschichte und Unternehmerbiographie, II (1968) .
- Rothstein, Theodore, Egypt's Ruin, London, 1910 .
- Rowlatt, Mary, AFamily in Egypt, London, 1956 .
- Rowsell, Francis W., "The sdministrative machinery of Egypt", Nineteenth Century, X (1881) .
- Royle, Charles, The Egyptian Camaigns, 1882 to 1885, and the Events which led to Them, Vol. I London, 1886 .
- Russel, W.H. "Why" did we depose Ismail / Contemporary Review, XL VIII (1885) .
- _ Sabry, M. La genèse de l'esprit national égyptien (1863 - 1882), Paris, 1924 ;
L'empire égyptien sous Ismail et l'ingérence anglofrancaise (1863 - 1879), Paris, 1933 .

- Sadat, Anwar el, Geheimtagebuch der agyptischen Revolution, Dusseldorf, 1957 .
- Safran, Nadav, Egypt in Search of Political Community (1804 - 1952), Camaridge, 1961 .
- Sammarco, Angelo, Histoire de l'Egypte moderne. Tome III : Le Règne du Khédivé Ismail, Cairo, 1937 .
- Santerre des Boves, J., Son Excellence Chérif Pacha.
Notice biographique, Cairo, 1887 .
- Schmitz- Kairo, Paul, Agyptens Weg zur Freiheit, Leipzig, 1937 .
- Scholch, Alexander, "Constitutional development in nineteenth century Egypt - a re-consideration". Middle Eastern Studies, X (1974);
"Die Rolle der "Ulama" in der agyptischen Krise der Jahre 1879 bis 1882", Zeitschrift der deutschen Morgenlandischen Gesellschaft, Supplement II (1974) ;
"Wirtschaftliche Durchdringung und politische Kontrolle durch die europäischen Mächte im Osmanischen Reich (Konstantinopel, kairo, Tunis)", Geschichte und Gesellschaft, I (1975);
"Some remarks on importance of an Egyptian collection of documents on the "Urabi period (1881 - 1882)" J. Berque and D. Chevallier (eds.), Les Arabes par leurs archives Paris, 1976 ;
"The "men on the spot" and the English occupation of Egypt in 1882", History Journal, XIX (1976);
"The Egyptian Bedouins and the "Urabiyyun (1882)" Die Welt des Islams, XVII (1976 /7).
- Scotidis, N., L'Egypte contemporaine et Arabi Pacha, Paris, 1888 .
- Seikaly, Samir, "Coptic communal reform 1860 - 1914" ,
Middle Eastern Studies, VI. 1970).
- Seymour Keay, J., Spoiling the Egyptians, London, "1882 .

- Shaw, Stanford J., *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt 1517 - 1798*, Princeton, 1962 .
- el-Shayyal, Gamal el-Din, *A History of Egyptian Historiography in the Nineteenth Century*, Alexandria, 1962 .
- Stephan, Heinrich, *Das heutige Agypten*, Leipzig, 1872 .
- Stewart, Desmond, "The revolution that failed", *Middle East Forum*, XXXIII (1958) .
- Stone, Fanny, "Diary of an American girl in Cairo during the war of 1882", *Century Magazine* XXVIII (1884).
- Stuart, Villiers, *Egypt after the War*, London, 1883 .
- Tagher, Jacques, "Portrait psychologique de Nubar Pacha",
Cahiers d'Histoire Egyptienne, I (1894) ;
"La naissance et le développement du journal "Al-Ahram",
Cahiers d'Histoire Egyptienne, IV (1952) .
- Thibault, Pierre, "La question d'Egypte et la presse française en 1882", *Cahiers d'Histoire Egyptienne*, IV (1951) .
- Tignor, Robert L., *Modernization and British Colonial Rule in Egypt, 1882 - 1914*, Princeton, 1966 .
- Tomiche, Nada, *L'Egypte moderne*, Paris, 1966 ;
- Tugay, Emine Foat, *Three Centuries. Family Chronicles of Turkey and Egypt*, London, 1963 .
- Vatikiotis, p.J., *The Egyptian Army in Politics*, Bloomington 1961 ;
The Modern History of Egypt, London, 1969 .
- Vaujany, H. de, *Le Cairo et ses environs*, Paris, 1883 ;
Histoire de l'Egypte depuis les temps les plus reculés jusqu'à nos jours, Cairo, 1885 .
- Vogt, Hermann, *Die kriegerischen Ereignisse in Agypten während des Sommers 1882*, Leipzig, 1882 .

- Vyse, Griffin W., Egypt - Political, Financial, and Strategical, London, 1882 .
- Wallace, D. Mackenzie, Egypt and the Egyptian Question, London, 1883 .
- Weigall, Arthur. E.B. Brome, A History of Events in Egypt from 1798 to 1914 . Edinburgh, 1915 .
- Wilson, C. Rivers, Chapters from My Official Life, London, 1916 .
- Wright, L.C., United States Policy toward Egypt 1830 .
- Young, George, Egypt, London, 1927 .
- Zananiri, Gaston, Le Khédive Ismail et l'Egypte (1830) .
- Zolondek. Leon, "The language of the Muslim reformers in the late 19th century", Islamic Culture, XXXVII (1963);
- "Al-Tahtawi and political freedom", Muslim World, LIV (1964);
- "Ash-sha'b in Arabic political literature of the 19th century", Die Welt des Islams, X (1965).
- "Al-Ahram and westernization : socio-political thought of Bisharah Taqla (1853 - 1901)" Die Welt Islams, XII (1969).

الفهرس

صفحة

٣	تقديم المغرب
٥	مقدمة المؤلف للطبعة العربية
٧	مقدمة المؤلف للكتاب
١٥	تقييد : تركيب المجتمع المصرى فى عصر اسماعيل
٢٠	نوعية الحكم - الحاكم الأوتقراطى وهيناته الاستشارية - الصفوة الحاكمة التابعة
٣٧	- أعيان البلاد - أحوال الفلاحين والأقليات - ملاحظات ختامية
٥١	الفصل الأول : الأزمة السياسية والاجتماعية ١٨٧٨ - ١٨٨٢

التدخل الأجنبى وتداعى النظام الاجتماعى والسياسى - الحذير يفقد السلطة (الخراب المالى - مصر فى قبضة الدائنين - الوزارة الأوربية) - إسماعيل يحاول عبثاً استرداد سلطته (إسماعيل ومظاهرة الضباط ، سقوط نوبار - إسماعيل ومجلس شورى النواب - إسماعيل واللائحة الوطنية ، سقوط الوزارة الأوربية - عزل اسماعيل) - حرمان الذوات من نفوذهم السياسى والاقتصادى (تشكيل وزارة جديدة متعاونة مع الدول) - إسكات معارضة المثقفين (جمال الدين الأفغانى - الصحافة - مصر الفتاة) نهاية الامتيازات ، إصلاحات من أجل الدائنين والفلاحين - إخماد معارضة الذوات ، جماعة حلوان - أهر عصر جديد ؟ .

الفصل الثانى : مصر للمصريين ، نظام جديد تقيمه الفئات الاجتماعية الوطنية ١٥٣

عام الجيش (تحذير قصر النيل - الجيش وتوفيق ووزارة رياض - تحالف كبار الأعيان مع الضباط الفلاحين - فرض الهدف العام ، حكومة شورى عادلة - الباب العالى وأحداث مصر - مولد بطل شعبى أحمد عرابى الحسينى المصرى - ما السبيل ؟ - أعيان الريف نواباً للأمة (تأسيس نظام دستورى جديد ومعارضة دولتى المراقبة- سياسات مجلس النواب .

الفصل الثالث : تصفية النظام الجديد ٢٤٥

المؤامرة الجركسية - مصر تواجه التدخل العسكرى - السلطان وحليم
والعرابيين - مصر فى حالة حرب (الاختيار بين توفيق وعرابى - المجلس
العرفى - المصريون فى الحرب - النهاية المرة - نهاية غير مجدية) .

الخاتمة ٣١٧

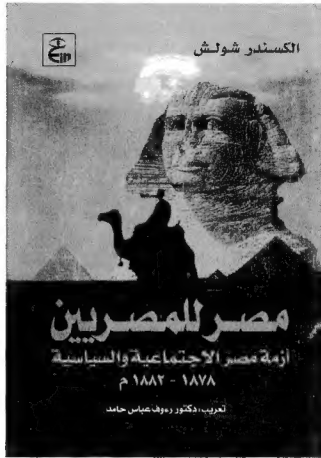
المصادر والمراجع ٣٢٥

رقم الإيداع ٩٩/٨٢١٤

التسجيل الدولي 0 - 006 - 322 - 977 I.S.B.N.

دار روتنبرنت للطباعة ت: ٣٥٥٢٣٦٢ - ٣٥٥٠٦٩٤

٥٣ شارع فويار - باب اللوق



للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية
FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES